



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان
عليكم يا صابرين

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العمارة الواسعة

كتاب

الجزء الخامس

تأليف

الدكتور محمد سعيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره)

كاتب:

محمد السند

نشرت فى الطباعة:

صحفى

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

الفهرس

٥	الفهرس
١٨	سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره) الجزء الخامس
١٨	اشاره
١٨	اشاره
٢٢	المقدمه
٢٤	تتمه كتاب الطهاره
٢٤	تتمه فصل فى الوضوء و أحكامه و شرائطه
٢٤	تتمه فصل فى شرائط الوضوء
٢٤	الثالث عشر: الخلوص
٢٤	اشاره
٤٣	مسأله ٢٩: الرياء بعد العمل ليس بمبطل
٤٣	مسأله ٣٠: إذا توضأت المرأة فى مكان يراها الأجنبى لا يبطل وضوءها
٤٣	مسأله ٣١: لا إشكال فى إمكان اجتماع الغايات المتعدده للوضوء
٤٦	مسأله ٣٢: إذا شرع فى الوضوء قبل دخول الوقت و فى أثناءه دخل
٤٧	مسأله ٣٣: إذا كان عليه صلاه واجبه أداء أو قضاء، لم يكن عازماً على إتيانها فعلاً
٤٧	مسأله ٣٤: إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزى من الغسل غير مضر و استعمال الأزيد مضراً
٤٨	مسأله ٣٥: إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوءه
٤٩	مسأله ٣٦: إذا نهى المولى عبده عن الوضوء فى سعه الوقت إذا كان مفوتاً لحقه فتوضأ بشكل الحكم بصحته
٤٩	مسأله ٣٧: إذا شك فى الحدث بعد الوضوء
٥٣	مسأله ٣٨: من كان مأموراً بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث إذا نسى و صلى
٥٥	مسأله ٣٩: إذا كان متوضأ و توضأ للتجديد و صلى ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين و لم يعلم أيهما
٥٦	مسأله ٤٠: إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما
٥٦	مسأله ٤١: إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاه ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما
٥٩	مسأله ٤٢: إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافله ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما

- مسأله ٤٣: إذا كان متوضأ و حدث منه بعده صلاه و حدث، و لا يعلم أتتهدما المقدم ٤٠
- مسأله ٤٤: إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءا منه و لا يدري أنه الجزء الوجوبى أو الجزء الاستجابى ٤٢
- مسأله ٤٥: إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء ٤٢
- مسأله ٤٦: لا اعتبار بشك كثير الشك ٤٨
- مسأله ٤٧: التيمم الذى هو بدل عن الوضوء لا يلحق حكمه فى الاعتناء بالشك إذا كان فى الأثناء ٤٩
- مسأله ٤٨: إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل أو مسح فى موضع الغسل أو غسل فى موضع المسح ٧١
- مسأله ٤٩: إذا تيقن أنه دخل فى الوضوء و أتى ببعض أفعاله و لكن شك فى أنه أتته على الوجه الصحيح أو لا ٧٢
- مسأله ٥٠: إذا شك فى وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو فى الأثناء ٧٣
- مسأله ٥١: إذا علم بوجود مانع و علم زمان حدوثه و شك فى أن الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده ٧٤
- مسأله ٥٢: إذا كان محل وضوئه فى بدنه نجسا فتوضأ و شك بعده فى أنه طهره ثم توضأ أم لا ٧٤
- مسأله ٥٣: إذا شك بعد الصلاه فى الوضوء لها و عدمه ٧٥
- مسأله ٥٤: إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءا أو شرطا أو أوجد مانعا ثم تبدل يقينه بالشك ٧٦
- مسأله ٥٥: إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى أو شك فى ذلك فأتى به و تمم الوضوء ثم علم أنه كان غسلها ٧٧
- فصل فى أحكام الجبائر ٧٨
- اشاره ٧٨
- مسأله ١: إذا كانت الجبيرة فى موضع المسح، و لم يمكن رفعها و المسح على البشرة، ٨٧
- مسأله ٢: إذا كانت الجبيرة مستوعبه لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الأحكام المذكوره ٨٨
- مسأله ٣: إذا كانت الجبيرة فى الماسح، فمسح عليها بدلا عن غسل المحل ٨٩
- مسأله ٤: إذا إنتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت فى موضع المسح بتمامه ٨٩
- مسأله ٥: إذا كان فى عضو واحد جبائر متعدده ٨٩
- مسأله ٦: إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة ٨٩
- مسأله ٧: فى الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه و مسحه ٩٠
- مسأله ٨: إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفايه المسح على الجبيرة التى عليها أو يريد أن يضعها عليها ٩٠
- مسأله ٩: إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر ٩١
- مسأله ١٠: إذا كان الجرح أو نحوه فى مكان آخر غير مواضع الوضوء لكن كان بحيث يضر استعمال الماء فى مواضعه أيضا ٩١
- مسأله ١١: فى الرمد يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرا مطلقا ٩١

- مسألة ١٢: محل الفصد داخل في الجروح ٩١
- مسألة ١٣: لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم بغير اختياره ٩٢
- مسألة ١٤: إذا كان شيء لاصقا ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه و لم يمكن إزالته ٩٢
- مسألة ١٥: إذا كان ظاهر الجبيرة طاهرا لا يضره نجاسة باطنه ٩٢
- مسألة ١٦: إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوبا لا يجوز المسح عليه ٩٢
- مسألة ١٧: لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما يصح الصلاة فيه ٩٤
- مسألة ١٨: ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيرة ٩٤
- مسألة ١٩: إذا أمكن رفع الجبيرة و غسل المحل لكن كان موجبا لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيرة فيه اشكال ٩٦
- مسألة ٢٠: الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد و لم يمكن رفعه بعد البرء ٩٦
- مسألة ٢١: قد عرفت أنه يكفي في الغسل أقله ٩٦
- مسألة ٢٢: إذا كان على الجبيرة دسومه لا يضر بالمسح عليها إن كانت طاهرة ٩٧
- مسألة ٢٣: إذا كان العضو صحيحا لكن كان نجسا و لم يمكن تطهيره ٩٧
- مسألة ٢٤: لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة إن كانت على المتعارف ٩٧
- مسألة ٢٥: الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث لا مبيح ٩٧
- مسألة ٢٦: الفرق بين الجبيرة التي على محل الغسل و التي على محل المسح من وجوه ٩٩
- مسألة ٢٧: لا فرق في أحكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبه و المستحبه ١٠٠
- مسألة ٢٨: حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء واجبه و مندوبه ١٠١
- مسألة ٢٩: إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوه ١٠٢
- مسألة ٣٠: في جواز استيجار صاحب الجبيرة إشكال ١٠٣
- مسألة ٣١: إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب إعادة الصلاة التي صلاها مع وضوء الجبيرة ١٠٤
- مسألة ٣٢: يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر في آخره ١٠٥
- مسألة ٣٣: إذا اعتقد الضرر في غسل البشرة فعمل بالجبيرة ثم تبين عدم الضرر في الواقع ١٠٥
- مسألة ٣٤: في كل مورد يشك في أنّ وظيفته الوضوء الجبيري أو التيمم الأحوط الجمع بينهما ١٠٦
- فصل في حكم دائم الحدث ١٠٧
- اشاره ١٠٧
- مسألة ١: يجب عليه المبادرة إلى الصلاة بعد الوضوء بلا مهله ١١٥

- مسألة ٢: لا يجب على المسلوس و المبطون أن يتوضئا لقضاء التشهد و السجده المنسيين ١١٦
- مسألة ٣: يجب على المسلوس التحفظ من تعدي بوله بكيس فيه قطن أو نحوه ١١٦
- مسألة ٤: في لزوم معالجه السلس و البطن إشكال ١١٧
- مسألة ٥: في جواز مس كتابه القرآن للمسلس و المبطون بعد الوضوء للصلاه مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال حتى حال الصلاه ١١٧
- مسألة ٦: مع احتمال الفتره الواسعه الأحوط الصبر ١١٨
- مسألة ٧: إذا اشتغل بالصلاه مع الحدث باعتقاد عدم الفتره الواسعه و في الأثناء تبين وجودها قطع الصلاه ١١٨
- مسألة ٨: ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاه الاضطراريه فالأحوط الجمع بينهما و بين الكيفيه السابقه ١١٨
- مسألة ٩: من أفراد دائم الحدث المستحاضه ١١٨
- مسألة ١٠: لا يجب على المسلس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات ١١٩
- مسألة ١١: من نذر أن يكون على الوضوء دائما إذا صار مسلوسا أو مبطونا ١١٩
- فصل في الأغسال ١٢٠
- الواجب منها سبعة ١٢٠
- اشاره ١٢٠
- مسألة ١: النذر المتعلق بغسل الزياره و نحوها يتصور على وجوه: ١٢٠
- فصل في غسل الجنابه ١٢٢
- اشاره ١٢٢
- هي تحصل بأمرين: ١٢٢
- الأول: خروج المنى ١٢٢
- الثاني: الجماع ١٢٨
- اشاره ١٢٨
- مسألة ١: إذا رأى في ثوبه منيا و علم أنه منه و لم يغتسل بعده ١٣٧
- مسألة ٢: إذا علم بجنابه و غسل و لم يعلم السابق منهما وجب عليه الغسل ١٣٩
- مسألة ٣: في الجنابه الدائره بين شخصين لا يجب الغسل، على واحد منهما ١٤٠
- مسألة ٤: إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر للعلم الإجمالي بجنابته أو جنابه إمامه ١٤٠
- مسألة ٥: إذا خرج المنى بصوره الدم ١٤١
- مسألة ٦: المرأه تحتلم كالرجل ١٤٢

- مسألة ٧: إذا تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى خارج ----- ١٤٣
- مسألة ٨: يجوز للشخص إجناب نفسه و لو لم يقدر على الغسل و كان بعد دخول الوقت ----- ١٤٤
- مسألة ٩: إذا شك فى انه هل حصل الدخول أم لا؟ ----- ١٤٥
- مسألة ١٠: لا فرق فى كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجبا للجنابه بين أن يكون مجردا أو ملفوفا ----- ١٤٥
- مسألة ١١: فى الموارد التى يكون الاحتياط فى الجمع بين الغسل و الوضوء الأولى أن ينقض الغسل بناقض من مثل البول و نحوه ثم يتوضأ ----- ١٤٦
- فصل فى ما يتوقف على الغسل من الجنابه ----- ١٤٧
- اشاره ----- ١٤٧
- الأول: الصلاة، واجبه أو مستحبه ----- ١٤٧
- الثانى: الطواف الواجب دون المندوب ----- ١٤٨
- الثالث: صوم شهر رمضان و قضائه ----- ١٤٩
- فصل فى ما يحرم على الجنب ----- ١٥٣
- هى أيضا أمور: ----- ١٥٣
- الأول: مس خط المصحف ----- ١٥٣
- الثانى: دخول مسجد الحرام و مسجد النبى صلى الله عليه و آله ----- ١٥٥
- الثالث: المكث فى سائر المساجد ----- ١٥٦
- الرابع: الدخول فى المساجد بقصد وضع شىء فيها ----- ١٦٠
- الخامس: قراءه سور العزائم ----- ١٦٠
- اشاره ----- ١٦٠
- مسألة ١: من نام فى أحد المسجدين و احتلم أو أجنب فيهما أو فى الخارج و دخل فيهما عمدا أو سهوا أو جهلا ----- ١٦١
- مسألة ٢: لا فرق فى حرمه دخول الجنب فى المساجد بين المعمور منها و الخراب و إن لم يصل فيه أحد و لم يبق آثار مسجديته ----- ١٦٣
- مسألة ٣: إذا عين الشخص فى بيته مكانا للصلاه و جعله مصلى له لا يجرى عليه حكم المسجد ----- ١٦٤
- مسألة ٤: كل ما شك فى كونه جزءا من المسجد من صحنه و الحجرات التى فيه و منارته و حيطانه و نحو ذلك ----- ١٦٤
- مسألة ٥: الجنب إذا قرأ دعاء كميل الأولى و الأحوط أن لا يقرأ منه (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ) ----- ١٦٤
- مسألة ٦: الأحوط عدم إدخال الجنب فى المسجد ----- ١٦٥
- مسألة ٧: لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد فى حال جنابته ----- ١٦٥
- مسألة ٨: إذا كان جنبا و كان الماء فى المسجد يجب عليه أن يتيمم و يدخل المسجد لأخذ الماء أو الاغتسال فيه ----- ١٦٨

- مسأله ٩: إذا علم اجمالاً جنبه أحد الشخصين لا يجوز له استنجاها ١٧٢
- مسأله ١٠: مع الشك في جنبه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره إلا إذا كانت حالته السابقه هي جنبه. ١٧٢
- فصل في ما يكره على الجنب ١٧٣
- الأول: الأكل و الشرب ١٧٣
- الثاني: قراءه ما زاد على سبع آيات من القرآن ما عدا العزائم ١٧٣
- الثالث: لمس ما عدا خط المصحف من الجلد و الأوراق و الحواشى و ما بين السطور. ١٧٣
- الرابع: النوم ١٧٣
- الخامس: الخضاب ١٧٣
- السادس: التدهين ١٧٣
- السابع: الجماع إذا كان جنبته بالاحتلام. ١٧٣
- الثامن: حمل المصحف. ١٧٣
- التاسع: تعليق المصحف. ١٧٣
- فصل غسل الجنبه مستحب نفسى ١٧٣
- اشاره ١٧٣
- و له كفتيتان ١٨٤
- الأولى: الترتيب ١٨٤
- الثانيه: الارتماس ١٩٣
- فصل فى أحكام غسل الجنبه ١٩٧
- مسأله ١: الغسل الترتيبى أفضل من الارتماسى ١٩٧
- مسأله ٢: قد يتعين الارتماسى ١٩٨
- مسأله ٣: يجوز فى الترتيبى أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثه بنحو الارتماس ١٩٨
- مسأله ٤: الغسل الارتماسى يتصور على وجهين ١٩٩
- مسأله ٥: يشترط فى كل عضو أن يكون طاهرا حين غسله ١٩٩
- مسأله ٦: يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء ٢٠٠
- مسأله ٧: إذا شك فى شيء أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله ٢٠٠
- مسأله ٨: ما مر من أنه لا يعتبر الموالاه فى الغسل الترتيبى إنما هو فى عدا غسل المستحاضه و المسلوس و المبطن ٢٠١

- مسألة ٩: يجوز الغسل تحت المطر و تحت الميزاب ترتيبا لا ارتماسا ----- ٢٠١
- مسألة ١٠: يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس في الأثناء و بالعكس ----- ٢٠١
- مسألة ١١: إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهاره البدن ----- ٢٠٢
- مسألة ١٢: يشترط في صحه الغسل ما مر من الشرائط في الوضوء من النيه و استدامتها إلى الفراغ ----- ٢٠٢
- مسألة ١٣: إذا خرج من بيته بقصد الحمام و الغسل فيه فاغتسل بالداعي الأول لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس في الماء: ما تفعل؟ ----- ٢٠٣
- مسألة ١٤: إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل و بعد ما خرج شك في أنه اغتسل أم لا ----- ٢٠٣
- مسألة ١٥: إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه و أن وظيفته كانت هي التيمم ----- ٢٠٤
- مسألة ١٦: إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامي فغسله باطل ----- ٢٠٤
- مسألة ١٧: إذا كان ماء الحمام مباحا لكن سخن بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه ----- ٢٠٥
- مسألة ١٨: الغسل في حوض المدرسه لغير أهله مشكل ----- ٢٠٦
- مسألة ١٩: الماء الذي يسبلونه يشكل الوضوء و الغسل منه إلا مع العلم بعموم الإذن ----- ٢٠٦
- مسألة ٢٠: الغسل بالمتزر الغصبي باطل ----- ٢٠٦
- مسألة ٢١: ماء غسل المرأة من الجنابه و الحيض و النفاس ----- ٢٠٦
- مسألة ٢٢: إذا اغتسل المجنب في شهر رمضان أو صوم غيره أو في حال الإحرام ارتماسا نسيانا ----- ٢٠٧
- فصل في مستحبات غسل الجنابه ----- ٢٠٩
- أحدها: الاستبراء من المنى بالبول قبل الغسل ----- ٢٠٩
- الثاني: غسل اليدين ثلاثا إلى المرفقين أو إلى نصف الذراع أو إلى الزندين ----- ٢٠٩
- الثالث: المضمضه و الاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مرات ----- ٢٠٩
- الرابع: أن يكون ماؤه في الترتيبى بمقدار صاع ----- ٢٠٩
- الخامس: إمرار اليد على الأعضاء لزياده الاستظهار ----- ٢٠٩
- السادس: تخليل الحاجب الغير المانع لزياره الاستظهار ----- ٢٠٩
- السابع: غسل كل من الأعضاء الثلاثه ثلاثا ----- ٢٠٩
- الثامن: التسميه ----- ٢٠٩
- التاسع: الدعاء المأثور في حال الاشتغال ----- ٢١١
- العاشر: الموالاه ----- ٢١١
- تتمه أحكام الغسل ----- ٢١١

- مسألة ١: يكره الاستعانة بالغير في المقدمات القريبه ----- ٢١١
- مسألة ٢: الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطاً في صحته ----- ٢١٢
- مسألة ٣: إذا اغتسل بعد الجنابه بالإنزال ثم خرج منه رطوبه مشتببه بين البول و المنى ----- ٢١٣
- مسألة ٤: إذا خرجت منه رطوبه مشتببه بعد الغسل و شك في أنه استبرأ بالبول أم لا ----- ٢١٤
- مسألة ٥: لا فرق في جريان حكم الرطوبه المشتببه بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص أو الاختبار أو لأجل عدم إمكان الاختبار ----- ٢١٧
- مسألة ٦: الرطوبه المشتببه الخارجه من المرأه لا حكم لها ----- ٢١٧
- مسألة ٧: لا فرق في ناقضيه الرطوبه المشتببه الخارجه قبل البول بين أن يكون مستبرئاً بالخرطاط أم لا ----- ٢١٧
- مسألة ٨: إذا احدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابه الأقوى عدم بطلانه ----- ٢١٨
- مسألة ٩: إذا احدث بالكبير في أثناء الغسل فإن كان مماثلاً للحدث السابق - كالجنابه في أثناء غسلها أو المس في أثناء غسله ----- ٢٢٢
- مسألة ١٠: الحدث الأصغر في أثناء الأغسال المستحبه أيضاً لا يكون مبطلا ----- ٢٢٣
- مسألة ١١: إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثه أو في شرطه قبل الدخول في العضو الآخر رجع و أتى به ----- ٢٢٥
- مسألة ١٢: إذا ارتمس في الماء بعنوان الغسل ثم شك في أنه كان ناوياً للغسل الارتماسى حتى يكون فارغاً أو لغسل الرأس و الرقبه في الترتيبى ----- ٢٢٦
- مسألة ١٣: إذا انغمس في الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل ----- ٢٢٦
- مسألة ١٤: إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابه أم لا ----- ٢٢٧
- مسألة ١٥: إذا اجتمع عليه أغسال متعدده ----- ٢٢٨
- مسألة ١٦: الأقوى صحه غسل الجمعه من الجنب و الحائض ----- ٢٣٧
- مسألة ١٧: إذا كان يعلم إجمالاً أن عليه أغسالا لكن لا يعلم بعضها بعينه ----- ٢٣٧
- فصل في الحيض ----- ٢٣٩
- اشاره ----- ٢٣٩
- مسائل ----- ٢٥٣
- مسألة ١: إذا خرج ممن شك في بلوغها دم و كان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضاً ----- ٢٥٣
- مسألة ٢: لا فرق في كون اليأس بالسنتين أو الخمسين بين الحره و الأمه ----- ٢٥٥
- مسألة ٣: لا إشكال في أن الحيض يجتمع مع الإرضاع ----- ٢٥٦
- مسألة ٤: إذا انصبّ الدم من الرحم إلى فضاء الفرج و خرج منه شيء في الخارج و لو بمقدار رأس إبرة ----- ٢٦١
- مسألة ٥: إذا شك في أن الخارج دم أو غير دم أو رأت دماً في ثوبها و شكّت في أنه من الرحم أو من غيره ----- ٢٦٢
- مسألة ٦: أقل الحيض ثلاثه أيام و أكثره عشره ----- ٢٧٤

- مسألة ٧: قد عرفت أن أقل الطهر عشره ٢٨٥
- مسألة ٨: في أقسام الحائض ٢٩٣
- مسألة ٩: تتحقق العاده برؤيه الدم مرتين متماثلتين ٢٩٤
- مسألة ١٠: صاحبه العاده إذا رأت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العاده الأولى تنقلب عادتها إلى الثانيه ٢٩٨
- مسألة ١١: لا يبعد تحقق العاده المركبه ٣٠٠
- مسألة ١٢: قد تحصل العاده بالتمييز ٣٠٣
- مسألة ١٣: إذا رأت حيضين متواليين متماثلين مشتملين على النقاء في البين ٣٠٥
- مسألة ١٤: يعتبر في تحقق العاده العدديه تساوى الحيضين و عدم زياده إحداهما على الأخرى و لو بنصف يوم أو أقل ٣٠٧
- مسألة ١٥: صاحبه العاده الوقتيه سواء كانت عدديه أيضا أم لا تترك العباده بمجرد رؤيه الدم في العاده ٣٠٧
- مسألة ١٦: صاحبه العاده المستقره في الوقت و العدد إذا رأت العدد في غير وقتها و لم تره في الوقت تجعله حيفا ٣٢٨
- مسألة ١٧: إذا رأت قبل العاده و فيها و لم يتجاوز المجموع عن العشره جعلت المجموع حيفا ٣٢٨
- مسألة ١٨: إذا رأت ثلاثه أيام متواليات و انقطع ثم رأت ثلاثه أيام أو أزيد ٣٢٩
- مسألة ١٩: إذا تعارض الوقت و العدد في ذات العاده الوقتيه العدديه يقدم الوقت ٣٣٤
- مسألة ٢٠: ذات العاده العدديه إذا رأت أزيد من العدد و لم يتجاوز العشره فالمجموع حيف ٣٣٥
- مسألة ٢١: إذا كانت عادتها في كل شهر مَرّه فرأت في شهر مَرّتين مع فصل أقل الطهر و كانا بصفه الحيف فكلاهما حيف ٣٣٥
- مسألة ٢٢: إذا كانت عادتها في كل شهر مَرّه فرأت في شهر مَرّتين مع فصل أقل الطهر ٣٣٥
- مسألة ٢٣: إذا انقطع الدم قبل العشره ٣٣٥
- مسألة ٢٤: إذا تجاوز الدم عن مقدار العاده و علمت أنه يتجاوز عن العشره ٣٤٥
- مسألة ٢٥: إذا انقطع الدم بالمَرّه ٣٤٥
- مسألة ٢٦: إذا تركت الاستبراء و صلّت بطلت ٣٤٦
- مسألة ٢٧: إذا لم يمكن الاستبراء لظلمه أو عمى ٣٤٧
- مسألة ٢٨: فصل في حكم تجاوز الدم عن العشره ٣٤٨
- مسألة ١: من تجاوز دمها عن العشره ٣٤٨
- مسألة ٢: المراد من الشهر ابتداء رؤيه الدم الى ثلاثين يوما ٣٤٣
- مسألة ٣: الأحوط أن تختار العدد في أول رؤيه الدم ٣٤٣
- مسألة ٤: يجب الموافقه بين الشهرين ٣٤٤

- مسألة ٥: إذا تبين بعد ذلك أنّ زمان الحيض غير ما اختارته ----- ٣٦٤
- مسألة ٦: صاحبه العاده الوقتيه إذا تجاوز دمها العشره في العدد حالها حال المبتدئه ----- ٣٦٤
- مسألة ٧: صاحبه العاده العدديه ترجع في العدد الى عاداتها ----- ٣٦٥
- مسألة ٨: لا فرق في الوصف بين الأسود والأحمر ----- ٣٦٦
- مسألة ٩: لو رأته بصفه الحيض ثلاثه أيام ثم ثلاثه أيام بصفه الاستحاضه ثم بصفه الحيض خمسه أيام أو أزيد ----- ٣٦٧
- مسألة ١٠: إذا تخلل بين المتصفين بصفه الحيض عشره أيام بصفه الاستحاضه ----- ٣٦٨
- مسألة ١١: إذا كان ما بصفه الحيض ثلاثه متفرقه في ضمن عشره ----- ٣٦٩
- مسألة ١٢: لا بدّ في التمييز أن يكون بعضها بصفه الاستحاضه، وبعضها بصفه الحيض ----- ٣٦٩
- مسألة ١٣: ذكر بعض العلماء الرجوع الى الأقرب مع فقد الأقرب ثم الرجوع الى التخيير بين الأعداد ----- ٣٧٠
- مسألة ١٤: المراد من الأقرب أعمّ من الأبوين والأبى والأمى فقط ----- ٣٧٠
- مسألة ١٥: في الموارد التي تتخير بين جعل الحيض أول الشهر أو غيره، إذا عارضها زوجها و كان مختارها منافيا لحقه ----- ٣٧٠
- مسألة ١٦: في كلّ مورد تحيّضت من أخذ عادته، أو تميز، أو رجوع الى الأقرب، أو الى التخيير بين الأعداد المذكوره، فتبين بعد ذلك كونه خلاف الواقع ----- ٣٧١
- فصل في أحكام الحيض ----- ٣٧٢
- أحدها: يحرم عليها العبادات المشروطه بالطهاره ----- ٣٧٢
- الثاني: يحرم عليها من اسم الله و صفاته الخاصه ----- ٣٧٦
- الثالث: قراءة آيات السجده بل سورها على الأحوط ----- ٣٧٨
- الرابع: اللبث في المساجد ----- ٣٧٨
- الخامس: وضع شيء فيها إذا استلزم الدخول ----- ٣٧٩
- السادس: الاجتياز من المسجدين ----- ٣٧٩
- مسألة ١: إذا حاضت في أثناء الصلاه و لو قبل السلام بطلت ----- ٣٨٠
- مسألة ٢: يجوز للحائض سجده الشكر ----- ٣٨١
- مسألة ٣: لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز ----- ٣٨٤
- السابع: وطؤها في القبل حتى يادخال الحشفه من غير إنزال ----- ٣٨٤
- مسألة ٤: إذا أخبرت بأنها حائض يسمع منها ----- ٣٨٨
- مسألة ٥: لا فرق في حرمة وطئ الحائض بين الزوجه الدائمه و المتعه و الحره و الأمه و الأجنبية و المملوكه ----- ٣٨٨
- الثامن: وجوب الكفّاره بوطئها ----- ٣٨٩

- مسألة ٤: المراد بأول الحيض ثلثه الأول و بوسطه ثلثه الثاني و بآخره الثلث الأخير ----- ٣٩٤
- مسألة ٧: وجوب الكفارة في الوطى في دبر الحائض غير معلوم ----- ٣٩٥
- مسألة ٨: إذا زنى بحائض أو وطأها شبهه فالأحوط التكفير ----- ٣٩٥
- مسألة ٩: إذا خرج حيضها من غير الفرج فوطئها في الفرج الخالي من الدم فالظاهر وجوب الكفارة ----- ٣٩٥
- مسألة ١٠: لا فرق في وجوب الكفارة بين كون المرأة حية أو ميتة ----- ٣٩٥
- مسألة (١١): إدخال بعض الحشفه كاف في ثبوت الكفارة على الأحوط ----- ٣٩٦
- مسألة ١٢: إذا وطئها بتخييل أنها أمته فبانت زوجته عليه كفارة دينار ----- ٣٩٦
- مسألة ١٣: إذا وطئها بتخييل أنها في الحيض فبان الخلاف ----- ٣٩٦
- مسألة ١٤: لا تسقط الكفارة بالعجز عنها فمتى تيسرت وجبت ----- ٣٩٦
- مسألة ١٥: إذا اتفق حيضها حال المقاربه و تعمد في عدم الإخراج وجبت الكفارة ----- ٣٩٧
- مسألة ١٦: إذا أخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها ----- ٣٩٧
- مسألة ١٧: يجوز إعطاء قيمه الدينار و المناطق قيمه وقت الأداء ----- ٣٩٧
- مسألة ١٨: الأحوط إعطاء كفارة الأمداد لثلاثة مساكين ----- ٣٩٨
- مسألة ١٩: إذا وطئها في الثلث الأول و الثاني و الثالث ----- ٣٩٩
- مسألة ٢٠: ألحق بعضهم النفساء بالحائض في وجوب الكفارة و لا دليل عليه ----- ٣٩٩
- التاسع: بطلان طلاقها و ظهارها ----- ٤٠٠
- مسألة ٢١: إذا كان الزوج غائبا و وكل حاضرا متمكنا من استعمال حالها ----- ٤٠٢
- مسألة ٢٢: لو طلقها باعتقاد أنها طاهره فبانت حائضا بطل ----- ٤٠٢
- مسألة ٢٣: لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدانيا أو بالرجوع الى التمييز أو التخيير بين الاعداد المذكوره سابقا ----- ٤٠٢
- مسألة ٢٤: بطلان الطلاق و الظهار و حرمة الوطى و وجوب الكفارة مختصه بحال الحيض ----- ٤٠٣
- العاشر: وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للأعمال الواجبه المشروطه بالظهاره ----- ٤٠٤
- مسألة ٢٥: غسل الحيض كغسل الجنابه مستحب نفسى ----- ٤٠٥
- مسألة ٢٦: إذا اغتسلت جاز لها كل ما حرم عليها بسبب الحيض و إن لم تتوضأ ----- ٤١٢
- مسألة ٢٧: إذا تعذر الغسل تميم بدلا عنه ----- ٤١٣
- مسألة ٢٨: جواز وطئها لا يتوقف على الغسل ----- ٤١٤
- مسألة ٢٩: ماء غسل الزوجه و الأمه على الزوج و السيد على الأقوى ----- ٤١٦

- مسألة ٣٠: إذا تيممت بدل الغسل ثم أحدثت بالأصغر لا يبطل تيممها - - - - - ٤١٦
- الحادى عشر: وجوب قضاء ما فات فى حال الحيض من صوم شهر رمضان و غيره من الصيام الواجب - - - - - ٤١٦
- مسألة ٣١: إذا حاضت بعد دخول الوقت - - - - - ٤١٩
- مسألة ٣٢: إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت - - - - - ٤٢٤
- مسألة ٣٣: إذا كانت جميع الشرائط حاصله قبل دخول الوقت - - - - - ٤٢٥
- مسألة ٣٤: إذا طنّ ضيق الوقت عن إدراك الركعة فتركت ثم بان السعة - - - - - ٤٢٧
- مسألة ٣٥: إذا شكّت فى سعة الوقت و عدمها وجبت المبادره - - - - - ٤٢٧
- مسألة ٣٦: إذا علمت أول الوقت بمفاجأه الحيض وجبت المبادره. - - - - - ٤٢٧
- مسألة ٣٧: إذا طهرت و لها وقت لإحدى الصلاتين صلّت الثانية و إذا كان بقدر خمس ركعات صلّتهما - - - - - ٤٢٨
- مسألة ٣٨: فى العشاءين إذا أدركت أربع ركعات صلّت العشاء فقط - - - - - ٤٢٩
- مسألة ٣٩: إذا اعتقدت السعة للصلاتين فتبتين عدمها و أنّ وظيفتها إتيان الثانية - - - - - ٤٢٩
- مسألة ٤٠: إذا طهرت و لها من الوقت مقدار أداء صلاه واحده، و المفروض أنّ القبلة مشتبهه - - - - - ٤٢٩
- مسألة ٤١: يستحب للحائض أن تتنظّف و تبدل القطنه و الخرقه، و تتوضأ فى أوقات الصلاه اليوميه - - - - - ٤٣٠
- مسألة ٤٢: يكره للحائض الخضاب بالحناء أو غيرها و قراءه القرآن - - - - - ٤٣٢
- مسألة ٤٣: يستحب لها الاغسال المندوبه كغسل الجمعه و الاحرام و التوبه و نحوها - - - - - ٤٣٢
- فصل فى الاستحاضه - - - - - ٤٣٤
- اشاره - - - - - ٤٣٤
- مسألة ١: الاستحاضه ثلاثه أقسام: قليله و متوسطه و كثيره - - - - - ٤٣٩
- مسألة ٢: إذا حدثت المتوسطه بعد صلاه الفجر لا يجب الغسل لها و هل يجب الغسل للظهيرين أم لا؟ - - - - - ٤٥٣
- مسألة ٣: إذا حدثت الكثيره أو المتوسطه قبل الفجر - - - - - ٤٥٤
- مسألة ٤: يجب على المستحاضه اختبار حالها و أنّها من أى قسم من الأقسام الثلاثه - - - - - ٤٥٥
- مسألة ٥: يجب على المستحاضه تجديد الوضوء لكل صلاه و لو نافله - - - - - ٤٥٨
- مسألة ٦: إذا يجب تجديد الوضوء و الأعمال المذكوره إذا استمر الدم - - - - - ٤٥٩
- مسألة ٧: فى كل مورد يجب عليها الغسل و الوضوء يجوز لها تقديم كل منهما - - - - - ٤٦٠
- مسألة ٨: قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء و الغسل المبادره الى الصلاه لكن لا ينافى ذلك اتيان الاذان و الاقامه و الأدعيه المأثوره - - - - - ٤٦٠
- مسألة ٩: يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم بحشو الفرج بقطنه أو غيرها و شدها بخرقه - - - - - ٤٦١

- مسأله ١٠: إذا قدمت غسل الفجر عليه لصلاه الليل فالأحوط تأخيرها الى قريب الفجر ٤٦٣
- مسأله ١١: إذا اغتسلت قبل الفجر لغايه أخرى ثم دخل الوقت من غير فصل ٤٦٣
- مسأله ١٢: يشترط في صحه صوم المستحاضه على الأحوط اتيانها للأغسال النهاريه ٤٦٣
- مسأله ١٣: إذا علمت المستحاضه انقطاع دمها بعد ذلك الى آخر الوقت انقطاع براء أو انقطاع فتره تسع الصلاه ٤٦٦
- مسأله ١٤: إذا انقطع دمها فإما أن يكون انقطاع براء أو فتره تعلم عوده أو تشك في كونه لبراء أو فتره ٤٦٨
- مسأله ١٥: إذا انتقلت الاستحاضه من الأدنى الى الأعلى ٤٦٩
- مسأله ١٦: يجب على المستحاضه المتوسطه و الكثيره إذا انقطع عنها بالمره الغسل للانقطاع ٤٧٠
- مسأله ١٧: المستحاضه القليله كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاه ما دامت مستمره، كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهاره ٤٧١
- مسأله ١٨: المستحاضه الكثيره و المتوسطه إذا عملت بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهاره ٤٧٢
- مسأله ١٩: يجوز للمستحاضه قضاء الفوائت مع الوضوء و الغسل و سائر الأعمال لكل صلاه ٤٧٧
- مسأله ٢٠: المستحاضه تجب عليها صلاه الآيات ٤٧٨
- مسأله ٢١: إذا أحدثت بالأصغر في أثناء الغسل لا يضر بغسلها على الأقوى ٤٧٨
- مسأله ٢٢: إذا أجنبت في أثناء الغسل أو مست ميتا استأنفت غسلها واحدا لهما ٤٧٩
- مسأله ٢٣: قد يجب على صاحبه الكثيره بل المتوسطه أيضا خمسه أغسال ٤٧٩
- فهرس ٤٨١
- تعريف مركز ٤٨٨

اشاره

پدیدآوران: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم (نویسنده)، سند، محمد (نویسنده)

عنوان های دیگر: العروه الوثقی. برگزیده. کتاب الطهاره. شرح کتاب الطهاره

عنوان و نام پدیدآور: سند العروه الوثقی (کتاب الطهاره) الجزء الخامس / تالیف محمد سند

ناشر: صحفی

مکان نشر: قم - ایران

تعداد جلد: ۶ ج

سال نشر: ۱۴۱۵ ق

یادداشت: عربی

عنوان دیگر: العروه الوثقی. شرح

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: ۱۳۸۴ ۲۳۵۹ ۴۰۴۰-۵-۱۸۳ BP

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۶۶۲۸

ص: ۱

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره) الجزء الخامس

تأليف محمد سند

ص: ٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بدءاً و عوداً و-له الشكر جملاً- و تفصيلاً، ثم الصلاة و السلام على من أخذ الميثاق على النبيين بالايمان برسالته و نصرته و على آله الذين أخذت مودتهم فى الدين الذى بعث به الرسل، و بعد...

فهذا الجزء الخامس من سلسله شرح العروه الوثقى و هو الرابع من تجزئه كتاب الطهاره، و قد اشتمل على قاعده البلوغ و قاعده الامكان فى الحيض، و على فوائد منها ضابطه موضوع قاعده التجاوز و الفراغ لجريانها فى أثناء العمل.

منها: عموم كثره الشك للاعمال.

منها: شمول رفع العناوين الثانويه لسوء الاختيار.

منها: بمثابه لا تعاد فى خلل كل المركبات.

٢٧ ربيع الثانى ١٤٢٤ هـ. ق قم المقدسه

الثالث عشر: الخلو ص (١)، فلو ضمّ إليه الرياء بطل (٢) سواء كانت القربه مستقلة و الرياء تبعاً أو بالعكس أو كان كلاهما مستقلاً كما فى الكثير من الكلمات، و هل الشرط الخلو ص أو المانع الرياء، و على الأول يحتمل التعميم و الاحتراز عن غير الرياء من الضمائم فى النيه مما لم تكن راجحه، كما أنه قد يثمر فى فرض الشك على تقريبه كما يأتى، و يدلّ عليه اجمالاً قوله تعالى وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَ ذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ (١) و قد تقدم فى صدر البحث عموم عنوان العباده لكل من الاعتقاد و الفعل الجارحى، و قوله تعالى فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ (٢) و غيرها من آيات الأمر بالاخلاص فى العباده. و قوله تعالى فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا (٣). و تفصيل الحال فى الشرطيه و المانعيه سيأتى فى الضمائم.

كما ذهب إليه المشهور بل حكى عليه الاجماع اجمالاً عدا المرتضى فى ظاهر عبارته معللاً بأن نفى القبول فى الروايات أعم من البطلان، و هذا لو حصر وجه البطلان به، مع أنّ كونه شركاً لو تمّ حقيقه لكان مقتضى القاعده البطلان، و تنقيح الحال بذكر أمور:

الأول: الرياء إراءه الناس خصال الخير لطلب المنزله و الجاه فى قلوبهم و نحوه السمعته التى هى عن طريق اسماعهم بدل الاراءه، و قد يعلل بطلب مديحهم أو إصابه نفع منهم، و قد يجعل دفع ذمهم غايه له أيضاً، و هو قد يكون بآله الدين أو الدنيا، كقوله تعالى وَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَ رِئَاءَ

١-١ (١) البيه ٥/.

٢-٢ (٢) الزمر ٢/.

٣-٣ (٣) الكهف ١١٠/.

النَّاسِ (١) فيخرج من حدِّ التعريف السرور باطلاع الناس على توفره على حصال الخير بعد ما لم يكن ذلك بطلب منه. كما في قوله تعالى وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ (٢) و في صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السَّلام قال: «سألته عن الرجل يعمل الشيء من الخير فيراه إنسان فيسرّه ذلك؟ قال: لا بأس، ما من أحد إلا و هو يحب أن يظهر له في الناس الخير، اذا لم يكن صنع ذلك لذلك» (٣).

الثاني: لا خلاف في حرمه الرياء تكليفاً، وقد عدّ في الكتاب و السنّه من الشرك كقوله تعالى وَ لا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا (٤) و قوله تعالى فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ * وَ يَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ (٥) و إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَ هُوَ خَادِعُهُمْ وَ إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَ لا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا (٦) و لا تُبْطَلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَ الْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ (٧) و الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ لا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ (٨).

و في موثق مسعده بن زياد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السَّلام أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله سئل «فيما النجاه غدا؟ فقال: أنما النجاه في ان لا تخادعوا الله فيخدعكم، فإنّه من يخادع الله يخدعه، و يخلع منه الايمان، و نفسه يخدع لو يشعر، قيل له: فكيف يخادع الله؟ قال:

يعمل بما امره الله ثم يريد به غيره، فاتقوا الله في الرياء، فإنّه الشرك بالله، ان المرائي يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء: يا كافر، يا فاجر، يا غادر، يا خاسر، حبط عملك، و بطل أجرك، فلا

ص: ٨

١- ١) الانفال ٤٧.

٢- ٢) الشعراء ٨٤.

٣- ٣) ابواب مقدمات العبادات ب ١/١٥.

٤- ٤) الكهف ١١٠.

٥- ٥) الماعون ٤-٧.

٦- ٦) النساء ١٤٢.

٧- ٧) البقره ٢٦٤.

٨- ٨) النساء ٣٨.

خلاص لك اليوم، فالتمس أجر ك ممن كنت تعمل له» (١).

و حسنه زراره و حمران عن ابى جعفر عليه السلام قال: «لو أن عبدا عمل عملا يطلب به وجه الله و الدار الآخرة و أدخل فيه رضى أحد من الناس كان مشركا و قال ابو عبد الله عليه السلام: من عمل للناس كان ثوابه على الناس، يا زراره كل رياء شرك، و قال عليه السلام: قال الله عزّ و جل: من عمل لى و لغيرى فهو لمن عمل له» و رواه كل من البرقى و الصدوق (٢).

و موق السكونى عن ابى عبد الله عليه السلام قال: «قال النبى صلّى الله عليه و آله: ان الملك ليصعد بعمل العبد مبتهجا به، فاذا صعد بحسناته يقول الله عزّ و جل: اجعلوها فى سجّين، أنّه ليس إياى اراد به».

إلا- أنّ متعلّق الحرمة هل هو العباده بالمعنى الأخص أو الأعم أو مطلق الأعمال التى يثاب عليها، مقتضى عنوان العمل و الثواب و ان كان الثالث، إلا- ان مقتضى عنوان الشركيه الاختصاص بالعباده، نعم قد يفرّق بين متعلّق الثواب و الحرمة، فيلتزم فيه الثالث و يلتزم فيها الثانى. ثم أنّ مقتضى ما سيأتى من كون الرياء كليا مشككا فى الخفاء و الجلاء، اختلاف حرمة شدة و ضعفا، مضافا الى اختلافها بحسب مورد الرياء و متعلقه.

الثالث: مقتضى القاعده قد يقرب فيه البطلان فى الجملة حيث أنّ الرياء يضاد العباديه لله تعالى بمقتضى واحديه البارى تعالى، فإن مقتضاها نفى النّد و الشريك، فالخضوع للواحد الأحد، لا يلتزم مع توظيف الخضوع لغيره، فالامتناع ليس من ناحيه الإسناد أو العباديه، كى يقال بصحة الإسناد إذا فرض أنّ الداعى الالهى مستقل فى التأثير سواء كان الداعى الاخر مستقلا أو تبعا، بخلاف ما لو لم يكن مستقلا، بل من ناحيه المعبود الواحد الأحد فمن ثم كان الخلوص فى عبادته تعالى ليس شرطا

ص: ٩

١- ١) ابواب مقدمات العبادات ب ١٦/١١.

٢- ٢) ابواب مقدمات العبادات ب ١١/١١.

زائدا على أصل الأمر التعبدى، و من ثم كان كل الرياء شركا، نعم فى شركيه الرياء نحو خفاء لكنها تتضح بالتدبر العقلى، حيث أنّ توظيف الخضوع له تعالى و التقرب منه للتقرب من غيره، أو للطمع فى ثواب الغير أو الخوف من عقاب الغير، مقتضاه ذلك، نعم حيث كان الرياء على درجات عديده منه ما هو جلى و ما هو خفى و أخفى يدقّ بحسب أنواع و انحاء العلائق بالاغيار، اشارت إليها الآيات و الروايات و الأدعيه الواردة منهم عليهم السّلام، و شرحتها علوم تهذيب النفس، و عظم الابتلاء به و إليه الاشاره فى قوله تعالى وَ مَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَ هُمْ مُشْرِكُونَ (١) و شبه خفاءه فى الحديث النبوى بحركه النمل الأسود على الصخره الصلده الصماء السوداء فى الليله المظلمه، و حيث كان مفهومه كذلك كان الحكم العقلى المزبور فى الجملة، هذا مضافا الى ما سيأتى فى الضمائم من تقريب بطلان العباده بالضميمه المباحه فضلا عن المحرمه اذا كانت مستقله فى الداعويه و ان كان الداعى الإلهى مستقلا أيضا.

الرابع: يستدل للبطلان بالأدله الخاصه بعدّه وجوه:

منها: ما تقدم من اعتبار الخلوص فى العباده، و الشركه بالرياء تنافيه كما تقدم بيانه.

و منها: حرمة العمل العبادى حيث أنّه الآله التى يتحقق بها فعل الرياء، بمعنى انطباقه عليه، كما تقدم فى تعريفه، و ان بنى على تعريفه بطلب الجاه و المنزل فى القلوب بمرآه الناس، و أنّه من أفعال القلوب، فلا- ريب أنّ الفعل الجارحى هو الآله و الاداه التى بها يتحقق و هذا هو ظاهر الروايات الدالّه على الحرمة، كما فى موثق السكونى المتقدم بجعل العمل الربائى فى سجين و فى حسنه زراره و حمران تحقق الشرك بإتيان العمل بذلك الداعى، بل لو بنى على حرمة القصد و التّيه لاستلزم حرمة

ص: ١٠

العمل أيضا، لما حرر في بحث التجري من أنّ ابرازه اشتداد في الجراه و الهتك لساحه المولى، فكيف بما هو بمنزله الشرك.

و منها: ما في بعض الروايات من إضافة العمل الريائي لغيره تعالى، الظاهر في بيان انتفاء العباديه و انقطاع الاضافه له تعالى، كما في حسنه زراره و حمران المتقدمه التي رواها البرقي في المحاسن و الصدوق في ثواب الأعمال «من عمل لى و لغيرى فهو لمن عمل له».

و في صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «يقول الله عزّ و جل: أنا خير شريك، فمن عمل لى و لغيرى، فهو لمن عمله غيرى» (١). و قيل في بعض نسخ الوسائل «كمن عمله غيرى» أى لغيرى، و على التقدير الأول للنسخه مفادها قطع الاضافه له تعالى و تمحض الاضافه لغيره، بقريته خيره الشريك، بجعل العمل كله للغير، و هو مقتضى المقابله أيضا بين الشرط و الجزاء. و هذا التقريب يتحد لنا في الثبوت مع التقريب الأول.

و منها: ما في المستفيض من الروايات (٢) من نفي القبول للعمل بقول مطلق بسبب وصف فيه مقتضاه البطلان، لأن صحّه العمل العبادى لا- تنفك عن ادنى درجه من درجات القربه و الطوعانيه، فإذا نفي القبول بكل درجاته لوصف ملابس للعمل، كان ذلك بمثابة مانعيه الوصف عن الصحه، فلا ينقض هذا التقريب بنفي القبول في بعض الاعمال لارتكاب عمل آخر أجنبي كما ورد في شارب الخمر أنه لا تقبل صلاته و نحو ذلك، فإنه للعمل الآخر أجنبي فيحمل على نفي القبول في بعض

ص: ١١

١- ١) أبواب مقدمات العبادات ب ٧/١٢.

٢- ٢) ابواب مقدمات العبادات ب ١١-١٢.

و سواء كان الرياء فى أصل العمل أم فى كلفياته (١) درجاته، و أما قوله تعالى إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (١) و عن الأمير عليه السلام فى النهج «لا يقبل عمل مع التقوى، و كيف يقبل ما يتقبل؟»، فمحمول على ذلك بعد دلاله الأدلة الكثره على المجازاه على كل عمل صغير أو كبير، بعد فرض واجديته لشرائط الصّحه التى منها ولايتهم عليهم السلام.

ثم أنّ الظاهر إرادته هذه المعنى مما استدللّ به على البطلان بنفى القبول بأن عدم القبول فى مقام المولويه و الأمرية يفيد عدم الصّحه و المانع، أى أنّه من مقام التشريع ثم أنّ مقتضى ما تقدم من الوجوه فى دلاله الروايات شمول اطلاقها لكل الصور الأربع المذكوره فى المتن، بل أنّ حسنه زرارته و حمران المتقدمه نص فى العموم، و فى روايه على بن سالم - و هو البطائنى كما هو المنسب - قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال الله تعالى: أنا أغنى الأغنياء عن الشريك، فمن اشرك معى غيرى فى عمل لم اقبله إلا ما كان لى خالصاً» (٢).

و فى روايه أبى بصير الآتية فى الرياء الواقع فى الكيفيه دلاله على المقام كما لا يخفى. هذا فضلاً عمّا ذكرناه فى مقتضى القاعده فى خصوص الرياء من مضادته لعباده الواحد الأحد، و فضلاً عمّا سيأتى فى الضمائم من بطلان العباديه فى ثلاث صور من الأربع المذكوره فى المتن و أما فى صورته استقلال الداعى الالهى و تبعيه الرياء للبطلان وجه كما يأتى.

و هى تنقسم الى ما يكون متحداً مع الماهيه الواجبه أو ما يكون جزءاً نديباً فيها أو ما يكون خارجاً عنها، أما الأول فيوجب البطلان لامتناع التقرب بالحرام أو اجتماع الواجب معه، مثل تحسين الصوت فى القراءه و الاذكار إراءه للآخرين، و إطاله

ص: ١٢

١ - ١) المائده ٢٧.

٢ - ٢) ابواب مقدمات العباده ب ١١/١٢.

أم في اجزائه (١) السجود و الركوع، و أمّا الثالث فلا- يضرّ بالماهيه الواجبه اذا لم تعتبر الكيفيه من الأجزاء المستحبه للماهيه الواجبه، بأن اعتبرت من المستحبات المستقله التي ظرفها الواجب قبل أو بعد أو في الأثناء كما في تعقيبات الصلاه فكونها حينئذ أجنبي عن وجود الواجب، أما الثاني فيأتي.

و هو على نحوين فتارة ينوى الرياء في الجزء من قبل الخوض في العمل فينوى العمل بما فيه الجزء الذي يراد ايقاعه بخصوصه رياء، و أخرى يبدو له في الأثناء ايقاع الجزء رياء، فأما الصوره الأولى فهو كالرياء في أصل العمل و مجموعته، حيث ان مجموع ماهيه العمل قد اشترك في الدعوه إليه كلا من الداعي القربى الصورى و الداعي الريائى، و ان كانت دعوه الرياء الى بعضه.

و بعبارة أخرى: ان الاجزاء الأولى المتقدمه على الجزء الريائى يشترط في القصد إليها أن تكون ضمن مجموع الماهيه بتيه خالصه من الرياء، فلا- يتوهم ان المقام من قبيل تيه القاطع في العمل الارتباطى و هى غير مضره. و أمّا الصوره الثانيه فقد تكون اجزاء العمل غير قابله للتبديل كما في الصوم فأنه إذا نوى بعض الاجزاء رياء فأنه غير قادر على تبديله بتيه غير ريائيه، و اخرى تكون قابله للتبديل، و هى اما في فرض اخلال الزياده العمديه في ماهيه المركب كالصلاه و الطواف أو مع عدم الاخلال كالوضوء و الحج بلحاظ أكثر أجزاءه، أما الشق الأول غير القابل للتبديل فيلزم البطلان لأنه اوقع الجزء رياء و لا يتبدل بغيره، و أما الشق الثانى فيلزم البطلان من جهه الرياء لو اكتفى بالذى أتى به أولاً و لو أعاد فكذلك من جهه الزياده العمديه و قد يقرب البطلان في الاعاده من جهه أن العمل الارتباطى الذى فيه الزياده، و ان افترضنا ان الزياده غير مضره فيه الا إن الاعاده و التبديل لا تخرج المأتى به أولاً رياء عن مجموع

العمل و لو بنحو المشخصات الفرديه غايه الأمر أنّ هذه الزيادة من حيث الزيادة- على الفرض- غير مضره، فعدم اضرارها لا يعنى حذفها من المجموع، و كون الماهيه لا بشرط لا يقتضى ذلك، و لا يقتضى انقلاب الشىء عما وقع عليه فتأمل، فأنه لو تم هذا التقريب لاقتضى البطلان فى الشق الثالث أيضا الا ان يخصص بماله هيئه اتصاليه و اكوان متخلله كالصلاه و الطواف بخلاف الوضوء و الحج و ان كان لهما موالاته بين أجزاءهما.

و أما الشق الثالث فقد تقوّب الصحّه بأن الاعاده بتيّه خالصه عن شوب الرياء يصحح العمل فيعيد جزء الوضوء كغسل اليد و جزء الحج كالطواف، و تتم الاجزاء المطلوبه على الشرائط و فساد الجزء المبدل لا يخلّ بعد عدم احتسابه من المركب و صحّه البديل بعد عدم المنع من الزيادة، هذا و قد يتأتى وجه البطلان المتقدم من أن تبديل الجزء لا يحذفه من المركب و لا يخرج عنه و الشىء لا ينقلب عمّا وقع عليه، و أمّا صحّه الوضوء فيما لو أبدل بعض الاجزاء الواقعه فاسده بغير الرياء فلعدم ابطال الزيادة، أى ان احتمال مجموع العمل على المبدل الفاسد الزائد لا ضير فيه، و كذا الحال فى موارد تبديل الامثال فى الجزء، و هذا بخلاف احتمال المجموع على الجزء الرئائى فأنه مبطل له لا- من جهه الزيادة، بل من جهه الرياء و حرمة الخاصه لا بمجرد أنه حرام، و يمكن تقريب البطلان ببيان اخر و هو أنّ طرؤ تيّه الرياء فى الأثناء و ان تعلقت بخصوص الجزء، لكن لما كان الجزء ارتباطيا فيؤول الى تبديل نيه المجموع المتضمن للرياء و بعبارة اخرى أنّ الاجزاء و ان كان أبعاضا متدرجه إلا أنّ التيه ليس تتبعض الى اجزاء، و المفروض أنّها أمر وحدانى بسيط موجب لتبدل صورته ما وقع من الاجزاء السابقه.

كما قد يستدل للبطلان بحسنه زراره و حمران المتقدمه «و أدخل فيه رضى أحد من الناس» بشموله للمقام لعموم الظرفيه لكل من كون الداعى الريائى جزءا من مجموع الداعى لأصل العمل مجموعا، أو لكون الداعى الريائى داعيا الى خصوص الجزء لا لأصل العمل.

و بعبارة أخرى: قد تقدم أنّ ثيه الرياء فى الجزء على نحوين تاره قبل اتيانه و بدأه فى أصل العمل، و أخرى يبدو له فى الأثناء، و من الواضح صدق الظرفيه فى النحو الأول، فكذلك فيما بدا له فى الأثناء، لأنه على النحو الثانى أيضا يصدق ان الرياء جزء الداعى أيضا.

نعم قد يشكل بأنّ دلالة الروايه على البطلان متوقفه على عدم إعاده الجزء بداعى صحيح، اذ فى فرض الاعاده الصحيحه، يخرج الجزء الريائى عن العمل كما يخرج داعيه عن داعى مجموع العمل، و فيه أنّ البطلان المدلول عليه فى الروايه هى البطلان الفعلى الحاصل بمجرّد وقوع الجزء الريائى فى ضمن العمل و ليس بطلانه تعليقا على انضمام بقيه الأجزاء اللاحقه، شأنه شأن بقيه المبطلات التى قد ورد التعبد بها.

و بروايه أبى بصير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: يجاء بالعبء يوم القيامه قد صلّى فيقول: يا ربّ قد صليت ابتغاء وجهك، فيقال له: بل صليت ليقال: ما أحسن صلاه فلان، اذهبوا به الى النار» (1) بتقريب أنّ الحسن فى الصلاه يقع فى الكيفيه المستحبه و هى من الجزء المستحب فإذا أوجبت البطلان فبطريق أولى فى الجزء الواجب، و لا أقل من المساواه حيث أنّ المركب فى ما نحن فيه كالوضوء حيث لا يضرّ فيه الزيادة فى

ص: ١٥

بل و لو كان جزءا مستحبا(١)على الأقوى الجزء الواجب، كذلك لا يتقوم بالجزء المستحب، فهما سيّان. إلا أن للتأمل في الدلاله مجال، حيث أنّ الكيفيه المحرمه متحده مع الأجزاء الواجبه في الفرض.

و يمكن دفعه بأن ظاهر الروايه البطالين من جهه الرياء لا- من جهه اجتماع الواجب و الحرام، مضافا الى ما ذكرناه من أنّ الجزء الفاسد المبدل لا يخرج عن مشخصات العمل كما هو الحال في الجزء المستحب كما يأتي.

و نظير دلالتها موثقه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال:«قال أمير المؤمنين عليه السلام:

ثلاث علامات للمرائي: ينشط اذا رأى الناس، و يكسل اذا كان وحده، و يحب أن يحمد في جميع أموره»(١)و رواه الصدوق بطريق آخر.

و هو تاره يكون ظرفه العمل الواجب، و اخرى يكون من خصوصياته و مشخصاته و هو أيضا بنحو الكيفيه و الشرط و اخرى بصوره الجزء، أما الأول فمن الواضح أنّه أجنبي عن المركب فلا وجه لسرايه بطلانه إليه، كالدعاء في الاعتكاف، و الدعاء في الموقفين في الحج، أما الثاني فمع اتحاده بالجزء الواجب لا- ريب في بطلانه لاجتماع الأمر به مع المنهى عنه، و أما مع عدم الاتحاد فهو كالثالث و ذهب أكثر محشئ المتن الى عدم بطلان المركب الواجب ببطلان الجزء المستحب، و قد بنوا ذلك على القول بأن الجزء المستحب غير مشخص للمركب و أنّما المركب ظرفه، أو ان المركب و ان تخصص بالمستحب إلا- أنّ غايه تحريمه هو اعتباره بمنزله العدم، أي عدم حدوث الخصوصيه الموجهه للامتياز، و هي المنذوبه لا التي تقع محرمه، و الفرض أنّ اتّحاده مع المركب بنحو التركيب الانضمامي، لا الاتّحادي.

و الصحيح كما حرر في محلّه امكان جزئيه المستحب في المركب الواجب لا

ص: ١٤

و سواء نوى الرياء من أول العمل أو نوى فى الأثناء (١) و سواء تاب منه (٢) أم لا- فالرياء فى العمل بأى وجه كان مبطل له لقوله تعالى على ما فى الأخبار «أنا خير شريك من عمل لى و لغيرى تركته لغيرى» هذا و لكن ابطاله أنما هو اذا كان جزء من الداعى على العمل و لو على وجه التبعية و أما (٣) بمعنى تقوم الماهيه به، بل من عوارض الوجود و يكون الوجود متحيث بطبيعته الواجب و عوارض المستحب، كما فى الجوهر ذى العوارض أو عوارض العرض، و على هذا فيتخصص المركب به، و حينئذ ان اقتصر فى مدلول الروايات الواردة فى الرياء على مجرد التحريم، أو استفادة البطلان فى مجرد الجزء الذى أتى به رياء دون ما وقع ملابسا له، فيتم القول بالصحة، و أما مع ما تقدم من دلاله الروايات الأربع على بطلان العمل المشتمل على الجزء الرئائى أو الكيفيه الرئائيه فيتم ما فى المتن.

أمّا اذا كان متعلق الرياء بمجموع العمل فالتسويه ظاهره، و أما اذا كان متعلقه جزءا بخصوصه فقد تقدم أن نيته من أول العمل مندرج فى تيه الرياء بالمجموع، لكون المنوى متصفا و لو بلحاظ بعضه بذلك، و كذا الحال فى ما عرض فى الأثناء و تعلق بخصوص جزء لعدم تبعض التيه بحسب الأجزاء فتقلب فى الفرض عمّا كانت عليه الموجب للإخلال فيما تقدم، مضافا الى ملابسه الجزء الرئائى للعمل و ان أبدل باتيان صحيح آخر، و خصوص دلاله الروايات.

وقوع التوبه لا يوجب اعدام عنوان الرياء الواقع سابقا، و المأخوذ مبطلا، غايه الأمر يسقط العقاب للندم، دون قبح ما وقع.

قد تقدم فى صدر البحث خروج السرور باطلاع الناس على توفره على الخير فضلا عن الخطور فإن ما يحصل به الانبساط النفسى، على درجات اذا اشتدّ يتشوق إليه حتى يصل الى الدعوه و التحريك، و إلا فمجرد الفرح و الارتياح و السرور لا

إذا لم يكن كذلك بل كان مجرد خطور في القلب من دون أن يكون جزءاً من الداعي فلا يكون مبطلاً، وإذا شكك (١) حين العمل في أن داعيه محض القربة أو مركب منها و من الرياء فالعمل باطل لعدم احراز الخلوص الذي هو الشرط في الصحه، و أما العجب (٢) يوجب التحريك، و تقدم اشاره صحيح زراره الى ذلك.

لا يحرز شرط الصحه سواء بنى على أنه الخلوص أو داعى القربة المستقل، هذا لو كانت العباديه بأخذ الداعي كشرط، و الا لو أخذت كعنوان للعمل و ان الداعي محقق له فعدم الا-حراز أو ضح، و قد قيل بالتفصيل بين ما اذا أحرز وجود داعويه القربه المستقله-أى لو انفرد لكان محركا للعمل-و شك في وجود داعويه الرياء المستقله أو التبعية معه، و بين ما اذا شك في وجود الداعي الإلهى المستقل مع الداعي الرئائى المستقل أو المنضم أو التبعية. باجراء أصاله العدم فى الصوره الأولى لأن مقتضى العباده محرز وجدانا و ما هو مانع يحرز بأصاله العدم، بخلاف الصوره الثانيه حيث يشكك فى أصل تحقق العباديه، و هذا التفصيل أنما يتم بناء على كون العباديه مجموع مركب من الداعى الوجودى و عدم المانع، و اما بناء على أخذ الخلوص شرطا أو أخذ العباديه عنوانا، فلا يمكن احرازهما بالأصل العدمى فى المانع، مضافا الى ما تقدم من أنّ الخلوص من الرياء فى عبادته تعالى بمقتضى نفس كون العباده مضافه إليه تعالى، لا أنها شرط زائد أو من باب أخذ المانع.

و أما ما فى معتبره يونس بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قيل له و أنا حاضر: الرجل يكون فى صلاته خاليا فيدخله العجب، فقال: اذا كان أول صلاته بنيه يريد بها ربّه فلا يضرّه ما دخله بعد ذلك، فليمض فى صلاته و ليخسأ الشيطان» فمحموله على الخطور أو دفع الوسوسه أو تقويم النيه بتعليم دفع الموانع و المضادات.

و هو الارتياح الى صفه فى النفس أو عمل أتى به، و قد يعبر عنه باستعظام ما

فالمتأخر منه لا يبطل العمل (١) وكذا المقارن و إن كان الأحوط فيه الإعادة للنفس من صفه أو عمل، و هو ينطوي على الغفله عن فقره و فاقته للبارى، و ان هذه النعم هي منه تعالى ملك له قد يسلبها منه متى شاء، فيؤول الى تخيل الغنى و الاستقلال و هو يتخذ اشكالا و صور بحسب الموارد، و هو كبقية صفات النفس ذو درجات تشكيكية شده و ضعفا، و بعضها تدقّ و تخفى كما تقدم فى الرياء، فمن ثم اختلف ألسن الروايات (١) الواردة فى حاله و حكمه فبعضها بلسان أنه مهلك و آخر أنه من ضعف العقل أو من حسد عقله، و فى ثالث أنه جهل و فى رابع أنه ذنب نظير مصحح يونس (٢) و روايه أحمد بن أبى داود (٣) و فى خامس أنه موجب للفسق و فى سادس ان المدل لا يصعد من عمله شىء، و غيرها، فالأولى بلحاظ الدرجات الأولى منه أو الخفيه و المتوسطه للمتوسط منه و الاخير للشديد. نظير الحسد و نحوه من الصفات الرذيله، و ان كان هناك بينها فرق فى أصل الحكم.

و إن أبطل قبوله لا سيما بعض المراتب منه كالدلال و هو الامتنان بالعمل، أو طلب المجازاه بعنوان الاستحقاق، و لا يشكّل بأن المانع من القبول - كما قد تقدم - مانع من الصحه كما فى الرياء، اذ ذلك اذا كان من صفات العمل أو نيته الباعثه نحوه، و هذا بخلاف المقام، فإنه ليس من ملابسات العمل، و هو و إن أمكن انتزاع وصف من تعقبه للعمل بنحو الشرط المتأخر، إلا أنه محتاج الى دلالة الدليل، و نطاق الروايات الواردة لا يزيد عن عدم القبول ففى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قال ابليس لعنه الله عليه لجنوده: اذا استمكنت من ابن آدم فى ثلاث لم أبال ما عمل، فإنه غير مقبول منه: اذا استكثر عمله و نسى ذنبه، و دخله العجب» (٤).

ص: ١٩

- ١- ١) ابواب مقدمات العبادات ب ٢٢-٢٣.
- ٢- ٢) ابواب مقدمات العبادات ب ٣/٢٣.
- ٣- ٣) ابواب مقدمات العبادات ب ١٠/٢٣.
- ٤- ٤) ابواب مقدمات العبادات ب ٧/٢٢.

و نظيره صحيح أبي عبيده عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: قال الله تعالى... و لو أخلى بينه و بين ما يريد من عبادتي لدخله العجب من ذلك فيصيره العجب الى الفتنه بأعماله، فيأتيه من ذلك ما فيه هلاكه لعجبه بأعماله و رضاه عن نفسه، حتى يظن أنه فاق العابدين، و جاز في عبادته حدّ التقصير، فيتباعد منّي عند ذلك، و هو يظن أنه يتقرب إليّ» الحديث (١).

و الظاهر منهما وقوع العجب متأخرا الموجب لعدم القبول، و لعلّ الغالب في العجب وقوعه متأخرا، لأن سببه الاعجاب بما وقع منه، نعم يتصور مقارنا بعد حصوله بسبب الاعمال السابقه و ارادته الاقدام على اعمال جديده لا حقه، بل يظهر من الصحيحه الثانيه أنّ العجب له نحو تعلق بذات النفس، و هو كذلك كما تقدم في تعريفه، من أنه ارتياح أو استعظام النفس بلحاظ صفه أو عمل. و أمّا صحيح على بن سويد عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن العجب الذي يفسد العمل؟ فقال: العجب درجات، منها أن يزين للعبد سوء عمله فيراه حسنا فيعجبه، و يحسب أنه يحسن صنعا، و منها ان يؤمن العبد بربه، فيمنّ على الله عزّ و جل و لله عليه فيه المنّ» (٢).

و يقرب منه روايه الصدوق باسناده عن النبي صلى الله عليه وآله عن جبرئيل -في حديث- قال:

«قال الله تبارك و تعالى: ما يتقرب إليّ عبدى بمثل ما افترضت عليه و ان من عبادى المؤمنين لمن يريد الباب من العباده فأكفّه عنه لئلا يدخله عجب فيفسده» (٣).

فأشكل على الأول باشتماله على العمل السيئ، فالفساد فيه بمعنى الدركات أو الحبط اذ المعنى المبحوث عنه في المقام غير متصور أيضا في الايمان بالله تعالى

ص: ٢٠

١-١) ابواب مقدمات العبادات ب ١/٢٣.

٢-٢) ابواب مقدمات العبادات ب ٥/٢٣.

٣-٣) ابواب مقدمات العبادات ب ١٧/٢٣.

الذى يدور أمره بين التحقق و العدم، و على الثانى بأن الضمير يعود الى العبد العامل لا العباده، و الصحيح أن افساد العجب للنيه فى العباده على حذو افساده للإيمان، حيث أنه كل منهما فعل قلبى نفسانى يناقضه العجب لما تقدم من أنه منطوى على انكار نعم الله تعالى و افضاله و فقر العبد و فاقتة، و هو شعبه من شعب الشرك و الكفر الخفى، نظير الرياء، و هو كما هو ظاهر الصحيح ذو درجات، شديد جلى و دقيق خفى و متوسطات بينهما، و ظهور بعض الروايات الوارده فى مهلكيته لما يتسبب منه من حرمان كبرى كعدم توقير الله تعالى و الاستخفاف الراجع الى الجهل بمعرفته أو الكبر الذى هو كفر خفى، و غيره مما ينافى العبوديه و حقيقه الربوبيه، دال على قبجه على حد الفسق الصفتى فى كون جذره أمر راجع الى الخلل فى المعرفه و فى كونه يتفرع عليه اعمال سيئه مبعده نظير الحسد، فاذا افترض صدور العمل عن عجب، و استند إليه و كان متصفا به كما فى بعض صور المقارن أو السابق، فصحته محل منع بعد اشتراط العباده بكل من الحسن الفاعلى و الحسن الفعلى، و بعد عدم تلؤن الفعل بالعبوديه، بل بما يضادها كالأنفه و الكبر نظير ما ورد فى عباده إبليس أنها كانت تنطوى على الكبر و لم تكن مقبوله، فالاعتراف بقبح العجب و دلالة الروايات على عدم القبول بسببه، يتدافع مع تصحيح العمل فيما لو فرض صدوره عنه كما فى السابق أو المقارن فى بعض الصور.

نعم اذ لم يكن صدوره متسببا عنه كما قد يقع كثيرا لا- سيما فى الأعمال التى هى تسبب حدوث العجب، لا العكس، لا يخل وقوعه فى صحه العمل و ان أخل فى قبوله، فالعجب كبر يضاد العبوديه و الفقر و حقيقه معنى العباده و يوجب زوالها و انقلابها الى كبر و استكبار، و هو كبقية الصفات و الحالات الرذيله شده و ضعفا،

و أمّا السّمعه (١) فإن كانت داعيه على العمل أو كانت جزءا من الداعى بطل و إلا فلا كما فى الرياء فاذا كان الداعى له على العمل هو القربه إلا- أنه يفرح اذا اطلع عليه الناس من غير أن يكون داخلا- فى قصده لا- يكون باطلا- لكن ينبغى للانسان أن و القدر المتيقن من المبطلية الدرجات الشديده كما هو الشأن فى العناوين التشكيكيه، و يومى إليه صدر جوابه عليه السّلام فى الصحيح السابق أنه درجات جوابا للسائل عن الذى يفسد العمل مما يدلّ على أنّ الافساد من بعض درجات و أقسامه.

فى الجملة، و يدلّ على ذلك أيضا مصحح يونس بن عمّار المتقدم فى العجب الذى يدخل تيه الرجل فى أثناء صلاته و هى و ان كانت محموله على دفع الوسوسه أو عدم اخلال الخطور و نحوه ما لم يكن حيثيه فى النيه، إلا- أنها داله بالاقتضاء على فساد الصلاه لو فرض صدورها بنيه مخالطه للعجب، فتحصل التفصيل بين العجب المتأخر و بين المتقدم و المقارن فيما يفرض مخالطه للتيه الباعثه على العمل غايه الأمر العجب كالرياء و غيرها من الصفات الرذيله ذات درجات عديده و القدر المتيقن من تقرير دلاله ما سبق هو الدرجات الجليه و الشديده.

إن فسرت بمعنى اطلاع الآخريين بغيه الحصول على منزله لديهم، فهى بمعنى الرياء غايه و ان اختلفت عنه فى المبدأ و مقدمه اعلام الآخريين بفعله العبادى، و يدلّ عليه روايه القداح عن أبى عبد الله عليه السّلام عن أبيه عليه السّلام قال: «قال على عليه السّلام: اخشوا الله خشيه ليست بتعذير و اعملوا لله فى غير رياء و لا- سمعه، فإنه من عمل لغير الله و كله الله الى عمله يوم القيامه» (١) هذا مع شمول أدلّه بطلان الرياء الوارده بعنوان الشركه للسّمعه.

و أمّا ان فسّرت بمعنى دفع الريبه عن نفسه و التهمه عن اسمه، نظير ما ورد فى روايات العدالة أنّ بحضور صلاه الجماعه يحسن ظاهر المرء و يشهد له بالعداله و نحو

ص: ٢٢

يكون ملتفتا فانّ الشيطان غرور و عدوّ مبین.

و أما سائر الضمائم(١) فإن كانت راجحه، كما اذا كان قصده في الوضوء القربه ذلك مما هو داعى راجح فحكمه ما يأتي من الضمائم الراجحه أو المباحه، و أمّا الفرح و السرور عند اطلاع الغير على عبادته فما لم يصل الى درجه باعته و داعيه للعمل، فلا محذور فيه كما تقدم.

و نسب الى المشهور التفرقه بين الضميمة الراجحه و غيرها فيما لو كان كل من الضميمة و الداعى القربى مستقلا في التحريك، و لعل الوجه في ذلك هو مضاده عنوان العباديه مع العنوان المتولد من داعى الضميمة المستقله في التأثير في الفعل، و هذا بخلاف الضميمة الراجحه فإنها نحو من الطاعه لا يتنافى مع عنوان العباده، بل يلائمه، و هذا في الداعى الضميمة المستقل أما في التبعية غير الراجح مع فرض استقلال الداعى القربى فصححوا العمل و كأنه لعدم تعنون الفعل به بعد عدم استقلاله في التأثير و ربّما يكون تأثيره في انتخاب الخصوصيات الفرديه.

و قد يستشكل في مطلق الضميمة و لو بنحو التبعية، بأن مقتضى شرطيه الخلوص هو انفراد الداعى القربى المستقل، كما أنّ مقتضى عموم نفى الشركه في العباده ذلك، لكن قد تقدم أنّ الخلوص و الشرك عنوانان تشكيكيان بعض مراتبهما جليّه و اخرى متوسطه و ثالثه خفيّه و تدقّ في الخفاء كما هو مضمون الحديث النبوى المتقدم المشبه له بدبيب النمل الأسود على الصخره السوداء في الليله المظلمه، و القدر المتيقن شرطيته من الخلوص أو مانعيته من الشرك هو الخلو من الرياء فضلا عما هو أشدّ منه، بل أنّ في بعض روايات (١) الخلوص المتقدمه في بابه تفسيره بذلك.

هذا، و الصحيح أنّ الضميمة تاره عرضيه و أخرى طوليه، و المثال المذكور في

ص: ٢٣

و تعليم الغير، فإن كان داعى القربه مستقلا و الضميمه تبعا، أو كانا مستقلين صح، و إن كانت القربه تبعا أو كان الداعى هو المجموع منهما بطل و إن كانت مباحه المتن من القبيل الثانى، و ذلك لما تقدم من انّ الأقوى وفاقا لظاهر المتقدمين تحقق العباديه بنفس قصد الفعل العبادى بعنوانه لاشتماله على الاضافه الذاتيه كما تبين، و قصد الأمر و نحوه من الدواعى القريبه زياده فى العباديه و تغليظا فى لونها، و على ذلك فكل ضميمه داعيه الى الفعل بعنوانه هى لا محاله طوليه فلا تضرّ بصحّه العباده، و ما ورد (1) من الدعوه للحق بتحسين العمل من هذا القبيل، و ان افترض عرضيتها لقصد الأمر و للدواعى القريبه الأخرى، بخلاف ما اذا افترض داعويتها الى ذات الحركات الخارجيه فإنها تكون فى عرض الاضافه العباديه الذاتيه فى الفعل، و كون الضميمه مستقلة حينئذ يخلّ بالعباديه و لو كانت راجحه، لتضاد العناوين المتصادقه على الفعل بخلاف التبعية فإنها مندكه فى العنوان العبادى و ان استشكل فيها أيضا عدّه من أعلام محشى المتن اذا كانت مؤثره فى أصل العمل لا فى الخصوصيات الفرديه و حكى عن ظاهر اطلاق جماعه من المتأخرين. و الاستدلال لصحّه الضمائم المستقله بان اللازم على القول الآخر بطلان أكثر عبادات الناس عدا الاوحدى لانضمام الدواعى الأخرى مع القربى فى عباداتهم، ممنوعه بأن أكثر الموارد أمرا من الدواعى الطويله-بالمعنى المتقدم- و هى غير مخلمه أو من الدواعى للخصوصيات المفرده، أو الدواعى التبعية المندكه غير المستقله و التمثيل بالامساک فى الصوم فى العلانيه أمام الملاء، ليس فى محلّه لأن مثل ذلك لا يدعو الى الامساک لمجموع الماهيه ما بين الحدين مع أنّه من الدواعى الطويله كما عرفت بالإضافه الى ذات الفعل العبادى بعنوانه ذى الاضافه الذاتيه.

ص: ٢٤

فالأقوى أنّها أيضا كذلك، كضمّ التبرّد الى القربه لكن الأحوط فى صورته استقلالها أيضا لاعادته، وان كانت محرّمه (١) غير الرياء والسمعه فهى فى الإبطال مثل الرياء، لأنّ الفعل يصير محرّما فيكون باطلا. نعم الفرق بينها وبين الرياء أنّه لو لم يكن داعيه فى ابتداء العمل إلا القربه، لكن حصل له فى الأثناء فى جزء من الاجزاء يختص البطلان بذلك الجزء، فلو عدل عن قصده و اعاده من دون فوات الموالاه صح، وكذا لو كان ذلك الجزء مستحبا و ان لم يتداركه بخلاف الرياء على ما عرفت فإنّ حاله حال الحدث فى الإبطال.

و هى أيضا تاره تكون عرضيه و اخرى طوليه و على كلا التقديرين فهى موجه للبطلان لانطباق المحرم أما على ذات الحركات فى الأول أو على الفعل بعنوانه فى الثانى و مثال الأول كما لو كانت نفس حركات البدن فى العباده يحصل بها الفعل المحرم القصدى، و مثال الثانى كالصلاه فرادى فى مكان أقيمت فيه الجماعه و كان ذلك يستلزم طعنا فى امام الجماعه، نعم قد يستدرك على الماتن إلحاق ذلك ببحث حكم الضميمه الداعيه، لأنّ البطلان لم ينشأ من الداعى بل من انطباق المحرم على الفعل الخارجى، سواء كان فعل الحرام غايه و مقصودا له أم لم يكن كذلك بل كان منه مجرد التفات، فالأولى التمثيل بما اذا قصد بالفعل المقدميه و التوصل للحرام، فإنّه و ان لم يكن الفعل مقدمه من المسببات التوليديه للحرام، و لم يكن مقدمه أخيره أو لم ينب على حرمتها شرعا، إلا أنّ الحرمة العقليه لقبح التجرى موجه للفساد لاشتراط الحسن الفاعلى فى صحه العباده.

و قد تقدم أنّ الرياء الواقع فى الجزء مبطل و لو أعاده صحيحا و كذا الواقع فى الاجزاء المستحبه المفرده بالاستحباب الخاص، بخلاف الداعى المحرم اذا أعاده صحيحا فيما لو لم تكن زياده مبطله، و كذا الحال فى الجزء المستحب.

مسألة ٢٩: الرياء بعد العمل ليس بمبطل

(مسألة ٢٩): الرياء بعد العمل ليس بمبطل (١).

مسألة ٣٠: إذا توضأت المرأة في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوؤها

(مسألة ٣٠): إذا توضأت المرأة في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوؤها و ان كان من قصدها ذلك (٢).

مسألة ٣١: لا إشكال في إمكان اجتماع الغايات المتعدده للوضوء

(مسألة ٣١): لا إشكال في إمكان اجتماع (٣) الغايات المتعدده للوضوء كما اذا كان بعد الوقت و عليه القضاء أيضا و كان نادرا لمس المصحف و اراد قراءه القرآن و زياره المشاهد كما لا إشكال في أنه اذا نوى الجميع و توضأ وضوءا واحدا لها كفى و حصل امتثال الأمر بالنسبه الى الجميع و أنه اذا نوى واحدا منها أيضا كفى عن الجميع و كان اداء بالنسبه إليها و ان لم يكن امتثالا إلا بالنسبه الى ما نواه، و لا ينبغي الاشكال في أن الأمر متعدد حينئذ، و ان قيل أنه لا يتعدد، و إنما المتعدد جهاته و إنما الاشكال في أنه هل يكون المأمور به متعددا أيضا، و ان كفايه الوضوء الواحد من باب التداخل لعدم تناول الأدله السابقه له اذ هي بأسرها في الداعي المصاحب للعمل، و ما كان منها بعنوان الرياء فلا يصدق على الاظهار بعد العمل، لعدم تحقق الإراءه بنفس العمل و لم يكن داعيه كذلك، فلا يصدق الشرك في العباده عليه، و أمّا الروايات الوارده في خصوصه فلا دلالة لها على البطلان أيضا فصحيحه ابن دراج ظاهرها الكراهه لا الحرمة فضلا عن البطلان و روايه على بن أسباط عن بعض أصحابه عن أبي جعفر عليه السلام من أن العمل اذا ذكر مره يقل أجره و اذا ذكر ثانيا يكتب رياء، ففي مقام الجزاء لا الصحه و الفساد في نفس العمل، و لو حملت على الاحباط لدلت على الحرمة و إن لم تدل على البطلان إلا أن يقال أن الاحباط قد يقع بغير الحرام فتأمل.

لعدم اتحاد الحرام و الواجب و من ثم لا يتوارد الداعيان على فعل واحد، فلا يخل داعيه بالقربه.

اجتماع الغايات هل هو موجب لتعدد الوضوء أو الأمر به أو تعدد جهه الامر؟

أو لا- يتعدد؟ ذهب بعض العلماء الى الأول، وقال أنه حينئذ يجب عليه ان يعين أحدها و إلا بطل، لأن التعيين شرط عند تعدد الأمور به، و ذهب بعضهم الى الثانى، و ان التعدد انما هو فى الأمر أو فى جهاته، و بعضهم الى أنه يتعدد بالنذر و لا يتعدد بغيره و فى النذر أيضا لا مطلقا بل فى بعض الصور مثلا اذا نذر أن يتوضأ لقراءة القرآن و يبتنى ذلك اما على تعدد ماهيه الموضوع يتبع الغايه، كما احتمل ذلك فى تعدد سبب الحدث، أو على الالتزام بالوجوب الغيرى أو عدم الالتزام بكل ذلك بل المتعدد هو مجرد موضوع الامر و هو ما أسميناه بعدم التداخل الصغير، فى مقابل عدم تداخل المسببات أو الاسباب.

أما تعدد الماهيه فقد تقدم فى فصل غايات الموضوع عدمه، بلحاظ الغايات المأخوذ فيها رفع الحدث أى فى القسم الأول من الموضوع الرافع، و كذا فى القسم الثانى و هو التجديدى و القسم الثالث الرافع للكراهه دون الحدث، نعم بين الأقسام تباين فى الاثر و الموضوع، و أما الوجوب الغيرى، فالذى حررناه فى مبحث المقدمه بما يقرب من مختار الميرزا النائينى أن الغايه ان أخذ فيها المقدمه شرطا- أى المقدمه الشرعيه- فإنه ينبسط الوجوب المتعلق بالمركب على الشرط أيضا بتوسط تقييد المركب بالشرط حرفيا، فينحلّ على القيد و الشرط وجوبا نفسيا ضمنيا حرفيا من الوجوب المجموعى، فيغايير الوجوب الضمنى المتعلق بالجزء فإنه اسمى، و الشرط فى المقام هو الطهاره و هو مسبب توليدى عن الموضوع كما تقدم فيتعلق به ما تعلق بالطهاره، و بذلك يتم تصوير تعدد الوجوب النفسى الضمنى الحرفى المتعلق بالموضوع بحسب تعدد الغايه، هذا اذا افترض أخذ الطهاره شرطا فيها، و قد تقدم أنه ليس كل الغايات من هذا القبيل.

نعم هذا التعدد فى الوجوب و الامر النفسى الضمنى الحرفى طارئ مندك مع

و نذر أن يتوضأ لدخول المسجد فحينئذ يتعدد و لا يغنى أحدهما عن الآخر، فإذا لم ينو شيئاً منهما لم يقع امتثال لأحدهما و لا
إداؤه و ان نوى أحدهما المعين حصل امتثال و ادأؤه، و لا يكفي عن الآخر، و على أى حال وضوؤه صحيح بمعنى أنه موجب لرفع
الحدث، و اذا نذر ان يقرأ القرآن متوضئاً و نذر أيضاً أن يدخل المسجد متوضئاً فلا يتعدد حينئذ و يجزى وضوء واحد عنهما و
ان لم ينو شيئاً منهما، و لم يمثل أحدهما و لو نوى الوضوء لأحدهما كان امتثالاً بالنسبة إليه و اداء بالنسبة الى الآخر، و هذا القول
قريب.

الأمر النفسى المتعلق بالوضوء على ما تقدم، و لا مانع من التعدد بمعنى التأكد و الاشتداد بل كانت الاحكام اعتباريه فلا امتناع
للتعدد مع التمايز، و إن كانت بلحاظ الإراده التشريعيه تأكد هذا، اذا افترضنا ان الحكمين فى عرض واحد لأن عنوان المقدمه
حيثيه تعليليه، و اما لو بنى على الطوليه فالحال أوضح. و هذا التعدد فى الأمر لا يوجب تعدد الوضوء لعدم قابليه المتعلق للتكرار
بعد كون رفع الحدث لا يتكرر.

فهو من تداخل الأسباب لا محاله فى مقام التعلق فى الذمه.

و دعوى أنّ المقدمه الواجبه لو كانت هى الموصله لكان تعدد المأمور به لازماً و ان حصل التداخل فى المسبب فى مقام الامتثال
فممنوعه، لأن التوصل فى طبيعه المقدمه المطلوبه متأت من طبيعه الواحد للوضوء، و ليس بين موصليه المقدمه لغايه مضاده و لا
تباين مع موصليتها لغايه أخرى كى يتعدد العنوان أو الحصص و إلا لما كان هناك تداخلاً فى المسببات أيضاً.

و على ما تقدم، فإذا نوى الأمر النفسى الندبى فيكون اداء للامر النفسى الضمنى الحرفى المنحلّ من الغايات و قد تقدم تصوير
الأداء و الامتثال فى الأمر التعبدى و أنه نحو من التوصلية و التعبديه المضاعفه فى الأمر التعبدى، فيتقرر ما ذكره الماتن.

مسألة ٣٢: إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت و في أثناءه دخل

(مسألة ٣٢): إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت و في أثناءه دخل لا اشكال في صحته، و أنه متصف بالوجوب باعتبار ما كان بعد الوقت من أجزائه، و بالاستحباب بالنسبة الى ما كان قبل الوقت، فلو أراد نيه الوجوب و الندب نوى الأول بعد الوقت و الثانى قبله (١).

و أما التعدد بالنذر فيحسب قصد الناذر اذا أراد تخصيص كل غايه بفرد من الوضوء مختص بها، و حينئذ لا بد أن يكون قصده من ذلك الوضوء الأعم من الرفع للحدث أو التجديدي و إلا لما كان نذره مطلقا فيما لو خصص الوضوء بالرفع كما تقدم في فصل غايات الوضوء.

قد عرفت أنّ الحكم الندبي لا- ينتفى بطرو الوجوب الشرطى ذاتا بل و لا حدا لأن الاشتداد و الاندكاك في الإراده و الطلب التشريعى لا- في الاحكام الاعتباريه و ان كان المتعلق واحدا لكون عنوان المقدمه حيثه تعليليه نظير اجتماع الحكم الطبعي و الحكم الفعلى على المتعلق و الذات الواحده كالماء فأنه جائز الشرب طبعاً في فبال الخمر، و حرام لأنه ملك الغير، و كاللحم المأكول و يحرم تناوله لمملكه الغير له، هذا اذا بنى على عرضيه الحكمين و إلا فالاجتماع اوضح، و منشأ الاشكال عند المتأخرين كالفاضل و جماعه هو بناؤهم على التضاد في الاحكام أو ان مشروعيه عباديه الوضوء آتية من ذى المقدمه، فيستشكل حينئذ في كون متعلق واحد محلاً- لتوارد حكمين متضادين لا- سيما و أنه بلحاظ أبعاضه، فان بعض المتعلق لا يتعلق به الحكم أو لا يقع مصداقاً لما هو طبيعه المتعلق، نظير من بلغ أثناء الصلاه في الوقت لا سيما و ان اللازم في الامتثال للامر العبادى ان يكون حدوثها بخلاف الحال في الحج الندبي فأنه و ان وجب اتمامه بمجرد الشروع إلا أنّ حكمه الطبعي هو الندب نظير نذر اتمام العمل المندوب في الاثناء، لكن المقام نظير الحج الندبي لا المثال

مسأله ٣٣: إذا كان عليه صلاه واجبه أداء أو قضاء، و لم يكن عازما على إتيناها فعلا

(مسأله ٣٣): إذا كان عليه صلاه واجبه أداء أو قضاء، و لم يكن عازما على إتيناها فعلا، فتوضأ لقراءه القرآن، فهذا الوضوء متصف بالوجوب، و ان لم يكن الداعى عليه الأمر الوجوبى، فلو أراد قصد الوجوب و الندب لا بد أن يقصد الوجوب الوصفى و الندب الغائى، بأن يقول: أتوضأ الوضوء الواجب امتثالا- للأمر به لقراءه القرآن، هذا و لكن الأقوى ان هذا الوضوء متصف بالوجوب و الاستحباب معا و لا مانع من اجتماعهما (١)

مسأله ٣٤: إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزى من الغسل غير مضر و استعمال الأزيد مضرا

(مسأله ٣٤): إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزى من الغسل غير مضر و استعمال الأزيد مضرا يجب عليه الوضوء كذلك، و لو زاد عليه بطل، إلا أن يكون استعمال الزيادة بعد تحقق الغسل بأقل المجزى (٢)، و اذا زاد عليه جهلا أو نسيانا لم يبطل، بخلاف ما لو كان أصل الاستعمال مضرا و توضأ جهلا أو نسيانا، فإنه يمكن الحكم ببطلانه، لأنه مأمور واقعا بالتيميم هناك بخلاف ما نحن فيه. الأول، و ليس ما هو مقدمه و شرط للصلاه هو الوضوء أو الطهاره الحدوثيه بل يعم البقائيه.

ما تقدم فى المسألتين السابقتين متأات فى المقام فلاحظ.

فى تحقق عنوان الضرر بمجرّد التأذى اليسير منع، لا ما قيل من منع اطلاق حرمه الضرر لليسير، بل الوجه عدم صدقه مع النقص اليسير و مع فرض عقلائيه الغرض، نظير ما ذكره النراقى قدس سرّه من أن الضرر لا يصدق مع الجبران، لحصول الكسر و الانكسار من الجهتين فينتفى عنوان الضرر، و نظير ما ذكره الآخوند فى الكفايه من أنّ العناوين الثانويه كالضرر و الاضطراب و نحوها نسبتها مع العناوين الأوليه هى التراحم الملا-كى لئيا، فليس كل ضرر أو حرج بأدنى درجه هو رافع لكل حكم و إن كان من الكبائر و الواجبات الهامه، و هو يؤول الى منع صدق العنوان عند قلّه النقص

(مسأله ٣٥): إذا توضأ ثم ارتد (١) لا يبطل وضوءه فإذا عاد إلى الإسلام لا يجب عليه الإعادة، وإن ارتد في أثناءه ثم تاب قبل فوات الموالاه لا- يجب عليه الاستئناف، نعم الأحوط أن يغسل بدنه من جهة الرطوبة التي كانت عليه حين الكفر، وعلى هذا إذا كان ارتداده بعد غسل اليسرى وقبل المسح ثم تاب يشكل المسح، لنجاسه الرطوبة التي على يديه.

بالإضافة إلى أهميه الملاك.

هذا، ولو بنى على الحرمة في المقام، فإن ارتكب الزيادة مع أصل الغسل فلا يقع الامتثال بالحرام، وإن تعدد ففساد الزائد لا يضر بالغسله الأولى، وأما في صورته الجهل والنسيان- سواء في كلا صورتين أو في الصورة الثالثة التي يكون فيها أصل الاستعمال مضراً- فيصح لمعذرتيهما عن الحرمة الواقعيه وإن كانت فعلياً لعدم التعارض مع متعلق الأمر بل غايه الأمر هو التزاحم الملاكي في باب الاجتماع، و موضوع الوضوء قد تقدم مراراً عدم أخذ القدره فيه وإن أخذ عدمها في موضوع التيمم، في موارد مشروعيه التيمم فيبقى الوضوء على المشروعيه و إنما ترفع عزيمته.

و يمكن تمثيل المقام بأسباب النجاسه الخبيثه المختلفه، فإن الطهاره من سبب لا- يتنافى مع النجاسه من سبب آخر، أو نظير الحائض إذا اغتسلت من الجنابه فإنها تطهر منها وإن كانت محدثه من الحيض، فسببيه الارتداد والكفر للنجاسه الخبيثه أو لنمط من النجاسه المعنويه لا- يستلزم النجاسه الحداثيه الموجهه للوضوء، و إنما ارتداده في الأثناء فإنه وإن أبطل اتصال التيه إلا أنك عرفت عدم لزومه بل يكفي تفريق التيه على أبعاض الأجزاء، نعم الماء الذي على اعضائه ينجس فإذا كانت الغسله الأخيره على اليسرى أو بحيث لا يتمكن من تطهيرها لإيقاع الأخيره فيبطل من جهة عدم المسح ببله الوضوء الطاهره.

مسألة ٣٦: إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت إذا كان مفوتاً لحقه فتوضاً يشكّل الحكم بصحته

(مسألة ٣٦): إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت إذا كان مفوتاً لحقه فتوضاً يشكّل الحكم بصحته، وكذا الزوج إذا كان وضوؤها مفوتاً لحق الزوج، والأجير مع منع المستأجر و أمثال ذلك (١).

مسألة ٣٧: إذا شك في الحدث بعد الوضوء

(مسألة ٣٧): إذا شك في الحدث بعد الوضوء (٢) بنى على بقاء الوضوء (٣)، إلا إذا كان سبب شكّه خروج رطوبه مشتبّهه بالبول، ولم يكن مستبرئاً فإنه حينئذ يبنى على أنها بول و أنّه محدث، وإذا شك في الوضوء بعد الحدث يبنى على بقاء الحدث، والظن غير المعتمد كالشك في المقامين (٤)

تقييد الماتن للوضوء بالمفوت لحق المولى تنبيها على عدم الحجر على العبد في كل حرّكاته و سكناته مما لا تعدّ مالا أو ممّا لا ينتفع به لدى المالك، نظير الشرب و الأكل و النظر و التنفس و الذكر باللسان، و من ثمّ يمكن التأمل في بطلان المفوت أيضا إذا لم يكن فعل الوضوء نفسه من المنافع المملوكة أو سببا توليديا لاعدام تلك المنافع و من ثم يظهر الحال في الزوج فإن منافعها غير مملوكة للزوج إلا ان يفرض الوضوء سببا لتفويت حقه لا بمجرد الاستلزام و منه يظهر ندره فرض الوضوء سببا لذلك فيها و في مثال العبد المتقدم، وكذا الحال في الأجير و إن كانت الاجاره على تمام المنافع بعد فرض خروج مثل هذه الأفعال عن المنافع المملوكة.

كما هو مفاد صحيح (١) زراره المعروف في باب الاستصحاب و غيره من الروايات، و مقتضاه العكس في الصورة الثالثة في المتن.

كما هو مفاد روايات الاستبراء (٢).

حكى عن الشيخ البهائي اشتراط الظن ببقاء الوضوء في استصحاب الطهارة

ص: ٣٢

١- ١) ابواب الوضوء ب ٤٤.

٢- ٢) ابواب نواقض الوضوء ب ١٣/٢-٣. ابواب أحكام الخلوه ب ١١.

و ان علم الأمرين و شك في المتأخر منهما(١) بنى على أنه محدث اذا جهل تأريخهما أو جهل تاريخ الموضوع و أما اذا جهل تاريخ الحدث و علم تاريخ الموضوع بنى على بقاءه.

و عرف بأحد الأقوال في باب الاستصحاب، و اطلاق النهي عن نقض اليقين بالشك في روايات الاستصحاب للطهاره و اطلاق عنوان الشك المنهي عن النقض به كليهما ينفي هذا الشرط.

قد يفصل (١) بين المقام ممّا كان من الحادثين المتضادين كالوضوع و الحدث و بين ما كانا مختلفين كالفسخ و انقضاء الخيار، و الرجوع و انقضاء العده، و الطلاق و طهر المرأة، و نحو ذلك بأن أصله التأخر و استصحاب العدم مثبتة للتقارن في الثاني بخلاف الأول، و فيه أنّ منشأ التريديد و الشك في القسم الثاني أيضا هو العلم الاجمالي بحدوث كل من الأمرين بعد ما كان ضد كل منهما سابق مع الجهل بالمتقدم و المتأخر منهما، و مبنى الأقوال ثمه في جريان استصحاب عدم كل منهما بالإضافة الى حدوث الآخر أو في ظرفه، هو على ممانعه اليقين بحدوث ذلك الشيء المناقض لجزء عدم الشيء بقاء، أي أنّ منشأ البحث متحد و ان كان الاستصحاب للشيء الحادث أو عدمه تارة يراد التمسك به بالإضافة الى شيء آخر كما في القسم الثاني أو في نفسه كما في القسم الأول بل في القسم الأول يمكن ارجاعه الى الثاني أيضا حيث أنّ الاستصحاب الوجودي أو العدمي للشيء يراد به اثبات التقارن بين المستصحب و أمر آخر يوجد و يقع في ظرف الشك كما في المقام كالصلاه و نحوها. فالمدار في كلا النمطين من الأمثلة واحد و هو استصحاب وجود أو عدم شيء علم بحدوث نقيضه أو ضده للجهل إما بتاريخ النقيض الحادث في نفسه أو بالإضافة الى شيء آخر.

ص: ٣٣

و لا- يجرى استصحاب الحدث حينئذ حتى يعارضه، لعدم اتصال الشك باليقين به نعم لو كان الشك و موضوع الأثر بحسب الضدين أنفسهما لا أحدهما مع المقارن المخالف- لصح التفصيل المزبور و التفرقة بين ما علم حدوثه و شك في بقاءه للعلم بحدوث ضده و بين ما علم بحادثين مختلفين شك في المتقدم منهما.

و المحصل من منع جريان الاستصحاب هو منع جريانه في ظرف يحتمل انطباق اليقين بارتفاعه على ذلك الظرف، و هو يختلف عن طبيعه موارد الاستصحاب المتعارفه حيث أنه ابقاء للمستصحب في ظرف احتمال ارتفاعه، ما دام لا يقين بارتفاعه، و بالتالى لا يجرى استصحاب مجهولى التاريخ و لا- استصحاب عدم معلوم التاريخ بالإضافه الى الآخر الحادث مجهول التاريخ، بخلاف الاستصحاب فى مجهول التاريخ بالإضافه الى الحادث الثانى معلوم التاريخ اذا فرض أنّ ارتفاع مجهول التاريخ لم يتيقن به الا بعد معلوم التاريخ، فلا- يحتمل انطباق اليقين به فى ظرف الشك الذى يستصحب فيه، بخلاف ما اذا لم يتوفر هذا الشرط فى مجهول التاريخ كما فى المقام حيث أنه من قبيل النمط الأول المراد اجراء الاستصحاب فيه بلحاظ الشىء فى نفسه و ان كان لثنا بالإضافه الى الصلاه و نحوها من الافعال التى يراد ايقاعها فى ظرف الشك، و يتلخص أنّ التفصيل بين مجهولى التاريخ و العلم بأحدهما انما يتأتى فى غير الضدين و غير المتناقضين أى المتخالفين كالفسخ و انقضاء وقت الخيار و نحوهما لا فى مثل الطهاره و الحدث و نحوهما فيما كان الشك منشأ تقدم أحد الضدين و تأخر الآخر و إلا لو كان تقارن أحدهما مع ثالث لكان من المتخالفين، كما أنّ الذى نذكره من وجه التفصيل هو المدار فقد ينعكس فى الأصول الوجوديه على خلافه فاللازم التدبر. و يمكن ان يبين المانع من جريان الاستصحاب بعدّه صياغات لعلّ أوضحها ما ذكرناه فى محلّه من تنبيهات الاستصحاب و اجماله أنّ

حتى يحكم ببقائه.و الأمر فى صورته جهلها أو جهل تاريخ الضوء و ان كان كذلك، إلا ان مقتضى شرطيه الضوء وجوب احرازه و لكن الأحوط الضوء فى هذه الصوره أيضا.

الشك فى البقاء الاستصحابى مقيد بغايه وقت العلم بنقيضه فلا يساوق دائره تحقق الشئ الآخر المردد تحققه و حدوثه قبل أو بعد ارتفاع الشئ الأول المشكوك أى قبل أو مع أو بعد حدوث نقيض و ضد الشئ الأول، فحيث لا تتساوى الدائرتان فلا يفيد التعبد ببقائه تقارنه مع الآخر سواء الشئ الآخر بحسب القسم الثانى فى الموضوعات المركبه للأحكام أو بحسب القسم الأول فى متعلقات الأحكام و مقام امتثالها المركبه من اجزاء و شرائط، و الى هذا يشير ما استدلل به على المنع باحتمال انطباق اليقين بحدوث الضد و ارتفاع الشئ فى ظرف الشك، و لا يشكل عليه بمجىء هذا الاحتمال فى موارد الاستصحاب الاخرى كما لو تيقن بالحدث و احتمال الضوء، فإنه يستلزم احتمال تحقق اليقين بالوضوء فيكون من الشبهه المصدقيه للاستصحاب، و ذلك للفرق بين الاستصحاب فى الحادثين و بقيه الموارد العدميه بتحقيق اليقين بالناقض فى افق الادراك فعلا- بخلاف الموارد الاخرى، و توضيح رجوع هذا الوجه الى ما ذكرنا هو كون موضوع الاستصحاب للشئ مقيد بغايه اليقين بالارتفاع و الشئ الآخر المراد مقارنته معه محتمل التحقق بعد ارتفاع الأول، فلا تطابق بين الدائرتين أو فقل ان فى ظرف حدوث الشئ الآخر محتمل انطباق اليقين بحدوث ضد الشئ الأول.

و الى ذلك يشير أيضا الوجه المنسوب الى الشيخ راضى أستاذ الماتن أو الى الميرزا الكبير من عدم احراز اتصال الشك باليقين، أى ان اليقين السابق محتمل انقطاعه عن الشك- فى الشئ الأول- فى ظرف الشئ الآخر، انقطاعه باليقين

مسأله ٣٨: من كان مأمورا بالوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسي و صلى

(مسأله ٣٨): من كان مأمورا بالوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسي و صلى فلا اشكال في بطلان صلاته بحسب الظاهر فيجب عليه الاعاده ان تذكر في بالارتفاع، فالشك ظرفه متأخر عن اليقين بالارتفاع.

و كذا يشير إليه من استدلال بأن الشك في المقام محتمل لانطباق اليقين بالارتفاع عليه. و ما استدلال به بأنه يعتبر في الاستصحاب رجوع متعلق الشك في الأزمنة التفصيليه السابقه الى عين متعلق اليقين تفصيلا أو اجمالا، اما انتفاء التفصيلي فواضح و اما الاجمالي فلأنه ان كان هو المتقدم فقد ارتفع لتأخر حدوث الضد و ان كان هو المتأخر فلا يقين به، حيث ان دائره اليقين بالشئ بلحاظ ما قبل اليقين بارتفاعه فلا يتصل الشك باليقين السابق من دون فصل محتمل باليقين بالارتفاع و لا يرد الاشكال عليه بأن ذلك بلحاظ الوجود الشخصي لا الكلي إذ اليقين بلحاظه متحقق غايه الأمر اما في فرد مقطوع الارتفاع أو في مقطوع البقاء، كما في القسم الثاني من استصحاب الكلي، وجه عدم ورود ذلك هو ان المقام من قبيل استصحاب الفرد المردد لا الكلي و ذلك لأن الاثر مترتب على الفرد لا على الكلي و لك أن تقول انه لا أثر متميز للكلي عن أثر الفرد كي يتم تصوير كلي موضوع لأثر مغاير لموضوعيه الفرد لأثر آخر، مما يدل على ان الاثر هو للفرد و ليس المقام من استصحاب الكلي.

و بذلك يظهر ان الاستصحاب لا يجري في أية طرف من أطراف صور المقام و ان ما ذكر لا يختص بمجهول التاريخ بل يجري بعينه في معلوم التاريخ أيضا، و اللازم تحصيل الطهاره لاحراز الشرط في مقام الامتثال، و يؤيد ذلك في صوره الجهل لكليهما بروايه (١) الفقه الرضوي.

ص: ٣٦

الوقت و القضاء ان تذكر بعد الوقت (١)، و أمّا اذا كان مأمورا به من جهه الجهل بالحاله السابقه فنسيه و صلّى يمكن ان يقال بصحّه صلاته من باب قاعده الفراغ لكنه مشكل (٢) فالأحوط الاعاده أو القضاء فى هذه الصوره أيضا، و كذا الحال اذا كان من جهه تعاقب الحالتين و الشك فى المتقدم منهما (٣).

أما الاعاده فلا حراز الاستصحاب الصلاه مع فقد الشرط أو المعيه للمانع فيثبت البطلان الظاهرى و أما القضاء اذا تذكر خارج الوقت فقد يستشكل فى القضاء لعدم اثبات الأصل للفوت بناء على أخذه فى موضوع القضاء فتصل النوبه الى البراءه. و فيه أنّه على القول بالحكم المماثل فى مفاد الاستصحاب فإنّ فوت الأمر الظاهرى وجدانى و ليس من لوازم الواقع، بل للظاهر الذى يثبتته الأصل، بل أنّ ذلك يتم على بقيه المسالك فى الاستصحاب حيث أنّه لا بد من تصوير نحو من الحكم الظاهرى على تلك الأقوال الاخرى.

اشكل غير واحد من المحشين فى تفريق الماتن بين الصورتين بأن الأصل لا يجرى فى الأولى كما لم يجر فى الثانيه، و ذلك لزوال موضوعه و هو الشك بالنسيان، ففى كلا الصورتين اما يتمسك بذيل قاعده الاشتغال أو بقاعده الفراغ بناء على جريانها فى مطلق الشك بعد الفراغ، و يمكن دفعه بأنه مع تحقق الشك قبل النسيان فيثبت مفاد الاستصحاب و النسيان الطارئ بعد ذلك غايته نسيان للحكم الظاهرى الموظف و حكمه حكم النسيان للحكم الواقعى و على أيه تقدير فقاعده الفراغ لا مجرى لها، لظهورها فى الشك الحادث بعد العمل المبتدأ لا الشك السارى الى الشك الحادث قبل العمل. نعم لو احتمل اتيان الوضوء فى فتره النسيان لكان مجرى للقاعده فى كلا الصورتين.

قد يشكل على لزوم القضاء بمقتضى قاعده الاشتغال بأنها لا تثبت عنوان

مسأله ٣٩: إذا كان متوضاً و توضاً للتجديد و صلى ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين و لم يعلم أيهما

(مسأله ٣٩): إذا كان متوضاً و توضاً للتجديد و صلى ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين و لم يعلم أيهما، لا اشكال فى صحته صلاته و لا يجب عليه الوضوء للصلاه الآتية أيضا بناء على ما هو الحق من أن التجديدى اذا صادف الحدث صح (١) و أما اذا صلى بعد كل من الوضوءين ثم تيقن بطلان أحدهما فالصلاه الثانيه صحيحه و اما الأولى فالأحوط اعادتها و ان كان لا يبعد جريان قاعده الفراغ فيها (٢).

الفوت لا بلحاظ الأمر الواقعى و لا الظاهرى الشرعى، و يدفع بأن مقتضى الاشتغال العقلى عند الشك قبل العمل هو الاعاده فى الوقت أو القضاء خارجه مع عدم الاعاده.

و تقدم فى أقسام الوضوء و الوضوء التجديدى أن الاختلاف بينه و بين الراجع للحدث ليس فى العنوان و الماهيه بل فى الموضوع، حيث تاره يفرض الحدث و اخرى الطهاره، و على ذلك لا مجال لفرض التقييد أو الداعى فى التيه، و ان التجديدى لا محاله يقع رافعا فى المقام. و لو بنى على عدم وقوعه رافعا فحكم هذه الصوره يتحد مع الصوره الثانيه.

أما صحته الثانيه فلوقوعها بطهاره أحد الوضوءين بناء على وقوع التجديدى رافعا و أما الصلاه الأولى فتصحح بوجوه:

الأول: جريان قاعده الفراغ فى كلا الوضوءين و ان لزم مخالفه العلم الاجمالى لأنه لا يلزم منه مخالفه قطعيه فى البين.

الثانى: جريان الفراغ فى خصوص الوضوء الأول دون الثانى لعدم ترتب الاثر عليه، اذ احراز صحته و عدمها لا تترتب عليه احراز صحه الصلاه الثانيه و لا اعادته لأن المعاد من التجديدى هو فى نفسه مطلوب لا كتدارك للتجديدى الفاسد.

الثالث: جريان الفراغ فى الصلاه الأولى على تقدير تعارض الفراغ فى الوضوءين و تساقطها، فتصل النوبه الى الشك المسبب و هو صحه الصلاه فتجرى فيه بلا

مسألة ٤٠: إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما

(مسألة ٤٠): إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية لأنه يرجع إلى العلم بوضوء و حدث و الشك في المتأخر منهما و أما صلاته فيمكن الحكم بصحتها من باب قاعده الفراغ بل هو الأظهر (١).

مسألة ٤١: إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاة ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما

(مسألة ٤١): إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاة ثم علم (٢) حدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء

معارض، و هو مبنى على تأخر رتبة الشك المسببى فى بعض الاطراف عن الطرف المقابل كما هو الصحيح، هذا كله لو بنى على رافعيه الوضوء التجديدى و اما على العدم فيأتى الوجه الأول و كذا الثانى غايه الأمر انّ الصّحّه فى الصلاتين متلازمه متوقفه على الوضوء الأول، فيكون منشأ اختصاص جريان الفراغ فى الوضوء الأول هو لتقدم الأصل فى المفرد على الأصل فى المتمم حيث انّ الفراغ فى الوضوء الثانى خلاف الواقع لبطلانه على كل تقدير اما لبطلان الوضوء الأول فلا موضوع للتجديد أو لكون الوضوء الثانى هو الناقص الباطل، و أما الوجه الثالث فلو غرض النظر عن الفراغ فى الوضوء الأول فتجرى الفراغ فى كلا الصلاتين.

ثم أنّه لا يشكل فى المقام بأن صورته العمل محفوظه و ينتفى احتمال الالتفات حين العمل حينئذ فينعدم شرط جريان قاعده، و ذلك لعدم تلازم فرض المقام مع حفظ صورته العمل مضافا الى عدم اشتراط ذلك فى القاعده كما تقدم سابقا فى بحث المياه. لعدم جريانها فى الأول لعدم ترتب الأثر عليه بخلاف الوضوء الثانى.

تاره يفرض فى الابدائيتين ذهاب وقت الأولى و بقاء وقت الثانية و اخرى بقاء وقتها أو ذهاب كلا الوقتين، و ثالثه فى الابدائيه و القضائيه، أما صورته الأولى فبعد فرض تعارض الفراغ فيها تجرى البراءة عن قضاء الصلاة الأولى و الاشتغال فى الصلاة

الثانية لأنه من الشك في الوقت، و أمّا الصور الباقية فتصل النوبه بعد تعارض الفراغ في الصلاتين الى الاشتغال فيهما اذا كان الوقت باقيا في كليهما، و اذا كان الوقت قد انقضى فيهما فتصل النوبه الى البراءه عن قضائهما في الطرفين فيتساقطان بعد التعارض.

و قد يقال: أنه يجرى استصحاب الطهاره في الصلاه الأولى و لا يعارض باستصحابها في الثانية بعد ابتلاءه بمعارضه استصحاب الحدث الى حين الصلاه الثانية، و لا تكون النتيجة معارضه استصحاب الطهاره في الثانية لكل من استصحاب الطهاره في الأولى و استصحاب الحدث في الثانية و ان كان الأصل الواحد في طرف يمكن معارضته لكل من الأصل المخالف له في الطرف نفسه و للأصل في الطرف الآخر في عرض واحد بحسب قواعد باب العلم الاجمالي، ووجه عدم المعارضه المزبوره هو قصور دليل الاستصحاب عن الشمول للمتناقضين و هو استصحاب الطهاره و الحدث في الصلاه الثانية، فكون مورد الاستصحاب غير متناقض كالقرينه المتصله لدليله، بخلاف التعارض بسبب العلم الاجمالي فإنه كالقرينه المنفصله الذي لا يتصرف في ظهور الدليل، و على هذا فيبقى استصحاب الطهاره في الصلاه الأولى بلا معارض فيحرز صحتها، و يلزم العلم الاجمالي اعاده الثانية (1).

و فيه: بعد تسليم تماميه التفرقه المزبوره:

أولاً: فإنه يثمر في ما لو كان الشك في الصلاتين الادائيتين في الوقت، أو في القضائيتين، و أمّا لو كان الشك في الادائيتين بعد الوقت فيقع استصحاب الطهاره في الأولى طرف معارضه مع البراءه في الثانية.

ثانياً: إنَّ القائل قدس سرّه بنى في الحادتين المتضادين على التعارض و التساقط في كافه

ص: ٤٠

للصلوات الآتية و إعادته الصلاتين السابقتين ان كانتا مختلفتين فى العدد و إلا يكفى صلاه واحده بقصد ما فى الذمه جهرا اذا كانتا جهريتين و اخفاتا اذا كانتا اخفائيتين، و مخيرا(١) بين الجهر و الاخفات اذا كانتا مختلفتين، و الأحوط فى هذه الصوره اعاده كليهما.

الابواب الفقهيّه و الأصوليه، مع أنّ اللازم على ما ذكره من قصور دليل الاستصحاب البناء على عدم جريان الأصلين فى الحادثين فضلا عن التعارض و التساقط.

ثالثا: ان استصحاب الحدث لا يختص بالمعارضه باستصحاب الطهاره للصلاه الثانيه بل يعارض استصحاب الطهاره للصلاه الأولى أيضا، و الوجه فى ذلك اجمال ظرف وقوع الحدث و تردده فيقابل كلا الاستصحابين نظير نفس العلم الاجمالي بالحدث.

رابعا: أنّ مصداقيه الطهاره و الحدث للمتناقضين ليست بالذات بل بالعرض لأنهما متضادان نظير التعارض المتحقق بسبب العلم الاجمالي فإنه تناقض بالعرض أيضا، و يتحصّل من هذا الأمر عدم تماميه الكبرى المزعومه فى التفريقه بين النمطين من موارد الاستصحاب.

كما حكى عن المشهور خلافا للشيخ و ابن ادريس و ابن زهره و الحلبي و ابن سعيد، حيث فصلوا بين مورد النصوص و غيره، لصحيحه على بن أسباط عن غير واحد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «من نسى صلاه من صلاه يومه واحده و لم يدر أى صلاه هى صلّى ركعتين و ثلاثا و أربعاً» (١) و الصحيح الى الحسين بن سعيد رفعه قال: «سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل نسى صلاه من الصلوات الخمس لا يدرى أيتها هى؟ قال: يصلّى ثلاثه و أربعه و ركعتين، فإن كانت الظهر و العصر و العشاء كان قد صلّى، و ان كانت المغرب و الغداه فقد

ص: ٤١

مسألة ٤٢: إذا صَلَّى بعد كل من الوضوءين نافله ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما

(مسألة ٤٢): إذا صَلَّى بعد كل من الوضوءين نافله ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما فالحال على منوال (١) الواجبين لكن هنا يستحب الاعاده اذ الفرض كونهما نافله و أمّا اذا كان فى الصورة المفروضه احدى الصلاتين واجبه و الاخرى نافله فيمكن ان يقال بجريان قاعده الفراغ فى الواجبه و عدم معارضتها بجريانها فى النافله صَلَّى» (١) و اشكل بعدم عمومها للأداء و فيه ان بعض صور المقام مما يكون مردد بين قضاء الاخفائيه و اداء الجهرية، يكون مشمولاً لعموم النص و لو بلحاظ القضائيه و لا يفترض فى المقام الاختلاف مع كون كل منهما ادائيه. و أما ما فى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام فى رجل جهر فيما لا ينبغى الاجهار فيه و أخفى فيما لا ينبغى الاخفاء فيه فقال: «أى ذلك فعل متعمدا فقد نقص صلاته و عليه الاعاده، فان فعل ذلك ناسيا او ساهيا أو لا يدري فلا شىء عليه و قد تمت صلاته» (٢) فالمراد من لا يدري الجهل بالحكم لا فى قبال الساهى الذى هو الجهل و الغفله فى الموضوع، و لكنه يؤيد عموم الروايات السابقه فى عدم اطلاق شرطيه كيفيه القراءة.

تعارض الأصول العمليه فى اطراف العلم الاجمالى مبنى على وجوه بحسب الأقوال فى باب العلم الاجمالى و كيفيه تنجيزه، الأول: تنجيز العلم لحرمة المخالفه القطعيه، للزوم حفظ الغرض و على هذا الوجه لا تتعارض الأصول النافيه فى المقام سواء كانت محرزه كقاعدتى الفراغ أو استصحاب الطهاره أو غير محرزه كالبراءه كما فى الصورة الثانيه فى المتن من الدوران بين الواجبه و النافله كما لو فرض الشك خارج وقت الفريضه.

الثانى: تناقض الاحراز التعبدى فى الاطراف مع الاحراز الوجدانى بتوسط العلم الاجمالى المخالف، و على هذا الوجه لا تجرى فى المقام قاعدتى الفراغ و لا

ص: ٤٢

١- ١) ابواب قضاء الصلاه ب ٢/١١.

٢- ٢) ابواب القراءة فى الصلاه ب ١/٢٦.

أيضاً لأنه لا يلزم من اجرائها فيهما طرح تكليف منجز الا انّ الأقوى عدم جريانها، للعلم الاجمالي، فيجب اعاده الواجبه و يستحب اعاده النافله.

مسأله ٤٣: إذا كان متوضاً و حدث منه بعده صلاه و حدث، و لا يعلم أيهما المقدم

(مسأله ٤٣): إذا كان متوضاً و حدث منه بعده صلاه و حدث، و لا يعلم أيهما المقدم، و ان المقدم هي الصلاه حتى تكون صحيحه أو الحدث حتى تكون باطله، الأقوى صحّه الصلاه، لقاعده الفراغ، خصوصاً اذا كان تاريخ الصلاه معلوماً، لجريان استصحاب الطهاره في الصلاتين لامتناع الاحراز التعبدي على خلاف الاحراز الوجداني، بل لو فرض انّ الأصول المحرزّه مثبتة للتكليف لتحقق التعارض أيضاً للوجه نفسه، و هذا بخلاف الأصول غير المحرزّه كالبراءه فانها تجرى ففي الصوره الثانيه في المتن تنفى قضاء الصلاه الواجبه اذا فرض مضى وقتها.

الثالث: عدم انخفاض رتبه الحكم الظاهري مع وصول الحكم الواقعي و لو اجمالاً و عليه فلا تجرى الأصول العمليه مطلقاً سواء كانت نافية أم مثبتة للتكليف و سواء كانت محرزّه أم غير محرزّه، ففي المقام لا تجرى الأصول مطلقاً فيستحب الاعاده في الصوره الأولى لعدم احراز الامتثال للنافله، و يجب اعاده الفريضه في الصوره الثانيه.

الرابع: تناقض الصدر و الذيل في بعض أدلّه الأصول العمليه كالاستصحاب و نحوه مما أخذ العلم بالخلاف غايه و منتهى له سواء كان نافياً للتكليف أو مثبتاً فيختص هذا الوجه بما ذيل بذلك سواء كان الأصل محرزاً كالاستصحاب أم لا كأصالة الحل.

و الصحيح هو الوجهين الأولين، و أمّا التفرقه (١) بين العلم الاجمالي اذا كان متعلقه في مقام الجهل و بين ما اذا كان في مقام الامتثال فلا أثر له الا ان يرجع الى ما تقدم أو الى التفرقه بين الشك في التكليف الذي هو مجرى البراءه و الشك في الفراغ من

ص: ٤٣

الاشتغال اليقيني الذى هو مجرى قاعده الاشتغال فيتحصل أن ما ذكره الماتن تام إلا فيما مضى وقت الفريضه فى الصوره الثانيه.

و صور المقام كما فى كل حادثين اما مجهولى التاريخ أو الصلاه مجهوله و الحدث معلوم التاريخ أو العكس، فعلى ما تقدم من عدم جريان الاستصحاب فى المجهولين و لا- فى المعلوم، تجرى قاعده الفراغ فى الصوره الأولى و كذا الثانيه و لا يعارضها استصحاب عدم الصلاه الى حين الحدث لحكومتها عليه، و كذا فى الثالثه لتوافقها مع استصحاب عدم الحدث و بقاء الطهاره الى حين الصلاه و لا حكومه مع الوفاق بينهما.

أما (تعليق) منع جريان استصحاب عدم الصلاه فى الصوره الثالثه بأن (١) الصلاه حيث كانت معلومه التاريخ فلا شك فى وقت استمرار عدمها، أو بأن (٢) الأصل المزبور لا أثر له اما لعدم الشك فى الجزء المركب للموضوع و متعلق الامتثال و هو الصلاه و وجود الطهاره لأنه محرر بالوجدان أو لعدم كون المستصحب العدمى موضوع الأثر لو اريد الصلاه بالإضافه الى الطهاره، لأنه لم يؤخذ التقييد و الاضافه بين الجزئين بل واقع تقارنهما.

(فضعيف): فإن الشك منتف عن معلوم التاريخ فى نفسه و ليس بمنتف عنه بالإضافه الى الجزء الاخر و الاضافه ليس بمعنى التقييد بل الاشاره الى زمان الجزء المجهول أو بنحو الحصره التوأميه، و هذا الاستصحاب العدمى- على تقدير جريانه- يترتب عليه الأثر لا- حراز عدم الامتثال و هو بنفسه كاف فى تصحيح الجريان كما هو الحال فى احراز الامتثال بعد وضوح الفرق فى سنخ الأثر بين مقام الامتثال و مقام

مسألة ٤٤: إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءاً منه ولا يدري أنه الجزء الوجوبي أو الجزء الاستحبابي

(مسألة ٤٤): إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءاً منه ولا يدري أنه الجزء الوجوبي أو الجزء الاستحبابي، فالظاهر الحكم بصحة وضوئه، لقاعده الفراغ، ولا تعارض بجريانها في الجزء الاستحبابي، لأنه لا أثر لها بالنسبة إليه (١)، ونظير ذلك ما إذا توضأ وضوءاً للقراءة القرآن، وتوضأ في وقت آخر وضوءاً للصلاة الواجبه، ثم علم بطلان أحد الوضوءين، فإن مقتضى قاعده الفراغ صحته (٢) الصلاة، ولا تعارض بجريانها في القراءة أيضاً لعدم أثر لها بالنسبة إليها.

مسألة ٤٥: إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء

(مسألة ٤٥): إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء، فإن لم تفت الموالاه رجوع و تدارك (٣) و أتى بما بعده، و أما ان شكك في ذلك، فاما أن يكون الجعل في تصحيح جريان الأصول العمليه و لك أن تقول انّ المصحح لجريان الأصل العملي و نحو من الحجج الظاهريه من سنخ الحكم الشرعي في المسأله الأصوليه هو التعذير أو التنجيز و هو حاصل في المقام.

كما تقدم نظير ذلك في مسأله الدوران بين بطلان الوضوء التجديدي أو الراجع للحدث من عدم جريان الفراغ فيه لعدم اعادته على تقدير البطلان، كذلك الحال في المقام مضافاً الى وجوه اخرى تقدم ذكرها.

لعدم تدارك ما فات من القراءة، بل ما يأتي به لاحقاً هو مطلوب بنفسه، هذا بحسب فرض المتن من الوضوء أولاً للقراءة ثم أحدث ثم توضأ للصلاه، و أما العكس فان فرض علاوه على وقوع الحدث المتخلل بينهما الحدث بعد القراءة فإنه يكون مثلاً لعدم ترتب الأثر أيضاً على جريان الفراغ في وضوء القراءة، و اما لو لم يفرض الحدث الثاني فإن جريان القاعده في الوضوء الذي للقراءة ثم بقاءه على الوضوء فعلاً.

كما دلّت عليه الوارده (١) في نسيان جزء أو تركه و قد تقدمت في بحث

ص: ٤٥

بعد الفراغ أو في الأثناء فان كان في الأثناء رجح و أتى به و بما بعده(١) و ان شك في الترتيب.

فائده في موضوع قاعده التجاوز و الفراغ تخصيصا لعموم قاعده التجاوز في الوضوء كصحيح اسماعيل بن جابر عن أبي جعفر عليه السّلام و في ذيله «كل شيء شك فيه مما قد جاوزه و دخل في غيره فليمض عليه» (١) و في صورته تطبيقه على اجزاء الصلاه و مثله موثق محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو» (٢) و صحيح زراره و في ذيله: «يا زراره اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت فشككك ليس بشيء» (٣). بتوسط صحيح زراره الآخر عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «اذا كنت قاعدا على وضوئك فلم تدر أ غسلت ذراعيك أم لا، فاعد عليهما و على جميع ما شككت فيه انك لم تغسله و تمسحه، مما سمى الله، ما دمت في حال الوضوء، فاذا قمت عن الوضوء، و فرغت منه، و قد صرت في حال اخرى في الصلاه أو في غيرها، فشككت في بعض ما سمى الله مما أوجب الله عليك فيه وضوئه، لا شيء عليك فيه، فإن شككت في مسح رأسك فأصبت في لحيتك بللا فامسح مما عليه، و على ظهر قدميك، فإن لم تصب بللا فلا تنقض الوضوء بالشك، و امضى في صلاتك» (٤) الحديث، و في ذيلها عطف الشك في غسل الجنابه عليه، و كل من الصدر و الفقره الثالثه دالان على عدم جريان القاعده في الأثناء و مسح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام «و إن شك فلم يدر مسح أو لم يمسخ فليتناول من لحيته ان كانت مبتله و ليمسح رأسه» (٥) الحديث و في سؤال الراوى كان قد فرض تذكره لنسيان المسح و هو في الصلاه فأجابته عليه السّلام تاره في فرض يقينه

ص: ٤٦

١- ١) ابواب الركوع ب ٤/١٣.

٢- ٢) ابواب الخلل في الصلاه ب ٣/٢٣.

٣- ٣) ابواب الخلل في الصلاه ب ٤/٢٣.

٤- ٤) ابواب الوضوء ب ١/٤٢.

٥- ٥) ابواب الوضوء ب ٨/٤٢.

ذلك فاما ان يكون بعد الفراغ أو في الاثناء رجوع و ان كان الشك قبل مسح الرجل و أخرى في الشك.

و في موثق ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا شككت في شيء من الوضوء و قد دخلت في غيره فليس شكك بشيء، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه» (1) بناء على كون «من» بيانيه لا تبعيضية، أو كون الضمير في «غيره» عائدا على الوضوء و إن كان تابعا لكونه أعرف من الشيء المبهم، و على فرض التردد في مرجع الضمير و احتمال رجوعه للشيء الذي هو جزء من الوضوء لا ريب في نصوصيه صحيح زراره و مصحح أبي بصير في اعتبار الوضوء و الغسل كشيء واحد لا مثل الصلاة و نحوها.

ثم إن الجمع بين مفاد الروايات مع امكان تقريب الروايتين الأوليتين على مفاد قاعده الفراغ و الموثق على مفاد قاعده التجاوز، إنما هو لارتكاز وحده القاعده المستفاده من الروايات و ان مدلول ألسنتها متحد كما هو الصحيح، كما إن الجمع بين مفاد الأدلة فيما يأتي من اشتراط الفراغ أو التجاوز بالدخول في الغير أو بمجرد الانتهاء من العمل شاهد على الارتكاز المزبور.

ثم أنه بهذا الجمع يرتفع التنافي المتوهم بين ذيل الموثق و قاعده التجاوز في أثناء العمل، بدعوى دلالة على الاعتناء بالشك ما دام العمل لم ينته، و وجه ذلك أن الموثق أو ذيله لم يحدد مناطق و مدار وحده الشيء و أنه عنوان مجموع العمل دون عنوان جزئه، بل غايه الأمر أن الحال في الوضوء و الغسل هما كشيء واحد و يتبعض و لا يتعدد بتعدد أجزائه، و يؤيد ذلك أن اجزاء الوضوء و الغسل لم تعنون كلا منها بعنوان على حده بخلاف أجزاء الصلاة و الحج و نحوهما، و لا يبعد ان ينسحب ذلك على سائر موارد جريان قاعده الفراغ و التجاوز كما هو ظاهر كل من الصحيحتين

ص: ٤٧

اليسرى فى غسل الوجه مثلاً أو فى جزء منه، و ان كان بعد الفراغ (١) فى غير الجزء و الموثق لا أنه خاص بالوضوء و الغسل و لا ان جريان القاعده فى الاثناء خاص بالصلاه. و على هذا فلا تجرى فى الشك فى الاثناء فى آيات السوره و لا فى أبعاض التشهد و لا فى أثناء اشواط الطواف و السعى.

و أما توجيه مفاد الموثق تاره بعدم تعرض ذيله الى الاطلاق و إنما هو فى مقام (١) بيان مفاد الصدر و تطبيقه على خصوص الوضوء، أو ان اطلاق الذيل بالاعتناء بالشك مقيد بروايات قاعده التجاوز بالدخول فى الغير، حيث أنه مطلق سواء تجاوز عن محل المشكوك بالدخول فى الغير أو لم يدخل، فضعيف، لما فى الحصر من الدلاله على كون الكلام فى مقام الاطلاق، لا سيما مع مقابله الحصر للصدر كقسم مابين، و ان هذا التقييد لا مجال له اذ الدخول فى الغير فى بعض الروايات محمول على تحقق الفراغ بأحد انحاءه لا الحصر فيه و من ثم خلى ذلك القيد فى بقية الروايات و اطلق عنوان المضى و التجاوز، بل ان ذيل الموثق قرينه على المراد من الصدر و انه لا اجل عنوان التجاوز العرفى لا العكس بأن يكون الصدر مفسراً للذيل، اذ هو بمنزله الخبر المفسر للمبتدأ فى الجملة الواحد.

و فى تحقق الفراغ أقوال أو وجوه و احتمالات بعد عدم امكان الفراغ أو التجاوز الحقيقى الحاصل من العمل التام المحرز:

الأول: التجاوز البنائى أى بحسب بناء الشاك قبل شكه.

الثانى: تجاوز المحل و مضيه سواء كان المشكوك الجزء أو الكل غايه الأمر فى الجزء هو بالدخول فى الجزء اللاحق و نحوه و فى الكل بفوات الموالات و الهيئه الاتصاليه للعمل.

ص: ٤٨

الأخير بنى على الصحه لقاعده الفراغ، وكذا ان كان الشك فى الجزء الأخير إن كان بعد الدخول فى عمل آخر أو كان بعد ما جلس طويلاً أو كان بعد القيام عن محل الثالث:التجاوز العرفى أى بحسب النظر العرفى لا بحسب نظر و بناء نفس الشاك.

الرابع:تيقن الشاك بالفراغ قبل طرو الشك.

الخامس:فوات محلل التدارك،و الظاهر رجوعها الى مآل واحد أو متقارب،حيث أنّ لسان الروايات بعضها فى مطلق الفراغ و التجاوز نظير موثق بكير بن أعين قال:

«قلت له:الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال:هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك» (١)و موثق محمد بن مسلم قال:«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:كل ما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكره فأمضه و لا اعاده عليك فيه» (٢)،و كذا موثق محمد بن مسلم المتقدم فى عموم القاعده.

و بعض ألسنه الروايات قيد التجاوز بالدخول فى الغير نظير صحيح زراره المتقدم «فاذا قمت عن الوضوء و فرغت منه و قد صرت فى حال اخرى فى الصلاه أو فى غيرها»و فى موثق ابن ابى يعفور«و قد دخلت فى غيره»و كذا صحيح اسماعيل بن جابر و صحيح زراره المتقدمات فى عموم قاعده التجاوز،فهل تحمل الأولى المطلقه على الثانيه المقيده لها،أم تحمل الثانيه على بيان أحد انحاء تحقق المصداق للعنوان،الأظهر هو الثاني لقرائن:

الأولى:ما تقدم ذكره فى موثق ابن ابى يعفور من اشتمال الذيل على مطلق العنوان مع كون الصدر مقيدا و الذيل ناظرا للصدر دون العكس لا سيما أنّ السياق فيها للقسمه و المقابله.

الثانيه:و نظير الموثق صحيح زراره المتقدم حيث قد ذكر فى الفقره الأولى«ما دمت فى حال الوضوء»و فى الفقره الثانيه«فاذا قمت عن الوضوء و فرغت منه و قد صرت

ص:٤٩

١-١) ابواب الوضوء ب ٧/٤٢.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ٦/٤٢.

الوضوء، و ان كان قبل ذلك أتى به ان لم تفت الموالاه و إلا استأنف (١)

في حاله اخرى» و التقريب فيها هو المتقدم في الموثق، بل تمتاز دلالتها على فرض تحقق الفراغ و اضافته الصيروره الى حال اخرى، و لا ريب في عدم أخذ قيد وراء عنوان الفراغ و من ذهب الى التقييد بذلك أئما أخذه كحقيقه تعديده شرعيه لتحقيق أو لمعنى التجاوز و الفراغ لا أنه قيد زائد على العنوان.

الثالثه: ورود لسان ثالث كما في الفقره الثالثه في صحيح زراره «فان شككت في مسح رأسك... فإن لم تصب بللا فلا تنقض الوضوء بالشك» و في مصحح أبي بصير «و ان شك و لم يدر مسح أو لم يمسح فليتناول من بله لحيته ان كانت مبتله» فقد جعل المدار في تحقق الفراغ على امكان التدارك أو الموالاه و عدمهما، و هما و ان كانا في خصوص الجزء الأخير و الذى سيأتى عدم تحقق الفراغ فيه الا- بذلك الا أنه ليس لتعبد خاص في الجزء الأخير بل لبقاء الموالاه بالنسبه الى خصوص المسح ما دام البلل باق على أعضاء الوضوء كما تقدم في شرطيه الموالاه كما هو الحال في الناسى، و عليه فمحل المسح لم ينقض و ان دخل في عمل مترتب على الوضوء إلا انّ الوضوء لم يؤخذ في صحته تقدمه على الصلاه و تأخر الصلاه عنه كما هو الحال في الأجزاء المترتبه على بعضها البعض، و من ثم يتبين انّ الفراغ ليس بنائيا طلقا و لا عرفيا بقول مطلق و لا مطلق الدخول في الغير و لا بلزوم فوات محل التدارك بل هو الفراغ في الصدق العرفى لما اعتبره الشارع للشىء من محل، و الدخول في الغير يعتد به في موارد لأجل قرينته للمضى و الانتهاء من الشىء.

مما تقدم يتحصّل انّ الفراغ من الوضوء اذا كان الشك في المسح سواء الرأس أو الرجلين لا- خصوص الجزء الأخير أئما هو بجفاف البلل على الأعضاء لأن محل المسح و الموالاه باقيه في ظرف النسيان و الغفله ما دام البلل باقيا، و اما الشك في

(مسأله ٤٦): لا اعتبار بشك كثير الشك سواء كان فى الاجزاء أم فى الشرائط أم الموانع (١)

الغسلات فالفراغ أنما هو بالانتهاء من الوضوء، والتشاغل بعمل آخر لذهاب محلها و انتفاء الموالاه بالنسبه إليها بذلك.

فائده فى كثره الشك و لعله المشهور بين المتأخرين و يدل عليه عموم التعليل الوارد فى أكثر أخبار كثير الشك بل قد يستفاد منها الاعتداد بالتظنى فى الافعال المركبه مطلقا، كصحيح زراره و أبى بصير قالاً: «قلنا له: الرجل يشك كثيرا فى صلاته حتى لا يدرى كم صلى و لا- ما بقى عليه؟ قال: يعيد. قلنا: فإنه يكثر عليه ذلك كلما أعاد شك؟ قال: يمضى فى شكّه، ثم قال: لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاه فتطمعوه، فإنّ الشيطان خبيث معتاد لما عوّد، فليمض أحدكم فى الوهم، و لا- يكثرن نقض الصلاه، فإنه اذا فعل ذلك مرات لم يعد إليه الشك» (١) فإن الشخص المتعارف السالم القوى و الحواس لا يأتيه اعتياد و كثره الشك من نفسه كيف و قد فرض سالما، فدخول الوهم على المصلّى منشأ الصور و الاحتمالات التى يحدثها فى صفحه الذهن، نعم اذا كان منشأها ضعف القوى و اختلال التوازن فيدخل فى الوسواس و نحوه، فلا يشكك بأن الكثره فى غير الصلاه لا يحرز أن منشأها شيطاني، و الا لتأتى ذلك فى الصلاه أيضا فلا يصح الاطلاق فى كثره الشك، فاذا كانت القيمه الاحتماليه للشك الناشئ من الكثره و الاعتياد و التكرار، لا يعتد بها لعدم نشئها من إراءه الواقع بل من الصور الوهميه، فلا يفرق فى ذلك بين ما كانت الكثره المزبوره فى الصلاه أو بقيه الأفعال كالحج و الغسل و الخمس و الزكاه و نحوها.

ص: ٥١

مسألة ٤٧: التيمم الذى هو بدل عن الوضوء لا يلحق حكمه فى الاعتناء بالشك إذا كان فى الأثناء

(مسألة ٤٧): التيمم الذى هو بدل عن الوضوء لا يلحق حكمه فى الاعتناء بالشك إذا كان فى الأثناء و كذا الغسل و التيمم بدله (١) بل المناط فيها التجاوز عن محل و من ثم لو فرض أنّ شكا حدث لكثير الشك مغاير للكثرة التى اعتاد عليها أى كان من منشأ معتد به عقلايا لما كان مشمولا لحكم كثره الشك. و هذا من خواص التعليل أنّه معمّم من جهه و مخصص من اخرى. و كذلك صحيح ابن سنان ذكرت لأبى عبد الله عليه السلام رجلا مبتلى بالوضوء و الصلاة و قلت: هو رجل عاقل فقال ابو عبد الله عليه السلام «و أى عقل له و هو يطيع الشيطان؟ فقلت له: و كيف يطيع الشيطان فقال عليه السلام: سله هذا الذى يأتيه من أى شىء هو؟ فأنه يقول لك من عمل الشيطان» (١) فإنّ مفاده خروج الاعتداد بالشك الناشئ عن غير الأسباب المتعارفه عن الرويّه العقليه الى طاعه الشيطان الوهمي، و لا يختص ذلك بالشك الناشئ من ضعف القوى كما فى الوسواس بل يعم الناشئ من الكثرة و الاعتياد من الصور الوهميه و ان كان عنوان المبتلى ظاهر فى الوسواس لكن الجواب و التعليل عام. بل أنّ التعليل فى الصحيح و الذى قبله يعم الشك الناشئ من غير الكثرة و غير الوسواس أى من المنشأ الذى لا يعتنى به عقلايا كالمتناهى فى الضعف و الضالّه.

و نظيرهما صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: «إذا كثر عليك السهو فامض فى صلاتك، فأنه يوشك أن يدعك، أنّما هو من الشيطان» (٢) فإنّ ظاهره التعليل لعدم الاعتناء بفساد منشأ الشك، فيعم بقيه الأبواب.

قد ذكر فى الجواهر عدم القائل بالتعميم للطهارات الثلاث عدا صاحب الرياض أو يظهر منه دعوى البعض الشهره، و فى رسائل الشيخ المحقق الانصارى أنّ العلامه و الشهيدين و المحقق الثانى نصوا على الحاق الغسل بالوضوء و نص العلامه

ص: ٥٢

١- ١) ابواب مقدمات العبادات ب ١٠.

٢- ٢) ابواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ١/١٦.

المشكوك فيه و عدمه فمع التجاوز تجرى قاعده التجاوز و ان كان فى الأثناء مثلا اذا شك بعد الشروع فى مسح الجبهه فى أنه ضرب بيديه على الأرض أم لا يبنى على أنه ضرب بها و كذا اذا شك بعد الشروع فى الطرف الأيمن فى الغسل أنه غسل رأسه أم لا لا يعنى به لكن الأحوط الحاق المذكورات أيضا بالوضوء.

و المحقق الثانى على الحاق التيمم أيضا و الصحيح هو التعميم أما فى الغسل فلصحيح زراره المتقدم حيث قد ذكر فى ذيله «قال حماد و قال حريز قال زراره: قلت له:

رجل ترك بعض ذراعيه أو بعض جسده فى [من] غسل الجنابه؟ فقال: اذا شك ثم [و] كانت به بله و هو فى صلاته مسح بها عليه، و ان كان استيقن رجوع و أعاد عليه الماء ما لم يصب بله [رجع فاعاد عليهما ما لم يصب]، فان دخله الشك و قد دخل فى حاله اخرى فليمض [و قد دخل فى صلاته فليمض] فى صلاته و لا شىء عليه، و ان استبان [و ان استيقن] رجوع و أعاد الماء عليه، و ان رآه و به بله مسح عليه و اعاده الصلاه باستيقان، و ان كان شاكا فليس عليه فى شكه شىء فليمض فى صلاته» (1) مضافا الى ما ذكرناه فى الوضوء (مسأله 45) فى تقريب موق ابن أبى يعفور مع صحيح زراره و مصحح ابى بصير من أن ظاهر الموثق و الصحيح و المصحح ان الوضوء شىء واحد لا كتعبد خاص به بل بمقتضى الجعل الأولى مما يدل على أن قاعده التجاوز إنما تجرى فى الأثناء فى الاجزاء ذات العنوان المتميز على حدّه فى اعتبار المركب لا من مثل اجزاء الوضوء أو الغسل أو التيمم أو اجزاء اجزاء الصلاه و الحج أو اجزاء شرائطهما أو شرائط شرائطهما، فلا يتحقق موضوع القاعده بلحاظها.

نعم تجرى القاعده بعد الفراغ عن المجموع المعنون و التجاوز عنه، و من ذلك تبين عدم اختصاص منع جريان القاعده فى الأثناء بالطهارات الثلاث. نعم لو لا

ص: 53

مسألة ٤٨: إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل أو مسح في موضع الغسل أو غسل في موضع المسح

(مسألة ٤٨): إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل أو مسح في موضع الغسل أو غسل في موضع المسح و لكن شك في أنه هل كان هناك مسوغ لذلك من جبيره أو ضروره أو تقيه او لا- بل فعل ذلك على غير الوجه الشرعى، الظاهر الصحه حملا- للفعّل على الصحه لقاعده الفراغ أو غيرها، وكذا لو علم أنه مسح بالماء الجديد و لم يعلم أنه من جهه وجود المسوغ أو لا و الأحوط الاعاده فى الجميع (١).

اختصاص الشىء بذلك لتلك القرينه لما كان فى الأدله قصور و لا اختصاص بباب الصلاه كما ذهب إليه المحقق النائى قدس سرّه مع التزامه بعموم قاعده الفراغ لبقية الأبواب، و الحال أنّهما قاعده واحده موضوعا و لسانا و رتبه و أثرا كما تقدم بيان بعض ذلك.

لظاهر الأدله فى كون موضوعها الشك فى صحه العمل و فساده الناشئ من اتيان المكلف العمل مطابقا للمأمور به و عدمه، لا الشك الناشئ من ما هو موضوع للصحه و هو وجود الأمر الشرعى و الحكم، اذ كل موارد تطبيق العمومات فى الروايات هى فى النمط الأول و من ثم لا- مجال للتمسك بالعمومات نظير كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو و نحوه لأن الشك بالذات ليس فى صحه الوضوء أو الصلاه بل فى وجود الأمر بهما، مضافا الى التعليل الوارد فى موثق بكير بن أعين (١) باذكريه الشاك حين العمل، أو أقربيته كما فى صحيح محمد بن مسلم (٢) الناص على النمط الأول من الشك.

إلا- أنّ الكلام فى أمثله المتن التى هى من الشك فى الأمر الثانوى لطرؤ العناوين الثانويه، أو الأمثله الاخرى كعكس ما فى المتن بأن صلى مطابق الوظيفه الأوليه

ص: ٥٤

١- ١) ابواب الوضوء ب ٧/٤٢.

٢- ٢) ابواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٣/٢٧.

مسألة ٤٩: إذا تيقن أنه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله و لكن شك في أنه أتته على الوجه الصحيح أو لا

(مسألة ٤٩): إذا تيقن أنه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله و لكن شك في أنه أتته على الوجه الصحيح أو لا بل عدل عنه اختياراً أو اضطراراً، الظاهر عدم جريان القاعده للفراغ فيجب الاتيان به لأن مورد القاعده ما اذا علم كونه بانيا على اتمام العمل و عازما عليه الا- أنه شك في اتيان الجزء الفلاني أم لا و في المفروض لا يعلم ذلك، و بعبارة اخرى مورد القاعده صورته احتمال عروض النسيان لا احتمال العدول عن القصد (١).

و شك في بقاء الأمر الأولى لظرو الأوامر الثانويه، أو من قبيل الشك في صحه الصلاه تماما للشك في كونه حين الصلاه في حضر أو سفر، هل هذه الأنماط من موارد الشك في الأمر و الحكم، أم أنّ الأمر محرز لا محاله غايه الأمر يشك في نحو متعلقه و بالتالي يشك في أنّ ما أتى به مطابق لمتعلق الأمر المحرز أم لا، الظاهر أنّ الشك راجع الى مطابقه عمله لنحو متعلق الامر، و ان كان متعلق الامر مجهولاً لديه حين الشك الا أنه يحتمل أنه معلوم حين العمل فيتمحض الشك في أداءه و تطبيقه، و هذا بخلاف النمط الرابع من أمثله الشك كمن صلى و شك في دخول الوقت بعد ما فرغ من صلاته، بخلاف ما اذا كان شك في ذلك بعينه لكن وقت شكه بعد مضي الوقت فإنه يرجع الى الانماط السابقه.

تقييد مورد القاعده بذلك للتعليل الوارد في الروايتين بالاذكريه حين العمل و أنه أقرب للحق فتقيد مطلقات الأدله كموثق محمد بن مسلم «كل ما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكره فامضه و لا اعاده عليك فيه» (١) و موثقه الآخر «كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو» (٢)، أو لعدم احراز الفراغ الذي هو موضوع القاعده، و لكن الوجه الثاني غير مطرد، اذ قد يفرض بناء على الفراغ و مع ذلك يشك في رفع يده

ص: ٥٥

١- ١) ابواب الوضوء ب ٤٢/٦.

٢- ٢) ابواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٢٣/٣.

مسأله ٥٠: إذا شك في وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو في الأثناء

(مسأله ٥٠): إذا شك في وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو في الأثناء وجب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه ان لم يكن مسبوقاً بالوجود (١) وإلا وجب تحصيل اليقين و لا يكفي الظن، و إن شك بعد الفراغ في أنه كان موجوداً أم لا بنى على عدمه و يصح وضوئه و كذا إذا تيقن أنه كان موجوداً و شك في أنه أزاله أو أوصل الماء تحته أم لا نعم، الحاجب الذي قد يصل الماء تحته و قد لا- يصل إذا علم أنه لم يكن ملتفتاً إليه حين الغسل و لكن شك في أنه وصل الماء تحته من باب الاتفاق أم لا- يشكل جريان قاعده الفراغ فيه فلا يترك الاحتياط بالاعاده، و كذا إذا علم بوجود الحاجب المعلوم أو المشكوك حجه و شك في كونه موجوداً حال الوضوء أو طراً بعده فإنه يبنى على الصحه إلا إذا علم أنه في حال الوضوء لم يكن ملتفتاً إليه عن العمل اختياراً أو اضطراراً و على هذا التقدير فإن الخلل و ان احتمل أنه عن عمد و لكن ترك الاعاده هي لا محاله عن غفله و نسيان، إلا- ان الشك في الاعاده هي من الشك في أصل العمل، و يمكن أن يقال ان قاعده الفراغ بعد ما لم تكن تأسيسيه بل امضائيه عقلائيه، فلا- يبعد دعوى وجود الديدن لديهم من البناء على الفراغ في مثل هذه الموارد من الشك أيضاً، لأن الإراده الاجماليه و العزم و البناء على العمل مقتضى عندهم لصدور العمل تاماً كاملاً و كما ان الغفله التفصيليه المحتمل لكونها مانعاً منه لا يعتنى بها كذلك طرؤ الإراده التفصيليه المانع المحتمل لا يعتنى بها عندهم بعد احراز أصل العمل.

قد تقدم في المطهرات و في صدر مبحث أفعال الوضوء و شرائطه أن قيام السيره في مثل هذه الموارد هو في موارد الاحتمال غير المعتد به بخلاف ما إذا كان هناك منشأ يعتد به عندهم، و من ثم يختلف الحال في الصوره الثانيه في المتن أى مع سبق الوجود.

فإنَّ الأحوط الاعاده حينئذ(١).

مسألة ٥١: إذا علم بوجود مانع و علم زمان حدوثه و شك في أنّ الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده

(مسألة ٥١): إذا علم بوجود مانع و علم زمان حدوثه و شك في أنّ الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده يبنى على الصحة لقاعده الفراغ إلا إذا علم عدم الالتفات إليه حين الوضوء فالأحوط الاعاده حينئذ(٢).

مسألة ٥٢: إذا كان محل وضوئه في بدنه نجسا فتوضأ و شك بعده في أنه طهره ثم توضأ أم لا

(مسألة ٥٢): إذا كان محل وضوئه في بدنه نجسا فتوضأ و شك بعده في أنه طهره ثم توضأ أم لا يبنى على بقاء النجاسه فيجب غسله لما يأتى من الأعمال و أمّا وضوئه فمحكوم بالصحة عملاً- بالفراغ الا مع علمه بعدم التفاته حين الوضوء الى الطهاره و النجاسه و كذا لو كان عالماً بنجاسه الماء الذى توضأ منه سابقاً على الوضوء و يشك في أنه طهره الاتصال بالكر أو بالمطر أم لا فإنَّ وضوئه محكوم بالصحة و الماء محكوم بالنجاسه و يجب عليه غسل كل ما لاقاه، و كذا في الفرض الأول يجب غسل جميع ما وصل إليه الماء حين التوضؤ أو لاقى محل الوضوء مع الرطوبه(٣)

قد تقدم في مبحث المياه فصل الماء المشكوك(المسألة ١١) بيان قوه جريان القاعده مع العلم بالغفله كما هو مفاد موثقه ابن ابى العلاء و مرسله الصدوق(١) و أن الاذكريه المذكوره في روايات القاعده هي الارتكازيه في الحافظه و الإراده الكليه الاجماليه لا الالتفات التفصيلي في الارادات الجزئيه، كما كررنا توضيحه في مبحث الداعى من التيه أيضاً. فمن ثم تجرى القاعده في بقيه صور المتن.

بعد جريان قاعده الفراغ في موارد الغفله التفصيليه كما عرفت، لا ثمره في فرض صور الحادثين المشكوك تقارنهما.

قد قسمت الامارات الى لفظيه و فعليه أى أفعالیه ناشئه من الفعل أو من ظاهر الحال، و ان الفرق بينها ان الأولى أقوى كاشفيه و إراءه و أنها متمحضه في

ص: ٥٧

(مسألة ٥٣): إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها و عدمه بنى على صحتها لكنه محكوم ببقاء حدثه فيجب عليه الوضوء للصلاة الآتية (١) و لو كان الشك فى أثناء الصلاة و جب الاستيناف بعد الوضوء، و الأحوط الاتمام مع تلك الحالة ثم الاعاده بعد الوضوء.

الاستطراق الواقع بخلاف الثانيه فإنها متضمنه للبناء العملى فمن ثم يطلق عليها تاره اخرى الأصول العمليه المحرزه كالاستصحاب و اليد و الفراغ و الصحه و نحوها، للإشاره الى أن فيها جنبتين، إحداها وظيفيه بنائيه ناشئه من الاخرى و هى الاحراز، و من ثم قد يؤخذ الشك فى موضوعها بخلاف الامارات اللفظيه، و الوجه فى ذلك كله هو ان كاشفيه الافعال أو ظاهر الحال - غالباً بحسب طبعها - ليست بتلك المثابه من الوضوح و لذلك كانت العديد من جهاته مجمله بخلاف القول فإنه موضوع فى الأساس للدلاله و الاخبار عن المعانى أو الاشياء الخارجيه، و يترتب على هذا الفارق، أن الامارات اللفظيه كما تكشف عن مؤداها المطابقيه فهى تكشف عن جميع لوازمه، بخلاف الامارات الفعليه و الأصول المحرزه فإنها وظائف عمليه بالبناء على ثبوت المؤدى و ان كان منشأها إماره احرازيه كاليقين السابق أو ظاهر حال التصرفات فى الشىء أو ظاهر حال الفراغ من الإراده الكليه للعمل المركب، و عبارته اخرى بعد تصور الاحراز فى مناشئها كان مفادها البناء العملى و على حدود مؤدياتها خاصه.

و من ثم صحّ التفكيك المذكور فى المتن. نعم، لا بد من الالتفات الى مورد جريان الأصل المحرز و تفكيكه عن لوازمه هل هو الوضوء أو الصلاة أو غيرهما.

كما تقدم من أنّ الأصل المحرز الفراغى لا يثبت إلا مؤداه و هو تماميه الصلاة فى الفرض دون لوازم ذلك و هو ثبوت ما هو شرط الصلاة فى نفسه بل تقيد الصلاة به. فجريان القاعده فيه بما هو فى ضمن مجموع الصلاة و لو بنحو التقيد - حيث

مسألة ٥٤: إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً ثم تبدل يقينه بالشك

(مسألة ٥٤): إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً ثم تبدل يقينه بالشك يبني على صحته عملاً بقاعده الفراغ، ولا يضرها اليقين بالبطلان يتعلّق به الأمر المجموعى كما حررناه فى مقدمه الواجب و لكن بنحو التعلّق الحرفى لا الاسمى كما فى الجزء- يغاير جريان القاعده فيه فى نفسه، اذ مؤدى المجرى الأول هو صحته الصلاه و مؤدى المجرى الثانى هو صحته الوضوء و تقرره فى نفسه، و فى الأول لا بد من احراز أصل الصلاه، و فى الثانى لا بد من احراز أصل الوضوء.

فعلى الأول كما هو الفرض فى المقام لا يحرز ذات الوضوء. هذا كله فى الصوره الأولى فى المتن، و أما الثانى و هى الشك فى الاثناء فإن بنى على أنّ الشرط هو الطهاره المسيبيه كما هو الصحيح فوجوده مقارن لكل جزء من اجزاء الصلاه، فجريان القاعده بالنسبه الى الاجزاء السابقه لا يحرز الشرط للاحقه، اللهم إلا ان يتمكن من الوضوء فى الأثناء لها، و أمّا الكون الحالى الذى هو فيه، فعلى القول بعدم اشتراط الاكوان بالطهاره لاعتبار مانعيه الحدث فيها. على خلاف الاجزاء، كما هو الصحيح، فلا يضرّ عدم احرازه للوضوء فى الكون المتخلل حال الشك قبل وضوءه لما يأتى، و أما ان بنى على كون الشرط هو الوضوء، و لو بمقتضى توليديه المسبب عن السبب فيوجه جريان القاعده لتجاوز محل المشكوك و هو الوضوء، اذ محله قبل الصلاه.

و منع المحل له لأن صحه الوضوء غير مقيده بالمحل الخاص (ضعيف) و ذلك لما بينا من تعلّق الوجوب الضمنى الحرفى بالوضوء الذى هو من أبعاض الأمر المجموعى بالصلاه، نعم يمكن الخدشه فى تجاوز المحل بالنسبه الى الاجزاء اللاحقه حيث ان اشتراطها فيها لم يمض محله و لا يعتبر فيه أخذه قبل الصلاه بالنسبه إليها أى ان الشرط و القيد على استواء مع جميع الاجزاء لا كما هو الحال فى الاجزاء فيما بين بعضها البعض.

بعد تبدله و لو تيقن بالصحة ثم شك فيها فأولى بجريان القاعده(١).

مسألة ٥٥: إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى أو شك في ذلك فأتى به و تمم الوضوء ثم علم أنه كان غسلها

(مسألة ٥٥): إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى أو شك في ذلك فأتى به و تمم الوضوء ثم علم أنه كان غسلها يحتمل الحكم ببطلان الوضوء من جهة كون المسحات أو بعضها بالماء الجديد لكن الأقوى صحته لأن الغسله الثانيه مستحبه على الأقوى حتى في اليد اليسرى فهذه الغسله كان مأمورا بها في الواقع فهي محسوبه من الغسله المستحبه و لا يضرها نيته الوجوب لكن الأحوط اعاده الوضوء لاحتمال اعتبار قصد كونها ثانيه في استحبابها هذا(٢) و لو كان آتيا بالغسله الثانيه المستحبه و صارت هذه ثالثه تعين البطلان لما ذكر من لزوم المسح بالماء الجديد.

لكون مدار القاعده على موضوعها و هو تحقق الشك، و لا- اعتداد باليقين الزائل في المنجزيه كما في الصوره الأولى و لا في المعذريه كما في الصوره الثانيه و ان كان يتوهم تأييده لمفاد القاعده.

لكنه ضعيف بل الحال في الصلاه كذلك كما لو توهم ان ما بيده هي الثانيه ثم التفت بعد اتيانها أنها ثالثه، و الحال في الوضوء أهون لضعف اعتبار الهيئه الاتصاليه بالمقارنه مع الصلاه. و أما الصوره الثانيه في المتن فانما يلزم المحذور من المسح بالماء الجديد، لو كان قد غسل يسراه بيمناه و الا فيستطيع مسح الاعضاء الثلاثه بيمناه على القول بجوازه في المسح. و يعضدها روايات ما غلب الله عليه فالله اولى بالاعذار الوارده في الأبواب المتعدده (١) كالمغمى عليه و المسلوس.

ص: ٦٠

فصل فى أحكام (١) الجبائر وهى الألواح الموضوعه على الكسر و الخرق و الأدويه الموضوعه على الجروح و القروح و الدماميل فالجرح و نحوه اما مكشوف أو مجبور و على التقديرين اما فى و لا بد من تقديم أمور:

الأول: قد تخرج حكم الجبائر على مقتضى القاعده، و ان ما ورد فى الروايات اشاره الى ذلك و تنبيه على صغريات الموارد و روايه عبد الأعلى مولى آل سام نصّ فى ذلك و قد تقدم فى المسح على الحائل دفع ما يورد على السند و الدلاله. و قد يكون هو ظاهر المشهور حيث يبنون على قاعده الميسور، و قد تقدم فى مبحث التقيه- الامر الرابع- تماميه هذه القاعده بتوسط أدلّه الرفع الثانويه بطرّو عنوان الاضطرار و الحرج و نحوهما على متعلّق الأوامر الضمنيه من الأجزاء و الشرائط، غايه الأمر أنّ لجريان القاعده شرط و هو كون المركب غير بسيط من حيث الغرض و الملا-ك، أى ثبت أنه ذو مراتب و درجات فى الجمله بالأدلّه الخاصه، و لكن الدليل التفصيلى العام عليه هو دليل الرفع، و قد قام الدليل الخاص على تعدد مراتب الوضوء فى الجمله كما فى المسح على الخفّ و الحائل للتقيه أو خوف المرض و غسل الاقطع.

الثانى: يترتب على ذلك تعميم حكم الجبائر لغير الثلاثه المذكوره فى المتن- و كذا التعميم لبيان الروايات الخاصه الوارده لغير مواردّها بالنسبه الى مفاداتها التفصيليه و التعميم بقريته كون ما ورد فى الجبائر هو على مقتضى القاعده.

الثالث: تختص الروايات الوارده فى المقام بمفاد زائد على مقتضى القاعده و هو

موضع الغسل أو في موضع المسح ثم اما على بعض العضو أو تمامه أو تمام الأعضاء بيان أهميه الشرائط أو الاجزاء على بعضها البعض أى المقدم منها الذى يراعى اتيانه على المؤخر و هو ما يعرف بالتراحم فى الأوامر الضمنيه و الدوران بين الأجزاء.

الرابع: لو بنينا على عدم قاعده الميسور و بالتالى عدم كون مفاد روايات المقام على مقتضى القاعده، فأنه مع ذلك يستفاد التعميم من لسان الروايات لقرائن:

منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من [في] موضع الوضوء فيعصبها بالخرقة و يتوضأ و يمسح عليها اذا توضأ؟ فقال: «ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه، و ان كان لا يؤذيه الماء فلينزع الخرقه ثم ليغسلها» الحديث (١) فإنّ تعبير السائل بـ «أو نحو ذلك» يفيد التعميم لا سيما بضميمه قوله عليه السلام «ان كان يؤذيه» لكل ما يؤذى، حيث أنه مشعر بوجه الحكم و أنه الاعذار العامه.

و منها: نظير هذا الاشعار ما تكرر فى روايات الباب كصحيح ابن الحجاج عن الرضا عليه السلام «و يدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله» (٢) و روايه عبد الأعلى (٣) نصّ فى عليه العذر كعنوان ثانوى للحكم، و فى معتبره كليب الأسدى عن أبي عبد الله عليه السلام «ان كان يتخوف على نفسه» (٤).

و منها: ما فى معتبره الحسن بن على الوشاء عن الرضا عليه السلام من جواز المسح على الدواء المطلقى و هو مورد رابع غير الثلاثه، و كذا روايه الحناء المحموله على ذلك، و قد حكى عن الخوانسارى فى شرح الدروس أنّ الأصحاب ألحقوا الكسر المجرد عن الجبيره أيضا بالجرح فى الحكم و كذا كل داء فى العضو لا يمكن بسببه ايصال

ص: ٦٢

١-١) ابواب الوضوء ب ٢/٣٩.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ١/٣٩.

٣-٣) المصدر السابق ح ٥.

٤-٤) المصدر السابق ح ٨.

ثم اما يمكن غسل المحل أو مسحه أو لا- يمكن فان أمكن ذلك بلا مشقه و لو بتكرار الماء عليه حتى يصل إليه لو كان عليه جبيره أو وضعه فى الماء حتى يصل إليه بشرط أن يكون المحل و الجبيره طاهرين أو أمكن

الماء إليه.

الخامس: قد يقال بالدوران و التوارد بين مفاد قاعده الميسور و بين وجوب التيمم فى العديد من الموارد، حيث أنّ موضوع التيمم هو عدم القدره على الوضوء سواء لفقد الماء أو لعدم القدره على استعماله للتضرر منه أو لضيق الوقت عن التوضؤ و نحو ذلك، ففى مثل ما لو تنجس المحل أو كان عليه مانع حاجب عن وصول الماء و لم يتمكن من ازالتهما سواء لضيق الوقت أو لعدم كفايه الماء أو لعدم قدرته على رفعه، من غير أن يكون الموضوع كسيرا أو مجروحا أو كان كذلك و كان لا يتضرر منه، فمقتضى أدلّه التيمم هو تعيينه، مع ان مقتضى قاعده الميسور هو الاكتفاء بغسل ما عدا ذلك المحل فقد يرفع الدوران تاره بأن موضوع التيمم هو عدم القدره على مجموع الوضوء فيقدم مفاد القاعده على دليل التيمم، و اخرى بان العجز لضيق الوقت و عدم الماء مندرج فى موضوع التيمم و ان كان فى ابعاض الوضوء بخلاف عدم القدره على الغسل فى الابعاض للمانع و الحاجب مثلا و ان لم يكن ضروريا فأنه داخل فى مفاد القاعده و الوجه فى هذا التفصيل أنّ مدرك القاعده كما تقدم هو أدلّه الرفع للاعدار، و هى لا تصدق عرفا لضيق الوقت أو فقد الماء بخلاف عدم القدره على رفع المانع، و كل مورد لا تتحقق العناوين العذريه، تصل النوبه لاطلاق موضوع التيمم، و تقدم القاعده عند تحقق موضوعها على دليل التيمم بمناط تقدم المبدل على البدل أى لأخذ عدم القدره على الوضوء فى موضوع التيمم.

ص: ٦٣

تطهيرهما وجب ذلك(١) وان لم يمكن اما لضرر الماء أو النجاسه و عدم امكان لأنه مقتضى الوظيفة الأولىه و لا يسوغ الانتقال الى الأبدال مع التمكن منها، كما فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام الحديث عن القرحة«و ان كان لا يؤذيه الماء فلينزح الخرقه ثم ليغسلها»(١)و فى موثق عمار سئل أبى عبد الله عليه السلام عن الرجل ينقطع ظفره،هل يجوز له أن يجعل عليه علكا؟قال:«لا،و لا يجعل عليه إلا ما يقدر على أخذه عنه عند الوضوء و لا يجعل عليه ما لا يصل إليه الماء»(٢).ثم أنه مع حصول الغسل لا فرق بين نزع الجبيره و الخرقه و غسلها أو تكرير صب الماء عليها أو وضعها و رمسها، سواء بنى فى معنى الغسل على استيلاء الماء على البشره أو مجرد وصوله أو جريانه اذا فرض حصول كل ذلك.و كذا الحال فى الترتيب.و اما لو فرض عدم حصول الجريان أو عدم حصول الترتيب،تعين النزح خاصه أو الصب لو فرض تحقق الواجب به،و ان لم يمكن النزح،اكتفى بتكرير الصب أو الرمس و ان لم يحصل الترتيب او الجريان بناء على اعتباره-لقاعده الميسور مضافا الى الموثق الآخر لعمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل ينكسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء فلا- يقدر أن يحلّه لحال الجبر اذا جبر كيف يصنع؟قال:«اذا أراد أن يتوضأ فليضع إناء فيه ماء، و يضع موضع الجبر فى الماء حتى يصل الماء الى جلده،و قد أجزأه ذلك من غير أن يحلّمه»(٣)و التعبير فى السؤال ب«فلا- يقدر أن يحلّمه»كما فى موضع من الاستبصار(٤)و لكن فى موضع من التهذيب(٥)ب«فلا يقدر أن يمسح عليه»،و على كلا التقديرين فإن مقتضى الاطلاق بل الظهور بنحو الخصوص سقوط الترتيب،و دعوى عدم تعرض الروايه

ص: ٦٤

١-١) المصدر السابق ح ٢.

٢-٢) المصدر السابق ح ٦.

٣-٣) المصدر السابق ح ٧.

٤-٤) الاستبصار ج ١ ص ٧٨.

٥-٥) التهذيب ج ١ ص ٤٢٦.

التطهير (١) أو لعدم امکان إيصال الماء تحت الجبيره و لا رفعها فان كان مكشوفاً يجب غسل اطرافه و وضع خرقة طاهره (٢) عليه و المسح عليها مع الرطوبه و ان لذلك على الصوره الثانيه لمتنها ضعيفه بل تعرضها حينئذ أظهر لأن في المسح المتعذر يمكن مراعاة الترتيب بخلاف الوضع في الماء. ثم أنه لو كان الوضع في الماء صرر أو حرج تصل النوبه حينئذ الى المسح على الجبيره.

عدم امکان غسل المحل للوضوء بسبب النجاسه المتعذر رفعها تاره لأجل حصول الضرر من التطهير بالماء و اخرى لعدم القدره على حل الجبيره، و ثالثه لضيق الوقت و رابعه لقله الماء، فأما الصورتان الأوليتان فهما مورد النص الخاص و القاعده، كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن الرضا عليه السّلام «يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر، و يدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله، و لا ينزع الجبائر و لا يعبث بجراحته» (١) و في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام «ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقة، و ان كان لا- يؤذيه الماء فلينزع الخرقة ثم ليغسلها قال و سألته عن الجرح كيف أصنع به في غسله؟ قال: اغسل ما حوله» (٢) و نظيره صحيح ابن سنان (٣) و يدلّ على ذلك في الصوره الثانيه موثق عمّار المتقدم و معتبره الوشاء قال: «سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الدواء اذا كان على يدي الرجل يجزيه أن يمسح على طلي الدواء؟ فقال: نعم، يجزيه أن يمسح عليه» (٤)، و أمّا الصورتان الاخيرتان فقد تقدم في صدر البحث- الأمر الخامس- ان ضيق الوقت أو عدم الماء ليسا موضوعين لأدله الرفع الثانويه أي لقاعده الميسور و انما يحققان موضوع التيمم.

كما ذهب إليه جماعه و لعله الأكثر خلافاً لآخرين منهم الشهيد في الذكري

ص: ٦٥

- ١- ١) ابواب الوضوء ب ٣٩ ح ١.
- ٢- ٢) المصدر السابق ح ٢.
- ٣- ٣) المصدر السابق ح ٣.
- ٤- ٤) ابواب الوضوء ب ٩/٣٩.

امكن المسح عليه بلا وضع خرقة تعين ذلك ان لم يمكن غسله كما هو المفروض و ان لم يمكن وضع الخرقة أيضا اقتصر على غسل اطرافه لكن الأحوط و عن المحقق الثاني و الاردبيلي و تلميذه، و استدلل للقول الثاني بإطلاق صحيحى الحلبي و عبد الله بن سنان في الجرح المتقدمين «اغسل ما حوله» و ان الخرقة الموضوعه لمسح الوضوء لست من الجبيره أو العصابه الموضوعه للعلاج كى تدرج فى مثل قوله عليه السلام «فلمسح على الخرقة»، و استدلل للأول:

أولاً: بأنه الميسور و لا يورد عليه بأجنيه الخرقة الموضوعه عن غسل اليد فكيف تكون درجه متنزله له و كذلك المسح بالنسبه الى الغسل أو ان ادله الرفع المستدل بها لقاعده الميسور الرافعه غير مثبتة، و ذلك لأن أصل الوضوء نحو طهاره و نظافه و وضاءه و المسح و ان كان من وجه مع الغسل إلا ان كليهما مما يحقق به الطبيعه بنحو يتصادق العنوانان كما ورد من كفايه المسح بمثل الدهن فى الوضوء المحمول على ذلك، كما أنه مما ورد من مسح الجبيره و الخرقة و ما ورد من التعليل بطهاره الأعضاء التى يواجه بهما فى الصلاه و الدعاء يظهر اندراج الخرقة الموضوعه للمسح فى ما دلّ على المسح عليها و أنه ميسور غسل البشره.

ثانياً: بظاهر صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة فى ذراعه أو نحو ذلك فى موضع الوضوء فيعصبها بالخرقة و يتوضأ و يمسح عليها اذا توضأ؟ فقال: «ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقة» الحديث (1) حيث يظهر من قول السائل «فيعصبها بالخرقة و يتوضأ و يمسح» ان تعصبيه بالخرقة هو للوضوء و المسح عليها و لا أقل من استفادته من الاطلاق بترك الاستفصال فيدل تقريره عليه السلام له على لزومه.

ص: ٦٦

ضم التيمم إليه (١)، و ان كان فى موضع المسح و لم يمكن المسح عليه كذلك يجب وضع (٢) خرقة طاهره و المسح عليها بنداوه، ثالثا: بعدم الفرق بين الخرقة الموضوعه سابقا مع عدم التأذى بحلّها و بين ما لو تأذى بحلّها و بين الموضوعه لاحقا.

رابعا: بإطلاق ما دلّ على لزوم المسح على الخرقة عند عدم التمكن من غسل و مسح البشره، و لازمه كون الخرقة مقدمه للواجب لا- للوجوب. غايه الأمر يجمع بينه و بين اطلاق ما دلّ على الاكتفاء بغسل ما حول الجرح، بحمله على تعذر وضع الخرقة أو تعذر المسح عليها لأن النسبه بينهما كالعموم المطلق، و يؤيد هذا الجمع ورود كلا الأمرين فى صحيح الحلبي و ان كان الذيل كجواب عن سؤال مستأنف، فلا يتوهم حمل الأمر بالمسح فى الصدر على الندب بقريته اطلاق الامر بغسل ما حوله فى الذيل، لا سيما و أنّ الصدر كما عرفت تقرير لفرض السائل أن التعصيب بالخرقة هو للوضوء.

فى جميع الصور المشتبهه الدوران بين الوضوء و التيمم، ان كان منشأ مشروعيه التيمم هو العناوين العذريه فقد مرّ كرارا أنّ التيمم حينئذ ليس عزيمه و انما هو رخصه فى ترك الوضوء و ان مشروعيه الوضوء ثابتة مع التيمم و أنّما المرفوع هو عزيمه الوضوء، ففى تلك الموارد لا ريب أنّ الاحتياط هو بالوضوء و يكتفى به و ان كان الجمع بينهما أكمل. و هذا بخلاف موارد عدم القدره على الوضوء لعدم كفايه الماء أو عدم القدره على استيعاب و تماميه الغسل فإن الاحتياط متعين حينئذ فى الجمع اذ على تقدير نقص الوضوء و عدم القدره على ادائه يتعين التيمم، و على تقدير الاكتفاء بالناقص يتعين الوضوء، فلا بد من الضم.

و تتأتى الوجوه المتقدمه فى فرض كونه فى موضع الغسل كما أنّ روايه

و ان لم يمكن سقط، و ضم إليه التيمم (١)، و ان كان مجبوراً و جب غسل أطرافه مع مراعاة الشرائط، و المسح على الجبيره ان كانت طاهره، أو أمكن تطهيرها، و ان كان في موضع الغسل و الظاهر عدم تعين المسح حينئذ فيجوز (٢) الغسل أيضاً، و الأحوط اجراء الماء عليها مع الامكان بامرار اليد من دون قصد الغسل أو المسح و لا يلزم أن يكون المسح بسداوه الوضوء اذا كان في موضع الغسل، و يلزم أن تصل الرطوبة عبد الأعلى مولى آل سام عن أبي عبد الله عليه السلام «عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مراره، كيف أصنع بالوضوء؟ قال عليه السلام: يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عزّ و جل قال الله تعالى (وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) امسح عليه» (١) لا تخلو من دلالة بعد ما عرفت من عدم الفرق بين ما يوضع للعلاج مع امكان رفعه و بين ما يوضع لأجل المسح، و لك أن تقول أن الثاني أنما يوضع علاجاً لعدم وصول الماء الى الجرح فيندرج في القسم الأول في ظهور الأدلة، نعم الاحتياط في المقام أنما هو بالجمع بين المائيه و الترابيه لكون منشأ الدوران هو عدم استيعاب المسح.

لفقد ما هو ركن في الوضوء فلا تجرى قاعده الميسور لفقد شرطها من عدم بساطه الواجب و دلالة الدليل الاجمالي على تعدد المطلوب في الجملة، فتصل النوبه الى التيمم.

و قيل بتعين المسح و ثالثاً من دون لزوم امرار اليد و رابعاً بتعين الغسل، و وجه الأول استظهار الرخصه من ما ورد من الأمر بالمسح بعد كون الوظيفة الأوليه هي الغسل و وجه الثاني الجمود على ظاهر اللفظ، و وجه الثالث كون العضو-فيما كان في موضع الغسل-غسلياً لا مسحياً فالمراد من العنوان هو تقليل الماء الى حدّ الرطوبه في المسح بقريته تقييد الأمر في بعضها بيؤذيه الماء، و وجه الرابع استظهار تقليل

ص: ٦٨

الى تمام الجبيره (١)، و لا- يكفى مجرد النداهه، نعم لا- يلزم المدافه بإيصال الماء الى الخلل و الفرج بل يكفى صدق الاستيعاب عرضاً، هذا كله اذا لم يمكن رفع الجبيره و المسح على بشره و إلا فالأحوط تعينه، بل لا يخلو عن قوه (٢) اذا لم يمكن غسله، كما الماء لا بنحو يخرج عن حدّ الغسل نظير ما ورد فى اجزاء الوضوء بنحو مثل الدهن المحمول على القلّه كالبلبل، لا المسح مقابل الغسل المأخوذ فيه آله الايصال للرطوبه، وهذا، و الرابع بالتأمل يرجع الى الأول، بعد تسليم عدم الاكتفاء بالنداهه من دون بلل مائى كما نص على ذلك غير واحد ممّن اختار القول الثانى، لظهور الأدلّه فى عدم تبدل عضو الغسل الى وظيفه المسح، لتقييد الأمر به فى الروايات بالماء بخلاف الأمر بالمسح فى اعضاء المسح فأنه قيد بالرطوبه أو النداهه، و كما يظهر من موثق عمّار المتقدم فى وضع الجبائر فى اناء الماء كى يصل الماء الى الجلد، و من ذلك يظهر رجوع القول الثانى الى الرابع و الأول، حيث أنّ المسح اذا كان بالماء لا بالنداهه و الرطوبه فإنّ ذلك يقضى بصدق أدنى مراتب عنوان الغسل و ان المأمور به من المسح هو محل تصادق العناوين، و نكته التعبير به هو الحيطه من تأذى المتوضّئ بزياده الماء، و منه يظهر تماميه القول الثالث بما يرجع الى ذلك و أنّ مراد الأول ليس هو المسح الاصطلاحى. و من ثم ترتب عليه باقى أحكام الغسل.

لما تقدم من كونه من الغسل لا من المسح، بل لو بنى على المسح فاسناده الى الجبيره مقتضاه الاستيعاب.

كما تقدم فى صدر الفصل أن ما ورد فى الروايات من الأخذ بالميسور، و أنّه لا بد من مراعاة الوظيفه الأوليه بقدر الامكان كما أشير الى ذلك فى غير واحده من تلك الروايات، كما تقدم ان المسح هو بالبلل المائى الذى هو أدنى مراتب الغسل، ذلك إن لم يكن حرج أو ضرر فى رفع الجبيره و المسح على بشره.

هو المفروض، والأحوط الجمع (١) بين المسح على الجبيرة و على المحل أيضا بعد رفعها.

و ان لم يمكن المسح على الجبيرة لنجاستها أو لمانع آخر، فان أمكن وضع خرقة طاهره عليها و مسحها يجب ذلك (٢)، و ان لم يمكن ذلك أيضا فالأحوط الجمع (٣) بين الاتمام بالاختصار على غسل الأطراف و التيمم.

مسألة ١: إذا كانت الجبيرة في موضع المسح، و لم يمكن رفعها و المسح على البشره،

(مسألة ١): إذا كانت الجبيرة في موضع المسح، و لم يمكن رفعها و المسح على البشره، لكن أمكن تكرار الماء الى أن يصل الى المحل، هل يتعين ذلك، أو يتعين المسح على الجبيرة؟ وجهان (٤)، و لا يترك الاحتياط بالجمع.

لا احتمال تعين المسح على الجبيرة و لا احتمال تعينه على البشره، لكن لسان الأبدال عموما آب عن العزيمه بل رخصه في ترك الوظيفه التامه، و ليس المسح في الفرض - كما تقدم - خارجا عن الغسل كى يستشكل في الاكتفاء به في أداء الوظيفه الأوليه.

كما تقدم وجه ذلك في وضع الجبيرة على مواضع الغسل و مواضع المسح، و تقدم ان تعذر المسح للنجاسه داخل في التعذر لتأذى من الماء أو نظير حاجبيه الدواء.

للدوران بين الوضوء العذرى و التيمم، و لكن تقدم في صدر الفصل - الأمر الخامس - ان المورد هو من عموم قاعده الميسور، و لا يندرج في موضوع التيمم، و يشمله اطلاق «اغسل ما حوله» الوارد في الجرح غايه ما خرج منه ما اذا تمكن من مسح الجرح أو من وضع خرقة عليه.

وجه الاحتمال الأول هو أن المسح في الرأس و الرجلين نحو نظافه و تطهير جزء من الوضوء الذى هو من الوضوء و النظافه كما تقدم - فى تقديم الغسل للأرجل على المسح على الخفين عند التقيه - و من ثم هو مقتضى قاعده الميسور، و وجه

مسألة ٢: إذا كانت الجبيرة مستوعبه لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الأحكام المذكوره

(مسألة ٢): إذا كانت الجبيرة مستوعبه لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الاحكام (١) المذكوره، و ان كانت مستوعبه لتمام الأعضاء فالاجراء مشكل، فلا يترك الاحتمال الثانى بدليه المسح على الجبيرة فى النص الخاص عن المسح على البشره، لكن قد عرفت القرائن المتعدده فى دلاله الروايات الوارده فى المقام على كون مفادها مطابقا لقاعده الميسور و رافعيه الأعذار العامه، مضافا الى أنّ المحتمل الأول متضمن للثانى حيث ان تكرير الماء أنما هو بالمسح ببله الوضوء مرارا، و لو أريد بالماء الجديد فتقدم الأول على الثانى محل تأمل، و إن كان يوهمه اطلاق موثق عمّار المتقدم فى الرجل ينكسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء فقال عليه السلام:

«فليضع إناء فيه ماء، و يضع موضع الجبيرة فى الماء حتى يصل الماء الى جلده و قد أجزاء ذلك من غير أن يحلّه» (١)، اذ هو منصرف الى مواضع الغسل بقريته تمثيل السائل بالساعد و الاحتياط لا يترك لتساوى الاحتمالين فى وجه الأدله فى صوره التكرير بالماء الجديد، كما يظهر من موثق عمّار الآخر عنه عليه السلام «و لا يجعل عليه ما لا يصل إليه الماء» (٢) قوه الاحتمال الأول.

لاطلاق الأدله ان لم يكن ظهور بعضها الخاص فى مثل ذلك، و دعوى الانصراف فى الروايات عن مثله ممنوعه لا سيما مثل التعبير فى صحيح كليب الأسدى «فليمسح على جبائر» بعد تعبير السائل عن الرجل «كسيرا» الظاهر فى أكثر من كسر و مثله صحيح ابن الحجاج و مثل صحيح الوشاء «عن الدواء اذا كان على يدي الرجل» و من ذلك يظهر شمولها لما اذا كانت شامله لكل اعضاءه و التفرقه بين تعدد أبعاض الأعضاء و الاستيعاب فيها ركيك بحسب الدلاله، لا سيما و أن التيمم بالتراب أيضا هو على الجبائر فى الفرض.

ص: ٧١

١- ١) ابواب الوضوء ب ٧/٣٩.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٦/٣٩.

الاحتياط بالجمع بين الجبيره و التيمم.

مسأله ٣: إذا كانت الجبيره فى الماسح، فمسح عليها بدلا عن غسل المحل

(مسأله ٣): إذا كانت الجبيره فى الماسح، فمسح عليها بدلا عن غسل المحل، يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبه أى الحاصله من المسح على جبيرته (١).

مسأله ٤: إنما ينتقل إلى المسح على الجبيره إذا كانت فى موضع المسح بتمامه

(مسأله ٤): إنما ينتقل إلى المسح على الجبيره إذا كانت فى موضع المسح بتمامه، و الا فلو كان (٢) بمقدار المسح بلا جبيره يجب المسح على البشره، مثلا لو كانت مستوعبه تمام ظهر القدم مسح عليها، و لو كان من أحد الأصابع و لو الخنصر إلى المفصل مكشوبا فوجب المسح على ذلك، و إذا كانت مستوعبه عرض القدم مسح على البشره فى الخط الطولى من الطرفين و عليها فى محلها.

مسأله ٥: إذا كان فى عضو واحد جبائر متعدده

(مسأله ٥): إذا كان فى عضو واحد جبائر متعدده يجب الغسل أو المسح فى فواصلها (٣).

مسأله ٦: إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيره

(مسأله ٦): إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيره، فان كان بالمقدار المتعارف مسح عليها، و ان كان أزيد من المقدار المتعارف فان أمكن رفعها و غسل المقدار الصحيح، ثم وضعها و مسح عليها، و ان لم يمكن ذلك مسح عليها، لكن الأحوط ضم التيمم أيضا، خصوصا إذا كان عدم امكان الغسل من جهه تضرر القدر الصحيح أيضا بالماء (٤).

لأنها بله وضوء لا بله خارجيه بعد كون الجبيره بدل البشره فى الغسل بالماء.

للزوم اتيان الوظيفه الأوليه للقدره عليها و لو فى بعض المصاديق أو بحسب المقدور من أبعاضها بعد كون الضرورات تقدر بقدرها.

كما تقدم فى المسأله السابقه.

قد يفصل بين التضرر الحاصل للجرح بنفس غسله و بين غيره من انحاء التضرر- كالتضرر الحاصل له من غسل اطرافه و غسل القدر الصحيح و كالتضرر

مسألة ٧: في الجرح المكشوف اذا أراد وضع طاهر عليه و مسحه

(مسألة ٧): في الجرح المكشوف اذا أراد وضع طاهر عليه و مسحه يجب أو لا أن يغسل ما يمكن من اطرافه ثم وضعه (١).

مسألة ٨: إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفايه المسح على الجبيره التي عليها أو يريد أن يضعها عليها

(مسألة ٨): إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفايه المسح على الجبيره التي عليها أو يريد أن يضعها عليها، فالأحوط غسل القدر الممكن الحاصل لغير الجرح من المواضع الصحيحه السليمه كحصول التقرح و تضرر الجلد باستعمال الماء، أو كالتضرر الحاصل في المال و نحوه بأن الأول هو مورد الروايات بخلاف أمثله الثاني، لكن مثل قوله عليه السلام في صحيح الأسدي «ان كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره و ليصل» لا ريب في اطلاقه، و كذا الحال في قوله عليه السلام في صحيح ابن الحجاج المتقدم عند التدبر، مضافا الى ما قدمنا في صدر الفصل من عموم قاعده الميسور للموانع غير الضرريه فضلا عن انحاء الضرر الاخرى، نعم التضرر الخارج عن البدن كالمالى و نحوه ليس مجرى للقاعده بلحاظ أبعاض الوضوء و ان كان مجرى لها بلحاظ أصل وجوبه، و لا يشمله اطلاق روايات المقام، و أما التضرر المتوقع حصوله كالتقرح و تضرر الجلد فان كان ذلك بتكرر الوضوء مرات فهو من الضرر التقديرى غير الفعلى، و ان كان بمجرّد الوضوء مره فإن كان في مجموع الأعضاء اجمالا - فليس مجرى للقاعده بلحاظ الأبعاض بل بلحاظ أصل الوجوب، و ان كان في بعض المواضع، فهو مشمول للقاعده و الروايات مثل صحيح الحلبي «أو نحو ذلك من مواضع الوضوء فيعصبها بالخرقه و توضع» (١).

اذ الضرورات تقدر بقدرها و الترتيب المذكور في المتن ليس لأجل تحصيل اليقين كما قيل، بل لأن رفع الخرقه من الموضع بعد المسح عليها بمنزله نقض الوضوء كما يأتي في البرء، فهي بدل عن البشره ما دامت مشدوده.

ص: ٧٣

و المسح على الجبيره ثم التيمم، و أما المقدار المتعارف بحسب العاده فمغتفر (١).

مسألة ٩: إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر

(مسألة ٩): إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر فالحكم (٢) هو التيمم لكن الأحوط ضمّ الوضوء مع وضع خرقة و المسح عليها أيضا مع الامكان أو مع الاقتصار على ما يمكن غسله.

مسألة ١٠: إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء لكن كان بحيث يضر استعمال الماء في مواضعه أيضا

(مسألة ١٠): إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء لكن كان بحيث يضر استعمال الماء في مواضعه أيضا، فالمتعين التيمم (٣).

مسألة ١١: في الرمذ يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرا مطلقا

(مسألة ١١): في الرمذ يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرا مطلقا أما إذا أمكن غسل أطراف العين من غير ضرر و إنما كان يضر العين فقط فالأحوط الجمع بين الوضوء بغسل اطرافها و وضع خرقة عليها و مسحها و بين التيمم (٤).

مسألة ١٢: محل الفصد داخل في الجروح

(مسألة ١٢): محل الفصد داخل في الجروح فلو لم يمكن تطهيره أو كان مضرا يكفى المسح على الوصله التي عليه إن لم يكن أزيد من المتعارف و إلا حلّها و غسل المقدار الزائد ثم شدّها كما أنّه إن كان مكشوفاً يضع عليه خرقة و يمسح عليها بعد غسل ما حوله و ان كان أطرافه نجسه طهرها و ان لم يكن تطهيرها و كانت زائده على القدر المتعارف جمع بين الجبيره و التيمم (٥).

تقدم التفصيل في المسألة ٦.

تقدم أيضا التفصيل في (المسألة ٦) مضافا الى بيان العموم في صدر الفصل - في الأمر الرابع - مع التفصيل المتقدم في الأمر الخامس -

كما تقدم تفصيله في المسألة ٦.

الحال كما في مسألة ٩.

اتضح الحال من ما تقدم له.

مسألة ١٣: لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم بغير اختياره

(مسألة ١٣): لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم بغير اختياره (١).

مسألة ١٤: إذا كان شيء لاصقا ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه و لم يمكن إزالته

(مسألة ١٤): إذا كان شيء لاصقا ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه و لم يمكن إزالته أو كان فيها جرح و مشقه لا تتحمل مثل القير و نحوه يجرى عليه حكم الجبيرة و الأحوط ضم التيمم أيضا (٢).

مسألة ١٥: إذا كان ظاهر الجبيرة طاهرا لا يضره نجاسه باطنه

(مسألة ١٥): إذا كان ظاهر الجبيرة طاهرا لا يضره نجاسه باطنه (٣).

مسألة ١٦: إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوبا لا يجوز المسح عليه

(مسألة ١٦): إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوبا لا يجوز المسح عليه (٤) بل يجب رفعه و تبديله و إن كان ظاهرها مباحا و باطنها مغصوبا فإن لم يعد مسح لأنه من قيد الموضوع و الوجوب للبدل، نعم قد يقال ان أدلّه الرفع للأعذار الامتنانية التي هي مدرّك قاعده الميسور كما تقدم، لا تتناول ما يكون بسوء الاختيار، و هو و إن كان متينا من جهة رفع تنجيز التكليف بالتام، إلا انّ لسان الروايات في المقام ليس امتنانيا، مضافا الى أنّ المقام من قبيل التوسط في الدار المغصوبه كما سيأتى فيتصور الرفع.

تقدم في صدر البحث في الأمر الرابع و الخامس وجه التعميم فلاحظ.

كما هو الحال في نفس الجرح و القرحة، بل هو المعتاد في الخرق و الجبائر عليها.

تعرّض الماتن الى عدّه صور عمدتها:

الصورة الأولى: تلف الجبيرة المغصوبه و ذهب الى جواز المسح عليها مستندا الى أن الضمان معاوضه فمقابل ما يملك المضمون له في ذمّه الضامن يمتلك الضامن العين التالفه، لكن قد تقدم عدم تحقق مثل هذه المعاوضه القهريه الا بالدفع، و قد يستند الى اختصاص دليل حرمه التصرف في الروايات الواردة كقوله عليه السّلام في

الظاهر تصرفاً فيه فلا يضر وإلا بطل وإن لم يمكن نزعهُ أو كان مضرًا، فإن عدّ تالفًا يجوز المسح عليه و عليه العوض لمالكه و الأحوط استرضاء المالك أيضا أولاً، وإن لم يعد تالفًا وجب استرضاء المالك و لو بمثل شراء أو إجاره و إن لم يمكن فالأحوط الجمع بين الوضوء بالاعتصار على غسل أطرافه و بين التيمم.

صحيحه زيد الشحام «لا يحل دم امرئ مسلم و لا ماله الا بطيبه نفسه» (١) و في معتبره الأسدی «فلا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير اذنه» (٢) بالمال فلا يشمل التالف و ان كان ملكا.

و فيه: أولاً: أنّ التلف أعم من انعدام المالىه بتمامها.

و ثانياً: ان دليل الحرمة لا ينحصر بالروايتين المشار إليهما فإن مقتضى حكم العقل و ارتكاز العقلاء حرمة التصرف في الملك و ان لم يكن مالا.

فائده في شمول الرفع لسوء الاختيار الصورة الثانية: عدم التلف و عدم امكان نزعها للضرر، و ظاهر المتن يفيد عدم وجوب النزع، غايه الأمر يجب استرضاءه و إلا جمع بين الوضوء بغسل ما حوله و بين التيمم، و قد اشكل بأن قاعده الضرر امتنانية فلا تشمل مورد الغضب، و فيه أنّ المقام من قبيل التوسط في الدار الغصبيه و من قبيل الاضطرار لأكل الميتة بسوء الاختيار الخارج عن قوله تعالى فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لا - عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ (٣)، فإنّ الاثم و إن لم يرتفع عن المداخل الغاصب إلا أنّ اللازم عليه ارتكاب الغضب أثناء الخروج، للتزاحم بين الحرمة القصيره و الطويله و تقدم الثانية للأهميه، و حيث أنّ قاعده الضرر و كذا

ص: ٧٦

١-١) ابواب القصاص في النفس ب ٣/١.

٢-٢) ابواب الأنفال ب ٧/٣.

٣-٣) البقره ١٧٣/١.

مسأله ١٧: لا يشترط فى الجبيره أن تكون مما يصح الصلاه فيه

(مسأله ١٧): لا- يشترط فى الجبيره أن تكون مما يصح الصلاه فيه فلو كانت حريرا أو ذهبيا أو جزء حيوان غير مأكول لم يضر بوضوئه فالذى يضر هو نجاسه ظاهرها أو غصبيتها(١).

مسأله ١٨: ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيره

(مسأله ١٨): ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيره و ان احتمل البرء و لا العناوين العذريه الثانويه الاخرى- كما تقدم فى مبحث التقيه- رافعيته بملاك التراحم بين عناوينها و العناوين الأوليه، فيدور الأمر بين حرمة الضرر و بين حرمة التصرف فى مال الغير فيقدم الأهم ملاكا فعلى تقدير أهميه الضرر يكون الضرر رافعا و كذا الحال فى رافعيه العناوين الثانويه الاخرى، و هذا وجه عموم أدله الرفع مع كونها امتنانيه لموارد سوء الاختيار، فأنها و إن لم ترفع العقوبه بالنسبه الى الحرام المرتكب لأنه بسوء الاختيار لكنها رافعه لتعيينه بتوسط العنوان المزاحم الطارئ.

و بعباره اخرى: أن المرفوع و ان لم ترتفع عقوبته لكون العنوان الرافع وقع بسوء الاختيار و لكن تعينه مرفوع بمزاحمه ذلك العنوان الثانوى، نظير الحال فى توسط الدار الغصبيه و نحوه من الموارد.

نعم اللازم أهميه درجه حرمة الضرر على حرمة الغضب، و اما الجمع بين الطهارتين فلأن وظيفه ذى الجبيره أن يمسح عليها فاذا لم يكن قادرا على ذلك للمنع الشرعى فينتقل للتيمم حيث ان موضوعه عدم القدره على الوضوء، و لأنه مع عجزه عن الجبيره المباحه فى الفرض فوظيفته غسل ما حول الجرح.

للإطلاق فى أدلتها، لكن يتأمل فيه لا- من جهه الوضوء نفسه، بل من جهه لزوم نزع الجبيره فى الصلاه كما فى غير المأكول أو الأولين مع صدق اللبس عليها، و مع النزاع تختل صحه الوضوء، لزوال البدل المغسول عن البشره.

يجب (١) الاعاده اذا تبين برؤه سابقا، نعم لو ظنّ البرء و زال الخوف وجب رفعها.

فائده فى الخلل فى المركبات تاره يستند الى ظاهر الروايات الوارده فى المقام بدعوى كون خوف الضرر هو الموضوع لأخذه فى روايه الأسدى بكون حدوث الكسر و نحوه مع كون العضو مجبورا هو الموضوع بقريته ندره العلم بالبرء حين وقوعه و ندره رفع الجبيره أول آن البرء مع اطلاق قوله عليه السّلام فى صحيحه ابن الحجاج «لا- ينزع الجبائر و لا- يعث بجراحته» لكن كلا الأمرين محل نظر أما الأول فالأمن الخوف ظاهر فى الطريقيه لا- سيما و ان العنوان الرفع هو الضرر لا- خوفه، و أمّا الثانى فإنّ الاطلاق فى الصحيحه موضوعه الجراحه فلا يشمل مورد البرء.

و تاره اخرى يستند الى مقتضى القاعده حيث أنّ رفع الضرر و ان لم يكن مفروضا فى مورد البرء الا أنّ الجهاله عنوان عذرى رافع أيضا، و رافعيه الجهل و ان كان اشتهر فى الكلمات أنّه ظاهرى الا أنّ الصحيح كما هو ارتكاز مشهور الفقهاء أنّ الرفع فى الفقرات على نسق واحد و هو رفع التنجيز لا الفعلية كى يكون تخصيصا واقعيا فى بقيه الفقرات، فعلى القول بشمول الرفع للحكم الضمنى يكون الموضوع الذى برء مرفوعا، و لا يرد على ذلك أن لازمه تصحيح المركبات عند الخلل و يكون مقتضى القاعده الأوليه فى الخلل فى الأبواب العباديه للمركبات هو الصحّه فإنّه لا- ضير فى كون ذلك عموما فوقانيا ما لم يخصص بالأدله الخاصه أو يكون الخلل فى الأركان شريطه كون الغفله أو الجهاله مستوعبه للوقت، نعم لا بدّ فى جريان الرفع بتوسط عنوان الغفله و الخطأ أو الجهل فى المركبات فى الشبهه الموضوعيه من احراز تعدد المطلوب فى المركب فى الجمله بلحاظ تلك العناوين و عدم بساطته، و الظاهر عدم توفر هذا الشرط لجريان الرفع بتوسط هذه العناوين، نعم يظهر من المشهور جريانه

مسألة ١٩: إذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل لكن كان موجبا لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيره فيه اشكال

(مسألة ١٩): إذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل لكن كان موجبا لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيره فيه اشكال بل الأظهر عدمه و العدول الى التيمم (١).

مسألة ٢٠: الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد و لم يمكن رفعه بعد البرء

(مسألة ٢٠): الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد و لم يمكن رفعه بعد البرء بأن كان مستلزما لجرح المحل و خروج الدم فان كان مستحيلا بحيث لا يصدق عليه الدم بل صار كالجلد فما دام كذلك يجرى عليه حكم الجبيره و ان لم يستحل كان كالجبيره النجسه يضع عليها خرقة و يمسح عليه (٢).

مسألة ٢١: قد عرفت أنه يكفي في الغسل أقله

(مسألة ٢١): قد عرفت أنه يكفي في الغسل أقله (٣) بأن يجرى الماء من جزء الى جزء آخر و لو بإعانه اليد فلو وضع يده في الماء و أخرجها و مسح بما يبقى فيها من الرطوبه محل الغسل يكفي و في كثير من الموارد هذا المقدار لا يضر خصوصا اذا كان بالماء الحار و اذا جرى الماء كثيرا يضر فيتعين هذا النحو من الغسل و لا- يجوز الانتقال الى حكم الجبيره فاللزام أن يكون الانسان ملتفتا لهذه الدقه.

في الشبهه الحكميه، و اللازم الاجزاء بعد كشف الخلاف فيها كما في موارد تبديل الاجتهاد أو التقليد. هذا، و يمكن ترميم الوجه الثانى المتقدم فى الروايات للمقام بأن ظاهرها اطلاق الأمر بالمسح على الجبائر زمانا حسب ما تجرى العاده للبرء مضافا الى عدم العلم به الا بعد حصوله بمره

لما تقدم فى صدر الفصل من أن عدم القدره و ضيق الوقت موضوع للتيمم و أدلته مخصصه لعمومات قاعده الميسور.

تقدم عموم الأدله لمثل هذه الصور فلاحظ ما تقدم فى مانعيه النجاسه.

تقدم حيثه افتراق الغسل مع المسح و أن النسبه بينهما من وجه فيصدق الثانى منفردا على النداهه و أدنى الرطوبه و يصدق الأول منفردا على الماء الكثير و إن استعان بالصاق اليد، و يتصادقان فى مثل ما فى المتن و أن ما

مسألة ٢٢: إذا كان على الجبيرة دسومه لا يضر بالمسح عليها إن كانت طاهره

(مسألة ٢٢): إذا كان على الجبيرة دسومه لا يضر بالمسح عليها ان كانت طاهره (١).

مسألة ٢٣: إذا كان العضو صحيحا لكن كان نجسا و لم يمكن تطهيره

(مسألة ٢٣): إذا كان العضو صحيحا لكن كان نجسا و لم يمكن تطهيره لا- يجرى عليه حكم الجرح بل يتعين التيمم (٢)، نعم لو كان عين النجاسه لاصقه و لم يمكن ازالتها (٣) جرى حكم الجبيرة و الأحوط ضمّ التيمم.

مسألة ٢٤: لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة إن كانت على المتعارف

(مسألة ٢٤): لا- يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة ان كانت على المتعارف (٤) كما أنه لا يجوز وضع (٥) شيء آخر عليها مع عدم الحاجه إلا أن يحسب جزء منها بعد الوضع.

مسألة ٢٥: الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث لا مبيح

(مسألة ٢٥): الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث لا مبيح (٦)

ورد (١) من كفايه مثل الدهن في الوضوء محمول على ذلك، و كذلك ما ورد (٢) من كفايه من أصابه المطر عن الوضوء المحمول على امرار اليد عليه و اجراءه بعد الاصابه.

لعدم كونها عازلا عن وصول الماء الى بشره و إن كثرت و إن توهم من عدم ثبات الماء على البشره أن الدسومه عازله، نعم لو تجمدت و صارت جرما له ثخن كانت عازله.

لأنه من عدم قدره على الوضوء الذى هو موضوع التيمم المخصص لعموم قاعده الرفع و الميسور.

إذا كان مانعيتها عن الوضوء من جهة حجب جرمها الماء عن الوصول الى البشره لا من جهة نجاستها و الافتندرج فى المسأله السابقه.

كما هو مفاد الأولى للروايات فضلا عن اطلاقها.

لقيام الدليل على بدليه الجبيرة دون غيرها مما لا يندرج فى المعالجه.

نظير ما وقع الكلام فى التيمم من أنه رافع أم مبيح، و الصحيح أن الابدال

١-١) ابواب الوضوء ب ٥٢.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ٣٦.

مسأله ٢٦: الفرق بين الجبیره التي على محل الغسل و التي على محل المسح من وجوه

(مسأله ٢٦): الفرق بين الجبیره التي على محل الغسل و التي على محل المسح من وجوه كما يستفاد مما تقدم:

(أحدها): أنّ الأولى بدل الغسل و الثانيه بدل عن المسح.

(الثاني): أنّ في الثانيه يتعيّن المسح و في الأولى يجوز الغسل أيضا على الأقوى (١).

(الثالث): أنّه يتعيّن في الثانيه كون المسح بالرطوبة للباقيه في الكف و بالكف و في الأولى يجوز المسح بأي شيء كان و بأي ماء و لو بالماء الخارجى.

(الرابع): أنّه يتعيّن في الأولى استيعاب المحل الا- ما بين الخيوط و الفرج و في الثانيه الطويله رافعه للحدث رفعا ناقصا، لا تاما و أثرها الإباحه للدخول في ما يشترط بالطهاره التامه، و الوجه في ذلك أنّ الوضوء الناقص غسلا و مسحا اطلق عليه الوضوء الذى هو نظافه و وضائه، و كذلك التيمم حيث اطلق عليه أحد الطهورين، مما يدلّ على رافعيه للحدث بمرتبه ما و إيجاده للطهاره بدرجه ما.

هذا من جهه و من جهه اخرى حيث أنّ الوضوء الجبيري و نحوه من وضوء المستحاضه و المسلوس و المبطون و غيرهم و كذا التيمم هو من الابدال الطويله لا- العرضيه و مقتضاه التدارك الناقص للمصلحه و الا لكانت عرضيه و ليست من قبيل السفر و الحضر حيث يمكن للمكّلف تبديل كل منهما للآخر، و على ذلك فما ان يقدر المكّلف على الوضوء التام يلزمه تدارك الفائت من الملا-ك الناقص فيلزمه في المقام رفع ما بقى من الحدث و تحصيل ما بقى من الطهاره، لا ان الطهاره المحصّله بدرجه ما بتوسط الوضوء الجبيري أو التيمم تنتقض بمجرد حصول القدره على الوضوء التام.

قد تقدم أن المعتبر الغسل و ان التعبير بالمسح لأجل القله و عدم الاضرار بالمحل. و من ثم يتضح وجه الفرق بين اللاحقين.

يكفى المسمى.

(الخامس): أنّ في الأولى الأ-حسن أن يصير شبيهاً بالغسل في جريان الماء بخلاف الثانيه فالأ-حسن فيها ان لا- يصير شبيهاً بالغسل(١).

(السادس): أنّ في الأولى لا يكفي مجرّد ايصال النداوّه بخلاف الثانيه حيث أنّ المسح فيها بدل عن المسح الذي يكفي فيه هذا المقدار.

(السابع): أنّه لو كان على الجبيره رطوبه زائده لا يجب تجفيفها في الأولى بخلاف الثانيه(٢).

(الثامن): أنّه يجب مراعاة الأعلى فالأعلى في الأولى دون الثانيه(٣).

(التاسع): أنّه يتعين في الثانيه امرار الماسح على الممسوح بخلاف الأولى فيكفي فيها بأى وجه كان.

مسأله ٢٧: لا فرق في أحكام الجبيره بين الوضوءات الواجبه و المستحبه

(مسأله ٢٧): لا فرق في أحكام الجبيره بين الوضوءات الواجبه و المستحبه(٤).

تقدم تعين ذلك في مواضع الغسل و أما مواضع المسح فالمدار على صدقه و ان صدق أدنى درجات الغسل و منه يظهر وجه الفرق اللاحق.

بنحو لا تزيد الرطوبه على ما يستعمل بقصد الوضوء في الأولى.

بمقتضى ترتب أحكام المبدل على البديل اذ غايه ما دلّت عليه أدلّه الوضوء الجبيرى هو بدليه الجبيره عن البشره في الموضع بلحاظ الغسلتين و المسحتين بما لهما من أحكام. و كذلك الحال في الفرق الأخير.

اذ البدليه بلحاظ ماهيه الوضوء من دون النظر الى ماله من حكم، بل ان الوضوء في موارد الوجوب الناشئ من مقدميته ليس حكماً أولياً للوضوء بل حكمه الأولى دائماً الاستحباب.

(مسأله ٢٨): حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء واجبه و مندوبه (١) و إنما الكلام في أنه هل يتعين حينئذ الغسل ترتيباً أو يجوز الارتماس أيضاً و على الثاني هل يجب ان يمسح على الجبيره تحت الماء أو لا يجب الأقوى جوازه و عدم وجوب المسح و نسب ذلك الى الأ-كثر و عن صاحب الحدائق التفصيل بين الجرح و القرع الواحد و الكثير، و ذهب بعض الى التخيير بين الغسل الجبيرى و التيمم فى المجروح و المقروح دون الكسير، و الأقوى ما ذهب إليه المشهور لما تقدم فى صدر الفصل من كون الوضوء الجبيرى على مقتضى قاعده الميسور مضافاً الى نصوصيه صحيح ابن الحجاج قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الكسير تكون عليه الجبائر أو تكون به الجراحه، كيف يصنع بالوضوء و عند غسل الجنابه و غسل الجمعة» الحديث (١) و اطلاق صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الجرح كيف يصنع صاحبه؟ قال: يغسل ما حوله» (٢) و كذا صحيح كليب الأسدى قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلاه؟ قال: إن كان يتخوّف على نفسه فليمسح على جبائرهِ و ليصل» (٣) و نصوصيه روايه العياشى عن على بن أبى طالب قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه و آله عن الجبائر تكون على الكسير كيف يتوضأ صاحبها؟ و كيف يغتسل اذا أجنب قال: يجزيه المسح عليها فى الجنابه و الوضوء» الحديث (٤) و لا يفرق فى دلالتها بين الكسير و الجريح و القريح المكشوف أو المجبور بعد ما عرفت من اشتغالها على العناوين العذريه الثانويه، و لا- معنى للجمود على خصوص مفاد صحيح الأسدى فى الكسر المجبور دون المكشوف مع تقييد اطلاق صحيح ابن الحجاج و ابن سنان الأمر بغسل ما حول الجرح بالمكشوف فاستظهار الخصوصيه فى بعضها و العموميه فى الآخر تحكّم.

١- ١) ابواب الوضوء ب ٣٩.

٢- ٢) المصدر السابق.

٣- ٣) المصدر السابق.

٤- ٤) المصدر السابق.

و ان كان الأحوط اختيار الترتيب و على فرض اختيار الارتماس فالأحوط المسح تحت الماء لكن جواز الارتماس مشروط بعدم وجود مانع آخر من نجاسه العضو و سرايتها الى بقيه الأعضاء أو كونه مضرا من جهة وصول الماء الى المحل.

مسألة ٢٩: إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما

(مسألة ٢٩): إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما فالحال (١) فيه و أما ما دلّ على التيمم كصحيح البنظي عن الرضا عليه السّلام في الرجل تصيبه الجنابه و به القروح أو جروح أو يكون يخاف على نفسه من البرد فقال: «لا يغتسل و يتيمم» (١) و صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السّلام «لا بأس بأن لا يغتسل يتيمم» (٢) و صحيح داود بن سرحان (٣) فمحموله على خوف الضرر كما صرح في الأولى و عدم المكنه العرضيه من الغسل بسبب الجرح و القروح و صراحه الصحيح الثاني في التخيير ليس شاهدا للجمع لما هو مقرر من أن الوضوء مشروع في موارد التيمم لأن الأخذ بالبدل رخصه لا عزيمة كما لو كان حرجيا، غاية الأمر في موارد الضرر يحرم الوضوء لذلك و مقتضاه فساده لصدق الحرمة عليه لا لقصور دليل مشروعيتها و من ثم يصحّ مع الجهل القصورى و الشك و على ذلك يحمل تفصيل صاحب الحدائق.

و أما كيفية الغسل فلا يتعين الترتيبى لما عرفت من عدم إرادته المسح المقابل للغسل كى يستشكل في الارتماس بأنه لا يحصل فيه امرار الماسح على الممسوح على تقدير دفعه الارتماسى، مع أنه على القول بتدريجيته و امتداده لا يفيد في تحقق المسح بمجرد الامرار حيث لا يصدق عليه مسح بالماء مع الرسم لاستيلاء الماء بكثره.

قد نسب الى الاتفاق، و يقتضيه عموم القاعده الميسوره، لا سيما مع ضميمه

ص: ٨٤

١- ١) ابواب التيمم ب ٧/٥.

٢- ٢) ابواب التيمم ب ٨-٥/٥.

٣- ٣) المصدر السابق.

حال الوضوء في الماسح كان أو في الممسوح.

مسألة ٣٠: في جواز استيجار صاحب الجبيرة إشكال

(مسألة ٣٠): في جواز استيجار صاحب الجبيرة اشكال (١) بل لا يبعد انفساخ قاعده عدم سقوط الصلاه على حال، مع أن بعض الروايات مطلقه كصحيح كليب الأسدي المتقدم حيث لم يقتيد في السؤال و لا الجواب بالوضوء و لا بالغسل و اطلق مسح الكسير على الجبائر و هو شامل لمسح المتيمم و نظيره صحيح الوشاء بطريق الشيخ و إن كان بطريق الصدوق مقيد بالوضوء.

ينشأ من عدم صحه استنابه ذوى الأعذار لظهور الأبدال الطويله العذريه فى الاستيفاء الناقص للملا-ك و من ثم ظهور أدله مشروعيته فى اداء المعذور عن نفسه، لا عن غيره استنابه أو تبرعا بعد عدم تحقق الاضطراب بالإضافة الى استنابه الغير، و كذا الحال بالنسبه الى المعذور بلحاظ عباداته الموسعه كالقضاء، أى انتفاء موضوع العباده العذريه فى سائر الموارد.

هذا و قد فصّل البعض فى المقام بين ما اذا أتى بالغسل أو بالوضوء العذرى لأجل صلاه نفسه ثم أتى بها و بين ما اذا أتى بالوضوء للعباده عن الغير، حيث أن فى الأول كما أنّ الطهاره تتحقق لصلاه نفسه و يستبيح بها كل ما هو مشروط بالطهاره من مسّ المصحف و الدخول فى المساجد، بخلاف الحال فى الثانى، و لازم هذا القول ان توضئ المستحاضه و غسلها و المسلوس و المبطن و نحوهم لتصح منهم النيابه عن غيرهم على التقدير الأول و هو كما ترى، فإنه لا- تلازم بين استباحه ما يتوقف على الطهاره كمس المصحف و المكث فى المساجد و صحه النيابه عن الغير فإنّ موضع العذر منتف بلحاظ النيابه عن الغير بخلاف الآثار المذكوره فإنه يصدق العذر بلحاظها و إن لم يكن المس و المكث إلزاميا، بعد كون اضطراب كل شىء بحسبه و بعباره اخرى صدق الاضطراب فى الندبيات بلحاظ اللابديه الشرطيه كما تقدم فى

الاجاره(١)إذا طرأ العذر في أثناء المده مع ضيق الوقت عن الاتمام و اشتراط المباشره بل اتيان قضاء الصلاه عن نفسه لا يخلو عن اشكال مع كون العذر مرجو الزوال و كذا يشكل كفايه تبرعه عن الغير.

مسأله ٣١: إذا ارتفع عذر صاحب الجبیره لا يجب إعادة الصلاة التي صلاها مع وضوء الجبیره

(مسأله ٣١): إذا ارتفع عذر صاحب الجبیره لا- يجب اعاده الصلاه التي صلاها مع وضوء الجبیره و ان كان في الوقت بلا اشكال(٢)بل الأقوى جواز الصلاه الآتیه بهذا التقيه في الوضوء.

قد عرف في الكلمات في باب الاجاره أن التقييد بالمباشره أو الزمان و نحوهما من باب وحده المطلوب و مع انتفاء أو تعذر القيد تبطل أو تنفسخ الاجاره لامتناع أحد العوضين و فصل البعض بين ما اذا كان المتعلق للاجاره كلياً فالخصوصيه و الوصف على نحو التقييد الا أن يصرح في صيغه العقد بالشرطيه، بخلاف ما اذا كان جزئياً خارجياً فإنه لا يحتمل التخصيص و لا محاله يكون بنحو الشرط لا- التقييد بنحو وحده المتعلق، و الصحيح ان متعلق الاجاره في الأمثله المزبوره هو بنحو تعدد المطلوب فلا يوجب تعذر المباشره أو فوت الزمان المخصوص انبatal الاجاره بل خيار الفسخ، نعم لو كانت منفعه الشخص أو الزمان الخاص متفاوتة مالياً مع غيرها تفاوتاً تباينياً موجباً لتنويع المنفعه كان من وحده المطلوب.

اما بحسب قاعده الميسور بتوسط أدله الرفع فمقتضاها استيعاب العذر لأن متعلق العناوين الثانويه العذريه هي طبائع متعلقات الأوامر، و لا تصدق الا بلحاظ جميع افراد الطبيعه، و أما بحسب روايات المقام فظاهر في الجروح و القروح و الكسر المستوعب بلحاظ البدايات و أما بلحاظ البرء فيمكن استفاده الاطلاق منها الا أن يقال بعدم نظرها الى ذلك و هو كما ترى و هذا الاطلاق هو ما ذكرنا في وجه (المسأله ١٨).

الوضوء فى الموارد التى علم كونه مكلفا بالجبره (١) واما فى الموارد المشكوكه التى جمع فيها بين الجبره و التيمم فلا بد من الوضوء للأعمال الآتية لعدم معلوميه صحه وضوءه (٢) و اذا ارتفع العذر فى أثناء الوضوء وجب الاستيناف أو العود الى غسل البشره التى مسح على جبيرتها ان لم تفت الموالاه.

مسأله ٣٢: يجوز لصاحب الجبره الصلاه أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر فى آخره

(مسأله ٣٢): يجوز لصاحب الجبره الصلاه أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر فى آخره و مع عدم اليأس الأحوط التأخير (٣).

مسأله ٣٣: إذا اعتقد الضرر فى غسل البشره فعمل بالجبره ثم تبين عدم الضرر فى الواقع

(مسأله ٣٣): إذا اعتقد الضرر فى غسل البشره فعمل بالجبره ثم تبين عدم الضرر (٤) فى الواقع أو اعتقد عدم الضرر فغسل العضو ثم تبين أنه كان مضرا (٥) قد تقدم ان رافعيته للحدث ناقصه فلا يشرع الاستباحه به للصلوات اللاحقه مع فرض تجدد القدره.

اذ قد يكون مكلفا بالتيمم و قد انتقض بالقدره على الوضوء التام.

ظاهر كلام الماتن هذا يعطى تخصيصيه الأجزاء فى المسأله السابقه بموارد حدوث البرء قبل انتهاء الوقت للأعذار الممتده فى السابق لا- للعذر الموقت المعلوم زواله قبل انتهاء الوقت، و أما احتياط التأخير مع كون استصحاب العذر مثبتا للبدار الظاهرى، فلظاهر بعض روايات المقام الداله على لزوم التحفظ عن وضع الجبائر المانعه عن وصول الماء مع أنه قد فرض حدوث العذر لدى السائل.

قد تقدم فى (مسأله ١٨) عدم موضوعيه الخوف بل الموضوع واقع الضرر، سوى ما لو كان ذلك فى فتره انتهاء العذر و برئه لما تقدم من الاطلاق.

يصح منه الوضوء فى هذه الصوره لما هو الصحيح من أنّ أدله الرفع و منها لا ضرر غير مخصصه للأدله الأوليه و انما هى رافعه للتنجيز، و على هذا فالملاك الأولى التام ترك رخصه لا عظيمه، نعم فى موارد الضرر المحرم لا يصح لتنجز الحرمة

و كان وظيفته الجبيره أو اعتقد الضرر و مع ذلك ترك الجبيره ثم تبين عدم الضرر(١) و ان وظيفته غسل البشره أو اعتقد عدم الضرر و مع ذلك عمل بالجبيره ثم تبين الضرر صحّ وضوئه في الجميع بشرط حصول قصد القربه منه في الاخيرتين و الأحوط الاعاده في الجميع.

مسأله ٣٤: في كل مورد يشك في أنّ وظيفته الوضوء الجبيرى أو التيمم الأحوط الجمع بينهما

(مسأله ٣٤): في كل مورد يشك في أنّ وظيفته الوضوء الجبيرى أو التيمم الأحوط الجمع بينهما(٢).

لا لكون اجتماع الامر و النهى ممتنعاً، فمع عدم تنجز الحرمة يصح منه اداء الأمر.

قد تقدم أنّ موضوع الوضوء الجبيرى واقع الضرر فمع عدمه الوظيفه متعينه في التام، مضافاً الى مشروعيه الوضوء التام في موارد الجبيرى كما عرفت غايه الأمر البطلان من جهه حرمة الضرر و مع عدم الضرر فلا حرمة في البين، غايه الأمر يكون المقام من التجرى المناف لقريبه القصد، و كذا الحال في الصوره اللاحقه عكسا مع شبهه التشريع، الا ان يفرض الجهل في البين.

و قد تقدم في صدر الفصل ضابطه تعيين موارد كل منهما هذا في الشبهه الحكيمه و اما الموضوعيه فالمتعين الاحتياط للعلم الاجمالي.

اشاره

فصل فى حكم دائم الحدث المسلوس و المبطون(١) اما ان يكون لهما فتره تسع الصلاه و الطهاره و لو بالاختصار على خصوص الواجبات و ترك جميع المستحبات و على الثانى اما أن يكون خروج الحدث فى مقدار الصلاه مرتين أو ثلاث مثلاً أو هو متصل ففى الصوره الأولى يجب اتيان الصلاه فى تلك الفتره سواء كانت فى أول الوقت أو وسطه أو آخره، و إن لم تسع إلا لإتيان الواجبات اقتصر عليها و ترك جميع المستحبات، فلو أتى بها فى غير تلك الفتره بطلت، نعم لو اتفق عدم الخروج و السلامه إلى آخر الصلاه صحت إذا حصل منه قصد القربه، و إذا وجب المبادره لكون الفتره فى أول الوقت فأخر إلى الآخر عصى، لكن صلاته صحيحه.

الأول من لا يمسك بوله و الثانى لا يمسك مدفوعه كالإسهال، و هما فى قبال مسلوس النوم و مبطون الريح و دائم الحدث من أقسام الحدث الاخرى، و عباره المشهور فى المسلوس أنه يتوضأ لكل صلاه، و فى المبطون أنه يتوضأ كلما أحدث فى الصلاه و بينى و الظاهر أن نظرهم فى المسلوس بما ينطبق على الصوره الثالثه و الرابعه فى المتن كما هو الحال فى المستحاضه و لعلّه الغالب فى المسلوس. كما أنّ نظرهم فى المبطون بما ينطبق على الصوره الثانيه فى المتن كما هو الغالب فى مرض البطن، و من ثم يستظهر من عبارتهم عدم شمولها للصوره الأولى فضلاً عن تصريح جماعه باستثناءها، كما يستظهر منهم اشتراك حكمهما فيما انطبقت الصوره و عن ابن ادريس التصريح بالتفصيل و عن الشيخ فى المبسوط عدم اعاده المسلوس

و أما الصورة الثانيه و هى ما إذا لم تكن فتره واسعه إلا أنه لا يزيد على مرتين أو ثلاثه أو أزيد بما لا مشقه فى التوضؤ فى الأثناء و البناء يتوضأ و يشتغل بالصلاه بعد أن يضع الماء إلى جنبه،فاذا خرج منه شىء توضأ بلا مهله و بنى على صلاته(١)من غير فرق بين المسلوس و المبطون لكن الأحوط أن يصلى صلاه أخرى بوضوء الوضوء للصلوات إلا أن يحدث حدثا آخر أى المعتاد بالاختيار.و تبعه بعض متأخرى المتأخرين،و كذا الاردبيلي حتى فى الصورة الأولى،و البحث تاره بحسب مقتضى القاعده و أخرى بحسب الروايات الخاصه.

فقد يقرر مقتضاها اجمالاً بأنه سقوط المشروط لتعذر الشرط لعموم «لا صلاه إلا بطهور» (١)فضلاً عما دلّ على ركنيتها كحديث لا تعاد،إلا أنه بالنظر الى قاعده لا تسقط الصلاه بحال المتفق عليها-كما ورد فى المستحاضه لا سيما ذات الغسل«ثم تصلى و لا تدع الصلاه على حال،فإنّ النبى صلّى الله عليه و آله قال:الصلاه عماد دينكم» (٢)مع أنها من ما نحن فيه مستمره الحدث بل الحدث الأكبر اللازم مراعاة الاتيان بالشرط بقدر الامكان و لو فى الأثناء لا سيما مع ما ورد (٣)من جواز البناء بالتوضؤ فى الأثناء فى غير حال الضروره المحمول عليها كضيق الوقت و نحوه.هذا فى غير الصورة الأولى اذ الفرض تحقق القدره على اتيان الواجب التام فيها مضافا الى تقييد ما ورد فيهما بالاضطرار كما سيأتى،و الأمر بالطبيعه يكفى فى القدره عليه القدره على بعض افراده لأنه و ان عصى بتفويت الواجب التام،إلا ان عموم«لا تدع الصلاه على حال» مقتضاه الاتيان بالنحو المقدور من الشرط و المشروط.

هذا هو المنسوب الى المشهور فى المبطون كما تقدم بخلاف المسلوس،

ص: ٩٠

١- ١) ابواب الوضوء ب ١.

٢- ٢) ابواب المستحاضه ب ٥/١.

٣- ٣) ابواب قواطع الصلاه ب ٢١ ح ٩-١١.

واحد خصوصاً في المسلوس، بل مهما أمكن لا يترك هذا الاحتياط فيه.

لكن كلامهم في المسلوس محمول على الصورة الثالثة والرابعة كما هو الحال في المبطن أنه محمول على الثانية، ولو فرض استمرار الحدث فيه فإنه حكمه ما يأتي في صورتين الأخيرتين، وأشكل على الحكم المزبور في هذه الصورة باستلزامه للفعل الكثير المبطل للصلاة، كما في مصحح على بن جعفر قال: «قال أخى قال على بن الحسين عليه السلام: وضع الرجل إحدى يديه على الأخرى في الصلاة عمل، وليس في الصلاة عمل» (١) حيث علل البطلان بإتيان العمل المتميز الملحوظ المبين لصورة الصلاة المأخوذ عدمه في الصلاة، لا لأجل الزيادة في أجزاء الصلاة أو التشريع فيها، مضافاً إلى لزوم صدق عنوان الصلاة على أجزائها بحسب ارتكاز المتشرعة في مقام الامتثال فمع صورتها بالفعل الكثير ينتفى الامتثال و يندفع بان اتيان ذات الشرط للصلاة من قبيل الهوى إلى السجود والأخذ في القيام ورفع الرأس من السجود ونحوها من مقدمات الأجزاء أو الشرائط ملائم لصورة الصلاة، مضافاً إلى ان ما دلّ على لزوم التوضؤ في الأثناء سواء كان مقتضى القاعدة أو الروايات الخاصة وارد على دليل مبطله الفعل الكثير لأن موضوعه الفعل الأجنبي و دليل التوضؤ في الأثناء دالّ على شرطيته في صحّة الصلاة و ارتباطيته بها.

و العمده التعرض للروايات الخاصة في المقام و بيان صحّحه أحد الأقوال المتقدمة:

الأولى: موثق سماعه قال: «سألته عن رجل أخذه تقطير من فرجه [قرحه] إما دم و إما غيره؟ قال: فليضع خريطه، و ليتوضأ، و ليصل، فإنما ذلك بلاء ابتلى به، فلا يعيدن إلا من الحدث الذي يتوضأ منه» (٢) و قال صاحب الوسائل في هامشها أنه في نسخه من التهذيب «فرجه» مما يظهر أن النسخة التي لديه هي «قرحه»، و عن الوافي و الحدائق «فرجه»

ص: ٩١

١- ١) ابواب قواطع الصلاة ب ٤/١٥.

٢- ٢) ابواب نواقض الوضوء ب ٩/٧.

و أما صورته الثالثه و هى أن يكون الحدث متصلا بلا فتره أو فترات يسيره و كذا نسخه التهذيب المطبوعه، و ان كانت الخريطه أنسب بآله البول منها بالقرحه فى الأعضاء لأنه شبه الكيس.

و أما دعوى (1) منافاه فرض دم القرحه للسؤال عن انتقاض الوضوء فيه أولا ان خروج الدم من البدن ناقض للوضوء فى أقوال العامه و من ثم وقع فى أسئله رواه أصحابنا، مع أنّ المنافاه المزعومه متأثيه فى الدم الخارج من الفرج أيضا، و ثانيا: ان كون محط السؤال عن انتقاض الوضوء لا - قرينه معينه له، اذ لعله من جهه النجاسه الخبثيه كما فى الدم، و من ثم لا ظهور للفظه (أو غيره) فى خصوص البول، و على كل تقدير فإن التعليل فى الموثق للحكم بأنه بلاء ابتلى به فهو بالنسبه للنجاسه الخبثيه فى الدم و نحوه و الجمع بينها و بين الحديثه و ان امكن، إلا - أنّ الذيل يصلح قرينه معينه لخصوص الخبثيه بجعله ردعا لما عند العامه من انتقاض الوضوء بخروج الدم، و من البعيد إرادته الراوى من اطلاق (غيره) الشمول للبول، اذ حكمه من جهه الحديثه معلوم و أنّما التردد فيه من جهه السلس و تتابعه و هو يغاير بقيه الأمور التى وقع السؤال عنها. لو سلمنا كون السؤال و الجواب عن تقطير البول فظهور صدر الجواب فى لزوم عدم التراخى بين وضع الخريطه و الذى يجب أن يكون موصولا بالصلاه قليلا للخبثيه و مع ذلك جعلت الطهاره عن الحدث فاصله تقديمها لوصولها و تقليلها على الخبثيه و مقتضاه كون ذلك الحكم عام فى دائم الحدث كالمستحاضه و غيرها.

و الوضوء و الصلاه قاض بكون الوضوء يحدد لكل صلاه و ان المراد من عدم الإعاده للوضوء هو عدم إعادته للوضوء للصلاه التى أوقع الوضوء لها مع تخلل التقطير قبل الصلاه. و على هذا فيكون ظهورها مطابق لما ذهب إليه المشهور فى المسلس

ص: ٩٢

الثانية: صحيح حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السّلام أنّه قال: «إذا كان الرجل يقطر منه البول و الدم إذا كان حين الصلاه اتّخذ كيسا، و جعل فيه قطنا ثم علقه عليه، و أدخل ذكره فيه، ثم صلّى يجمع بين الصلاتين الظهر و العصر، يؤخر الظهر، و يعجل العصر بأذان و اقامتين و يؤخر المغرب و يعجل العشاء بأذان و اقامتين و يفعل ذلك في الصبح» (١) فقل انّ المراد من الجمع بين الصلاتين هو بلحاظ الوضوء، و لكن الظاهر ان الحكم هو بلحاظ الخبيثه لتسلسل الجواب في ذكر علاجها، و كذا ذيل الروايه حيث شرّك حكم صلاه الصبح مع بقيه الصلوات و ليس الا بلحاظ الخبيثه لا الجمع بين الصلاتين في الوضوء، فالجمع بلحاظ تطهير الموضع و الخريطه و من ثمّ يمكن الالتزام به في المستحاضه القليله، أو لعل الجمع يحمل على كون الفرض هو الصوره الأولى المذكوره في المتن.

الثالثة: صحيح محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السّلام قال: «صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته، فيتم ما بقى» (٢) و في بعض طرق الروايه (٣) بدون كلمه الغالب و فتوى المشهور في المبطن متطابقه مع مفاد الخبر و قد عرفت انصراف هذا العنوان الى الصوره الثانيه في المتن. و نظيره ما رواه ابن بكير عن محمد بن مسلم عنه عليه السّلام (٤)

الرابعه: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «سئل عن تقطير البول؟ قال: يجعل خريطه اذا صلى» (٥) و ظاهره التعرض لمحدور النجاسه الخبيثه.

الخامسه: صحيح منصور بن حازم قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام الرجل يعتريه البول و لا

١-١) ابواب نواقض الوضوء ب ١/١٩.

٢-٢) ابواب نواقض الوضوء ب ٤/١٩.

٣-٣) المصدر السابق ح ٣.

٤-٤) ابواب نواقض الوضوء ب ٣/١٩.

٥-٥) المصدر السابق ح ٥.

يقدر على حبسه؟ قال: فقال لى: اذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعدر يجعل خريطه» (١) و ظاهره كالسابق فى التعرض لمحذور الخبيثه و لو سلم كون التعليل لدفع محذور الحديثه و العذر منه فلا يستفاد رفع ناقضيته للطهاره مطلقا و انما يستفاد العذر من تحصيلها فى الجملة و لذلك يجعل خريطه لتقليل مانعيه الخبيثه و هو يفيد انحلال مانعيه الخبيثه، و لا يبعد استفاده انحلاله الطهاره الحديثه كذلك مما تقدم من الروايات أيضا أى تحصيلها فى بعض الأجزاء دون بعض و كذا الانحلال بمعنى تخفيف الحدث أى بلحاظ تحصيل مرتبه من مراتب الطهاره كما هو الحال فى التيمم بلحاظ الوضوء و كما هو الحال فى المستحاضه بأقسامها و أنها اذا فعلت فى المتوسطه و الكثيره يصح منها صيامها و صلاتها. و من ثم يصح ما تقدم من تقرير مقتضى القاعده فى الصوره الثانيه أنه بتكرارها فى الأثناء و البناء.

السادسه: صحيح معمر بن خلاد قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل به عله، لا يقدر على الاضطجاع و الوضوء يشد عليه و هو قاعد مستند بالوسائد، فربما أغفى و هو قاعد على تلك الحال؟ قال: يتوضأ قلت له: ان الوضوء يشد عليه لحال عله؟ فقال: اذا خفى عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء و قال: يؤخر الظهر و يصليها مع العصر، يجمع بينهما، و كذلك المغرب و العشاء» (٢) بناء على ظهوره فى سلس النوم، فهو محتمل لفرض الصوره الأولى من صور المتن لا سيما مع صراحه الصدر فى انتقاض الوضوء بالنوم المزبور.

هذا و قد تقدمت الاشاره الى ما ورد (٣) من جواز البناء فى الصلاه بعد التوضؤ فى الأثناء فى غير حال الضروره و أنه محمول على الضروره كضيق الوقت و المرض

ص: ٩٤

١-١) المصدر السابق ح ٢.

٢-٢) المصدر السابق ب ١/٤.

٣-٣) ابواب قواطع الصلاه ب ١ ح ٩-١١.

بحيث لو توضع بعد كل حدث و بنى لزم الحرج (١) يكفي أن يتوضأ لكل صلاه، و لا يجوز أن يصلى صلاتين بوضوء واحد نافله كانتا أو فريضه أو مختلفه، هذا إن و نحوهما من الصوره الثانيه. كما أنّ روايات (١) المستحاضه القليله المتضمنه للوضوء لكل صلاه تصلح دليلا لحكم الصوره الرابعه بعد عدم الفرق في أسباب الحدث الاصغر لعدم احتمال تنوع الحدث الأصغر كما قيل بالتنوع في الحدث الأكبر و هذا يصلح وجهها و قرينه على مفاد ما تقدم من الروايات في المقام مضافا الى القرائن السابقه.

فتحصل أنّ ما ورد من روايات متطابق مع مقتضى القاعده الذى تقدم بيانه لصور المتن، و أنّه ليس في الروايات تخصيص و رفع لناقضيّه الحدث و لا تخصيص لشرطيّه الطهاره بل بيان لكون الطهاره شرطا انحلاليا و ليس بسيطا جمليا و كذلك مانعيه الحدث كما هو الحال في مانعيه الخبث و غيره من الموانع الاخرى كاجزاء ما لا يؤكل لحمه و غيره أنها انحلاليه فالاضطرار الى بعضها لا يسوغ الاخلال في البعض الاخر، و تكون هذه الروايات محرزه لشرط جريان قاعده الميسور المستفاده من أدلّه الرفع الثانويه و هو كون الشئ المعسور مرکبا لا أمرا بسيطا.

لا يظهر من كلمات المشهور التمييز بين الصوره الثالثه و الصوره الثانيه المتقدمه، و لك أن تقول أنّ هذه الصوره إما مندرجه في الثانيه أو في الرابعه فإن كان خروج الحدث متصلا بلا فتره أو مع فترات يسيره جدا تعدّ عرفا بحكم المتصل فهى مندرجه في الرابعه أى في الحدث المستمر بدون فتره يتمكن من التوضؤ و البناء في الصلاه مع الطهاره و إن كان غير متصل لكنه متعدد عديدا لا بكثره متصله بل متقطعه فهو مندرج في الصوره الثانيه، و الحاصل أنها منقسمه الى نحوين، نعم قد

ص: ٩٥

أمكن إتيان بعض كل صلاه بذلك الوضوء، و أما إن لم يكن كذلك بل كان الحدث مستمرا بلا فتره يمكن إتيان شىء من الصلاه مع الطهاره فيجوز أن يصلى بوضوء واحد صلوات عديده(١)، و هو بحكم المتطهر إلى أن يجيئه حدث آخر من نوم أو يقال بلزوم التوضؤ و البناء فى الأثناء حتى يحصل الحرج و تنقلب الصوره من الثانيه الى الرابعه و فيه:

أولا- أنه لا- ترجيح فى جريان الحرج أو الاضطرار فى الاحداث المتأخره فى الصلاه دون المتقدمه فيها مع أنّ العنوان الثانوى متولد من مجموعها لا من خصوص المتأخر.

ثانيا: أنه مع الكثره يندرج الفرض فى الروايات الدالّه حكم الصوره الرابعه من أول الصلاه.

خلافًا لما ذهب إليه المشهور و وفاقا لما عن المبسوط و مستنده ما تقدم من موثق سماعه بعد ظهورها فى فرض الصوره الرابعه، لكن اختصاصها بالرابعه على القول بتعددتها مع الثالثه محل منع بل هى شامله لهما، فتفرقه الماتن فى غير محلها بناء على ظهور الروايه فى رفع ناقضيه الحدث أو العفو عنه و تخصيص شرطيه الطهاره.

و دعوى (١) تعميم مفاد الموثقه بناء على ذلك الى مطلق الحدث غير الاختيارى لمكان التعليل بان ذلك بلاء ابتلى به فيشمل الصوره الثانيه أيضا و تحمل الروايات الدالّه عليها على الندب و كذلك يشمل غير البول و الغائط من الأحداث.

ضعيفه أولا: بأن التعليل اشاره الى أدلّه الرفع الثانويه و هى تقدر الضروره بقدرها لا مطلقا.

ص: ٩٤

نحوه أو خرج منه البول أو الغائط على المتعارف، لكن الأحوط في هذه الصورة أيضا الوضوء لكل صلاه، و الظاهر أن صاحب سلس الريح أيضا كذلك (١).

مسألة ١: يجب عليه المبادرة إلى الصلاة بعد الوضوء بلا مهله

(مسألة ١): يجب عليه المبادرة إلى الصلاة بعد الوضوء بلا مهله (٢).

و ثانيا: لو سلم أنّ التعليل مستقل للحكم في المقام، فليس التعليل بمطلق الابتلاء بل بالدرجة الخاصه المنطبقه على الصورة الثالثه و الرابعه، و إلا فتعميم الابتلاء مناسب لعموم العنوان الثانوى كما تقدم.

و ثالثا: إنّ الالتزام بعدم ناقضيه أسباب الحدث غير الاختياريه و بقول مطلق لازمه عدم ناقضيه النوم اذا كان غير اختياري كما هو فى كثير من الموارد و عدم ناقضيه دم الاستحاضه أيضا، و الالتزام بالتخصيص فيهما يتدافع مع دعوى التعميم للمبطون و حمل ما ورد فيه على الندب جمعا مع الموثقه.

رابعا: أن مفاد مثل صحيح معمر بن خلاد آب عن الحمل على الندب بعد صراحته فى بيان المفاد الوضعى من انتفاض الوضوء و كذا بقيه الروايات لظهورها فى الحكم الوضعى، هذا مع أنّ التفرقه بين دم الاستحاضه و بقيه أسباب الحدث الأصغر كما ترى.

لما تقدم من كون ما ورد فى المسلوس و المبطون على مقتضى القاعده معتضدا بما ورد فى المستحاضه هذا فضلا عما لو أدرج فى تعريف المبطون لغه كما فى بعض عبار اللغويين أنّه عليل البطن و هو مطلق شامل له.

لما تقدم من كون الحكم فى الصور الثلاث الأخيره بمقتضى انحلاليه الطهاره بحسب الاجزاء و بحسب الدرجات و انحلاليه مانعيه الحدث أيضا فيقتصر على الضروره قليلا للحدث، كما أنّه مفاد موثق سماعه كما تقدم و هو مقتضى صحيح ابن

مسأله ٢: لا يجب على المسلوس و المبطن أن يتوضئا لقضاء التشهد و السجده المنسيين

(مسأله ٢): لا يجب على المسلوس و المبطن أن يتوضئا لقضاء التشهد و السجده المنسيين (١)، بل يكفيهما وضوء الصلاه التي نسيهما فيها، بل و كذا صلاه الاحتياط يكفيها وضوء الصلاه التي شك فيها (٢)، و إن كان الأحوط الوضوء لها مع مراعاة عدم الفصل الطويل و عدم الاستدبار، و أما النوافل (٣) فلا يكفيها وضوء فريضةها، بل يشترط الوضوء لكل ركعتين منها.

مسأله ٣: يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه

(مسأله ٣): يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه (٤)، و الأحوط غسل الحشفه قبل كل صلاه، و أما الكيس فلا يلزم تطهيره و إن كان أحوط، و المبطن أيضا إن أمكن تحفظه بما يناسب يجب، كما أن الأحوط تطهير المحل أيضا إن أمكن من غير حرج.

مسلم من التوضؤ كلما أحدث، كما أنه مفاد روايات (١) المستحاضه.

لأنهما من أجزاء الصلاه غايه الأمر قد تبدل مكانهما و إلا فليس هو من القضاء الاصطلاحى.

بناء على جزئيتها على تقدير النقص، و يستشكل فيه بأن ظاهر أدله تدارك الخلل كونها صلاه احتياطيه الحكمه فيها التدارك على تقدير النقص و إلا فهى نافله، و يكفى الشك فى ذلك فيلزم العمل بمقتضى الوظيفه الاوليه فى كل ما هو صلاه.

بعد كونها صلاه مستقله، و كذا كل ركعتين منها و ان جمعت تحت عنوان واحد، فبعد التسليم يحلّ من الصلاه فيعود بالتكبير للتحريم.

كما هو مفاد الروايات المتقدمه و مقتضى القاعده بعد البناء على انحلاله مانعيه النجاسه الخبيثه، فتقدر الضروره بقدرها، و الاحتياط بالغسل للموضع فى المتن ندبى بعد كون الموضوع لا محاله متنجس و أما لو فرض على نحو الصوره الثانيه

ص: ٩٨

مسألة ٤: في لزوم معالجه السلس و البطن إشكال

(مسألة ٤): في لزوم معالجه السلس و البطن إشكال (١)، و الأحوط المعالجه مع الإمكان بسهولة، نعم لو أمكن التحفظ بكيفية خاصه مقدار اداء الصلاه و جب و إن كان محتاجا إلى بذل مال (٢).

مسألة ٥: في جواز مس كتابه القرآن للمسلوس و المبطون بعد الوضوء للصلاه مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال حتى حال الصلاه

(مسألة ٥): في جواز (٣) مس كتابه القرآن للمسلوس و المبطون بعد الوضوء للصلاه مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال حتى حال الصلاه، إلا أن يكون المس واجبا.

المتقدمه فالظاهر لزوم التطهير بمقتضى الاقتصار فى الضروره على القدر المتيقن.

بناء على كون مفاد الروايات فيهما هو مفاد الأدله العذريه الثانويه، فتكون غير رافعه لفعليه الحكم الأولى و أنما لتنجيزه، فهما ليسا موضوعين لحكم بدل كى يقال بعدم لزوم تبديل موضوع الأحكام و عدم لزوم ايجاد موضوع الوظيفه الأولى، بل عنوانان لعذريه ترك بعض الواجب الأولى بعد فرض كونه متعدد المطلوب، فيقتصر على مقدار العجز عنه و لو بالواسطه و لكن اطلاق الروايات و اطلاق أدله الاعذار يدفعه اذ الفرق غير باب التسيب للعجز. و مما تقدم يظهر الوجه فى الاحتياط فى الشق الثانى فى المتن.

نظير ما ورد (١) فى تحصيل الماء للطهاره فيكونان من باب واحد و اشكل عليه بأن اطلاق الروايات فيهما دافع لذلك، فالعمده انصراف الاطلاق المزبور عمّا لو أمكن بيسر دون ما لو كان بكلفه و عسر.

أما على القول بعدم ناقضيه الأسباب الاضطراريه للطهاره، فطهارته حاصله و يترتب عليها آثارها و اما على القول بتعدد مراتب الطهاره و انحلاليتها بحسب الاجزاء، فالجواز محل اشكال و منع، نعم قد صرح فى الكلمات بأن المستحاضه اذا

ص: ٩٩

مسألة ٦: مع احتمال الفتره الواسعه الأحوط الصبر

(مسألة ٦): مع احتمال الفتره الواسعه الأحوط الصبر، بل الأحوط الصبر إلى الفتره التى هى أخف مع العلم بها بل مع احتمالها، لكن الاقوى عدم وجوبه (١).

مسألة ٧: إذا اشتغل بالصلاه مع الحدث باعتقاد عدم الفتره الواسعه و فى الأثناء تبين وجودها قطع الصلاه

(مسألة ٧): إذا اشتغل بالصلاه مع الحدث باعتقاد عدم الفتره الواسعه و فى الأثناء تبين وجودها قطع الصلاه، و لو تبين بعد الصلاه أعادها (٢).

مسألة ٨: ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاه الاضطراريه فالأحوط الجمع بينها و بين الكيفيه السابقه

(مسألة ٨): ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاه الاضطراريه و لو بأن يقتصر فى كل ركعه على تسبيحه و يومئاً للركوع و السجود مثل صلاه الغريق فالأحوط الجمع بينهما و بين الكيفيه السابقه، و هذا و إن كان حسناً لكن وجوبه محل منع بل تكفى الكيفيه السابقه (٣).

مسألة ٩: من أفراد دائم الحدث المستحاضه

(مسألة ٩): من أفراد دائم الحدث المستحاضه، و سيجىء حكمها (٤).

عملت بوظائفها كانت بحكم الطاهر، و استظهر منها ترتب جميع آثار الطهاره التى منها مس المصحف كما هو الحال فى الطواف و دخول المسجدين و للمكث فى المساجد و بعضها مفاد النص المعتبر، و سيأتى الحال فى ذلك فى باب الدماء.
بعد البناء على انحلاليه الطهاره بحسب الاجزاء و تعدد مراتبها مراعاة ذلك متعين، لكن ظاهر النصوص و اطلاقها عدم الاعتناء بمثل الاحتمال الثانى.

لما تقدم من وجود القدره على الطبيعه بالقدره على بعض أفرادها فلا موضوع لأدله الاضطرار.

بمقتضى اطلاق النصوص و اطلاق الأمر، و كون مقتضى القاعده هو الاول لكون الطهاره جزءاً ركنياً لا بدل له بخلاف بقيه الاجزاء محل منع لأن الأبدال فى البقيه بعنوان الاضطرار كما هو الحال فى الطهاره البدليه سواء بلحاظ خفه الحدث و رتبه الطهاره أو انحلالها، مع كون من جمله سائر الاجزاء ما هو ركن.

و قد وردت فيها نصوص بخصوصها يأتى الكلام فيها.

مسأله ١٠: لا يجب على المسلوس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات

(مسأله ١٠): لا يجب على المسلوس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات، نعم إذا كان فى الوقت وجبت الإعادته (١).

مسأله ١١: من نذر أن يكون على الوضوء دائماً إذا صار مسلوساً أو مبطوناً

(مسأله ١١): من نذر أن يكون على الوضوء دائماً (٢) إذا صار مسلوساً أو مبطوناً الأحوط تكرار الوضوء بمقدار لا يستلزم الحرج، و يمكن القول بانحلال النذر، و هو الأظهر.

أما الأول فبمقتضى اطلاق أوامر الاضطرار كما حرر فى مبحث الاجزاء، و اما الثانى فبمقتضى كون موضوع الطهاره الاضطراريه هو العذر المستوعب.

فى انعقاد النذر الدائم فى فعل المندوب أو ترك المكروه تأمل لانطباق تحريم الحلال عليه كما هو أحد تفاسير ذلك، مضافاً الى النصوص فى ذلك، و على تقدير الانعقاد قد يقرب الانحلال للعجز، و يقرب عدمه لجريان قاعده الميسور فى متعلق النذر و هى مبقية للقدره على المتعلق، كما لو نذر نافله فعجز عن القيام فأنه يصلى من جلوس.

و الواجب منها سبعة (١): غسل الجنابه، و الحيض، و النفاس، و الاستحاضه، و مس الميت، و غسل الأموات، و الغسل الذى و جب بنذر و نحوه كأن نذر غسل الجمعه أو غسل الزياره أو الزياره مع الغسل، و الفرق (٢) بينهما أن فى الأول إذا أراد الزياره يجب أن يكون مع الغسل و لكن يجوز أن لا يزور أصلا و فى الثانى يجب الزياره فلا يجوز تركها، و كذا إذا نذر الغسل لسائر الأعمال التى يستحب الغسل لها.

مسأله ١: النذر المتعلق بغسل الزياره و نحوها يتصور على وجوه:

(مسأله ١): النذر المتعلق بغسل الزياره و نحوها يتصور (٣) على وجوه:

و قد يحكى عن ظاهر بعض العبائر و جوب غير السبعه كغسل الجمعه و نحوه.

فتاره يجعل الزياره فى النذر شرطا لوجب الغسل و أخرى فى الواجب سواء بنحو الشرطيه أو الشرطيه.. أو الاستقلال لكل منهما و المعيه فتكون المعيه قيد الواجب فى كل منهما أو فى أحدهما أو غير ذلك من الفروض الممكنه ارادتها.

العمده انّ الانشاء للنذر بجعل متعلقه الغسل و أخرى الزياره، تاره مع أخذ الزياره أو نيتها قيد الوجوب أو العكس و أخرى أخذ أحدهما فى الواجب من الآخر و هو تاره بنحو الشرطيه و أخرى بنحو الشرطيه و ثالثه بنحو الاستقلال لكل منهما و معيه كل منهما للآخر أو خصوص معيه أحدهما مع الآخر بينما الآخر نذره مستقل مطلقا، فيظهر تصاعد الصور الى ما يربوا على التسع، و المهم ملاحظه كيفيه الجعل النذرى أنه متعدد أو واحد و ان أحدهما مأخوذ فى الآخر أم لا، و الأخذ بنحو قيد الوجوب أو قيد الواجب أعم من الشرطيه و الشرطيه، و على ضوء ذلك تتحد و حده

الأول: أن ينذر الزياره مع الغسل، فيجب عليه الغسل و الزياره، و إذا ترك أحدهما وجبت الكفاراه.

الثانى: أن ينذر الغسل للزياره بمعنى أنه إذا أراد أن يزور لا- يزور إلا- مع الغسل، فإذا ترك الزياره لا كفاره عليه، و إذا زار بلا غسل وجبت عليه.

الثالث: أن ينذر غسل الزياره منجزاً، و حينئذ يجب عليه الزياره أيضا و إن لم يكن مندورا مستقلا بل وجوبها من باب المقدمه، فلو تركها وجبت كفاره واحده، و كذا لو ترك أحدهما، و لا يكفى فى سقوطها الغسل فقط و إن كان من عزمه حينه أن يزور، فلو تركها وجبت، لأنه إذا لم تقع الزياره بعده لم يكن غسل الزياره.

الرابع: أن ينذر الغسل و الزياره، فلو تركهما وجب عليه كفارتان، و لو ترك أحدهما فعليه كفاره واحده.

الخامس: أن ينذر الغسل الذى بعده الزياره و الزياره مع الغسل، و عليه لو تركهما وجبت كفارتان، و لو ترك أحدهما فكذلك، لأن المفروض تقييد كل بالآخر، و كذا الحال فى نذر الغسل لسائر الأعمال.

الكفاراه و تعددها، و امكان انفكاك أحدهما عن الاخرى من الطرفين أو من طرف واحد كى يتحرر موارد الامتثال عن موارد الحنث.

ثم انّ الانشاء و ان كان تابعا للقصد الا انّ آله اللفظ، فظهور الألفاظ بكيفيه التراكيب المختلفه معين لنحو القصد، لا سيما اذا كان المتكلم قاصدا المعنى المتقرر من اللفظ بنحو الاجمال، كما هو الحال فيما ورد فىمن نذر أن يتصدق بكثير من المال مع عدم معرفته تفصيلا بعدّه الكثره، أنّها محموله على الحدّ الشرعى و هو الثمانون، و من ثم قد يشكل على المتن فى الصوره الثالثه ان الظاهر من اللفظ الغسل بنيه الزياره لأنه المنوع للغسل، من دون لزوم وقوع الزياره فى عقبه.

الأول: خروج المنى

الأول: خروج المنى (١) و لو فى حال النوم أو الاضطرار و إن كان بمقدار رأس إبره، سواء كان بالوطء أو بغيره مع الشهوه أو بدونها (٢) جامعا للصفات أو فاقدًا لها مع العلم بكونه منيا، و عن المعتبر اجماع المسلمين و تدلّ عليه النصوص المستفيضه ان لم تكن متواتره الشامله لكل تفاصيل المتن بل بعضها خاص فى تلك الصور.

خلافًا لبعض العامه كأبى حنيفه حيث اشترط ذلك و لعلّه اشتبه فى مفاد النصوص الوارده فى الشك، و نظيرها ورد فى طرق الأصحاب فى صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يلعب مع المرأة و يقبلها فيخرج منه المنى فما عليه؟ قال: اذا جاءت الشهوه و دفع و فتر لخروجه فعليه الغسل، و ان كان أنّما هو شىء لم يجد له فتره و لا شهوه فلا بأس» (١) بتوهم إرادته المنى من لفظه الشىء فى الشق الثانى و هو ضعيف لأن التقسيم و ان كان بلحاظ فرض السائل إلا ان المقسم قد يكون بلحاظ جنس ما فرضه السائل لا عينه كما هو متعارف كثير فى أجوبه الروايات، على ان لفظه السائل فى كتاب على بن جعفر هو فيخرج منه الشىء.

و على هذا تحمل ما ورد من روايات (٢) نافيه لوجوب الغسل على المرأة كصحيح محمد بن مسلم و عمر بن يزيد و ابن أذينة و عبيد بن زراره و غيرها، لا سيما و أنّ

١-١) ابواب غسل الجنابه ب ٨.

٢-٢) ابواب غسل الجنابه ب ١٨/٧-٢٢.

و فى حكمه الرطوبه المشتبهه الخارجه بعد الغسل (١) مع عدم الاستبراء بالبول، و لا- فرق بين خروجه من المخرج المعتاد أو غيره (٢)، و المعتبر خروجه إلى خارج التمييز بين المياه الخارجه أصعب حالا من الرجل لشده التشابه مضافا الى عدم خروجه الى الظاهر بسهولة كالرجل و نحو ذلك من أسباب الاشتباه فيها دون الرجل و كاختلاط ماؤه بمائها مما يوجب الاشتباه فى الخارج منها، و كاختلاف حالات أمناء المرأه شده و ضعفها، و فى بعضها التصريح بكون النفى بمعنى عدم اخبارهن بالحكم فى موارد الاحتلام و الانزال المجرد من دون مباشره الرجل لها لئلا- يتخذنه عله فتقع الفتنة كما فى صحيح ابن زراره و اديم بن الحر (١)، فمع مثل هذه الألسن لا يرفع اليد عن صريح ما دلّ على جنابتها بخروج المنى منها مع فرض العلم به بتوسط وقوع الشهوه المعهوده التى يتعقبها فتور و قد اشتمل ما دلّ على وجوب الغسل عليها التقييد بالشهوه مما يدلّ على انحصار استعمال المنى فيها بذلك بخلاف الحال فى الرجل فإنه يمكن تمييزه باللون و الرائحه و الغلظه المعبر عنها فى كلام بعض بالثخانه و الكميه، و يأتى تتمه الكلام فى (مسأله ٦).

بمقتضى الروايات الآتية فى فائده الاستبراء من المنى بالبول قبل الغسل، ان بدونه يحكم على المشتبهه بالمنى.

تمسكا بالإطلاق بعد صدق العنوان أنه انزال و خروج للمنى، فلا يعبأ بالتقييد فى بعض الكلمات بالاعتیاد، إلا أن الشأن فى صدق العنوان فيما لو كانت الثقبه دون الخصيه أى ما قبلها، فإنّ المعروف عند أهل التخصص الحيوى أن الخصيتين من الأعضاء المؤثره فى ماده المنويه لهذه الصوره الا انّ الظاهر انّ الحيمن من الصلب غايته أن الخصيتين تفرزان ماده محافظه لبقائه.

ص: ١٠٥

البدن، فلو تحرك من محله و لم يخرج لم يوجب الجنابه (١)، و أن يكون منه، فلو خرج من المرأه منى الرجل لا- يوجب جنابتها (٢) إلا- مع العلم باختلاطه بمنيهها، و إذا شك فى خارج أنه منى أم لا اختبر (٣) بالصفات من الدفق و الفتور و الشهوه، فمع اجتماع هذه الصفات يحكم بكونه منيا و إن لم يعلم بذلك، و مع عدم اجتماعها و لو بفقد واحد منها و ان فرضت اجتماع الصفات لأن الموضوع هو خروجه، نعم لو فرض تحركه و عدم خروجه لإمساك الشخص له، لكن بحيث يخرج لاحقا بالبول فالظاهر حصول العلم به و لو لاحقا.

لعدم المقتضى لجنابتها كما يشير إليه صحيح سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام «..قلت: فالمرأه يخرج منها (شئ) بعد الغسل؟ قال: لا تعيد، قلت: فما الفرق بينهما؟ قال: لأن ما يخرج من المرأه أتما هو من ماء الرجل» (١) و مثله صحيح منصور (٢) و فى صحيح عبد الرحمن (٣) بن أبي عبد الله إلا أن المفروض فيها التحقق من كونه ماء الرجل.

و فى الاختبار عده جهات:

الأولى: فى وجوب الاختبار كما هو ظاهر المتن و ظاهر أكثر الكلمات حيث عبروا بالاعتبار عند الشك بالصفات، و من ثم لعل الظاهر من الروايات حيث فرض فيها الاعتبار فى فرض الشك بالصفات، كما قد يقرب أن المقام ليس من الفحص المنفى وجوبه فى الشبهه الموضوعيه بل هو نظير استعمال الفجر و الغروب فى الصيام و نحو ذلك مما لا مثونه له سوى الالتفات اليسير لأن هذه الصفات حالات قائمه بالنفس و البدن محسوسه و كذلك الحال فى صفات الماء الخارج كاللون و الرائحه و الغلظه

ص: ١٠٦

١-١) ابواب غسل الجنابه ب ١/١٣

٢-٢) ابواب غسل الجنابه ب ٢/١٣

٣-٣) ابواب غسل الجنابه ب ٣/١٣.

لا يحكم به إلا إذا حصل العلم، و الكمية الموصوفه فى الروايات بالماء الأكبر، وقد حرر أن ذلك لا يعدّ من الفحص بل هو من التروى فى الشك و استقراره، الذى هو موضوع الأصول النافيه، فبدونه لا يتحقق موضوعها، و يشير الى ذلك الأمر فى الروايات باعتبار المحتلم بالصفات عند الشك و ملاحظه حصول الخروج و مقداره.

الثانيه: فى عدد الصفات، فقد ذكر فى عده من الكلمات الاعتبار ببعضها على اختلاف فى ذلك و المحكى عن يحيى بن سعيد كما تقدم الاعتداد باللون و الرائحة و الثخانه أى الغلظه، قال فى التذكرة: و له ثلاث خواص: ان تكون رائحته كرائحه الكثر (جمار النخل) ما دام رطبا و كرائحه بياض البيض اذا جف و ان يندفق بدفعات و أن يتلذذ بخروجه و تنكسر الشهوه عقيبه و أما الثخانه و البياض فلمنى الرجل و يشاركه فيهما الودى و الرقه و الصفرة فى منى المرأه و يشاركه فيهما المذى.

و فى صحيح معاويه بن عمار و عنبسه بن مصعب اعتبار الكثره بمعنى الخروج بقوّه الدفق و عليه فيرجع الى الدفق لتلازمه مع الكثره، و الاعتداد بغير ما فى النصوص من جهه حصول الاطمينان و العلم العادى به، و ان ما ذكر فى الروايات فبلحاظ حاله الشك من دون ظهور النصوص فى تخصيص الاحراز بها، أو أن الثلاث المذكوره فيها لموارد تخلف الصفات الذاتيه لنفس المنى، اذ هى حالات و صفات للبدن متأخره رتبه عن الصفات الذاتيه، و قد يكون التخلف بمعنى عدم امكان استعمالها فيه لتلفه.

و فى موثق سماعه قال سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل ينام و لم ير فى نومه أنه احتلم فوجد فى ثوبه و على فخذه الماء هل عليه غسل؟ قال: نعم» (1) و هو نصّ فى

ص: ١٠٧

امكان احرازه مع عدم احراز الصفات الثلاث المنصوصه و مثله صحيح أبى بصير (١).

و ما فى روايه محمد بن مسلم من نفى الغسل فى الفرض محمول على الشك لتعبيره بالبلل دون لفظ(المنى).

الثالثه:فى لزوم اجتماعها للاماريه على الوجود،و فى إماريه عدم أحدها على العدم.

و لسان الروايات الوارده منها الموثق الى ابن رباط عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال:«يخرج من الإحليل المنى و المذى و الودى و الودى فاما المنى فهو الذى تسترخى له العظام و يفتر منه الجسد و فيه الغسل و أما المذى يخرج من شهوه و لا شىء فيه» الحديث (٢) و ظاهرها الاكتفاء بعلاميه الفتور بمفرده،و هو من التعريف للماهيه بلوازم الوجود.

و منها:صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:«سألته عن الرجل يلعب مع المرأه و يقبلها فيخرج منه المنى فما عليه؟قال:إذا جاءت الشهوه و دفع و فتر لخروجه فعليه الغسل،و ان كان أنما هو شىء لم يجد له فتره و لا شهوه فلا بأس» (٣) و مقتضى الصدر منطوقا و مفهوما لزوم اجتماع الثلاثه فى الاماريه،و مقتضى الذيل منطوقا علاميه تخلف الاثنتين على العدم و مفهومه علاميه الاثنتين من الثلاث على خروج المنى سواء كان الدفق مع الفتره أو الدفق مع الشهوه و قد يستظهر من مفهوم الذيل علاميه كل من الفتور أو الشهوه بمفردهما على المنى.

منها:موثق ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السلام قال:«قلت له الرجل يرى فى المنام و يجد الشهوه فيستيقظ فينظر فلا يجد شيئا ثم يمكث الهوين بعد فيخرج،قال:ان كان مريضا

ص:١٠٨

١-١) المصدر السابق ٢/١٠.

٢-٢) ابواب نواقض الوضوء ب ٦/١٢.

٣-٣) ابواب الجنابه ب ١/٨.

و في المرأه و المريض يكفى اجتماع صفتين و هما الشهوه و الفتور(١).

فليغتسل، و إن لم يكن مريضا فلا شىء عليه، قلت: فما فرق بينهما؟ قال: لأن الرجل اذا كان صحيحا جاء الماء بدفقه قويه و ان كان مريضا لم يجىء الا بعد» (١) و هى ناصه على لزوم اجتماع الشهوه مع الدفق، و ان بمجرد الشهوه لا يعتد بها فى العلاميه، و بالتدبر يظهر منها الاكتفاء بالاثنتين فى العلاميه و مثل ذلك يستفاد من صحيح زراره (٢) و ان الذى يجىء ضعيفا هو الدفاق بقوه لكنه لمكان المرض ضعف، فالوصف بالدفاق كالعلامه مع مفروغيه الشهوه فى موردها، و هو من قبيل تعريف الماهيه بلوازم الوجود كما تقدم فى الفتور.

فالمتحصل مما تقدم الاكتفاء مع الشهوه بأحد الصفتين الأخيرتين، و لا تنافى بين ذلك و ذيل صحيح على بن جعفر المتقدم لتقييده علاميه العدم بعدم كل من الشهوه و الفتور لا بانتفاء الفتور وحده. كما لا يتنافى مع مفهوم صدره لتخصيص اطلاقه بذيله فضلا عن المنفصل. كما يتحصل اماريه انتفاء الدفق للعدم و هو بإطلاقه معارض لمرسل ابن رباط و مفهوم ذيل صحيح على بن جعفر، إلا- فى فرض الشك فى الدفق كما فى النوم و لك أن تقول أن بين المفادين حيث هو من وجه فيصح تعدد السبب الكاشف عن المسبب، بخلاف الشهوه بمفردها لو سلم دلالة بعض الروايات على ذلك فإن النسبه بينها و بين المفادين السابقين هو الخصوص المطلق فتقيد بالمعيه بأحدهما.

ما ورد فى المرأه ظاهره الاكتفاء بالشهوه فى صحيح اسماعيل بن سعد الأشعري قال: «سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يلمس فرج جاريتة حتى تنزل الماء من غير أن يباشر يعبث بها بيده حتى تنزل؟ قال: اذا أنزلت من شهوه فعليها

ص: ١٠٩

١- ١) ابواب الجنابه ب ٣/٨.

٢- ٢) ابواب الجنابه ب ٥/٨.

الثانى:الجماع و إن لم ينزل و لو بإدخال الحشفه أو مقدارها من مقطوعها(١) الغسل» (١)و مثلها صحيح محمد بن الفضيل (٢)و غيرها من الروايات (٣)نعم ما فى المرسل كالحسن لابن الرباط المتقدم ظاهر فى بيان مطلق ماهيه المنى بلازم الوجود و هو المائز بينه و بين المذى حيث يشترك معه فى الشهوه فيصلح لتقييد علاميه الشهوه فى المرأه أيضا معتضدا بما تقدم من حمل عدّه من الروايات المعبره النافيه للغسل عن المرأه اذا أنزلت عند الملاعبه أو الاحتلام أى مع الشهوه-على فرض الشك فى الماء الخارج بين المنى و المذى و نحوه،و أما المريض فهو و إن تقدم فى موثق ابن يعفور و صحيح زراره علاميه الشهوه بمفردها و كذا غيرهما من الروايات (٤)لكن ما ذكرنا فى المرأه يتأتى فيه من تقييد المرسل الذى بمنزله الحسن لابن رباط له بالفتور معتضدا بما ورد (٥)فى تمييز المذى عن المنى بالفتور بعد اشتراكهما فى الشهوه.

و أن الروايات المتقدمه النافيه للزوم الدفق و القوه فيه كعلامه غايتها ذلك دون لزوم الفتور الذى قد تقدم فى غير المريض أنه مع الشهوه علامه دون الشهوه منفرده.

كما فى قوله تعالى Bأَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا (٦)مضافا الى النصوص المستفيضه و أما ما فى روايه محمد بن عذافر قال:«سألت أبا عبد الله عليه السّلام متى يجب على الرجل و المرأه الغسل؟فقال:يجب عليهما الغسل حين يدخله و اذا التقى الختانان فيغسلان فرجهما» (٧)فلا- يعارض بها مضافا الى أن الأمر بالغسل للفرج لالتقاء الختانان أنما يلتزم به مع تنجس الموضوع بالانزال فجعل الفاء للعطف و الواو

ص:١١٠

- ١-١) ابواب الجنابه ب ٢/٧.
- ٢-٢) ابواب الجنابه ب ٤/٧.
- ٣-٣) ابواب الجنابه ١٤/٧-١٥-٢٣.
- ٤-٤) ابواب الجنابه ب ٣/٨-٤.
- ٥-٥) ابواب نواقض الوضوء ب ١٢/٦-١١-١٠-١٢ و غيرها.
- ٦-٦) المائده ٦/٦.
- ٧-٧) ابواب الجنابه ب ٩/٦.

الأول: اما عدم اشتراط الانزال فلأنه مقتضى سببه الجماع تغاير سببه الامناء، و إلا- لكان لغوا مضافا الى اطلاق الأدله عن الاشتراط و دلالة خصوص مثل صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام قال فى حديث «و الاخر أنّما جامعها دون الفرج فلم يجب عليها الغسل لأنه لم يدخله و لو كان أدخله فى اليقظه و جب عليها الغسل أمنت أم لم تمن» (١) و مثله صحيح ابن بزيع الآتى و كذا صحيح على بن يقطين و غيرهما، و كذا ما فى الروايات من اشتراك موضوع الغسل و الحد و المهر و المعلوم أنه فى الاخيرين غير مشروط بالانزال.

الثانى: ادخال مقدار الحشفه كما عبر عنه بالتقاء الختانيين و فسر بذلك كما فى صحيح ابن بزيع عن الرضا عليه السّلام: «عن الرجل يجامع المرأة قريبا من الفرج فلا ينزلان متى يجب الغسل؟ فقال: اذا التقى الختانان فقد و جب الغسل، فقلت: التقاء الختانيين هو غيبوبه الحشفه؟ قال: نعم» (٢) و غيرها من الروايات المقيده بالدخول بالتقاء الختانيين و وجه التعبير بذلك عن مقدار الحشفه إرادته ادخال المقدار المختون من آله الرجل حتى يلاقى نهايته موضع ختان المرأة و هو على شفرتى فرجها كعمر الديك.

الثالث: مقطوع الحشفه احتمال فيه سقوط الغسل لانتفاء الشرط و هو مطلق للواجد و غيره أو لزوم دخول تمام الباقي تمسكا باسناد الدخول الى الآله الظاهر فى الاستيعاب كما فى قوله عليه السّلام «ليس عليها شىء إلا أن يدخله» كما فى صحيح عمر بن يزيد (٣) أو كناية عن المسمى تمسكا بالإطلاق لعنوان الدخول أو مقدار الحشفه لحمل ما

١- ١) ابواب الجنابه ب ٦/٦.

٢- ٢) المصدر السابق ح ٢.

٣- ٣) المصدر السابق ح ٧.

فى القبل أو الدبر(١) ورد فى التحديد بالتقاء الختانين على ذلك بقريته أنه وارد لتقدير الجماع و اللمس و الادخال بعد كونه ذى مراتب من مطلق الجمع بين الفرجين و الالتقاء بينهما و كذا الدخول، و التعبير بغيوبه الحشفه أى دخولها و هو مقابل مطلق الجمع بينهما و الالتقاء، و الحاصل أن ذكر ذلك فى مقام أسئلة الرواه عن تقدير الجماع و تحديده المجهول لديهم، لا أنه فى مقام أخذ شىء وراء الدخول و هو كون الادخال للحشفه، و أما السقوط للغسل فضعيف للغاية لما عرفت و كما قد أخذ التقاء الختانين فى الروايات فى الغسل أخذ فى سياق واحد فى الحد و المهر- كما فى صحيح (١) زراره و الحلبي و محمد بن مسلم و غيرها من الروايات- و لم يحتمل السقوط فى حد الزنا و لا فى المهر، و أما الاستيعاب فيدفع بما تقدم من قرائن التقدير مضافا الى أن اسناد الدخول الى الآله ليس ظهوره بنحو يقوى على تقييد المطلقات و الآيه بخصوص الاستيعاب لا- سيما بعد التقدير بالحشفه، و أما المسمى فقد عرفت أن أسئلة الرواه منصبه على التحديد و التقدير و الترديد فى مطلق مراتب الدخول. نعم لا يترك الاحتياط مع صدق المسمى.

الرابع: مقطوع بعض الحشفه يتأتى فيه بعض الاحتمالات السابقه أو كلها و قد اختار غير واحد كفايه التقاء الختانين تمسكا بإطلاقه و فيه تأمل بعد ما عرفت من كونه فى مقام التقدير فالجمع بين اعتبار مقدارها فى مقطوعها و كفايه بعضها فى مقطوع بعضها متدافع لاقتضاء الثانى موضوعيه الختانين.

نعم لا يترك الاحتياط بذلك كما تقدم فى المسمى.

لم ينقل خلاف إلا عن ظاهر طهاره المبسوط و الخلاف و محتمل الكافى

ص: ١١٢

لاقتصاره على مرفوعه البرقى النافيه للغسل و بعض متأخرى المتأخرين، و يستدل له:

أولاً: بعموم الآيه B أو لا مَسِيْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صِيَةً طَيِّبًا بصدقه على مطلق الوقاع بالمرأه كما هو الحال فى آيه الصوم B أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ (1) و آيه الاعتكاف B وَ لَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (2) كما التزم بالعموم فى البابين المزبورين.

و ثانياً: بعموم بعض ما ورد فى الروايات موضوعاً كقوله عليه السلام فى صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما «إذا أدخله فقد وجب الغسل و المهر و الرجم» (3) و مثله صحيح الحلبي و قد عرفت التلازم من جهه وحده الموضوع من جهه الجماع و ان كان لكل من الأحكام الثلاثه اجزاء اخرى داخله فى الموضوع فلا- تلازم بينها من جهه تلك الاجزاء كى يستشكل بأنه لا يمكن الالتزام بتلازمها مطلقاً فلا اطلاق فى الملازمه بينها بل هى فى الجملة، و على ذلك فكل ما ثبت الموضوع واقعا لأحدها دلّ على تحقق الموضوع للأثرين الباقيين، و قد التزم بالعموم فى باب المهر و حد الزنا و كعنوان الفرج الواردين فى روايات اخرى فى الباب و هو أعم من القبل و الدبر لكل من الرجل و المرأه كما فى قوله تعالى B وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ* إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (4).

ثالثاً: بما سيأتى من صحيحه أبى بكر الحضرمى الآتية فى وطى الذكر.

و رابعاً: ما رواه ابن أبى عمير عن حفص بن سوجه عمّن أخبره قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتى أهله من خلفها؟ قال: هو أحد المأتين فيه

ص: ١١٣

١-١) البقره ١٨٧.

٢-٢) البقره ١٨٧.

٣-٣) ابواب الجنابه ب ١-٦.

٤-٤) المؤمنون ٥/٦.

الغسل» (١) و في الروايات الواردة (٢) في تجويز الوطى في الدبر دلالة على شمول اتيان المرأة و نحوه من العناوين الواردة في الآيات و النصوص للوقاع في الدبر، و في بعض تلك الروايات الاستشهاد بقوله تعالى B إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ (٣) فلاحظ.

و اشكل على الاستدلال المزبور:

أولاً: بأن في العديد من الروايات التقييد للجماع بالتقاء الختانين و هو غير صادق على الادخال في الدبر.

و ثانياً: بصحيح لمحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام «و الآخر انما جامعها دون الفرج فلم يجب عليها الغسل لأنه لم يدخله و لو كان أدخله في اليقظه و جب عليها الغسل» (٤) و في صحيح الحلبي قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فيما دون الفرج أ عليها غسل ان هو أنزل و لم تنزل هي؟ قال: ليس عليها غسل» الحديث (٥) بظهورهما في الاتيان في غير القبل لاستعماله الفرج فيه.

و ثالثاً: بأن عموم الآية ممنوع بعد ورود صحيحه أبي مريم الأنصاري قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في الرجل يتوضأ، ثم يدعو جاريته فتأخذ بيده حتى ينتهي الى المسجد؟ فان من عندنا يزعمون أنها الملامسه فقال: لا و الله ما بذلك بأس و ربما فعلته و ما يعنى بهذا (أو لامستم النساء) إلا المواقع في الفرج» (٦).

و رابعاً: بمرفوعه البرقي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أتى الرجل المرأة في دبرها فلم

ص: ١١٤

١-١) ابواب الجنابه ب ١/١٢.

٢-٢) ابواب مقدمات النكاح ب ٧٣-٧٢.

٣-٣) الأعراف ٨١/.

٤-٤) ابواب الجنابه ب ٦/٦.

٥-٥) المصدر السابق ب ١/١١.

٦-٦) ابواب نواقض الوضوء ب ٩/٤.

ينزل فلا- غسل عليهما، و ان أنزل فعليه الغسل و لا غسل عليها» (١) و مرفوعه أحمد بن محمد الى أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يأتي المرأة في دبرها و هي صائمه قال: «لا ينقض صومها و ليس عليها غسل» (٢).

و خامسا: أنّ ما في المرسل قابل للحمل على اتیان القبل من خلف نظير ما يقع للحيوانات.

و فيه: أما الأول فقد عرفت أن التقييد بالتقاء الختانيين إنما هو لتقدير حد الادخال و من ثم يتحقق الجماع في مقطوع الحشفه مع عدم وجود موضع الختان، و القدر المزبور لا- بد منه في الدبر أيضا، و أمّا الثاني فلأن الفرج في الوضع اللغوي كما مرّ لمطلق العوره المشقوقه في البدن قبلا أو دبرا للذكر و الانثى و الانصراف أو التقييد يحتاج الى شاهد، فان الاطلاق يشمل الفرد النادر و ان لم يختص به للاستهجان، و منه يظهر ان الصحيحتين دليلًا- على عموم الموضوع و في الأول اطلاق الادخال معاضد لاطلاق الفرج.

أما الثالث فقد ظهر جوابه من ما تقدم.

و أما الرابع فالمرفوعتان قابله للحمل على عدم الايقاب كما ورد التعبير في باب اللواط باتيان الدبر تاره بدون الايقاب و اخرى معه.

و أما الخامس فالتعبير الوارد في مرسل ابن أبي عمير و ان احتمل ذلك إلا أنه قد ورد استعماله في كل من المعنيين في الروايات الناهيه و المجوزه للوطى في الدبر ففي حسنه ابن يقطين قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن اتیان الرجل المرأة من خلفها؟ فقال: احلتها آيه من كتاب الله قول لوط (هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ) و قد علم أنه لا يريدون

ص: ١١٥

١- ١) ابواب الجنابه ب ٢/١٢.

٢- ٢) ابواب الجنابه ب ٣/١٢.

من غير فرق بين الواطئ و الموطوء و الرجل (١) و الامرأه الفرج» (١) و كذا حسنه- كالمصححه- ليونس بن عمار (٢) هذا مضافا الى تلازم مبطليته للصوم مع تحقق الجنابه كما سيأتى بيانه و من ذلك يظهر عدم الفرق بين الواطئ و الموطوء فى الدبر.

كما هو المشهور إلا ما عن المعتمر و الجامع و الشرائع و استدلل له بصحيحه أبى بكر الحضرمى عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من جامع غلاما جاء يوم القيامة جنبا لا ينقيه ماء الدنيا و غضب الله عليه و لعنه و أعد له جهنم و ساءت مصيرا» الحديث (٣) و اشكل على دلالتة بأن المراد بالجنابه فيه غير المصطلحه فى المقام فأنها لا تزول بالماء و آثارها فى الآخرة الغضب الإلهى و اللعن.

و فيه: أنه نظير الاشكال المتقدم فى دلاله الآيه B إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (٤) على نجاسه المشركين من أنها نجاسه معنويه روحيه خاصه لا الحديثيه المتعلقه بالبدن، و تقدم أن شمول النجاسه لتلك المرتبه لا يدافع شمولها للحديثيه البدنيه و كذلك المقام فإن تسميتها بالجنابه عنايه للدلاله على ذلك و كذا التعبير بأنه لا ينقيه ماء الدنيا، تصريح بأنها جنابه و التى من المفروض أن شأنها الإزاله بالماء كبقية أسباب الجنابه إلا أن خصوص هذا السبب من الجنابه له من الدرجات ما يبقى و التى لا تزول الى يوم القيامة، إلا أنه لا ينافى حدوث المصطلحه و لزوم الغسل لها و إلا لكان هذا السبب للجنابه أخف من بقية أسبابها و هو خلاف ظاهر الروايه و التلازم بين مبطليته للصوم و الجنابه، و قد يؤيد ببعض الاطلاقات مثل اذا أدخله و اذا أولجه فتأمل و يعضد بالتلازم بين الغسل و الحد كما سيأتى.

ص: ١١٤

١-١) ابواب مقدمات النكاح ب ٣/٧٣.

٢-٢) المصدر السابق ح ٨.

٣-٣) ابواب النكاح المحرم ب ١/١٧.

٤-٤) التوبه ٢٨.

و الصغير(١)و الكبير و الحى و الميت(٢)و الاختيار و الاضطراب فى النوم أو اليقظه حتى لو أدخلت حشفه طفل رضيع فإنهما يجنبان،و كذا لو أدخلت ذكر ميت أو أدخل فى ميت،و الأحوط فى وطء البهائم(٣)من غير إنزال الجمع بين الغسل و الوضوء إن كان سابقا محدثا بالأصغر،و الوطء فى دبر الخنثى موجب للجنبه لإسناد المحمول فى الروايات للموضوع و هو التقاء الختانين الذى هو من قبيل الأسباب الوضعيه فى الموضوعات الخارجيه كملاقاه النجس أو المطهر و نحو ذلك،فليس الموضوع هو فعل المكلف الصادر باختيار كى يكون مشمولاً لحديث رفع القلم عن الصبى و هكذا الحال فى المجنون و المكره و المضطر و النائى للوجه نفسه.

حكى الاتفاق و الاجماع و يستدل له بصدق عنوان المرأه و اتيانها و نحوه من العناوين المأخوذه فى الأدله بحسب النظر العرفى،نظير قوله عليه السلام«إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل»و نظيره اذا مس..و اذا وقع و غير ذلك معتصدا بالملازمه بين ثبوت الحد و الغسل التى تقدم تفسيرها بأن التلازم من جهه حيثيه موضوع الجماع لا من كل حيثيات أجزاء الموضوع الاخرى لكل منها كى يشكل بعدم تلازمها بنحو الاطلاق.

و الحد ثابت فى الميتة و الميت كما فى الحيه و الحى.

و نسب الى المشهور العدم و اختار جماعه الثبوت كالمرتضى و المختلف و استظهر من صوم المبسوط و الخلاف لابطال الصوم به و فيه تأميل لعدم كون الابطال للجنبه بل بنفس الوطى،و من ثم لو أجنب فى وسط النهار بالاحتلام لم يبطل إلا أن يفرق بينهما بالاختيار و عدمه و لكن ظاهر النصوص و الفتاوى بطلان الصوم بالوطى نفسه لا بالجنبه الاختياريه المسيبه عنه و ان احتمل ذلك،نعم يمكن توجيهه أنه قد ورد فى مطلقات المفطرات مبطلية الجماع فاذا اندرج فيه و طى البهيمه كاندرج

دون(١)قبلها مع الإنزال فيجب الغسل عليه دونها إلا أن تنزل هي أيضا، ولو وطى دبر الذكر و وطى المرأة دبرا و قبلا، فيكون قد تحقق موضوع الجنابه الذى هو الجماع فالعنوان فى البابين واحد، لو سلم أنّ اطلاقه فى كلا البابين بدائره واحده، نسب الثبوت أيضا الى الذكرى و عدّه من متأخرى الأعصار.

هذا و قد علّق المحقق الافطار بوطى البهيمه على تحقق الجنابه، و يمكن تخريج كون موضوع الافطار هو الجنابه العمديه و الانزال و الجماع مفطرات لكونهما سببا للجنابه، كما تفيده روايه عمر بن يزيد قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام لأى علّه لا يفطر الاحتلام الصائم و النكاح يفطر الصائم؟ قال: لأن النكاح فعله و الاحتلام مفعول به» (١) أى لأن الأول باختياره دون الثانى و لا وجه اشتراك الا الجنابه و الفارق العمديه و عدمها و مثله الصحيح الى ابن أبى نصر عن أبى سعيد القمطاط أنّه سأل أبو عبد الله عليه السّلام عمّن أجنب فى أول الليل فى شهر رمضان فنام حتى أصبح؟ قال: «لا شىء عليه، و ذلك أن جنابته كانت فى وقت حلال» (٢) و هى ظاهره فى أنّ مدار مفطريه الجماع و الإنزال لمانعيه الجنابه فى النهار و مثله صحيح يونس بن عبد الله عن موسى بن جعفر عليه السّلام قال: «قال فى المسافر يدخل أهله و هو جنب قبل الزوال و لم يكن أكل فعليه أن يتم صومه و لا قضاء عليه- يعنى اذا كانت جنابته من احتلام» (٣)، فعلى هذا اذا تمّ التسالم المدعى من الشيخ فى المبسوط و الخلاف على مفطريه و طى البهيمه فيدل على تحقق الجنابه، و لعله لا فرق بين كونها موطوءه أو واطئه كما ذهب إليه الماتن فى كتاب الصوم.

كما هو المشهور عند متأخرى الأعصار و عن العلّامه فى التذكره احتمال الثبوت لصدق التقاء الختائين، و اشكل عليه بانصرافه الى العضو الأصلى دون الزائد،

ص: ١١٨

١-١) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ٤/٣٥.

٢-٢) المصدر السابق ب ١/١٣.

٣-٣) ابواب من يصح منه الصوم ب ٥/٧.

أدخلت الخنثى فى الرجل أو الأنتى مع عدم الإنزال لا يجب الغسل على الواطئ و لا على الموطوء،و إذا دخل الرجل بالخنثى و الخنثى بالأنتى وجب الغسل على الخنثى دون الرجل و الأنتى.

مسألة ١: إذا رأى فى ثوبه منيا و علم أنه منه و لم يغتسل بعده

(مسألة ١): إذا رأى فى ثوبه منيا و علم أنه منه و لم يغتسل بعده وجب عليه الغسل و قضاء ما تيقن من الصلوات التى صلاها بعد خروجه،و أما الصلوات التى يحتمل سبق الخروج عليها فلا يجب قضاؤها،و إذا شك فى أن هذا المنى منه أو من غيره لا يجب عليه الغسل و إن كان أحوط خصوصا إذا كان الثوب مختصا به،و إذا علم أنه منه و لكن لم يعلم أنه من جنابه سابقه اغتسل منها أو جنابه أخرى لم يغتسل لها لا يجب عليه الغسل أيضا،لكنه أحوط(١).

و فيه ما تقدم فى النظر الى العوره من صدق العوره و الفرج على كل من العضوين فى الخنثى لا سيما و مع تحسسها به و وجدان اللذه فى كل منهما،نعم لو فرض اتصاله ببدنها كالجلده الميتة لأتجه الانصراف عنه،و منه يظهر حكم باقى الشقوق.

تعرض الماتن للصور التالىة:

الأولى: ما لو علم بجنابه سابقه لم يغتسل منها لعلمه بأن ما رآه من المنى هو منه، فيتبين فساد ما أتى به من ما هو مشروط بالطهاره كالصلاه.

الثانيه: ما اذا تردد أن المنى منه أو من غيره فهو مجرى لأصالة العدم أو بقاء الطهاره.

الثالثه: كما تقدم مع كون الثوب مختصا به فقليل بوجوب الغسل لظاهر موثقه سماعه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام و لم ير فى نوممه أنه احتلم فوجد فى ثوبه و على فخذه الماء هل عليه الغسل؟ قال: نعم» (١) و فى طريقه الآخر «يرى فى ثوبه المنى بعد ما

ص: ١١٩

يصيح و لم يكن رأى فى منامه أنه قد احتلم؟قال:فليغتسل و ليغسل ثوبه و يعيد صلاته» (١) لكن ظاهره انتفاء احتمال انتساب الماء الى الغير و تعينه منه كما فى فرض أنه على فخذة أو جلوسه فى الصباح و رؤيته على ثوبه و أنّما سؤاله عن عدم رؤيته الحلم أى عدم الشهوه و الفتور و الدفق و قد سبق أن استشهدنا بها لعدم حصر الاستعلام بالصفات الثلاث كما سبق فى صدر الفصل أن أبا حنيفة من العامه قد أخذ الصفات المزبوره قيذا فى الانزال الموجب للجنابه،و ان ذلك خلط بين حالتى الشك و العلم، و بين الصفات كأمارات و كلوازم واقعيه.و هذا بخلاف فرض المقام حيث يحتمل أن يكون من غيره،نعم لو فرض عدم احتمال ذلك،مع كون منشأ شكّه عدم تذكره لخروجه،لكان من مورد الروايه،لفرض علمه بأنه منه غايه الأمر الحيره من جهه عدم تذكره لحاله خروجه هذا و فى صحيح أبى بصير قال:«سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يصيب بثوبه منيا و لم يعلم أنه احتلم؟قال:فليغسل ما وجد بثوبه و ليتوضأ» (٢) و هو محمول على فرض المقام دون الفرضين الآخريين فيما لو أحرز أنه منه من دون حصول رؤيته حين خروجه بالصفات.

الرابعه:ما لو علم أنه منه و تردد بين كونه من جنابه اغتسل منها أو متجدده باقيه، و هذا الترديد هو الذى اصطلح عليه عند متأخرى العصر بالقسم الرابع من استصحاب الكلى و هو الذى يعلم بعنوان عام يحتمل انطباقه على فرد معلوم حدوثة و معلوم ارتفاعه،و هو تاره مع العلم بتعدد السبب كما لو توضأ مرتين مع علمه بصدور الحدث و شكّه بتقدمه على الوضوء الثانى أو تأخره عنه،و أخرى مع عدم العلم بذلك كما فى فرض الصوره الرابعه فى المقام،حيث لا يعلم بمغايره

ص:١٢٠

١-١) ابواب الجنابه ب ٢/١٠.

٢-٢) المصدر السابق ح ٣.

مسألة ٢: إذا علم بجنابه و غسل و لم يعلم السابق منهما وجب عليه الغسل

(مسألة ٢): إذا علم بجنابه و غسل و لم يعلم السابق منهما وجب عليه الغسل إلا- إذا علم زمان الغسل دون الجنابه فيمكن استصحاب الطهارة حينئذ (١).

المنى الذى رآه عن الجنابه السابقه، و الأول ينطبق على الحادثين المجهولى التاريخ أو تاريخ أحدهما، و على كلا التقديرين فالاستصحاب فى العنوان الكلى جارى فى نفسه، و قد يعارض باستصحاب الطهارة إلا أنّ الصحيح عدم جريان استصحاب الكلى فى نصوص المقام و ذلك لوجود نفس المانع من جريان الاستصحاب فى مجهولى التاريخ فى المقام، حيث أنه لا يعلم انطباق دائره إبقاء اليقين بالجنابه على نحو يشمل ظرف الشك اذ على تقدير تقدم الجنابه بالعنوان الكلى على الغسل فتكون قد انقطعت باليقين بالطهارة عند الغسل، و لا- يتوهم ان هذا يرد على استصحاب الكلى فى القسم الثانى أيضا للقطع بارتفاع الفرد القصير أيضا، و ذلك لأن القطع بارتفاع القصير غير مناف بعد عدم كونه يقينا محققا بخلاف اليقين بالطهارة عند الغسل فى المقام، و على ذلك فاستصحاب الطهارة بلا معارضة لكن حيث أن الطهارة و الحدث من الحادثين المتضادين فينسحب عليه المانع عن جريان الاستصحاب فى مجهولى التاريخ من الحادثين المتخالفين، فتصل النوبه الى الاشتغال.

نعم قد يحتمل شمول موثقتى سماعه للمقام، و لكنه ضعيف لظهورهما فى الرؤيه للمنى المتجدد غايه الأمر من دون رؤيه احتلام أو احراز للصفات.

تقدم فى (المسألة ٣٧) من فصل شرائط الوضوء نظير ذلك و محصله عدم جريان الاستصحاب فى الحادثين مجهولى التاريخ لعدم تطابق دائره المستصحب مع دائره الشك، كما لا- يجرى فى الصوره الاخرى عند العلم بأحدهما فى صوره كون الحادثين متضادين أو متناقضين لعين ما ذكرناه فى مجهولى التاريخ و لو كان الحادثان متخالفين كالفسخ و انقضاء وقت الخيار و كإسلام الوارث و موت المورث، و الصوره

مسأله ٣: فى الجنابه الدائره بين شخصين لا يجب الغسل، على واحد منهما

(مسأله ٣): فى الجنابه الدائره بين شخصين لا يجب الغسل، على واحد منهما (١)، و الظن كالشك و إن كان الأحوط (٢) فيه مراعاة الاحتياط، فلو ظن أحدهما أنه الجنب دون الآخر اغتسل و توضأ إن كان مسبوقاً بالأصغر.

مسأله ٤: إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر للعلم الإجمالى بجنابته أو جنابه إمامه

(مسأله ٤): إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر للعلم الإجمالى بجنابته أو جنابه إمامه (٣)، و لو دارت بين ثلاثة يجوز لواحد أو الاثنى الاخرى هى التى يسمى الشك فيها بالشك فى بقاء ما علمنا بحدوثه، بسبب العلم بحدوث ضده أو نقيضه المردد ظرفه بين السبق و اللحق بخلاف الشك فى الحادثين المتخالفين فإنه الشك فى التقدم و التأخر لا فى الارتفاع و البقاء.

لكون شك كل منهما بلحاظ نفسه كالبدوى و العلم الاجمالى غير منجز لتكليف واحد على مكلف واحد، اذ رفع الجنابه ليس من قبيل الحكم الكفائى كى يخاطب المجموع بل انحلالى استغراقى فيدور بين حكم مخاطب به أو حكم لا تعلق به و تعلقه بالغير، إلا اذا فرضت جنابه الاخر موضوع لحكم الأول كاستيجاره للصلاه أو الحج و كنس المسجد و نحو ذلك.

لعدم اعتبار الظن ما لم يوجب الاطمينان أو يعتبره الشارع كما قيل فى الثوب المختص.

بناء على أن صحه صلاه الجماعه موضوعها بالنسبه الى المأموم الصحه الواقعيه فلا بد من احراز المأموم لذلك، لا الصحه عند الامام، و أما على اختيار جماعه الثانى فيصح، و ان كان الظاهر من تعليلهم هو الأول و فى خصوص هذا المثال هو عدم ترتب أثر على الجنابه المردده و احتمال أن مدار الصحه فيها على عدم علم المأموم بفساد صلاه الامام و الوجه فيه أنه من المسلم نسا و فتوى عدم لزوم احراز المكلف شرائط صحه صلاه الامام بعد احرازه لعداله الامام، إلا ان الكلام أن

منهم الاقتداء بالثالث (١) لعدم العلم حينئذ، ولا يجوز لثالث علم إجمالاً بجانبه أحد الاثنين أو أحد الثلاثة الاقتداء بواحد منهما أو منهم إذا كانا أو كانوا محل الابتلاء له و كانوا عدولا عنده، وإلا فلا مانع، والمناطق علم المقتدى بجانبه أحدهما لا علمهما، فلو اعتقد كل منهما عدم جنبته و كون الجنب هو الآخر أو لا جنبه لواحد منهما و كان المقتدى عالماً كفى في عدم الجواز، كما أنه لو لم يعلم المقتدى إجمالاً بجانبه أحدهما و كانا عالمين بذلك لا يضر باقتدائه.

مسألة ٥: إذا خرج المنى بصوره الدم

(مسألة ٥): إذا خرج المنى بصوره الدم و جب الغسل أيضاً بعد العلم بكونه منياً (٢).

المرتب عليه الصحه الظاهريه للجماعه أو الواقعيه، فلا بد من تتمه لهذا الوجه.

و رابعا بأن المدار على الصحه في احراز المأموم كما قد يدل عليه ما ورد من صحه من صلى خلف الفاقد لشرائط الامامه أو الفاقد لشرائط صحه الصلاه بناء على دلالتها على صحه الصلاه جماعه و الا فصحتها فرادى على القاعده اذا لم يخل بما هو ركن على القول بعدم تباين الصلاتين، و وجه دلالتها الاطلاق فيها لموارد العمل و الأداء لها بما يخلّ بالفردى لو لم تصح جماعه بل هو المتيقن من بعضها و عليه فتدلل على أنّ الصحه في الجماعه ليس مدارها الواقع بل بحسب احراز المأموم أو ما تقدم من الوجه الثالث و به يتم ما تقدم في الوجه الثالث. فلا تصح هذه الثمره لتنجيز العلم بخلاف الأمثله الاخرى لتنجيز اطرافه.

لو فرض عدم عداله أحد الثلاثة و عدم كونه موضوع لحكم آخر بالنسبه للآخر كالاتيجار لكنس المسجد أو مطلق التسبيب لدخول المسجد، و إلا فالعلم الاجمالي منجز كما تقدم في الشق الأول في المسأله بناء على أخذ الصحه الواقعيه لصلاه الامام في صحه صلاه الجماعه، كما لا فرق بين الشقين و الشق الثالث.

لعل المراد اختلاطه بالدم كما لو أكثر الانزال، اذ المدار على وجود ماده

(مسألة ٦): المرأة تحتلم كالرجل، و لو خرج منها المنى حينئذ وجب عليها الغسل و القول بعدم احتلامهن ضعيف (١).

المنويه.

تقدم الكلام في ذلك في صدر الفصل في الإماء و عن المعتبر و المدارك اجماع المسلمين عليه نعم في المقنع إن احتملت المرأة فأنزلت فليس عليها غسل و روى أن عليها الغسل إن أنزلت فإن لم تنزل فليس عليها شيء، و ما ذكره بعض الأجله قدس سرّه من أن المنى بالمعنى المعروف في الرجل غير موجود في المرأة ثم احتاط في غسلها، إن كان مراده عدم تضمن ماءها الحيمن الحي، فلا ريب في المغايره و قد أشير الى ذلك في الكتاب العزيز و ان النطفه من الرجل و لكن ذلك لا يستدعى عدم اطلاق الماهيه عليه بجامع بينهما هذا على صعيد الحقيقه اللغويه و أما الحقيقه العقليه فليس في المصادر الموثقه الحديثه ما ينفي وجود ماده و ان قالوا بالتغاير بينهما، و أما الحقيقه الاصطلاحيه أى الشرعيه أو المتشرعيه فلا ريب في اطلاق اللفظه بما لها من معنى على الماء الخارج منها عند بلوغ الشهوه غايتها مع الفتور و أما الدفق فقد تقدم عدم اعتباره فيها إلا ان لخروج المنى فيها مغايره عن خروج المذى بأن خروج الأول دفعه كإساحه البول عند خروجه و جريانه من المجرى، هذا لو فرضنا عدم مساعده الاطلاق بحسب الاعتبار اللغوى و العقلى، و أما المراد الاستعمالى فقد اطلق على الخارج منها في عدّه روايات معتبره في الباب فلاحظها، فلو فرضنا و سلمنا عدم مساعده الحقيقه اللغويه و العقليه على الاطلاق و عدم وجود حقيقه شرعيه أو متشرعيه شامله لمائها، فإن المعنى الاستعمالى في روايات الباب قد جرى على الاستعمال في ماءها. بل لك أن تقول أن سبع صحاح و غيرها في الباب قد أخذت الموضوع للجنابه بعنوان و لفظ (الماء) الخارج منها عند الشهوه

مسألة ٧: إذا تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى خارج

(مسألة ٧): إذا تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل كما مر (١)، فإذا كان بعد دخول الوقت و لم يكن عنده ماء للغسل هل يجب عليه حبسه عن الخروج أو لا- الأقوى عدم الوجوب (٢) و إن لم يتضرر به، بل مع التضرر يحرم ذلك، فبعد خروجه يتيمم للصلاة، نعم لو توقف إتيان الصلاة فى الوقت على حبسه بأن لم يتمكن من الغسل و لم يكن عنده ما يتيمم به و كان على وضوء بأن كان تحرك المنى فى حال اليقظة و لم يكن فى حبسه ضرر عليه لا يبعد البالغة غايتها و هذا العنوان لا- ريب فى صدقه أو مطلق الانزال فالاحتياط و عدم الجزم بالحكم فى غير محلّه مضافا الى ما ذكرناه من قرائن عديده ثمه فراجع.

لأن الموضوع فى الأدلّه الانزال و خروج المنى، و كذلك فى نصوص الاحتلام.

مقتضى القاعده فى شرائط الواجب هو لزوم تحصيلها أو ابقائها بعد حصولها لإتيان الواجب، كما أن الشرائط و الأجزاء ذوات الأبدال الاضطراريه، لا يسوغ التفريط فى مراتبها التامه الأوليه، بعد كون أبدالها نقص فى ملاكاتها الأوليه لما تقدم مرارا من كون المبدل فى الأعذار مشروع و مطلوب غايه الأمر رفعت عزمته و رخص فى تركه، و كذلك الحال فى خصوص الوضوء و الغسل و بدلها التيمم، فأنه لم يؤخذ فى موضوعهما القدره أو وجدان الماء و نحوه مما يفيد اطلاق مشروعيتها لموارد مشروعيه البديل التيمم، و مقتضى القاعده و ان كان كذلك إلا أنه أولا: ان حصر المنى فى المجرى لا يعدّ تحصيلًا للمقدمه و الشرط فى العرف و ان كان كذلك عقلا- كما ان ابقائه بعدم مداوله سبب زواله لا- مثل الفرض مما التبس بمشاركه السبب مما لا مخلص له منه، ثانيا: انّ الظاهر بحسب قول أهل الاختصاص قديما و حديثا هو التضرر بالحبس و كذلك تشير الروايات الوارده فى الآداب. و ثالثا: لو بنينا على العموم فى المسأله الآتية فى جواز اجنب النفس مطلقا فلا يلزم كما هو مقتضى القاعده.

وجوبه (١)، فإنه على التقادير المفروضة لو لم يحبسه لم يتمكن من الصلاة في الوقت و لو حبسه يكون متمكنا.

مسألة ٨: يجوز للشخص إجناب نفسه و لو لم يقدر على الغسل و كان بعد دخول الوقت

(مسألة ٨): يجوز للشخص إجناب نفسه (٢) و لو لم يقدر على الغسل و كان بعد دخول الوقت، نعم إذا لم يتمكن من التيمم أيضا لا يجوز ذلك، و أما في الوضوء فلا و لا ينافى ما قربناه لعدم الوجوب في الفرض السابق بعد أهميه وجوب الصلاة و أنها لا تدع بحال لأنها من دعائم الدين كما في النصوص.

حكى عليه الاجماع اذا كان الإجناب بالجماع لموثق أو صحيح اسحاق بن عمار-بناء على أنه الصيرفي لا السباطي-قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يكون معه أهله في سفر لا يجد الماء، يأتي أهله؟ قال: ما أحب أن يفعل إلا ان يخاف على نفسه قلت:

فيطلب بذلك اللذه أو يكون شبقا الى النساء، فقال: ان الشبق يخاف على نفسه، قال: قلت: طلب بذلك اللذه قال: هو حلال» الحديث (١). و قد يستظهر منها عموم الإجناب لعدم خصوصيه اللذه في الجماع الاعتياديه غير الملجأ إليها و في قبال ذلك قد يخصص مفاده بموردها لكونه على خلاف القاعده بل قد يستشكل في أصل مفادها مقابل روايات اخرى دالّه على لزوم غسل من تعمد الجنابه و لو بتحمل المشقه (٢) أو اعادته الصلاة بالغسل اذا أمن البرد (٣)، و في بعضها (٤) الاخر النهى عن الذهاب الى أرض لا ماء فيها و في بعض رابع (٥) تعين الاغتسال بالثلج الذي يبلّ الجسد على التيمم، هذا و لكن سيأتى ثمه في مبحث التيمم أنها محموله إما على الاستحباب أو على عدم صدق الاضطرار في كل الوقت و نحوه أو على التسبب تقصيرا و من دون انتفاء

ص: ١٢٤

١-١) ابواب مقدمات النكاح ب ١/٥٠.

٢-٢) ابواب التيمم ب ١٦-١٧.

٣-٣) ابواب التيمم ب ١٦-١٧.

٤-٤) ابواب التيمم ب ٩/٩ ب ٢٨.

٥-٥) ابواب التيمم ب ١٠.

يجوز لمن كان متوضئاً و لم يتمكن من الوضوء لو احدث ان يبطل وضوءه إذا كان بعد دخول الوقت، ففرق في ذلك بين الجنابه و الحدث الأصغر، و الفارق النص.

مسألة ٩: إذا شك في انه هل حصل الدخول أم لا؟

(مسألة ٩): إذا شك في انه هل حصل الدخول أم لا: لم يجب عليه الغسل، و كذا لو شك في أن المدخول فرج أو دبر أو غيرهما، فإنه لا يجب عليه الغسل (١).

مسألة ١٠: لا فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجبا للجنابه بين أن يكون مجردا أو ملفوفا

(مسألة ١٠): لا فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجبا للجنابه بين أن يكون مجردا أو ملفوفا (٢) القدره فيتأمل في شمول العناوين العذريه له و نحو ذلك، بل قد يظهر الجواز أيضا من معتبره السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن ابي ذر رضی الله عنه أنه أتى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله فقال: «يا رسول الله، هلكت، جامعت على غير ماء؟ قال: فأمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله بمحمل فاستترت و بماء فاغتسلت أنا و هي ثم قال: يا أبا ذر، يكفيك الصعيد عشر سنين» (١) و لا يضر بدلالته احتمال كونه فاقد الماء و وظيفته التيمم على كل حال و ان تبديل الأصغر الى الأكبر في ذلك الحال لا ما اذا كان على طهاره أو أن الهلاك بلحاظ تفويت الصلاه لا- الطهاره المائيه، و ذلك لدلاله التقرير فيها على المطلوب لو سلم ذلك الاحتمال حيث قد فرض في السؤال الاقدام على الجماع مع عدم الماء. و من ثم كانت التفرقه بين الحدثين كما في المتن محل اشكال بعد تلازم الأصغر مع الأكبر، نعم لو خص جواز الإجناب بمورد الروايه كان للتفرقه المزبوره وجه.

لاستصحاب الطهاره فيما اشترطت فيه أو البراءه من الحرمة فيما أخذت الجنابه موضوعا لها.

لصدق العناوين المأخوذه في لسان الروايات من الادخال و الايلاج و المواقع في الفرج و الاصابه و الجماع في الفرج و المخالطه، و عن القواعد و نهايه الأحكام

ص: ١٢٧

بوصله او غيرها، إلا أن يكون بمقدار لا يصدق عليه الجماع.

مسألة ١١: في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل و الوضوء الأولى أن ينقض الغسل بناقض من مثل البول و نحوه ثم يتوضأ

(مسألة ١١): في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل و الوضوء الأولى أن ينقض الغسل بناقض من مثل البول و نحوه ثم يتوضأ، لأن الوضوء مع غسل الجنابه غير جائز، و المفروض احتمال كون غسله غسل الجنابه (١).

التأويل في تحققها و احتمال لزوم التلذذ و وصول الحراره و رقه الخرقه و نحو ذلك، و هو خلاف الاطلاقات و نظيره ما عن بعض الأعلام من توجيه التفصيل بعدم صدق الجماع و الادخال في الفرج مع كون الخرقه ثخينه جدا بحيث يصدق الادخال فيها دون الادخال في الفرج، و فيه أنّ الفرج بحسب ما له من قطر و اتساع بحيث يكون قابلا لادخال كل من الآله و الخرقه ليس بنحو ينتفى صدق الادخال في الفرج بل لو سلمنا ان القطر متسع جدا فلا يمنع صدق الادخال في كل من الخرقه و الفرج معا.

و القول بالتفصيل حكاه في التذكرة عن بعض العامه (١).

عدم جواز الوضوء مع الغسل بمعنى عدم المشروعيه و هو المراد بما ورد من أنه بدعه و هو لا يتنافى مع اتيانه رجاء المطلوبيه احتياطاً، نعم مع النقض يأتي به بنيه جزميه.

ص: ١٢٨

اشاره

و هى أمور:

الأول: الصلاة، واجبه أو مستحبه

الأول: الصلاة (١)، واجبه أو مستحبه اداء و قضاء لها و لأجزائها المنسيه، و صلاه الاحتياط (٢)، بل و كذا سجدتا السهو على (٣) الأحوط، نعم لا يجب فى صلاه الأموات (٤) و لا فى سجده الشكر و التلاوه (٥).

كما فى قوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا (١) و ضروره الدين و تواتر الروايات (٢).

تقدم وجه ذلك فى فصل أحكام النجاسات.

تقدم فى الفصل المزبور أن الاقوى عدم اشتراط الطهاره فيهما.

للنصوص الوارده (٣) من جوازها بغير طهر و لانها دعاء و مسأله و يجوز ان على أى حال كان.

أما سجده الشكر فليست من طبيعه الصلاه كى يشملها شرطيه الطهاره، فاطلاقتها غير مقيد، و أما سجده التلاوه فكذلك لعدم اندراجها فى عنوان الصلاه

ص: ١٢٩

١ - ١) المائده ٦.

٢ - ٢) ابواب الجنابه و ابواب قراءه الصلاه ب ٢٩، ابواب قضاء الصلاه، ابواب الوضوء لاستلزامه للحدث الأصغر و شمول الاطلاق له.

٣ - ٣) ابواب صلاه الجنازه.

الثانى: الطواف الواجب (١) دون المندوب (٢)، لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام، فتظهر الثمره فيما لو دخله سهوا و طاف، فإن طوافه محكوم بالصحة، و نحوه مما اشترط بالطهاره و من ثم لم تشترط على ما يصح السجود عليه فى الصلاه و لا باتجاه القبله و نحو ذلك من شرائط سجود الصلاه كما سيأتى إن شاء الله تعالى فى الباب المزبور، و مثلها سجده الشكر.

لما دلت عليه النصوص (١) من اشتراط الطهور أو الوضوء فيه و تصريح بعضها بمبطلية الجنابه.

لأصاله البراءه و لا يشكل جريانها فى المستحبات بلحاظ الوجوب الشرطى و الوضعى كما تقدم فى رافعيه الاضطرار و العناوين الثانويه الاخرى للمستحبات فى فصل أفعال الوضوء (مسأله ٣٨) فلاحظ، و أما بالنسبه الى الروايات فقد يقال بالشرطيه لإطلاق صحيح على بن جعفر عن أخيه أبى الحسن عليه السّلام قال: «سألته عن رجل طاف بالبيت و هو جنب فذكر و هو فى الطواف قال: يقطع الطواف و لا يعتد بشىء مما طاف» (٢) غايه الأمر يقيد الاطلاق المزبور بصحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أحدهما عليهما السّلام عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهور قال: يتوضأ و يعيد طوافه و ان كان تطوعا توضأ و صلّى ركعتين» (٣).

و فيه: أنّ ذيل صحيح ابن مسلم دالّ على نفي شرطيه الوضوء فى طواف التطوع دون نفي مطلق الطهور و إن كان عنوان السؤال ذلك الا- أنّ تمام الجواب فى خصوص الوضوء و الحدث الأصغر، و الصواب عدم اطلاق صحيح على بن جعفر نظرا لتضمن الجواب بنفي الاعتداد بالأشواط السابقه.

ص: ١٣٠

١- ١) ابواب الطواف ب ٣٨.

٢- ٢) ابواب الطواف ب ٤/٣٨.

٣- ٣) ابواب الطواف ب ٣/٣٨.

نعم يشترط في صلاه الطواف الغسل(١) و لو كان الطواف مندوبا.

الثالث: صوم شهر رمضان و قضاؤه

الثالث: صوم شهر رمضان و قضاؤه، بمعنى أنه لا يصح اذا أصبح جنباً متعمداً(٢) لدلاله الدليل على أخذ الطهاره في طبعي الصلاه مضافا الى النصوص الخاصه في المقام (١).

كما هو المشهور المحكى عليه الاجماع عدا ما يظهر من المقنع حيث أورد روايه ظاهرها عدم الابطال و ربما مال إليه الاردبيلي في مجمع الفائده و السبزواري و عن المحقق الداماد اختياره ترجيحاً لروايات معارضه (٢) دالّة على الصحّه، إلا أن فيما دلّ على البطلان (٣) ما هو صريح في ذلك مما عبر فيه بالكفاره (٤) و القضاء (٥) في سياق الصلاه و أنّه لا يدركه أبداً (٦) و انه عقوبه (٧) مضافا الى دلاله طوائف أخرى كالتى وردت في الناسى (٨) و قد جمعت بين قضاء الصيام و الصلاه، و في المستحاضه (٩) من قضاؤها اذا لم تعمل بوظيفتها و فى الحائض اذا طهرت ليلاً (١٠) و ما ورد فى قضاء شهر رمضان، و ما ورد من عدم صحه صوم المتعمد قضاء عن شهر رمضان (١١) فالتعارض مع ما دلّ على الصحّه مستحکم و الأرجحيه لما دل على البطلان لمخالفته للعامّه مع احتمال ما دلّ على الصحّه على قرائن عديده على التقيه كالروايه عن قول عائشه و ان القول بالبطلان قول الاقشاب مع أنّ العامّه لا- يقولون بالبطلان فكأنّته تعريض، أو ان النبي صلّى الله عليه و آله كان يدوم على ذلك من أول الليل أو آخره و هو مقطوع البطلان لمرجوحيته

ص: ١٣١

١- ١) ابواب الطواف ب ٣٨.

٢- ٢) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٣- ب ٥/١٦.

٣- ٣) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٥-١٦.

٤- ٤) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢/١٦-٣-٤.

٥- ٥) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ١/١٧.

٦- ٦) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢/١٦-٣-٤.

٧- ٧) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ١/١٥.

٨- ٨) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٧.

٩- ٩) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٨.

١٠- ١٠) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢١.

١١- ١١) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٩.

على أقل تقدير أو منافاته لوجوب صلاه الليل عليه صلى الله عليه وآله، مع احتمال له للنسخ، كما أن العديد منها مطلق قابل للتقييد كالفجر بالفجر الكاذب دون الصادق و النوم بالنومه قبل الاستيقاظ و نحوه، فرفع اليد عن ما ذهب إليه المشهور في غير محلّه.

ثم أنه قد استدلل على عدم البطلان بقوله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوا هُنَّ وَأَبْتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ (1) حيث أنّ عموم الآيه المغنّيا بالفجر يشمل الجزء الأخير من الليل أى جواز الرفث الى النساء و مباشرتهن في ذلك الجزء و لازمه عدم مبطلية البقاء على الجنابه الى الفجر، و اشكل على الاستدلال تاره بأنّ الغايه هي للأكل و الشرب و رجوعها الى ما قبل ممنوع، أو أنّ الآيه في صدد أصل تشريع جواز لمباشره كحكم ناسخ للحرمة السابقه في ليالى شهر رمضان، و الصحيح رجوع الغايه الى كل ما قبلها بيانا لحدّ جواز تناول المفطرات و بيان ما يمسك عنه في يوم الصيام، إلا- أنّ ذلك لا يفيد المستدلّ على عدم المبطلية لأن جواز الشىء في نفسه لا ينافى الحرمة المقدميه لتفويت الصيام، كما أنّ الأكل و الشرب و ان كان جائزا في الجزء الأخير إلا- أنه لا يستلزم ذلك تناوله في الجزء الأخير بحيث يخلّ بالتحفظ عنه في الجزء الأول من طلوع الفجر. هذا كلّه في أداء صوم شهر رمضان.

و أما قضاؤه فتدل عليه النصوص (2) المتعدده أيضا كصحيحى عبد الله بن سنان و موثق سماعه و يدل عليه صحيح الحلبي و حسنه ابراهيم بن ميمون (3) ثم أنّ

ص: ١٣٢

(١- ١) البقره ١٨٧.

(٢- ٢) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٩٠.

(٣- ٣) ابواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٧، ابواب من يصح منه الصيام ب ٣٠.

أو ناسيا للجنباه، و أما سائر الصيام (١) ما عدا شهر رمضان وقضائه فلا يبطل بالإصباح جنبا و إن كانت واجبه، نعم الأحوط في الواجب منها ترك تعمد الإصباح المذكور فيهما نسيان الغسل و الاغتسال دون نسيان نفس الجنباه و سببها و التفكيك متصور دون الجهل بها موضوعا و لكن التلازم بين نسيان الجنباه لنسيان الغسل يدرجه في الدليل و أما الجهل فلا يشمل دليل اللاحق، و أما قضاءه فيدل صحيح عبد الله بن سنان المشار إليه على شمول المبطلية الى مطلق الترك عمدا و نسيانا و جهلا فلفظه «عن الرجل يقضى شهر رمضان فيجنب من أول الليل و لا يغتسل حتى يجيء آخر الليل» و لفظ صحيحه الآخر «أصبحت بالغسل و أصابتنى جنباه فلم اغتسل حتى طلع الفجر» لكن للتأمل في شموله للجهل مجال فضلا عن موثق سماعه، لظهور التقييد بأول الليل في الصحيح الأول في الالتفات و كذا الصحيح الثاني لظهور أصبح بالغسل الى الالتفات الى اشتغال ذمته بالغسل غاية الأمر التأخير أعم من العمد و العذر كالنسيان.

أما الواجب كصيام الكفاره و بدل الهدى في الحج و نحوه فقد ذهب الى المبطلية فيه جماعه، و يمكن الاستدلال عليه بما ورد من مفطريه الجماع أو النساء كما في صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس في الماء» (١) بضميمه ما تقدم في وطء دبر المرأه و الذكر في أنهما سبب للجنباه لمفطريته للصيام حيث أنّ المفطر في الحقيقه هي الجنباه العمديه، فاذا دلّ الدليل على أخذ مفطريه الجماع و الامناء في مطلق ماهيه الصيام دلّ على أخذ مفطريه الجنباه العمديه في ماهيه المطلقه و الغريب مّن يجمع بين ذلك و عدم التزامه بمفطريه الجنباه العمديه في مطلق ماهيه الصوم، فلا

ص: ١٣٣

جنباً، نعم الجنابه العمديه فى أثناء النهار تبطل جميع الصيام حتى المندوبه منها، و أما الاحتلام فلا يضر بشىء منها حتى صوم رمضان.

حاجه الى ما استدللّ به غير واحد بأن ما ورد فى صوم شهر رمضان مثال لبيان طبيعه فى بقيه الأقسام كى يشكل عليه بأن قد ورد بيان طبيعه الندب الخاليه عن ذلك و كل من الدليلين صالح للمثاليه لبقية الاقسام.

نعم قد استدللّ على العدم بموثق ابن بكير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح أ يصوم ذلك اليوم تطوعاً؟ فقال: أ ليس هو بالخيار ما بينه و بين نصف النهار» (١) و فى طريقه الآخر «يصوم إن شاء و هو بالخيار الى نصف النهار» بظهور التعليل فى الطريق الأول فى عدم مبطلية البقاء على الجنابه لامتداد وقت النهى الى الزوال و هو شامل لصوم الواجب غير شهر رمضان، فيدل على أن كل صوم تمتد فيه النهى الى الزوال لا يبطله الإصباح على جنابه تعمداً، هذا، و قد يتأمل فى عموم التعليل:

أولاً: بأن امتداد وقت النهى للتطوع هو الى الغروب نعم ادراك الفضل هو الى الزوال.

و ثانياً: أن قضاء شهر رمضان تمتد النهى فيه الى الزوال و لكن البقاء فيه مبطل.

و ثالثاً: بأن صوم الواجب المعين و لو بالعرض مبدأ النهى فيه من الفجر.

و رابعاً: و هو العمده أن الظاهر اتحاد المروى و تعدد الراوى عن ابن بكير عنه عليه السلام، و ظاهر اللفظ فى الطريق الثانى كون امتداد النهى الى الزوال حكم آخر لا ربط له بعدم مبطلية الجنابه و يعضده التأمل الأول. و أما صوم المندوب فقد دلت النصوص على عدم مبطليته فيه كموثقه ابن بكير المتقدمه بطريقها و صحيح حبيب الخثعمى (٢).

ص: ١٣٤

١-١) المصدر السابق ب ٢٠/٢-٣.

٢-٢) ابواب ما يمسك عنه الصوم ب ١/٢٠.

هى أيضا أمور:

و هى أيضا أمور:

الأول:مس خط المصحف

الأول:مس خط المصحف(١)على التفصيل الذى مرّ فى الوضوء، اتفاقا فى الحدث الأكبر و المشهور فى الأصغر كما تقدم فى فصل غايات الوضوء و(المسألة ٨)منه و استدلّ له:

أولا:-بقوله تعالى لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (١)و الضمير و ان كان عائدا الى حقيقه القرآن العلويه الملكوتيه المكنونه فالمس هو ادراك حقائقه و المطهر بمعنى المعصوم كما فى آيه التطهير من سوره الأحزاب إلا أنها لا تخلو من اشعار بعد توصيفه بالكريم المشعر بدخالته فى الحكم و المقتضى للحرمة و الاحترام و بعد توصيفه ب تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢)،و الى ذلك تشير حسنه ابراهيم بن الحميد عن أبى الحسن عليه السّلام قال:«المصحف لا تمسه على غير طهر و لا جنبا و لا تمس خطه و لا تعلقه ان الله يقول(لا يمسه إلا المطهرون)» (٣).

و ثانيا:بموثقه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام عمّن قرأ فى المصحف و هو على غير وضوء؟قال:«لا- بأس، و لا- يمس الكتاب» (٤)و مثله الصحيح الى حريز عمّن أخبره عن أبى عبد الله عليه السّلام و فيها«لا- تمس الكتابه و مس الورق فاقرأه» (٥)لشمول غير الوضوء

ص:١٣٥

١- ١) الواقعه ٧٩.

٢- ٢) الواقعه ٨٠.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٣/١٢.

٤- ٤) ابواب الوضوء ب ١/١٢.

٥- ٥) المصدر السابق ح ٣.

و كذا مس اسم الله تعالى (١) للجنب، هذا و قد يوهم حليّه ما ورد فى مس الدرهم الذى عليه سورة قرآنيه أو اسم الله تعالى و سيأتى دفعه فى التعليق اللاحق.

لم يحك خلاف صريح و ان لم يتعرض له القدماء قبل الشيخين و نسب الى بعض المتأخرين العدم، و يستدلّ له بموثق عمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السّلام قال:

«لا- يمس الجنب درهما و لا ديناراً عليه اسم الله تعالى، و لا يستنجى و عليه خاتم فيه اسم الله، و لا يجمع و هو عليه، و لا يدخل المخرج و هو عليه» (١) و لا ينافيه ما فى الذيل لكون النهى بلحاظ تنجسه بالقذاره.

و يعارض بموثق اسحاق بن عمار عن أبى ابراهيم عليه السّلام قال: «سألته عن الجنب و الطامث يمسان بأيديهما الدراهم البيض؟ قال: لا بأس» (٢) و ما رواه فى المعبر عن كتاب جامع البنزطى عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «سألته هل يمس الرجل الدرهم الأبيض و هو جنب؟ فقال: و الله أنّى لأوتى بالدرهم فأخذه و انى لجنب و ما سمعت احدا يكره من ذلك شيئاً إلا أنّ عبد الله بن محمد كان يعتبرهم عتبا شديدا يقول: جعلوا سورة من القرآن فى الدرهم، فيعطى الزانية و فى الخمر و يوضع على لحم الخنزير» (٣) و ما رواه أيضا عن الحسن بن محبوب عن خالد عن أبى الربيع عن ابى عبد الله عليه السّلام فى الجنب يمس الدرهم و فيها اسم الله و اسم رسوله؟ فقال: «لا بأس به ربّما فعلت ذلك» (٤).

و الصحيح عدم مقاومته لما تقدم و ذلك لصراحه روايه محمد بن مسلم فى كون نفى البأس للتقيه من السلطان أو التقيه على الشيعة حينذاك لو تقيدوا بعدم مس

ص: ١٣٦

١-١) ابواب الخلوه ب ٥/١١، ابواب الجنابه ب ١/١٨.

٢-٢) ابواب الجنابه ب ٢/١٨.

٣-٣) ابواب الجنابه ب ٣/١٨.

٤-٤) المصدر السابق ح ٤.

و سائر أسمائه و صفاته المختصه (١)، و كذا مس أسماء الأنبياء و الأئمه عليهم السلام على الأحوط (٢).

الثانى: دخول مسجد الحرام و مسجد النبى صلى الله عليه و آله

الثانى: دخول مسجد الحرام و مسجد النبى (صلى الله عليه و آله) و إن كان بنحو المرور (٣).

الدرهم فيبرزوا بذلك مع أنه لا أقل من الكراهه فكيف يتكرر فعله عليه السلام لذلك، و يكفى فى التلويح بالتقيه كون الدرهم الذى هو مثال الموضوع هو فعل السلطه، مضافا الى معارضته ما دل على حرمه مس المحدث للقرآن.

أى اختصاص العلميه لا اختصاص الاستعمال مع عموم الوضع، لظهور الاسم فى ذلك، كالرحمن، و على هذا فيشمل رسم الخط من اللغات غير العربيه حيث تكون اسما علما لله تعالى.

نسب الى المشهور و استدلل عليه بقوله تعالى وَ مَنْ يُعْظَمُ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ (١) بناء على منافاه الحدث الأكبر لحرمة و احترام أسمائهم فان التعظيم و ان كان عنوانا تشكيكيا لا- يكون بتمام مراتبه عزيمه إلا أن أدنى درجاته- مما يستلزم تركه للهتك-عزيمه، و يؤيد بما فى روايه أبى الربيع من سوق اسم الرسول مع اسم الله تعالى و يعضده أيضا انفهام أن المس درجه من الهتك من دليل حرمه مسه للكتاب فلا يرد الاشكال بأن درجات التعظيم تشكيكيه و لا يمكن تعيين أن عدم المس من العزيمه من بين تلك الدرجات.

حكى فى العديد من الكلمات الاتفاق عليه و لم يحك خلاف فيه، و تدل عليه النصوص العديده (٢). و العنوان المأخوذ فيها مختلف، فتاره «و لا يمرن فيه جنب» و «لا يحل لجنب» و «لا يبيت فيه جنب» و «أن لا يسكن مسجده و لا ينكح فيه و لا يدخله جنب»،

ص: ١٣٧

١-١ (١) الحج ٣٢.

٢-٢ (٢) ابواب الجنابه ب ١٥.

الثالث: المكث في سائر المساجد (١) بل مطلق الدخول فيها على غير وجه المرور، و أما المرور فيها بأن يدخل من باب و يخرج من آخر فلا بأس به، و المحصل منها المنع من مطلق الكون. و في صحيح أبي حمزة أنّ المحتلم الذي أصابته جنابه لا يمر فيهما إلا متيمما و الظاهر شمول الحكم للمتعمد الدخول.

حكى عليه الاتفاق أيضا عدا ما يحكى عن سائر أنه ذهب الى الكراهه و لعله يريد بها الحرمه و الصدوق أنه ذهب الى جواز النوم و المرور فيه، و تدلّ عليه الآيه الكريمة لا- تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَ لَا- جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا (١) فقد وقع الاستخدام في لفظ الصلاة نظير نزل المطر فرعيناه، حيث أريد من الاستعمال الثاني المعطوف مكان الصلاة بقريته العبور للسبيل فهو من استعمال المظروف في الظرف عكس ما في قوله تعالى خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ (٢)، و قد أشارت الروايات عنهم عليهم السلام الى دلالة الآيه، و مقتضاها حرمه كل لبث أو حركه و كون في المساجد إلا ما يصدق عليه عبوره كسبيل و طريق، فمن ثم لا- يتناول الاستثناء الدخول و الخروج من باب واحد، و لا الدخول و الخروج من باين في جهه واحده في بعض الحالات التي لا يصدق عليها الاستطراق.

و كذا الروايات ففي صحيح جميل قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يجلس في المساجد؟ قال: لا- و لكن يمر فيها» الحديث (٣) و نظيرها غيرها، و في صحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قلنا له: الحائض و الجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: الحائض و الجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين ان الله تبارك و تعالى يقول (و لا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا)» الحديث (٤) و هي أطبق قالبا للآيه، و في بعض النهي عن

ص: ١٣٨

١- (١) النساء ٤٣.

٢- (٢) الاعراف ٣١.

٣- (٣) ابواب الجنابه ب ٢/١٥.

٤- (٤) المصدر السابق ح ١٠.

و كذا الدخول بقصد أخذ شيء منها فإنه لا بأس به (١)، مطلق إتيان المساجد.

هذا و ما فى عدّه اخرى من الروايات من التعبير بالكراهه فليس بالمعنى المصطلح بل بمعنى الحرمة كما فى العديد من الأبواب الروائيه، و أما صحيح محمد بن القاسم قال: «سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الجنب ينام فى المسجد؟ فقال: يتوضأ، و لا بأس أن ينام فى المسجد و يمرّ فيه» (١) و هى بظاهرها معارضه لمفاد الآيه حيث أنّ ظاهر الجمله الثانيه عدم تقييد النوم بالتوضؤ و إلا لكان تكرارا لمفاد الجمله الأولى لا سيما مع عطف الجمله الثالثه و هو جواز المرور غير المقيد بالتوضؤ.

و بالجمله فظاهرها لا يخلو اما من معارضه لمفاد الآيه على التقدير الذى ذكرناه و اما من تكرار، بل على التكرار يظهر منها عدم التقييد أيضا بالوضوء فتدبر و لعله لذلك كان المحكى عن الصدوق عدم تقييد الجواز بالوضوء، هذا و قد ذكر ابن رشد فى البدايه عن داود و أصحابه جواز ذلك و حكى آخر عن الحنابله أيضا.

ثم أنّ فى روايه جميل عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «للجنب أن يمشى فى المساجد كلّها و لا يجلس فيها إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول صلّى الله عليه و آله» (٢) جواز مطلق المشى إلا- أنّ بينه و بين المستثنى فى الآيه عموما من وجه فلا يعاب به و يحمل على العبور.

محتملات موضوع الحكم ثلاثه فتاره يجعل الدخول لأجل الأخذ و ان لم يصدق عليه العبور و الاستطراق و ثانيه يجعل الأخذ فى ظرف الدخول الجائز أى ظرف العبور، و ثالثه الأخذ فى نفسه مطلقا و كذلك الحال فى محتملات الوضع المحرم.

ففى صحيح عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الجنب و الحائض

ص: ١٣٩

١-١ (١) المصدر السابق ح ١٨.

٢-٢ (٢) المصدر السابق ح ٤.

و المشاهد كالمساجد فى حرمه المكث فيها(١).

يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه؟قال:نعم و لكن لا يضعان فى المسجد شيئاً»(١)و هو ظاهر فى المعنى الأول و ان كان الجمود على اللفظ يقض بالثالث.و فى صحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام قال:«الحائض و الجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين إن الله تبارك و تعالى يقول(و لا جنبا إلا عابرى سبيل حتى تغتسلوا)و يأخذان من المسجد و لا يضعان فيه شيئاً قال زراره:قلت له:فما بالهما يأخذان منه و لا يضعان فيه؟قال:

لأنهما لا يقدران على أخذ ما فيه إلا منه و يقدران على وضع ما بيدهما فى غيره».

و نظير تعليل الذيل ورد فى صحيح آخر (٢)لزراره فى الحائض.و مقتضى التعليل مسوغه الحاجه للأخذ فى الدخول كمسوغ مغاير لمسوغه العبور،بخلاف الوضع، كما أنّ التعليل ناص على كون المحذور هو فى كون الجنب فى المسجد،فيتعين ظهور الصحيح فى المعنى الأول كما ذهب إليه غير واحد من المحشين للمتن،و منه يظهر تدافع ما فى المتن من الجمع بين غير واحد من المحتملات.

حكى عن المفيد و الشهيدين و جماعه و يمكن استفاده التنزيل من جمله من الأحكام الواردة فيها كأفضليه الصلاه فى بيت فاطمه عليها السّلام من الصلاه فى الروضه (٣)و ان قبر كل واحد منهم روضه من رياض الجنه(٤)و تضاعف ثواب الصلاه عندها و استحباب كثره التطوع فى الحائر (٤)معتضدا بما ورد من التخيير بين الاتمام و القصر فى الصلاه فى السفر و أفضليه الأول و انه من المذخور،و استحباب عماره قبورهم عليهم السّلام و ان ذلك كعمارته بيت المقدس و ما ورد فى ذيل الآيه فى بُيُوتِ أَدْنَى اللَّهِ

ص:١٤٠

١-١) المصدر السابق ح ٤.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٣٥.

٣-٣) ابواب المساجد ب ٥٩.

٤-٥) ابواب المزار ب ٦٩،ابواب صلاه المسافر ب ٢٦.

أَنْ تُرْفَعَ وَ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ (١) من أنها بيوتهم عليهم السّلام، فهي بحكم المشاعر بعد الحث الأكيد من الدين على عمارتها و زيارتها و تعاهدها كما أشار الى ذلك كاشف الغطاء في أحكام المساجد، و الانصاف أن تلك الأحكام و غيرها ان لم تقتضى ذلك فلا ريب في اقتضاءها صدق عنوان الهتك و الإهانه بدخول الجنب فيها بعد استفاده تعظيمها من تلك الأحكام كتعظيم المساجد، مضافا الى خصوص بعض الروايات في المقام كصحيحه بكر بن محمد الازدى قال: «خرجنا من المدينة نريد منزل أبي عبد الله عليه السّلام فلحقنا أبو بصير خارجا من زقاق و هو جنب و نحن لا نعلم حتى دخلنا على أبي عبد الله عليه السّلام قال:

فرجع رأسه الى أبي بصير فقال، يا أبا محمد أ ما تعلم أنه لا ينبغي لجنب أن يدخل بيوت الأنبياء؟ قال: فرجع ابو بصير و دخلنا» (٢) و قد رواه كل من الصّفّار في بصائر الدرجات و الحميرى في قرب الاسناد و يعضدها (٣) مرسله المفيد فى الارشاد عن أبى بصير و صاحب كشف الغمّة عن كتاب الدلائل للحميرى أيضا و مرسله الراوندى عنه و مرسلته الاخرى عن جابر عن على بن الحسين عليه السّلام و الكشى بسنده و ان كان فيه ارسال فى طبقه منه و مرسله البرقى عن بكير، و هذا يوجب تظافر استفاضه المضمون و اشكل عليها:

أولا: بأن بيوت الأنبياء هى الظرف لابدانهم و وجوداتهم الشريفه لا قبورهم.

و ثانيا: بدخول اولادهم و زوجاتهم و خدمهم من الغلمان و الجوارى جنبا عليهم من دون ردع.

و ثالثا: بأن التعبير فيها بلا ينبغي مما يشعر بالكراهه.

وفيه: أما الأول أنّ الاضافه حاصله مع ابدانهم المقبوره فى تلك المواضع،

ص: ١٤١

١- (١) النور ٣٦.

٢- (٢) ابواب الجنابه ب ١٦.

٣- (٣) ابواب الجنابه ب ١٦.

الرابع:الدخول فى المساجد بقصد وضع شىء فيها

الرابع:الدخول فى المساجد بقصد وضع شىء فيها بل مطلق الوضع فيها و إن كان من الخارج أو فى حال العبور(١).

الخامس:قراءة سور العزائم

إشارة

الخامس:قراءة سور العزائم،وهى سوره اقرأ و النجم و الم تنزيل و حم السجده و إن كان بعض واحده منها بل البسملة أو بعضها بقصد إحداها على الأحوط،لكن الأقوى اختصاص الحرمه بقراءة آيات السجده منها(٢).

و الغريب من التفرقه بين ذلك العنوان و عنوان الدخول على الامام من صدق الثانى عليها دون الأول،و اما الثانى ففيه ان ما ذكر نظير احتلام النائم فى المسجد بمبادرته بالاغتسال او الخروج ثم الاغتسال،و أما الثالث بأن لفظ الانبغاء قد استعمل فى الروايات فى كل من الالزام و الاولويه و عنوان بيوت الأنبياء و دخول الجنب قد جعل فى العديد من الروايات الوارده فى أصل حكم دخول الجنب فى المساجد منشأ للحكم على حذو ما كان من أمره تعالى لموسى و هارون أن يجعلوا بيوتهما قبله لبنى اسرائيل.

قد تقدم أن المحرم منه هو الأول فقط و الجمع بينه و بين الآخرين متدافع.

فى كثير من الكلمات التعبير بالعزائم و فى بعضها السجده و على كل تقدير فيدل على أصل الحكم صحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث قال:«قلت له:الحائض و الجنب هل يقرءان من القرآن شيئاً قال:نعم ما شاء إلا السجده» الحديث (١)و مثله صحيح محمد بن مسلم الآخر (٢)نعم روى المحقق فى المعبر قال:

يجوز للجنب و الحائض أن يقرءا ما شاء من القرآن إلا سور العزائم الأربع و هى:اقرأ باسم ربك،و النجم،و تنزيل السجده،و حم السجده.روى ذلك البنزطى فى جامعه

ص:١٤٢

١-١) ابواب الجنابه ب ٤/١٩.

٢-٢) المصدر السابق ب ٧/١٩.

مسألة ١: من نام في أحد المسجدين و احتلم أو أجنب فيهما أو في الخارج و دخل فيهما عمدا أو سهوا أو جهلا

(مسألة ١): من نام في أحد المسجدين و احتلم أو أجنب فيهما أو في الخارج و دخل فيهما عمدا أو سهوا أو جهلا و جب عليه التيمم (١) للخروج، إلا- أن يكون زمان عن المثني عن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام (١) فهل تحمل السجده على السوره أو تحمل السوره على السجده بناء على إرادته الآية التي فيها السجده، و الصحيح هو إرادته الآية من السجده و حمل السوره على ذلك لما قد تكرر التعبير في الروايات (٢) الواردة في قراءتها بقراءة السوره و إرادته الآية، كما قد صرح في بعضها بإرادته الآية من السجده كما وثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث عن الرجل يقرأ في المكتوبه سوره فيها سجده من العزائم فقال: «إذا بلغ موضع السجده فلا يقرأها و ان أحب فيقرأ سوره غيرها و يدع التي فيها السجده فيرجع الى غيرها» (٣) و في مصحح محمد بن مسلم قال: «سألته عن الرجل يقرأ بالسوره فيها السجده فينسى فيركع و يسجد سجدين ثم يذكر بعد؟ قال: يسجد اذا كانت من العزائم و العزائم أربع: الم تنزيل و حم السجده و النجم و اقرأ باسم ربك و كان على بن الحسين عليه السلام يعجبه أن يسجد في كل سوره فيها سجده» (٤) و هذا المصحح صريح في المطلبين من حمل السوره على السجده و السجده على الآية بل لا- يبعد حملها على لفظ السجده في الآية. و مثلها رواه جابر عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: «ان أبي علي بن الحسين... و لا قرأ آيه من كتاب الله عز و جل فيها سجده إلا سجده...» (٥)

حكى الاتفاق عليه عدا ابن حمزه في الوسيله إنه ذهب الى الندب، و يدلّ

ص: ١٤٣

١-١) المصدر السابق ب ١١/١٩.

٢-٢) ابواب قراءة القرآن ب ٤٢-٤٦ و ابواب قراءة الصلاه ٣٧-٤٠.

٣-٣) ابواب قراءة الصلاه ب ٣/٤٠.

٤-٤) ابواب قراءة القرآن ب ٢/٤٤.

٥-٥) المصدر السابق ح ١.

الخروج أقصر من المكث للتميم فيخرج من غير تيمم أو كان زمان الغسل فيهما مساويا أو أقل من زمان التيمم فيغتسل حينئذ، وكذا حال في الحائض و النفساء (١).

عليه صحيح أبي حمزه قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: إذا كان الرجل نائما في المسجد الحرام أو مسجد الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَاحْتَلَمَ فَأَصَابَتْهُ جَنَابُهُ فَلْيَتِيمِمِمْ وَ لَا يَمْرٌ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا مَتِيمِمَا وَ لَا بَأْسَ فِي أَنْ يَمْرَ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ وَ لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ» (١) و رواه الكليني بطريق مرفوع و أضاف «و كذلك الحائض إذا أصابها الحيض تفعل كذلك» الحديث (٢) و الصحيح ظاهر في كون الحكم من جهة محذور الحدث مع الكون في المسجد لا خصوص الاجتياز اذ التيمم أحد الطهورين و قد ذكر في ذيله بقيه أحكام مطلق الجنب فيعم صور المتن، و يصحح الاستثناء المذكور فيه، هذا و لو كان زمان الخروج مساويا للتميم فهل يتعين عليه أيضا أم يتخير أم يتعين الخروج أما الأول فعملا- بإطلاق الصحيح و أما الثاني فلما مرّ من ظهور كون التيمم لتخفيف محذور الكون مع الحدث، و أما الثالث فقليل لأن التيمم يستلزم مكثا أكثر من الخروج حيث يزيد على زمان التيمم زمان الخروج فلا يشرع التيمم.

و فيه: أولا: إنّ هذا يتأتى حتى لو كان زمان الخروج أكثر من زمان التيمم فتأمل.

و ثانيا: إنّ التيمم يشرع لصدق الاضطرار على طبعي الخروج مع وجود الفارق أن الزائد هاهنا يطويه بطهاره ترابيه بخلاف الخروج بدونها فالزائد مكث مشروع لكونه بطهاره ترابيه نظير دخول المسجد الحرام بتيمم للمضطر لاداء الطواف الواجب، و قد تبين مشروعيه التيمم.

أما الحائض فقد تقدم في صحيح زراره و محمد بن مسلم و غيره التصريح بوحدتها في الحرمه، و قد تبين كون التيمم لتفادي الحرمه المزبوره، فيشمل

ص: ١٤٤

١-١) ابواب الجنابه ب ١٥/٦.

٢-٢) المصدر السابق ح ٣.

مسألة ٢: لا فرق في حرمه دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها و الخراب و إن لم يصل فيه أحد و لم يبق آثار مسجديته

(مسألة ٢): لا- فرق في حرمه دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها و الخراب و إن لم يصل فيه أحد و لم يبق آثار مسجديته، نعم في مساجد الاراضي المفتوحة عنوه إذا ذهب آثار المسجديه بالمره يمكن القول بخروجها عنها، لأنها تابعه لآثارها الحائض، و أما النفساء فاندراجها في الحكم إما يبنى على أخذ الحدث الأكبر موضوعا للحرمه فتدخل المستحاضه غير القليله كما ذهب الى ذلك الماتن في (المسألة ١٨) من فصل المستحاضه مع ذهابه الى العدم في الماس للميت في (المسألة ١٧) من فصله، و قد يظهر ذلك من كلمات جماعه كالفاضلين و غيرهما ثمه، و اما على الوحده مع حدث الحيض كما صرح به في (المسألة ١٠) من فصله و استدلل بوجوه غير ناهضه مثل ما ورد أن حيض الحامل يحبس لرزق ولدها و ربّما يقذفه الرحم أثناء الحمل (١) و هو كما ترى أجنبي عن النفاس و ان ورد في تلك الروايات وحده حكمهما من حيث ترك الصلاه. و ما ورد من أن حكم الحائض مع النفساء سواء (٢) و فيه أن التسويه من حيث عدد الأيام و الحكم باستحاضه ما زاد و ما ورد من جوابه عليه السلام عن حكم الحائض في السعي و الإحرام بأمر النبي صلى الله عليه و آله النفساء بهما (٣) فغايه ما يدل عليه هو عدم اشتراط السعي و الاحرام بالطهاره لا على وحده الحدثين، نعم قد ورد اشتراكها مع الحائض في جمله اخرى من الأحكام كعدم جواز وطئها (٤) و عدم صحّح طلاقها (٥) و كراهه و طئها بعد الانقطاع قبل الغسل فقد يستفاد من ذلك كله قاعده المساواه بين الحدثين و لا أقل من الاحتياط.

ص: ١٤٥

١-١) ابواب الحيض ب ١٣/٣٠-١٤-١٧.

٢-٢) ابواب الاستحاضه ب ٥/١.

٣-٣) ابواب الطواف ب ٣/٨٠، ابواب الاحرام ب ٢/٤٩.

٤-٤) ابواب النفاس ب ٤/٣-١٧، ابواب النفاس ب ٧.

٥-٥) ابواب شرائط الطلاق ب ٨.

مسألة ٣: إذا عين الشخص في بيته مكانا للصلاه و جعله مصلى له لا يجرى عليه حكم المسجد

(مسألة ٣): إذا عين الشخص في بيته مكانا للصلاه و جعله مصلى له لا يجرى عليه حكم المسجد(٢).

مسألة ٤: كل ما شك في كونه جزءا من المسجد من صحنه و الحجرات التي فيه و منارته و حيطانه و نحو ذلك

(مسألة ٤): كل ما شك في كونه جزءا من المسجد من صحنه و الحجرات التي فيه و منارته و حيطانه و نحو ذلك لا يجرى عليه الحكم، و إن كان الأحوط الإجراء الا إذا علم خروجه منه(٣).

مسألة ٥: الجنب إذا قرأ دعاء كميل الأولى و الأحوط أن لا يقرأ منه (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ)

(مسألة ٥): الجنب إذا قرأ دعاء كميل الأولى و الأحوط أن لا يقرأ منه(أ فمّن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون) ببقاء البناء و إن كان خرباً، و أمّا الصورة الثالثه و هي زوال آثار المسجديه، فتارة تكون الأرض مفتوحه عنوه كما في المتن و أخرى من الأنفال، فأمّا الأولى فتقدم في أحكام النجاسه أنها ليست مملوكه للواقف بل غايته ملكيته لحق الاستيجار و هو حق الخلو و السرقلية في المصطلح الحديث، فالوقفية قائمه بالبناء لا- بالعين بقول مطلق و على تقدير بقاء الحق المزبور وفقا فلا يستلزم بقاء المسجديه و لا- تحرير لرقبه العين، و أما الثانيه فعلى القول بعود الأرض المحياه بالموات بعد سنين الى الإباحه الأصلية، فملكه العين التي وقفها الواقف لم تكن من الأول مطلقه كي يتأبد التحرير لرقبه الأرض، و ان بنى على بقاء حق للمالك السابق، و كذا على القول بأن الاحياء في أرض الأنفال يوجب الاستحقاق لا الملكيه.

لعدم كونه مسجدا فلا موضوع للحكم المزبور.

المتبع في الأوقاف هو السيره المتعاطيه لذلك الوقف فإنها إماره عرفيه على نحو الوقف و شروطه، و ظاهرها في الأمثله المذكوره في المتن هو الجزئيه، و أما المشكوك فلا يبعد دخوله و جزئيته اذا اشتمل عليه سور البناء.

مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ) السجده لأنه جزء من سوره حم السجده، وكذا الحائض، والأقوى جوازه لما مر من أن المحرم قراءه آيات السجده لا بقيه السوره. (١)

مسأله ٦: الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد

(مسأله ٦): الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد و إن كان صبيا أو مجنونا أو جاهلا بجنبه نفسه (٢).

مسأله ٧: لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد في حال جنابته

(مسأله ٧): لا- يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد في حال جنابته (٣)، بل الإجاره فاسده و لا يستحق أجره، نعم لو استأجره مطلقا و لكنه كنس في حال جنابته و كان جاهلا بأنه جنب أو ناسيا استحق الأجره بخلاف ما اذا تقدم أن المحرم هو الآيه دون مطلق السوره.

لا- يخلو من قوه بعد كون لسان عدّه من الروايات بلسان النفي غير الموجه لخصوص المخاطب و العمده الاعتضاد بأن ملاك الحكم المنفهم من الدليل هو كونه احتراما للمسجد حيث أنها بيوت الله تعالى في أرضه كما يشير إليه قوله تعالى أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (١) و هو يتناول مطلق التنزيه الشامل لإبعاد الكافر و النجاسات الخبيثه و القاذورات، كما في قوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا (٢)، و اللسان فيها موجه الى العموم نظير الواجب الكفائي نظير الآيتين الأخيرتين ما كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ (٣) ما كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا (٤).

و هي الصوره الأولى و المراد تقييد الإجاره بحال الجنابه، و عدم الجواز بمعنى الحرمة لما عرفت في المسأله السابقه من حرمة التسيب لدخول الجنب المسجد و إن كان معذورا و غير مكلفا.

ص: ١٤٧

١-١) البقره ١٢٥.

٢-٢) التوبه ٢٨.

٣-٣) التوبه ١٧.

٤-٤) البقره ١١٤.

و فيه: أولاً: إنَّ الأقوى أنَّ الاجاره صحيحه و الشرط و التقييد فاسد و ذلك لأن هذا التقييد لا يعود الى تخصيص متعلق الاجاره و هو المنفعه، لأن ضابطته فى المالىات هو بلحاظ وحده المطلوب و تعدده و الذى يستكشف بالتفاوت فى القيمه المالىه أو الرغبات الانتفاعيه، كما هو الحال فى بيع الأعيان، و من ذلك يتضح أنه ليس المدار على التخصيص العقلى فى المنفعه كما بنى كثير من فروع باب الإجاره عليه لا سيما عند متأخرى الأعصار، مع أنَّ جَلَّ تلك الفروع هى من باب تعدد المطلوب الراجع الى الشرط الضمنى لا الى تحديد المنفعه و مورد الإجاره، فغايه ما يثبت للمستأجر خيار الشرط، فإن فسخ فيستحق الأجير أجره المثل و إلا فالأجره المسماة.

و ثانياً: لو بنى على فساد الإجاره فإنه يستحق أجره المثل لعدم كون الاقدام مجانياً و للأمر الضمانى، الذى هو مضمون ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده، لعدم كون متعلق الاجاره مسلوب المالىه و هو الكنس اذ ليس هو المحرم، بل المحرم هو اللبث فى المسجد الذى هو مقدمه لمتعلق الاجاره.

و ثالثاً: لو بنى على وحده المطلوب و التخصيص فى الاجاره فلا وجه لفساد الاجاره بمجرد النهى عن الدخول لأنه لا يوجب سلب القدره التكوينيّه و لا دليل على قاعده الممتنع شرعاً كالممتنع عقلاً مع أنَّ المنع الشرعى على نحوين تكليفي و وضعى و بينها بون كبير، و لا تعارض بين الأمر بالوفاء و النهى عن الدخول بل غايته التزاحم و تقديم النهى لا يضادد الصحه الوضعيه غايته يوجب الخيار للمستأجر اما خيار تخلف الشرط أو العيب لا ابتلاء الأجير بالنهى، و النهى عن المعامله الانتفاقى غير الراجع الى متعلقها فلا يقتضى الفساد، فلم يبق إلا الاجماع لو تم.

كنس عالما(١)فانه لا يستحق لكونه حراما و لا يجوز أخذ الاجره على العمل المحرم، و كذا الكلام فى الحائض و النفساء، و لو كان الأجير جاهلا أو كلاهما جاهلين فى الصورة الاولى أيضا يستحق الأجره، لأن متعلق الإجاره و هو الكنس لا يكون حراما، وإنما الحرام الدخول و المكث، فلا يكون من باب أخذ الأجره على المحرم(٢)، نعم لو استأجره على الدخول أو المكث كانت الإجاره فاسده و لا- يستحق الأجره و لو كانا جاهلين(٣)، لأنهما محرمان و لا- يستحق الأجره على الحرام، و من ذلك ظهر أنه استأجر الجنب أو الحائض أو النفساء للطواف المستحب كانت الإجاره فاسده و لو مع الجهل، و كذا لو استأجره لقراءه العزائم، فإن المتعلق فيهما هو نفس الفعل المحرم، بخلاف الإجاره للكنس فانه ليس حراما، وإنما المحرم شىء آخر و هو الدخول و المكث، فليس نفس المتعلق حراما.

هذه الصورة الثانيه و هى ما لو استأجره مطلقا عن القيد المزبور فتاره يكنس معذورا للجهل أو النسيان و نحوهما و أخرى عالما، و الصحّ فى هذه الصورة مطلقا أولى من السابقه لصحّ الإجاره غايه الأمر مقدمه العمل محرمه- لا نفس العمل- بسوء اختيار الأجير لا لتوقف الوفاء بالكنس عليه كما التفت الماتن فى ذيل المسأله إليه.

لا يتلاءم ما أفاده فى الجاهل مع نفى الأجره مطلقا فى العالم فى الصورة الأولى و الثانيه كما عرفت مع أنه لو كان النهى و الحرمة موجبه للبطلان لما افترق الحال بين العلم و الجهل اذ مع الجهل لا ترتفع الحرمة بل المؤاخذة عليها، و هذا من الشواهد على انحفاظ القدره مع الحرمة غايه الأمر الفرق فى الحكم العقلى.

لأن ما حرم فعله حرم ثمنه و كذا فى الأعيان ما حرم الانتفاع بها حرم ثمنها أى سلبت ماليتها اذ مع المنع عنه لا حرمة و لا احترام له عند الشارع بل يهدر حرمة

مسألة ٨: إذا كان جنباً و كان الماء في المسجد يجب عليه أن يتيمم و يدخل المسجد لأخذ الماء أو الاغتسال فيه

(مسألة ٨): إذا كان جنباً و كان الماء في المسجد يجب عليه أن يتيمم و يدخل المسجد لأخذ الماء أو الاغتسال فيه، و لا يبطل تيممه لو وجدان هذا الماء بعد الخروج أو بعد الاغتسال، و لكن لا يباح بهذا التيمم إلا دخول المسجد و اللبث فيه بمقدار الحاجة، فلا يجوز له مس كتابه القرآن و لا قراءه العزائم إلا إذا كانا واجبين فوراً (١).

الماليه فحرمه الثمن على مقتضى القاعده و لا حاجه الى دليل نقلى عليه، إلا أن ذلك فيما كانت الحرمة متعلقه بالشىء من الفعل أو العين بما هو هو لانفهام المفسده فى نظر الشارع، بخلاف ما اذا كانت الحرمة لا للشىء فى نفسه بل من جهة صدوره من فاعل معين أو لحيثه اخرى متصله به فانّ تحريمه فى مثل ذلك لا يستفاد منه نفي حرمة الوضعيه و اهدار ماليته بعد عدم كون المفسده فيه فى ذاته، و المكث و الدخول فى المسجد و ان كانا من القسم الأول، لكن قراءه العزائم و الطواف المستحب من القسم الثانى و قد تقدم فى الوضوء عدم اعتبار الطهاره فى الطواف المستحب فى القسم الثانى مع العلم - و ان فسدت الاجاره للنهى عن متعلقه و هو يقتضى فساد المعامله كما هو محرر فى محلّه - و لكن لا يقتضى سلب ماليه الفعل كما مرّ فيستحق الاجير أجره المثل، و أما مع الجهل فالصحة محل اشكال و إن كان لها وجه.

قد ذكر الماتن هذا الفرع فى فصل التيمم (المسألة ٣٥) إلا أنه فصل بين ما اذا كان متمكناً من أخذه و هو ماّر و بين ما اذا استلزم المكث أو كان فى المسجدين الحرميين فى الأول لا يحتاج الى التيمم بخلاف الثانى، لأن المرور و الأخذ من المساجد قد تقدم جوازه للجنب، و أما الثانى فاشكل عليه:

أولاً: بأن الكون فى المسجد ليس من الغايات التى يشرع لها التيمم، و كيف يفصل الماتن بين استباحه الغايات للتيمم الواحد.

و ثانيا: بأن اضطارره للكون فى المسجد لو بنى على كونه مشرعا للتيمم، فإنه يتوقف على وجوب الغسل، و وجوبه يتوقف على القدره على المكث فى المسجد أى جواز المكث بالتيمم و هو متوقف على الوجوب نفسه، فعلى ذلك فهو عاجز عن الماء فيتعين عليه التيمم للصلاه.

ثالثا: لو غرض النظر عن الاشكالين السابقين و سلم بحصول التيمم فليس له أن يدخل المسجد فبالتالى فهو ليس قادرا على الدخول و تناول الماء، و ذلك لعدم جواز مكث الجنب فى المسجد لإطلاق دليله و ان كان متيمما لصدق الجنب عليه و عدم ارتفاع العنوان عنه و من ثم حكم الماتن بعدم جواز مكثه زياده على الحاجه لأخذ الماء أو الاغتسال به.

و رابعا: لو سلمنا عدم ورود الاشكالات السابقه، فإنه يلزم من ترتب جواز دخوله و مكثه فى المسجد تمكنه من استعمال الماء و يترتب على ذلك انتقاض تيممه و بالتالى عدم جواز دخوله فيلزم من الجواز عدمه و هو محال.

و الجواب عن الأول: مع أنّ ظاهر جماعه كما ذكر فى الجواهر (1) حصر غاياته فى الصلاه و الخروج من المسجدين كالمحقق فى الشرائع و العلامه فى المنتهى و التذكره و نهايه الأحكام و القواعد و التحرير و الارشاد و الشيخ فى النهايه و الفخر فى الايضاح فلا يشرع للصيام من الجنابه و الحيض و الاستحاضه و لا للطواف و لا مس كتاب القرآن و لا وطء الحائض بعد انقطاع الدم، نعم الظاهر من جمله منهم عدم كون هذه الأمور غايات له لكنه يستبيحها مع تحقق ما هو غايه كالصلاه، إلا أن الأقوى كون كل مشروط بالطهاره غايه للتيمم لما قدمناه فى غايات الوضوء أن الغايه هى واحده،

ص: ١٥١

و هي الطهارة و البقية غايات للغايه المزبوره، و قد ثبت في الأدله كونه محصلا للطهاره كما في قوله تعالى وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ (١) فاعتبره طهاره و طيبا و كذلك ما ورد في الروايات انه أحد الطهورين (٢) و أن رب الماء هو رب الأرض (٣) و أنه يكفى عشر سنين (٤) و ان الله قد جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا (٥) بل الأقوى كما سيأتى فى بابہ إن شاء الله تعالى بدليته عن الوضوء الكمالى كوضوء الحائض و نحوه و عن الاغسال المندوبه و للكون على الطهاره و الوضوء التجديدى كل ذلك لاعتباره طهورا و عموم البدليه و المنزله له. و على ذلك فيستباح به ما يستباح بالماء، هذا مضافا الى أنه يستفاد من قوله تعالى وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا (٦) أن من غايات التيمم دخول المساجد بدلا عن الوضوء عند الاضطرار كما هو الحال فى الصلاه المذكوره فى صدر الآيه، غايه الأمر أنه لما كان بدلا و الابدال انما تشرع عند الاضطرار كان مقتضى ذلك نقص الطهاره الحاصله منه و من ثم شرع للخروج من المسجدين. و أما تفصيل الماتن فى استباحه الغايات فليس لكون التيمم اضافيا و نسييا فى تحصيل الطهاره الناقصه اذ قد عرفت ان الغايات فى طول تحصيله للطهاره، بل لأن الاكتفاء بالطهاره الناقصه، لا يشرع فى تلك الغايات

ص: ١٥٢

١-١ (١) المائده ٦.

٢-٢ (٢) ابواب التيمم ب ١/٢١.

٣-٣ (٣) المصدر السابق ب ١/٣.

٤-٤ (٤) المصدر السابق ب ٧/٢٠.

٥-٥ (٥) المصدر السابق ب ١/٢٣.

٦-٦ (٦) النساء ٤٣.

المشروطه بالطهاره إلا مع صدق الاضطرار بالإضافه إليها.

و أما عن الثانى: فبناء على أنّ للدخول و المكث غاية فلا دور فى البين، نعم المحكى عن كاشف الغطاء منع مشروعيته لذلك و لكل ما كان الموجب لرفع الحدث فيه الاحترام من مس أسماء الله تعالى و قراءه العزائم، و قد يعضد المنع بأن الطهاره الحاصله منه ناقصه، فلا- تستباح هذه الأمور بها، بخلاف ما لو اضطر الى ارتكابها فإنه يشرع لها، و الظاهر من ذلك إرادته عدم صدق الاضطرار إليها الذى هو موضوع التيمم الا مع الوجوب التعينى العزيمى المنجز لا أنها ليس بغايات له، كيف و قد عرفت ظهور آيه تحريم مكث الجنب فى المساجد فى بدليه التيمم عن الغسل مضافا الى ما ورد من تيمم المحتلم فى المسجدين لأجل الخروج منهما، لكن بناء على عدم صدق الاضطرار فيشكل صدقه أيضا فى صلاه النافله مع أنه كما ترى، مضافا الى دلالة أنه أحد الطهورين و أنه يكفى عشر سنين و غيره مما دلّ على عموم المنزله مما تقدم على مشروعيته لاستباحه جميع الآثار و كفايه صدق الاضطرار بمجرّد الرجحان، و يكفى فيه فى المقام رجحان الكون فى المسجد فى نفسه، هذا مع أنه قد مرّ فى بعض مباحث الوضوء أنّ القدره و الوجدان ليس شرطا فى وجوب الطهاره المائيه وضوء أو غسلا بل عدمهما قيد و موضوع التيمم.

نعم هو قيد عزيمه و تنجيز لا فى أصل الوجوب، فوجوب الوضوء مطلق غير متوقف على القدره كى يدور الأمر مدارها.

و أما عن الثالث: فهو المنقول عن الفخر فى الايضاح الاشكال به لصدق الجنب على التيمم مع حصر الآيه و لا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا (١) الجواز

ص: ١٥٣

مسألة ٩: إذا علم اجمالا جنابه أحد الشخصين لا يجوز له استنجارهما

(مسألة ٩): إذا علم اجمالا جنابه أحد الشخصين لا يجوز له استنجارهما و لا استنجار أحدهما لقراءة العزائم أو دخول المساجد أو نحو ذلك مما يحرم على الجنب (١).

مسألة ١٠: مع الشك في الجنابه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره إلا إذا كانت حالته السابقه هي الجنابه.

(مسألة ١٠): مع الشك في الجنابه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره (٢) إلا إذا كانت حالته السابقه هي الجنابه.

بالاغتسال كغايه للحرمة دون غيره، ففيه أنّ الجنابه عنوان للحدث الأ-كبر لا- أنه أمر مغاير له غايه الأمر حيث أنّ الطهاره التي يحدثها التيمم ناقصه فلا- تكون رافع للجنابه من رأس، فالآثار المرتبه على عنوان الجنابه كحرمة اللبث في المساجد و بطلان الصوم و نحوهما هي مرتبه على الحدث الأ-كبر، فتكون الطهاره الحاصله من التيمم رافع له رفعا ناقصا بحيث يستبيح به زوال الحرمت المزبوره و ما اشترط بالطهاره، هذا مضافا الى ما تقدم من ظهور آيه التحريم في بدليه التيمم من الغسل في الغايه للحرمة.

و أما عن الرابع: فيرد عليه أنّ الممكنه الناقضه للتيمم لا تحصل بمجرد وضع اليد على الماء بل بحصول القدره على استعماله و هي لا تحصل الا بالخروج به من المسجد، أو مضى وقتا يحصل فيه الاغتسال في المسجد لو أمكن حصوله من دون تلوّث للمسجد.

بناء على حرمة التسبب و ادخال الجنب المسجد و ان كان معذورا جاهلا كما هو الأقوى و مرّ بيانه، و كذلك قراءة العزائم و نحوها مما حرّم لأجل الا-حترام و التعظيم، نعم بناء على اختصاص الحرمة فيما لو كان الجنب عالما عامدا فلا- يكون العلم الاجمالي منجزا.

لجريان البراءه، ان لم يجر استصحاب الطهاره، أو لعدم جريان الأصل في مجهولى التاريخ.

فصل فى ما يكره على الجنب

الأول: الأكل و الشرب

الأول: الأكل و الشرب، و يرتفع كراهتهما بالوضوء، أو غسل اليدين و المضمضه و الاستنشاق، أو غسل اليدين فقط.

الثانى: قراءه ما زاد على سبع آيات من القرآن ما عدا العزائم

الثانى: قراءه ما زاد على سبع آيات من القرآن ما عدا العزائم، و قراءه ما زاد على السبعين أشد كراهه.

الثالث: مس ما عدا خط المصحف من الجلد و الأوراق و الحواشى و ما بين السطور.

الثالث: مس ما عدا خط المصحف من الجلد و الأوراق و الحواشى و ما بين السطور.

الرابع: النوم

الرابع: النوم، إلا أن يتوضأ أو يتيمم إن لم يكن له الماء بدلا عن الغسل.

الخامس: الخضاب

الخامس: الخضاب، رجلا كان أو امرأه، و كذا يكره للمختضب قبل أن يأخذ اللون إجناب نفسه.

السادس: التدهين

السابع: الجماع إذا كان جنبته بالاحتلام.

السابع: الجماع إذا كان جنبته بالاحتلام.

الثامن: حمل المصحف.

الثامن: حمل المصحف.

التاسع: تعليق المصحف.

التاسع: تعليق المصحف.

فصل غسل الجنابه مستحب نفسى

اشاره

فصل غسل الجنابه مستحب نفسى (١)

أَمَّا نَفْسِيهِ الطَّلَبِ فَيُمْكِنُ اسْتِظْهَارُهُ مَمَّنْ ذَهَبَ إِلَى الْوَجُوبِ النَّفْسِيِّ كَمَا سَيَأْتِي، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ فَالْغَسْلُ بِخِلَافِ الْوَضُوءِ فَإِنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ فِيهِ بِذَلِكَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ

ص: ١٥٥

و واجب غيرى (١) للغايات الواجبه و مستحب غيرى للغايات المستحبه، و القول بوجوبه النفسى ضعيف (٢)، ما تقدم فى الوضوء من قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (١) و قد أطلق على الغسل الطهاره وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا (٢) و ما ورد (٣) من الأمر بدوام الكون على طهاره، و يومئ إليه أيضا ما فى صحيح الحلبي (٤) من كراهه نوم الجنب على الجنابه و كذا ما ورد (٥) من كراهه أكله و شربه.

تقدم فى الوضوء أن الأصح هو الوجوب النفسى الضمنى الحرفى فيما اشترط فيه الوضوء و الطهاره من الواجبات أو الاستحباب النفسى الضمنى فى المستحبات كذلك. و أن لا تنحصر عباديه و مشروعيه الطهاره المائيه بالغايات الراجحه بعد كون الطهاره المتولده منها بنفسها مطلوبه، بل قد تقدم أن العباديه ليست بقصد الأمر فضلا عن الغايات الطويله الاخرى بل هى بالإضافه الذاتيه الموجوده فى ماهيات كل الأفعال العباديه أجزاء و مجموعا من الطهارات المائيه و الصلاه و سائر العبادات كالجهاد و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، فقصد الفعل هو عين قصد الاضافه إليه تعالى المحققه للعباديه، فكذلك فى الغسل و الوضوء و عنوان الطهور الشرعى الاعتبارى المجعول، نعم قصد الأمر و بقيه الغايات زياده فى العباديه.

نسب الى جماعه منهم ابن حمزه من المتقدمين و العلامه من المتأخرين و غيرهما، و عمدته ما يستدلّ لهم هو:

ص: ١٥٦

١- (١) البقره ٢٢٢.

٢- (٢) المائده ٦.

٣- (٣) ابواب الوضوء ب ٣/١١.

٤- (٤) المصدر السابق ب ١/١١.

٥- (٥) ابواب الغسل ب ٢٠.

أولاً: بالأمر في قوله تعالى وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا (١).

و ثانياً: ما ورد (٢) في العديد من الروايات من كونه فريضة و واجبا و أنه من شرائع الاسلام.

و ثالثاً: أنه لو لم يكن واجبا لأشكل الحال في لزوم غسل الجنابه قبل الفجر ليوم الصيام الواجب.

و فيه: أما الأول فالآيه صدرت و ذيلها كما تقدم بيان لشروطه الطهاره المائيه-من الحدث الأصغر و الأكبر-للصلاه و أنه ان لم يقدر عليها فالطهاره الترابيه.

و أما الثانى: فالتعبير بالفريضة و الواجب قد ورد في سياق واحد مع غسل الحيض و النفاس أو الاستحاضه و غسل الاحرام، مع عدم القائل فيهما بالوجوب النفسى، و قد ورد فيها التعبير بالفريضة مقابل السنّه في غسل الميت بمعنى ما شرّع في الكتاب و ما شرع من قبل النبى صلى الله عليه و آله، و الفرض يصح صدقه في الواجب النفسى الضمنى الحرفى كما يصح في الضمنى الاسمى كالجزيء، و أما التعبير بأنه من شرائع الاسلام فقد ورد نظير ذلك في الوضوء أيضا عدّه روايات (٣).

و أما الثالث: فالبناء على الوجوب النفسى الفورى لا يدفع اشكال المقدمه المفوته فضلا عمّا لو لم يلتزم بالفوريه و ذلك لأنه لن يحقق الارتباط المطلوب من اتيان الغسل قبل الصوم بعد كون كل منهما مستقل عن الآخر، بل الحلّ هو بما التزم في جواب المقدمه المفوته إما الواجب المعلق أو المشروط بالتأخر أو باستكشاف العقل وجوب المقدمه المفوته شرعا لا سيما في المقام حيث أنها شرعيه و هو

ص: ١٥٧

١-١ (١) المائده ٦.

٢-٢ (٢) ابواب الجنابه ب ١.

٣-٣ (٣) ابواب الوضوء ب ١٥/١٤-١٨-٢٥-٢٦.

و لا يجب فيه قصد الوجوب و الندب (١)، بل لو قصد الخلاف لا يبطل إذا كان مع الجهل بل مع العلم إذا لم يكن بقصد التشريع و تحقق منه قصد القربة، فلو كان قبل الوقت و اعتقد دخوله فقصد الوجوب لا يكون باطلا، و كذا العكس، و مع الشك في دخوله يكفي الإتيان به بقصد القربة للاستحباب النفسى أو بقصد إحدى غاياته المندوبه أو بقصد ما فى الواقع من الأمر الوجوبى أو الندبى. و الواجب فيه بعد النيه (٢) غسل الوجوب النفسى الضمنى الحرفى كما تقدم، مع أنّ التفويت غير مختص بغسل الجنابه بل يعمّ غسل الحيض و الاستحاضه و النفاس.

كما تقدم فى الوضوء من عدم قصد الوجه، فمن ثم لا- يؤثر قصد الخلاف مع الجهل، و أما مع العلم ففى فرض دخول الوقت فسواء قصد الوجوب أو قصد الاستحباب فغير ضائر لوجود كلا الجهتين فيه من دون زوال الحكمين الاعتباريين كما تقدم، و أما قبله مع قصد الوجوب فقد فصل الماتن بين قصده التشريع أى بلحاظ الأمر الكلى و بين قصده فى مقام الامتثال و التطبيق أى توصيفه العمل بغير صفه أمره الواقعى و لكن بنحو لا تكون تلك الصفه المبتدعه داعيه و لا دخيله فى التيه، فادعاء الأمر المخترع و توصيف العمل به و إن كان محرما لكن لا صلح له بالامتثال و لا بالتية، و هو متين إذا كان بهذا النحو.

اذ هو واجب عبادى و يدلّ على ذلك كل ما تقدم فى الوضوء بعد أن نزل منزلته فى الأثر و جعل قسيما له، بل قد ورد فيه الألسن التى وردت فى الوضوء مما استفيد منها عباديته، مضافا الى التعبير الوارد فيه أنه سر فيما بين الله و بين خلقه (١)، و ما ورد (٢) من الدعاء المخصوص فيه.

ص: ١٥٨

١- ١) ابواب الجنابه ب ٣/٢.

٢- ٢) المصدر السابق ب ٣٧.

ظاهر تمام البدن(١)دون البواطن منه،فلا يجب غسل باطن العين كما هو مفاد عدّه روايات كصحيح حبر بن زائده عن أبي عبد الله عليه السّلام قال:

«من ترك شعره من الجنابه متعمدا فهو في النار»(١)و في معتبره محمد بن سنان عن الرضا عليه السّلام«أن الجنابه خارجه من كل جسده فلذلك وجب عليه تطهير جسده كله»(٢)و نحوها روايته الأخرى و في معتبره الفضل عن الرضا عليه السّلام«أنّ الجنابه من نفس الانسان و هو شيء يخرج من جميع جسده»(٣)مضافا الى ما يأتي من الروايات البيانيه (٤)و بعض الروايات الواردة(٥)في أنّ الغسل لما ظهر دون ما بطن و في صحيح على بن جعفر(٦)في الخاتم و لزوم تحريكه في الوضوء و الغسل.

نعم عن المحقق الخوانساري عدم اخلال الشيء اليسير لو بقي استنادا الى صحيحه ابراهيم بن أبي محمود قال:«قلت للرضا عليه السّلام:الرجل يجنب فيصيب جسده و رأسه الخلق و الطيب و الشيء اللكد مثل علك الروم و الطرب و ما أشبهه فيغتسل فاذا فرغ وجد شيئا قد بقي في جسده من أثر الخلق و الطيب و غيره؟قال:لا بأس»(٧)و في طريق الكليني [الطاراز]بدل الطرب،و في نسخه [الضوب]أو الطرار بمعنى ما يطين به و يزين،و قيل عن نسخه من الوسائل [الطرب]و عن الكليني [الطاراز]أو الضرب بمعنى العسل الأبيض الغليظ،و اللكد هو ما يلصق بل في هامش الوسائل حاشيه(منه قدّس سرّه)[اللزق] بدل اللكد،و الطرب بمعنى اللاصق،و على كل تقدير فأنّه يفيد الشيء الذي يلصق، غايه الأمر الفرق بين العسل و غيره أن العسل قد يكون حاجبا عن وصول الماء الى

ص: ١٥٩

١-١) المصدر السابق ب ٥/١.

٢-٢) المصدر السابق ب ١/٢-٢.

٣-٣) المصدر السابق ب ٤/٢.

٤-٤) المصدر السابق ب ٢٦.

٥-٥) المصدر السابق ب ٢٤.

٦-٦) ابواب الوضوء ب ١/٤١.

٧-٧) ابواب الجنابه ب ١/٣٠.

و الأنف و الأذن و الفم و نحوها(١)،و لا يجب غسل الشعر مثل اللحية،بل يجب غسل ما تحته من البشرة و لا يجزئ غسله عن غسلها(٢)، البشرة بخلاف غيره و على كل تقدير فإن أثر الخلق و الطيب و الشىء اللاصق كعلك الروم و الطين لا يكون عازلا عن الماء و أما لفظه الطرب فالقدر المتيقن من النسخ هو ماله عين غير عازله،و على هذا فلا يغير مفاد هذه الصحيحه مفاد الروايتين الآخرتين الواردتين فى اغتسال نساء النبى صلى الله عليه و آله و على جسدهن صفره الطيب و أثر الزعفران.

بعد كونهما من البواطن و قد ورد فى الوضوء فى موثق زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال:«ليس المضمضه و الاستنشاق فريضه و لا- سنّه أنّما عليك أن تغسل ما ظهر»(١)و نحوها عدّه من الروايات و فى صحيح الحسن بن راشد قال:«قال:الفقيه العسكرى عليه السلام:ليس فى الغسل و لا فى الوضوء مضمضه و لا استنشاق»(٢)فبضميمه ما تقدم يعلم وحده الحكم فى البابين مضافا الى بعض الروايات الوارده (٣)فى خصوص غسل الجنابه النافيه للزوم المضمضه و الاستنشاق،و لا فصل بينهما و بين بقيه البواطن،أما الاستدلال بوحده الغسل الارتماسى و الترتيبى و وضوح عدم غسل البواطن فى الأول فكذلك الثانى ففيه تأمل لوصول الماء الى البواطن فى الأول فيكون مخلابا بالاستدلال.

ذكر غير واحد أنه المشهور خلافا للمحكى عن الامردبيلى من الاجتزاء، و خلافا لما حكاه فى الجواهر عن البعض من إيجاب غسل كل من البشرة و الشعر، و لنستعرض الروايات الوارده ليظهر منها كلا من وجوب غسل البشرة أى عدم اجتزاء الشعر عنها أولا،و عدم وجوب غسل الشعر ثانيا-هذا بعد ما تقدم من العمومات الدالّه على غسل عموم و مجموع البشره:

ص: ١٦٠

١-١) ابواب الوضوء ب ٦/٢٩.

٢-٢) المصدر السابق ب ٧/٢٩.

٣-٣) ابواب الجنابه ب ٢٤.

الأولى: موثق غياث بن ابراهيم عن أبي عبد الله عن أبيه عن علي عليه السّلام قال: «لا تنقض المرأة شعرها إذا اغتسلت من الجنابه»
(١) ومثلها الصحيح الى الحلبي عن رجل عن أبي عبد الله عليه السّلام (٢)، وهو ظاهر في الأمر الثاني اذ مع عدم الفتل لا يصل
الماء الى تمام الشعر.

الثانية: وأصرح منهما موثق عمّار بن موسى الساباطي أنه سأل أبا عبد الله عليه السّلام «عن المرأة تغتسل وقد امتشطت بقرامل و
لم تنقض شعرها، كم يجزيها من الماء؟ قال: مثل الذي يشرب [نشرت] شعرها، وهو ثلاث حفّات على رأسها، و حفّتان على
اليمن، و حفّتان على اليسار، ثم تمر يدها على جسدها كله» (٣) وهي أقوى دلالة على عدم وجوب غسل الشعر حيث أنّ القرامل
في اللغة هي ما وصلت به الشعر من صوف أو شعر أو ما تشدّه المرأة في شعرها أو صفائر من شعر أو صوف أو إبريسم تصل به
المرأة شعرها، فإنّ الثلاث حفّات لا يمكن غسل تمام الشعر الموصول بالقرامل على جوانب الرأس وهي الصفائر من شعر آخر
أو صوف أو إبريسم، فإنها تحجب الماء عن الشعر بخلاف البشرة فإنّه بوضع الماء ثلاثا على الرأس مع امرار اليد المأمور به
يحصل سيلان الماء في عروق الشعر، وأما تمام الشعر مع عدم نقض القرامل فإنّه يحتاج الى ماء كثير.

فمن ثم استدللّ الارديلي لقوله بمثل هذا الموثق و نحوه بدعوى ظهورها في الاكتفاء بمسح و غسل ظاهر الشعر و إلا فالالتزام
بغسل تمام الشعر ملازم لغسل البشرة و اصول الشعر. لكن ما ذهب إليه خلاف ذيل الموثق من امرار اليد على

ص: ١٤١

١- ١) ابواب الجنابه ب ٣٨.

٢- ٢) المصدر السابق.

٣- ٣) المصدر السابق.

الجسد كله، و خلاف صريح تقريره عليه السلام السائل على عدم لزوم نقض الشعر الموصول بالقراصل، فإنه يمانع غسل الظاهر.

الثالثه: صحيح عبد الله بن يحيى الكاهلى قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إن النساء اليوم أحدثن مشطاً، تعتمد احداهن الى القراصل من الصوف تفعله الماشطه، تضعه مع الشعر، ثم تحشو بالرياحين ثم تجعل عليه خرقة رقيقه ثم تخطه بمسله ثم تجعله فى رأسها ثم تصيبها الجنابه؟ فقال: كانت النساء الأول أنما يتمشطن المقاديم فاذا أصابهنّ الغسل تعذر أمرها ان تروى رأسها من الماء، و تعصره حتى يروى، فاذا روى فلا بأس عليها، قال: قلت: فالحائض؟ قال: تنقض المشطه نقضاً» (١) و قريب منه صحيح جميل (٢).

و ظاهرهما البدوى و ان أوهم وجوب غسل الشعر نفسه و هو على أيه حال ينافى الاكتفاء بغسل ظاهر الشعر فقط و هو الذى ذهب إليه المحقق الاردبيلى، لكن التأويل قاض بما ذهب إليه المشهور و ذلك لأن مقابله جعل القرون فوق الرأس - كما فى صحيح جميل «قال عليه السلام لم تكن هذه المشطه أنما كن يجمعنه» و فى صحيح محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام - و فيه - «كانت اشعار نساء النبى صلّى الله عليه و آله قرون رءوسهن مقدم رءوسهن فكان يكفيهن من الماء شىء قليل، فأما النساء الآن فقد ينبغى لهنّ أن يبالغن فى الماء» (٣) مقابله مع جعل القرون و القراصل فى جوانب الرأس و اطرافه و هو الذى تفعله المشطه بعد ذلك، و الاكتفاء فى الأولى بالماء القليل دون الثانية ظاهر فى وصول الماء الى البشره فى الحاله الأولى لشعر النساء و الاكتفاء فى الأولى بالماء القليل دون الثانية ظاهر فى وصول الماء الى البشره فى الحاله الأولى لشعر النساء

ص: ١٤٢

١-١) المصدر السابق.

٢-٢) المصدر السابق.

٣-٣) ابواب الجنابه ب ١/٣٨.

بسهولة دون الثانيه بسبب ان اجتماع الشعر فى المقاديم لا يمانع وصوله الى البشره بل يعاضد حركته الى الأسفل بخلاف تسريحه بقراىل فى الجوانب حيث تشتمل على الضفائر الحاجبه لوصول الماء الى البشره فى أطراف الرأس و حينئذ فلا بد من ريها بالماء و عصرها كى يصل الماء الى البشره.

بل انّ التعبير فى الروايه رىّ الرأس أى من فوق و عصره كى يسيح و يسيل الماء من فوق الى الأطراف و يعضد أن الغرض من الرىّ بلّ البشره دون الشعر الموصول القراىل هو التفرقه فى ذيل الروايه بين غسل الجنابه و غسل الحيض، فإن المطلوب فى الحيض تطهير الشعر من النجاسه الخبثيه التى تصيب الشعر فى الغالب بسبب عدم التوقى من انتشار النجاسه الخبثيه.

و على كل تقدير فإن موثقتى عمار و غياث و روايه الحلبي نصّ فى عدم وجوب غسل الشعر، كما انّ صحيحى الكاهلى و جميل نصّ فى وجوب غسل البشره فيؤخذ بنص كل من الطرفين و يرفع اليد عن الإبهام فى دلاله كل منهما لو سلم وقوع الإبهام فى الدلاله.

الرابعه: صحيح زراره قال: «قلت له: رأيت ما كان تحت الشعر؟ قال: كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يغسلوه و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء» (١).

و استدللّ بإطلاقها للغسل و الاجتزاء عن غسل البشره، و فيه انّ هذه الروايه قد رواها الصدوق مع اختلاف يسير فى اللفظ موصوله بصدر مشتمل على مجمل أحكام الوضوء، و ان رواها الشيخ فى التهذيب مقطوعه، فلا اطلاق فيها يعتمد عليه و يبقى اطلاق غسل الجسد فى الغسل على حاله كما فى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام

ص: ١٤٣

نعم يجب غسل الشعور الدقاق الصغار المحسوبة (١) جزءا من البدن مع البشرة، و الثقبه التي في الأذن أو الأنف للحلقه إن كانت ضيقه لا يرى باطنها لا يجب غسلها (٢)، و إن كانت واسعه بحيث تعد من الظاهر وجب غسلها.

«الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله و كثيره فقد أجرأه» (١) و معتبره محمد بن سنان عن الرضا عليه السّلام «لأن الجنابه خارجه من كل جسده فلذلك وجب عليه تطهير جسده كله» (٢) و في معتبره الفضل عنه عليه السّلام «أن الجنابه من نفس الانسان و هو شيء يخرج من جميع جسده».

الخامسه: صحيح حجر بن زائده عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «من ترك شعره من الجنابه متعمدا فهو في النار» (٣) و نظيرها روايه علال الصدوق باسناده عنه عليه السّلام قول رسول الله صلّى الله عليه و آله: «فاذا جامع الرجل أهله خرج الماء من كل عرق، و شعره في جسده».

و فيه: أنّ المراد بقريته معتبرتي الفضل و محمد بن سنان المتقدمين خروج الجنابه من جميع جسده فوجب تطهيره كله هو خروجها من أصول الشعر مع أنّ تقييد الشعره بمن الجنابه هو إرادته التقدير من الشعره و كونه قدرا من الجنابه و هو يغير التعبير ب«من ترك شعره في الجنابه» الدال على دخول الشعر في الجنابه.

هذا، و مما يدل على المشهور أيضا أن غسل بشره الرأس ظاهر في الرجل بحسب الروايات البيانيه من صب ثلاث حفنات على الرأس، و لا تفكيك بين الرجل و المرأة في ذلك، مضافا الى أنّ مستطيل الشعر ليس من الجسد و لا توابعه كي يشمله الواجب. لعدّها من توابع الجسد كما في الوضوء.

نظير ثقبه الأذن الباطنه في حاله الضيق و نظير الثقبه الظاهره للاذن في حاله

ص: ١٦٤

١-١) ابواب الجنابه ب ١/٣١.

٢-٢) ابواب الجنابه ب ١/٢.

٣-٣) ابواب الجنابه ب ٥/١.

الأولى: الترتيب

الأولى: الترتيب (١)، و هو أن يغسل الرأس و الرقبه أولا- ثم الطرف الأيمن ثم الطرف الأيسر، و الأحوط أن يغسل النصف الأيمن من الرقبه ثانيا مع الأيمن و النصف الأيسر مع الايسر، و السرّه و العوره يغسل نصفهما الأيمن مع الأيمن و نصفها الأيسر مع الأيسر، و الأولى أن يغسل تمامهما مع كل من الطرفين، و الترتيب المذكور شرط واقعى، فلو عكس و لو جهلا أو سهوا بطل، السعه و ذلك لتعريف البشره بالباديه للنظر.

لا خلاف فيه اجمالا نعم ظاهر عباره الصدوقين فى الفقيه هو لزوم البدأ بالرأس فى الجمله ثم البدن و ان لم يستوعب الرأس و هو ظاهر عدّه من الروايات، كما أنهما ألزما بالاعاده لمن بدأ بغسل الجسد قبل الرأس، و قد يكون محصل كلامهما هو عدم تقدم الجسد على الرأس، كما أنّ المحكى من عباره اشاره السبق و الغنيه و الكافى و جمل السيد و المراسم ما يفيد أنّ الترتيب فى الجمله فإن لم يعم الماء أو ظن بقاء شىء غسله و ان يغسل رجليه ختاما و محصل عبائهم إما كون الترتيب فى الجمله لا بنحو الاستيعاب، أو كونه شرطا واقعى فى الجمله أما الاستيعاب فى الترتيب فهو شرط علمى ذكرى و هو ظاهر غير واحد من الروايات، نعم عن الوسيله التصريح بأفضليه افاضه الماء على جميع البدن بعد حصول الترتيب و هو مقتضى الجمود على ظاهر الروايات البيانيه لكيفيه الغسل، بعد حمل اكف الرأس و الجانين على حصول الغسل للاعضاء مستوعبا، و ان كان ينافيه ما فى الروايات الأخرى من الأمر بذلك الجسد كله بعد ذلك.

و الحاصل أنّ الظاهر من كلمات جماعه هو كون الترتيب بين اعضاء الغسل نظير الترتيب فى العضو الواحد من الوضوء حيث اشترط فيه البدء من الأعلى الى

الأسفل، لكن الاستيعاب بلائزم بل الترتيب فى الجملة بحيث يصدق تقدم الأسفل على الأعلى كما تقدم ذلك فى الوضوء، و يشهد لهذا المعنى قوله عليه السّلام فى صحيح زراره بعد المضمضه و الاستنشاق «ثم تغسل جسدك من لدن قرنك الى قدميك... و كل شىء امسسته الماء فقد أنقىته» (١)، هذا و يستدل للترتيب بين الرأس و الجسد:

أولاً: بالتعبير ب(ثم) المراد منها التأخر كما فى صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام، «ثم تغسل فرجك ثم تصب على رأسك ثلاثاً، ثم تصب على سائر جسدك مرتين فما جرى عليه الماء فقد طهر» (٢) و مثل صحيح زراره (٣) و كذا صحيحه السابق و موثق سماعه (٤).

ثانياً: ما فى صحيح حريز فى الوضوء يجف قال: «قلت: فإن جفّ الأول قبل أن أغسل الذى يليه؟ قال: جفّ أو لم يجفّ اغسل ما بقى، قلت: و كذلك غسل الجنابه؟ قال: هو بتلك المنزل، و ابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسدك، قلت: و ان كان بعض يوم؟ قال: نعم» (٥). و قد رواه الشهيد فى الذكرى عن مدينه العلم للصدوق مسنداً عن حريز عن أبى عبد الله عليه السّلام، و مثله ذيل صحيح ابراهيم اليمانى (٦) و صحيح محمد بن مسلم (٧) و ما فى صحيح هشام بن سالم وهم من الراوى كما ذكره الشيخ، و روايه صاحب المدارك عن (عرض المجالس) للصدوق، حيث صرح فيها بعنوان البدأ مضافاً الى ارتكاز السائل بوجود الترتيب فى الغسل كالوضوء و تقريره عليه السّلام لذلك.

ص: ١٦٦

-
- ١-١) المصدر السابق ب ٥/٢٦.
 - ١-٢) المصدر السابق ب ١/٢٦.
 - ٣-٣) المصدر السابق ب ٢/٢٦.
 - ٤-٤) المصدر السابق ب ٨/٢٦.
 - ٥-٥) المصدر السابق ب ٢/٢٩.
 - ٦-٦) المصدر السابق ب ٣/٢٩.
 - ٧-٧) المصدر السابق ب ١/٢٩.

و ثالثاً: ما دلّ على الإعادة بترك الترتيب كصحيح لزاره عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«من اغتسل من جنبه فلم يغسل رأسه، ثم بدا له أن يغسل رأسه، لم يجد بدا من إعادة الغسل» (١) و مثله صحيح حريز (٢) و الظاهر اتحاده مع سابقه.

و رابعاً: بما يأتي من اتحاد غسل الميت مع غسل الجنابه، و قد استفاضت الروايات بالترتيب فيه.

هذا، و المحصل منها هو ما ذكره جملة من المتقدمين من اعتبار الترتيب في الجملة.

أما الطائفة الأولى فليس في دلالتها ما يفيد الاستيعاب التام ففي موثق سماعه عنه عليه السلام بعد أن ذكر الصبّ على الرأس و الجسد من ناحيه الصدر و الكتفين قال عليه السلام:

«ثم يفيض الماء على جسده كله» و ان كانت هذه الموثقة اختصت دون بقيه الروايات بتقدير ما يصب على رأسه بملء كفيه ثلاثاً و نظير موثقه عمار حيث عبّر فيها بالحفّنات و الحفنه ملاء الكفين لتحصيل الاستيعاب و كذا صحيح زراره عنه عليه السلام قوله:

«من لدن قرنك الى قدميك» و نظير هذا التعبير و التنصيص موثق (٣) عمّار المتقدم في غسل الشعر و عدم نقض المرأه للقرامل قوله عليه السلام بعد أن ذكر ثلاث حفّنات على الرأس و على اليمين و على اليسار «ثم تمر يدها على جسدها كله» فبمجرّد الصبّ ثلاثاً على الرأس لا- يحصل الاستيعاب ما لم يقترن بالدلك و نحوه، فإن كان للصب كناية عن ذلك بأن يحصل ذلك و مسح العضو المصبوب عليه قبل الصب على اللاحق فتتم دلالة الطائفة الأولى على الترتيب بنحو الاستيعاب كما في أعضاء الوضوء لا

ص: ١٦٧

١-١) المصدر السابق ب ١/٢٨.

٢-٢) المصدر السابق ب ٣/٢٨.

٣-٣) ابواب الجنابه ب ٦/٣٨.

كما فى العضو الواحد منه، لكن الشواهد التى تقدمت فى الروايات المثلله لها فى اللسان على خلاف هذه الكنايه، مضافا الى أنّ اطلاق ما فى ذيل صحيح محمد بن مسلم «فما جرى عليه الماء فقد طهر» و كذا قوله عليه السلام فى صحيح زراره «فما جرى عليه الماء فقد أجزأه» و ما فى صحيحه الآخر «و كل شىء أمسسته الماء فقد أنقيته» يقتضى تحقق الغسل فى بعض الجسد من الصب الأول على الرأس من الماء الذى يسيل من الرأس على الجسد، بل أنّ فى الصحيح الآخر لزراره قوله عليه السلام -بعد المضمضه و الاستنشاق- «ثم تغسل جسدك من لدن قرنك الى قدميك، ليس قبله و لا بعده وضوء، و كل شىء أمسسته الماء فقد أنقيته، و لو أنّ رجلا جنبا ارتمس فى الماء ارتماسه واحده أجزأه ذلك و ان لم يدلك جسدك» (١) يظهر أنّ الغسل الارتماسى مجزئ على القاعده لكون المس فيه بدون تقدم الأسفل على الأعلى، بل يحصل المس لهما معا فيجزئ نظير رمس العضو الواحد فى الوضوء أنّه مجزئ مع أن يشترط فيه الترتيب من الأعلى الى الأسفل أى بمعنى عدم تقدم الأسفل على الأعلى، و فى روايه (٢) بكر بن كرب تقريره عليه السلام لغسل الرجلين بعد الغسل.

و أما الطائفة الثانيه: فدلالته على أصل البدأه و عدم لزوم المتابعه و الموالاه فى الغسل لا ريب فيها دون الاستيعاب و لذلك كانت هذه الروايات شامله لموارد التبويض فى العضو الواحد كالرأس، كما أن غسل الرأس منفردا المتضمنه له هذه الروايات يقتضى بقاء شىء من الرقبه مما يتصل بالبدن.

و أما الطائفة الثالثه: فدلالته أعمّ لأنه لازم للترتيب فى الجملة أيضا، كما فى العضو الواحد فى الوضوء اذا لم يراع فيه الترتيب بين العالى و السافل.

ص: ١٤٨

١-١) المصدر السابق ب ٥/٢٦.

٢-٢) ابواب الجنابه ب ٣/٢٨.

و أما الطائفة الرابعة: فروايات غسل الميت أيضا لا دلالة لها على البدأه بأزيد من المحصل من روايات المقام ففي معتبره الكاهلى عن أبى عبد الله عليه السّلام «ثم تحول الى رأسه و ابدأ بشقه الأيمن من لحيته و رأسه، ثم ثن بشقه الأيسر من رأسه و لحيته و وجهه فاغسله برفق... ثم اضجعه على شقه الأيسر ليبدو لك الأيمن ثم اغسله من قرنه الى قدميه... ثم رده على جانبه الأيمن ليبدو لك الأيسر فاغسله بماء من قرنه الى قدميه» الحديث (١).

و فى المعتبره الى يونس عنهم عليهم السّلام «ثم اضجعه على جانبه الأيسر و صب الماء من نصف رأسه الى قدميه ثلاث مرات» (٢) و فى العديد من رواياته بعد غسل الرأس و اللحية بالسدر أو الكافور أى رغوتهما التعبير «ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرات» كما فى صحيح يعقوب بن يقطين (٣) و روايه معاويه بن عمّار و فى صحيح أبى العباس عن أبى عبد الله عليه السّلام - الحديث - «ثم تضجعه ثم تغسله تبدأ بميامنه و تغسله بالماء و الحرض ثم بماء و كافور ثم...» (٤) و هو مطابق لمعتبره الكاهلى، و فى صحيح سليمان بن خالد عنه عليه السّلام - بعد السؤال عن كيفية الغسل - «بماء و سدر و اغسل جسده كله» الحديث (٥).

هذا كله فى الترتيب بين الرأس و الجسد، و أما الترتيب بين الشق الأيمن و الأيسر فيستدل عليه:

أولا: بما ورد فى عدّه روايات من الترتيب الذكرى بتقديم الأيمن على الأيسر و العطف فيها و ان كان بالواو بخلاف العطف بينهما و بين الرأس فأنه ب «ثم»، إلا انّ المقابله بين الشقين فى سياق ذكر أعضاء الغسل أو مواضع الابتداء فيه، دال على

ص: ١٦٩

١- ١) ابواب غسل الميت ب ٥/٢.

٢- ٢) المصدر السابق ح ٣.

٣- ٣) المصدر السابق ح ٧.

٤- ٤) المصدر السابق ب ٩/٢.

٥- ٥) المصدر السابق ب ٦/٢.

إرادته ذلك، كما هو الحال في روايات أخرى عطف بالواو بين الرأس و الجانبيين، كما في صحيح زراره «ثم صب على منكبه الأيمن مرتين، و على منكبه الأيسر مرتين فما جرى عليه الماء فقد أجزأه» (١) و في موطأ ابن بكير عن زراره عن أبي جعفر عليه السّلام «افض على رأسك ثلاث أكف و عن يمينك و عن يسارك، أنما يكفيك مثل الدهن» (٢) و في موطأ عمار المتقدم عنه عليه السّلام «ثلاث حفنات على رأسها و حفنتان على اليمين و حفنتان على اليسار ثم تمر يدها على جسدها كله» (٣).

و ثانيا: بما ورد من تنزيل غسل الميت منزله غسل الجنب، كما في صحيح محمد ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «غسل الميت مثل غسل الجنب» (٤) بل في رواية عبد الرحمن بن حمّاد أن غسله هو غسل الجنب، قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السّلام عن الميت، لم يغسل غسل الجنابة؟ فذكر حديثا يقول فيه «فاذا مات سالت منه تلك النطفة بعينها» يعنى التى خلق منها، «فمن ثم صار الميت يغسل غسل الجنابة» (٥) و أخرج صاحب الوسائل خمس روايات أخرى مسنده في ذلك المضمون، فبضم ذلك مع ما ورد في غسل الميت من لزوم الترتيب في غسل الجانبيين الأيمن ثم الأيسر يتم المطلوب.

هذا، و لكن المحصّل من هاتين الطائفتين ليس هو ما ذهب إليه مشهور المتأخرين و متأخريهم و بعض المتقدمين بل هو ما ذهب إليه جملة من المتقدمين و هو الترتيب في الجملة كالترتيب في العضو الواحد للوضوء.

و أما الطائفة الأولى فيدل على أنّ ذلك مفادها ما تقدم ذكره في الترتيب بين

ص: ١٧٠

١-١) ابواب الجنابة ب ٢/٢٦.

٢-٢) ابواب الجنابة ب ٦/٣١.

٣-٣) المصدر السابق ب ٦/٣٨.

٤-٤) ابواب غسل الميت ب ١/٣.

٥-٥) ابواب غسل الميت ب ٨/٣.

الرأس و الجسد و يضاف إليه ما ورد (١) فيمن نسي أو غفل عن غسل موضع من جسده أو شك فيه مع بقاء البلل في المواضع الأخرى و لم يكن قد دخل في عمل لاحق أنه يغسل و يمسح بالبلل ذلك الموضع بخصوصه من دون تقييد ذلك بالإعادة على ما بعده مع أنه قد ورد نظيره في الوضوء في الناسي أو الشاك مع تقييده في أغلب رواياته الواردة ثمه بالإعادة على ما بعده.

نعم مجموع هذه القرائن غايه ما يدل على نفى الترتيب بنحو الاستيعاب كالترتيب الذى بين اعضاء الوضوء، و لا ينافى الترتيب فى الجملة كالمعتبر فى غسل عضو الواحد من الوضوء، و إلا لنافت هذه القرائن أصل الترتيب المعتبر بين الرأس و الجسد.

و أما الطائفة الثانية و هى الروايات الواردة فى غسل الميت فهى الأخرى غايه ما تدلّ عليه هو الترتيب فى الجملة بين الأيمن و الأيسر لا- بالجملة بنحو الاستيعاب، و الشاهد على ذلك مضافا الى ما ذكرناه من بعض رواياته، ما فى معتبره الكاهلى أيضا عن أبى عبد الله عليه السلام- فى الحديث- «ثم اضجعه على شقه الأيسر ليبدو لك الأيمن ثم اغسله من قرنه الى قدميه و امسح يدك على ظهره و بطنه» فإن التعبير فى الغايه بكلتا قدميه دالّ على كون الغسل ليس لخصوص الأيمن بل للأيسر أيضا بحيث يغسل من الأيسر ما يحاذى ما يغسل من الأيمن كما هو مقتضى التلازم فى العاده ذلك و يعضده الأمر بمسح الظهر و البطن.

و مثله التعبير فى الروايه المزبوره «ثم رده على جانبه الأيمن ليبدو لك الأيسر فاغسله بماء من قرنه الى قدميه، و امسح يدك على ظهره و بطنه» (٢) و التكرير هو لرجحان المبالغه

ص: ١٧١

١- ١) ابواب الجنابه ب ٤١.

٢- ٢) ابواب غسل الميت ب ٥/٢.

فى غسل الميت. و مثل هذا التعبير ورد فى معتبره (١) يونس عنهم عليهم السلام و فى صحيح الفضل بن عبد الملك عن أبى عبد الله عليه السلام- بعد أن أمر عليه السلام بتطهير بدنه من الخبث- «ثم تضجعه ثم تغسله تبدأ بيمينه» (٢) فإن البدء بيمينه شامل للرأس و غسل ميسرته لا يشترط فيها استيعاب ميمته بناء على ظاهر عدّه من الروايات من الترتيب بين نصفى الرأس.

هذا، و قد يستدلّ لنفى الترتيب بين الجانبين من رأس بما فى موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام «ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملء كفيه، ثم يضرب بكف من ماء على صدره، و كفّ بين كتفيه، ثم يفيض الماء على جسده كله» (٣) حيث أن ذكر الصدر و الخلف صريح فى عدم لزوم الأيمن ثم الأيسر، و كذلك تعميم افاضه الماء على الجسد كله، و فيه أنّ التوزيع على الصدر و الخلف يمكن حمله على توزيع كفى الأيمن و كفى الأيسر أى أنّ فى الأيمن يصب تاره على الصدر من الشق الأيمن و على الخلف من ذلك الشق و لا- ينافيه التعبير «بين الكتفين» فإنّ البين يلى منه كل جانب. نعم لا تخلو الموثقه من دلالة على عدم لزوم الاستيعاب فى مراعاة الترتيب و أنه بمعنى البدأ و أن الصبّ لتحقيقه و توطئه لوصول الماء لجميع الجسد و من ثم يقع التأمل فى دلالة لسان الصبّ على الترتيب استيعاباً.

ثم أنّه بناء على الترتيب بمعنى المبدأ و اتجاه الغسل لا خفاء فى دخول الرقبه و أما على الاستيعاب فتدخل فى الرأس تبعا بعد جعل الصبّ على الكتفين مقابل الصبّ على الرأس و ما فى بعض الروايات من عطف غسل الوجه على غسل الرأس،

ص: ١٧٢

١-١) المصدر السابق ح ٣.

١-٢) المصدر السابق ح ٩.

١-٣) ابواب الجنابه ب ٨/٢٦.

و لا يجب البدء بالأعلى فى كل عضو و لا الأعلى فالأعلى (١) فهو من عطف الجزء على الكل.

ثم أنه يظهر الفرق بين ظاهر ما ذهب إليه جملة من المتقدمين و ظاهر مشهور المتأخرين و متأخريهم و أن العكس فى الغسل من الأسفل الى الأعلى فى الشق الواحد من الجسد يصح على القول الثانى دون الأول، ثم أنّ ما ذكره الماتن من الاحتياط الاستحبابى من غسل النصف الأيمن من الرقبه مع الأيمن و الأيسر منها مع الأيسر أو تمامها مع كل من الطرفين، لمراعاة احتمال دخولها فى الجسد مقابل الرأس، و لكنه يتأتى فى الرأس أيضا كما هو ظاهر عدّه من روايات غسل الميت فلاحظ و كما هو مقتضى التشريك فى إرادته الرأس و سائر الجسد من التعبير بلفظ «يفيض على جسده كله» فى عدّه من الروايات فى البابين، كما أنّ ظاهر تلك الروايات تكرار غسل الأجزاء المشتركة بتمامها مع كل جانب.

استظهر من الأكثر أو المشهور عدم الوجوب و عن الشهيد فى الذكرى الاستحباب للأمر به فى الروايات، و عن الحلبي الوجوب و استظهر من الغنيه و الاشاره و السبق بل الصحيح استظهاره من جملة المتقدمين حيث تقدم استظهار ارادتهم للترتيب بمعنى المبدأ و الاتجاه لا- الاستيعاب، فما تقدم من التعبير الوارد فى الروايات «من لدن قرنه الى قدميه» و الأمر بالصب على الرأس و على المنكبين، و ان بعد ذلك يدلّك بدنه كله أو يفيض الماء عليه كله، و كذا ما ورد فى غسل الميت، إلا أنّ كل ذلك كما مرّ على حذو ما فى العضو الواحد من الوضوء حيث لا- يعتبر المداقه و استيعاب كلّ الأعلى فالأعلى بل بمعنى البدء من الأعلى باتجاه الأسفل.

و الاشكال على ذلك أولا بأن القرن ليس أعلى الرأس، و ثانيا: أنه لتحديد المغسول لا لكيفية الغسل و كذا فى المنكب. و ثالثا: أنّ ما دلّ بإطلاقه على أجزاء غسل

و لا الموالاه العرفيه (١) بمعنى التتابع و لا بمعنى عدم الجفاف، فلو غسل رأسه و رقبتة فى أول النهار و الأيمن فى وسطه و الأيسر فى آخره صح، و كذا لا يجب الموالاه فى أجزاء عضو واحد، و لو تذكر بعد الغسل ترك جزء من أحد الأعضاء رجع و غسل ذلك الجزء، فإن كان فى الأيسر كفاه ذلك، و إن كان فى الرأس أو الأيمن و جب غسل الباقي على الترتيب، و لو اشتبه ذلك الجزء و جب غسل تمام المحتملات مع مراعاة الترتيب (٢).

الثانية: الارتماس

الثانية: الارتماس، و هو غمس تمام البدن فى الماء دفعه واحده عرفيه (٣)، الموضع المنسى من دون غسل ما دونه دال على لزوم الأعلى على فالأعلى (ضعيف) أما الأول بأن القرن بلحاظ هو أحد مواضع مبادئ الرأس، و أما الثانى فإنّ التعبير المزبور ورد فى كلا البابين فى سياق بيان الأمر بالصّب على الرأس ثم على المنكبين فيكون ظاهر فى الكيفيه. و أما الثالث فالتمسك بالإطلاق المزبور لنفى الترتيب الاستيعابى أظهر بدرجات منه لنفى الترتيب بمعنى مبدأ الاتجاه لعدم لزوم المداهة استيعابا كما هو الحال فى العضو الواحد فى الوضوء.

كما دلّت عليه النصوص (١) و اتفقت عليه الفتوى و هى و إن وردت فى تفرقه الرأس عن الجسد خاصّه إلا أنّ روايات نسيان (٢) موضع من الجسد مطلقه أو صريحه فى تبعيض الجسد أيضا.

قد مرّ أنّ فى كلمات جملة من المتقدمين الاكتفاء بغسل أو المسح بالبلل لخصوص الجزء المنسى و قد مرّ وجهه على الترتيب بمعنى الابتداء و الاتجاه و هو مقتضى روايات التدارك للجزء المنسى من دون الأمر بإعادة ما وراءه.

و ذهب الماتن الى جواز التدرّج فى (المسألة ٤) بل نسب الى كاشف اللثام

ص: ١٧٤

١- ١) ابواب الجنابه ب ٢٩.

٢- ٢) ابواب الجنابه ب ٤١.

و اللازم أن يكون تمام البدن تحت الماء في آن واحد، وإن كان غمسه على التدريج، و صاحب الحدائق و كاشف الغطاء جواز التراخي الطويل في التدريج لكن بنحو يكون رمسا واحدا.

و تحقيق الحال في مفاد الروايات ففي صحيح زراره عن أبي عبد الله عليه السّلام عن غسل الجنابه؟ وفيه «ثم تغسل جسدك من لدن قرنك الى قدميك ليس قبله و لا-بعده وضوء و كل شيء أمسسته الماء فقد أنقيته، و لو أنّ رجلا جنبا ارتمس في الماء ارتماسه واحده أجزاء ذلك و ان لم يدلك جسده» (١) فظاهر السياق بيان الجامع الطبيعي بين الترتيبى و الارتماسى و هو امساس الجسد الماء و حصول النقاء بذلك، و ان ذكر الارتماسى بيان للمصداق الخفى فجعل مدخول «لو» اذ المدار على مسّ الماء لا الدلك كما فى الترتيبى.

و فى صحيح الحلبي قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: اذا ارتمس الجنب فى الماء ارتماسه واحده أجزاء ذلك من غسله» (٢) و التعبير ب«من غسله» ليس شاهدا على مباينه الارتماسى للترتيبى كما قيل، بل هو متعارف استعماله فى اجزاء الفرد عن الطبيعى المأمور به لا سيّما عند خفاء فرديته أو توهم عدم الفردية، و مثلها معتبره السكونى (٣) و غيرها.

و المعروف فى الكلمات أنّ الارتماسى أجزاءه تعيّد لا بمقتضى عمومات الغسل، و من ثم أخذ قيد الوحده فى لسان الدليل قيّدا خاصا و وقع الكلام فى تفسيره بمعنى ما يقابل التعدد فى الرسم أى قيّدا للرسم بحال نفسه أو بمعنى الدفعه الاينيه أى قيّدا للآن الزمانى المقدر فى اللفظ فيكون قيّدا للرسم بحال متعلقه و هو الظرف الزمانى.

و يمكن أن يقال أنّ الترتيب المعتبر فى الغسل على كل من القولين المتقدمين اذا كان ترتيبا فيصح فيه المقارنه الزمانيه دون تأخر الرأس زمانا عن البدن، لأن الترتيب

ص: ١٧٥

١-١) المصدر السابق ب ٥/٢٦.

٢-٢) المصدر السابق ح ١٢.

٣-٣) المصدر السابق ح ١٣.

فلو خرج بعض بدنه قبل أن ينغمس البعض الآخر لم يكف، كما إذا خرجت رجله أو الرتبي عباره عن اشتراط غسل البدن بغسل الرأس دون العكس فيتحقق هذا الاشتراط بتقدم غسل الرأس زمانا و كذلك بمعيته لغسل البدن زمانا، كما هو مقتضى الشرطيه فى سائر الموارد، و كذلك الحال فى الوضوء فاذا كان غسل الوجه شرطاً فى غسل اليمنى و هما شرطان فى غسل اليسرى فإنه يمكن تصحيح الوضوء الارتماسى لأعضاء الوضوء فى دفعه زمانيه واحده كما يمكن تصحيح الغسل الارتماسى على مقتضى القاعده لحمل الترتيب-سواء الذى بين أعضاء الوضوء أو الذى بين أجزاء العضو الواحد-على التقدم الرتبي الشرطى لا الزمانى.

و هذا بخلاف ما لو كان الترتيب فى كل من الغسل و الوضوء ترتيبيا زمانيا، و قد يشهد لكونه فيهما ترتيبيا رتبيا لا زمانيا مضافا الى كونه مقتضى الشرطيه ما فى صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام أنه سال عن الرجل يجنب هل يجزيه من غسل الجنابه أن يقوم فى المطر حتى يغسل رأسه و جسده، و هو يقدر على ما سوى ذلك؟ فقال: «إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزاءه ذلك» (١) و فيه صحيحه الآخر عنه عليه السلام: «ان غسله اجزأه» (٢) و فى مرسل محمد بن أبى حمزه عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل اصابته جنابه فقام فى المطر حتى سال على جسده أ يجزيه ذلك من الغسل قال: نعم» (٣)، فإنّ تقييد إطلاقه-بنيه غسل الرأس أولا- ثم فيه نيه غسل البدن بفاصل زمنى-خلاف الظاهر و منه يظهر وجه العديد من روايات الغسل الترتيبى الظاهر فى افاضه الماء على الرأس و الجسد معا فى آن واحد بل تخرّج هى شاهدا آخر على الترتيب الرتبي.

و مثل ذلك ورد فى الوضوء كصحيح لعلى بن جعفر أيضا عن أخيه موسى بن

ص: ١٧٦

١-١) ابواب الجنابه ب ١٠/٢٦.

٢-٢) المصدر السابق ح ١١.

٣-٣) المصدر السابق ح ١٤.

دخلت في الطين قبل أن يدخل رأسه في الماء، أو بالعكس بأن خرج رأسه من الماء قبل أن تدخل رجله، ولا يلزم أن يكون تمام بدنه أو معظمه خارج الماء بل لو كان بعضه خارجا فارتمس كفى (١)، بل لو كان تمام بدنه تحت الماء فنوى الغسل و حرك بدنه كفى على الأقوى (٢)، و لو تيقن بعد الغسل عدم انغسال جزء من بدنه وجبت جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الرجل لا يكون على وضوء فيصيبه المطر حتى يتل رأسه و لحيته و جسده و يده و رجلاه، هل يجزيه ذلك من الوضوء؟ قال: ان غسله فإن ذلك يجزيه» (١) بعد تقييد ذيله بالمسح لكونه الواجب و هو يتقوم بامرار اليد.

كما يشهد للرتبيه لا- الزمانيه ما تقدم في روايات الارتماس كما في صحيح زراره أن الارتماس من مصاديق طبيعه الغسل الواجب. و على ذلك فلا بد من كون الواحد في روايات الارتماس بمعنى الدفعه الآنيه كى يحصل الترتيب الرتبي، فتقييد الرمس فيها بالارتماسه أو الاغتماسه الواحد هو من تقييد الرمس الى الجسد كله لا بالإضافة الى أبعاض الجسد و ذلك تحقيقا لعدم تأخر بعضها عن الآخر و هو يستلزم حفظ الترتيب الرتبي و عدم تأخر الرأس عن البدن الموجب لبطلان غسل البدن و لزوم إعادته بمقتضى إطلاق ما دلّ على الإعادة.

و من ذلك يتّضح بطلان التدريجي المعاكس للترتيب بخلاف التدريجي الموافق للترتيب و لعلّ اطلاق التقييد بالواحد لكون الغالب خوض الانسان برجله في الماء قبل أعالي بدنه و رأسه.

لحصول المعنى الحدوثي المطلوب في الامتثال العبادي فالحدوث بلحاظ المجموع.

في هذه الصوره الحدوث ليس بلحاظ الغسل-بالفتح-بل بلحاظ القصد

ص: ١٧٧

الإعادته ولا يكفي غسل ذلك الجزء فقط (١).

و يجب تخليل الشعر إذا شك (٢) في وصول الماء إلى بشرته، ولا فرق في كيفية الغسل بأحد النحويين بين غسل الجنابه وغيره من سائر الأغسال الواجبه و المندوبه (٣).

نعم في غسل الجنابه لا يجب الوضوء بل لا يشرع (٤)، بخلاف سائر الأغسال كما سيأتى إن شاء الله.

فصل فى أحكام غسل الجنابه

مسأله ١: الغسل الترتيبى أفضل من الارتماسى

(مسأله ١): الغسل الترتيبى أفضل من الارتماسى (٥).

و يستدل للاكتفاء بما مرّ من قوله عليه السّلام «و كلّ شىء أمسسته الماء فقد انقيته».

و عن العلامه الاكتفاء به عملاً بإطلاق ما دلّ على ذلك و شموله الارتماسى، بل بناء على ما مرّ من كونه ترتيبياً رتبياً و بناء على اعتبار الترتيب فى الجملة الذى هو قول جمله من المتقدمين يكتفى بغسله على مقتضى القاعده.

لا حراز الامتثال.

للتعبير فيها بعنوان واحد، مضافاً الى ما ورد (١) من اجزاء غسل واحد عن حقوق اغسال متعدده، و أن غسل الجنابه و الحيض سواء (٢).

كما دلّت عليه النصوص (٣)، نعم المستفاد من الآيه الكريمة عدم الوجوب بمقتضى القسمة بين الجنب و المحدث بالأصغر، أما عدم المشروعيه فلا، بخلاف بقيه الأغسال للنص (٤).

لا يخلو من تأمل، و مجرّد كون الأوامر البيانيه وارده فى الأول و إن الثانى مجرّد عنه لا يشهد بذلك لأنّ الاجزاء فى لسان الثانى أنّما هو عن طبيعه الغسل الواجب لا

ص: ١٧٨

١- ١) ابواب الجنابه ب ٤٣.

٢- ٢) المصدر السابق ب ٤٣.

٣- ٣) المصدر السابق ب ٣٤.

٤- ٤) ابواب الجنابه ب ٣٥.

مسألة ٢: قد يتعين الارتماسى

(مسألة ٢): قد يتعين الارتماسى كما إذا ضاق الوقت عن الترتيبى، وقد يتعين الترتيبى كما فى يوم الصوم الواجب و حال الإحرام، وكذا إذا كان الماء للغير و لم يرض بالارتماس فيه (١).

مسألة ٣: يجوز فى الترتيبى أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثة بنحو الارتماسى

(مسألة ٣): يجوز فى الترتيبى أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثة بنحو الارتماس (٢)، بل لو ارتمس فى الماء ثلاث مرات: مره بقصد غسل الرأس و مره بقصد غسل الأيمن و مره بقصد غسل الأيسر كفى، وكذا لو حرك بدنه تحت الماء ثلاث مرات أو قصد بالارتماس غسل الرأس و حرك بدنه تحت الماء بقصد الأيمن و خرج بقصد الأيسر، و يجوز غسل واحد من الأعضاء بالارتماس و البقيه بالترتيب، بل عن الترتيبى التدريجى، بل على ما تقدم من حفظ الترتيب فى الارتماسى لأنه رتبى لا تعدد فى البين، بل قد يظهر من بعض الأغسال المندوبه الزمانيه أفضليه الثانى و كونه فى ماء جارى.

للقدره على الطبيعه بالقدره على فرد منها، و ان طرأ العجز عن الفرد الآخر منها.

لما مرّ من اشتمال الارتماسى على الترتيب، وكذا لو بنى على مجرّد الترتيب بين الأعضاء دون الترتيب فى الاتجاه، و أما الصوره الثانيه فى المتن فقد يشهد لها بعض ما ورد فى غسل الميت و ان كان فى الترتيبى التدريجى إلا أنه يحصل بغسل الأيمن أولاً ثم الأيسر تكرير غسل كل منهما فلاحظ. و أما الصوره الثالثه فإنما يتم بناء على الاكتفاء بالغسل -بالفتح- البقائى. و أما الرابعه، فهى كالثانيه مبنيه على المبانيه بين الكيفيتين و كذا الخامسه و بناء عليه فليس هو من الارتماسى كما هو الحال فى الوضوء الارتماسى فإنه ترتيبى بالرمس لا بالصب بناء على الترتيب الزمانى. و كذا الحال فى الصوره السادسه.

يجوز غسل بعض كل عضو بالارتماس و بعضه الآخر بإمرار اليد.

مسألة ٤: الغسل الارتماسي يتصور على وجهين

(مسألة ٤): الغسل الارتماسي يتصور على وجهين:

أحدهما: أن يقصد الغسل بأول جزء دخل في الماء و هكذا إلى الآخر فيكون حاصلًا على وجه التدرّج.

و الثاني: أن يقصد الغسل حين استيعاب الماء تمام بدنه و حينئذ يكون آتيا و كلاهما صحيح، و يختلف باعتبار القصد، و لو لم يقصد أحد الوجهين صح أيضا و انصرف إلى التدرّج (١).

مسألة ٥: يشترط في كل عضو أن يكون طاهرا حين غسله

(مسألة ٥): يشترط في كل عضو أن يكون طاهرا حين غسله فلو كان نجسا طهره أولا، و لا- يكفي غسل واحد لرفع الخبث و الحدث كما مر في الوضوء، و لا يلزم طهاره جميع الأعضاء قبل الشروع في الغسل و إن كان أحوط (٢).

تقدم الكلام حول قيد الوحدة في الغسل الارتماسي، و أنه لأجل تحقيق الترتيب الرتبي فلا محاله تكون الوحدة بمعنى المعية الزمانية، الدفعية و أنه لو كان التدرّج بنحو ينحفظ الترتيب بين الأعضاء في الجملة- و لو لم يستوعب العضو السابق كما تقدم اختياره- لصحّ لتحقيق الترتيب حينئذ أيضا، بخلاف ما لو كان معكوسا فإن التراخي الزماني و لو مع الاتصال الزماني يمانع حصول الترتيب.

لما تقدم في الوضوء من أنّ الأقوى نجاسه الغسالة قبل الانفصال أيضا و من ثم لا يتم رفع الحدث به حتى في أبعاض العضو الواحد و ما ورد (١) في روايات غسل الجنابه من الأمر بتنقيه الفرج أولا قبل الغسل يشير إلى ذلك أيضا، و أما روايه حكم بن حكيم (٢) من الأمر بغسل الرجلين اذا كان في مكان ليس بنظيف بعد غسل البدن فليس بظاهر في تحقق الغسل- بالضم- مع نجاسه الرجلين الا على تقدير القول بلزوم

ص: ١٨٠

١-١) ابواب الجنابه ب ٢٦.

٢-٢) ابواب الجنابه ب ٢٧.

مسألة ٦: يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء

(مسألة ٦): يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء، فلو كان حائل وجب رفعه، ويجب اليقين بزواله مع سبق وجوده، ومع عدم سبق وجوده يكفي الاطمئنان بعدمه بعد الفحص (١).

مسألة ٧: إذا شك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله

(مسألة ٧): إذا شك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله (٢)، على خلاف ما مر في غسل النجاسات حيث قلنا بعدم وجوب غسله، والفرق أن هناك الشك يرجع إلى الشك في تنجسه بخلافه هنا، حيث إن التكليف بالغسل معلوم فيجب تحصيل اليقين بالفراغ، نعم لو كان ذلك الشيء باطنا سابقا و شك في أنه صار ظاهرا استيعاب غسل الأيمن قبل الأيسر و قد تقدم ضعفه و أن اللازم هو بدء الغسل من الأيمن في الجملة، بل قد ذكرنا هذه الرواية و نظائرها كأحد الشواهد على ذلك كيف و ان الماء الذى يرفع به الحدث لا بد و أن يكون ظاهرا و هو لا يلاقى باطن الرجلين الا و يكون منفعلا بقذاره المكان. نعم هذه الشرطية في الماء القليل بخلاف المعتصم كما لا يخفى.

قد مرّ في الغسل من الخبث و في الوضوء عدّه من الفروع التى فصل فيها الماتن في الشك بين العلم السابق بوجود المانع و بين عدمه و أن مراده التفرقة بحسب السيره في البناء على العدم عند الاحتمال الضئيل كما في موارد عدم العلم السابق بخلاف العكس، نعم في موارد الشك المجرد بنحو معتد به يلزم الفحص لأنه من الشك في المحصل، و على كل تقدير فيجترئ بالاطمئنان بالعدم و لعلّ تفرقه الماتن بين الصورتين محمول على ما ذكرنا.

لأنه من الشك في المحصل كما تقدم في الوضوء حيث أنّ الطهاره من الحدث مسببه عن الوضوء.

أم لا فلسفته بعدم الوجوب لا يجب غسله عملاً بالاستصحاب (١).

مسألة ٨: ما مر من أنه لا يعتبر الموالاه في الغسل الترتيبي إنما هو في عدا غسل المستحاضه و المسلوس و المبطون

(مسألة ٨): ما مر من أنه لا يعتبر الموالاه في الغسل الترتيبي إنما هو في عدا غسل المستحاضه و المسلوس و المبطون، فإنه يجب فيه المبادرة إليه و إلى الصلاة بعده من جهة خوف خروج الحدث (٢).

مسألة ٩: يجوز الغسل تحت المطر و تحت الميزاب ترتيباً لا ارتماساً

(مسألة ٩): يجوز الغسل تحت المطر و تحت الميزاب ترتيباً لا- ارتماساً، نعم إذا كان نهر كبير جارياً من فوق على نحو الميزاب لا يبعد جواز الارتماس تحته أيضاً إذا استوعب الماء جميع بدنه على نحو كونه تحت الماء (٣).

مسألة ١٠: يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس في الأثناء و بالعكس

(مسألة ١٠): يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس في الأثناء و بالعكس، لكن بمعنى رفع (٤) اليد عنه و الاستئناف على النحو الآخر.

قد تقدم في الوضوء أن ما دلّ على استثناء الباطن دال على أخذ عنوان الظاهر أو عدم الباطن في موضوع الوجوب، و كذلك يجري الكلام في الغسل.

الموالاه في موارد دائم الحدث لما تقدم في المسلوس و المبطون من أن الوضوء و الغسل مع استمرار الحدث أنّما هو لتخفيف الحدث و تحصيل الطهاره اما في ابعاض العمل المشروط بالطهاره، أو في بعض درجاته من جهة الكيف. فالشرطيه للموالاه وضعيه كما عللها الماتن، لا تكليفه محضه.

قد تقدم في مشروعيه الارتماسى الاستدلال بعهده روايات (١) ناصه على الفرض كما أنه لو استوعب الماء جميع البدن لا يخرج منه ذلك عن فرض الترتيب غايه الأمر الرتبى لا الزمانى.

اتّضح ممّا تقدّم أنّ الترتيبي الزمانى و الارتماسى من طبيعه واحده هي

ص: ١٨٢

مسأله ١١: إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهاره البدن

(مسأله ١١): إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهاره البدن، لكن بعده يكون من المستعمل في رفع الحدث الأكبر (١)، فبناء على الإشكال فيه يشكل الوضوء و الغسل منه بعد ذلك، وكذا إذا قام فيه و اغتسل بنحو الترتيب بحيث رجع ماء الغسل فيه، و أما إذا كان كرا أو أزيد فليس كذلك، نعم لا يبعد صدق المستعمل عليه إذا كان بقدر الكر لا أزيد و اغتسل فيه مرارا عديده، لكن الأقوى كما مر جواز الاغتسال و الوضوء من المستعمل.

مسأله ١٢: يشترط في صحه الغسل ما مر من الشرائط في الوضوء من النيه و استدامتها إلى الفراغ

(مسأله ١٢): يشترط في صحه الغسل ما مر من الشرائط في الوضوء من النيه و استدامتها إلى الفراغ و إطلاق الماء و طهارته و عدم كونه ماء الغساله و عدم الضرر في استعماله و إباحته و إباحه ظرفه و عدم كونه من الذهب و الفضة و إباحه مكان الغسل و مصب مائه و طهاره البدن و عدم ضيق الوقت و الترتيب في الترتيبى و عدم الترتيب الرتبى فالعدول أنما هو من فرد لآخر من دون تعدد الطبيعه فلا استئناف في البين.

مرّ في الماء المستعمل أنّ مفاد صحيح ابن سنان سلب ظهوريه المستعمل في الجنابه من جهه الخبث لا من جهه رفع الحدث الأكبر و كذا بقيه ما استدللّ به ثمه، نعم بناء على ذلك القول لا اشكال في صدق المستعمل عليه في الصور المذكوره في المتن حتى لو كان كثيرا اذا استعمل مرارا عديده يستخدم فيها غالب كميّه الماء، إلا أنّ الكرّ و الكثير كما مرّ خارج عن عموم المنع في صحيح ابن سنان و غيره-على القول به-لما دلّ بالخصوص على ذلك لا سيّما و أنّ رفع الخبث به غير موجب لسلب ظهوريته فكيف يرفع الحدث، مضافا الى امكان دعوى ظهور أدلّه المنع على القول بها في القليل.

حرمه الارتماس فى الارتماسى منه كىوم الصوم و فى حال الإحرام و المباشره فى حال الاختيار، و ما عدا الإباحه و عدم كون الظرف من الذهب و الفضه و عدم حرمه الارتماس من الشرائط واقعى (١) لا- فرق فيها بين العمد و العلم و الجهل و النسيان، بخلاف المذكورات فإن شرطيتها مقصوره على حال العمد و العلم (٢).

مسأله ١٣: إذا خرج من بيته بقصد الحمام و الغسل فيه فاغتسل بالداعى الأول لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس فى الماء: ما تفعل؟

(مسأله ١٣): إذا خرج من بيته بقصد الحمام و الغسل فيه فاغتسل بالداعى الأول لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس فى الماء: ما تفعل؟ يقول: أغتسل فغسله صحيح، و أما إذا كان غافلا- بالمره بحيث لو قيل له: ما تفعل؟ يبقى متحيرا فغسله ليس بصحيح (٣).

مسأله ١٤: إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل و بعد ما خرج شك فى أنه اغتسل أم لا

(مسأله ١٤): إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل و بعد ما خرج شك فى أنه اغتسل أم لا يبنى على عدم، و لو علم أنه اغتسل لكن شك فى أنه على الوجه الصحيح يبنى على الصحه (٤).

بل الحال فى الضرر كحرمه الارتماس.

و كذا الحال فى صوره الجهل و التقصير.

تقدم فى مبحث التيه من الموضوع الفرق بين قصد الفعل و قصد القربه بمعنى قصد الأمر، و الفرق بين القصد و لو بنحو الإشاره الاجماليه الحاضره و لو بالالتفات البسيط و بين عدم ذلك، و الفرق بين معنون الفعل و عنوانه و كذا بين الغفله التفصيليه و بين قصد المضاد.

أمّا الشقّ الأول فلعدم احراز الفراغ بعد عدم مضى المحلّ أو أن أصل العمل غير محرز، و أمّا الشقّ الثانى فإن كان الشك فى بعض الأعضاء فقد تقدم فى فصل شرائط الموضوع (مسأله ٤٧) أن الغسل كالوضوء و كذا التيمم فى عدم جريان قاعده التجاوز و الفراغ فى الأثناء ما دام المحلّ باق و كذلك الشك فى الشرائط فى الأثناء و ان

مسألة ١٥: إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه و أن وظيفته كانت هي التيمم

(مسألة ١٥): إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه و أن وظيفته كانت هي التيمم فإن كان على وجه الداعى يكون صحيحا، و إن كان على وجه التقييد يكون باطلا (١)، و لو تيمم باعتقاد الضيق فتبين سعته ففى صحته و صحه صلاته إشكال (٢).

مسألة ١٦: إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامى فغسله باطل

(مسألة ١٦): إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامى فغسله باطل، و كذا إذا كان بناؤه النسيئه من غير إحراز رضا الحمامى بذلك و إن استرضاه بعد الغسل، و لو كان بناؤهما على النسيئه و لكن كان بانيا على عدم إعطاء الأجره أو على إعطاء الفلوس الحرام ففى صحته إشكال (٣).

كان الشك بعد فوات الموالاه و المحل الشرعى فتجرى القاعده.

بل صحيحا أيضا لتحقق القربه و لو بقصد الأمر التخيلى بل عرفت تحققها بمجرد قصد العنوان و الفعل لا يتعدد و لا يتعنون بتعدد الأمر بعد وحده طبيعه الغسل.

لتمائله مع ما لو اعتقد بفقد الماء تمام الوقت مع كونه واجدا له فى الواقع، فإنه يعجز بتخيله المزبور عن استعمال الماء، و هذا بخلاف ما اذا كانت القدره المأخوذه هو الأسباب الخارجيه فإنه واجد فى كلا المثالين و لا يشرع له التيمم نعم فى خصوص الضرر قد يجعل الخوف تمام الموضوع و تمام الكلام فى فصل مسوغات التيمم.

تاره يفرض ما يقع فى المثال و نحوه من الموارد إجاره أو بيع و نحوهما من المعاوضات و اخرى إباحه و بذل بشرط العوض و الالتزام باعطاء المال، و النمط الأول يمكن فرضه بتصوير الانشاء بالمعاطات و ان كان ظاهر تلك الموارد هو النمط الثانى من دون التزام الحمامى و صاحب المحل و الدكان و نحوهم بالتمليك فيكون له الرجوع فى الأثناء، و على كل من التقديرين، فحكم الفروض المذكوره فى المتن اما

مسأله ١٧: إذا كان ماء الحمام مباحا لكن سخن بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه

(مسأله ١٧): إذا كان ماء الحمام مباحا لكن سخن بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه، لأن صاحب الحطب يستحق عوض حطبه و لا يصير شريكا في الماء و لا صاحب حق فيه.

الأول و الثالث و هو كونه بانيا على عدم اعطاء الأجره فلا ريب في منافاته مع الالتزام بالوفاء كما اعترف به البعض و اما إنشاء أصل المعامله فالمعروف في الكلمات عدم المنافاه مع ذلك البناء لأن العوض هو الكلى في الذمه و لا ينافيه عدم استيفائه في الخارج و عدم تطبيقه على مصداق أو تطبيقه على غير مصداقه كما في الفرض الرابع، و هذا أنما يتمشى مع مذهب الإراده الظاهريه و أنها المدار في صحه المعاملات و العقود، و أما على مذهب الإراده الباطنيه و أن المدار عليها فيشكل الحال لأنه مع عدم إرادته الالتزام بالعقد لا يتحقق انشاءه و من ثم لا ينشأ أصل المعامله لأن آله الانشاء لها هي آله إنشاء الالتزام و التعهد بالوفاء فاذا حصل الخلل في استعمال الصيغه في أحدهما حصل في الآخر أيضا، و اذا لم يتم إنشاء الالتزام لم يتم إنشاء أصل المعامله لأن صيغه انشاءها هي صيغه إنشاء الالتزام، بل على المذهب المزبور لا يتحقق وجود الكلى في الذمه لأن قوامه بالتعهد و الالتزام و المفروض انتفاؤه.

و أما الثانى فمع عدم احراز رضا الحمامى و نحوه لا يحرز التطابق في الانشاء و أما الرابع فلا ينافى الالتزام بالعقد بل هو مبنى عليه لأنه يبنى على تفرغ ذمته المشغوله بسبب الالتزام المزبور، هذا كله على النمط و التقدير الأول و أما على النمط الثانى فالفرض الأول و الثالث في المتن لا يتحقق شرط الإباحه و الاذن من المالك و ان أعطى الأجر فيما بعد لأن الظاهر في مثل هذه الموارد كون الشرط هو الالتزام بالاعطاء المتعقب بالاعطاء خارجا، و منه يشكل الحال في الفرض الرابع أيضا و اما

مسألة ١٨: الغسل في حوض المدرسه لغير أهله مشكل

(مسألة ١٨): الغسل في حوض المدرسه لغير أهله مشكل بل غير صحيح، بل و كذا لأهله إلا إذا علم عموم الوقفيه أو الإباحه (١).

مسألة ١٩: الماء الذي يسبلونه يشكل الوضوء و الغسل منه إلا مع العلم بعموم الإذن

(مسألة ١٩): الماء الذي يسبلونه يشكل الوضوء و الغسل منه إلا مع العلم بعموم الإذن (٢).

مسألة ٢٠: الغسل بالمتزر الغصبى باطل

(مسألة ٢٠): الغسل بالمتزر الغصبى باطل (٣).

مسألة ٢١: ماء غسل المرأة من الجنابه و الحيض و النفاس

(مسألة ٢١): ماء غسل المرأة من الجنابه و الحيض و النفاس و كذا أجره تسخينه إذا الثالث فأصالة العدم تحرز الحرمة الظاهرية و توجب حصول التجري على فرض عدم إصابه الحرمة الواقعيه، و الرضا اللاحق لا يقلب ما سبق وقوعه حراما لكون الرضا مأخوذ بنحو الشرط المقارن للحليه.

أما الحكم لغير أهله فيتبع ظاهر الحال و السيره المتعاطيه الكاشفه عن العموم أو الخصوص و أما في صوره الشك فقد مرّ في مواضع من بحث الطهاره الاشكال في جريان الأصول المفرغه في الشك في انتفاعات الأملاك، و أما الحكم لأهله فظاهر الحال هو الجواز إلا اذا فرض ظهور هيئه بناء الحوض بنحو غير معد للانتفاع به في الغسل و نحوه و أنما هو مصمم للزينه و نحوها، و مع الشك الظاهر الجواز بعد كون الوقف ملكا للجهه و العنوان المنطبق على أهله.

فإن كانت أماره و نحوها مما تقدم على العموم فهو و إلا فالأصول المفرغه لا تجرى في الأملاك كما مرّ.

و هو محل منع لكون الغسل -بالضم- هو الغسل -بالفتح- مع التيه و هو استيلاء الماء على البشره أو جريان الماء عليها على القول الآخر و هو ليس عين التصرف في المتزر بل و لا مجتمع معه في وجود واحد كى يندرج في بحث الاجتماع الانضمامي.

احتاج إليه على زوجها على الأظهر لأنه يعدّ جزءاً من نفقتها(١).

مسألة ٢٢: إذا اغتسل المجنب في شهر رمضان أو صوم غيره أو في حال الإحرام ارتماسا نسيانا

(مسألة ٢٢): إذا اغتسل المجنب في شهر رمضان أو صوم غيره أو في حال الإحرام ارتماسا نسيانا لا يبطل صومه ولا غسله(٢)، وإن كان متعمدا بطلا معاً، ولكن لا لتتقيح اندراج كلفه ماء الغسل في النفقه كما ذهب جماعة من المتأخرين يتم بملاحظه العنوان الوارد في أدله وجوب النفقه فقد ورد كل من عنوان النفقه كما في قوله وَ مَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ (١) وعنوان الرزق كما في قوله وَ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَ كِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ (٢) كما ورد عنوان الامساک بمعروف كما في العديد من الآيات، وقد فسرت النفقه في الروايات (٣) بالطعام والكسوه والسكنى ونفى عن ما عدا ذلك والظاهر دخول المرافق التابعه للسكنى في العنوان كما هو الحال في الطعام من دخول الاواني والآلات اللازمه، و من مرافق السكنى الماء اللازم في التنظيف والتطهير والاقتصار على ما هو لازم في المعاش دون المعاد لا ينافى اندراج الماء اللازم استعماله في التطهير عن الحدث في مرافق السكنى وإلا لخرج الماء اللازم للوضوء عنه أيضاً بل وكذا اللازم للطهاره عن الخبث وللاستنجاء وهو كما ترى لا سيما ان ذلك كالكهرباء من مقومات السكنى في عرف الحياه المعاشه حالياً.

لاختصاص الحرمة بالعلم والعمد في المفطرات، فلم يحصل خلل في كل منهما، وهذا بخلاف صوره العمد فإنه يوجب بطلان الصوم وأما الغسل فالمعروف في الكلمات ذلك لجعل عنوان الرمس هو متعلق وعنوان الغسل، إلا أنه تقدم أن الرمس ليس إلا غسلاً ترتيبياً غايه الأمر يتم غسل الأعضاء بمعيه زمانيه و تقدم بعضها

ص: ١٨٨

١- (١) الطلاق ٧.

٢- (٢) البقره ٢٣٣.

٣- (٣) ابواب النفقات ب ١-٨-١١.

يطلب إحرامه (١) وإن كان آثماً، وربما يقال لو نوى الغسل حال الخروج من الماء صح غسله (٢)، وهو في صوم رمضان مشكل لحرمة إتيان المفطر فيه بعد البطلان أيضاً، فخروجه من الماء أيضاً حرام كمكثته تحت الماء، بل يمكن أن يقال: إن الارتماس فعل واحد مركب من الغمس و الخروج فكله حرام، وعليه يشكل في غير شهر رمضان أيضاً، نعم لو تاب ثم خرج بقصد الغسل صح.

على الآخر ترتيباً، وعلى ذلك فالكون تحت الماء ليس دخيلاً- في حقيقته الغسل، بل وصول الماء الى البشرة أو استيلاءه هو المحقق له فما هو محرم غير ما هو واجب، كما أن استيلاء الماء على البشرة ليس سبباً للكون تحت الماء، بل ادخال البدن في الماء هو السبب لكل من الواجب و المحرم، نعم فيشكل الحال من جهة الفاعليه حيث يكون صدور الفعل قبيحا و معصيه و الحسن الفاعلى شرط عقلى فى صحه العباده.

كما هو فى ارتكاب بقيه تروك الاحرام حتى النكاح قبل الموقف، نعم يفسد الاحرام أو الحج بارتكاب التروك بمعنى النقصان و انعدام التماميه و الكمال.

فى غير صيام شهر رمضان و غير الاحرام لحصول المعصيه و هو الافطار بمجرد الایجاد، فلا يكون البقاء معصيه و لو بنى على كون الایجاد و البقاء فعل واحد، اذ ليس لازمه متعلق الحكم بتمام مجموع الفعل، لا- سيما فى كثير من الأفعال ذات الطبيعه الامتداديه و استمرار الحكم فى بعض أمثلتها هو من تعدد الحكم بالقوه فتشدد المعصيه أو الثواب لا سيما على القول بتعدد مصداق الواجب و الحرام فى الوجود كما مرّ بسبب ذلك، كما لا يشكل الغسل من جهة لزوم كون ايجاده حدوثياً لأن الخروج جريان لماء آخر على البدن.

أحدها: الاستبراء من المنى بالبول قبل الغسل

أحدها: الاستبراء من المنى بالبول قبل الغسل (١).

الثانى: غسل اليدين ثلاثا إلى المرفقين أو إلى نصف الذراع أو إلى الزندين

الثانى: غسل اليدين ثلاثا إلى المرفقين أو إلى نصف الذراع أو إلى الزندين من غير فرق بين الارتماس و الترتيب.

الثالث: المضمضه و الاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مرات

الثالث: المضمضه و الاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مرات، و يكفى مره أيضا.

الرابع: أن يكون ماؤه فى الترتيبى بمقدار صاع

الرابع: أن يكون ماؤه فى الترتيبى بمقدار صاع، و هو ستمائه و أربعه عشر مثقالا و ربع مثقال.

الخامس: إمرار اليد على الأعضاء لزياده الاستظهار

الخامس: إمرار اليد على الأعضاء لزياده الاستظهار.

السادس: تخليل الحاجب الغير المانع لزياره الاستظهار.

السادس: تخليل الحاجب الغير المانع لزياره الاستظهار.

السابع: غسل كل من الأعضاء الثلاثه ثلاثا.

السابع: غسل كل من الأعضاء الثلاثه ثلاثا.

الثامن: التسميه

الثامن: التسميه بان يقول: «بسم الله»، و الأولى أن يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم».

و يدل عليه صحيح ابن أبى نصره الوارد فى كيفية الغسل و مقدماته قال عليه السّلام «و تبول ان قدرت على البول» الحديث (١) و حكى عن عدّه القدماء و صاحب الحدائق الوجوب استنادا الى ما رواه الشيخ عن أحمد بن هلال قال: «سألته عن رجل اغتسل قبل أن يبول؟ فكتب: إن الغسل بعد البول إلا أن يكون ناسيا فلا يعيد منه الغسل» (٢) و مثله صحيح محمد

١-١) ابواب الجنابه ب ٦/٢٦.

٢-٢) ابواب الجنابه ب ١٢/٣٦.

التاسع:الدعاء الماثور في حال الاشتغال

التاسع:الدعاء الماثور في حال الاشتغال، وهو«اللهم طهر قلبي، و تقبل سعيي و اجعل ما عندك خيرا لي،اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين»،أو يقول:«اللهم طهر قلبي و اشرح صدري و أجر على لساني مدحتك و الثناء عليك، اللهم اجعله لي طهورا و شفاء و نورا،إنك على كل شيء قدير»و لو قرأ هذا الدعاء بعد الفراغ أيضا كان أولى(١).

العاشر:الموالاه

العاشر:الموالاه و الابتداء بالأعلى في كل من الاعضاء في الترتيبى(٢).

تمه أحكام الغسل

مسألة ١:يكره الاستعانه بالغير في المقدمات القريبه

(مسألة ١):يكره الاستعانه بالغير في المقدمات القريبه على ما مر في الوضوء(٣).

ابن مسلم الآتى الأمر بإعادة الصلاه المتعقبه بالبلل و ظاهر الروايه-بعد غض النظر عن اضمار الروايه لا سيّما من العبرتائى-هو الوجوب الشرطى لا سيما و أن الغسل لا يتعلّق به وجوب نفسى مستقل،و سيأتى فى روايات البلل المشتهه أن الغسل لا ينتقض بترك البول قبل الغسل إلا بخروج البلل،فلا بدّ من حمل الروايه على الندب أو الارشاد الى فائده الاستبراء،أو قد تحمل على ما قد ينسب الى احتمال البعض من بطلان الغسل بالبول بعده و إن لم يحصل اشتباه بلل،و قد يكون الذيل ليس جوابا للاستثناء بل لأصل السؤال و أن مخالفه هذا الترتيب غير مرجح للإعاده فى نفسه ما لم يخرج بلل مشتهه.

لما كانت الأمور المذكوره نديه كان الحال فيها سهل لا سيّما بعد ثبوت قاعده التسامح فى أدلّه السنن وفاقا للمشهور مع امكان استفاده الكثير منها فى أنحاء دلالات الروايات الوارده فى كيفيه الغسل.

قد تقدم قوّه شرطيه ذلك فى الغسل بمعنى عدم الغسل بنحو معكوس.

تقدم بيان عموم دلالة الروايات الوارده فى الوضوء لمطلق العبادات للتعليل

(مسألة ٢): الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطاً في صحته، وإنما فائدته عدم وجوب الغسل إذا خرج منه رطوبة مشتبّهة بالمنى، فلو لم يستبرئ و اغتسل و صلى ثم خرج منه المنى أو الرطوبة المشتبّهة لا تبطل صلاته و يجب عليه الغسل لما سيأتى (١).

الوارد فيها و ان ذلك بمثابة قاعده شرعيه لزوميه في بعض مراتبها و كراهيه في مراتب المقدمات.

الشرطيه هي ظاهر القول المحكى عن بعض الأصحاب كما عن السرائر و المنتهى من اعاده الصلاه المتعقبه للغسل المزبور، و الظاهر استنادهم الى صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج من إحليله بعد ما اغتسل شيء؟ قال: يغتسل و يعيد الصلاه، إلا أن يكون بال قبل أن يغتسل، فإنه لا يعيد غسله» (١) و مثله مضمّر بن هلال المتقدم.

هذا و قد روى الشيخ عن محمد بن مسلم في ذيل تلك الروايه و قال أبو جعفر عليه السلام:

«من اغتسل و هو جنب قبل أن يبول ثم وجد بللاً فقد انتقض غسله، و ان كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللاً فليس ينقض غسله، و لكن عليه الوضوء، لأن البول لم يدع شيئاً» (٢)، و ما رواه و إن لم يكن من اتحاد المروي لكنه صريح في صحّة الغسل و عدم الانتقاض حتى خروج البلل فلا محاله تحمل روايته الأولى على خروج البلل بعد غسله مباشره قبل صلاته أى صلاته بعد ما انتقض غسله اذ دلالة الأولى على بطلان الغسل من رأس أنّها هي بإطلاق البعديه و الاطلاق لا يعارض النص، و يعضد هذا الحمل ذيل الأولى فإنه أفرد الغسل بعدم الاعاده مما يشير الى مباشره خروج البلل بعد الغسل، ثم أنّ التعبير بالاعاده في روايات الباب هو نظير التعبير الوارد في نواقض الوضوء بلحاظ ما قبل اتيان الصلاه التي هي عمل مشروط به فيعيد اتيانه لها، و يعضد كل ذلك أيضاً ما دلّ

ص: ١٩٢

١- ١) ابواب الجنابه ب ٦/٣٦.

٢- ٢) المصدر السابق ح ٧.

مسأله ٣: إذا اغتسل بعد الجنابه بالإنزال ثم خرج منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى

(مسأله ٣): إذا اغتسل بعد الجنابه بالإنزال ثم خرج منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى فمع عدم الاستبراء قبل الغسل بالبول يحكم عليها بأنها منى فيجب الغسل (١)، على أنّ سبب الجنابه هو خروج المنى لا مجرد وجوده في المجرى.

ثم أنّ ما حكى عن الذخيره من عموم الاستبراء بالبول للجنابه و لو بالجماع دون الإنزال متجه مع عموم الروايات و كون العله أو الحكمه طريقيته في تنقيه المجرى لا- يتنافى مع العموم بعد احتمال حركه المنى و وصوله الى المجرى و إن لم ينزل، كما هو مشاهد أيضا من خروج البلب المشتبه بعد ذلك في الحاله المزبوره.

حكى الاجماع عليه إلا أن ظاهر عباره الصدوق الندييه لقوله إعادة الغسل أصل و الخبر الثاني رخصه، إلا أن يحمل على التخيير الأصولي بين الخبرين المتعارضين، كما أن المحكى عن المفيد و الحلبي و يحيى بن سعيد و ابن سلال و العلامه و الشهيد و الكركي بل نسب الى الأصحاب الاجتراء بالخرطاط بدلا اذا لم يمكنه البول بل عن الشيخ في المبسوط و المحقق الثاني في النافع قيام الخرطاط مقامه مطلقا، و العمده التعرض الى الروايات الوارده في المقام:

منها صحيح الحلبي قال: «سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك بللا- و قد كان بال قبل أن يغتسل؟ قال: ليتوضأ، و إن لم يكن بال فليعد الغسل» (١) و مثله صحيحه الآخر (٢). و منها: صحيحا ابن مسلم المتقدمين (٣).

و منها موثق سماعه قال: «سألته عن الرجل يجنب ثم يغتسل قبل أن يبول فيجد بللا بعد ما يغتسل؟ قال: يعيد الغسل، فإن كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد غسله و لكن يتوضأ و يستنجي» (٤) و مثله صحيح سليمان بن خالد و مصحح معاويه بن ميسره.

ص: ١٩٣

١-١ (١) ابواب الجنابه ب ١/٣٦.

٢-٢ (٢) المصدر السابق ح ٥.

٣-٣ (٣) المصدر السابق ح ٦.

٤-٤ (٤) المصدر السابق ح ٨.

و مع الاستبراء بالبول و عدم الاستبراء بالخرطاط بعده يحكم بأنه بول فيوجب الوضوء (١)، و مع عدم الأمرين يجب الاحتياط بالجمع بين الغسل و الوضوء إن لم و مفاد هذه الروايات صريحه بإطلاقها الحكم بالمنى على البلل المشتبه مع عدم الاستبراء بالبول إلا أنّ هناك جملة من الروايات الأخرى:

منها: حسنه أو مصحح جميل بن دراج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل تصيبه الجنابه فينسى أن يبول حتى يغتسل ثم يرى بعد الغسل شيئاً أ يغتسل أيضاً؟ قال: لا، قد تعصرت و نزل من الحبائل» (١) و المراد بالتعصر هو الخرطاط و النسبه بينها و بين ما تقدم العموم و الخصوص المطلق. و الجواب غير مخصوص بعدم القدره أو النسيان، و يعضد مفاد هذه الروايه التعليل المتقدم فى الصحيح الآخر لابن مسلم عنه عليه السّلام «لأن البول لم يدع شيئاً» (٢) أنّ المدار على التنقيه للمجرى، و يؤيده أيضاً الاعتبار و منها حسنه عبد الله بن هلال قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يجمع أهله ثم يغتسل قبل أن يبول ثم يخرج منه شيء بعد الغسل؟ قال: لا شيء عليه، ان ذلك ممّا وضعه الله عنه» (٣) و هى و إن كانت غير مقيده بالخرطاط فتعارض ما تقدم بالتباين لكن تقيد بالروايه المتقدمه و متعاضده معها.

و مثلها روايه زيد الشّحام و ليس فى طريقها من يتوقّف فيه إلا أبى جميله المفضل بن الصالح و قد بيّنا الخطب فيه فى صلاه المسافر فلاحظ.

و ذكر الصدوق روايه مرسله فى الفقيه و المقنع «ان كان قد رأى بللا و لم يكن بال فليتوضأ و لا يغتسل انما ذلك من الحبائل».

هو مقتضى نصوص كل من روايات الاستبراء من الجنابه فى المقام و روايات

ص: ١٩٤

١-١) ابواب الجنابه ب ١١/٣٦.

٢-٢) المصدر السابق ح ٧.

٣-٣) المصدر السابق ح ١٣.

يحتمل غيرهما(١)،و إن احتمل كونها مذيا مثلا- بأن يدور الأمر بين البول و المنى و المذى فلا يجب عليه شىء،و كذا حال الاستبراء من البول.

الظاهر من المتن بناء على عدم زياده(عدم)المضافه الى الأمرين هو إرادته عدم الاستبراء بالبول و عدم الاستبراء بالخرطات من الأمرين لأنهما الفرضان السابقان اللذان تعرض لهما فعدمهما أى مع الاستبراء بالبول و الخرطات و هو الفرض الثالث فى المتن،و على تقدير زياده فالمراد الاستبراء بالنحوين أيضا، و على أية تقدير فهذا الفرض هو من العلم الاجمالى بالحدث الأكبر أو الأصغر أى وجوب الغسل أو الوضوء مع سبق الطهاره و أخرى يمكن فرض العلم الاجمالى المزبور مع سبق الحدث الأصغر و ثالثه مع الشك فى الحاله السابقه و هذه الفروض الثلاثه تتناول الفرض الخامس فى المتن أيضا،ثم انّ هذه الفروض تنقسم بلحاظ الشك فى البلل المشتبه من جهه المتبقى فى المجرى و أخرى من جهه النازل من الأعلى و قد يكون مركبا،كما قد يفرض العلم الاجمالى مع عدم الاستبراء منهما أو مع عدم الاستبراء من أحدهما،و قد يستدل بإطلاق صحيح محمد بن مسلم و موثق سماعه الواردتين فى المقام فى الاستبراء للجنابه بالبول أنه يحكم على البلل المشتبه بالبوليه سواء استبرء من البول بالخرطات أم لا غايته تقييدا بروايات الاستبراء من البول بالخرطات،ففى صورته الاستبراء من الجنابه مع عدم الاستبراء من البول يحكم عليه بالبوليه و هو الفرض الثانى فى المتن و أما صورته عدم الاستبراء منهما فكصورته الاستبراء منهما و أما صورته الاستبراء من البول دون الجنابه فيحكم عليه بالجنابه و هو الفرض الأول فى المتن.

هذا و لكن قد تقدم فى آخر فصل حكم الاستبراء من البول انّ ظاهر قاعدتى

الرطوبة الخارجة بدوا من غير سبق جنبه، فإنها مع دورانها بين المنى و البول يجب الاحتياط بالوضوء و الغسل، و مع دورانها بين الثلاثة أو بين كونها منيا أو مذيا أو بولا أو مذيا لا شيء عليه (١).

مسألة ٤: إذا خرجت منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل و شك في أنه استبرأ بالبول أم لا

(مسألة ٤): إذا خرجت منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل و شك في أنه استبرأ بالبول أم لا بنى على عدمه (٢) الاستبراء من البول و جنبه هو في الشك في البلل من جهه المتبقى في المجرى لا في النازل من الأعلى، و حينئذ يفصل في اجراء قاعدتي الاستبراء و يفصل في الشك المركب، كما تقدم.... عند وصول النوبه الى مقتضى الأصل اللازم هو الوضوء في جميع صور العلم و ذلك لعموم موضوع آيه الوضوء إذا قُمتُم إلى الصلاه... (١)

و هو مطلق الحدث أو الناقض للوضوء من دون تقييده بالأصغر غايه ما خرج هو جنبه و نحوها من الحدث الأ-كبر فمع استصحاب عدم الحدث الأكبر من جنبه و نحوها- لا يعارض باستصحاب عدم الأصغر لعدم كون الاثر و هو الوضوء مترتبا عليه بل على مطلق الحدث، نعم لو فرض ترتب اثر آخر على خصوص الأصغر كوجوب الغسلتين من البول في الفرج أو الثوب لثم التعارض و لزم العمل بمقتضى العلم الاجمالي في كلا الطرفين. و أما مع عدم التعارض فيجوز استصحاب عدم الأكبر و ينقح الموضوع للتمسك بعموم الآيه- فيلزم الوضوء فلاحظ تفصيل ذلك ثمه، و لعل اطلاق صحيح محمد بن مسلم و موثق سماعه و غيرها من روايات المقام من الحكم عليه بالبوليه محمول على ذلك.

بمقتضى جريان فائده قاعدتي الاستبراء.

استصحابا لعدم الأخوذ جزء موضوع عكس قاعده الاستبراء، اي الأمر

ص: ١٩٦

فيجب عليه الغسل، و الأحوط ضم الوضوء أيضا.

مسألة ٥: لا فرق في جريان حكم الرطوبة المشتبهه بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص أو الاختبار أو لأجل عدم إمكان الاختبار

(مسألة ٥): لا فرق في جريان حكم الرطوبة المشتبهه بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص أو الاختبار أو لأجل عدم إمكان الاختبار من جهة العمى أو الظلمه أو نحو ذلك (١).

مسألة ٦: الرطوبة المشتبهه الخارجه من المرأة لا حكم لها

(مسألة ٦): الرطوبة المشتبهه الخارجه من المرأة لا- حكم لها و إن كانت قبل استبرائها فيحكم عليها بعدم الناقضيه و عدم النجاسه (٢) إلا إذا علم أنها إما بول أو منى.

مسألة ٧: لا فرق في ناقضيه الرطوبة المشتبهه الخارجه قبل البول بين أن يكون مستبرئا بالخرطاط أم لا

(مسألة ٧): لا فرق في ناقضيه الرطوبة المشتبهه الخارجه قبل البول بين أن يكون مستبرئا بالخرطاط أم لا، و ربما يقال إذا لم يمكنه البول تقوم الخرطاط مقامه، و هو باعاده الغسل و الحكم بجنابته، أما احتياط الماتن بالوضوء فأنما هو مع فرض الحدث الأصغر قبل البلل المشتبه أو الشك في الطهاره.

أى مع فرض العجز عن الفحص، لأن ظاهر البلل المأخوذ في فرض الروايات هو غير المعلوم و ما يمكن استعلامه لا- يشمل الاطلاق.

لورود النصوص في الرجل و الخصوصيه ظاهره جدا مضافا الى تصريح صحيح سليمان بن خالد عنه عليه السّلام (١) بالفرق و كذلك صحيح منصور (٢) و هما و ان كانا واردين في الدوران بين المنين إلا أنّ ترك الاستفصال عن إتيانها للاستبراء و عدمه دالّ على مفروغيه عدم لزومه في الحكم بالطهاره، مع أنّ كون الفرض فيهما هو خصوص ذلك محل تأمّل لعدم التخصيص بذلك في عباره السائل، و يعضد ذلك عدم لزوم الاستبراء من البول للحكم بالطهاره في البلل المشتبه بعده، و ان استحج نحو من الاستبراء فيها.

ص: ١٩٧

١-١) ابواب الجنابه ب ١/١٣.

٢-٢) المصدر السابق ح ٢.

مسألة ٨: إذا حدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابه الأقوى عدم بطلانه

(مسألة ٨): إذا حدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابه الأقوى عدم بطلانه(٢)، نعم يجب عليه الوضوء بعده، تقدم قوّته اختياراً وفاقاً للشيخ و المحقق و كذا لجماعه آخرين بل نسب الى الأصحاب عند عدم التمكن.

و ذهب الصدوق و جماعه الى البطلان و لزوم اعادته استنادا الى ما روى في الفقه الرضوى «فإن أحدث حدثاً من بول أو غائط أو ریح بعد ما غسلت رأسك من قبل أن تغسل جسدك فأعد الغسل من أوله» و عن الفقيه و الهدايه للصدوق نقل عين العبارة و قد أفتى بذلك الشيخ في النهايه و المبسوط و روى في المدارك عن كتاب(عرض المجالس) للصدوق عن الصادق عليه السلام قال: «لا بأس بتبعض الغسل، تغسل يدك و فرجك و رأسك، و تؤخر غسل جسدك الى وقت الصلاة، ثم تغسل جسدك اذا أردت ذلك، فإن أحدث حدثاً من بول، أو غائط أو ریح أو منى بعد ما غسلت رأسك من قبل أن تغسل جسدك فأعد الغسل من أوله» (١).

و حكى صاحب الوسائل عن الشهيدین أنهما روياه عن الكتاب المزبور و ذکر ان غیرهما من المتأخرین رووه عنه أيضاً. و استند الى بعض الوجوه الآتیه أيضاً، و ذهب ابن ادريس و جماعه الى الإتمام من دون وضوء، و ذهب الى ما في المتن المحقق و جماعه.

و العمده التعرّض الى منشأ وجوه الأقوال، حيث أنّ صدور الحدث الأصغر يوجب الوضوء و غسل الجنابه لا يشرع معه الوضوء لا قبله و لا بعده (٢)، و التفكيك

ص: ١٩٨

١- ١) ابواب الجنابه ب ٤/٢٩.

٢- ٢) ابواب الجنابه ب ٣٤.

فى رافعيته بين الأ-كبر و الأصغر لم يدلّ على صحته دليل و دعوى أنّ الحدث الأصغر فى الأثناء لا- يزيد على الحدث بعد الغسل، فكما أنه فيما بعد لا يبطل تأثيره فى الطهارة من الأكبر و ان نقض تأثيره فى الطهارة من الأصغر كذلك وقوعه فى الأثناء، فغايه تأثيره فى الأثناء أنه يبطل تأثير ما سبق من غسل الاجزاء فى رفع الحدث الأصغر و ما يأتى من غسل الاجزاء اللاحقه لا ترفعه أيضا لعدم الدليل على رافعيه بعض الغسل للأصغر.(ممنوعه)لأن وقوع الحدث بعد الغسل ناقض لتأثيره فى الطهارة من الأصغر بعد وجودها فلم يتخلّف اثره، بخلاف وقوعه فى الأثناء فإنه تفكيك لتأثيره و ممانعه له فى ايجادها، إلا أن يقال الناقض مانع بقاء و رافع و اذا فرض فى الحدوث يكون مانعا دافعا و يمكن التمثيل بغسل الجنب صاحب سلس البول و المستحاضه عند ما تغتسل عن الجنابه و كذلك الحائض حيث ورد النص (1)بامكان رفع جنابتها، مما يدل على أن رافعيه غسل الجنابه بنحو المقتضى لا- العليه غير المنفكه عن المعلول أو المتلازمان بملازمه بتيه، أى ما لم يأت ناقض للطهارة عن الأصغر كالبول و الاستحاضه و الحيض، و دعوى أن هذه موارد خاصه تخصص عموم حكم غسل الجنابه فيبقى الباقي ضعيفه فإن تلك الموارد بما هى حدث سببت عدم ارتفاع الأصغر و عدم حصول الطهارة منه. و منه يظهر ضعف مستند القول بالاتمام من دون وضوء تمسكا بعموم نفي مشروعيه الوضوء مع الجنابه فإنه فى الحدث الذى قبل غسل الجنابه.

و كذا يظهر ضعف وجه القول بالاعاده فإنّ تفكيك الغسل عن الطهارة من الأصغر لا يستلزم فساد الغسل بعد كون مقتضى الجمع بين دليل رافعيته للأصغر و دليل

ص: ١٩٩

ناقضيه الاحداث هو كون رافعيته بنحو المقتضى. و قد تقدم صحه غسل الجنابه مع الاحداث الاخرى.

و(دعوى) ان ما يوجب الغسل كالحيض و مس الميت و نحوهما لا يوجبان نقض الوضوء و الطهاره من الصغرى.

(غريبه) فإن ناقضيه هذه الأسباب للطهاره منصوصه فى الكتاب كما فى الأول و فى الروايات كما فى جميعها، و المراد بالطهاره هى التى يستتبع بها الدخول فى الصلاه، و من ثم لزم الوضوء مع الغسل منها بناء على عدم كفايه مطلق الغسل عن الوضوء. و أما الاستدلال لهذا القول بأن مقتضى آيه الوضوء إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا (١) هو تقسيم من يقوم من الحدث الى من يجب عليه الوضوء و من يجب عليه الغسل و هو الجنب و لا-ريب أن المكلف فى أثناء الغسل و قد صدر منه الأصغر قد قام من حدث و حيث لم يتم غسله فهو جنب و لم ترتفع عنه جنابته، فيشمله عموم الآيه و يندرج فى القسم الثانى و يتوجه إليه الأمر بالغسل إحداثاً بتمامه، لا بقاء بتمام السابق، هذا غاية تقريب هذا الوجه (٢).

وفيه: إن معاوده شمول عموم الآيه من رأس للمكلف فى الفرض و بنحو يلغى الشمول السابق لا وجه له، و على ذلك فما أتى به من الاجزاء مصداق لامتنال الأمر و لم يسلب عنها الصحه التأهليه لما تقدم من عدم فساد و اختلال اجزاء الغسل بسلب رافعيته للطهاره من الأصغر بوجود الناقض، و قد التزم القائل بالصحه فى الأغسال الاخرى من احداث الأكبر فيما لو أحدث بالأصغر فى الأثناء، التزم بالصحه

ص: ٢٠٠

١- (١) المائده ٦.

٢- (٢) التنقيح ٢١/٧، الطبعه الحديثه.

لكن الأحوط إعادة الغسل بعد إتمامه و الوضوء بعده أو الاستئناف و الوضوء بعده، و كذا إذا أحدث في سائر الأغسال(١)، و لا فرق بين أن يكون الغسل ترتيبيا أو مع بناء على كفايتها عن الوضوء بحسب طبيعتها، إلا- أنه مع الأصغر في الوضوء يضم إليه الوضوء، مع أنّ تلك الأغسال ملحقه بالجنابه في الاندراج في الآيه و لو بتوسط الروايات.

هذا، و الشمول الجديد للآيه أنّما يدرج المكلف في القسم الأول أيضا، و لا- مانع من شمول كلا القسمين للمكلف بلحاظ الحدثين كما مرّ في الاستحاضه و الحيض و غيرهما و المقابله بين القسمين انما هو في الحدث الأصغر الذي قبل غسل الجنابه فقط.

و أما ما روى عن رساله ابن بابويه و كتاب عرض المجالس مرسلا فغايتها حسن الاحتياط، لا سيّما مع ايماء ما دلّ (١) على جواز تأخير و تبعض الغسل مده طويله الى عدم قرح نواقض الوضوء المتخلله في العاده في تلك المده.

و قد يقال أنّ البحث في لزوم الاعاده أو صحه الاتمام مع الوضوء أو بدونه أنّما هو بلحاظ الغسل الترتيبى و اما رفع اليد عنه الى الارتماسى فلا- اشكال في الا-جزاء عن الوضوء، و فيه: أنّ ذلك مبنى على تباين الطبيعه بينهما و قد مرّ تعددهما فرديا و ان الارتماسى ترتيبى رتبى لا زمانى.

بعين التقريب المتقدم في غسل الجنابه بناء على كفايتها بحسب طبيعتها عن الوضوء كما سيأتى، و أما على القول بعدم ذلك فعدم الاشكال أوضح لكون الغسل من تلك الأحداث غير رافع في الأصل للأصغر، فالحدث الأصغر مع فرض عدم سبق الوضوء لتلك الأغسال مصاحب لها فكذلك لو وقع في الأثناء، هذا، مضافا

ص: ٢٠١

ارتماسيا إذا كان على وجه التدريج (١)، و أما إذا كان على وجه الآتيه فلا يتصور فيه حدوث الحدث في أثناءه.

مسألة ٩: إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل فإن كان مماثلاً للحدث السابق - كالجنابه في أثناء غسلها أو المس في أثناء غسله

(مسألة ٩): إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل فإن كان مماثلاً للحدث السابق - كالجنابه في أثناء غسلها أو المس في أثناء غسله - فلا إشكال في وجوب الاستئناف (٢)، وإن كان مخالفاً له فالأقوى عدم بطلانه فيتمه و يأتي بالآخر (٣)، -على كلا القولين- إلى ما ورد من صحه غسل المستحاضه الكبرى و الوسطى مع ضم الوضوء.

تقدم عدم اختلاف الطبيعه بين النحوين و أنّ الاختلاف فردى فالأول ترتيبى زمانى و الثانى ترتيبى رتبى محض، و على أية تقدير فالحدث الأصغر يمكن أن يقارن زمنا الدفعه العرفيه للارتماس، و حينئذ يلزم الوضوء، و الظاهر عدم الفرق فى تاتى الاشكال المتقدم، لا- لصدق الوقوع فى الأثناء كى يقال بعدم صدقه، بل لممانعه الحدث المقارن عن رافعيه الغسل للأصغر و هو عين اشكال الوقوع فى الأثناء.

نظير وقوع الحدث الأصغر فى أثناء الوضوء، فإن الناقض كما هو ناقض لو وقع بعد الطهور، فنقضه لبعض الطهور فى أثناءه ان لم يكن أولى فسواء لعموم أدله ناقضيته فيخاطب من رأس بإيجاد الطهور.

لاطلاق دليل ارتفاعها بالغسل لا سيما مع ما دلّ على أنها احداث مختلفه متعدده فهى غير متلازمه وجودا و كذا ارتفاعا، كما دلّ على ذلك الدليل على ارتفاع الجنابه مع وجود الحيض و قد تقدمت الاشاره إليه أو وجود الاستحاضه. نعم عموم روايتى الفقه الرضوى و عرض المجالس شامل للمقام ثم أنّ جهه البحث فى وقوع الاحداث الكبرى فى غسل بعضها من زاويتين الأولى كونها مجدده للحدث الأكبر و ان كان من نوع مباين الثانيه كونها نواقض للوضوء و الطهاره من الأصغر.

و يجوز الاستئناف بغسل واحد لهما(١)،و يجب الوضوء بعده إن كانا غير جنباه(٢) أو كان السابق هو جنباه(٣)،حتى لو استأنف و جمعهما بينه واحده على الأحوط،و إن كان اللاحق جنباه فلا حازه إلى الوضوء سواء أتمه و أتى للجنباه بعده أو استأنف و جمعهما بينه واحده(٤).

مسألة ١٠: الحدث الأصغر في أثناء الأغسال المستحبه أيضا لا يكون مبطلا

(مسألة ١٠): الحدث الأصغر في أثناء الأغسال المستحبه أيضا لا يكون مبطلا(٥) لكن لا يبطل غسل الاجزاء السابقه بعد عدم شرطيه الموالاه فالتداخل لا محاله في بعض الغسل،و التأمل في مشروعيه مثل هذا التداخل مدفوع بدلاله ما دلّ على التداخل عليه كما سيأتى.

بناء على عدم كفايه مطلق الغسل عن الوضوء،و لا تأثير لتخلل الحدث الأكبر الآخر في غسل الأول إلا من زاويه تجدد الحدث الأكبر إلا أنه نوع آخر غير المرتفع.

لممانعه رافعيته للحدث الأصغر بتخلل الآخر،و الاستئناف كما تقدم ليس اعاده للغسل المعاد من رأس فالغسل الثانى لا محاله اتمام للأول فلا بد من ضم الوضوء،هذا على القول بعدم كفايه مطلق الغسل عن الوضوء.

لكون الغسل اللاحق عن جنباه و هو رافع للأصغر و ان تداخل مع غير الرافع للأصغر.

و تقريب الصحه كما تقدم من اطلاق أدلتها و عدم أخذ الحدث الأصغر مانعا و إن بنى على رافعيه كل غسل للأصغر،فان التفكيك كما تقدم لا اشكال فيه بعد كونه مقتضيا بلحاظه و لحاظ أسبابه و قد يؤيد بروايه بكير قال:«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل لىالى شهر رمضان و أنه أول الليل قلت:فإن نام بعد الغسل؟قال:هو مثل غسل يوم الجمعة،اذا اغتسلت بعد الفجر اجزاك»(١) و صحيح عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

ص: ٢٠٣

لها، نعم فى الأغسال المستحبه لإتيان فعل - كغسل الزيارة و الإحرام - لا يبعد البطلان، كما أن حدوثه بعده و قبل الإتيان بذلك الفعل كذلك كما سيأتى.

«من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله الى الليل فى كل موضع يجب فيه الغسل، و من اغتسل ليلا كفاه غسله الى طلوع الفجر»
(١) مع حصول الحدث فى العاده خلال الفتره المزبوره.

و قد يقرب البطلان بما فى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يغتسل لدخول مكه ثم ينام فيتوضأ قبل أن يدخل أ يجزيه ذلك أو يعيد؟ قال: لا يجزيه لأنه أنما دخل بوضوء» (٢) و نظيره ما فى موثق (٣) اسحاق عن أبى الحسن عليه السلام فى غسل الزيارة أنه يعيده اذا أحدث و مثله ورد فى اعاده غسل الاحرام اذا أحدث (٤) و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج الاخر (٥) التعليل لاعاده غسل الزيارة بعد النوم لأنه انما دخل بوضوء. فإن مفاد هذه الروايات هو بطلان الغسل و انتقاضه بالحدث الأصغر غايه الأمر ان بعض الاغسال المستحبه كغسل يوم الجمعة و نحوه يتأذى الاستحباب بصرف وجود الغسل و ان انتقض بعد ذلك بصدور الحدث بخلاف ما لو صدر فى الأثناء. هذا و الصحيح ان المتحصل من دلاله صحيح عمر بن يزيد و صحيحى عبد الرحمن بن الحجاج هو أن للغسل المستحب أثرين أحدهما رافعيه الحدث الأصغر، و الثانى طهاره جميع البدن، إذ لو كان أثر الأول فقط لاكتفى بالوضوء عنه، كما أنه لو كان الثانى فقط لاكتفى به و ان تعقبه الحدث الأصغر، و الأمر به تاره بلحاظ كلا أثريه و اخرى بلحاظ الثانى فقط كما هو الظاهر فى الاغسال الزمانيه بخلاف الأغسال الافعاليه و نحوها مما أمر بالغسل لاجل تحقيق الكون على

ص: ٢٠٤

١-١) ابواب الاحرام ب ٤/٩.

٢-٢) ابواب مقدمات الطواف ب ١/٦.

٣-٣) ابواب زياره البيت ب ٣،٢،٤.

٤-٤) ابواب الاحرام ب ١٠-١-٢.

٥-٥) ابواب زياره البيت ب ٣،٢،٤.

مسألة ١١: إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة أو في شرطه قبل الدخول في العضو الآخر رجع و أتى به

(مسألة ١١): إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة أو في شرطه قبل الدخول في العضو الآخر رجع و أتى به، وإن كان بعد الدخول فيه لم يعتن به و يبني على الإتيان على الأقوى و إن كان الأحوط (١) الاعتناء ما دام في الأثناء و لم يفرغ من الغسل كما في الوضوء، نعم لو شك في غسل الأيسر أتى به و إن طال الزمان لعدم تحقق الفراغ حينئذ لعدم اعتبار الموالاه فيه، و إن كان يحتمل عدم الاعتناء إذا كان معتاد الموالاه.

طهاره كشرط كماله لتلك الأفعال، فعلى ذلك يصدق عنوان النقض بلحاظ الأثر الأول دون الثاني، و على أيه تقدير ففي هذه الروايات دلالة ظاهره على رافعيه كل غسل للحدث الأصغر و ان كان نديبا، بل ان صحيحى ابن الحجاج يدلان على كون الغسل في نفسه مستحبا كالوضوء فكما ان الوضوء يحقق حاله الكون على وضوء و هي الطهاره الحاصله منه فكذلك الغسل يحقق الكون على غسل و هي الطهاره الحاصله منه، ثم ان من ذلك يظهر ناقضيه الحدث الأكبر مطلقا في الأثناء للاغسال المستحبه بلحاظ كلا أثره.

بل هو الأقوى لدلاله ذيل صحيح زراره الوارد في منع جريان قاعده التجاوز و الفراغ اثناء الوضوء على المنع كذلك في أثناء الغسل، فقد روى عن أبي جعفر عليه السلام في ذيل الحديث «قال: قلت له: رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده، من غسل الجنابه؟ فقال: إذا شك و كانت به بله و هو في صلاته مسح بها عليه، و ان كان استيقن رجع فأعاد عليهما ما لم يصب بله، فإن دخله الشك و قد دخل في صلاته فليمض في صلاته و لا شيء عليه، و ان استيقن رجع فأعاد عليه الماء، و ان رآه و به بله مسح عليه و أعاد الصلاه باستيقان و ان كان شاكا فليس عليه في شكه شيء فليمض في صلاته» (١) و عمدته الاستدلال هو بالفقره الأولى

ص: ٢٠٥

مسألة ١٢: إذا ارتمس في الماء بعنوان الغسل ثم شك في أنه كان ناويا للغسل الارتماسى حتى يكون فارغا أو لغسل الرأس و الرقبه في الترتيبى

(مسألة ١٢): إذا ارتمس في الماء بعنوان الغسل ثم شك في أنه كان ناويا للغسل الارتماسى حتى يكون فارغا أو لغسل الرأس و الرقبه في الترتيبى حتى يكون في الأثناء و يجب عليه الإتيان بالطرفين يجب عليه الاستئناف، نعم يكفيه غسل الطرفين بقصد الترتيبى لأنه إن كان بارتماسه قاصدا للغسل الارتماسى فقد فرغ و إن كان قاصدا للرأس و الرقبه فيأتيان غسل الطرفين يتم الغسل الترتيبى (١).

مسألة ١٣: إذا انغمس في الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل

(مسألة ١٣): إذا انغمس في الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل يجب عليه الإعادة ترتيبا أو ارتماسا، ولا يكفيه جعل ذلك الارتماس للرأس و الرقبه إن كان الجزء غير المنغسل في الطرفين فيأتي بالطرفين فأنها نص في لزوم الاعتناء بالشك و ان دخل في الصلاة ما دام بلل الغسل باقيا كما هو الحال في الشك في المسح في الوضوء و البلل باق فأنه يلزم الاعتناء بمقتضى صدر الصحيح المزبور الوارده فقراته في الوضوء و تقدم ثمه، غايه الأمر أن لمفساد الروايه مؤديان أحدهما لزوم الاعتناء في الاثناء، و الثانى بقاء المحل مع بقاء البلل و ان دخل في العمل المترتب كالصلاه.

نعم مع الجفاف و الدخول في العمل المترتب تجرى قاعده الفراغ كما يستفاد من ذيل الصحيح أن الفراغ التعبدى يتحقق بالدخول في العمل المترتب و ان كان المحل باق للتدارك فيصح جريان القاعده في الطواف عند الشك و قد دخل في صلاته و ان كان في المطاف، و من ذلك يظهر تقييد اطلاق الذيل في المتن بعدم الدخول في الصلاة و نحوها.

بناء على ما تقدم من وحده طبيعه الترتيبى و الارتماسى و أن كليهما ترتيبى رتبى غايه الأمر أحدهما تدريجى زمانى و الاخر دفعى فالشك حقيقته تؤول الى الشك في قصد غسل بقيه البدن فاللازم حينئذ الاعتناء و غسل الباقي.

الآخرين لأنه قصد به تمام الغسل ارتماسا لا خصوص الرأس و الرقبه و لا يكفي نيتهما في ضمن المجموع (١).

مسأله ١٤: إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابه أم لا

(مسأله ١٤): إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابه أم لا يبني على صحه صلاته و لكن يجب عليه الغسل للأعمال الآتية (٢)، و لو كان الشك في أثناء الصلاه بطلت لكن الأحوط إتمامها ثم الإعادة.

بناء على وحده طبيعه الغسلين و أن التخيير بينهما عقلي و أن الترتيبى الرتبى حاصل فى كلا- الفردين غايه الأمر أحدهما مع الترتيب الزمانى أى تدريجى و الآخر ترتيبى رتبى محض من دون تخلل زمانى بناء على ذلك فقصد طبيعه الغسل فى الرأس و الرقبه متحقق و تبدل الخصوصيه الفرديه غير مضر بأصل قصد الطبيعه المأمور بها، كما أنه قد مرّ بنا أن الترتيب اللازم بين الجزء الأيمن و الأيسر هو فى الجملة فيكتفى بغسل الجزء الباقي و ان كان من الأيمن بل الحال فى بقاء جزء من الرأس و الرقبه كذلك لكون الترتيب بينهما و بين الجسد فى الجملة أيضا لا بالجملة.

لأن القاعده انما تجرى فى الصلاه دون الغسل نفسه، و ان بنى على وحده قاعده الفراغ و التجاوز كما هو الأقوى، لأن الشك فى التجاوز و ان كان فى أصل الشىء إلا أن احرازه لأجل صحه المجموع فيكون مفادها صحه الموجود و هو المجموع، و كذلك الحال فى الشك فى الفراغ و ان كان فى صحه الموجود و هو مجموع العمل الا ان إحراز صحه الموجود مقتضاها احراز أصل الشىء الضمنى فى ذلك المجموع، و تمام الكلام فى محله- و مقتضى ذلك ان كلا من لسانى القاعده لا بد فيه من احراز أصل العمل و هذا الشرط انما هو متحقق فى الصلاه دون الغسل، و من ذلك يندفع ما قد يوجه به جريان قاعده التجاوز فى الغسل باعتبار مضى محلّه الذى هو قبل الصلاه فيحرز به أصل الغسل وجه الاندفاع ان قاعده التجاوز شرطها إحراز

(مسأله ١٥): إذا اجتمع عليه أغسال متعدده فإما أن يكون جميعها واجبا أو يكون جميعها مستحبا أو يكون بعضها واجبا و بعضها مستحبا، ثم إما أن ينوى الجميع أو البعض، فإن نوى الجميع بغسل واحد صح في الجميع و حصل امتثال أمر الجميع (١)، مجموع العمل في الجملة و هذا أنما يتوفر في الصلاه دون الغسل، مضافا الى أنّ مضي محل الغسل أنما هو بلحاظ كونه ضمينا في مجموع الصلاه مأخوذ فيها على نحو الشرطيه أى لتصحيح الصلاه لا احرازه في نفسه بما هو هو في ذاته.

و من ثم يجب عليه الغسل لما يأتي من الأعمال المشروطه بالطهاره، ثم أنّ هذا ما لم يحدث بالأصغر بعد الصلاه و الا لحصل لديه علم اجمالى اما بوجوب الوضوء أو بوجوب الغسل و بطلان الصلاه السابقه و بعبارة اخرى البراءه من الوضوء معارضه بالفراغ من الصلاه لكن يمكن أن يقال أنّ قاعده الفراغ في الصلاه من قبيل الأصل الجارى في ملاقى بعض اطراف العلم، فعلى القول بجريان الأصل فيه و عدم معارضته بالأصل في طرف الملاقى -بالفتح- فكذلك فيما نحن فيه فإنّ العلم اما بوجوب الوضوء أو بوجوب الغسل، إما بالحدث الأصغر أو بالأكبر و يترتب عليه صحّه و بطلان الصلاه و المفروض ان العلم المزبور منحل حكما بجريان الاشتغال في الغسل فتجرى البراءه في الوضوء بلا- معارض. و فيه: أنّ قاعده الفراغ في الصلاه تعارض حينئذ البراءه عن الوضوء كما مرّ.

الكلام في تداخل الأغسال تاره في مقتضى القاعده و أخرى بمقتضى النصوص الخاصه الوارده: أما القاعده فلا بد في البدء من تنقيح وحده أو تباين الاغسال ثم معرفه تداخلها اسبابا أو مسببات. فهى من ناحيه الأسباب بمعنى الحدث لا ريب في تباينها كما سيأتى في أحكام الحائض و المستحاضه من أنّ اختلاف أحكام الأحداث الكبرى يقتضى اختلافها، و أما من ناحيه المسبب بمعنى ذوات

و كذا إن نوى رفع الحدث أو الاستباحه إذا كان جميعها أو بعضها لرفع الحدث و الاستباحه، و كذا لو نوى القربه، و حينئذ فإن كان فيها غسل الجنابه لا حاجه إلى الأغسال أنفسها مع غض النظر عن مقام الامتثال و امكان تصادقها خارجا، فقد استدلّ على تباينها بوجه:

الأول: أنّ تعدد الأمر و الطلب المتعلق بالغسل يقتضى تعدد الأغسال، اذ مقتضى عدم تداخل الأسباب و هى الأوامر هو تعلق كل أمر بحصه من الطبيعه مغايره لحصه الأمر الآخر سواء كانت تلك الطبيعه ذات وحده جنسيه أو نوعيه و تعدد المسبب فى الذمه بتبع تعدد السبب لا يتميز إلا بالإضافه الى الأسباب و لا يتحقق التعيين إلا بذلك لاشتراك صورته الفعل بين الحصص المختلفه كما هو الحال فى ركعتى الفجر نفلا و افتراضا، و ركعات الظهر و العصر.

و فيه: أنّ هذا يتم فى الأوامر النفسيه التكليفيه المستقله لا فى الأوامر الشرطيه و ان بنى على كونها أوامر نفسيه لكنها ضمنيه غير مستقله بمنزله الاوامر الارشاديه، و ذلك لتعلق الأوامر الشرطيه بطبيعه الشرط فى رتبه لاحقه عن تقرر ذات الشرط و طبيعته و كيفيه وقوعه و حصوله، و من ثم لا- يعتبر فى شرائط العبادات الوجود الحدوثى بل يكفى الوجود البقائى و ان اوقعت لغير المشروط، بل و كذا الحال فى الأوامر المستقله اذا كان بينها عموما من وجه فإن فى مورد تصادقها لا مانع من تداخلها فى مقام الامتثال الذى يطلق عليه التداخل فى المسببات بخلاف التداخل فى الأوامر الشرطيه فإنه من التداخل فى مقام التعلق بالطبيعه فى الذمه الذى يطلق عليه التداخل فى الأسباب. فهذا الوجه لا يقتضى التعدد و التباين فى المقامين بقول مطلق.

نعم قد يقال أنّ الأغسال الواجبه كلها متعلقه للأمر النفسى الندبى فتكون متباينه

فى الذمه و الطبعه بالقصد، هذا مضافا الى ان متعلقات الأوامر التكليفية تقتضى التداخل فى الامتثال اذا كانت النسبه بينها من وجه فيما كانت توصليه لا عباديه، فعلى ذلك يتم بهذا الوجه تباين جميع الأغسال الواجبه و الندبيه بالقصد. و يدفع بأن هذا المقدار من التقريب و ان اقتضى ذلك الا- ان الطهاره الحاصله من الغسل عن الاحداث الكبرى هو طبيعه واحده سواء بمرتبته اللزوم فى الأغسال الواجبه أو بمرتبته الندب فى الأغسال الندبيه، فهو نظير تعدد أسباب النجاسات الخثيه كالبول و الدم و بول الرضيع إلا ان الطهاره الحاصله من الغسل-بالفتح-واحده و المفروض ان الغسل بطبيعته الوحدانيه موجد لها الا ان يمانع مانع فيحصل التفكيك فى الرفع..

و بعبارته اخرى يكون الغسل مأمورا به توصلا للطهاره كالارشادى و الطهاره من الاحداث الكبرى طبيعه واحده و ان كانت الأحداث متباينه نظير الطهاره من الخبث مع كون نجاسات الخبث متباينه كالبول و الدم و ولوغ الكلاب و الدرهم من الدم لكن الطهاره منها واحده مع ان أسبابها مختلفه فى عدد الغسلات فكيف بالمقام، و الطهاره الأمر النفسى بها متحد و ان اختلف الأمر الشرطى الوجوبى و الندبى.

الثانى: ان مقتضى ما ورد من أن غسل الجنابه ليس قبله وضوء و لا بعده (1) بخلاف بقيه الأغسال فإن قبلها وضوء لا بعدها، سواء بنى على عدم كفايه بقيه الأغسال عن الوضوء و اختصاص ذلك بالجنابه كما هو المشهور، أو بنى على كفايه كل غسل عن الوضوء، فإنه يبقى الفرق على الثانى أيضا حيث يستحب الوضوء قبل بقيه الأغسال بخلاف غسل الجنابه فإن الوضوء معه بدعه، مقتضى ذلك هو تباين ماهيه الأغسال لاختلاف الحكم أو الأثر.

ص: ٢١٠

وفيه: أنه لا ينحصر وجه اختلاف الحكم أو الأثر في اختلاف حقيقته الأغسال نوعاً أو صنفاً بل هو أمر راجع إلى نوعه السبب و هو الحدث الذي يرفع بأن يكون حدث الجنابه يتلازم رفعه مع رفع الحدث الأصغر كما هو مقتضى التقسيم في الآيه القاطع للشركه، و أما ما يقال أنّ بقيه الأحداث الكبرى لا- ترتفع بالغسل وحده بل بمعية الوضوء بخلاف الجنابه، فيدفع بأنه خلاف مقتضى الأدله من ارتفاعها بمجرد الغسل و ان لم يتوضأ، لا سيما و أنّ المشهور القائل بعدم كفايه بقيه الأغسال عن الوضوء لا يعتد بالوضوء السابق على الغسل مع وجود تلك الأحداث الكبرى، فهي ترتفع بمجرد الغسل و ان لم يستنج بمجرّد ذلك الصلاه، بناء على عدم كفايه كل غسل عن الوضوء. و كذا(ما)يقال من أنّ الفرق هو أنّ حدث الجنابه لا يوجب الحدث الأصغر بخلاف بقيه الأحداث الكبرى فمن ثم لا يحتاج غسله إلى ضم الوضوء، و ليس نطاق الأدله إلا ذلك، لا كون غسله رافعا للأصغر دون بقيه الأغسال كي تفترق حقائقها، (فأنه)ضعيف فإنه قد عدت الجنابه من نواقض الوضوء في رواياته و لذلك يحرم على الجنب ما يحرم على المحدث بالأصغر، و منه يظهر ضعف الاحتمال الرابع من أن حدث الجنابه مضاد للأصغر لا يجتمع معه و الوجه في الفرق المزبور.

الثالث: مقتضى قوله عليه السلام في موثق حجاج الخشاب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على امرأته فطمثت بعد ما فرغ، أ تجعله غسلًا واحداً إذا طهرت أو تغتسل مرتين؟ قال:

تجعله غسلًا واحداً عند طهرها» (١) و مثله رواه أبى بصير (٢) فإن التعبير بجعل كل من الغسلين غسلًا واحداً دالٌّ على تباينهما غاية الأمر قد رخص في الاتيان بغسل يقصد به كل منهما مجزئ عنهما، و لعلّه نمط ماهيه غسل ثالثه كما مال إليه صاحب

ص: ٢١١

١- ١) ابواب غسل الجنابه ب ٥/٤٣.

٢- ٢) المصدر السابق ح ٦.

و فيه: أنّ تعبير الروايه ليس «تجعلهما» باسناد الجعل الى ضمير التثنيه كما قد ذكر ذلك في بعض الكلمات بل الى ضمير المفرد، و هو عائد الى الشأن أو الى رفع الحدث، هذا مع ما فى وصف الغسل بالوحده من ايماء الى وحده العنوان و الطبيعه.

الرابع: مقتضى ما ورد من اغتسال الحائض عن الجنابه (١) اثناء الحيض و كذا اغتسالها للاحرام (٢) كذلك، دالّ على التباين لعدم صحّحه غسل الحيض فى الأثناء بخلاف غيره.

و فيه: أنّ ارتفاع الجنابه دون الحيض أنّما هو لاستمرار سبب حدث الحيض دون الجنابه فيفكك بينهما فى الارتفاع، فالغسل ذو الطبيعه الواحده رافع لمطلق الحدث ما لم يمانع مانع كما فى وقوع الأصغر أثناء غسل الجنابه فأنّه يمانع عن رافعيه الغسل للأصغر.

الخامس: قوله عليه السّلام فى صحيح زراره الآتى «فاذا اجتمعت عليك حقوق اجزأها عنك غسل واحد» (٣) فإنّ التعبير بالحقوق عن الأغسال دالّ على تعددها فى الذمّه المتوقف على تباينها، و ان التداخل التبعدى أنّما هو فى مقام الامثال.

و فيه: أنّ الحقوق محتمله لاراده تعدد الأحداث الكبرى، فكل حدث حق فى ذمّه المكلف رفعه، هذا فيما كانت من الأغسال الواجبه و امّا المستحبه فبلحاظ أسباب الأمر بالغسل، و قد عرفت وحده الطهاره الحاصله من طبيعه الغسل ما لم يمانع مانع عن رافعيته لأنواع الحدث فلا تحصل الطهاره منها. و قد يستدلّ بموثق سماعه عن

ص: ٢١٢

١-١) المصدر السابق ح ٧.

٢-٢) ابواب الاحرام

٣-٣) ابواب غسل الجنابه ب ١/٤٣.

أبى عبد الله و أبى الحسن عليهما السّلام قالاً «فى الرجل يجامع المرأة فتحيض قبل أن تغتسل من الجنابه؟ قال: غسل الجنابه عليها واجب» (١) فأنّه صريح فى تعدد الغسلين فى الذّمّه و فيه:

إنّ المراد عدم سقوط الغسل الرافع للجنابه و عدم زوال حدث الجنابه بطرو حدث الحيض.

هذا و قد يستدلّ للوحده بصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام قال:

«سألته عن المرأة تحيض و هى جنب، هل عليها غسل الجنابه؟ قال: غسل الجنابه و الحيض واحد» (٢) و محط السؤال هو عمّا فى الذّمّه فحكمه عليه السّلام بالوحده بلحاظ الطبيعه و أنّه لا تعدد فى الغسل الذى فى الذّمّه لكون طبيعه الغسل واحده، فالوحده تعليل لعدم التعدد فى الذّمّه و لعلّ هذه الروايه أصرح ما فى الباب مما يدلّ على الوحده، و هو متطابق مع ما تقدّم من أن سبب الغسل أمر وحدانى و هو الطهاره فغايه الغسل كالوضوء أمر واحد فيتأتى فيه جميع ما ذكرناه فى غايات الوضوء ثمه.

و يعضد كل ذلك صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الحائض تطهر يوم الجمعه و تذكر الله؟ قال: أما الطهر فلا، و لكنها توضع فى وقت الصلاه ثم تستقبل القبله و تذكر الله» (٣) ووجه الاعتضاد أنه عليه السّلام أطلق على الغسل الطهر و ان كان غسلاً لأجل الأمر به يوم الجمعه نظير اطلاق الطهر عليه فى آيه الجنابه و آيه الحيض، مما يدلّ على وحده المسبب عن الغسل.

أما الروايات فى المقام:

فصحيحه زراره قال: «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلك ذلك للجنابه، و الحجامة

ص: ٢١٣

١- ١) ابواب غسل الجنابه ب ٨/٤٣.

٢- ٢) ابواب غسل الحيض ب ٢٣.

٣- ٣) ابواب الحيض ب ٣/٢٢.

[و الجمعه] و عرفه و النحر و الحلق و الذبح و الزياره، فاذا اجتمعت عليك حقوق أجزأها عنك غسل واحد قال: ثم قال: و كذلك المرأه يجزيها غسل واحد لجنابتها و احرامها و جمعتهما، و غسلها من حيضها، و عيدها» (١) و رواه الشيخ بطريق آخر عن زراره عن أحدهما عليهما السلام.

..... و رواه ابن ادريس عن كتاب محمد بن علي بن محبوب و حريز عن زراره عن أبي جعفر عليه السلام و قد وقع الكلام في مفاد قوله عليه السلام «أجزأك غسلك للجنابه» و «أجزأها عنك غسل واحد» فتاره تجعل اللام الداخلة على لفظ الجنابه متعلقه بالغسل فيكون المعنى أن تيه غسل الجنابه يجزى عن غيره أو تيه الأغسال كلها في غسل واحد يجزى عنها كلها كما هو مقتضى العطف في صور الروايه و ذيلها، و اخرى تجعل اللام متعلقه بالاجزاء مع اطلاق الغسل المأتى به و يعضده اطلاق الجمله المتوسطه.

و قد يعضد الاحتمال الأول كون المفروض في الغسل بعد طلوع الفجر أنه للجنابه أو للحيض و كذلك ما في روايه جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام أنه قال: «إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر أجزأ عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم» (٢) فإنّ مورده صريح في تيه غسل الجنابه عن كل غسل، كما قد يقال في تقويه الشق الأول من الاحتمال الأول أنه لا مجال لاجتماع الواجب و الندب في عمل واحد و لا لاجزاء ندب عن واجب و يعضد الاحتمال الثاني أن الاجزاء في الجمله المتوسطه للروايه أسند لأسباب الأغسال و جعل الغسل الواحد مطلقاً مما يدل على تعلق اللام في الصدر و الذيل بالاجزاء و كذلك يشهد لذلك صحيح زراره الآخر قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: ميت مات و هو جنب كيف يغسل أو ما يجزيه من الماء؟ قال:

ص: ٢١٤

١-١) ابواب غسل الجنابه ب ١/٤٣.

٢-٢) المصدر السابق ح ٢.

يغسل غسلا واحدا يجزى ذلك للجنبه و لغسل الميت لأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمه واحده» (١) و مثلها عدده روايات في الاجزاء، ووجه الاعتضاد بها للاحتمال الثانى هو صراحتها فى تعلق اللام بالاجزاء دون الغسل، بل ان ذيلها ظاهر فى اجتماع الحدين فى وجود واحد مشتد اذ المراد بالحرمه هو الحدث.

هذا مضافا الى كون الجملة المتوسطه كالكبرى لمثال الصدر و الذيل بالمدار على ظهورها لا ظهورهما، و اما روايه جميل فلا تنافى الكبرى لاطلاق اجزاء الغسل عن الاسباب المختلفه سواء نوى به احداها أو كلها أو اطلق، و يعضد الاطلاق أن الاحتمال الثانى ما تقدم فى صحيح عبد الله بن سنان من دلالاته على كون غسل الحيض و الجنابه واحد فى الذمه.

و منها موثق عمّار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن المرأه يواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل؟ قال: ان شاءت أن تغتسل فعلت، و ان لم تفعل فليس عليها شىء، فاذا طهرت اغتسلت غسلا واحدا للحيض و الجنابه» (٢) و مثله موثق الحجاج المتقدم و روايه أبى بصير و فى صحيح لزاره «اجزأها غسل واحد» (٣) و هاهنا اللام ظاهره فى التعلق بالغسل، و لكن تحتل أو ظاهره فى تقدير للطهاره من الحيض و الجنابه، و قد عرفت أن الطهاره طبيعه وحدانيه و الأمر بها سواء النفسى الندى أو الشرطى بلحاظ ذات المشروط-متحد، و منه يظهر الجواب عن أكثر شواهد الاحتمال الأول فى صحيح زراره الأول الذى هو العمده فى الباب، مضافا الى عدم امتناع طرو الوجوب و الندب على طبيعه واحده كما تقدم فى الموضوع.

ص: ٢١٥

١-١) ابواب غسل الميت ب ١/٣١.

٢-٢) ابواب غسل الجنابه ب ٧/٤٣.

٣-٣) المصدر السابق ح ٤.

الوضوء بعده أو قبله وإلا- وجب الوضوء(١)، وإن نوى واحدا منها وكان واجبا كفى عن الجميع أيضا على الأقوى وإن كان ذلك الواجب غير غسل الجنابه وكان من جملتها، لكن على هذا يكون امتثالا بالنسبة إلى ما نوى وأداء بالنسبة إلى البقيه، ولا حاجه إلى الوضوء إذا كان فيها الجنابه(٢)، ويتحصل الاطلاق في التيه وما ذكرناه من أنّ غايه الغسل وحدانيه وهى الطهاره التى قد يعبر عنها تاره برفع الحدث أو الاستباحه أو قصد القربه وهو من قصد السبب التوليدى الذى هو عنوان للمسبب نظير ما تقدم فى الوضوء، ومنه يظهر أن قصد اضافه الغسل الى أحد الأسباب عباره عن تيه رفع الحدث بذلك السبب و الذى هو عباره عن تيه الطهاره، والغريب اجتزاء الكثير أو الأ-كثر بقصد القربه المطلقه، وعدم الاكتفاء بتيه أحد العناوين الخاصه مع أنّ مآلهما واحد كما عرفت.

و يؤيد الاطلاق مرسل الصدوق قال: و روى فى خبر آخر أنّ من جامع فى أول شهر رمضان ثم نسى الغسل حتى خرج شهر رمضان، أن عليه أن يغتسل و يقضى صلاته و صومه، الا ان يكون قد اغتسل للجمعه فأنه يقضى صلاته و صيامه الى ذلك اليوم و لا- يقضى ما بعد ذلك»(١). باعتبار أنّ الطهاره الندبيه الحاصله من الغسل الندبى مطوى فيها حصول الطهاره من الاحداث الكبرى، نظير ما لو توطأ للتجديد و ثم تبين كونه قد أحدث بعد الوضوء الأول.

بناء على عدم كفايه سائر الأغسال عنه، لكن سيأتى أنّ التقسيم فى الآيه القاطع للشركه الدالّ على سقوط الوضوء عن الجنب هو بعينه دالّ على ذلك فى بقيه الأغسال الواجبه بعد كونها مدرجه فى الشق الثانى من الآيه.

قد اشكل فى كفايه الغسل عن الوضوء تاره بالاشكال فى إجزائه عن الجنابه

ص: ٢١٤

و إن كان الأحوط مع كون أحدها الجنابه أن ينوى غسل الجنابه، و إن نوى بعض المستحبات كفى أيضا عن غيره من المستحبات، و أما كفايته عن الواجب ففيه إشكال و إن كان غير بعيد لكن لا يترك الاحتياط.

مسألة ١٦: الأقوى صحه غسل الجمعة من الجنب و الحائض

(مسألة ١٦): الأقوى صحه غسل الجمعة من الجنب و الحائض، بل لا يبعد إجزاؤه عن غسل الجنابه بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم.

مسألة ١٧: إذا كان يعلم إجمالا أن عليه أغسالا لكن لا يعلم بعضها بعينه

(مسألة ١٧): إذا كان يعلم إجمالا- أن عليه أغسالا- لكن لا- يعلم بعضها بعينه يكفيه و اخرى بأن غايه دلالة الروايات الوارده هو سقوط غسل الجنابه لا- تنزيل ذلك الغسل منزله غسل الجنابه في كل الآثار، و ثالثه أنّ ما دلّ على عدم لزوم الوضوء مع غسل الجنابه لا ينافي ما دلّ على لزومه مع غسل غيره.

و يدفع الأول- و ان استدللّ بما تقدم من الروايات المدعى دلالتها على تباين حقايق الأغسال المتضمن بعضها ثبوت غسل الجنابه أو الجنابه في حق الحائض و أنها دالّة على عدم كفايه غسل الحيض عنه ما تقدم من عدم اختلاف طبائع الأغسال و أن مسببها واحد و هو الطهارة، و ان مفاد هذه الروايات هو عدم زوال حدث الجنابه بطرّو الحيض، كما يدفع الثاني بما اندفع به الأول من وحده حقيقه الأغسال، و يندفع الثالث بما مرّ من تلازم ارتفاع الجنابه مع الحدث الأصغر لا أنه من اختلاف الأغسال في الأثر و لا الاحتمالات الأخرى المتقدمه، و لا تنافي بين ما فيه اقتضاء لرفع الأصغر و ما ليس فيه ذلك.

و أما كفايه الغسل المستحب عن الواجب فمضافا الى اطلاق دليل التداخل، أن حقيقه الأغسال واحده موجهه للطهارة غايه الأمر قد تجتمع أسباب متعدده للأمر به نظير الوضوء و قد تقدم مرسل الصدوق في مثل الفرض و الفرع اللاحق.

ثم الامتثال لما نواه و الأداء للذي لم ينوه قد تقدم تصويره في الوضوء ثمه فلاحظ.

أن يقصد جميع ما عليه، كما يكفي أن يقصد البعض المعين و يكفي عن غير المعين، بل إذا نوى غسلا معيناً و لا- يعلم و لو إجمالاً- غيره و كان عليه في الواقع كفى عنه أيضاً(١) و إن لم يحصل امتثال أمره، نعم إذا نوى بعض الأغسال و نوى عدم تحقق الآخر ففي كفايته عنه إشكال بل صحته أيضاً لا تخلو عن إشكال بعد كون حقيقه الأغسال واحده، و من هذا يشكل البناء على عدم التداخل(٢) بأن يأتي بأغسال متعدده كل واحد بنيه واحد منها لكن لا إشكال إذا أتى فيما عدا الأول برجاء الصحه و المطلوبيه.

كل ذلك للاطلاق و وحده حقيقه الأغسال و وحده المسبب عنها و هو الطهاره و أثرها من رافعيه مطلق الحدث، كما تقدم مرسل الصدوق في مثل الفرض.

لكون التداخل على مقتضى القاعده كما مرّ و كذا دلالة الروايات الوارده في التداخل ظاهرها وحده حقيقه الغسل و أثره و مسببه و من ثم حصل الاجتزاء به عن جميع الأحداث و لتحصيل الطهاره للاوامر الندييه المختلفه، فالتعبير بالتداخل مسامحه بل المسبب للاحداث هو أمر واحد متعلّق بالطهاره الحاصله من الغسل.

فمن ثم يكون وحده الامتثال عزيمة لا رخصه، و أما نيته عدم تحقق الآخر أو رفع خصوص أحد الاحداث، فهو من الاشتباه في التطبيق كما مرّ في الوضوء، ما لم يرجع الى التشريع المحرّم.

فصل فى الحيض و هو دم خلقه الله تعالى فى الرحم لمصالح(١)،و فى الغالب أسود أو أحمر غليظ طرى حار يخرج بقوه و حرقة(٢)، كما أن دم الاستحاضه بعكس ذلك، كما فى روايه مقرر عن الصادق عليه السّلام «ان سلمان رضى الله عنه سأل عليا عليه السّلام عن رزق الولد فى بطن أمّه؟ فقال: ان الله تبارك و تعالى حبس عليه الحيضه فجعلها رزقه فى بطن أمّه» (١) و سيأتى فى أقوال الأطباء فوائد أخرى.

كما جاء توصيفه بذلك فى الأحاديث الوارده، كصحيح حفص (٢) و معاويه و موثق اسحاق (٣) و معتبره يونس (٤) و فى الأخيره «الدم البحرانى» و قوله: «البحرانى شبه معنى قول النبى صلّى الله عليه و آله: «انّ دم الحيض أسود يعرف، و أنّما سماه أبى بحرانيا لكثرتة و لونه» و فى الثانى «دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقة». و المراد بالسواد شدّه الحمره الضاربه الى السواد و هو المراد بالمحتمد الوارد فى مرسل (٥) العلامه فى التذكره، كما ان المراد بالعبيط فى الروايات هو الطرى و فى روايه الدعائم «كدر غليظ» (٦).

الحقيقه اللغويه و الأصل فى الماده لغه هو السيل أو الاجتماع، يقال حاض الوادى اذا سال، و عن مجمع البحرين: الحيض اجتماع الدم، و به سمى الحوض لاجتماع الماء فيه، و عن

ص: ٢١٩

١- ١) ابواب الحيض ب ١٣/٣٠.

٢- ٢) المصدر السابق ح ٢.

٣- ٣) المصدر السابق ح ٣.

٤- ٤) المصدر السابق ح ٤.

٥- ٥) مستدرک الوسائل ب ٣ ابواب الحيض ح ١.

٦- ٦) المصدر السابق ح ٢.

القاموس: حاضت المرأة تحيض... سال دمها، و فى لسان العرب قال المبرد: سَمِيَ الحِضُّ حِضًّا من قولهم حاض السيل اذا فاض... و قيل: الحِضُّه الدم نفسه...

الازهرى: يقال حاض السيل و فاض اذا سال يحيض و يفيض، معنى حِيضت: سَيْلت، و المحيض و الحيض: اجتماع الدم الى ذلك المكان و من هذا قيل للحوض حوض لأن الماء يحيض إليه أى يسيل. و يقال حاضت و نفست و نفست و درست و طمئت و كادت و أكبرت و صامت... و عركت، و المهم فى تحقيق المعنى اللغوى هو استظهار كون السيلان مأخوذ فى معنى الحيض و دمه أو هو الاجتماع و لو فى الباطن بحيث يقتضى السيلان و الخروج، و الثانى يترتب عليه ثمرات فى مسائل الباب و المتحصل من الكلمات الآنفه كونه الجامع من الاجتماع المقتضى للسيلان.

الحقيقه التكوينيّه و أما الحقيقه الخارجيه فى أقوال علم الأحياء و علم الفسلجه (وظائف الأعضاء) فما نصه: إنّ الجهاز التناسلى الأنثوى الذى هو المبيضين ينتج بويضه كل شهر تتحرك منه الى الرحم عبر قناه البيض (قناه فالوب)، و يحتوى مبيضه الأنثى منذ الطفوله على حويصلات أوليه غير ناضجه، و كل حويصله تحتوى على بويضه غير ناضجه، و كميتها مشتمله على عدد كبير جدا ينخفض عند ما تصل الأنثى الى مرحله النضوج فينضج كل شهر تقريبا حويصله واحده خلال الفتره بين البلوغ و سن اليأس. فيفرز أحد المبيضين بويضه واحده كل دوره قمرية كل ثمان و عشرين يوما و تقسم دوره الجنسيه للمرأة بحسب دوره القمرية الى أربع مراحل، و حينئذ فإن التقت البويضه فى قناه البيض (قناه فالوب) بالحيوان المنوى (ماء الرجل) فتتلقح و يحصل

الإخصاب، و إلا- فلا فالبيوضه على كل تقدير تأخذ في طريقها الى الرحم، و أثناء نضج البويضة فى المبيض و حركتها الى قناه البيض يتغلظ جدار الرحم بتأثير هرمون، كما يتكون جسم اصغر يفرز هرمونا ثانيا يعمل أثناء حركه البويضة فى القناه على زياده سمك جدار الرحم استعدادا لعملية إنبات و زرع البويضة فى جدار الرحم، فإن تمّ الاخصاب للبيوضه و تم وصولها الى جدار الرحم و إنباتها و زرعها فإن المشيمه (الجدار الداخلى للرحم) تفرز هرمونا ثالثا يسمى الهرمون المنشط للغدد التناسليه و الذى يسبب استمرار افراز الجسم الأصغر الهرمون الثانى و يستمر ذلك طيله فتره الحمل و يؤثر هذا الهرمون على ابقاء سمك بطانه الرحم و غلظها لا سيّما و ان جوف الرحم مبطن بطبقه مليئه بالغدد الافرازيه المحافظه على البويضة المخصبه كما يمانع الهرمون الثانى افراز الهرمون المنشط للحوصله المحتويه على البويضة و من ثم لا- تتولد بويضة كل شهر حسب المقرر الطبيعى للمبيضين، هذا، و ان لم يتم اخصاب البويضة فان افراز الهرمون الثانى يقلّ و يقلّ تركيزه فى الدم فلا- تستطيع بطانه الرحم الاحتفاظ بسمكها فتتسلخ تلك البطانه مصاحبه معها اجزاء من الأنسجه و الأوعيه الدمويه و الدم الى خارج الرحم فيكون الحيض من جراء ذلك، فالرحم يستعد كل دوره بتكوين غشاوه مخاطيه لزرع و انبات و الصاق البويضة المخصبه فى جداره بتوسط الهرمونات المفرزه فإن لم يتم الاخصاب لم يتم افراز الهرمونات المزبوره فتتفطر تلك الغشاوه مما يسبب ادماء الجدار الداخلى للرحم و سيلان الدم المختلط بالافرازات و بعض الأنسجه و الأوعيه الدمويه. و يسيل الدم فى الأيام الأولى بكميه أكبر من ما يليها من الأيام يتحول الى سائل دموى يجف فى النهايه. و قبل الانتهاء من الحيض تكون هناك حويصله بويضيه اخرى فى طريقها للنضوج بعد ما قلّ تركيز

و يشترط (١) أن يكون بعد البلوغ و قبل اليأس، فما كان قبل البلوغ أو بعد اليأس ليس بحيض و إن كان بصفاته. و البلوغ يحصل بإكمال تسع سنين، و اليأس ببلوغ ستين سنه فى القرشيه و خمسين فى غيرها، الهرمون الثانى فى الدم، فتفرز ماده تسبب افراز الهرمون المنشط للحوصله و نضوجها.

أقول: فيتحصل من كلماتهم:

أولاً: إنَّ سن الإخصاب و هو البلوغ الجنسى يتحقق بالحيض.

ثانياً: عدم تكون بويضات جديده أثناء الحمل فى الغالب الأكثر بسبب الهرمون الثانى و هو يساعد مع هرمونات اخرى على نمو الغدد الثدييه و افراز الحليب.

ثالثاً: إنَّ الدم الخارج فى الحيض متميز عن الخارج من القرحة أو العذره و نحوهما باختلاطه بالأنسجه المخاطيه و الأوعيه الدمويه و الافرازات الغشائيه.

رابعاً: أن الحيض هو مجموع هذه الحاله التى يقذف فيها الرحم الدم الى الخارج سواء كان بتقطع أو باستمرار و هو يعضد ما استقر بناه من المعنى اللغوى.

قاعده فى البلوغ الحقيقه الشرعيه: فهل الاشتراط بالتسع و دون الخمسين أو الستين و غيرها من الشرائط الآتية هو من باب الحدود الشرعيه الواقعيه للموضوع أو بمعنى أخذ حصه خاصه من الموضوع الخارجى أو بمعنى نفي الموضوع تخطئه للعرف كما نسب الى صاحب الجواهر و الشيخ الأنصارى أو هو من باب أجزاء الاماره الكاشفه عن الموضوع عند اجتماعها فى فرض الاشتباه و هو ظاهر كلام الشيخ فى المبسوط قال فى كتاب الصوم منه: و اما البلوغ فهو شرط فى وجوب العبادات الشرعيه و حدّه

هو الاحتلام فى الرجال و الحيض فى النساء أو الإنبات أو الأشعار أو يكمل له خمس عشره سنه و المرأه تبلغ عشر سنين. و قال فى باب الحج: فالصبي محجور عليه ما لم يبلغ و البلوغ يكون بأحد خمسه أشياء خروج المنى و خروج الحيض و الحمل و الإنبات و السن فثلاثه منها يشترك فيها الذكور و الإناث و اثنان تنفرد بهما الإناث....

فاللذان يختص بهما الإناث فالحيض و الحمل... فثلاثه أشياء بلوغ و هى الاحتلام و الحيض و السن، انتهى.

و ذكر صاحب الغنيه الاجماع على ذلك فى كتاب الحجر و قال فى كتاب الطهاره:

و أمّا دم الحيض فهو الحادث فى الزمان المعهود له أو المشروع فى زمان الالتباس على أى صفة كان. و عبارته ظاهره جدا فى القول الثالث. و قريب من عبارته المبسوط المتقدمه عبارته الوسيله فى كتاب الخمس و النكاح و كذا صاحب الجامع فى كتاب الصوم و أما العلامه فى التحرير فى كتاب الحجر فذكر ذلك أيضا إلا أنه عقبه بكونه دالا على البلوغ، و فى موضع من الجواهر يظهر منه أن السن حدّ شرعى للبلوغ فى موارد الاشتباه. و عن الفيض فى المفاتيح التفصيل فى الصوم ثلاث عشره سنه إلا اذا حاضت قبل ذلك، و فى باب الحدود اذا كملت تسع سنين و فى الوصيه و العتق و نحوهما تصح من ذى العشر و البحث فى المقام و إن كان فى خصوص اشتراط الحيض بالسن أو حصول البلوغ بالحيض، لا مطلق أسباب أو علامات البلوغ....

البلوغ بالسن إلا- ان الكلام ينجر إليه لا محاله، و البلوغ تاره يضاف الى البلوغ العقلى بدرجة الرشد فضلا عن التمييز و الفهم، و اخرى يضاف الى الجنسى التناسلى و القدره على توليد المثل و ثالثه يراد البلوغ الزمانى، و تاره الكلام فى أخذ الشارع درجه معينه منهما و اخرى فى تحقق أصل طبيعه كل منهما.

أما أقوال العامه في المقام فعن الخلاف الحكايه عن مالك و داود الى ان السن لا يعتبر علامه للبلوغ، و ذهبت الحنفيه الى ان سن البلوغ للفتيات و الفتيان هو سن الخامسة عشره و قال ابو حنيفه انما يبلغان بالسن اذا تم للذكر ثمانى عشره سنه و للانثى سبع عشره سنه و قالت المالكيه ان سن البلوغ هو ثمانى عشره سنه و ذهبت الشافعيه و الحنابله الى اعتبار سن البلوغ هو خمس عشره سنه و ذهب ابن حزم الى التاسعه عشره في كلا الجنسين.

و كون هذه القيود اجزاء إماره هو ظاهر كلام صاحب الجواهر في صدر المبحث و هو المحكى عن بعض كلمات صاحب الرياض و اختاره المحقق الآخوند الخراسانى و هو الذى يعبر عنه بأن هذه القيود من باب الغالب، و الاقوى في جملة من الشروط هو الأخير و ان كان الظاهر ابتداءً من الأدله هو الأول، و اما الثالث فضعيف، و وجه قوه الرابع:

أولاً: ما يظهر من قوله تعالى وَ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ (١) حيث ان سؤالهم عنه بعد مفروغيه معرفته لدى الناس.

ثانياً: ما في روايات البلوغ و الادراك في الأبواب (٢) المختلفه ظاهر في أخذ البلوغ الجنسى موضوعاً للأحكام و التكاليف، و قد عرفت ان الحيض عباره عن زمن تحقق و بلوغ حد الاخصاب الجنسى في الأنثى، كما هو الحال في خروج المنى في الذكر.

ص: ٢٢٤

١- ١) البقره ٢٢٢./

٢- ٢) ابواب مقدمات العبادات ب ٤ و ابواب الحجر ب ١-٢ و غيرها فلاحظ ابواب احكام الوقوف و الصدقات ب ١٥، ابواب احكام الوصايا ب ٤٤-٤٦، ابواب عقد النكاح و أولياته ب ٦.

ثالثاً:الظاهر من جملة من الروايات:الأولى:كموثق عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام قال:«إذا بلغ الغلام ثلاث عشرة سنة كتب له الحسنه و كتبت عليه السيئه و عوقب، و اذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك،و ذلك أنها تحيض لتسع سنين» (١)و التعليل لجعل السن تسع سنين بلوغ بالحيض ظاهر في مداريه الحيض في البلوغ.الثانية:و نظيره مرسل العياشى عن عبد الله بن سنان«قال:قلت لأبى عبد الله عليه السّلام:متى يدفع الى الغلام ماله؟قال:اذا بلغ و أونس منه رشد و لم يكن سفيها و لا ضعيفا قال:قلت:فإن منهم من يبلغ خمس عشرة سنة و ست عشرة سنة و لم يبلغ،قال:اذا بلغ ثلاث عشرة سنة جاز امره الا أن يكون سفيها أو ضعيفا»الحديث (٢)فأنه ظاهر في تقريره عليه السّلام لفهم السائل بأن البلوغ فى الأصل هو البلوغ الجنسى لا السنّى.

الثالثة:و موثق الحسن بن راشد عن العسكرى عليه السّلام قال:«اذا بلغ الغلام ثمانى سنين فجائز أمره فى ماله،و قد وجب عليه الفرائض و الحدود،و اذا تم للجارية سبع سنين فكذلك» (٣)بحمله على تحقق الاحتلام و الحيض قبل السن المقرر للبلوغ.

الرابعة:و صحيح يزيد الكناسى قال:«قلت لأبى جعفر عليه السّلام:متى يجوز للأب أن يزوج ابنته و لا يستأمرها؟قال:اذا جازت تسع سنين فإن زوّجها قبل بلوغ التسع كان الخيار لها اذا بلغت تسع سنين-الى ان قال-و اذا بلغت تسع سنين جاز لها القول فى نفسها بالرضا و التأبى و جاز عليها بعد ذلك و ان لم تكن ادركت مدرك النساء قلت:أفتقام عليها الحدود و تؤخذ بها و هى فى تلك الحال و أنّما لها تسع سنين و لم تدرك مدرك النساء فى الحيض؟قال:نعم،اذا دخلت على زوجها و لها تسع سنين ذهب عنها اليتم و دفع إليها ماله و أقيمت الحدود التامه

ص: ٢٢٥

١-١) ابواب الوصايا ب ١٢/٤٤.

٢-٢) المصدر السابق ب ٢/٤٦.

٣-٣) ابواب الوقوف و الصدقات ب ٤/١٥.

عليها و لها» (١) و فى صحيح (٢) حمران عن أبى جعفر عليه السّلام قيد السن فى اقامه الحدود بالتزويج و الدخول، و موضع الاستشهاد هو تصريحه عليه السّلام و تقريره بأن البلوغ فى الانثى و الادراك هو مجىء الحيض.

الخامسه: و روايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام أنه قال: «على الصبى اذا احتلم الصيام، و على الجارية اذا حاضت الصيام و الخمار» (٣) الحديث، و طريقها و ان اشتمل على البطائنى الملعون إلا- أنّ الراوى عنه لما كان من الإماميه فالروايه عنه أيام استقامته، و دلالتها مضافا الى اناطه أحكام البلوغ بالحيض، قد ساوت بين الاحتلام فى الصبى و الحيض فى الانثى كما هو المقرر فى طبيعه الجنسين أنهما بلوغ تناسلى كما مرّ و نظيرها صحيح يونس بن يعقوب أنه سأل أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يصلى فى ثوب واحد؟ قال: نعم، قال قلت: فالمرأه؟ قال: لا، و لا يصلح للحره اذا حاضت إلا الخمار الا أن لا تجده» (٤) و كذا صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام فى حديث قال:

«سألته عن الأمه اذا ولدت، عليها الخمار؟ قال: لو كان عليها لكان عليها اذا هى حاضت» (٥).

السادسه: موثق السكونى عن أبى عبد الله عليه السّلام [عن ابيه عليه السّلام] قال: «أتى على عليه السّلام بجاريه لم تحض قد سرقت، فضربها اسواط و لم يقطعها» (٦) و هى مضافا الى دلالتها على مداريه الحيض فى البلوغ، تدلّ على تقييد السن بالحيض و نحوه فى اقامه الحدود كما مرّ فى الصحيحتين السابقتين.

السابعه: موثق عمّار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «سألته عن الغلام متى تجب

ص: ٢٢٦

١- (١) ابواب عقد النكاح ب ٦ ح ٩.

٢- (٢) ابواب مقدمات العبادات ب ٢/٤.

٣- (٣) ابواب من يصح منه الصوم ب ٧/٢٩.

٤- (٤) ابواب لباس المصلى ب ٤/٢٨.

٥- (٥) ابواب لباس المصلى ب ٧/٢٩.

٦- (٦) ابواب حد السرقة ب ٦/٢٨.

عليه الصلاة فقال: إذا أتى عليه ثلاث عشره سنه، فإن احتلم قبل ذلك فقد وجب عليه الصلاة و جرى عليه القلم، و الجاربه مثل ذلك ان أتى لها ثلاث عشره سنه أو حاضت قبل ذلك فقد وجبت عليها الصلاة و جرى عليها القلم» (١) و هي و ان كانت من حيث السن معارضه بغيرها الا أنها من حيث استقلال الحيض مطلقه.

رابعاً: ما فى بعض روايات المقام كموثق عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ثلاث يتزوجن على كل حال: التى قد يئست من المحيض، و مثلها لا- تحيض، قلت: و متى تكون كذلك؟ قال: اذا بلغت ستين سنه فقد يئست من المحيض و مثلها لا- تحيض، و التى لم تحض، و مثلها لا- تحيض، قلت: و متى يكون كذلك؟ قال: ما لم تبلغ تسع سنين، فانها لا تحيض و مثلها لا تحيض» (٢) الحديث و رواه (٣) الكليني بطريق آخر مشتمل على سهل ابن زياد و الأمر فيه سهل- الا أنه جعل حدّ اليأس خمسين- و موضع الشاهد فيها أنه عليه السلام قد قيد اليأس من المحيض بكل من انقطاع الدم و كون مثلها لا تحيض فلم يكتف بالأول وحده كما لم يكتف بالثانى منفرداً، و مقتضاه عدم الاكتفاء بالسن وحده فى حصول اليأس و هو القيد الثانى بل لا بد من انضمام انقطاع الحيض أيضاً، كذلك الحال فى الصغيره قد قيد الصغير بعدم الحيض و بكون مثلها لا تحيض و مقتضاه عدم الاكتفاء بالسن وحده فى الصغير و هو القيد الثانى، بل لا بد من انضمام عدم مجيء الحيض، مضافاً الى أن القيد الثانى فى كل من الكبر اليأس و الصغير و هو كون مثلها لا تحيض يقتضى أن لو كانت الطبيعه فى بلد ما حصول اليأس قبل ذلك

ص: ٢٢٧

-
- ١- ١) ابواب مقدمات العبادات ب / ٤٠ ح ١٢.
 - ٢- ٢) ابواب العدد ب ٣/٥- ابواب الحيض ب ٣١/٨.
 - ٣- ٣) ابواب العدد ب ٢/٤- ابواب الحيض ب ٣١/٦.

و كذلك حصول الصغر قبل ذلك انقطع الحيض في الفرض المزبور في طرف الكبر أو حصوله و حدوثه في طرف الصغر، لتتحقق اليأس بحسب ذلك البلد أو انتهاء الصغر كذلك و قد أخذ القيد الثاني في اليأس أو الصغر في روايات أخرى كصحيح (١) محمد بن مسلم و صحيح (٢) حمّاد أو زراره و صحيح (٣) جميل عن بعض أصحابنا عنه عليه السّلام.

و قد ذكرت الاحصائيات التخصصيه في هذا المجال أن أربعة أعشار النساء يكون سن اليأس فيهنّ ما بين السادسة و الاربعين و الخمسين، و عشرا منهن يكون ما بين الاربعين و الخامسة و الاربعين، و سبع منهن ما بين الخمسين و الخامسة و الخمسين، و أن سن اليأس عند من يقطن شرق سيبيريا هو ما بين الثلاثين الى الخمسه و الثلاثين عاما و عند الصينيات هو الاربعون عاما و عند الزنجيات ما بين الخمسه و الثلاثين و الاربعين عاما، و ان اليأس و البلوغ يتأثر بعوامل عديده كالعنصر الوراثي و التغذية و المؤثرات الفسلجيه (حالات الاعضاء و الهرمونات البدنيه) و البيئه النفسيه الموجوده في المحيط المعاش و العوامل الفيزيائيه في المحيط الجغرافي كما في الحبشه حيث البلوغ ما بين التاسعه و العاشره بينما في الدول القريبه من القطب الشمالي (الاسكندنافيه) في حدود الثامنه عشره، انتهى.

فتحصل أنّ البلوغ الجنسي هو بالحيض لا بقيد السن كما في الذكور بالاحتلام، كما أنّ اليأس بانقطاع دوره الشهريه للحيض و ضمور الجهاز التناسلي لا بقيد السن، نعم السن كما هو سبب للبلوغ الزمنى فقد جعل أماره على البلوغ الجنسي، ثم انه كما يختلف البلوغ باعتبار ما يضاف إليه من الجنسي أو الزماني أو العقلي في الأمور

ص: ٢٢٨

١-١) ابواب العدد ب ٢/٣.

٢-٢) المصدر السابق ب ١/٢-ب ٣/٣.

٣-٣) ابواب العدد ب ٢/٢-٣.

الماليه و المعاش و الذى يطلق عليه فى العرف الحاضر العقل المالى أو التدبير المعاشى الاسرى، قد يختلف المأخوذ منه فى باب عن آخر، كما هو الحال فى باب المعاملات كما فى قوله تعالى وَ لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ (١) و قد فسّر بلوغ الأشد فى قوله تعالى وَ ابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ (٢) فبلوغ الأشد هو بلوغ النكاح مع الرشد العقلى فى المال، و بلوغ النكاح قد فسّر فى الروايات بحصول البلوغ الجنسى أو البلوغ الزمنى، و فى باب الحدود قد مرّ تقييد البلوغ السننى بالبلوغ العقلى فى الشخصيه بالتزويج و الدخول أو بالبلوغ الجنسى كما فى الصحيحين و الموثق و يقيّد المطلق من الروايات فى ذلك الباب الآخذ لمطلق البلوغ السننى، كما ان فى باب العبادات قد يظهر من الأدلّه أخذ البلوغ السننى أو الجنسى و فى بعض المعاملات أو الايقاعات فى الموارد غير الخطيره قد يؤخذ حدّ خاص من السن فى الذكر و الانثى سواء كما ذهب إليه جماعه من المتقدمين. و كما فى قوله تعالى وَ إِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسِّرُوا تَأْذِينًا (٣) فقد أضيف البلوغ الى خصوص الجنسى، كما قد أشير الى أهميه بلوغ الأشد فى قوله تعالى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ (٤) و قوله تعالى هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا (٥).

ثم أنّه المتخصصين فى علم الأحياء و الفلسفه (علم وظائف الأعضاء) قد قسموا

ص: ٢٢٩

١-١) الانعام ١٥٢/.

٢-٢) النساء ٦/.

٣-٣) النور ٥٩/.

٤-٤) الحج ٥/.

٥-٥) غافر ٦٧/.

البلوغ الجنسى الى ثلاث مراحل فى كل من الجنسين و ذكروا لكل مرحله علامات و جعلوا ظهور العاده الشهريه و الاحتلام آخر المراحل و علامات لها، و هو مما يقرب استقلال البلوغ الزمنى كسبب و موضوع فى جمله من أحكام الأبواب. و حينئذ قد يشكل فى كون البلوغ الجنسى هو مطلق الحيض بل هو حدّ خاص و حصه منه المزامنه للحد الزمنى، و فيه مضافا الى أنّ الحيض آخر درجات الادراك و البلوغ الجنسى، هو ظاهر الروايات المستدلّ بها فى المقام كموثق عبد الرحمن بن الحجاج أو مصححه و قد تقدم تقريبيه و اما باقى روايات المقام:

فصحيحه اخرى لعبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «حدّ التى قد يئست من المحيض خمسون سنه» (١) و الظاهر اتحادهما مع مصححته السابقه، و مثلها رواه ابن أبى نصر عن بعض أصحابنا (٢) و الصحيح الى ابن أبى عمير عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «إذا بلغت المرأه خمسين سنه لم تر حمرة الا- أن تكون امرأه من قريش» (٣) و مثله مرسل الصدوق فى الفقيه (٤) و فى مرسل المقنعه قال: قد روى أن القرشيه و النبطيه من النساء تريان الدم الى ستين سنه (٥) و عن الديلمى و ابن حمرة الحاق النبطيه بالقرشيه و كذا الشهيد.

و صحيح ابن أبى عمير عن غير واحد عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «حدّ بلوغ المرأه تسع سنين» (٦) و صحيح يزيد الكناسى عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «الجاريه اذا بلغت تسع

ص: ٢٣٠

١- ١) ابواب الحيض ب ١/٣١.

٢- ٢) المصدر السابق ب ٣/٣١.

٣- ٣) ابواب الحيض ب ٢/٣١.

٤- ٤) المصدر السابق ب ٧/٣١-٩.

٥- ٥) المصدر السابق.

٦- ٦) الخصال...../ح ٧.

سنين ذهب عنها اليتيم و زوّجت و أقيمت عليها الحدود التامه لها و عليها» (1) لكن الصحيحين الاخيرين في البلوغ السنّي من دون تعرضهما لتقييد البلوغ الجنسي بذلك و أمّا روايه عبد الرحمن بن الحجاج فقد عرفت ظهورها في تحديد المثل الذي لا يحيض سواء في الصغر أو الكبر، فيتبع و ان ذكر السن المزبور أنّما هو لكون المثل و المتوسط في هذه البلاد ذلك. و قد مرّ اختلاف البلدان في الاطراف البعيده في ذلك لا سيّما في حدّ اليأس، هذا مضافا الي أخذ الروايه قيدا آخر في الموضوع و هو عدم مجيء الحيض. الظاهر أنّ قيد المثل الذي لا يحيض قيد في الحكم المذكور في الروايه و هو سقوط العده عن المطلقه، و ليس قيدا في أصل حيضه الدم الخارج، بل هو قيد لتحديد إمكان مجيء الحيض بعد فرض انقطاعه و هو الموجب للعده، و هذا هو الأقوى في مفاد الحدّ في الروايه فأخذ في سقوط العده كلا من اليأس و هو انقطاع الدم و عدم امكان تجدده بحسب المثل كما هو الحال في الصغر أخذ عدم الحيض مع عدم امكان مجيئه بحسب المثل.

كما أنّ ما في روايه ابن أبي عمير من استثناء القرشيه أو النبطيه كما في مرسل المقنعه يعضد اختلاف المثل الذي لا يحيض من اختلافه بحسب العنصر و البيئه و المناخ و العوامل النفسيه و التغذيه، و احتمال استثناء القرشيه في حكم العده احتراماً لها أو لنحو ذلك خلاف ظاهر عنوان رؤيه الحمره و عدمها و خلاف ما في مرسل المقنعه من عطف النبطيه أيضا. و مع اختلاط الأعراق المختلفه يتغير المزاج كما هو الملاحظ فقد يقع امتداد العاده في غير القرشيه بخلافها. هذا، مع تعارض روايات ابن الحجاج في حدّ اليأس و من المطمئن به وحده الروايه و وقوع الوهم من

ص: ٢٣١

الرواه، وإلا لكان مدعاه لتساؤل ابن الحجاج فيما يرويه عنه عليه السّلام. ومع تعارض النسختين القدر المتيقن من تقييد عمومات الحيض هو الستين، وهو أقصى الحد الممكن للحيض في معتاد النساء.

و عن المقدس الاردبيلي و العلامه فى المنتهى الميل إليه و اختاره المحقق فى طهاره الشرائع و عن التهذيب فى باب العدد و حدّ ذلك بخمسين سنه و أقصاه ستون سنه.

نعم مع الاعتماد على ما أرسله ابن أبى عمير عن بعض أصحابنا، لا بد من التفصيل و ان بنى على تعدد المروى، لكن قد مرّ أنّ الاستثناء ظاهر فى كونه المثل فى المستثنى و يمكن امتداد الحيض الى ذلك فليس هو من التحديد لحقيقه الحيض.

و يؤيد ذلك ما عن مقاتل الطالبين عند حديثه عن ولاده هند التى ينتهى نسبها الى عبد العزى أخى عبد مناف قوله: و لا تلد لستين الا قرشيه و لخمسين الا عربيه. الظاهر فى معروفه امتداد شأن الحيض فيهنّ.

هذا، و أمّا الأصل اللفظى الفوقانى فقد يقرر فى المقام، فى الشبهه الحكيمه فى حدّ اليأس هو بالتمسك بعمومات التكاليف العباديه، غايه ما خرج منها الخمسين فما دون و حيث ان المخصص المنفصل مجمل و الشك فى التخصيص الزائد فيتمسك بالعموم هذا من ناحيه التكاليف و أما من ناحيه العده فيعكس فيتمسك أيضا بعموم لزوم الاعتداد من الطلاق و الدخول بنفس التقريب، غايه ما خرج هو الستين فما فوق، لكن يرد على مجموع الأصلين اللفظيين هو وقوع التعارض بالعرض فيما بين الحددين للعلم الاجمالي بأنها اما يائسه أم لا. فعلى الأول يجب عليها التكاليف و لا تثبت العده، و على الثانى لا تجب التكاليف و تثبت العده فالجمع بينها متدافع و التفكيك بين الأحكام الواقعيه أنّما يصح فى الأصول العمليه لا فى الأدله

و القرشيہ من انتسب إلى النضر ابن كنانہ (١)، و من شك في كونها قرشيہ يلحقها حكم غيرها (٢)، و المشكوك البلوغ محكوم بعدمه، و المشكوك يأسها كذلك (٣).

مسائل

مسألة ١: إذا خرج ممن شك في بلوغها دم و كان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضا

(مسألة ١): إذا خرج ممن شك في بلوغها دم و كان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضا و يجعل علامه على البلوغ (٤)، بخلاف ما إذا كان بصفات الحيض و خرج ممن علم عدم بلوغها فإنه لا يحكم بحيضيته، و هذا هو المراد من شرطيه البلوغ.

اللفظيه، نعم في الشبهه الموضوعيه مع تنقيح الأصل العملي لعدم المخصص يمكن التفكيك.

و قيل من انتسب الى فھر بن مالک بن النضر.

لاصالة عدم كونها من قریش سواء بالعدم المحمولي أو النعتي أي ما هو مؤدى ليس التامه أو الناقصه، و أما موافقه المحقق النائيني للماتن مع عدم قوله بالأصل المزبور، فلعله للقاعده التي بنى عليها في المخصص الوجودي ذي الحكم الالزامي، لا سيما في مثل النسب المحكم فيه اصالة البناء على عدم في السيره العقلانيه.

لاستصحاب عدم النعتي في كل من البلوغ و اليأس، نعم قد يورد عليه بتبدل الموضوع و هو مطرد في الزمان و الزمانيات و الجواب بكفايه الوحده العرفيه و ان لم تكن عقليه بلحاظ التدريج القطعي دون اللحاظ التوسطي.

أما على القول بكون البلوغ الجنسي و الادراك للحلم غير مقيد بالبلوغ السنّي، بل كل منهما سبب للبلوغ الشرعي بلحاظ جملة من الأحكام، فالأخذ بأماريه الصفات على الحيض ظاهر، و قد تقدم اختياره من جماعه من المتقدمين، و أنه الأوفق بظاهر الأدله العديده في الأبواب الآخذة للحيض و البلوغ الجنسي موضوعا مستقلا للأحكام فيها.

و ادعى: أولا: لزوم لغويه الأخبار المحدده للحيض بالتسع على هذا القول.

و ثانيا: إنَّ ما دلَّ على وجوب الصوم و الصلاة و الخمار فيها و جملة اخرى من الأحكام بالحيض - و قد تقدم ذكر جملة من تلك الروايات - أكثره ضعيف السند أو معارض بما دلَّ على ترتب تلك الأحكام على البلوغ تسعا.

ثالثا: أو أن تفصيلها هو بين الأحكام في الترتب على رؤيه الحيض أو التسع أو الثلاث عشر و هذا المفاد أجنبي عن المقام.

رابعا: أو أن مقتضى الجمع بين هذه الأخبار و ما دلَّ على قيديه الحيض بالتسع هو جعل صفات الحيض أماره على حيضه الدم و على البلوغ تسعا، فيرتفع محذور اسقاط كل من الطائفتين.

و يندفع: الأول بما مرَّ من أن الأخبار المتقدمه ليست في صدد تقييد الحيض بل تقييد حكم العده و بيان موضوعه و هو امكان مجيء الحيض مع كون الدم منقطعا.

و أما الثاني أن الأخبار الدالَّة على سببيه الحيض لوجوب جملة من الأحكام - التي قد أشرنا الى جملة منها لا كلها - متوفره على الصحاح و المعتمرات، و لا - معارضه لها مع ما دلَّ على ترتب الاحكام على البلوغ تسعا لأنه من باب تعدد السبب للمسبب أى حصول البلوغ الشرعى بكل من البلوغ الجنسى و البلوغ السننى كل على حده مستقلا كما هو الحال فى المذكور من دون ايقاع معارضه.

و أما الثالث: فإخبار ترتب جملة من الأحكام على البلوغ الجنسى بمفرده دالَّة على حصول البلوغ الشرعى به و حصول التكليف اجمالا - و البحث فى المقام هو ذلك بعينه من ترتب أحكام الحيض عليه مطلقا من دون التقييد بالسن و من أحكامه بعض تلك الأحكام فى الاخبار المزبوره من لزوم الصلاة و الصوم.

و أما الرابع: فجوابه مرَّ فى دفع الأول من عدم التنافى بينهما كى يتمحل الجمع

مسألة ٢: لا فرق في كون اليأس بالسنتين أو الخمسين بين الحره و الأمه

(مسألة ٢): لا فرق في كون اليأس بالسنتين أو الخمسين بين الحره و الأمه، و حار المزاج و بارده و أهل مكان و مكان (١).

بالنحو المزبور ثم أنه سيأتي عدم حصر الصفات بالمذكور في الروايات و أن مجموعها قد يؤدي الى القطع و بالغ الاطمينان بحيضيه الدم مع مزامته مع علامات البلوغ الجنسي الاخرى و عوارض الحيض الخاصه.

و أما على القول بتقييد البلوغ الجنسي بالسّن فالأظهر أيضا قوّه اطلاق روايات الصفات في الاماريه على الحيض مع الشك في السّن فان التسع و ان كان موضوعا لحيضيه الدم، و لكن لا مانع من كون الصفات من قبيل الكاشف الإثني على السبب و سبب السبب، و حينئذ لا مانع ثبوتها عن اطلاق أدلّه الصفات، كما لا وجه لدعوى الانصراف و أنّ السؤال عن الدم في المورد القابل، فإنّه لا منشأ للانصراف و قابليه المورد يكفي فيها معرضيه البلوغ السنّي عند الشك و ظهور علامات البلوغ الجنسي الاخرى في جسد الاثني، كما قد صرّح في بعض الروايات بحكم المبتدأه مما يشهد بشموليه الاطلاق كما في روايات الاشتباه مع دم العذره الآتية و مرسله يونس الطويله، نعم قد يشكل بأن العموم لا- يثبت لوازم بعض افراده بل لوازم الطبيعي، و المفروض في الحيض في المقام أنه له لازم و هو البلوغ السنّي بخلافه الشك في الحيض في الموارد الاخرى التي علم فيها البلوغ، فالعام لا يكشف عن خصوص هذا اللازم للفرد. و فيه أنّ ذلك بالنسبه الى اطلاقات الصفات لا ما ورد في خصوص المبتدأه.

قد تقدم أن التحديد بالخمسين أو الستين قد ورد لامكان تجدد مجيء الحيض للمرأة التي انقطع عنها الحيض، لكون الامكان المزبور موجب للعهده، مع أنه ورد تفسيراً للمثل الذي لا- يحيض و هو العنوان الأصلي و هو يختلف من مكان لآخر بحسب اختلاف العوامل العديده فالصحيح أنّ المثل بحسب البلدان و الاعراق

مسألة ٣: لا إشكال في أن الحيض يجتمع مع الإرضاع

(مسألة ٣): لا إشكال في أن الحيض يجتمع مع الإرضاع (١)، وفي اجتماعه مع الحمل قولان (٢) الأقوى أنه يجتمع معه، سواء كان قبل الاستبانة أو بعدها و سواء كان في العادة أو قبلها، نعم فيما كان بعد العادة بعشرين يوما الأحوط الجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه.

يختلف هذا في تحديد موضوع العده، و أمّا الحكم على الدم الخارج بصفات الحيض فما دام يستمر حسب العادة فمحكوم بالحيضيه و ان تجاوز المثل أيضا كما هو واقع في بعض الحالات سواء في القرشيه أو غيرها و الحره و الأمه.

لم يحك خلاف في ذلك، و كون بعض النساء لا يحضن مع الارضاع، لا يوجب انصرافا في عموم الأدله و اطلاقاتها، و كذا ما في بعض الروايات من أنّ ذلك الدم يتحوّل الى حليب يغتذى منه الطفل.

أشهرها أو المشهور ذلك خلافا لما عن المفيد و ابن الجنيد و ابن ادريس و المحقق و في البدايه لابن رشد حكي القول بالمنع لأبي حنيفه و أحمد و الثوري و الشافعي في أحد قوليه و غيرهم و فضل آخرون كما عن الشيخ في الخلاف و عن ابن ادريس (١) و غيرهما بين ما قبل استبانة الحمل و بعده.

و عن الشيخ في النهايه و كتابي الأخبار و ميل المحقق في المعتبر و صاحب المدارك بين ما تراه بعد العاده بعشرين يوما و بين ما قبل ذلك. و عن الصدوق و ظاهر الفقه الرضوي و ميل صاحب الحدائق بين ما كان واجدا للصفات و غيره سواء في أيام العاده و غيرها. و مستند الأقوال الروايات الوارده في المقام، أما الأول فيدل عليه الروايات المستفيضه في الجبلى المطلقه (٢).

ص: ٢٣٦

١ - ١) و هو يدافع المحكى أولا- عنه من نفيه مطلقا الا- أن يكون اختيارا تنزليا أو تقييدا لما اختاره أولا أو يحمل على الثبوت الظاهري.

٢ - ٢) ابواب الحيض ب ٣٠.

و أما الثاني فاستدل له بموثق السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أنه قال: «قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: ما كان الله ليجعل حيضا مع حبل، يعني اذا رأَت الدم و هي حامل لا تدع الصلاة، الا ان ترى على رأس الولد اذا ضربها الطلق و رأَت الدم تركت الصلاة» (١) و صحيح حميد بن المثنى قال: «سالت أبا الحسن الأول عليه السَّلام عن الحبلَى ترى الدفقه و الدفقتين من الدم فى الأيام و فى الشهر و الشهرين؟ فقال: تلك الهراقه، ليس تمسك هذه عن الصلاة» (٢) و مثلها روايه مقرن عن أبى عبد الله عليه السَّلام «ان الله تبارك و تعالى حبس عليه الحيض فجعلها رزقه فى بطن أمه» (٣) و يدفعه مضافا الى كون الراوى عاميا و قد مرَّ ان المنع قول أكثرهم انَّ لسان الروايات المثبتة له مع الحبل هو تقرير قلّه و وقوعه الدال على كون نفى الجعل بمعنى مقتضى الطبيعه الغالبه، و فى صحيحه سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السَّلام فى حديث «ان الولد فى بطن أمه غذاؤه الدم، فربما كثر ففضل عنه فاذا فضل دفقته فاذا دفقته حرمت عليها الصلاة» (٤) و قد كثر فى لسان الروايات المثبتة له التعبير عنه بالهراقه للدلاله على قلّه و وقوعه، و من ثمَّ يحمل صحيح ابن المثنى على عدم استمراره ثلاثه أيام لا سَيِّما بعد كونه مطلقا قابلا للتقييد بالمشبث كما فى صحيحه الآخر (٥) و من ذلك يندفع ما عن السرائر من الاستدلال للمنع باستفاضه الروايات (٦) الوارده فى استبراء الأمه بحيضه واحده و كذلك الحرّه المستمتع بها على قول (٧)، حيث أنه يكفى فى اماريه مجيء الحيض عدم اجتماعه غالبا مع الحمل، و من ثمَّ كان التقييد بثلاثه قروء فى عده

ص: ٢٣٧

- ١-١) ابواب الحيض ب ١٢/٣٠.
- ٢-٢) المصدر السابق ح ٨.
- ٣-٣) المصدر السابق ح ١٣.
- ٤-٤) ابواب الحيض ب ١٤/٣٠.
- ٥-٥) ابواب الحيض ب ٥/٣٠.
- ٦-٦) ابواب نكاح الاماء و العبيد ب ٣-٤-٦-٧-١١، و غيرها.
- ٧-٧) ابواب العدد ب ٥٣.

الحزّه يقتضى عدم الاكتفاء بالحيضه و الحيضتين كأما ريه لعدم الحبل، إلا ان ذلك كلّه من باب حكمه الحكم.

و كذلك ما استدللّ به من جواز طلاق الحامل مع أنّه لا يجوز طلاق الحائض، فإن التخصيص للعموم المزبور غير ممتنع كما قد خصص فى موارد اخرى، بل ظاهر موثق (١) اسحاق الوارد ثمه أن الحمل المستبين عدل للطهر المستبين فى الموضوعيه لصحّه الطلاق.

و أما الثالث و الرابع فقد استدلل بصحيح الحسين بن نعيم الصحّاف قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام فإن أمّ ولدى ترى الدم و هى حامل، كيف تصنع بالصلاه؟ قال: فقال لى: اذا رأّت الحامل الدم بعد ما تمضى عشرون يوما من الوقت الذى كانت ترى فيه الدم من الشهر الذى كانت تقعد فيه فإن ذلك ليس من الرحم و لا من الطمث فلتتوضأ و تحتشى بكرسف و تصلّى، و اذا رأّت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل أو فى الوقت من ذلك الشهر فإنه من الحيضه فلتمسك عن الصلاه عدد أيامها التى كانت تقعد فى حيضها، فإن انقطع عنها الدم قبل ذلك فلتغسل و لتصلّ» (٢) الحديث، و هذه الروايه المعروف تقريبيها للتفصيل بين ما قبل العشرين و ما بعدها فتكون مخصصه لاطلاق الروايات السابقه، و ان لم يعمل بها المشهور لكن لا اعراض مطبق بعد ما عرفت، إلا أنّ دلالتها على التفصيل بين ما قبل الاستبانة للحمل و ما بعدها أقرب و أوضح، و الوجه فى ذلك قرينتان:

الأولى: أن مده عشرين يوما من مضى العاده يقتضى قبيل العاده فى الشهر اللاحق، لأن الغالب فى النساء الفصل بين الدمين بما يقرب من ثلاث و عشرين يوما، لا سيّما اذا جعلنا المضى من آخر يوم من الوقت، و على ذلك فالروايه ليست فى

ص: ٢٣٨

١- ١) ابواب اقسام الطلاق ب ٨/٢٠.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٣/٣٠.

صدد تقييد الحكم بالحيض بعدم مضي عشرين يوما من العاده فى كل شهر، بل فى صدد نفى الحيض عن المتأخر عشرين يوما فى الشهر الأول من الحمل، فضلا عما يأتى فى الأشهر اللاحقه.

القرينه الثانيه: أن الشهر المأخوذ فى الروايه ليس عاما، بل المشار إليه شهرا خاصا قد وصف بالذى كانت تقعد فيه و عبّر عنه مرّه اخرى «من ذلك الشهر» مما يظهر منه أن المراد هو الشهر الأول. و على ذلك فالروايه ظاهره فى التفصيل بين ما قبل الاستبانة و بعدها، حيث أنه بالعشرين من مضى وقت العاده تدخل المرأه فى الشهر الثانى فيكون الحمل قد بان غالبا.

و عن المحقق الهمداني حمل الروايه على الحكم الظاهرى من التحيض قبل المدّه المزبوره و عدم التحيض بعدها، بمجرّد رؤيه الدم و هو قريب من مفاد الروايه إلا أنّ اللازم جعل المدّه المزبوره فى الشهر الأول لا كل شهر كما تبين بالتفصيل بين قبل المدّه من الشهر الأول و ما بعدها الممتد الى باقى الشهور أى بين قبل الاستبانة و بعدها، و يشهد لهذا الحمل أن الموضوع المأخوذ فيها رؤيه الدم و هو ظاهر فى أوّل الرؤيه مضافا الى أن التعبير ب«فلتمسكك عن الصلاه» ظاهر فى التحيض منذ بدء رؤيه الدم.

هذا، و يقابل مفاد هذه الروايه على أيه تقدير الصحيح الثانى لأبى المغراء عن أبى عبد الله عليه السّلام فى الحبلى التى استبان ذلك منها، قال عليه السّلام «ان كان دما كثيرا فلا تصلين» الحديث (1) و يتحصل أن الحمل المتقدم من المحقق الهمداني فى محلّه و سيأتى التوفيق بينه و بين عده من الروايات الاخرى فى واجد الصفات و غيره المحموله

ص: ٢٣٩

على الاستظهار للدم عند الشك في حيضته.

و أما القول الخامس فيستدل له: بموثق اسحاق بن عمّار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن المرأة الحبلية ترى الدم اليوم و اليومين؟ قال: إن كان دما عبيطا فلا تصلّي ذينك اليومين، و ان كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين» (١) و قريب منه الصحيح الثاني لأبي المغراء المتقدم قريبا.

و مرسل ابراهيم بن هاشم عن بعض رجاله عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام قال: «سألته عن الحبلية قد استبان حبلها ترى ما ترى الحائض من الدم؟ قال: تلك الهراقة من الدم، ان كان دما أحمر كثيرا فلا تصلّي، و ان كان قليلا أصغر فليس عليها إلا الوضوء» (٢)، إلا أنه حيث ماثل لسانها لسان التمييز بالصفات للدم المشكوك في غير الحبلية، كان الظاهر منها ليس التفصيل بلحاظ الواقع بل بلحاظ الوظيفة الظاهرية عند بدء الرؤيه، و قد مرّ أن صحيح الحسين بن نعيم الصحاف دالّ على التحيض في الشهر الأول عند مجيئه قبيل الوقت أو في وقت العاده، كما أن صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٣) و موثق سماعه (٤) و غيرهما دلّ على التحيض بمجيئه وقت العاده في الحبلية سواء في الشهر الأول و غيره، فيكون التفصيل في الوظيفة الظاهرية في روايات الصفات صريح في علاميه الصفات كسبب ظاهري و روايات التحيض بوقت العاده صريحه في علاميه الوقت كسبب ظاهري فيجمع بينهما بأو، أخذًا بقوّه الدلاله في كل منهما و طرحا للظاهر فيهما، أما البناء على التعارض و التساقط بعد كون النسبه بينهما من وجه، ثم التمسك بعموم ما دلّ على تركها للصلاه بمجرّد الرؤيه، فلازمه البناء على التحيض

ص: ٢٤٠

١-١) المصدر السابق ح ٦.

٢-٢) المصدر السابق ح ١٦.

٣-٣) المصدر السابق ح ٢.

٤-٤) المصدر السابق ح ١١.

مسألة ٤: إذا انصبّ الدم من الرحم إلى فضاء الفرج و خرج منه شيء في الخارج و لو بمقدار رأس إبرة

(مسألة ٤): إذا انصبّ الدم من الرحم إلى فضاء الفرج و خرج منه شيء في الخارج و لو بمقدار رأس إبرة لا إشكال في جريان أحكام الحيض، و أما إذا انصب و لم يخرج بعد- و إن كان يمكن إخراجه بإدخال قطنه أو إصبع- ففي جريان أحكام الحيض إشكال (١) فلا- يترك الاحتياط بالجمع بين أحكام في غير وقت العادة مع واجديته للصفات، و هذا لا يلتزم به و لا يريد القائل بالتعارض لبنائه على الأخذ بصحيح الصحّاف.

كما ذهب إليه بعض محشى المتن و حكى الاحتياط عن بعض آخر، و قد تقدم في صدر الفصل تعبير اللغويين تاره أن أصل المادة موضوعه للسيل أو الاجتماع، فعلى الثانى يصدق العنوان و ان لم يخرج كما تقدم أن محصل كلماتهم هو اجتماع الدم المقترضى للسيلان و ان تقطع، و هذا التردد جارى فى اتصال الدم فى الثلاثه، و فى الطهر أى الانقطاع المتخلل فى العشره، لا سيما و أن الحيض يبدأ فى بعض النساء بعوارض كالآلام و دوار الرأس و نحوه، و يدعمه أن دوره الحيض عند الأطباء هو بانفراط الغشاء الداخلى للرحم و تسببه لسيلان دم جداره و استدلال لثانى بروايات (١) الاستبراء الآتية الدالّة على تحقق الحيض مع وجوده الباطنى.

هذا، و الأقرب أن الحيض اسم للدم السائل الخارج و لا ينافيه ما تقدم من صدقه مع التقطع فإن هذه الحالة مستمره بحصول السيلان الى الخارج فى الجملة، و أما روايات الاستبراء فهى أدل على الأول منها على الثانى، حيث أنها رتبت بقاء الحيض على خروج الدم على الكرسف و لو مثل رأس الذباب، و يدل على أخذ الخروج فى الجملة فى صدق العنوان روايات اجتماع الحيض مع الحمل المتقدمه الآخذة (٢).

ص: ٢٤١

١- ١) ابواب الحيض ب ١٧.

٢- ٢) ابواب الحيض ب / ٣٠ ح ١٧-١٦-١٤-١٢-٣ و غيرها من روايات الباب.

الطاهر و الحائض، و لا فرق بين أن يخرج من المخرج الأصلي أو العارضى (١).

مسألة ٥: إذا شك في أن الخارج دم أو غير دم أو رأت دما في ثوبها و شكّت في أنه من الرحم أو من غيره

(مسألة ٥): إذا شك في أن الخارج دم أو غير دم أو رأت دما في ثوبها و شكّت في لعنوان قذف دم الحيض أو عنوان دفته أو عنوان الهراقه أو شرطيه رؤيه الدم و هكذا الحال في النفاس كما دلّت عليه بعض تلك الروايات أيضا، نعم لو اخرجته بالأصبع و نحوه تحقق كما في روايات الاستبراء، نعم في موثق عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السّلام في المرأه تكون في الصلاه فتظن أنها قد حاضت قال: «تدخل يدها فتمسّ الموضوع، فإن رأت شيئا انصرفت، و ان لم تر شيئا أتمت صلاتها» (١) و هذه الروايه من حيث المورد نص في المقام، و أما من حيث المحمول و المفاد فهي و إن كان لسانها لسان الاستبراء، إلا أنها أوضح دلالة في كون مدار تحقق الحيض ليس على الخروج من فم الفرج بل المدار على وجوده في باطن الفرج، لا باطن أعماق الرحم، و الدلالة و إن احتمل فيها ما مرّ في روايات الاستبراء إلا أن الاقرب في ظهورها هو على وجود الدم في الموضوع المزبور كما عبّر بذلك في الروايه، و القرينه على ذلك أنه عليه السّلام نفى الحيض لا لعدم الخروج بل لعدم رؤيه الدم في ذلك الموضوع، و بعبارة اخرى أن الغايه من ادخال يدها هو تفحص حال الموضوع -المحلّي بأل العهديه- لا الارشاد الى تحقيق الموضوع، و منه يظهر وجه التأييد بروايات الاستبراء و ان كانت هي في ناحيه البقاء. ثم ان الموثقه دالّه على المقام سواء كان الفحص للندب أو للوجوب.

كما في البول و الغائط، بعد صدق العنوان لكونه ناشئا عن الدوره الشهرية، نعم لو كان خروجه من فتق البطن كما في صورته العمليه الجراحية، و كما وقع الكلام في ذلك في دم النفاس في العمليات القيصرية، و في الدم الخارج مع اقتلاع الرحم.

ص: ٢٤٢

أنه من الرحم أو من غيره لا تجرى أحكام الحيض (١)، وإن علمت بكونه دماً واشتبه عليها فيما أن يشبهه بدم الاستحاضه أو بدم البكاره أو بدم القرحة فإن اشتبه بدم الاستحاضه يرجع إلى الصفات (٢) فإن كان بصفه الحيض يحكم بأنه حيض، بعد عدم إمكان الالتفات و رفع الالتباس، فتجربى أصاله العدم دون الأصول المختصه لاحتراز اختصاص موارد بغير ذلك كما يأتى.

لا- اشكال فى الرجوع إليها اجمالاً- إلا- أنه وقع الكلام فى عموم موضوع التمييز بالصفات و أماريتها و النسبه بينها و بين التمييز بالعهاده و قاعده الامكان و ان كل ما ليس بحيض فهو استحاضه و ان لم يكن بصفاتها، نعم الكلام فى العموم المزبور بعد إمكان توفر قيود الحيض الواقعيه الآتية، فهناك جهات من البحث فى هذه القاعده الظاهريه تأتى تباعاً للمسائل الآتية، و الكلام فى المقام فى أصل وجود العموم الدال على القاعده المزبوره، و أنها تختص بالاشتباه مع الاستحاضه المتصله بالحيض، أم هى أعم من التردد مع دم الاستحاضه و غيره فضلاً عن موارد الدم المستمر، و يستدل له:

أولاً- بما تقدم من روايات الحبلى كموثق اسحاق بن عمّار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأه الحبلى ترى اليوم و اليومين؟ قال: إن كان دماً عبيطاً فلا تصلى ذينك اليومين، و إن كان صفراً فلتغتسل عند كل صلاتين» (١) فإنها بعد حملها على التحيض فى الظاهر فى اليوم الأول و الثانى و إن لم تعلم باستمراره ثلاثاً، كما أنها مطلقه من جهه الوقت، و هى نص فى غير مورد الدم المستمر، نعم هى خاصه بالترديد بين الحيض و الاستحاضه، و مثلها فى الدلاله صحيح أبى المغراء (٢) إلا- أنّ التمييز فيها بكثرة الدم و قلته، و كذلك روايه محمد بن مسلم (٣) و التمييز فيها بكل من اللون و الكثره و غيرها

ص: ٢٤٣

١- ١) ابواب الحيض ب ٦/٣٠.

٢- ٢) المصدر السابق ح ٥.

٣- ٣) المصدر السابق ح ١٦.

قد تقدمت الاشاره إليهما.

ثانيا: ما تقدم فى تعريف دم الحيض كما فى صحيح حفص الوارد فى مستمره الدم حسب فرض السؤال لكن ظاهر الجواب أعم لظهوره فى بيان طبيعه من حيث هى قال عليه السّلام: «ان دم الحيض حار عبيط أسود، له دفع و حراره، و دم الاستحاضه أصفر بارد، فاذا كان...» (١) فإن تفريع الحكم على الدم فى مورد الاستمرار بحسب طبيعه كل من الدمين ظاهر فى العموم، و صحيح معاويه بن عمّار فإنه مطلق (٢)، و موثق اسحاق بن جرير و هى و ان كانت بعض فقراتها فى المستمره الدم إلا أن ذيلها فيمن يتقدم عليها الدم أو يتأخر و هى غير المستمره الدم قال عليه السّلام: «دم الحيض ليس به خفاء، و هو دم حار تجد له حرقه، و دم الاستحاضه دم فاسد بارد» (٣) و هى قويه الدلاله فى بيان طبيعه دم الحيض و الاستحاضه بما هى هى، و أما مصحح يونس فقد تعرض للتي قد جهلت و اختلفت عليها أيامها أيام عاداتها و أنها تميزها بإقبال الدم و ادباره و تغير لونه، قال عليه السّلام: «إذا رأيت الدم البحرانى فدعى الصلاه... البحرانى شبه قول النبى صلى الله عليه و آله أن دم الحيض أسود يعرف، و انما سمّاه أبى بحرانيا لكثرتة و لونه» (٤) و المراد من اقباله كثرته و من ادباره قلته، و هذه الروايه مختصه موردا بالناسيه و نحوها لعاداتها الوقتيه لا من استمر دمها، و مجموع هذه الروايات و هذه الطائفه ما بين المطلق أو فى حكمه أو غير المستمره الدم، نعم هى فى التردد بين الحيض و الاستحاضه.

ثالثا: ما دلّ على أن الصفرة لا غسل فيها الا أيام العاده، كمصحح على بن جعفر عن أخيه عليه السّلام قال: «سألته عن المرأه ترى الدم-الى أن قال-قال عليه السّلام: ما دامت ترى الصفرة

ص: ٢٤٤

١-١) ابواب الحيض ب ٢/٣.

٢-٢) المصدر السابق ح ١.

٣-٣) المصدر السابق ح ٣.

٤-٤) المصدر السابق ح ٤.

فلتوضأ من الصفرة و تصلى، ولا- غسل عليها من صفرة تراها إلا فى أيام طمثها فان رأت صفرة فى أيام طمثها تركت الصلاة كتركها للدم» (١) و فى صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام فى حديث قال عليه السّلام «و ان رأت الصفرة فى غير أيامها توضأت و صلّت» (٢) و غيرها (٣) و هذه أيضا فى التمييز بين الحيض و الاستحاضه و بعضها موردها مستمره الدم.

رابعاً: ما ورد فى حدّ اليأس كالصحيح الى ابن أبى عمير عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «اذا بلغت المرأه خمسين سنه لم تر حمرة» الحديث (٤).

فتحصّل عموم روايات الصفات فى المستمره الدم و غيرها، إلا أنها فى صدد التمييز بين الحيض و الاستحاضه و ان كانت بعض ألسنتها توصيف دم الحيض فى نفسه، مضافا الى ما يأتى من عدم حصر صفاته فى المنصوصه لكن الأقرب أن عموم التمييز بالصفات لا ينحصر بموارد الاشتباه بالاستحاضه بل أعم منه و ذلك لعدده قرائن:

الأولى: ظهور التوصيف فى الصفات الطبيعیه للدم فى نفسه.

و الثانیه: لقوله عليه السّلام فى الطائفة الثانيه فى موثق اسحاق «دم الحيض ليس به خفاء...» فى عموم تميزه.

و الثالثه: قوله عليه السّلام فى صحيح يونس فى الطائفة الثانيه أيضا «و ذلك انّ دم الحيض أسود يعرف» و التعبير بيعرف ظاهر بقوه فى عموم المعرفه و التمييز لا سيّما و ان التعبير المزبور أورده عليه السّلام كتعليل للتحيّض بناء على فتح الرأى لا ضمّها.

ص: ٢٤٥

١- ١) ابواب الحيض ب ٨/٤.

٢- ٢) المصدر السابق ح ١.

٣- ٣) ابواب الحيض ب ٤.

٤- ٤) المصدر السابق ب ٢/٣١.

و الرابعه: ما يأتى فى المسأله اللاحقه من صحيح حمّاد من ظهوره فى عموم الطريق لاحتراز دم الحيض و لو كان الدوران مع دم العذره و هو بنفسه طائفه رابعه و كذا صحيح زياد بن سوكه.

و اشكل على دلالتها:

أولاً: بعدم كون مفادها التعبد بالصفات لاحتراز الحيض، و انما ترشد الى حصول العلم باجتماع الصفات، و فيه: أنه ليس المراد من اماريه الصفات التعبدية هو التأسيس، بل الامضاء كما هو الحال فى أغلب الامارات، و اما التقييد بالاطمئنان فالنوعى منه صحيح لا الشخصى، و الأول هو بحسب اعتبار الظن الحاصل من المنشأ الخاص لدى السيره العقلانيه، و الفرض امضاء ذلك المنشأ.

ثانياً: أنها وارده فى مستمره الدم، لا مطلقا مضافا الى دلالة عنوان الاستحاضه لغه على ذلك بعد كون الصفات للتمييز بينها و بين الحيض، و فيه: انّ فى العديد منها تنصيص على غيرها من الموارد و منه يظهر استعمال الاستحاضه فى الأعم فى الدم الذى يقابل الحيض و ان لم يكن مستمره الدم، كما يأتى فى الروايات استعماله كثيرا فى ذلك، هذا و فى مرسل يونس الوارد فى استبراءها «فان خرج على رأس القطنه مثل رأس الذباب دم عيبط لم تطهر» (1).

ثالثاً: منافاتها لقاعده الامكان و انّ كلّ ما لم يكن حيضا فهو استحاضه و إن كان بصفات الحيض و لعدم الأخذ بها من قبلهم فى موارد أخرى، و فيه: انّ البحث فى المقام اقتضائى و اجمالى، و فى وجود عموم يتمسك به ما لم يكن فى السبب دليل أقوى يتمسك به، فبقية الجهات يتم تنقيحها فى ذيل المسائل الآتية.

ص: ٢٤٦

و إلا فإن كان فى أيام العاده فكذلك (١)، و إلا فىحكم بأنه استحاضه (٢)، و إن اشتبه بدم البكاره يختبر بإدخال قطنه فى الفرج و الصبر قليلا- ثم إخراجها فإن كانت مطوّقه بالدم فهو بكاره و إن كانت منغمسه به فهو حيض (٣)، و الاختبار المذكور واجب فلو صلّت بدونه بطلت و إن تبين بعد ذلك عدم كونه حيضا إلا إذا حصل منها قصد القربه بأن كانت جاهله أو عالمه أيضا إذا فرض حصول قصد القربه مع العلم أيضا، و إذا تعذر الاختبار ترجع إلى الحاله السابقه من طهر أو حيض و إلا فتبنى على الطهاره لكن مراعاة الاحتياط أولى، و لا- يلحق بالبكاره فى الحكم المذكور غيرها كالقرحه المحيطه بأطراف الفرج، نسا و فتوى، و يأتى تفصيله فى المسائل اللاحقه.

إجمالا بتوسط صفات الاستحاضه و تفصيله يتنّفح بما يأتى.

لم يحك مخالف فى الاختبار المزبور غير ما عن المقدس الأردبيلى من الرجوع الى الصفات و الفاضلين فى الحكم بالحيضيه فى التقدير الثانى، ففى المسأله أمور:

الأمر الأول: يدل على الاختبار المزبور صحيح خلف بن حمّاد الكوفى فى حديث-قال: «دخلت على أبى الحسن موسى بن جعفر عليه السّلام بمنى فقلت له: إن رجلا من مواليك تزوج جاريه معصرا لم تطمّث، فلما افتضّها سال الدم فمكث سائلا لا ينقطع نحوا من عشره أيام، و أن القوابل اختلفن فى ذلك، فقالت بعضهن: دم الحيض، و قالت بعضهن: دم العذره، فما ينبغى لها أن تصنع؟ قال: فلتتق الله، فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاه حتى ترى الطهر، و ليمسك عنها بعلها، و إن كان من العذره فلتتق الله و لتتوضأ و لتصلّ، و يأتىها بعلها إن أحب ذلك، فقلت له: و كيف لهم أن يعلموا ما هو حتى يفعلوا ما ينبغى؟ قال: فالتفت يمينا و شمالا فى الفسطاق مخافه أن يسمع كلامه أحد، قال: ثم نهد إلىّ فقال: يا خلف، سرّ الله سرّ الله فلا

تذيعوه، ولا تعلموا هذا الخلق أصول دين الله، بل ارضوا لهم ما رضى الله لهم من ضلال، قال ثم عقد بيده اليسرى تسعين ثم قال: تستدخل القطنه ثم تدعها مليا ثم تخرجها اخراجا رفيقا، فان كان الدم مطوقا في القطنه فهو من العذره، و ان كان مستنقعا في القطنه فهو من الحيض» الحديث (١).

و فى طريق الشيخ صورته السؤال «طمثت أو لم تطمث أو فى أول ما طمّثت» (٢) و ظاهر صدر الروايه تقرير حجه قول القوابل كما هو ظاهر الجواب فى الصدر بل انّ الظاهر منه اطلاق الطريق المحرز للدمين و اطلاق الصفات المعتمد بها فى التمييز، كما انّ ظاهر هذا الاختبار هو تمييز الحيض بالكثرة و دم العذره بالقله، و يشير الى ذلك ما فى الفقه الرضوى فإنه بعد ما ذكر الاختبار المزبور ذيله ب «و اعلم انّ دم العذره لا يجوز الشفرتين» (٣) و مثل صحيح حمّاد صحيح زياد بن سوجه (٤). فيتحصل من الاختبار المزبور أنه نحو من التمييز بصفات الحيض.

الأمر الثانى: المده التى تصبر فيها بوضع القطنه فإنّه عبر فى صحيح حمّاد «تدعها مليا ثم تخرجها اخراجا رفيقا» بينما عبر الماتن بالقله لكن جعلها وصفا للصبر، و المراد أدنى المقدار المعتاد عند النساء فى وضع القطنه ثمه بحيث ينغمس الدم فيها على تقدير الحيض بخلاف العذره. كما أنه قيّد الاخراج برفق لئلا يقع ضغط بالقطنه على الموضع فيسبب انغماس للدم بالعلاج لا من جهه الكثره.

الأمر الثالث: المحكى عن الفاضلين كما تقدم و غيرهما الاشكال فى دلاله

ص: ٢٤٨

١-١) ابواب الحيض ب ١/٢.

٢-٢) المصدر السابق ح ٣.

٣-٣) جامع أحاديث الشيعة ابواب الحيض ب ١٠/٣.

٤-٤) ابواب الحيض ب ٢/٢.

الانغماس على الحيضيه بل غايه الأمر هو نفى دم العذره، و ظاهر الاشكال فى مورد كون التريديد ثلاثيا و نحوه لا ما اذا كان ثنائيا بين الحيض و العذره، و إلا لما كان له مجال، و أجبب بأن اطلاق الصحيحين بالحكم بالحيضيه يقتضى نفى احتمال الاستحاضه لا سيما صحيح زياد حيث لم يذكر فيه حصر التشقيق و التريديد بين الاثنين، و الاطلاق المزبور موافق لقاعده الامكان، و اشكل عليه: بأن مورد كلا- الروايتين فى المرأه المردد امرها بين الاحتمالين لا- مع احتمال ثالث للاستحاضه، و بأن الكثره الملازمه للانغماس لم تجعل علامه للحيض فى روايات التمييز بين الحيض و الاستحاضه عند التردد بينهما، هذا، و الصحيح أن الكثره صفه المذكوره للحيض فى روايات التمييز كما تقدم بخلاف القله، فالاطلاق فى علاميه الكثره للحيض فى محلها. فإفاده الاطلاق المزبور لقاعده الامكان يتم بتفسيرها إطلاقا اماريه الصفات بضميمه اصاله السلامه كما سيأتى، و قد تقدم عموم قاعده الصفات لموارد الشك فى الحيض.

الأمر الرابع: وجوب الاختبار هل هو شرطى فى صحه الصلاه أو نفسى مستقل من سنخ المجعول فى باب الفحص كوجوب التعلم أو كليهما أو ارشادى لا- حراز الموضوع، قد يستشهد للأولين مضافا الى ظهور الأمر و تشديده بلزوم تقوى الله تعالى، بامتناع الاحتياط لدوران الصلاه بين الوجوب و الحرمة الذاتيه للصلاه و هى منجزه بالاحتمال لعدم جريان الأصول بعد جعل إماريه الاختبار، فلا يصح التقرب و ان لم تكن حائضا فى الواقع لقبح التجري المنافى للتقرب سواء بنى على حرمة أم لا، و يعضد ذلك أن جوابه عليه السلام فى مقابل فتوى فقهاء العامه حيث أمرها كما فى صدر الروايه بالصلاه «فستلوا عن ذلك فقهائهم فقالوا هذا شىء قد اشكل علينا و الصلاه

فريضه واجبه فلتتوضأ و لتصل و ليمسك عنها زوجها متى ترى البياض فان كان دم الحيض لم تضرها الصلاه و ان كان دم العذره كانت قد أدت الفريضه ففعلت الجاريه ذلك» (١) فابتداء جوابه عليه السلام الأمر بتقوى الله تعالى ظاهر فى الامسك عن الاحتياط الذى أمرها به، و أنه ان كانت حائضا فعليها أن تمسك عن الصلاه، و كون هذا الصدر لم يذكره الراوى فى السؤال للامام عليه السلام و إنما ذكره الراوى لغيره، لا يخلّ بذلك الظهور، فإن الابتداء بالأمر بتقوى الله تعالى و بترتيب آثار الواقع من دون الجمع بين آثار الموضوعين المتباينين ظاهر فى لزوم احراز الواقع، هذا و قد حررنا فى محله (٢) أن الفحص فى الشهبه الموضوعيه فى ما أخذ فى الحكم تقدير خاص و نحوه لازم كما تقدم فى شرح (المسأله ٤) موثق عمّار بن موسى الساباطى فى المرأه التى تظن أنها حاضت فأمر عليه السلام بأن تدخل يدها فتمس الموضوع لتبين وجود الدم و عدمه، لا سيما فيما هو مثل المقام ممّا لا يستلزم الفحص الا الالتفات اليسير، و سيأتى أنّ الحرمة الذاتيه لصلاه الحائض لا تخلو من وجه، و يتحصل أنّ فى موارد امكان الفحص عند الاشباه بالحيض لا يشرع الاحتياط بالصلاه بعد عدم جريان الأصول، و تقدم الامارات الخاصه المجعوله فى الباب عليها، و قد يؤيد ذلك بترك الصلاه أيام الاستظهار، بل قد عبّر فى بعضها عن ترك الصلاه ب«تحتاط بيوم أو يومين».

الأمر الخامس: الظاهر عموم اماريه الاختبار لموارد سبق الحيض أو سبق العذره و ان كان مورد الصحيحين سبق الطهر، و ذلك لظهور الاختبار المزبور فى كونه لتبين الكثره أو القلّه و الأولى من صفات الحيض و الثانيه من صفات غيره كدم العذره، و قد تقدم عموم اماريه الصفات للحيض عند الشك.

ص: ٢٥٠

١- ١) الكافى ج ٣/٩٢.

٢- ٢) سند العروه-صلاه المسافر(مسأله ٥).

الأمر السادس: عند تعذر الاختبار يرجع الى مقتضى الأصول العمليه فى المقام، و ينبغى تفسير التعذر بتعذر استعمال الكثره من القلّه، لا بتعذر خصوص القطنه لما عرفت من أن القطنه مقدمه لذلك، فما يحكى عن الروض من التخيير بين الأصبع و الكرسف فى الاختبار متين و إن كان ظاهر المحكى عنه أنه استند فى ذلك الى تعدد لسان الروايات الوارده، و هو من اقحام ما ورد فى القرحة مع المقام إلا- أن يكون قد فهم وحده الموضوع عرفا بين القرحة و العذره، و على أيه تقدير فالمدار على تبين القلّه و الكثره، و قد مرّ فى الفقه الرضوى «أن دم العذره لا يجوز الشفرتين» فالتمثيل للتعذر بفوران الدم فى غير محله فإنه علامه الكثره و كذلك عدم خروجه من الموضع علامه قلته، و انما يفرض فيما كان يخرج بتدرىج متوسطا فإنه يتردد بين الصفتين، و على كل تقدير فإن كانت حاله السابقه معلومه فتستصحب، و اما ان كانتا مجهولتى التاريخ أو انقضاء الحيض السابق مجهولا فيحتمل مجيء الدم المشكوك قبل تصرم العشره فقد يقال باستصحاب العدم الازلى سواء فى صفه الدم بأنه ليس حيضا أو فى عنوان الحيض حيث أنه عنوان وجودى، لكنه لا يخلو من اشكال لاحتمال كون هذا الدم استمرارا للحيض السابق فيكون العدم الازلى منتقضا باليقين السابق و كذا عنوان الحيض فليس الا حاله الحيض سواء اريد منها الحدث المسبب أو حيضيه الدم السبب، و أما الاحتياط ففى خصوص الصلاه و الصوم يدور الأمر بين محذورين و يتعين الترك و الاستظهار و قعودها و قد يقال بأن اطلاق الصحيحين يقضى بعدم الرجوع الى الأصول.

و فيه: أنه موردهما عند توفر الاماره المزبوره مضافا الى أن الوجوب كما مرّ طريقى للاحراز فمع العجز عنه تصل النوبه الى الوظيفه الظاهريه اللاحقه كما هو الشأن فى

و إن اشتبه بدم القرحة فالمشهور(١) أن الدم إن كان يخرج من الطرف الأيسر فحيض و إلا فمن القرحة إلا أن يعلم أن القرحة في الطرف الأيسر، لكن الحكم المذكور مشكل فلا- يترك الاحتياط بالجمع بين أعمال الطاهره و الحائض، الوظائف الظاهرية المترتبة طولاً- و الامارات و الأ-صول لأنها للتوظيف الفعلي الراجع للتحير. نعم لو ثبتت قاعده الإمكان بأوسع من قاعده الصفات لكانت مقدمه على الأصول العمليه أو الاحتياط و أما بالنسبه الى تروك الحائض الأخرى فتجرى فيها البراءه و لا تعارض بأصل آخر لكون نجاسه الدم قدر متيقن بين الطرفين.

الأمر السابع: هل يختص الاختبار المزبور بالدوران بين دم الحيض و العذره فلا يعم ما لو دار بين دم الحيض و القرحة أو بين الثلاثه أو لو كان دم الاستحاضه طرفاً ثالثاً أو رابعاً، الظاهر العموم في جانب صفات الحيض نفيًا أو اثباتاً، و أما الدوران بين البقيه فعموم صفات الاستحاضه لا يخلو من قوه كما مرّ، كما أنّ حكم الشك في أصل الافتضاض كذلك بالأولويه أو المساواه.

حكى عن الصدوقين و الشيخ في النهايه و المبسوط و ابن براج و ابن ادريس و ابن حمزه و ابن سعيد و العلامه و المحقق الثاني و غيرهم مطابقاً لروايه الشيخ في التهذيب، لكن ظاهر الكليني في روايته العكس و مال إليه الشهيد و حكاه عن ابن طاوس و زعم أن أكثر نسخ التهذيب كالكافي، و توقّف جماعه في الحكم كالمحقق الحلّي في الشرائع و عن المعتمد أنّ الروايه مقطوعه مضطربه لا أعمل بها.

هذا، و قد روى الشيخ عن محمد بن يحيى رفعه عن أبان قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فتاه منّا بها قرحة في جوفها و الدم سائل لا تدرى من دم الحيض أو من دم القرحة فقال: مرها فلتستلق على ظهرها و ترفع رجليها و تستدخل اصبعها الوسطى فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض و ان خرج من الجانب الايمن فهو من

و لو اشتبه بدم آخر حكم عليه بعدم الحيضيه(١) إلا أن تكون الحاله السابقه هي الحيضيه.

القرحه» (١) و رواه في الكافي بعين لفظه إلا أنه عكس الايمن و الايسر. و قال في الوافي بعد ما نقل الاختلاف في النسخ و كلام ابن طاوس و ان نسخ الفقيه مطابقه للتهذيب قال: و على هذا يشكل العمل بهذا الحكم و ان كان الاعتماد على الكافي أكثر. و ذكر صاحب الجواهر ان المحكى عن كثير من النساء العارفات أن مخرج الحيض من الأيسر، و لعل المراد في حاله الاستلقاء على الظهر، و لا- ينافيه ما ذكره النراقي من نفى النساء ذلك بمساءلتهن، فلعلهن لم يقفن على ذلك بالتجربه، و الحاصل أن ذلك يرجع الى التمييز بالصفات من حيث المخرج، ففيه تقرير لحجيه التمييز بالصفات و قد تقدم في التمييز بين الحيض و العذره أنه بالكثرة و القله و أن العذره نمط من الجرح و القرحة كما استظهره في الروض و جعل روايات المقامين متحده كما تقدم موثق عمّار في امتحان وجود الحيض بادخال اليد فتمس الموضوع. كما تقدم عموم حجيه التمييز بالصفات للحيض، كما أن المجرب في القرحة قلّه الدم حسبما يحكى عن النساء، و هو يعضد عموم ما تقدم من التميز بالكثرة و القله بالاختبار بالقطنه، اذ غايه مفاد الروايه في المقام ظهورها في تعيين هذه الطريقه من التعيين و يرفع اليد عن التعيين بالقرائن الآنفه.

ما لم توجد أمارات وجود الحيض كالعاده أو الصفات و لم يبين على عموم قاعده الامكان، و كانت الحاله السابقه هي الطهاره و إلا فيتعين الاحتياط في غير العباده. و كذلك الحال في سبق الحيضيه فتستصحب.

ص: ٢٥٣

(١ - ١) ...

مسألة ٦: أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة

(مسألة ٦): أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة (١) فإذا رأته يوماً أو يومين أو ثلاثة إلا ساعه مثلاً لا يكون حيضاً، تعرّض الماتن في المسألة لعدّه امور:

الأمر الأول: كون أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة، وهل هما قيدان في الحد الواقعي أم مقومان لأصل الحدّ أم قيدان فيه على وجه الطريقيه أم صفات كميّه إماريه، ولم يقع خلاف في أصل التحديد الكميّ الا- أنه اختلف في الأوصاف الاخرى للكم المزبور كما يأتي، ويدلّ عليه الروايات المستفيضه (١) كصحيح معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله قال: «أقل ما يكون الحيض ثلاثة أيام، وأكثره ما يكون عشرة أيام» وفي صحيح صفوان «أدناه ثلاثة وأبعده عشرة» وغيرها من الروايات.

نعم في موثق اسحاق بن عمّار المتقدم في «الجبلى ترى الدم اليوم و اليومين؟ قال: عليه السلام: ان كان الدم عبيطاً فلا تصلّ ذينك اليومين، وإن كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين» (٢) وقد تقدم أنها في الحكم الظاهري لترتيب الحكم على التمييز بالصفات ومن ثم قيد فرض المسألة باليوم و اليومين و الا لو كان قد احرز الثلاثة فلا شك في البين.

و في صحيح عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «ان أكثر ما يكون الحيض ثمان، و أدنى ما يكون منه ثلاثة» (٣) و هو محمول على عاده كثير من النساء بقربنه وقوع ذلك في مقابل ما استفاض من أن أكثره عشرة، و في موثق سماعه بن مهران قال:

«سألته عن الجاربه البكر أول ما تحيض فتقعد في الشهر يومين و في الشهر ثلاثة أيام، يختلف عليها، لا يكون طمثها في الشهر عده أيام سواء؟ قال: فلها أن تجلس و تدع الصلاه ما دامت ترى

ص: ٢٥٤

١-١) ابواب الحيض ب ١٠ و ١٢.

٢-٢) المصدر السابق ح ١٣/١٠-١٤.

٣-٣) المصدر السابق ب ١/١٤.

الدم ما لم يجز العشره، فاذا اتفق شهران عدّه أيام سواء فتلك أيامها» (١) و ظاهرها البدوى و ان كان تقرير تحقق الطمث باليومين و قد يقال ان بعض التقارير الطبيه محدّد للحيض بيومين الى ستّه أيام الا أنه لا يحصل النقاء التام إلا فى اليوم الثالث فغالب الحيض ثلاثه، و عن المحقق الهمداني الميل الى كون أقلّ الحيض فى الحبلّى المبتدأه هو يومين تخصيصا للعمومات بالموثقتين المزبورتين، و ذهب المحقق الشيخ هادى الطهرانى الى كون جمله قيود الحيض بما فيها من حدّ القلّه و الكثره هى علامات إماريه لا حدودا واقعيه.

و فيه: أن ظاهر موثق سماعه هو تركيز جهه السؤال عن الاختلاف الذى تشهده البكر المبتدأه مع عدم حصول العاده لها، فأجاب عليه السّلام بأن حصول العاده لها هى باستواء الأيام لها شهرين، و أنها تتحيز برؤيه الدم ما دام لم يتجاوز عشره، و هذا حكم فى مرتبه الظاهر، لا- بيان للحدّ الواقعى كما هو الحال فى الموثق الأول، و كون حكمه جعل الحدود هو العلاميه لا ينافى اطلاق القيديه ما دام لا يحصل العلم بالحيض بدونه.

و فى مصحح يونس عن غير واحد عن ابى عبد الله عليه السّلام- فى حديث- «و كذلك لو كان حيضها اكثر من سبع و كانت أيامها عشرا أو أكثر لم يأمرها بالصلاه و هى حائض» (٢) و هو يحتمل- لو بعيدا- عطف «أو أكثر» على المعطوف الأول دون الثانى فيكون بمنزله تكراره لكى يشمل الحدود المتوسطه بين السبعه و العشره، فعلى ذلك لا يرفع اليد عن دلالة المستفيضة بمثل هذه الدلاله، لا سيّما أنه عليه السّلام فى صدد بيان جهه اخرى و هى حكم المضطربه و تعليل التحيض بالسبع عدد الأيام لجهلها بأيام اقراءها و إلا لو

ص: ٢٥٥

١- ١) ابواب الحيض ب ١/١٤.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٣/٨.

كما أن أقل الطهر عشرة أيام (١) وليس لأكثره حد، ويكفي الثلاثة الملققة فإذا رأت في وسط اليوم الأول واستمر إلى وسط اليوم الرابع يكفي في الحكم بكونه كانت عالمه فكيف تؤمر بالسبع و أيام اقراءها قد تكون أكثر، فبيان الكثرة وقع تبعا ولعله و هم الراوى فى تركيب الألفاظ لا سيّما و أن المصحح ظاهر نهايه الطريق فيه و السؤال من غير واحد، أن المصحح من الجمع فى المروى من قبل الراوى ثم أنّ المراد باليوم هل هو بياض النهار أو مجموعه مع الليل أو غير ذلك فسيأتى.

الأمر الثانى: أن أقل الطهر عشرة أيام، و هو مورد وفاق فيما بين الحيضتين و أما فيما بين الحيض الواحد فحصول الطهر بما دون العشره محل خلاف بين المشهور و جماعه كما يأتى، و يدلّ على موضع الوفاق النصوص المتعدده (١) كصحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «لا يكون القراء فى أقل من عشره أيّام فما زاد، أقل ما يكون عشره من حين تطهر الى أن ترى الدم» و غيرها، نعم فى صحيح (٢) يونس بن يعقوب قال:

قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: المرأه ترى الدم ثلاثه أيّام أو أربعه؟ قال: تدع الصلاه، قلت، فإنها ترى الطهر ثلاثه أيّام أو أربعه؟ قال: تصلى، قلت: فإنها ترى الدم ثلاثه ايام أو أربعه؟ قال: تدع الصلاه، قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثه أيّام أو أربعه؟ قال: تصلى، قلت: فإنها ترى الدم ثلاثه أيّام أو أربعه؟ قال: تدع الصلاه، تصنع ما بينها و بين شهر، فإن انقطع الدم عنها و إلا فهى بمنزله المستحاضه» و هو يوهم كون الطهر بين الحيضتين أقلّ من العشره إلا- أنّ الذيل و المورد صريح فى المضطربه المستمره الدم التى اختلف عليها الدم و من ثم حكم عليه السّلام عليها بعد الشهر بالاستحاضه، و الا لتكرار الحكم بالحيضيه لو كان الطهر أقلّ من العشره، مما يدل على أن التحيض هو بحسب الظاهر كما هو الحال فى المبتدأه مستمره الدم كما فى مصحح يونس كما يأتى. ثم أنّ اطلاق الأدله من ناحيه الكثره ناف للحد

ص: ٢٥٦

١- (١) ابواب الحيض ب ١١، و ابواب العدد ب ١٧.

٢- (٢) ابواب الحيض ب ٢/٦-٣.

حيضا(١)،و المشهور اعتبروا التوالي(٢)فى الأيام الثلاثة،نعم بعد توالى الثلاثة فى الأول لا يلزم التوالي فى البقيته،فلو رأت ثلاثه متفرقه فى ضمن العشره لا يكفى،و هو محل إشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع بين أعمال المستحاضه و تروك الحائض فيها، فيها و ما يحكى عن أبى الصلاح من التحديد بثلاثه أشهر فمحمول على الغالب فى هذه المناطق و إلا فعاده النساء فى القطب الشمالي كما فى التقارير فى مده من الصيف خاصه طوال السنه،و يحكى عن بعضهن ان دورتهن كل بضع سنين.

الأمر الثالث:فى كفايه التليفق فى الأيام الثلاثة سواء أريد من اليوم بياض النهار أو مجموعه مع الليل فإن التليفق متبادر من أدله التقدير الزمانى بالأيام و نحوها فى الأبواب المختلفه كالإقامه القاطعه للسفر،و كالإقامه سنتين فى مكّه لانقلاب فرض النائي،و كالشهرين المتتابعين فى الصيام من حيث الشهر و غير ذلك من الموارد،لا- سيّما و أنّ الغالب فى النساء عدم ابتداء الحيض لديهن بابتداء اليوم.ثم أنّ التقدير فى التليفق مبدأ و منتهى يتّضح تصويره بحسب ما يأتى من معنى الاستيعاب و الاستمرار.

الأمر الرابع:اعتبار التوالي فى الثلاثة الأولى خلافا لما عن الشيخ و ابن بزّاج و حكى فى كشف اللثام تردد ابن حمزه فى الوسيله و المحقق الازديلى و الفاضل الهندى و الحرّ العاملى و عن الراوندى و الفخر و الروض التفصيل بين الحائل و الحامل،فجعل الشرط فى الأولى خاصّه،و خلافا أيضا لصاحب الحدائق و لما حكاه عن عدّه من علماء البحرين،إلا أن صاحب الحدائق يفصّل بين ذات العاده و غيرها فجعل الشرط فى الثانيه خاصه كما أنّه ذهب الى عدم اشتراط وقوع الثلاثه فى عشره الدم،و كذلك الحال فى أكثر الحيض فى الثانيه أيضا،مضافا الى ما أشرنا إليه من عدم حكمه بالحيضيه على النقاء المتخلل،فهو يخالف المشهور فى أمور

ثلاثة التوالى و وقوع الثلاثة فى عشره الدم و حيضيه النقاء المتخلل.

ثم ان المراد من هذا الشرط هو توالى رؤيه الدم، و ذهب المحقق الطهرانى الى تواليه بحسب باطن الرحم و الآخوند الخراسانى الى توالى حدث الحيض، ثم ان محصل القول الثانى هو عدم شرطيه توالى رؤيه الدم لا عدم توالى الحيض كخبث و لو بحسب وجوده فى باطن الرحم، و يكون اشتراط الثلاثة فى رؤيه الدم أقل من جهه الرؤيه للدم لا- من جهه خبث الحيض، و أكثر رؤيه الدم هو عشره لا أن أكثر الحيض هو رؤيه الدم عشره لأن الدم المتفرق المنتهى فى اليوم العاشر يوجب حيضيه عشره أيضا، فأقل رؤيه الدم قد تكون أقل الحيض و قد تكون متوسط الحيض و قد تكون أكثر الحيض.، و استدلل للمشهور بظهور الأدله الآخذة لعنوان التقدير بالثلاثة فى الاتصال كما هو الحال فى نظيره من الاستعمالات لا سيما فى جمله من الأفعال التى تقيد بالكم الزمانى و التى يمكن من طبعها الاتصال فى الغالب و بأن (وحده الدم تساوق الاتصال و الانفصال موجب للتعدد فيكونان دمين لا دم حيضه واحده، نعم بعد تواليه ثلاثا ثم مجيئه منفصلا فى العشره دلّ الدليل على حيضيته و إن كان أقل من ثلاثة و هو بلحاظ ضمه الى الثلاثة و اعتبار مجموعهما حيضا واحدا) (١).

و لا يخلو هذا الاستدلال من الغرابه و ذلك لامكان تصوير الوحده باتصال حدث الحيض و الحكم بحيضيه أيام النقاء، غايه الأمر سوف يزيد عدد الحيض عن حدّ الأقل الثلاثة الى الحد المتوسط لا أن يخرج عن عموم «أقل الحيض ثلاثة و أكثره عشره» مضافا الى أن تخصيص أقل الحيض ثلاثة بما يلحق فى العشره لا وجه له لعدم تعدد

ص: ٢٥٨

الدمين و يتدافع مع فرض ضمّه الى الثلاثه و اعتبارهما دما واحدا فيكون تخصصا لا تخصيصا. و سيأتى أن بمثل هذه النكته يتأمل فى مدعى المشهور.

و استدللّ بما فى الفقه الرضوى «و اذا رأته يوما أو يومين فليس ذاك من الحيض ما لم تر ثلاثه أيام متواليات و عليها أن تقضى الصلوات التى تركتها فى اليوم و اليومين» (1) و بأصالة عدم الحيض و يأتى الكلام عنها، و استدللّ للقول الثالث للراوندى بما تقدم فى موثق اسحاق المتقدم فى الأمر الأول الوارد فى الحبلى و لكن مرّ أنه فى الحكم الظاهرى.

و استدللّ للقول الثانى بإطلاقات الثلاثه و منع انصرافها الى التوالى، و بعبارة اخرى أن دعوى الانصراف ليس بمثابه لسان الشرطيه كى يرتكب به تقييد اطلاقات الحيض أو اطلاقات الصفات بناء على استفاده الحدّ منها لا العلاميه و الاماريه فقط.

و استدللّ أيضا بالروايات الآتية، و التى استدللّ صاحب الحدائق بها.

و يستدلّ للقول الرابع بروايات: منها: مرسله يونس القصيره عن بعض رجاله عن أبى عبد الله عليه السّلام فى الحديث - «و لا يكون أقلّ من ثلاثه أيام فاذا رأته المرأه الدم فى أيام حيضها تركت الصلاه فإن استمرّ بها الدم ثلاثه أيام فهى حائض و إن انقطع الدم بعد ما رأته يوما أو يومين اغتسلت و صلّت و انتظرت من يوم رأته الدم الى عشره أيام فإن رأته فى تلك العشره أيام من يوم رأته الدم يوما أو يومين حتى يتم لها ثلاثه أيام فذلك الذى رأته فى أول الأمر مع هذا الذى رأته بعد ذلك فى العشره هو من الحيض» (2) فقولاه عليه السّلام «حتى يتم لها ثلاثه... فهو من الحيض» نصّ فى الاعتداد بالثلاثه المتفرقه من رؤيه الدم، و اشكل على الاستدلال بها: أنّها مرسله و أن الراوى عن يونس هو اسماعيل بن مرار و لم يوثّق، مع أنّه لا يعلم

ص: ٢٥٩

١-١) ابواب الحيض ب ٥/٤، جامع أحاديث الشيعة.

٢-٢) ابواب الحيض ب ١١/٤.

بأن المراد من يونس هو ابن عبد الرحمن، مع اعراض المشهور عنها حيث أنّ الشيخ في المبسوط نسب عدم الاشتراط الى القيل و
أما كتاب النهايه فهو مضمون روايات لا كتاب فتوى و اشتماله على الحكم بحيضيه العشره لذات العاده اذا تجاوزها الدم و هو لا
يقول به أحد.

و يدفع: بأن يونس هو ابن عبد الرحمن كما دأب الرجاليين و المحدثين عند ما يطلقون اسما في طبقه فمرادهم أشهر من يعرف
فيها مضافا الى عدّ ابن مرار من رواه كتب يونس كما هو الحال في مرسله يونس الطويله و التى هي مصححه فإن الشيخ في
التهذيب و ان أطلق الاسم إلا- أنه فى الخلاف (1) صرح بالأب، حيث يرويها يونس عن غير واحد ممّا يشتمل على جمله من
مشايخه الثقات الأجلاء، و كذلك الحال فى المرسله القصيره فأنه يرويها عن بعض رجاله، و هو يفيد كونه أحد مشايخه لإضافته
إليه الظاهر فى من يكثر الروايه عنهم، و أما اسماعيل بن مرار فعلم استثناء القميين له من الرواه عن يونس بن عبد الرحمن اذ هو
من رواه كتب يونس بن عبد الرحمن و كذلك لم يستثنوه من رواه رجال نوادر الحكمه لمحمد بن أحمد بن يحيى الاشعري
القمي مضافا الى عدم الطعن فيه و روايه إبراهيم بن هاشم عنه أيضا، و أما اعراض المشهور فقد مرّ فتوى الشيخ فى النهايه و هى
كتاب فتوى ابرز من المبسوط حيث يظهر من مقدمته أن الغرض من تاليفه البسط العلمى و كذا فتوى ابن برّاج من المتقدمين. و
أما اشتماله على حيضيه الدم المتجاوز للعاده فغايبته سقوط هذه الفقره عن الحجيه دون غيرها من فقراته.

هذا، و يظهر من الفقره التالیه فى الروايه للفقره المتقدمه، أن الأقلّ و الأكثر هو

ص: ٢٤٠

١-١) الخالف- كتاب الحيض (مسأله ١٨٦).

بحسب الدم المرثى كما هو ظاهر الكلمات لا بحسب حدث الحيض كما عن المحقق الآخوند الخراساني في رسالته قال عليه السّلام «و ان مرّ بها من يوم رأت عشره أيام و لم تر الدم فذلك اليوم و اليومان الذي رأتها لم يكن من الحيض أنّما كان من علّه أمّا من قرحه في الجوف و أمّا من الجوف فعليها أن تعيد الصلاة و تلك اليومين التي تركتها لأنها لم تكن حائضاً، فيجب أن تقضى ما تركت من الصلاة في اليوم و اليومين، و ان تم لها ثلاثه أيام فهو من الحيض و هو أدنى الحيض و لم يجب عليها القضاء» (١) فمع كون تلك الأيام الثلاثه متفرقه في العشره إلاّ أنّه عليه السّلام اعتبرها أدنى الحيض مع أنّ النقاء المتخلل كما سيأتي حيض بحسب نفس هذه الروايه و الروايات الأخرى.

و استدللّ بصحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «و اذا رأت المرأة الدم قبل عشره فهو من الحيضه الأولى، و ان كان بعد العشره فهو من الحيضه المستقبليه» (٢) بتقريب أنّ اطلاق الشرطيه الأولى فيها ظاهر في الشمول للثلاثه المتفرقه و أنّ المدار هو فقط على اجتماعها في العشره اى قبل العشره، و كذلك التقريب في موثقته عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «أقلّ ما يكون الحيض ثلاثه ايام، و اذا رأت الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، و اذا رأتها بعد عشره أيام فهو من حيضه اخرى مستقبليه» (٣).

أقول: المتحصل من روايتي محمد بن مسلم سيأتى في حكم النقاء المتخلل، إلاّ أنّ الظاهر من موثقته اعتبار اتصال الثلاثه و ذلك لأنه عليه السّلام بعد أن اعتبر كون الحيض ثلاثه، الحق بالحيضه ما تراه قبل العشره أيام و مقتضى المقابله بين الثلاثه و بين الايام الملحقه المنفصله، هو كون الثلاثه متصله.

ص: ٢٤١

١-١) التهذيب ج ١/ ص ١٥٨.

٢-٢) ابواب الحيض ب ١/١٢.

٣-٣) المصدر السابق ب ١٠/١١.

و بعبارة اخرى:أنه عليه السّلام فى صدد دفع توهم كون الانفصال موجبا لتعدد الحيض، فنفى ذلك ما دام المنفصل قبل العشرة،فأنه يلحق بالحيضه الأولى،أى بما قد تحقق حيضا سابقا و الذى قد اعتبر فيه كونه ثلاثا أى متصله متعاقبه،أى بالحيضه الأولى التى فرض وقوعها و ظهور الموثقه يدعم ما استدللّ به فى تقريب الاتصال من أنّ ماده الحيض بمعنى السيّلان فاذا قيد بالثلاثه يكون ظاهرا فى الاستمرار بحسب طبعه نظير الاقامه عشر فى السفر عبارة عن السكون و التوقف المنافى للحركه و الانتقال عكس الحيض فأنه سيّلان و جرى المنافى له الانقطاع و التوقف و من ثم جاء توهم تغاير المنفصل من الدم فى ما قبل العشر،فتأمل فأنه قد تقدم أنّ الأقرب فى معناه هو اجتماع الدم و تهيأ الرحم للقذف به الى الخارج.

و بنفس التقريب للدلاله على الاتصال يجرى فى صحيحته الأولى هذا غايه ما يمكن الاستدلال به للمشهور،إلا أن الكلام فى الموصوف بالاستمرار و هو الحيض الخبثى فى مقابل حدّث الحيض المعنوى هل هو رؤيه الدم فى ظاهر الفرج و قد يظهر الاتفاق على عدم ارادته و بالتالى فيختلف خبث الحيض عن بقيه الأخباث و نجاستها فى ان مثل البول و الغائط و المنى و نحوها لا- يحكم عليها بالنجاسه الخبثيه و لا توجب الحدث إلا بالخروج الى الظاهر بخلاف دم الحيض،و قد سبقت مسأله فى ابتداء الحيض أن موثق عمار دالّ على كون المدار فى حصول الحيض على مجيء الدم فى الموضع و هو باطن الفرج،إلا- أنه يدور الأمر بين باطن الفرج أو باطن الرحم فى تحقق وجود الحيض الواقعى لا- بحسب الوجود فى الوظيفه الظاهريه، و يشهد للأول ظاهر موثق عمّار و مرسله يونس القصيره حيث عبّر عن ما تراه متفرقا ثلاثه أيام أنه ادنى الحيض،مضافا الى الظهور المتبادر من أقلّ الحيض و رؤيه الدم هو

ذلك في الأدله الوارده، و يشهد للثاني:

أولاً-الحكم على النقاء المتخلل بين الثلاثه و ما يلحق بها في العشره بأنه حيض، لا أنه حدث حيض المسبب من دون الحيض الخبثى السبب. و إلا- لا يرتفع بالغسل و لكان طهرا عن الخبث فيجب عليها الصلاه و الصيام و لما حرم وطبها، أو أن تتصرف في موضوع الأدله المزبوره فيجعل حدث الحيض و هو كما ترى، و مع تحقق الحيض و استمراره كخبث يوجب الحدث فيقتضى ذلك كون الحيض عباره عن وجود الدم في باطن الرحم بنحو يقذف بين الحين و الآخر بحيث يستتم لرؤيته في الخارج ثلاثه أيام أو عشره ما بين ابتداءه و انتهاءه.

و ثانياً: أنه لو حمل أقلّ الحيض على الرؤيه في باطن الفرج للزم حمل اكثره على ذلك أو يفكك في ظهور الأقل عن الأكثر، و لازم كون اكثر رؤيته عشرا، أن رؤيته خمسا متفرقا في أول العشره ثلاثا و آخرها أن لا- تكون تلك الخمسه أكثر الحيض و يقتضى ذلك الحكم بنقاء ما بينها أو أن يحمل أكثره عشرا على الرؤيه المتفرقه و لو خارج العشره فلا يكون التحديد بالأكثر دالا على التقييد بعشره الدم أى العشره الزمانيه المتصله كظرف لوقوع دم الحيض سواء المتفرق أم المتصل.

ثالثاً: أن مرسله يونس- و التي عرفت أنها معتبره- نصّ في عدم لزوم توالى الرؤيه من دون نفيها لتوالى الحيض كخبث و لو في باطن الرحم بينما ما في صحيحه محمد بن مسلم و موثقتة غايه ما يدلّ عليه هو توالى الحيض ثلاثا و كذلك عموم دليل أقلّ الحيض ثلاثا، فان غايه دلالتة هو توالى الحيض كخبث ثلاثه أيام و هو أعم من كونه بالرؤيه أو بوجوده في الباطن بنحو يقذف متقطعا فيلتئم الدليلان، ثم أنه بناء على كون الحيض هو بحسب باطن الرحم مع القذف متقطعا يكون محصل الثلاثه: اما

و كذا اعتبروا استمرار (١) الدم في الثلاثة و لو في فضاء الفرج، و الأقوى كفايه الاستمرار العرفي و عدم مضريه الفترات اليسيره في البين بشرط أن لا ينقص من ثلاثه بأن كان بين أول الدم و آخره ثلاثه أيام و لو ملفقه فلو لم تر في الأول مقدار نصف ساعه من أوّل النهار و مقدار نصف ساعه في آخر اليوم الثالث لا يحكم بحيضيته لأنه يصير ثلاثه إلا ساعه مثلاً، و الليالي المتوسطه داخله فيعتبر الاستمرار العرفي فيها أيضاً بخلاف ليله اليوم الأول و ليله اليوم الرابع فلو رأت من أول نهار اليوم الأول إلى آخر نهار اليوم الثالث كفى.

بمعنى أقل خبث الحيض ثلاثه و ان لم يتوالى الرؤيه فيها فلا- تكون الرؤيه ثلاثا شرطاً، و اما بمعنى المحصل من القول الثاني الذى مرّ بيانه من تفسير:الثلاثه بثلاثه الرؤيه للدم لا ثلاثه الحيض خبثاً، فيكون معنى أقلّ الحيض ثلاثا اقل قذف الحيض للدم ثلاثا و هو يلزم كون أقلّ الحيض ثلاثه فيما اذا توالى الرؤيه كما أن أكثر الرؤيه عشره يلزم كون أكثر الحيض عشره لأنّ الحيض مع عدم الرؤيه المستمره لا يزيد عنه مع الرؤيه المستمره.

الأمر الخامس: اشترطوا استمرار الدم و استيعابه للثلاثه أيام و الظاهر من كلمات جماعه كالماتن لزومه و عدم كفايه خلل مثل الساعه و نحوها و هو المستظهر عن المبسوط و المنتهى و عن الجامع نفى الخلاف فيه كما لو انقطع نصف يوم، و عن جماعه من متأخري المتأخرين كصاحب المدارك و الذخير و الحدائق كما هو المستظهر عن التذكره و النهايه كفايه وجوده في الجمله في كل يوم من الثلاثه بل قد عتبر بعضهم بوجوده آناً ما، و عن بعض معاصري الشهيد الثاني و ميل الشيخ البهائي و المستند اعتبار وجوده في أوّل الأول و آخر الثالث و اى وقت من الثاني، و ذهب الشيخ هادى الطهرانى الى كفايه الدور و اتصاله بحسب باطن الرحم و القذف

(مسألة ٧): قد عرفت أن أقل الطهر عشرة (١)، فلو رأت الدم يوم التاسع أو العاشر بعد الحيض السابق لا يحكم عليهما بالحيضيه، و أما إذا رأت يوم الحادى عشر على فترات متقطعه، و استدللّ للقول الأول بأن ظاهر التقدير الزمانى لماده فعل هو استيعاب الفعل لذلك الزمن كظرف، و لو لم يكن كذلك لصدق المقدار الناقص كيومين و نصف و نحو ذلك عليه، لا التحديد بثلاثه.

و يستدلّ للقول الثانى بالصدق العرفى و عدم مضره وقوع الفقرات فى ذلك، و روى فى الدعائم عن ابى عبد الله عليه السلام أنه قال: «أقلّ الحيض ثلاث ليال» (١) كما روى عنه «أقلّ الطهر عشر ليال» (٢) هذا، و الأقوى هو الثانى حيث أنّ القيد الزمانى اما أن يكون تميزاً أو ظرفاً مفعولاً- فيه، و الأول يناسب القول الأول من الاستيعاب بمعنى طوال تلك الفتره الزمنيه طباقاً تماماً كقدر و وحده كميه امتداديه، و الثانى يناسب القول الثانى و بمعنى مقوله المتى و الظرفيه و تتحقق بالوجود فى الجملة الغالبى دون الأقلّى و إلا لصدق ضد الشىء من دون لزوم الاستيعاب، و ظهور القيد الزمانى فى الثانى هو الطبع الأولى للقيد الزمانى، و يعضده بأنه لو بنى على الاستيعاب لما كان فرقا هناك بين النصف ساعه و الساعتين، و التفريق بحسب الصدق العرفى لازمه الأخذ به الى الحد الذى ينطبق على القول الثانى، و نظير المقام الاقامه عشراً فإنّ جماعه اختاروا فيها القول الثانى و كثيرون اختاروا فيها القول الأول و صححوا الصدق بتخلل الخروج الساعه و الساعتين، هذا مع تعارف وقوع التخلل بفقرات أكثر ممّا ذكره الماتن.

خلافاً للمحكى عن الروض و شرح الارشاد للفخر و الهادى و لتصريح الحدائق

ص: ٢٤٥

١- ١) جامع أحاديث الشيعة، ابواب الحيض ب ٩/٤.

٢- ٢) المصدر السابق.

بعد الحيض السابق فيحكم بحيضيته إذا لم يكن مانع آخر، والمشهور على اعتبار هذا الشرط أى مضى عشره من الحيض السابق فى حيضيه الدم اللاحق مطلقاً، ولذا قالوا: لو رأت ثلاثه مثلاً- ثم انقطع يوماً أو أزيد ثم رأت و انقطع على العشره أن الطهر المتوسط أيضاً حيض و إلا لزم كون الطهر أقل من عشره، و ما ذكره محل إشكال بل المسلم أنه لا يكون بين الحيضين أقل من عشره، و أما بين أيام الحيض الواحد فلا فالأحوط مراعاة الاحتياط بالجمع فى الطهر بين أيام الحيض الواحد كما و قد يظهر من الحرّ فى الوسائل (١)، و قد تقدمت أدلّه المشهور على أن أدنى الطهر عشره فيتمسك بإطلاقها و نفى التخصيص فى المقام، و قد يتأمل فى هذا الاستدلال بأن عموم أدنى الطهر عشره ساقط عن النقاء المتخلل فى الحيض و الحدّ أما تخصصاً لعدم كونه طهراً أو تخصيصاً لكونه طهراً غير عشره، و من ثم كون الطهر عشره هو الذى بين الحيضتين غير مختلف فيه بين المشهور و القول الآخر، فعدم العموم المزبور لما بين الحيض الواحد متفق عليه بين القولين. و بعبارة أخرى أخذ النقاء ما بين الحيضتين قيماً فى أدنى الطهر عشره مسلّم.

إن قلت: إن ذلك يتم فى ما كان بلسان الاثبات مثل أدنى الطهر عشره، و أما ما كان بلسان النفى مثل قوله عليه السلام «لا يكون القرء فى أقل من عشره أيام» فيدل على نفيه فى المتخلل بين دم الحيض الواحد، و فيه: أن القرء ليس اسماً لمطلق النقاء و الطهر، بل للطهر ما بين الحيضتين، فالقرء اسم اما للدخول فى الحيض عن طهر أو العكس أى لأحدهما المسبوق بالآخر، فالمنفى هو الطهر المتعقب بالحيض الجديد و يعضده التعبير عن العده بثلاثة قروء و هو الطهر ما بين الحيضتين.

نعم قد يقرب كلام المشهور بوجه آخر و هو أن الحكم بطهر النقاء المتخلل و الذى

ص: ٢٤٤

١-١) حيث قيد عنوان باب أقل الطهر عشره بين الحيضتين، ب ١١ أبواب الحيض.

يعنى ارتفاع الحيض بمقتضى التضاد و التقابل يوجب مغايره الحكم بالحيضيه على الدم اللاحق عن حيضيه الدم الأول الذى فرض ارتفاعها فلا تكون هناك وحده بينهما و لا اتصال لانقطاعها بالضد. و العمده التعرض للروايات الخاصه فى ذلك المستدل بها على كل من القولين:

الأولى: مرسله يونس القصيره عن بعض رجاله عن أبى عبد الله عليه السّلام- فى حديث- «و ان انقطع الدم بعد ما رأته يوما أو يومين اغتسلت و صلّت و انتظرت من يوم رأته الى عشره أيام، فإن رأته فى تلك العشره أيام من يوم رأته الدم يوما أو يومين حتى يتم لها ثلاثه أيام فذلك الذى رأته فى أول الأمر مع هذا الذى رأته بعد ذلك فى العشره هو من الحيض... فإذا حاضت المرأة و كان حيضها خمسه أيام ثم انقطع الدم اغتسلت و صلّت فإن رأته بعد ذلك الدم و لم يتم لها من يوم طهرت عشره أيام فذلك من الحيض تدع الصلاه» (1) و يقرب دلالتها فى الفقره الأولى بأنه عليه السّلام حكم على خصوص الأيام التى رأت فيها الدم بأنها حيض دون النقاء المتخلل و إلا لقال فهى حائض من أول ما رأته الى اليوم اللاحق الذى رأته كله حيض.

و اما الفقره الثانيه فقوله عليه السّلام «و لم يتم لها من يوم طهرت عشره أيام فذلك من الحيض» فأطلق عليه السّلام على النقاء المتخلل أنه طهر مع كون الدم اللاحق من الحيض السابق لعدم فصل عشره أيام طهر، و من ثم ذهب صاحب الحدائق الى عدم تقييد إلحاق الدم المنفصل بالدم السابق فى وحده الحيض، لم يقيد بكونه فى العشره و إنما شرط فى الإلحاق عدم فصل عشره الطهر و كون مجموع الدمين عشره أيام و هذا المفاد يستظهره صاحب الحدائق أيضا من صحيح و موثق محمد بن مسلم الآتين، فخلاف صاحب الحدائق كما هو فى التوالى فى أيام العاده كذلك فى شرطيه وقوع أكثر

الحيض في عشره الدم مضافا الى حكم النقاء المتخلل في الحيض الواحد، و يرد على الاستدلال المزبور: وان كان الخدشه في السند مدفوعه كما تقدم لكونها مرسله في صوره اللفظ لا المعنى و اعتبار اسماعيل بن مرار، أن قوله عليه السلام المزبور-الذى هو موضع الاستشهاد-لا- ينحصر انطباقه على قول صاحب الحدائق و هو طهر النقاء بل ينطبق على قول الشيخ و ابن براج و كاشف اللثام و الاردبيلي و غيرهم و هو عدم لزوم التوالى فى رؤيه الدم فى باطن الفرج، و كفايه رؤيته منفصلا ثلاثا لدلالته على تواليه بحسب باطن الرحم، فالذى يشترط ثلاث الرؤيه و لو منفصلا من دون رفع اليد عن التوالى فى نفس الحيض و يغير بين الرؤيه و خبث الحيض و أن الرؤيه من لوازم الخبث الحيضى لا عينه، لا تكون الفقره المزبوره منافيه لدليل توالى الحيض من دون فصل بمضاد، بل مفادها أمر زائد على ذلك و هو اشتراط الرؤيه ثلاثا و لو منفصله فى الحكم بالحيضيه، لا أن مجموع الحيض هو ثلاث فى الصوره المزبوره، و يدل على هذا المعنى للفقره المزبوره قوله عليه السلام فى ذيل الفقره «هو من الحيض» أى بعض منه لا كله فليس التعبير «فذلك هو الحيض» كى يكون الثلاث خاصه هى الحيض، و كذلك المعنى لو أريد من حرف الجر النسبى أى أنّ الثلاثه ناشئه من الحيض لا أنها الحيض كله.

و أمّا الفقره الثانيه: فمضافا الى أن فى بعض النسخ من يوم طمشت أنّ المراد بالطهر ليس النقاء المتخلل، بل هو الطهر السابق كما احتمله صاحب الوسائل أى من آخر الطهر السابق و إلا لتناقض الكلام، و ذلك لصراحه الذيل فى كون مبدأ العدّ للعشره هو يوم رؤيه الدم الأول و أن ما زاد عليه استحاضه بل من هذا الذيل يفهم أنّ النقاء المتخلل حيض لأنه جعل مبدأه من أول ما رآته الى تمام العشره المقتضى

للاستيعاب، هذا مضافا الى تصريح الروايه قبل فقره الثانيه «و لا يكون الطهر أقل من عشره أيام» ثم ذكر عليه السلام تفريعا للفقره المزبور، ثم أنّ في الروايه دلالات اخرى دافعه لما ذهب إليه صاحب الحدائق... من الأمور الثلاثه، منها: فإنّ الروايه صريحه في كون العشره التي هي أكثر الحيض لا بد أن تكون عشره من أول رؤيه الدم و ان المدار عليها لا على عشره أقل الطهر، فلا بد من وقوع الدم الثاني-الذي يحكم كونه من الحيضه الأولى-وقوعه في العشره المزبوره أى قيديه ظرف العشره قيدا لأكثر الحيض، و هو المحكوم بكونه حيضا واحدا.

و منها: كون النقاء المتخلل حيضا لا طهرا لكون العشره هي عشره الدم من أول ما رأته و هي عشره أكثر الحيض حيث يحكم بأن ما بعده استحاضه. هذا، و اما الالتزام بكون النقاء المتخلل حدث حيض و ان لم يكن حيضا خبثيا باستظهار ذلك من الروايه لدفع بعض القرائن المتقدمه لطهرية النقاء، ففيه ان التزام بالطهر الخبثي و هو الذي ذهب إليه صاحب الحدائق و الروض و شرح الارشاد، و الحدث قابل للرفع بالغسل عند انفكاكه عن الحيض الخبثي السبب، فلا تسقط واجبات الطاهر، و المراد من قوله عليه السلام «أدنى الطهر عشره أيام» هو الطهر السبب.

الثانيه: صحيحه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: «إذا رأَت المرأه الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، و ان كان بعد العشره فهو من الحيضه المستقبليه» (1) و في موثقته عنه عليه السلام «أقل ما يكون الحيض ثلاثه...» ثم باقى ألفاظها قريب من الأولى.

و تقريب الاستدلال بها على طهر النقاء هو أن العشره في الشرطيه الثانيه هي عشره الطهر، و هو قرينه كون العشره في الشرطيه الأولى هي عشره الطهر أيضا،

ص: ٢٤٩

وإلا لاختلف السياق الواحد و تعدد المقسم الذى جرى عليه تقابل القسمين فى الشرطيتين، و على هذا فاطلاق الشرطيه الأولى يقتضى الحكم بحيضيه الدم و ان انفصل كل يوم منه عن الآخر بمقدار تسعه أيام فقد تبلغ الحيضه الواحده ما يزيد على التسعين يوما، بل لو اعتبر هذا الاطلاق بين آنات الحيض لامتدت الحيضه الواحده سنينا متطاوله، كما ان هاتين الروائتين دالتان على طهر النقاء و على عدم تقيّد أكثر الحيض بعشره أول رؤيه الدم.

هذا، و الروائتان تحتملان بدوا أربعة معان:

الأول: ما ينسب الى المشهور من كون العشره الأولى هى عشره الدم من أول رؤيته و العشره الثانيه هى عشره الطهر.

الثانى: ما ذهب إليه صاحب الحدائق من أن العشره فى كليهما هى عشره الطهر.

الثالث: ما ذهب إليه صاحب المدارك- و هو المنسوب الى المشهور أيضا- من كون كلا العشريتين هما عشره الدم من أول رؤيته.

الرابع: هو ما تقدم فى الاحتمال الثانى إلا- أنه يستظهر من حرف الجر فى قوله عليه السلام فى الشرطيه الأولى «من الحيضه الأولى» الابتداء لا التبعض، و يجعل متعلّقا بالاستحاضه المقدره أى فهو استحاضه بسبب الحيضه الأولى، و هذا بخلاف المحمول فى الشرطيه الثانيه فإنه بمعنى الحيض الثانى، فتكون الشرطيتان لبيان لزوم اقلّ الطهر بين الحيضتين.

و يشكل على الأخير بأنه خلاف المتبادر من حرف الجر (من) و هو التبعض مضافا الى لزوم التفكيك فى استعمال حرف الجر و المحمول فى السياق الواحد للشرطيتين، و لزوم تقييد الشرطيه الأولى بكون ما تراه قبل العشره اذا لم يكن بصفات

الحيض و لم يكن من أيام العاده.

و يشكل على الثالث: أنّ اللازم تقييد الشرطيه الثانيه بفصل أقلّ الطهر.

و على الثانى: أنّ اللازم تقييد اطلاق الشرطيه الاولى بأن لا يزيد مجموع الدمين عن عشره أيام، و ان أدنى الطهر مقيد بما بين الحيضتين.

و على الأول: أنّ اللازم اختلاف السياق الواحد، و اشكل صاحب الجواهر على الحدائق و هو الاحتمال الثانى بأن تقييد كون مجموع الدمين و النقاء المتخلل واقعا فى جمله عشره أول رؤيه الدم أولى من تقييد أقلّ الطهر عشره بكونه فيما بين الحيضتين، إلا- أنك عرفت أنّ قاعده أقلّ الطهر مخصوصه بما بين الحيضتين على كل الأقوال. و الاظهر من الاحتمالات هو الثالث كما نسب الى المشهور، بعد توافقه و ما مرّ من روايه يونس القصيره و بعد اقتضاء سياق موثقه محمد بن مسلم ذلك حيث أنّ عنوان الثلاثه فى صدرها قييدا للدم المقتضى لظهور العشره فى تقييد الدم أيضا، و الظاهر أنّ الصحيحه لابن مسلم عين روايه الموثقه كما لا يخفى و ان لم تشتمل على الصدر. فتكون العشره فى كلا الشرطيتين هى عشره أول رؤيه الدم، و ان قيدت الشرطيه الثانيه و لفظ «بعد» فيها بفصل أقلّ الطهر، ثم أنّ مقتضى هذا المعنى كون النقاء المتخلل حيضا لجعل العشره أكثر الحيض.

الثالثه: بقويه عبد الرحمن بن ابى عبد الله عليه السّلام قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن المرأه اذا طلقها زوجها، متى تكون أملك بنفسها؟ قال: اذا رأت الدم من الحيضه الثالثه فهى أملك بنفسها، قلت: فإن عجل الدم عليها قبل أيام قرئها؟ فقال: اذا كان الدم قبل عشره أيام فهو أملك بها، و هو من الحيضه التى طهرت منها، و ان كان الدم بعد العشره فهو من الحيضه الثالثه و هى

و تقريب الاستدلال بها على مدعى صاحب الحدائق كما تقدم فى روايتى ابن مسلم، والأظهر فيها ما تقدم من كون العشره هى الدم من أول رؤيته لا سيّما و أنّ الروايه نصّ فى أنّ ما بين الدمين محكوم عليه بالحيزيه الواحده لا طهرا و إلا لانقضت العده و لم يكن الزوج أملك بها بل هى أملك بنفسها بعد كون المدار على الطهر لا على تعدد الحيز إلا أن يكون المدار فى العده و ثلاثه الاقراء على تعدد الحيز لا الطهر، إلا أنّ الروايه ناصّه على حيزيه النقاء. و على أيه تقدير أنّ التعبير ب«طهرت منها» بمعنى نقاء الفرج لا من خبث الحيز أو بحسب الظاهر لا الواقع.

الرابعه: ما فى الفقه الرضوى «و ربّما تعجّل الدم من الحيزه الثانيه، و الحد بين الحيزتين القراء و هو عشره أيام بيض فإن رأت الدم بعد اغتسالها من الحيز قبل استكمالها عشره أيام بيض فهو ما بقى من الحيزه الأولى، و ان رأت الدم بعد العشره البيض فهو ما تعجّل من الحيزه الثانيه» (٢). و لعلّ ما فى الفقه الرضوى هو منشأ ما استظهره فى الروايات السابقه، و هى على أيه تقدير مقيده فى الشق الأول بأن ما تراه قبل فصل عشره البيض من الدم الذى رآته أولا مجموعته فى عشره الدم أول ما رآته فيكون النقاء المتخلل محكوم بالحيزيه، فكما أنّ روايتى ابن مسلم قيدتا ذيلا بفصل أقل الطهر، تقيد هذه الروايه صدرا بظرفيه عشره الدم.

ثم أنه قد اشكل على الماتن بأنّ كلامه متدافع حيث لم يذهب الى اشتراط توالى الدم كما لم يحكم بحيزيه النقاء المتخلل، و مع ذلك حكم بعدم حيزيه الدم الذى

١- ١) ابواب العدد ب ١/١٧.

٢- ٢) جامع أحاديث الشيعة، ابواب الحيز ب ١٣/٤.

(مسألة ٨): الحائض إما ذات العاده أو غيرها، والأولى إما وقتيه و عدديه أو وقتيه فقط أو عدديه فقط، والثانيه إما مبتدئه و هي التي لم تر الدم سابقا و هذا الدم أول ما رأت، و إما مضطربه و هي التي رأت الدم مكررا لكن لم تستقر لها عاده، و إما ناسيه و هي التي نسيت عاداتها و يطلق عليها المتحيره أيضا، و قد يطلق عليها المضطربه و يطلق المبتدئه على الأعم ممن لم تر الدم سابقا و من لم تستقر لها عاده أى المضطربه بالمعنى الأول. (١)

تراه المرأة بعد تسع أيام أو عشره من الحيض الأول، لعدم فصل أقل الطهر، وجه التدافع أنه مع عدم حيضه النقاء المتخلل و عدم شرطيه التوالى فى الثلاثه فلا بد من الحكم بحيضه اليوم التاسع أو العاشر. و الصحيح عدم ورود الإشكال لما مر سابقا من أن هناك ثلاثه أمور خالف فيها صاحب الحدائق المشهور، فمضافا للأمرين المذكورين لم يشترط صاحب الحدائق وقوع جملة الحيض الواحد فى ظرف العشره أيام. و هذا الأمر الثالث لم يذهب إليه جملة من خالف المشهور مثل الشيخ و غيره ككاشف اللثام. نعم يرد الإشكال على صاحب الحدائق بامتداد مده الحيض زمنا طويلا حتى فى غير ذات العاده و إن اشترط التوالى فى الثلاثه أيام فى غير ذات العاده، و ذلك لإمكان امتداد الحيض فيما زاد على الثلاثه فيفرض فيه التجزئه بالآنات مع تخلل النقاء المزبور.

هذه التقسيمان بتبع ورودها لفظا أو معنى فى الروايات و هي شامله بحسب الطبع لحالات المرأة كما فى قوله عليه السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله سنّ فى الحيض ثلاث سنن بين فيها كلّ مشكل»، و الغرض منها اختلاف الحكم المترتب عليها و إماريه بعضها على الحيض مبدأ و منتهى أو وقتا و عددا أو إثباتا و نفيًا، أما ذات العاده بأقسامها فقد ورد فى مرسله يونس الطويله أيضا «قد صار لها وقتا و خلقا معروفا» كما عبّر عنه أيضا

(مسألة ٩): تتحقق العادة برؤية الدم مرتين متماثلتين (١) فإن كانتا متماثلتين في الوقت و العدد فهي ذات العادة الوقتية و العددية كأن رأت في أول شهر خمسة أيام «أيام قرئك» و «أيام معلومه قد أحصتها».. تعرف أيامها و مبلغ عددها، و قد يظهر من هذا الذيل أنّ لفظ الأيام لعادة الوقت مقابل العدد لكنه عليه السلام قد وصف أيام أقرائها بكم هي، و في موضع آخر «التي تعرف أيام أقرائها و لا- وقت لها إلا- أيامها قلت أو كثرت»، و كذا قوله عليه السلام «و خلقتها التي جرت عليها ليس فيه عدد معلوم موقت غير أيامها». و أما المبتدئه فقوله عليه السلام «و إن لم يكن لها أيام قبل ذلك و استحاضت أول ما رأت» و أما المضطربه فقوله عليه السلام «فإن اختلطت عليها أيامها و زادت و نقصت حتى لا تقف منها على حد»، و أما الناسيه فقوله عليه السلام «التي قد كان لها أيام متقدمه ثم اختلط عليها من طول الدم و زادت و نقصت حتى أغفلت عددها و موضعها من الشهر»، ثم أنّ الوقت في الوقتية قد يظهر من قوله عليه السلام في تعريف الناسيه أنه بلحاظ الشهر الهلالي و هو ظاهر الكلمات في المقام إلا أنّ ما عن العلامة في المنتهى و الشهيد الثاني و صاحب الجواهر و الشيخ الأنصاري يظهر منه أنه الشهر الحيضي و كذا ما عن جماعة كالشهيد في الذكري و صاحب الرياض من اشتراط تساوى الطهر في المرتين اللتين تحصل العاده بهما، فإن مقتضاه التوقيت بقدر الطهر المتوسط بين القرئين و هو معنى الشهر الحيضي، و الصحيح هو الأعم من الهلالي و الحيضي بمعنى مجيء الدم اللاحق على فاصله من الطهر منتظمه القدر - بحسب الشهر الهلالي كسرا - سواء كانت ذات عاده عدديه أم لا، فالمدار في الثاني على فاصله منتهى الدم السابق و بدء الدم اللاحق فيكون شهرا كسريا عدديا، و قد يكون الثاني هو الغالب في عاده النساء الوقتية.

و الكلام يقع في جهات فيما تتحقق به العاده و الأيام المضافه الى حيضها، و في أقسام العاده المتحققه به، و في الظرف الزمني للتحقق من جهه الشهر المراد

و فى أول الشهر الآخر أيضا خمسة أيام، وإن كانتا متماثلتين فى الوقت دون العدد فهى ذات العاده الوقتيه كما إذا رأت فى أول شهر خمسة و فى أول الشهر الآخر ستة أو سبعة مثلا، وإن كانتا متماثلتين فى العدد فقط فهى ذات العاده العدديه كما إذا رأت فى أول شهر خمسة و بعد عشره أيام او أزيد رأت خمسة اخرى.

و تكرر، و فى حيثه إماريه أنحاء العاده و الصفات.

الجهه الأولى: ما يتحقق به العاده فإن مقتضى القاعده فى صيروره الحيض وقتا و خلقا معروفا و أيام أقرائها و الأيام المعلومه هو بالتكرر بنحو يوجب الصدق العرفى إلا أن ما ورد فى موثقه سماعه و مرسله يونس الطويله يقتضى الاكتفاء بالمرتين إلا أن بين مقتضى القاعده و دلالتها عموم من وجه ستأتى الإشاره إليه، ففى الأولى قال:

«سألته عن الجاربه البكر أول ما تحيض فتقعد فى الشهر يومين و فى الشهر ثلاثه أيام، يختلف عليها، لا يكون طمئتها فى الشهر عدّه أيام سواء؟ قال: فلها أن تجلس و تدع الصلاه ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشره، فإذا اتفق شهران عدّه أيام سواء فتلك أيامها» (١). و فى الثانيه قال عليه السلام:

«و إنما جعل الوقت إن توالى عليها حيضتان أو ثلاث لقول رسول الله صلى الله عليه و آله لى تعرف أيامها:

دعى الصلاه أيام أقرائك، فعلمنا أنه لم يجعل القرء الواحد سنّه لها، فيقول لها: دعى الصلاه أيام قرئك، و لكن سنّ [بين] لها الأقرء، و أدناه حيضتان فصاعدا» (٢). و يعضد ذلك الاستعمال الوارد فى بعض الآيات نظير قوله تعالى فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثَلَاثًا مَا تَرَكَ (٣) فاستعمل النساء للثنتين فما فوق و لو بقربنه الروايات الوارده و الضروره الفقهيّه، و قوله تعالى وَ إِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَ نِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ (٤).

الجهه الثانيه: فى الأقسام المشموله فالموثقه نصّ فى العدديه مطلقا سواء كانت

ص: ٢٧٥

١- ١) ابواب الحيض ب ١/١٤.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٢/٧.

٣- ٣) النساء ١١.

٤- ٤) النساء ١٧٦.

وقتيه أم لا، وأما الوقتيه فقط فعموم المرسله شامل لها، بل إن ملاحظه صدرها وبقية فقراتها كما مرّ بعض ذلك ناصّ على الوقتيه المجزّده وأن لفظ أيامها استعمل في خصوصها أيضا كما مرّ، وإن لم يكن خاصّا بها، لا- سيّما وأنّ الوقت جعل علامه في الروايات (١) للحكم بالحيزيه في البدء أول ما يأتيها بغض النظر عن استكمال العدد أي أنّ الإماريه للوقت، بل إنّ ماده الوقت استعمل كتابا و سنّه في مطلق التعيين سواء العددي و الزماني و المكاني و غيرها. و من تلك الطوائف ما ورد من علاميه الوقت للحيز للدم المتقدم يومين فما دون و كذا المتأخّر، فلا- حاجه للتشبيث بذيّل الإجماع و نحوه في التعميم مع أنّ منشأ قول المجمعين ليس إلا وجوه الدلاله في طوائف الروايات التي تستبين بالتمعن و منه يتبين عدم حصر ذات العاده بالزمنيه و العدديه كما لو فرض تماثل من جهه أخرى، و على ذلك فلا مجال للحصر من مفهوم الموثقه مع أنّ مفهوم الشرطيه من السالبيه بانتفاء الموضوع، ثمّ إنّ من عموم تلك الروايات للوقت لا سيّما ما دلّ على التحيز بالمتقدم و المتأخّر- يظهر اندراج الوقتيه من حيث المنتهى أو من جهه الوسط، و لصدق الوقت و الأيام المعلومه على ذلك.

الجهه الثالثه: و ظاهر الشهر في المرسل و إن تبادر منه الهاللي إلا أنّ الكسرى من الطهر الفاصل بين الحيزين بنحو منتظم يعدّ دورا شهريا عند النساء أيضا و المحكى من عباره المبسوط تحقق العاده و الوقت لها مرّتين و لو في الشهر الهاللي الواحد و يكون ذلك عاده لها في الحيز و الطهر، كما أنه ذهب الى تحققها في التكرار مرّتين الحاصل في ضمن أربعة أشهر بأن كان الحيز يأتيها كلّ شهرين مرّه مع تساوى قدر

ص: ٢٧٦

الطهر، ويشهد لهذا التعميم ما تقدم من قرينه تعارف هذا الدور الحيضي لدى كثير من النساء أى بحسب تساوى عدّه كلّ من الحيض المتكرر و الطهر. و أنّ ذلك يكون وقتاً معلوماً لهّن، و بالتالى فتصدق عمومات عناوين العاده الوارده على ذلك ككونه وقتاً لها و خلقاً معروفاً و أيامها و نحو ذلك غايه الأمر صدق ذلك عند تكرّر ذلك بنحو يوجب الصدق العرفى و هذا مطرد فى كثير من الصور التى لم يتعرضوا لها كما أشار الى ذلك صاحب الجواهر، إلا- أنه يبقى الكلام فى أنّ مفاد الروايتين فى تحقق العاده بالمّرتين هل هو تعيّد خاص فيتعيّد بجميع القيود المذكوره فيهما من الشهرين و الاتّفاق فى الوقت و العدد و غير ذلك. فيكون هذا عاده شرعيه ملحقه بالعاده العرفيه، أم أنّ ظاهر قوله عليه السّلام فى المرسله و كيفيه تعليله و استشهاده «و إنّما جعل الوقت ان توالى-الى قوله-فصاعدا» على ايجاب التوالى مرّتين مطلقاً للاعتياد، و لا ينافيه ما فى بعض الروايات كمصحح أديم بن الحرّ قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: إنّ الله حدّ للنساء فى كل شهر مرّه» (1) فهو بحسب طبيعه غالب النساء، فلا يكون قيدها احترازياً لا سيّما بالإضافه لمن تكون كذلك عاداتها، و يعضد ذلك أنّ الشهر فى غالب الأبواب محمول على الأعم من ما بين الهلالين أو الكسرى الملقّب ما لم تقم قرينه خاصّه على الأول و هذا يفيد التعميم، مضافاً الى ظهور الروايتين فى أنّهما فى صدد كون المرّتين مبدأً عدديّ فى كل مورد تتحقّق فيه العاده العرفيه من دون احتياج الى تكرّر ذلك كرورا و المفروض فى الدور الحيضي تحقق العاده العرفيه، و سيأتى فى العاده المركّبه أنّ القيد الثانى فى خبرى العاده الشرعيه الأقوى تفسيره بالتعاقب و الاتصال و أنّ الشهرين من باب المثال للعاده البسيطة المتعارفه، و يظهر من صحيح عبد الله بن

ص: ٢٧٧

مسألة ١٠: صاحبه العاده إذا رأت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العاده الأولى تنقلب عاداتها إلى الثانية

(مسألة ١٠): صاحبه العاده إذا رأت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العاده الاولى تنقلب عاداتها إلى الثانية(١) وإن رأت مرتين على خلاف الأولى لكن غير متماثلتين يبقى حكم الاولى، نعم لو رأت على خلاف العاده الاولى مرّات عديده مختلفه تبطل عاداتها و تلحق بالمضطربه.

المغيره-التوقيت بحسب عدّه أيام الطهر أيضا-عن أبي الحسن الأوّل عليه السّلام في امرأه نفست فتركت الصلاه ثلاثين يوما ثم طهرت ثم رأت الدم بعد ذلك قال:«تدع الصلاه لأنّ أيامها أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاس» (١).

الوجه الرابعه:الظاهر من الروايات إماريه الوقت على الحيض في المبدأ و كذلك لو كانت وقتيه وسطيه أو في المنتهى.إلا أنّ وقتيه المنتهى لا- يبعد أماريتها كالعاده العديده في الكشف عن العدّه،هذا في الإثبات و أما نفى حيضيه غير ما هو على العاده مطلقا أو عند التعارض بين الدمين فسيأتي،و كذا تقدم إماريه العاده على التمييز بالصفات.

أمّا سقوط العاده الأولى فلتتحقق موضوع العاده الأخرى الموجب إمّا المعارضه لمقتضى الأولى أو لتبديلها،و إمّا الأخذ بالثانيه فليظهر الأدلّه في التعويل في رؤيه الدم على ما قبله من العاده المتّصله به و الذي عبّر عنه في كلام جملته في المقام بالفعل،و هذا الاستظهار مطّرد في أدلّه الأسباب و المسببات،عند ما تتعاقب أن يكون اللاحق المخالف في الأثر مزبلا للسابق.و على ذلك فلا مزيل لأثر العاده السابقه في الصوره الثانيه و هي ما لو تعقبها مرّتان غير متماثلتين،لعدم كونهما سببا مضادا في الأثر للسابقه،و قد يقال:إنّ التفكيك بين صورتين متدافع فإنّ العاده السابقه إذا كانت مؤثره فيما تعقبت بمختلف مع وجود الفاصل لاندراجها في عموم

ص: ٢٧٨

«أيامها» فكذلك الحال فيما لو تعقبت بعاده أخرى.

و بعبارة أخرى أنّ مفاد الاتفاق مرتين ليس إلا تحقق العادة لما يستقبل لا نفى اقتضاء ما مضى من عاده سابقه، فيقع التنافي بين مقتضى العادتين في ما يأتي، وفيه: أنّ طبيعه العادة الفعلية العرفية كما لو تكرر الاتفاق كرورا عديده أن تكون مزيله لما قبلها من عاده عرفيه و بعبارة أخرى أنّ الخلق المعروف الوارد في المرسله و هو الاعتياد و العاده في الطبيعه عند عروضها و حصولها توجب زوال العاده السابقه المضاده، و من ثم قيدت العاده في الكلمات بالفعلية فهي من الأسباب الرافعه سواء للاضطراب أو للعاده المخالفه، فمن ثم يتصور التبدل في كل من العاده بحسب النظر العرفي أو بحسب مفاد النص و هو المرتين، نعم يمكن فرض تبدل عاده المرتين الى عاده عرفيه مستمره مخالفه و هو كما لو تبدلت من عرفيه الى عرفيه أخرى، كما يمكن فرض تعقب العاده العرفيه بالمرتين المخالفه و في حصول التبدل و الانقلاب هاهنا تأمل لقصور دليل المرتين عن الشمول لمثل ذلك، نعم لو افترض تعقب العرفيه باضطراب ثم المرتين لكان مشمولاً لبعض فقرات المرسله.

ثم إنه قد اشكل على الأخذ بالعاده السابقه في الصوره الثانيه في المتن، بأنّ مفهوم موثقه سماعه دالّ على عدم بقاء العاده بذلك، و بما في مرسله يونس الطويله في ذيلها «و إن اختلط عليها أيّامها و زادت و نقصت حتى لا تقف منها على حدّ و لا من الدم على لون عملت أيّامها بإقبال الدم و إداره» فدلت على أنّ تغير العاده يوجب الاضطراب فترجع الى التمييز بالصفات.

و فيه: أمّا الموثقه فغايه دلالة مفهومها على عدم دلالة الاختلاف مرتين على كونه عاده لا على رفع اقتضاء العاده السابقه، و أمّا المرسله فموضوع الذيل هو المضطره

(مسألة ١١): لا يبعد تحقق العادة المركبة (١) كما إذا رأت في الشهر الأول ثلاثه، و في الثاني أربعة و في الثالث ثلاثه و في الرابع أربعة أو رأت شهرين متواليين ثلاثه و شهرين متواليين أربعة ثم شهرين متواليين ثلاثه و شهرين متواليين أربعة، فتكون ذات عاده على النحو المزبور، لكن لا يخلو عن إشكال خصوصا في مثل الفرض كمستمره الدم و نحوها، لا مثل الفرض ممّا لم يحدث لديها تحيّر في الحكم بالتحيض.

و أمّا الصورة الثالثه فزوال العاده بتكرّر الاختلاف كثيرا لا يرب فيه إذ الحال في العاده العرفيه كذلك فكيف بالحاصله من المرّتين مع قصور الدليل في الشمول لمثل ذلك.

كما حكي عن جماعه من المتأخرين و حصولها تاره مرارا عديده ممّا يوجب صدق أنّ ذلك خلقا معروفا لها و أنه أيامها المعلومه و أنه وقتا لها، فيتحقق موضوع إماريه العاده و لا موجب لمنع ذلك إلا ما يأتي في حصول العاده المركبه بالمرّتين، و أما حصولها بالمرّتين و لو ضمن أربعة أشهر كما في أول مثالي المتن أو ضمن ثمانية أشهر كما في ثاني المثالين.

فبتقريب أن يكون المدار في عنوان الأقرء هو التماثل في المرّتين من دون تقييد ذلك بكونهما في شهرين متتابعين، بل جعل القيد الثاني هو تعاقب المرّتين و اتّصالهما سواء في شهرين كما في العاده البسيطة أو أربعة أو ثمانية أشهر كما في المركبه و نحو ذلك أو في شهر كما في الشهر الحيضي كما تقدّم كل بحسبه، و يساعد على عدم تفسير القيد الثاني بذلك هو أنّ الظاهر أنّ المرّتين المتصلتين مبدأ شرعي لكل مورد تتحقق فيه العاده العرفيه بالكرور، بتبيان أنه من حيث العدد يكتفى بالمرّتين المتصلتين، و بعبارة أخرى أنّ حاله التماثل في طبيعه الدم بمجرد التكرر

الثانى، حيث يمكن أن يقال: إنّ الشهرين المتواليين على خلاف السابقين يكونان ناسخين للعادة الأولى، فالعمل بالاحتياط أولى، نعم إذا تكررت الكيفية المذكورة مرارا عديده، بحيث يصدق فى العرف أنّ هذه الكيفية عادت لها و أيامها لا إشكال فى اعتبارها، فالإشكال إنما هو فى ثبوت العادة الشرعيه بذلك، و هى الرؤيه كذلك مرتين.

مرّتين متعاقبتين موجب لصيرورته خلقا معروفا و وقتا لها، هذا و قد يقال بأنّ تكرّر طبيعه التماثل فى الشهرين المتعاقبين أقوى من التكرّر الحاصل فى مدد متباعده و يكفى ذلك فارقا، نعم الكرات العديده جدا قد توجب الصدق العرفى و اشكل على حصولها فى كلا التقديرين:

أولا: بأنّ لازم القول بها هو البناء على تحققها مع الاختلاف بسبب الأحوال فلا تكون العادات المختلفه ناسخه للأخرى لاختلاف الأحوال بل كلّ منها عاده لحاله.

و ثانيا: كما أنّ اللازم عدم الحكم بثبوت العاده بالتكرّر مرّتين أو أكثر مع اختلاف الأحوال بل و لا مع الشك بل فى خصوص الإحراز، و هذا كلّ خلاف إطلاق الأدله.

ثالثا: بعدم صدق الضبط عليها للتردد بين العدد الأقل و الأكثر و إن كان التردد بين حدّ أقل و حدّ أكثر، لكنه مرددا بين حدود متوسطه عديده فهى مضطربه لا ذات عاده.

و رابعا: لو سلّم شمول إطلاق أدله العاده لها فإنّ مقتضى موثقه سماعه و مرسله يونس هو التقييد بالشهرين المتواليين على حدّ سواء و إلا فهى مضطربه.

و يدفع: الأول: بأنّ أكثر الحالات العارضه بسبب الظروف المختلفه غير مطرده كى يحصل منها العاده بحسبها، و لو فرض اطرادها لتّم الاعتياد، مع أنّ تبدل الحالات نحو من النسخ بمعنى رفع اليد عن مقتضى العاده السابقه بالعادة اللاحقه و لو لبقاء

و استمراريه الحاله المتعقبه.

و كذا الثانى: بما تقدم فلا يكون الاعتياد بحسب الحاله غير المطرده.

و أما الثالث: فبأنّ الضبط صادق و لو بحسب الحدّ الأقل أو الأكثر و من ذهب المحقق الآخوند الخراسانى الى تحييضها برؤيه الدم لصدق أيامها، و منع من الرجوع إليها عند تجاوز الدم لعدم تحديد العدد، و إن كان الصحيح تحدده بلحاظ الأكثر كما عرفت.

و أما الرابع: فإنّما يرد على حصولها بالمرّتين، دون حصولها بالمرّات العديده الموجه للصدق العرفى و العلم العادى بالوقت و الخلق المعروف، مع أنّك عرفت قرب استظهار شرطيه المرّتين المتصلتين أى بتعاقب كلّ مورد بحسبه من دون فصل من دون لزوم كون المرّه فى شهر و المرّتين فى شهرين كما مرّ فى كل مورد تتحقق فيه العاده العرفيه و لو فى غير الشهرين إلا بلحاظ العاده البسيطة، و يمكن دعم حصول المرّكبه مضافا الى ما تقدم بما ورد من استظهار صاحبه العاده يوما أو يومين، مما يقتضى عدم زوالها بمثل هذا القدر من التعدد و كذلك بما ورد فى تحديد المضطربه غير الصادق على صاحبه المرّكبه مثل «اختلطت عليها أيامها و زادت و نقصت حتى لا تقف منها على حدّ و لا من الدم على لون»، ثم إنه قد يفرض العاده المرّكبه بلحاظ الوقت كما تحصل بلحاظ العدد. و الوجه فيه أنّ التوقيت إذا كان من باب الضبط الوسطى أى التقريب فى التحديد و التحديد فى التقريب فلا يكون التذبذب بين أوساط لا تتجاوز قلّه و كثره مخرّجا بالضبط و بعباره أخرى إنّ الترديد بين حدود كالساعات لا ينافى وحده الحدّ فى وحده مقداريه أعلى رتبه كاليوم كما أنّ الترديد فى كلّ وحده مقداريه لا ينافى التعيين بلحاظ وحده مقداريه أعلى رتبه.

(مسأله ١٢): قد تحصل العاده بالتمييز (١) كما فى المرأه المستمره الدم إذا رأت خمسہ أيام -مثلا- بصفات الحيض فى أول الشهر الأول، ثم رأت بصفات الاستحاضه، و كذلك إذا رأت فى أول الشهر الثانى خمسہ أيام بصفات الحيض ثم رأت بصفات الاستحاضه، فحينئذ تصير ذات عاده عدديه وقتيه، و إذا رأت فى أول الشهر الأول خمسہ بصفات الحيض و فى أول الشهر الثانى ستہ أو سبعہ -مثلا- فتصير حينئذ ذات عاده وقتيه، و إذا رأت فى أول الشهر الأول خمسہ -مثلا- و فى العاشر من الشهر الثانى -مثلا- خمسہ بصفات الحيض فتصير ذات عاده عدديه.

حكى عليه الاتفاق أو الإجماع، بعد جعل الصفات محرزہ لأيام الحيض كما تقدم و لسان الأدله أماريتها لذلك لا أنها وظيفه بنائيه كما فى التحيض بالأيام و الأعداد، و بعاده الأقارب على أحد الوجهين، بخلاف قاعده الإمكان على بعض المعانى فيها. و أشكل على ذلك صاحب الجواهر و جماعه:

أولاً: بأن أدله العاده المتقدمه على أدله التمييز بالصفات إنما هى العاده لمستقيمہ الدم لا مستمره الدم.

ثانياً: بإطلاق أدله الصفات لا سيما و ان عمدتها وارده فى مستمر الدم.

و ثالثاً: بأن هذا من زياده الفرع على الأصل فإن ثبوت العاده فى المقام لما كان بالصفات فكيف تتقدم مثل هذه العاده على السبب المحقق لها، و لا أقل من وقوع التعارض للتكافؤ.

و يدفع الأول: بأن إطلاق روايات الأخذ بالعاده دون الصفات شامل للمقام مضافا الى موثق إسحاق بن جرير قال: «سألتنى امرأه منّا أن أدخلها على أبى عبد الله عليه السلام فاستأذنت لها، فأذن لها فدخلت -الى أن قال- فقالت له: ما تقول فى المرأه تحيض فتجوز أيام

حيضها؟ قال: إن كان أيام حيضها دون عشرة أيام استظهرت بيوم واحد، ثم هي مستحاضه، قالت: فإن الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثة كيف تصنع بالصلاه؟ قال: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين قالت له: إن أيام حيضها تختلف عليها، و كان يتقدّم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثة، و يتأخر مثل ذلك فما علمها به؟ قال: دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقة، و دم الاستحاضه دم فاسد بارد قال: فالتفتت الى مولاتها فقالت: أ تراه كان امرأه مرّه؟» (١) و هي نصّ في المطلوب و أنّ العاده التي يؤخذ بها شامله للعاده الحاصله من التمييز بالصفات، و يؤيد بما في صحيح الحسين بن نعيم الصحّاف-المتقدّم في الحامل التي ترى الدم-قال: «فلتمسك عن الصلاه عدد أيامها التي كانت تقعد في حيضها» ثم ذكر عليه السّلام «أنّ ما زاد على ذلك استحاضه» (٢) بدعوى اختلاف التعبير بأيام القعود في الحيض عن التعبير بأيام الحيض، بكون الأول أعم من الحيض المعلوم أو التحيض الموظّف لها.

و أما خبرا العاده الشرعيه، فلا مانع من شمولهما لمثل المقام لصدق اتّفاق شهرين عدّه أيام سواء و هي التي أحرز حيضتها كما في موثقه سماعه لا- سيّما و قد ذكر فيها أنها أيام قعود المرأه أى التي تتحيز فيها وظيفه. و كذلك معتبره يونس «حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث» و قد يوهم قوله عليه السّلام في صدرها «أما إحدى السنن فالحائض التي لها أيام معلومه قد أحصتها بلا اختلاط عليها ثم استحاضت فاستمر بها الدم أو هي في ذلك تعرف أيامها و مبلغ عدّها» (٣) حيث قيد العاده بالأيام المعلومه بلا اختلاط، فينفى تحقق العاده من مستمر الدم، و يندفع الوهم بأنّ المراد من الاختلاط في الروايه هي

ص: ٢٨٤

١- ١) ابواب الحيض ب ٣/٣.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٥/٦.

٣- ٣) ابواب الحيض ب ٥/١.

مسأله ١٣: إذا رأَت حِيضين متوالين متماثلين مشتملين على النقاء في البين

(مسأله ١٣): إذا رأَت حِيضين متوالين متماثلين مشتملين على النقاء في البين، فهل العاده أيام الدم فقط أو مع أيام النقاء أو خصوص ما قبل النقاء؟ (١) الأظهر الأول، التي لا تعرف أيامها ولا مبلغ عدتها لقوله عليه السلام «وَأَمَّا سِنَّهُ الَّتِي قَدْ كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ مَتَقَدِّمَةٌ ثُمَّ اخْتَلَطَ عَلَيْهَا مِنْ طَوْلِ الدَّمِ فَزَادَتْ وَنَقَصَتْ حَتَّى أَغْفَلْتَ عِدَدَهَا وَوَضَعَهَا مِنَ الشَّهْرِ» ثم ذكر أنها ترجع إلى الصفات، فالتى اختلط عليها هي التي لا تقف على عدد و وقت متكرر يحصل لها منه العاده، ولك أن تقول أن مستمره الدم إنما ترجع إلى الصفات إذا لم تكن لها أيام معلومه عددا و وقت يحصل بالتكرر و يعضد ذلك حصول العاده العرفيه و الخلق المعروف بتكرر التمييز مرارا عديده يصدق أنها عاداتها. و من ذلك يندفع الثانى.

و أما الثالث فبأنَّ المقام ليس من مقابله الصفات في المرّتين مع الصفات في المره الثالثه كى يتكافئ الحال بين الطرفين، بل هو من انضمام التكرر مع الصفات و الذى هو إماره مقدّمه رتبه على الصفات المجرده، و منه يظهر وجهها آخر لدفع الإشكال الثانى بأنَّ ظاهر روايات الصفات في مستمره الدم هي في الفاقدده لإماره التكرر في العدد و الوقت كما عرفت، و بعبارة أدق إنَّ قاعده الصفات في فرديها في الشهر الأول و الثانى تحقق موضوع العاده و في الشهر الثالث تتقابل العاده مع الفرد الثالث من إماريه الصفات على موضوع واحد و العاده مقدمه رتبه في المحمول على محمول قاعده الصفات.

الأقوى هو الثانى و قد ينسب إلى ظاهر كثير من العبائر، و لا يخفى ابتداء البحث على الخلاف المتقدم في النقاء أنه حِيضٌ أم طهر، و أنّ حِيضِيَّتَهُ حَكْمِيَّةٌ بِمَعْنَى بَقَاءِ الْحَدَثِ الْحِيضِيِّ أَوْ أَنَّ حِيضِيَّتَهُ خَبِيثَةٌ بِمَعْنَى كَوْنِهِ الدَّمُ الَّذِي فِي بَاطِنِ الرَّحْمِ يَقْذِفُ عَلَى فترات، كما مرَّ أنه الأقوى و عليه فلا ترديد في كونه أيام الحِيضِ

مثلا إذا رأت أربعة أيام ثم طهرت في اليوم الخامس ثم رأت في السادس كذلك في الشهر الأول و الثاني فعاتتها خمسة أيام لا ستة و لا- أربعة، فإذا تجاوز دمها رجعت إلى خمسة متواليه و تجعلها حيضا لا- ستة، و لا- بأن تجعل اليوم الخامس يوم النقاء و السادس أيضا حيضا، و لا إلى الأربعة.

و القراء هو خبث الحيض و هو الخلق المعروف لها أى عاداتها، نعم مَرَّ أَنْ رُؤِيَ الدَّمُ المَأخُوذَهُ شَرَطًا فِي أَقَلِّ الحَيْضِ و أَكْثَرَهُ هُوَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الحَيْضِ بِحَذْفِ المِضَافِ أَيْ أَقَلِّ دَمِ الحَيْضِ المَرْتِي، و لا وجه لإرادته فى عنوان أيامها و أيام قرئها لكونه موضوع أحكام الحائض و هى لا- تختص برؤيه الدم على القول بحيضيه النقاء لا- سَيِّمًا حَيْضِيَّتَهُ الخَبِيثَةَ، نعم على القول بطهاره النقاء المتوسط يتأتى البحث فى كون الأيام شامله له أم لا؟ و لعل المنصرف الأولى هو أيام الدم لكونها الحيض خاصه فهى أيام القراء خاصه، إلا أن الغريب ما يحكى من التزام صاحب الجواهر بذلك مع كونه قائلًا بحيضيه النقاء، هذا و قد استدلّ بعده روايات تضمّنت إماريه العاده على حيضيه الدم و عبّر عنها بلفظ أيام قعودها، و هذا يتم بناء على حيضيه النقاء المتوسط و من تلك الروايات موثّق لسماعه قال «سألته عن امرأه رأت الدم فى الحمل؟ قال: تقعد أيامها التى كانت تحيض، فإذا زاد الدم على الأيام التى كانت تقعد استظهرت بثلاثه أيام ثم هى مستحاضه» (١) و مثلها عدّه من الروايات أخرى (٢) بل أنّ فى الموثّق لسماعه الوارد فى المرّتين قد عبّر فيها سؤالًا و جوابًا بالقعود و الجلوس، كما أنّ التحديد فيها لموضوع الحيض بعدم تجاوز الدم عشره يقتضى حيضيه النقاء المتخلل و إلا لم يكن عشرا فتأمل فقد يفكك بين ظرفيه العشره و كميّه العشره فالدلاله المزبوره إنما تتم بناء على إرادته الكميّه أيضا و أمّا لو أريد الظرفيه فقط فلا. و كذا الحال فى مرسله يونس فإنه

ص: ٢٨٦

١- ١) ابواب الحيض ١٣/٦.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ١٣/٧-١٠-١٢-١٣-١٥.

مسألة ١٤: يعتبر في تحقق العاده العددية تساوى الحيضين و عدم زياده إحداهما على الأخرى و لو بنصف يوم أو أقل

(مسألة ١٤): يعتبر في تحقق العاده العددية تساوى الحيضين و عدم زياده إحداهما على الأخرى و لو بنصف يوم أو أقل (١) فلو رأت خمسه في الشهر الأول و خمسه و ثلث أو ربع يوم في الشهر الثاني لا تتحقق العاده من حيث العدد، نعم لو كانت الزيادة يسيره لا- تضر، و كذا في العاده الوقتية تفاوت الوقت و لو بثلث أو ربع يوم يضر، و أما التفاوت اليسير فلا يضر، لكن المسألة لا تخلو عن إشكال فالأولى مراعاة الاحتياط.

مسألة ١٥: صاحبه العاده الوقتية سواء كانت عدديه أيضا أم لا تترك العباده بمجرد رؤيه الدم في العاده

(مسألة ١٥): صاحبه العاده الوقتية سواء كانت عدديه أيضا أم لا تترك العباده بمجرد رؤيه الدم في العاده (٢) ورد فيها قوله عليه السلام «قد صارت سنه الى أن تجلس اقراءها» (١) في بيان أثر تحقق العاده بالمرتين.

تقدم في شرطيه الثلاثه أيام أن اللازم الاستيعاب الغالب دون التام فلا يضر نقصان مثل ربع اليوم و نحوه، نعم لو زاد أحدهما ربعا من يوم جديد لاختل التطابق عددا، ثم أنه قد تقدم في العاده المركبه تحقق الحد الأقل أو الأكثر في العاده العددية العرفيه بل الشرعيه، فالقول به في الشرعيه محتمل، أما في الوقتية فحدّ التطابق في المبدأ لا يخلّ بحصوله في الوسط أو قد يحصل مع ذلك في المنتهى، لا سيما مع ما سيأتي من جواز تقدمها يومين أو تأخرها كذلك، و بعبارة جامعته أن الضبط الوسطى توقيت توسطى.

بالإتفاق سواء كان بالصفات أم لا كما في صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأه ترى الصفرة في أيامها؟ فقال: لا تصلى حتى تنقضى أيامها، و إن رأت الصفرة في غير أيامها توضأت و صلّت» (٢) و في مرسله يونس القصيره عن أبي

ص: ٢٨٧

١- ١) ابواب الحيض ٢/٧.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ١/٤.

أو مع تقدمه (١) وتأخره يوما أو يومين أو أزيد على وجه يصدق عبد الله عليه السّلام «وكلّ ما رأته المرأة في أيام حيضها من صفه أو حمرة فهو من الحيض، وكلّ ما رأته بعد أيام حيضها فليس من الحيض» (١) ومثلها مصحح علي بن جعفر وإسماعيل الجعفي وغيرها.

أما مع الصفات فلا إشكال لشمول كلّ من روايات التقدّم الآتية وقاعده الصفات له لكن لا يخفى الفرق بينهما في مثل تعارضه مع دم سابق فإن الحكم بالحيضيه على العاده تقدّم على الصفات في الدم السابق بخلافه على الصفات فالتسويه في الاستدلال بهما في غير محلّه، وأما مع عدم الصفات، ففي المبسوط (وإن تقدم بأكثر من ذلك-يوم و يومين-أو تأخر بمثل ذلك الى تمام العشره أيام حكم أيضا بأنه دم حيض)، فعن الكركي وكاشف اللثام وجماعه التقييد باليوم و اليومين و أطلق آخرون التقدم شريطه أن يصدق عليه تقدم العاده و هو الأقوى لما في موثّق سماعه قال: «سألته عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها؟ فقال: إذا رأته الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاة، فإنّه ربّما تعجّل بها الوقت» (٢) الحديث و التعليل صادق على الأكثر من يومين كما هو ظاهر في عرف النساء فإنه قد يتقدّم الى خمس و إلا فالتقدم اليوم و اليومين هو الغالب في الوقتيه.

و يدلّ عليه أيضا موثّق إسحاق بن جرير قال: «سألته امرأه منّا أن أدخلها على أبي عبد الله عليه السّلام فاستأذنت لها، فأذن لها... فقالت له: ما تقول في المرأة تحيض فتجوز أيام حيضها؟ قال: إن كان أيام حيضها دون عشره أيام استظهرت بيوم واحد، ثم هي مستحاضه، قالت: فإن الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثه كيف تصنع بالصلاه؟ قال: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكلّ صلاتين، قالت له: إن أيام حيضها تختلف عليها، و كان يتقدم الحيض اليوم

ص: ٢٨٨

١- ١) ابواب الحيض ب ٣/٤.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ١/١٣.

و اليومين و الثلاثه، و يتأخر مثل ذلك فما علمها به؟ قال: دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقة، و دم الاستحاضه دم فاسد بارد» (١) الحديث.

و روايه على بن أبي حمزه قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام و أنا حاضر عن المرأة ترى الصفرة؟ فقال: ما كان قبل الحيض فهو من الحيض، و ما كان بعد الحيض فليس منه». (٢)

و صحيح الحسين بن نعيم الصحاف عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «و إذا رأَت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل أو فى الوقت من ذلك الشهر فإنه من الحيض» (٣)، و لا يتوهم ظهور القليل فى ما دون اليومين و ذلك لأن القلّه و الكثره أمران إضافيان و هما يلحظان بالإضافه الى الشهر أو العشره فى دور الحيض فتعمّ القلّه ما يزيد على اليومين، لا سيما و أنّ التقدم بيوم و يومين يعدّ فى عرف طباع النساء رؤيه فى الوقت كما لا يتوهم اختصاصها بالحامل بعد دلالتها على كون المدار على إماريه العاده، وهذا، و لا يقيد الروايات المتقدمه ما فى موثّق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام فى المرأة ترى الصفرة فقال: «إن كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض، و إن كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض» (٤) و مثله مضمرة معاويه بن الحكيم (٥)، لما تقدّم من تعارف التقدّم اليوم و اليومين فى طباع النساء حتى أنه يعدّ مجيئه فى ذلك مجيئا فى الوقت و التعجيل ما يزيد على ذلك كالثلاثه أو الخمسه فيكون ذكرهما خارج مخرج الغالب لا الاحتراز.

و بعباره أخرى: إن مثل التعليل فى موثّقه سماعه ليس من قبيل الإطلاق كى

ص: ٢٨٩

١- ١) ابواب الحيض ب ٣/٣.

٢- ٢) ابواب الحيض ٥/٤.

٣- ٣) ابواب الحيض ب ١/١٥.

٤- ٤) ابواب الحيض ب ٢/٤.

٥- ٥) ابواب الحيض ب ٦/٤.

عليه تقدّم العاده أو تأخرها(١) ولو لم يكن الدم بالصفات و ترتّب عليه جميع أحكام الحيض، فإن علمت بعد ذلك عدم كونه حيضاً لانقطاعه قبل تمام ثلاثه أيام تقضى ما تركته من العبادات، و أما غير ذات العاده المذكوره كذات العاده العديديه فقط يقيد بل من نصوصيه موضوع التقديم و هو صدق التعجيل، و ربّما يوقع المعارضه بين الموثّقه و نحوها مع ما فى صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأه ترى الصفرة فى أيامها؟ فقال: لا تصلى حتى تنقضى أيامها، و إن رأت الصفرة فى غير أيامها توضع و صلّت» (١) و مثله مصحح على بن جعفر (٢) و النسبه عموم من وجه مع الموثّق الذى هو عمده أدلّه إطلاق التقديم، فإنّ الموثّق يشمل الواجد للصفات و الفاقد و الصحيح يشمل المتقدّم و المتأخّر، فيتعارضان فى المتقدّم الزائد على اليومين و فيه: إنّ الموثّق حاكم على الصحيح لتوسعته أيامها للمتقدّم الصادق عليه تعجيل العاده لتصديدها لإدراجه فى الأيام و العاده كأماره.

الدم المتأخّر عن العاده أمّا المتأخّر فإن اريد منه عن أول الحيض فالحكم بحيضيته لا إشكال فيه بعد كونه فى العاده و لو كان فاقدا للصفات كما مرّ فى روايات العاده، و إن اريد تأخره عن منتهى العاده كما هو ظاهر الكلمات فتاره لم يسبقه دم فى العاده، و أخرى يكون مسبوفاً، أما الشقّ الأول فتاره يكون واجدا للصفات و أخرى فاقداً، فأما الواجد فلا خلاف فى حيضيته لشمول قاعده الصفات له و لمجىء الوجوه الآتية فى الفاقد لتوسعه العاده فيه أيضا لكن مرّ فى المتقدم أنّ التسويه فى المستندين لا وجه لها، فإنّ التحيض بالصفات لا يتقدم على دم آخر معارض واجد للصفات، بخلاف التحيض

ص: ٢٩٠

١-١) ابواب الحيض ب ١/٤.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٨/٤.

و المبتدئه و المضطربه و الناسيه فإنها تترك العباده و ترتب أحكام الحيض بمجرد رؤيته إذا كان بالصفات، و أما مع عدمها فتحتاط بالجمع بين تروك الحائض و أعمال بالعباده.

أما الفاقد فاستدلّ للتحريض به بالإجماع حتى التزم به هنا من لم يلتزم به في المتقدم، و بأنّ التأخر يزيد انبعاثاً، و بأنّ ظاهر موثّق سماعه المشتمل على التعليل هو كون موضوع الحكم بالتحريض بالعباده هو اختلافها و حصول الاضطراب اليسير فيها سواء بالتقدم أو بالتأخر، و اشكل عليه بمنع الإجماع و منع اعتباره و بأنّ الثاني اعتبار ظني لا دليل ملزم به و بأنّ الثالث تعدى عن مورد الموثّقه بلا- قرينه مع أنّ لزمه جعل كلّ من التقدّم و التأخر بالإضافة الى أول العاده و هو غير فرض المقام، و بأنّ مقتضى روايات (1) التقدّم المشتمله على حكم التأخر هو نفى حيضه المتأخر، كما في صحيح محمد بن مسلم المتقدم عنه عليه السّلام «و إن رأيت الصفره في غير أيامها توضّأت و صلّت» و كذلك مصحح على بن جعفر «تصلّى و لا- غسل عليها من صفره تراها إلا في أيام طمثها» (2) و في مضمرة معاويه بن حكيم- عن الصفره- «و بعد أيام الحيض ليس من الحيض» و في مصحح إسماعيل «و إن كانت صفره بعد انقضاء أيام قرئها صلّت» و في روايه على بن أبي حمزه «و ما كان بعد الحيض فليس منه» و مثله مرسله يونس القصيره. و في موثّق أبي بصير عند أبي عبد الله عليه السّلام- عن الصفره- «و إن كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض».

هذا و مقتضى موثّق أبي بصير تقييد إطلاق النفي في الروايات المزبوره باليومين في التأخر، و أما حمل مورد الموثّق على ما إذا حصل الحيض في وقته ثم رأيت الصفره أي في الصفره المتأخره عن حيض قد وقع- فلازمه حمل الروايات النافيه على ذلك

ص: ٢٩١

١- (١) ابواب الحيض ب ٤.

٢- (٢) ابواب الحيض ب ٨/٤.

المستحاضه إلى ثلاثه أيام فإن رأت ثلاثه أو أزيد تجعلها حيضا، نعم لو علمت أنه أيضا فتكون في غير ما نحن فيه أيضا عدا صحيح ابن مسلم و مصحح على بن جعفر، و هو كما ترى لا سيّما و أنّ القبلية صادقه مع عدم الحيض بلحاظ أيامه سواء كان التعبير بالحيض أو أيامه.

المتأخر المسبوق بالعادة هذا كلّ في غير المسبوق، و أمّا المسبوق فإجمال الكلام فيه - و تفصيله آت في الفصل اللاحق - أنّ الواجد للصفات ما دام في العشره فهو ملحق بالحيض، و أمّا الفاقد للصفات المتأخر الذي في العشره فالأقوى فيه الحكم بالحيضيه لما في صحيح ابن مسلم (١) المتقدّم في أكثر الحيض أنّ كلّ ما تراه قبل العشره فهي من الحيضه الأولى و كما هو مقتضى روايات الاستظهار (٢) الآتية و هو مقتضى موثّق أبي بصير المتقدم في المقام، و لا يعارض ذلك صحيح ابن مسلم و مصحح على بن جعفر بعد كونهما مطلقين و كون النسبه بينهما هو العموم من وجه لا - يوجب التعارض بعد كون موثّق أبي بصير أخصّ مطلقا، و ظهور روايات الاستظهار و نحوها في توسعه العاده التي هي مقدمه على الصفات بل أنّ فيها ما هو خاص بالفاقد للصفات كموثّق سعيد بن يسار (٣).

الدم في غير أيام العاده: فإن كان واجدا للصفات فتتحيض به لقاعده الصفات التي تقدّم بعض الكلام فيها و يأتي تتمّته، و أمّا الفاقد فلا لقاعده الصفات أيضا أي صفات الاستحاضه.

العادة العدديه و المبتدأه و المضطربه و الناسيه: فيتحيضن برؤيته إن كان واجدا

ص: ٢٩٢

١ - ١) ب ٣/١١.

٢ - ٢) ابواب الحيض ب ١٣.

٣ - ٣) ابواب الحيض ب ٨/١٣.

يستمر إلى ثلاثة أيام تركت العبادة بمجرد الرؤيه، وإن تبين الخلاف تقضى ما تركته.

للصفات و إن حكى عن جماعه التربص الى الثلاثه، و قد تقدم بعض الكلام فى قاعده الصفات فى (المسأله ٥) من هذا الفصل و مرت خمس طوائف من الروايات دأله عليها، منها: ما ورد (١) فى الجبلى، و منها: ما ورد فى تعريف الحيض (٢)، و منها: ما ورد (٣) أن الصفره استحاضه فى غير أيام الحيض، و منها: ما ورد (٤) فى حدّ اليأس، و منها: ما ورد فى التمييز (٥) بين دم العذره و الحيض، و أنّ المحصل منها:

أولاً: هو عموم موضوع قاعده التمييز عند الدوران بين الحيض أو الاستحاضه أو مع غير الاستحاضه، و سواء كانت مستمره الدم أم لا، ثمّ أنّ هناك طائفه سادسه:

و هى ما ورد فى النفساء كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السّلام عن امرأه نفست فمكثت ثلاثين يوماً أو أكثر ثم طهرت و صلّت ثم رأّت دماً أو صفره؟ قال: إن كانت صفره فلتغتسل و لتصلّ و لا تمسك عن الصلاه» (٦) و زاد فى طريق الشيخ «فإن كان دماً ليس بصفره فلتمسك عن الصلاه أيام قرئها ثم لتغتسل و تصلّي» و أيام القرء فى هذا الذيل محمول على عدد أيام القرء لا وقته و إلا لما فصل بين الواجد و الفاقد للصفات، ثمّ أنه يضاف الى المحصل من هذه الطوائف.

ثانياً: أنه كما أنّ صفات الحيض إماره عليه كذلك صفات الاستحاضه كما مرّ إفاده ذلك فى الروايات مطابقه لا بالمفهوم.

ثالثاً: أنّ التمييز بالصفات لا ينحصر بالمذكوره فى الروايات و ذلك لقوله عليه السّلام: «دم

ص: ٢٩٣

١-١) ابواب الحيض ب ٣٠.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٣.

٣-٣) ابواب الحيض ب ٣-٤.

٤-٤) ابواب الحيض ب ٣١.

٥-٥) ابواب الحيض ب ٢.

٦-٦) ابواب النفاس ب ٢/٥.

الحيض أسود يعرف» في معتبره (1) يونس بناء على ضمّ الأول وفتح الثالث في لفظ (يعرف) لا العكس و إلا كان معناه أنه ذو رائحة مخصوصه تنته. وقوله عليه السّلام: «دم الحيض ليس به خفاء، هو دم...» في موثق (2) إسحاق و أنّ ما ذكره عليه السّلام من صفات بعد ذلك من باب ذكر بعض الصفات و مصاديقها، و كذا قوله عليه السّلام في معتبره يونس «إقبال الدم و إدباره و تغير لونه... و تغير حالاته».

رابعاً: أنّ الظاهر من بعض ما تقدّم من الروايات عدم لزوم اجتماع الصفات ففي بعضها الاكتفاء بالحمرة أو الكثرة لا سيّما مع القول بعدم الحصر على المنصوصه فاللازم حصول المظنّه القويه.

خامساً:

هذا، و قد يجعل من طوائف روايات الصفات ما ورد (3) أنّ ما تراه المرأة قبل العشره من الحيض و ما ورد (4) من أنّ ما تراه المرأة ممتدّاً ثلاثه أو أربعاً تتحيّض به و ما ورد (5) في النفساء من تحيّضها إذا جازت أيام الطهر، بتقريب خروج الصفره في غير أيام الحيض عن تلك العمومات فتكون الحمرة الباقية تحتها فتدلّ على التحيّض بالحمرة.

و فيه: أنّ ظاهر هذه الروايات قاعده الإمكان كما سيأتى لا سيّما و أنّ في بعضها التعليل للتحيض بغير الصفات و بالبعض الآخر ظاهر موضوع الحكم هو توفّر شرائط الحيض.

ص: ٢٩٤

- ١-١) ابواب الحيض ب ٤/٣.
- ٢-٢) ابواب الحيض ب ٣/٢.
- ٣-٣) ابواب الحيض ب ١١.
- ٤-٤) ابواب الحيض ب ٦.
- ٥-٥) ابواب النفاس ب ٥.

ثمَّ إنّ تحيُّض الأقسام المزبوره بالصفات مضافا الى عموم قاعده الصفات يدلّ عليه خصوص بعض الروايات و قد تقدم جملتها في طوائف القاعده، غايه الأمر خصوص الدلاله من جهه تنصيب ذلك البعض من الروايات على عناوين تلك الأقسام، و عموم الدلاله من جهه عموم التعليل في الجواب بقاعده الصفات هكذا الحال في بقيه الطوائف مما كان موردها غير هذه الأقسام.

و أمّا إن كان الدم في هذه الأقسام من المرأه غير واجد للصفات ففي ذات العاده العديده استظهر صاحب الجواهر من عباره الشرائع تعميمه ذات العاده لها، و أنّ روايات العاده شامله لها و هو ضعيف لظهور الأيام في الوقتيه، و بعباره أخرى أنّ الوقت لمطلق التعيين سواء زمانيا أو عدديا أو مكانا أو غير ذلك في اللغه إلا أنّ التعيين بحسب الضبط من الجهه المتكرره المعتاده فإذا كانت من جهه الزمن غير متعينه و إن كانت من جهه العدد متعينه فليس لها وقت زما و إن كان لها وقت عددا، فالصحيح أنها من جهه الزمن مضطربه.

ثمَّ إنّ ما تراه المبتدئه و المضطربه و الناسيه الفاقد للصفات الأظهر فيه عدم التحيُّض لما تقدّم من إماريه الصفره و البروده و الرقه و القله و نحوها على الاستحاضه، و لعلّ ذلك هو قول الأكثر كما استظهره صاحب المدارك و أنّ الخلاف في ما تراه واجدا، و استدللّ للتحريض بوجوه:

الوجه الأول: بما دلّ على (1) إفطار المرأه بمجرد رؤيه الدم.

و فيه: أنّ التعبير في أكثرها بالطمث و الحيض أى معلوميه حال الدم و في بعضها الآخر و إن عبّر بالدم و هو كثيرا ما يستعمل في الحمرة مقابل الصفره- و إن كان

ص: ٢٩٥

الصحيح عمومته استعمالا إذا لم يقابل في السياق الواحد بالصفه-إلا أن وجه السؤال هي عن الإفطار بعد الزوال، و لدفع توهم تعلق وجوب الصوم بها مع حدوث الفجر مع طهارتها.

الوجه الثاني: بالاستصحاب لبقاء الدم الى ثلاثة أيام فيحرز به موضوع الحيض و لا يرد عليه بمجىء مثله في الشك في تجاوزه للعشره فيستصحب بقاءه فينفي موضوع الحيض فيعارض الأصل المتقدم-و ذلك لأنّ التجاوز للعشره غير مانع عن الحيضيه إلا أن ترى الجامع للصفات بعد ذلك من دون فصل أقل الطهر، و الأصل عدم ذلك.

و حكى عن طهاره الشيخ المرتضى قدس سرّه أنه مثبت لأنه لا- يثبت الاستقرار الواقعي الذي هو موضوع الإمكان كما أنه معارض بأصالة عدم حدوث الزائد على ما حدث، و كلا الاعتراضين مندفعان لأن الاستقرار لم يؤخذ صفه للدم في موضوع الحيض، و لا- المراد بالأصل إحراز موضوع قاعده الإمكان الظاهريه بل موضوع الحيض، و المعارضه بأصالة العدم غير تامه كما في كل موارد الاستصحاب في الزمانيات الاتصاليه. هذا، إلا أن الاستصحاب لا يعول عليه في المقام بعد إماريه التمييز المقدمه عليه.

الوجه الثالث: بما ورد من تحيض النفساء و البكر أول ما تراه كصحيح عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن الأول عليه السلام في امرأه نفست فتركت الصلاه ثلاثين يوما ثم طهرت ثم رأت الدم بعد ذلك، قال: «تدع الصلاه، لأنّ أيامها أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاس» (1) و هذه الصحيحه تعلل حكم التحيض بمضى أيام الطهر أي أنّ الفاصل اللازم بين دم النفاس و الدم اللاحق و هو أقلّ الطهر قد تحقق، فأخذ في موضوع

ص: ٢٩٦

التحيّض رؤيه الدم الممكن كونه حيضا و تحقق امكانه لمضى أقلّ الطهر، و هذه الصحيحه من عمدته روايات قاعده الإمكان، لكن الاستدلال بها لا- يخلو من نظر لأنّ إضافه الأيام الى المرأه ظاهر في معلوميه الأيام و عدّه طهرها أى الوقتيه لا سيّما و أنّ قعود النفساء هو بعدّه أيام الحيض و أكثره عشره، مضافا الى انسباق الحمرة من الدم كما مرّ و إن استعمل في الأعم كما استعمل في مقابل الصفرة و مقابل البياض، و يدعم هذا الاحتمال ما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السّلام عن امرأه نفست فمكثت ثلاثين يوما أو أكثر ثمّ طهرت و صلّت ثم رأّت دما أو صفرة؟ قال: إن كانت صفرة فلتغتسل و لتصلّ و لا تمسك عن الصلاه» و في طريق الشيخ «فإن كان دما ليس بصفرة فلتمسك عن الصلاه أيام قرئها ثم لتغتسل و لتصلّ» (1) فإنها جعلت المدار على التمييز لا على مجرّد امكان الحيض و قابلت بين الدم و الصفرة، و قد يقال أنّ المراد بأيام قرئها ان كان وقتها المعلوم فالصفرة في أيام الحيض حيض و إن كان المراد من أيام قرئها عدّه حيضها فقط فهذا يخالف ما اتفقوا عليه من كون الصفرة المستمره ثلاثه أيام فأكثر حيض.

و فيه: أنّ التمييز بلحاظ مبدأ رؤيه الدم و التحيّض عند الرؤيه، ثم أضاف عليه السّلام أنّ تحييضها من جهه العدد و بقدر عدّتها العدديه من دون تخصيص الحكم الثانى بواجب الصفات دون الفاقد فلا- محاله تحمل الأيام على العدد لا- الوقت لحصول الاضطراب غالبا فى الوقت فى الحيض اللاحق للنفساء ثم يعود انتظامه.

و بموثّق سماعه بن مهراّن قال: «سألته عن الجاربه البكر أول ما تحيض فتقعد فى الشهر يومين و فى الشهر ثلاثه أيام، يختلف عليها، لا يكون طمثها فى الشهر عدّه أيام سواء؟ قال: فلها

ص: ٢٩٧

أن تجلس و تدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشره» الحديث (١) و ظاهر الموثق المفروغيه من الحيضيه و واجديه الدم لصفاته كالاندفاع و الاستمرار فهو غير الفرض و مثله موثقه عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المرأه إذا رأت الدم فى أول حيضها فاستمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة عشره أيام، ثم تصلى عشرين يوما، فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثه أيام و صلت سبعة و عشرين يوما» (٢) و فى طريق الشيخ الآخـر زاد «فإن دام عليها الحيض صلت فى وقت الصلاة التى صلت، و جعلت وقت طهرها أكثر ما يكون من الطهر، و تركها الصلاة أقل ما يكون من الحيض» و هو كما ترى جهه السؤال عن حكم استمرار الدم لا- ابتداء الرؤيه بل واجديته لصفات الحيض مفروغ عنه و من ثم ذكر عليه السلام تحييضها بالأعداد لا بالتمييز مع أن القعود بالأعداد مؤخر عن التمييز.

قاعده الإمكان الوجه الرابع: بقاعده الإمكان من أن كل دم أمكن أن يكون حيضا فهو حيض، و هى تقدر تاره بمعنى الاحتمال و إن لم تتوفر بقيه شرائط الحيض و لم يحرز وقوعها و يطلق عليه الإمكان غير المستقر كما فى بدء الرؤيه، و أخرى بمعنى بعد توفر الشرائط و إحرازها لكن يشك فى كونه مع ذلك دما آخر من استحاضه أو قرحه أو نحوهما و يطلق عليه الإمكان المستقر كما فى الدم بعد الثلاثه أو الذى يعلم استمراره، و ثالثه بمعنى الشك فى أخذ شرط شرعى آخر فى حيضيه الدم كما لو كان الشك فى الشبهه الحكيمه، و لا- كلام فى القاعده بالمعنى الثالث لوجود الإطلاقات و العمومات لا- سيما بعد كون الحيض حقيقه خارجيه، نعم فيما لم يصدق عرفا كما فى الفاقد ثلاثا لا بد

ص: ٢٩٨

١- ١) ابواب الحيض ب ١/١٤.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٥-٦/٨.

من دليل آخر، و أما المعنى الثانى فقد تقدم الكلام فى الدوران بينه و القرحة أو العذره و يأتى الكلام عند الدوران بينه و الاستحاضه، أما المعنى الأول و هو النافع فى المقام فقد استدلل عليه:

أولاً- بالإجماع، قال فى الخلاف (الصفرة و الكدره فى أيام الحيض حيض، و فى أيام الطهر طهر، سواء كانت أيام العاده، أو الأيام التى يمكن أن تكون حائضاً فيها...

دليلنا على صحه ما ذهبنا إليه إجماع الفرقه).

و فى المبسوط (و الصفرة و الكدره فى أيام الحيض حيض و فى أيام الطهر طهر سواء كانت أيام حيضها التى جرت عاده أنّ تحيض فيه أو الأيام التى كان يمكن أن تكون حائضاً مثال ذلك أن تكون المرأه المبتدئه إذا رأت الدم مثلاً خمساً أيام ثم رأت الى تمام العشره أيام صفره أو كدره فالجميع حيض لأنه فى أيام الحيض، و كذلك إن جرت عادتها أن تحيض كل شهر خمساً أيام ثم رأت فى بعض الشهور خمساً أيام دماً ثم رأت بعد ذلك الى تمام العشره صفره أو كدره حكمنا بأنه حيض و كذلك إذا كانت عادتها أن ترى أياماً بعينها دماً، ثم رأت فى بعض الشهور فى تلك الأيام الصفرة أو الكدره حكمنا بأنه من الحيض، و كذلك إذا رأت دم الحيض أياماً قد جرت عادتها فيه، ثم طهرت و مرّ بها أقلّ أيام الطهر و هى عشره أيام ثم رأت الصفرة و الكدره حكمنا بأنها من الحيض لأنها قد استوفت أقلّ الطهر و جاءت الأيام التى يمكن أن تكون حائضاً فيها و إنما قلنا بجميع ذلك لما روى عنهم عليهم السّلام من أنّ الصفرة فى أيام الحيض حيض و من أيام الطهر طهر فحملناها على عمومها، و ذيل كلامه صريح فى قاعده الإمكان بالمعنى الأول كما أنه صرح بمستنده فى ذلك، و إن كان صدره يوهم نفى القاعده المزبوره فتدبر.

وقال فى المعتبر (و ما تراه المرأه بين الثلاثه الى العشره حيض إذا انقطع و لا- عبره بلونه ما لم يعلم أنه لقرح أو لعذره و هو إجماع و لأنه زمان يمكن أن يكون حيضا فيجب أن يكون الدم فيه حيضا).

وقال فى المنتهى (كل دم تراه المرأه ما بين الثلاثه الى العشره ثم ينقطع عليها فهو حيض ما لم يعلم أنه لعذره أو قرح، و لا اعتبار باللون، و هو مذهب علمائنا أجمع و لا نعرف مخالفاً لأنه فى زمان يمكن أن يكون حيضا فيكون حيضا) و قريب من ذلك عبارته فى النهايه.

و فى القواعد (و كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض و ان كان أصفر أو غيره فلو رأته ثلاثه ثم انقطع عشره ثم رأته ثلاثه فهما حيضان و لو استمر ثلاثه و انقطع و رأته قبل العاشر و انقطع على العاشر فالدمان و ما بينهما حيض).

وقال فى السرائر (و الصفرة فى أيام الحيض حيض، و فى أيام الطهر طهر، فإن كانت المرأه مبتدئه فى الحيض فأى دم رأته مع دوامه ثلاثه أيام متتابعات على أى صفة كان فهو دم الحيض) و قال (فأما إذا لم يتصل بالعادة و كانت ثلاثه أيام متتابعات بعد أن مضى لها أقل الطهر و هو عشره أيام نقاء فإنه حيض، لأنه فى أيام الحيض لقولهم عليهم السلام:

«الكدره و الصفرة فى أيام الحيض حيض و فى أيام الطهر طهر» على ما حررناه فليلحظ هذه الجملة فإنها إذا حصلت اطلع بها و اشرف على ما استوعب من دقائق هذا الكتاب.

وقال الشريف المرتضى فى الناصريات (١) (المسأله الستون: الصفرة إذا رؤيت قبل الدم الأسود فليست بحيضه، و إن رؤيت بعده فهى حيضه و كذلك الكدره. عندنا أنّ الصفرة و الكدره فى أيام الحيض حيض، و ليستا فى أيام الطهر حيضا من غير اعتبار

ص: ٣٠٠

لتقديم الدم الأسود و تأخره، و هو مذهب أبى حنيفه، و محمد، و مالك و الشافعى و الليث، و عبد الله بن الحسن. و قال أبو يوسف: لا تكون الكدره حيضاً إلا بعد أن يتقدمها الدم، و ذهب بعض أصحاب داود الى أن الصفره و الكدره ليستا بحيض على وجهه، و نقل فى البحر الرائق (1) روايتين عن الناصر، الأولى: أنها فى وقت إمكان الحيض مطلقاً، و الثانيه مثل ما فى النسخه المطبوعه المتقدمه، و فى المهذب لابن براج اقتصر على ذكر العباره و لم يذكر لها أمثله. ثم أنه يستفاد من كلام المرتضى الاستدلال بالعموم المزبور للمعنى الثالث للقاعده، اذ لو كانت الصفات شرائط واقعيه لما كانت الصفره فى أيام الحيض حيض و منه يظهر التلازم بين المعنى الثانى و الثالث للقاعده.

و قال فى المبسوط: لو رأته ثلاثه عشره بصفه الاستحاضه و الباقي بصفه الحيض و استمر، فتلاثه من أوله حيض، و عشره طهر، و ما رأته بعد ذلك من الحيضه الثانيه.

و حكى فى المعبر عن علم الهدى فى المصباح: و الجاريه التى يبتدئ بها الحيض و لا عاده لها لا تترك الصلاه حتى تستمر لها ثلاثه أيام، و عندى هذا أشبه، ثم استدلل بقاعده الاشتغال. و مثله فى كشف الرموز حكى قولين للأصحاب فى المبتدئه فى رؤيه الصفره.

أقول: الظاهر من اتفاقهم و إجماعهم أنه مستند الى العموم الوارد فى مثل معتبره يونس عنه عليه السّلام «و كل ما رأته المرأه فى أيام حيضها من صفره أو حمرة فهو من الحيض، و كل ما رأته بعد أيام حيضها فليس من الحيض» (2) و ما فى مصحح على بن جعفر «فلتتوضأ من

ص: ٣٠١

١-١ (١) ج ١ ص ١٣١-١٣٢.

٢-٢ (٢) ابواب الحيض ب ٣/٤-٨.

الصفرة و تصلى و لا غسل عليها من صفرة تراها إلا في أيام طمثها» (١).

و يلاحظ منهم استفاده الحكم الظاهري بالتحيض منه تاره كما تقدم فى بعض الفروض كمبدأ رؤيه الصفرة التى ذكرها فى المبسوط، و أخرى الحكم الواقعى بالتحيض كما فى البعض الآخر من الفروض التى ذكرها فى المبسوط كالصفرة المتعقبه للدم أثناء العشره و كما فى الصفرة المستمره ثلاثه أيام أو أكثر كما فى كلام المرتضى و الشيخ و الحلى و الفاضلين إلا أن يحمل الحكم بالتحيض فى القسم الثانى من الفروض على الشبهه الموضوعيه فىكون الحكم أيضا ظاهريا، و هذا هو محصل الأقوال الثلاثه المتقدمه.

و يستدلّ ثانيا: بالأخبار الوارده فى الأبواب المتعدده:

منها: و هو العمده فى كلمات المتقدمين ما ورد من أنّ الصفرة فى أيام الحيض حيض و فى أيام الطهر طهر. و قد فسّرهما الشيخ كما مرّ بما يمكن أن يكون حيضا فى مقابل ما يمتنع لكونه طهرا كما فى فصل أقلّ الطهر، و يظهر من المبسوط الاستشهاد لذلك بشمول العموم للصفرة فى موارد الحكم بالحيضيه بالصفات دون خصوص ايام العاده كالصفرة اللاحقه لأقلّ الحيض الواجد للصفات و كذلك للصفرة بعد أيام العاده قبل اتمام العشره فإنه فى مثل ذلك ليس أيام الحيض بمعنى أيام العاده فلا محاله تكون بمعنى ما يمكن أن يكون حيضا.

و فيه: أنّ غايه هذه القرائن كون الموضوع هو ما ثبت أنّه حيض فالصفرة فيه حيض، لا كلّ ما أمكن أن يكون لا سيّما و أنّ ظاهر العنوان هو التحقق و الثبوت لا الامكان و الاحتمال، و أما فى أيام الطهر فلا بدّ من حملها على المقابل لذلك و هو

ص: ٣٠٢

ما لم يثبت كونه حيضاً لا ما ثبت أنه طهراً وإلا فهو تحصيل الحاصل، هذا مع عدم ثبوت العموم بهذه الصيغة التي أرسلها الشيخ وجملة من المتقدمين، بل ألفاظه هو ما مرّ (١) في معتبره يونس و مصحح على بن جعفر، و في بعض الروايات الأخرى (٢) التقييد بأيام العادة أو تحقق الحيض بدلاله أكثر صراحه.

و منها: ما تقدم من إفطار المرأة برؤيه الدم في نهار الصيام، وقد تقدّم أنّ مفاد الروايات ليس في التحيّض بل هي منع الفراغ من ذلك في صدد بطلان يوم الصيام بالحيض و لو بعد الزوال و لو مع طلوع الفجر عليها و هي طاهر.

و منها: ما تقدّم من صحيح عبد الله بن المغيرة (٣) في النفساء و قد جعل عمدته الروايات عند متأخرى الأعصار، و قد عرفت ضعف دلالة على القاعدة المزبوره.

و منها: ما ورد (٤) في المبتدئه كموثّق سماعه و عبد الله بن بكير، و فيه: أنّ غايه دلالتهما هو على المعنى الثاني كما مرّ في الوجه الثالث.

و منها: ما ورد فيمن ينقطع دمها ثم يعود كصحيح يونس بن يعقوب قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام المرأة ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه؟ قال: تدع الصلاة، قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثه أيام أو أربعه؟ قال: تصلّي، قلت: فإنها ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه؟ قال: تدع الصلاة، قلت:

فإنها ترى الطهر ثلاثه أيام أو أربعه؟ قال: تصلّي، قلت: فإنها ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه؟ قال:

تدع الصلاة، تصنع ما بينها و بين شهر، فإن انقطع الدم عنها و إلا فهي بمنزله المستحاضه» (٥) و مثلها معتبره أبي بصير إلا أن في ذيلها «فإذا تمّت ثلاثون يوماً فرأت دماً صيباً اغتسلت

ص: ٣٠٣

١-١) ابواب الحيض ب ٤.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٤.

٣-٣) ابواب النفاس ب ١/٥.

٤-٤) ابواب الحيض ب ١/١٤-ب ٥/٨-٦.

٥-٥) ابواب الحيض ب ٢/٦-٣، و مثلهما ب ١٢/١٣.

و استثفرت و احتشت بالكرسف فى وقت كل صلاه، فإذا رأّت صفره توضأت» و كذلك رواه يونس بن يعقوب الأخرى.

و فيه: ظهور كونهما فى حكم الدم بعد استمراره مع تكرره و عدم فصل أقلّ الطهر، نعم هو ظاهر فى أعميه الدم من الواجد و الفاقد كما ينصّ عليه الحديث الثانى حيث فرض عليه السّلام تقدير كونه أحمر و أخرى صفره. فإطلاق صدر الجواب الأول ظاهر بقوّه و دالّ على القاعده بالمعنى الثانى.

و منها: صحيح و موثّق (١) محمد بن مسلم المتقدّمان عنه عليه السّلام «و إذا رأّت الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، و إذا رأته بعد عشره أيام فهو من حيضه أخرى مستقبلة».

و فيه: أنّ الروايتين فى صدد اشتراط الكون فى عشره الدم للإلحاق بالحيض السابق لا التحييض السابق لا التحييض بمجرد الرؤيه.

و منها: ما ورد (٢) فى تقدم الدم عن العاده أو تأخّره و تعليله فى موثّق سماعه المتقدّم «فإنّه ربّما تعجّل بها الوقت» بتقريب ظهور التعليل فى مجرّد الاحتمال.

و فيه: أنّه تقدّم ظهور هذه الروايات فى توسعه إماريه العاده لا التحييض بمجرد الاحتمال و من ثمّ قيّد ذلك و أسند الى تعجّل العاده الوقتيه و لم يسند الى الحيض و الدم نفسه.

و منها: ما ورد (٣) فى الجبلى من التعليل بالتحريض بالرؤيه لاحتمال كونه حيضاً، فى صحيح ابن سنان «أنّ الجبلى ربّما قذفت بالدم» و فى مرسل حريز «فإنّه ربّما بقى فى الرحم الدم و لم يخرج» و مثله صحيح أبى بصير و سليمان بن خالد.

ص: ٣٠٤

١-١) ابواب الحيض ب ١١/١٠، ب ٣/١١.

٢-٢) ابواب الحيض ب ١٥.

٣-٣) ابواب الحيض ب ٣٠.

وفيه: أنّ تلك الروايات مقيدة في موردها و هي الجبلى بروايات أخرى دالّة على شرطيه التحيض أمّا بمجيئه في الوقت أو بصفات الحيض من الحمرة و الكثره و نحوهما، فالتعليل بالاحتمال وارد مقابل قول العامه حيث أنّ غالبهم على منع اجتماع الحيض مع الحمل.

و منها: و بما ورد (1) في تمييز دم العذره و القرحة عن الحيض بالاكْتفاء بانتفاء صفاتهما.

و فيه: أنّ التمييز وقع بالقله و الكثره مع كون الدم حمره في غالب تلك الموارد و من ثم استشكل الفاضلان و غيرهما في الحكم بالحيضيه بمجرد الانتفاء و إن كان الاشكال في مورد الدوران مع طرف ثالث و هو الاستحاضه، و قد تقدّم ثمّه أنّ الكثره علامه للحيض كما ورد ذلك في روايات الحامل و مرسله يونس.

و منها: روايات (2) الاستظهار في الدم المتجاوز للعادة.

و فيه: أنّ ذلك غايته إثبات قاعده الإمكان بالمعنى الثانى و الثالث لا الأول و هو التحيض بمجرد الرؤيه للاحتمال، و القاعده بالمعنى الثانى و الثالث ثابتة من جمله من الروايات المتقدمه كما مرّ في عموم الصفرة و الكدره في أيام الحيض و في أيام الطهر طهر.

و منها: صحيحه العيص بن القاسم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأه ذهب طمثها سنين ثم عاد إليها شىء؟ قال: تترك الصلاة حتى تطهر» (3).

و فيه: ظاهر فرض السائل المفروغيه من حيضيه و طمث العائد و إنما سؤاله عن

ص: ٣٠٥

١-١) ابواب الحيض ب ٣-١٦.

٢-٢) ابواب الحيض ب ١٣.

٣-٣) ابواب الحيض ب ١/٣٢.

و غيرها من الروايات التي لا تخفى ضعف دلالتها بعد ما تقدّم.

هذا، مع أنه لو فرض عموم بعضها للتحيز بمجرّد الرؤيه مع فقد الصفات، فيقع التنافي بينه وبين ما دلّ على إماريه صفات الاستحاضه عليها، وهي أخص مورداً، وقد يشكل على ما دلّ على التمييز أنه خاص بمستمرة الدم أو الحبل أو النفساء و هما من قسم المضطربه لانقطاع الدم و زوال انتظامه، و على ذلك فينبى على عموم قاعده الإمكان و إن لم يكن عموم فى الروايات لكفايه استصحاب بقاء الدم ثلاثه أيام.

و فيه: أنه تقدّم (1) فى قاعده التمييز فى الصفات بأنّ بعض ما ورد ليس فى المضطربه كما فى ذات العاده التي تقدم رؤيتها للدم أو التي تأخر عنها كما أنّ بعضها ظاهر فى بيان طبيعه دم الاستحاضه فى نفسه حتى أوهم للبعض أنّ مفاده بيان الشرائط الواقعيه.

و استدللّ ثالثاً: بأصالة السلامه و مقتضى الطبيعه المزاجيه عند النساء، حتى عدّ عدم الطمث عيب فى الأمه كما ورد ذلك فى بعض الروايات (2)، و لعلّه وجه دعوى السيره المتشريعى التي جعلت وجهها مستقلاً رابعاً.

و فيه: أنّ مقتضى الطبيعه هو إماريه الصفات أيضاً كما ذكر ذلك علماء الطب و وظائف الأعضاء، و كما هو مفاد روايات التمييز نعم كثره الصفره- أى استقرار الإمكان و الاحتمال- يقتضى الحيضيه فى الطبيعه من جهه الكثره و الاستمرار.

و رابعاً: بالاستصحاب و قد تقدّم تماميته فى نفسه إلا أنه لا مجال للتمسك به مع

١-١) المسأله ١٥، و تتمته فى بعض شقوق هذه المسأله.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٢/١٢.

إماريه الصفات، فتحصّل أنّ القاعده ثابتة بالمعنى الثانى و الثالث، ثمّ إنّ المعنى الثانى لا- يتنافى مع قاعده التمييز، لخصوص روايات القاعده فى مورد المعنى الثانى و لأنه بعد استقرار الإمكان و ثبوته بمثبت من عاده أو صفه كما فى المستمر ثلاثه فإنه متّصف بصفتين من الحيض أو ثلاث و هى الدوام ثلاثه أو الكثره و فصل مقدار الطهر، و من ذلك يظهر وجه مستقل للقاعده و هو كونها موردا لإماريه صفات الحيض فى مورد المعنى الثانى، و يدلّ على المعنى الثانى مضافا الى ما مرّ ما فى مرسل (1) يونس القصير فى عدّه مواضع منه لا سيّما ذيله حيث يقول عليه السّلام «فإن رأيت الدم من أول ما رأته الثانى الذى رأته تمام العشره أيام و دام عليها عدّت من أول ما رأيت الدم الأول و الثانى عشره أيام ثم هى مستحاضه» و كذلك قوله عليه السّلام قبل ذلك «فإن استمرّ بها الدم ثلاثه أيام فهى حائض» و كذلك «فإن رأيت... حتى يتمّ لها ثلاثه أيام... هو من الحيض» و لفظ الدم و إن استعمل فى مقبل الصفره فى جمله من الروايات إلا أن ذلك عند اجتماع استعمالهما إذ قد ورد فى جمله أخرى استعمال الدم فى الأعمّ كمقسم للحمره و الصفره و منه يظهر التمسك بعمومات الدالّه على حيضيه الدم المستمر بقدر أقلّ الحيض و لم يتجاوز أكثره.

و كذلك موثّق الحسن بن على بن زياد الخزّاز (2) عن أبى الحسن عليه السّلام قال: سألته عن المستحاضه كيف تصنع إذا رأيت الدم، و إذا رأيت الصفره؟ و كم تدع الصلاه؟ فقال:

«أقلّ الحيض ثلاثه و أكثره عشره و تجمع بين الصلاتين» و هو كمعتبره أبى بصير المتقدمه ظاهره بقوّه فى عموم الدم لكل من الحمره و الصفره فى أقلّ الحيض. و من ذلك يظهر قوّه ما ذكر الماتن فى الشق الأخير من المسأله. هذا مضافا الى ما يمكن تأييد المقام

ص: ٣٠٧

١- ١) ابواب الحيض ب ٢/١٢.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٤/٨

مسأله ١٦: صاحبه العاده المستقره في الوقت و العدد إذا رأت العدد في غير وقتها و لم تره في الوقت تجعله حيضا

(مسأله ١٦): صاحبه العاده المستقره في الوقت و العدد إذا رأت العدد في غير وقتها و لم تره في الوقت تجعله حيضا سواء كان قبل الوقت أو بعده (١).

مسأله ١٧: إذا رأت قبل العاده و فيها و لم يتجاوز المجموع عن العشره جعلت المجموع حيضا

(مسأله ١٧): إذا رأت قبل العاده و فيها و لم يتجاوز المجموع عن العشره جعلت المجموع حيضا (٢)، وكذا إذا رأت في العاده و بعدها و لم يتجاوز عن العشره أو رأت (٣) قبلها و فيها و بعدها، بما لو رأتها في اليوم الأول واجدا للصفات ثم فقدتها في اليومين الآخرين فإنه يحكم بحيضته بلا ريب.

سواء كان بالصفات أم لا لما تقدّم من أنّ الدم المستمر ثلاثا حيض و لو كان فاقدا للصفات و قد مرّت عبارتي الفاضلين أنّ الإجماع قائم على التحيض بالعدد، بل أنّ في خصوص الفرض وجها آخر و هو إماريه العاده عددا، و حينئذ يصدق أنّ الصفره في أيام الحيض حيض و لو بالتفسير الذي ذكره متأخر و العصر بمعنى أيام العاده.

و التحيض من وجهين من جهة العاده بعد صدق تعجيل الحيض و من جهة قاعده الإمكان المستقر كما مرّ.

و التحيض للوجهين السابقين في كلا شقّي المتن الثاني و الثالث، مضافا الى ما مرّ و سيأتي من حيضه الدم المتأخر الفاقد للصفات ما لم يتجاوز العشره و ما يحكى عن صاحب المدارك و المفاتيح و الحقائق من الإشكال في ذلك لعموم (١) أنّ الصفره بعد أيام الحيض ليست حيضا، و كذا ما دلّ على أنّ ما بعد أيام الاستظهار تصلّى و تؤدي أعمال الطاهر.

فيه: إنّ أيام الاستظهار تمتدّ بامتداد الدم كما يأتي و فيها ما هو نصّ في حيضه

ص: ٣٠٨

و إن تجاوز العشره فى الصور المذكوره فالحيض أيام العاده فقط و البقيه استحاضه (١).

مسأله ١٨: إذا رأت ثلاثه أيام متواليات و انقطع ثم رأت ثلاثه أيام أو أزيد

(مسأله ١٨): إذا رأت ثلاثه أيام متواليات و انقطع ثم رأت ثلاثه أيام أو أزيد فإن كان مجموع الدمين و النقاء المتخلل لا يزيد عن عشره كان الطرفان حيضا (٢) و فى النقاء المتخلل تحتاط بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه (٣)، و إن تجاوز المجموع عن العشره فإن كان أحدهما فى أيام العاده دون الآخر جعلت ما فى العاده حيضا (٤)، و إن لم يكن واحد منهما فى العاده فتجعل الحيض ما كان منهما واجدا للصفات و إن كانا متساويين فى الصفات فالأحوط جعل أولهما حيضا و إن كان الأقوى التخير، و إن كان بعض أحدهما فى العاده دون الآخر جعلت ما بعضه فى العاده حيضا، و إن كان بعض كل واحد منهما فى العاده فإن كان ما فى الطرف الأول من العاده ثلاثه أيام أو أزيد جعلت الطرفين من العاده حيضا و تحتاط فى النقاء المتخلل، و ما قبل الطرف الأول و ما بعد الطرف الثانى استحاضه، و إن كان ما فى العاده فى الطرف الأول أقل من ثلاثه تحتاط فى جميع أيام الدمين و النقاء بالجمع بين الوظيفتين.

الفاقد بعد العاده كصحيح سعيد بن يسار فتتقدم على عموم إماريه الصفره و تتمه الكلام فى الفصل اللاحق.

و هو على شقوق يأتى تفصيلها فى الفصل اللاحق و يدلّ عليه إجمالا مرسله يونس الطويله.

كما تقدم فى فرض المسأله السابقه.

و قد مرّ أنّ الأقوى حيضيته.

تعارض أو تدافع الدمين فى الحيضيه فيما لم يفصل بينهما أقلّ الطهر و تجاوز مجموعهما مع النقاء المتخلل عن العشره، قد يرتكب الترجيح بينهما بالإمارات مع

مراعاة الأقوى منها كما ينسب الى المشهور و ينسب الى الشيخ تقديم الصفات على العاده، أو بالأسبقية الزمنية كما هو المحكى عن الجواهر فى مطلق الصور و العلامه فى القواعد أو التعارض و التساقت و العمل بالعلم الإجمالى بناء على تولده لكون مفاد العموم من قبيل المقتضيات، أو التخيير كما يحكى عن الوسيله، و اللازم أولاً تحرير مقتضى القاعده ثم بيان الدليل المخرج عنها كما التزم بذلك فى الإمارات.

أمّا مقتضى القاعده، فالصحيح عدم وصول النوبه للتعارض و التساقت و ذلك لعدم كون الفردين فى المقام من مصاديق الإمارات الكاشفه كى تتساقت و تتكاذب بل هو من قبيل توارد حكمى المقتضيات و الافراد المتضاده و الأسباب و المسببات، فالأسبق مع حصوله ممانع و مضاد لحصول الثانى فيقتيد لا محاله بخلو المحل، كما هو الحال فى سائر موارد الأضداد الممتنع اجتماعها فى محل واحد و المحصّل أنّ باب التوارد يغاير باب التعارض و يغاير باب التزاحم أيضاً. و بهذا المفاد من التقييد ورد (1) بالخصوص فى المقام أنّ ما تجاوز من الدم على العشره فهو استحاضه، و هو بيان لمانعيه المتقدم على المتأخر و نفى حيضيته، و كون المقام من تدافع المقتضيات أقرب به حتى من بنى على التعارض لاعترافه بحصول العلم الإجمالى منهما بكون أحدهما حيضاً، و القاعده المطرده فيها هو مانعيه المتقدم زمناً عن المتأخر، لشغله المحل، فإذا تبين ذلك لا بدّ فى الخروج عن مقتضى القاعده من ورود دليل خاص، كما لا بدّ من الالتفات الى أنّ اعتبار إماريه العاده أو الصفات تاره فى مقام التحيض بأصل رؤيه الدم و أخرى اعتبارها كأماره مرجحه و نافية، و ثالثه الترجيح بها لقوتها فى نفسها على الأخرى لتقدمها عليها لو اجتمعت مع الأخرى فى مورد واحد، و هذا

ص: ٣١٠

التقدير الثالث غير كاف في الترجيح كما لو تعارض الاستصحاب في بعض أطراف العلم الإجمالي مع البراءة في الطرف الآخر فإنه لا يتقدم بمجرد كونه محرزا بخلاف الإماره اللفظيه فإنها تقدم لدلالاتها الالتزاميه على حال الطرف الآخر، فالعمده هو التقريب الثاني و يمكن الاستدلال عليه بمعتبره (١) يونس بن عبد الرحمن الطويله حيث اعتبرت العاده للتحيض في مستمره الدم مقدمه على الصفات في الدم الخارج عن العاده، و هي السنه الأولى التي سنّها صلى الله عليه وآله في مستمره الدم و الحائض، كما اعتبرت الصفات عند فقد العاده أو نسيانها و اضطرابها مقدمه على قاعده الإمكان في الدم الفاقد للصفات، و هي السنه الثانيه، كما اعتبرت التحيض بالأيام عند فقد الإماراتين السابقتين و ما عداها استحاضه و هي السنه الثالثه، و قد استفاد منها التخيير عند فقدهما إن لم يستظهر منها التحيض بالأسبقيه للأمر به أولا و ترتب الأمر بوظائف الطاهر بعد ذلك، و تقريب دلالته على المقام أما بدعوى عموم مستمره الدم لمن تجاوز دمها العشره أو للتعدى من مستمره الدم للمقام لاستظهار عدم الخصوصيه لكون الوجه هو عدم إمكان الحكم بتحيض الدم المتجاوز عن العشره، و يظهر ذلك جليا من قوله عليه السلام «و لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت الى معرفه لون الدم» (٢) كما أنّ قوله عليه السلام في بيان موضوع السنه الثانيه «فهذا بين أنّ هذه امرأه قد اختلطت عليها أيامها، لم تعرف عددها و لا وقتها» صريح في كلّ من العدديه و الوقتيه و كذا قوله عليه السلام في موضع آخر «إن اختلطت الأيام عليها و تقدمت و تأخرت» و في موضع ثالث «فإذا جهلت الأيام و عددها» و في موضع رابع «حتى أغفلت عددها و موضعها من الشهر» و بهذا التقريب يتضح الاستدلال بجمله من الروايات الوارده في المستحاضه أنها تقعد في

ص: ٣١١

١-١) ابواب الحيض ٤/٣.

٢-٢) ابواب الحيض ٤/٣.

خصوص أيامها فلا تصلي ولا يأتيها بعلمها دون ما عداها كصحيح (١) معاوية بن عمّار و الحلبي (٢) و عبد الله بن سنان (٣) و الحسين بن نعيم الصحّاف (٤) و عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٥) و إسماعيل الجعفي (٦) و غيرها فتعمّ الأيام كلّ من العاده الوقتيه و العاده العدديه، نعم في موثّق سماعه (٧) في المستحاضه التعويل على الصفات و هي محموله على غير ذات العاده لما مرّ في معتبره يونس و لكثره ما ورد في الأخذ بالعاده و من ذلك يتّضح تقييد إطلاق صحيح صفوان بن يحيى-الظاهر في الأخذ بالأسبق-عن أبي الحسن عليه السّلام قال: «قلت له: إذا مكثت المرأه عشره أيام ترى الدم ثم طهرت فمكثت ثلاثه أيام طاهرا، ثم رأّت الدم بعد ذلك أتمسك عن الصلاه؟ قال: لا هذه مستحاضه، تغتسل و تستدخل قطنه و تجمع بين صلاتين بغسل و يأتيها زوجها إن أراد» (٨) فالعمل بإطلاقها مقابل كلّ الروايات السابقه ضعيف، كما أنه يظهر من هذه الصحيحه عموم عنوان المستحاضه لكلّ موارد تدافع الدم و إن لم يكن مستمرا متّصلا طوال الشهر و الشهرين، و يظهر ذلك أيضا من موثّق زراره عن أبي جعفر عليه السّلام قال سألته عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع؟ قال: «تستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضه فلتغتسل» الحديث (٩)، ثم أنّ من عموم الأيام للوقتيه و صراحه بعض الروايات المتقدّمه فيها

ص: ٣١٢

- ١-١) ابواب الاستحاضه ب ١/١-٢-٤-٧-٨-١٠.
- ٢-٢) ابواب الاستحاضه ب ١/١-٢-٤-٧-٨-١٠.
- ٣-٣) ابواب الاستحاضه ب ١/١-٢-٤-٧-٨-١٠.
- ٤-٤) ابواب الاستحاضه ب ١/١-٢-٤-٧-٨-١٠.
- ٥-٥) ابواب الاستحاضه ب ١/١-٢-٤-٧-٨-١٠.
- ٦-٦) ابواب الاستحاضه ب ١/١-٢-٤-٧-٨-١٠.
- ٧-٧) ابواب الاستحاضه ب ١/٦.
- ٨-٨) ابواب الاستحاضه ب ١/٣.
- ٩-٩) الأبواب المزبوره ب ١/٩.

يندفع توهم ظهور روايات المستحاضه فى التحيض بالأسبق بعدد أيام الحيض ثم تستحيض بما بعده، لتكرر التعبير فيها بذلك و أنّ التحيض بلحاظ الكم وجه الاندفاع مضافا الى صراحه بعضها فى الوقتيه، أنّ فى جملة منها التعبير فيها بالاستثناء لتعميم نفي الحيضيه لما قبل أيامها و ما بعدها.

ثمّ إنّّه قد تقدّم أنّ تقدّم الدم على أيام العاده بنحو يصدق عليه التعجيل هو فى حكم العاده من دون تقييده باليومين، كما أنّ التأخر بما بعد الحيض بيومين من العاده و كذا الاستظهار على وجه يأتى الكلام عنه، وقد يقرب إماريه العاده على المتقدم أو المتأخر بأكثر من يومين بالدلاله الالتزاميه بضميمه أنّ أقلّ الحيض ثلاثه أيام، فيما إذا وقع يوم فى العاده إلا أنه ضعيف و ذلك لأنّ العاده أصل محرز و ليست إماره لفظيه مضافا الى أنه من لوازم بعض الأفراد.

و يتحصّل أنّه مع صدق التعجيل عليه يكون من موارد العاده و كذا التأخير عن آخره بيومين، و أمّا لو لم يصدق عليه و لكن وقع يوم منه فى العاده و الآخر ثلاثه منها أو أقلّ فى العاده جعلت ما فى العاده و ما بينهما من النقاء حيضا و الباقي ما فى خارج العاده من طرفيها استحاضه، هذا لو كان مجموع ما فى العاده ثلاثه، و إن كانت غير متواليه لعدم اشتراطه كما مرّ، و لو كان ما فى العاده أقلّ من ثلاثه فاعتبارها ساقط حينئذ، إلا أنّ الشأن فى تحقق فرض وقوع يوم أو يومين من المتقدم فى العاده مع عدم صدق التعجيل عليه، و من ثم فرض فى المبسوط مورد عدم صدق التعجيل بما إذا تقدّم عشره أيام و هو متين لثلا يقع يوم من عشره الدم فى العاده. ثمّ إنّ المراد من التمييز بالصفات ليس واجديه مجموع الدم لها بل جملة منه كما هو الحال فى غير المقام.

مسأله ١٩: إذا تعارض الوقت و العدد في ذات العاده الوقتيه العدديه يقدم الوقت

(مسأله ١٩): إذا تعارض الوقت و العدد في ذات العاده الوقتيه العدديه يقدم الوقت (١)، كما إذا رأت في أيام العاده أقل أو أكثر من عدد العاده و دما آخر في غير أيام العاده بعددها، فتجعل ما في أيام العاده حيضا و إن كان متأخرا، و ربّما يرجح الأسبق، فالأولى فيما إذا كان الأسبق العدد في غير أيام العاده الاحتياط في الدمين بالجمع بين الوظيفتين.

في إطلاقه تأمل و منع لظهور روايات الرجوع الى العاده في الأعم من العاده الوقتيه أو العدديه، نعم لو اختصت كاشفيه الوقت في جهه المبدأ و كاشفيه العدد في جهه الكم، لتّم تقديم الوقت في المقام لكون التردد في الزمن لا في الكم، و لازم ذلك أن لو وقعا خارج الوقت فلا- يرجح الموافق عددا مع أن المستحاضه كما في الروايات المزبوره ترجع الى عددها و لانزمه الحكم بحيضيه الموافق عددا دون غيره، نعم قد يقال أن الترجيح بالموافق عددا فيما كان الآخر ينقص عددا و أما لو كان يزيد عددا فيمكن الحكم بحيضيته بقدر عدد العاده دون الزائد، و يمكن تقرير الاشكال بعبارة أخرى بأن إطلاق الرجوع للعدد يعارض إطلاق الرجوع للوقت في المستحاضه في ما كان الموافق للوقت يقلّ عددا عن عدد العاده و لم يمكن إتمام عدده بضمّ بعض الأيام من الآخر بخلاف باقى الصور فإنّ العمل بالوقت يتفق مع العدد و إن كان في الدم المتأخر إذ حيثه الشك في المقام ليست مختصّه بالوقت بل في العدد أيضا، و قد يقدم إماريه الوقت لأن الشك في العدد متأخر عن أصل الحكم بالحيضيه فالتعارض بين إماريه الوقت و قاعده الإمكان، هذا بناء على اختصاص إماريه العاده العدديه بالشك في الحكم و فيما كان ما وافق الوقت متأخرا، و إلا- فيؤخذ بالوقت سواء بنى على التعارض و التساقط فمقتضى القاعده الأخذ بالمتقدم أو على الترجيح بالوقت فكذلك.

مسألة ٢٠: ذات العاده العدديه إذا رأت أزيد من العدد و لم يتجاوز العشره فالمجموع حيض

(مسألة ٢٠): ذات العاده العدديه إذا رأت أزيد من العدد و لم يتجاوز العشره فالمجموع حيض، و كذا ذات الوقت إذا رأت أزيد من الوقت (١).

مسألة ٢١: إذا كانت عادتها في كل شهر مرّه فرأت في شهر مرّتين مع فصل أقل الطهر و كانا بصفه الحيض فكلاهما حيض

(مسألة ٢١): إذا كانت عادتها في كل شهر مرّه فرأت في شهر مرّتين مع فصل أقل الطهر و كانا بصفه الحيض فكلاهما حيض (٢)، سواء كانت ذات عاده وقتا أو عددا أو لا، و سواء كانا موافقين للعدد و الوقت أو يكون أحدهما مخالفا.

مسألة ٢٢: إذا كانت عادتها في كل شهر مرّه فرأت في شهر مرّتين مع فصل أقل الطهر

(مسألة ٢٢): إذا كانت عادتها في كل شهر مرّه فرأت في شهر مرّتين مع فصل أقل الطهر فإن كانت إحداهما في العاده و الأخرى في غير وقت العاده و لم تكن الثانيه بصفه الحيض تجعل ما في الوقت - إن لم يكن بصفه الحيض - حيزا و تحتاط في الأخرى، و إن كانتا معا في غير الوقت فمع كونهما واجدتين كلتاهما حيض، و مع كون إحداهما واجده جعلها حيزا و تحتاط في الأخرى، و مع كونهما فاقدتين جعل إحداهما حيزا و الأحوط كونها الأولى و تحتاط في الأخرى.

مسألة ٢٣: إذا انقطع الدم قبل العشره

(مسألة ٢٣): إذا انقطع الدم قبل العشره فإن علمت بالنقاء و عدم وجود الدم في فيما تجاوز عدد العاده و لم يتجاوز العشره فالجميع حيض سواء كان بلون الحمرة أو الصفرة. و يدلّ عليه روايات الاستظهار الآتية (١) و خصوص موثّق سعيد بن يسار (٢) و يأتي له تتمّه في (مسألة ٢٣)، و أما زياده ذات الوقت فالظاهر إرادته الماتن العاده الوقتيه في المنتهى.

بل و إن لم يكونا بصفه الحيض، و إن كان إحداهما أو كلاهما مخالفين للعاده وقتا أو عددا لما عرفت من تماميه قاعده الإمكان المستقر. و الظاهر عدم الحاجه لعقد المسأله اللاحقه.

ص: ٣١٥

١- (١) ابواب الحيض ب ١٣.

٢- (٢) ابواب الحيض ب ٨/١٣.

الباطن اغتسلت و صلّت، و لا حاجة إلى الاستبراء (١)، و إن احتملت بقاءه في الباطن وجب (٢) عليها الاستبراء، و حصول العلم العادى بتوسط أمارات كخروج الماء السائل الذى أطلق عليه في الروايات (١) بالانقطاع و باليباض أو لاستقامه العاده و نحو ذلك، و سقوط الاستبراء لحصول غايته و هى استعلام الحال، و كون رواياته في مورد الشك و التحير، و إن كان في بعضها أنّ فائدته استخراج الدم لو كان.

نفسا أو شرطيا أو تحصيلا للعلم بالموضوع و حاله أو لتنجز الواقع المحتمل الدائر بين محذورين، و جوه قد يوهم الأولين الأمر به في الروايات كصحيح محمد بن مسلم عند أبي جعفر عليه السّلام قال: «إذا أرادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنه» الحديث (٢) و في موثّق سماعه عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «قلت له: المرأه ترى الطهر و ترى الصفرة أو الشىء فلا تدرى أطهرت أم لا؟ قال: فإذا كان كذلك فلتقم فالتصق بطنها الى حائط و ترفع رجلها على حائط، كما رأيت الكلب يصنع إذا أراد» (٣) و في روايه شرحبيل الكندى عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «قلت كيف تعرف الطامث طهرها؟ قال: تعمد...» الحديث (٤) و نظيره مرسل يونس القصير، و الصحيح يوهم الشرطيه و الموثّق النفسيه بخلاف الروايتين الأخيرتين فإنهما ظاهرتان في طريقيته للفحص كما هو الشأن في العنوانين و الماهيات الإماريه و الاستطراقيه و لأجل ذلك لا يستقر الظهور السابق في الصحيح و الموثّق، بل يكون الأمر إرشادا لإحراز الموضوع. نعم هى دالّه على عدم جريان الأصول في المقام سواء المثبتة للحاله السابقه أو المفرغه للذمه عن الالزام كاستصحاب الحيض أو البراءه عن الحرمة، و قد مرّ سابقا قوّه قول المشهور بالحرمة

ص: ٣١٦

١-١) ابواب الحيض ب ١/٦.

٢-٢) ابواب الحيض ب ١/١٧-٢-٣-٤.

٣-٣) ابواب الحيض ب ١/١٧-٢-٣-٤.

٤-٤) ابواب الحيض ب ١/١٧-٢-٣-٤.

و استعلام الحال بإدخال قطنه(١)و إخراجها بعد الصبر هنيئته،فإن خرجت نقيه اغتسلت و صلّت و إن خرجت ملطّخه و لو بصفره(٢)صبرت حتى تنقى أو تنقضى الذاتيه لصلاح الحائض مضافا الى حرمة الوطى و تمكينها نفسها لزوجها فيدور حالها بين محذورين و لا مسوّغ لارتكاب أحدهما بعد تمكنها من الفحص و امتثال الواقع، و مفاد الروايات مؤيد لما تقدم سابقا من كون الدوران فى موارد الشك بين محذورين.

كما هو مفاد صحيح محمد بن مسلم-عنه عليه السّلام-«فلتستدخل قطنه فإن خرج فيها شيء من الدم فلا»الحديث،إلا أنّ فى الموثّق و الروايتين الأخيرتين زياده على ذلك «فلتقم فلتلتصق بطنها الى حائط و ترفع رجلها على حائط، كما رأيت الكلب يصنع إذا أراد أن يبول ثم تستدخل الكرسف،فإذا كان ثمّه من الدم مثل رأس الذباب خرج»الحديث،و الذيل ظاهر فى تعليل الكيفيه الزائده لاخراج الدم المتبقى فى الرحم لا صرف الفحص بالقطنه فى باطن الفرج و مقتضى الإطلاق و التقييد هو لزومها،إلا أنّ فى روايه محمد بن على البصرى ما يدلّ على نفى اللزوم قال:«سألت أبا الحسن الأخير عليه السّلام و قلت له:إنّ ابنه شهاب تقعد أيام أقرانها فإذا هى اغتسلت رأّت القطره بعد القطره؟قال:فقال:مرها فلتقم بأصل الحائط كما يقوم الكلب ثم تأمر امرأه فلتغمز بين وركيها غمزا شديدا فإنه إنما هو شيء فى الرحم يقال له:الاراقه فإنه سيخرج كله،ثم قال:لا تخبروهن بهذا و شبهه و ذروهنّ و علتهنّ القذره قال:ففعلنا بالمرأه قال:فانقطع عنها،فما عاد إليها الدم حتى ماتت»(١)المعتضد بما عن المشهور من الاكتفاء بإدخال القطنه.و فى مرسله يونس الطويله أن الجلوس فى المرحن و تلوّن الماء من كفيات الاستعلام فلاحظ.

كما يدلّ عليه موثّق سعيد بن يسار قال:«سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن المرأه تحيض ثم تطهر و ربّما رأّت بعد ذلك الشىء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها؟فقال:تستظهر

ص:٣١٧

عشره أيام، إن لم تكن ذات عاده أو كانت عاداتها عشره، وإن كانت ذات عاده أقل من عشره فكذلك مع علمها بعدم التجاوز عن العشره، بعد أيامها بيومين أو ثلاثه ثم تصلى» (١) فإنه صريح في كون الدم الفاقد للصفات محتمل الحيضيه في أيام الاستظهار و هي بعد أيام العاده، مع أن صفات الحيض لا تقتصر على اللون بل الكثره من الصفات المميزه له أيضا كما اطلق عليه الدم البحراني في المرسل الطويل، وعلى ذلك ففي العديد من الروايات الاعتداد بالقليل و لو بمثل رأس الذباب بعد العاده إذا لم يتجاوز العشره، كما في موثق سماعه (٢) المتقدم و الروايتين الأخيرتين و ظاهر روايه يونس بن يعقوب قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام امرأه رأت الدم في حيضها حتى تجاوز وقتها متى ينبغي لها أن تصلى؟ قال: تنظر عدتها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشره أيام فإن رأت الدم دما صيبيا فلتغتسل في وقت كل صلاه» (٣) أي الاستظهار الى عشره أيام سواء لم يكن صيبيا أو كان أي قليلا أو كثيرا مما يدل على استيعاب الاستظهار الى عشره أيام للشقين كليهما و عدم اختصاصه بالكثير، فالدلاله ليست بالإطلاق بل كالتصريح بالقله، و التفكيك بين اللون و الكميّه مع كون كل منهما وصفا غالبا مميزا بين الدمين، ضعيف لأن اللون كصفه المذكور في بعض الروايات الظاهره في التفصيل في الحكم بالحيضيه و عدمها في المتجاوز عن العاده هو كناية عن التمييز بالصفات لا خصوص صفه اللون، كما في ذيل صحيح محمد بن مسلم المتقدم عنه عليه السلام «و إن لم تر شيئا فلتغتسل و إن رأت بعد ذلك صفره فلتوضأ و لتصل» (٤) و مصحح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن المرأه ترى الصفرة أيام طمثها، كيف تصنع؟ قال: تترك لذلك الصلاه بعدد أيامها التي كانت تقعد في طمثها

ص: ٣١٨

- ١-١) ابواب الحيض ب ٨/١٣.
- ٢-٢) ابواب الحيض ب ٤/١٧.
- ٣-٣) ابواب الحيض ب ١٢/١٣.
- ٤-٤) ابواب الحيض ب ١/١٧.

و أمّا إذا احتملت التجاوز فعليها(١) الاستظهار بترك العباده استحبابا بيوم أو يومين إلى العشره مخيره بينها، فإن انقطع الدم على العشره أو أقل فالمجموع حيض في الجميع، و إن تجاوز فسيجيء حكمه.

ثم تغتسل و تصلى، فإن رأت صفره بعد غسلها فلا غسل عليها يجزيها الوضوء عند كلّ صلاه تصلّ «(١) و في مرسل يونس الطويل بعد الأمر بالاستبراء» فإن خرج على رأس القطنه مثل رأس الذباب دم عبيط لم تطهر، و إن لم يخرج فقد طهرت تغتسل و تصلّ «(٢)، مضافا الى أنّ نفيها للحيض في المتجاوز عن العاده إنما هو بالإطلاق سواء لما كان دون العشره أو بعد العشره فيقيد بالخاص من الروايات المتقدمه كموثق سعيد بن يسار و نحوه، و المرسل ظاهر في عدم التقييد بالعبيط للتصريح في مفهوم الشرطيه بنفى الدم، و غايه الأمر أن دلالتها ترجع الى مفهوم الوصف و هو لا يقاوم التصريح بالحيض للصفه بعد العاده في مثل موثق سعيد بن يسار و نحوه.

كما نسب الى مشهور طبقات المتقدمين خلافا لمشهور متأخرى المتأخرين حيث ذهبوا الى الاستحباب و عن المحقق في المعبر و المقدس في المجمع الإباحه و تبعهما صاحب الذخيره و في القولين الأولين تفصيلات ذهب الى كل منها جماعه، و منشأ الاختلاف بحسب أصل الحكم أو تقدير المدّه هو اختلاف الروايات (٣) في تقدير المدّه للاستظهار و قد تقرر بعشره ألسن أو أكثر. مضافا الى جملة من الروايات القاصره للحيض على العاده و أنّ الزائد استحاضه فجعل ذلك قرينه على الندب تاره أو على الرخصه في ترك العباده تاره أخرى و العمده التعرض لجملة من الروايات المفصله أو المخيره أو القاصره:

ص: ٣١٩

١-١) ابواب الحيض ب ٢/١٧.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٢/١٧.

٣-٣) ابواب الحيض ب ١٣ و أبواب الاستحاضه ب ١، و ابواب النفاس ب ١-٢-٣.

منها: موثق سعيد بن يسار المتقدم المتضمن للأمر بالاستظهار بعد أيامها بيومين أو ثلاثة.

و منها: صحيح ابن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن الحائض كم تستظهر؟ فقال: تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة» (١).

و منها: ما يظهر منه أنّ الحدّ الأقصى للاستظهار هو الاتمام الى عشره، مثل مرسل عبد الله بن المغيرة عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة التي ترى الدم؟ فقال: «إن كان قرؤها دون العشره انتظرت العشره، وإن كانت أيامها عشره لم تستظهر» (٢)، و نظيره روايه يونس بن يعقوب المتقدمه.

و منها: ما يظهر منه التفصيل كموثق إسحاق بن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث في المرأة تحيض فتجوز أيام حيضها؟ قال: «إن كان أيام حيضها دون عشره أيام استظهرت بيوم واحد ثم هي مستحاضه؟ قالت: فإن الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثة كيف تصنع بالصلاه؟ قال: تجلس أيام حيضها، ثم تغتسل لكلّ صلاتين» الحديث (٣) ففصل بين الداميه و غيرها و خصّ الاستظهار بغيرها كما ذهب إليه الوحيد و صاحب الجواهر ففصلا بين الدور الأول و الدور الثاني، و كموثق عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المستحاضه أ يطؤها زوجها؟ و هل تطوف بالبيت؟ قال: تقعد قرأها الذي كانت تحيض فيه، فإن كان قرؤها مستقيما فلتأخذ به، و إن كان فيه خلاف فلتحتط بيوم أو يومين و لتغتسل» الحديث (٤) و هو تفصيل بين مستقيمه الحيض و مختلفته فضلا عن الداميه و نظيره موثق مالك بن أعين (٥) حيث خصّ الاقتصار على العاده

ص: ٣٢٠

١-١) ابواب الحيض ب ٢/١٧.

٢-٢) ابواب الحيض ب ١١/١٣.

٣-٣) ابواب الحيض ب ٣/٣.

٤-٤) ابواب الاستحاضه ب ٨/١.

٥-٥) ابواب الاستحاضه ب ١/٣.

المستقيمه للمستحاضه، وقد ذهب الى هذا التفصيل صاحب الحقائق و منها: ما قيد اليوم و اليومين أو الثلاثة بالانقطاع و إلا فهي مستحاضه و قد ورد بذلك عدّه روايات كصحيح زراره عنه عليه السّلام في النساء قال عليه السّلام: «تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين فإن انقطع الدم و إلا اغتسلت» الحديث (١) و في مرسل داود مولى أبي المغراء عمّن أخبره عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «سألته عن المرأة تحيض ثم يمضى وقت طهرها و هي ترى الدم؟ قال:

فقال: تستظهر بيوم إن كان حيضها دون العشره أيام، فإن استمر الدم فهي مستحاضه و إن انقطع الدم اغتسلت» الحديث (٢) و في موثّق سماعه عنه عليه السّلام «فلتربص ثلاثة أيام بعد ما تمضى أيامها، فإذا تربّصت ثلاثة أيام و لم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع الحائض» (٣) و مثلها رواه اسماعيل الجعفي (٤). و غيرها ممّا لسانه أنّ الاستظهار هو لاحتمال الانقطاع فإذا تبين الاستمرار فيحكم بالاستحاضه و قد ذهب الى هذا التقيد و التفصيل الشيخ الأنصاري في طهارته.

و منها: ما يظهر منه الاقتصار على العاده و هو جمله عديده من الروايات بعضها ظاهره في الحكم الواقعي و بعضها في موارد أخرى، كموثّق مالك بن أعين المتقدم عن أبي جعفر عليه السّلام في غشيان زوجها- «و يغشاها فيما سوى ذلك من الأيام- أي أيام حيضتها المستقيمه-» (٥) و قد تقدّم أنّ لسانها أقرب الى التفصيل منه الى الاقتصار المطلق على العاده، و مثلها موثّق عبد الله ابن سنان إلا أنه عليه السّلام لم يقيد بالمستقيمه «و لا بأس بأن يأتيها بعلمها إذا شاء إلا أيام حيضها فيعتزلها زوجها» (٦)، و موثّق سماعه قال:

ص: ٣٢١

- ١-١) ابواب الاستحاضه ب ٥/١.
- ٢-٢) ابواب الحيض ب ٤/١٣.
- ٣-٣) ابواب الحيض ب ١/١٣.
- ٤-٤) ابواب الاستحاضه ب ١٠/١.
- ٥-٥) ابواب الاستحاضه ب ١/٣.
- ٦-٦) الابواب المزبوره ب ٤/١.

«سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن المستحاضه؟ قال: فقال: تصوم شهر رمضان إلا الأيام التي كانت تحيض فيها» (١) و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «سألته عن المرأة تستحاض؟ فقال: قال أبو جعفر عليه السّلام: سئل رسول الله صلّى الله عليه وآله عن المرأة تستحاض فأمرها أن تمكث أيام حيضها لا تصلّى فيها، ثم تغتسل» الحديث (٢) و مفادها متحد مع مرسل يونس الطويل المتضمّن حكايته عليه السّلام لسنن الرسول صلّى الله عليه وآله في الحائض المستحاضه و أنّ سنه المستحاضه التي لها أيام معلومه من قليل أو كثير ثم استحاضت فاستمر بها الدم هي التحيض بعددها و هي السنه الأولى (٣) لكن موردها الداميه المستمره الدم- و كذلك التعليل في السنه الثانيه (٤) و لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت الى معرفه لون الدم» فإنها في مستمره الدم الداميه- و كذلك التعليل في السنه الثالثه (٥) و هي التحيض بالأيام ستّه أو سبعة كل شهر «ألا ترى أنّ أيامها لو كانت أقلّ من سبع و كانت خمسا أو أقلّ من ذلك ما قال لها تحيضي سبعا؟! فيكون قد أمرها بترك الصلاه أياما و هي مستحاضه غير حائض، و كذلك لو كان حيضها أكثر من سبع و كانت أيامها عشرا أو أكثر لم يأمرها بالصلاه و هي حائض... قوله لها: تحيضي و ليس يكون التحيض إلا- للمرأة التي تريد أن تكلف ما تعمل الحائض». و محصل هذه التعليلات مع كونها في مستمره الدم الداميه و التي حكمها التحيض بالعادة أو التمييز أو الأيام- عدم وصول النوبه الى الإمارات أو الوظائف العمليه مع معرفه عدّه الحيض في الداميه، فهي أجنبيه عن المقام لأن الاستظهار المعبر عنه بالاحتياط في عدّه من الروايات (٦) هو في مورد التردد في الدم المتجاوز عن العاده المحتمل للاحاقه بها،

ص: ٣٢٢

- ١- ١) ابواب الاستحاضه ب ١/٢.
- ٢- ٢) الابواب المزبوره ب ٢/١.
- ٣- ٣) ابواب الحيض ب ١/٥.
- ٤- ٤) ابواب الحيض ب ٤/٣.
- ٥- ٥) ابواب الحيض ب ٣/٨.
- ٦- ٦) ابواب الحيض ب ١٣.

لا المعلوم عدم ذلك مع التردد في عدّه الحيض و منه يظهر الحال في صحيح الحلبي و موثقى سماعه و ابن سنان فإنّ موردها الداميه و هي مغايره لفرض المقام فلا- تصل النويه لملاحظه النسبه بينها و بين روايات الاستظهار، كما هو المحكى عن الشيخ الانصارى من أنّ ماده الاستظهار تستبطن المستحاضه ذات المورد الأول لا الثانى فإنه أجنبي عن المقام، و فى صحيح معاويه بن عمّار عن أبى عبد الله عليه السّلام قال:

«المستحاضه تنظر أيامها فلا تصلى فيها، و لا يقربها بعلها... و هذه يأتيها بعلها إلا فى أيام حيضها» (١) و ملاحظتها بتمامها يستشرف منها أنها فى مستمره الدم. و فى صحيح الفضيل و زراره عن أحدهما عليهما السّلام قال: «النفساء تكفّ عن الصلاه أيامها التى كانت تمكث فيها ثم تغتسل و تعمل كما تعمل المستحاضه» (٢) و بقريته أنّ الغالب فى النفساء هو تجاوز دمها عن العشره فلا ظهور لها فى المتردده فى انقطاع الدم على العشره، و إن ورد فى النفساء عدّه من روايات الاستظهار فإنّها بقريته الأمر بالاستظهار لا محاله محموله على المتردده فى الانقطاع، هذا مضافا الى أنّ الأمر بالاستظهار فى أكثر الروايات قد جعل مقابل قعودها أيامها و مقابل الاستحاضه، فقصر القعود على الأيام فى هذه الروايات لا ينافى مدلول روايات الاستظهار غايه الأمر يتنافى إطلاق الأمر بأعمال المستحاضه بعد القعود معها و هو قابل للتقييد.

و روايه ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «المستحاضه إذا مضت أيام اقرائها اغتسلت و احتشت كرسفها» الحديث (٣) و هى ظاهره فى مستديمه الدم سواء من لفظه المستحاضه أو من ذكر أحكام المستحاضه من دون تعليق مميّا يدلّ على مفروغيه

ص: ٣٢٣

١-١) ابواب الاستحاضه ب ١/١.

٢-٢) ابواب النفاس ب ١/٣.

٣-٣) ابواب الاستحاضه ب ١/١٣.

دوام الدم و اشتغال بعض روايات الاستظهار على لفظه (المستحاضه) كصحيح زراره و محمد بن مسلم (1) و روايه إسماعيل الجعفي (2) لا يقتضى ظهورها فى مستديمه الدم و ذلك لمدافعه مقتضى الاستظهار لذلك حيث ان مؤداه التردد فى الانقطاع مضافا الى التصريح فى مثل روايه الجعفي باحتمال الانقطاع، و غيرها من الروايات (3) مما يظهر الحال فيها مما تقدم هذا.

المحصل: من الروايات و الوجوه و إن اختلف فيه القائلون بلزوم الاستظهار بالتفصيل بين الداميه فى الدور الثانى و مختلفه الحيض أو مع رجاء الانقطاع، و هى تتحد مآلا- فى احتمال الانقطاع بخلاف موارد الاطمينان و ظهور الحال فى الاستمرار، و من ذلك يظهر وجه الجمع فى المقام الثانى من الاستظهار و هو تقدير المدّه بين دلالة الروايات من التعيين أو التخيير و أنه الأقوى الأظهر هو دورانه مدار الاحتمال المزبور، و يشهد لذلك أيضا تقديره من جهه المنتهى بالعهده الدال على أنه بصدد الاحتمال، و كون التحديد فى سياق واحد مع التعليق على الانقطاع أو الاستمرار و هو مختلف بحسب الاحوال و الامزجه.

و فى حاشيه بعض الأعلام تقييد الاستظهار بما لو كان الدم بلون الحيض، و هو مبنى على كون الصفره فى ما بعد العاده استحاضه مطلقا و قد مرّ ضعفه، نعم فى بعض روايات الاستظهار تفصيل آخر فى الدم المتجاوز سنشير إليه فى الفصل اللاحق. ثم انّ الاستظهار ليس مختصّا بذات العاده بل يشمل من وظيفتها الرجوع الى عاده الأقارب فضلا عن وظيفتها التمييز كما تنصّ على ذلك مؤثّق (4) زراره الآتى.

ص: ٣٢٤

١-١) ابواب الحيض ب ٥/١٣.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٧/١٣.

٣-٣) ابواب الحيض ب ٥-٢/٥.

٤-٤) ابواب الحيض ب ١/٨.

مسألة ٢٤: إذا تجاوز الدم عن مقدار العاده و علمت أنه يتجاوز عن العشره

(مسألة ٢٤): إذا تجاوز الدم عن مقدار العاده و علمت أنه يتجاوز عن العشره تعمل عمل الاستحاضه فيما زاد و لا حاجه إلى الاستظهار. (١)

مسألة ٢٥: إذا انقطع الدم بالمرّه

(مسألة ٢٥): إذا انقطع الدم بالمرّه (٢) و جب الغسل و الصلاه. و إن احتملت العود قبل العشره بل و إن ظنت، بل و إن كانت معتاده بذلك على إشكال، نعم لو علمت العود فالأحوط مراعاة لانتفاء موضوعه و تحقق موضوع الاستحاضه المذكور في روايات (١) الاستظهار في مقابله و كذلك روايات (٢) المستحاضه و كذا مرسله يونس الطويله.

أى رأت البياض كما فى بعض (٣) الروايات و عبّر عنه أيضا بالانقطاع فى العديد منها، و يطلق عليه فى العرف الدارج بالسائل الأبيض، و المراد به السائل و الرطوبه المعتاده خروجها من الرحم الشفافه من دون كدره لونها بصفره أو حمره و لو بنحو البقع أو النقط الصغيره، و هو علامه متّخذة لديهن لانتهاه الحيض و لا إشكال فى ذلك إذا انقطع عند استيفاء أيام العاده أو فى غير ذات العاده العديديه مطلقا إنما الكلام لو انقطع قبل تمام أيام العاده. لا سيّما إذا كانت معتاده لانقطاعه فى الاثناء و عوده فقد ذهب جماعه كما عن صاحب المدارك السبزوارى و الكاشانى الى الاستظهار حينئذ و كذلك عن الجواهر بقيد الاطمئنان بل عن الشهيد ثبوته مع الظن، و يستدلّ لوجوب أعمال الطاهر بإطلاق روايات الأمر بها عند الانقطاع و من تلك الروايات بعض ما ورد فى الاستظهار و مرسله يونس و إطلاق الأمر بالاستبراء عنده و خصوص صحيح الصحاف عن أبى عبد الله عليه السّلام - فى حيض الحامل - فلتمسك عن الصلاه عدد أيامها التى كانت تقعد فى حيضتها، فإن انقطع عنها الدم قبل ذلك

ص: ٣٢٥

١- ١) ابواب الحيض ب ١٣.

٢- ٢) ابواب المستحاضه ب ١.

٣- ٣) ابواب الحيض ب ١/٤.

الاحتياط في أيام النقاء لما مرّ من أن في النقاء المتخلل يجب الاحتياط.

مسألة ٢٦: إذا تركت الاستبراء و صلت بطلت

(مسألة ٢٦): إذا تركت الاستبراء و صلت بطلت، وإن تبين بعد ذلك كونها طاهره، إلا إذا حصلت منها نية القربة (١).

فلتغتسل و لتصلّ، وإن لم ينقطع عنها إلا بعد ما تمضى الأيام» الحديث (١) و رواه داود مولى أبي المغراء العجلي عمّن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث، قال:

«قلت له: فالمرأه يكون حيضها دائم مستقيم، ثم تحيض ثلاثه أيام، ثم ينقطع عنها الدم و ترى البياض لا صفره و لا دما؟ قال: تغتسل و تصلّي، قلت: تغتسل و تصلّي و تصوم ثم يعود الدم؟ قال: إذا رأت الدم أمسكت عن الصلاه و الصيام قلت: فإنها ترى الدم يوما و تطهر يوما؟ قال:

فقال: إذا رأت الدم أمسكت، و إذا رأت الطهر صلتّ، فإذا مضت أيام حيضها و استمر بها الطهر صلتّ، فإذا رأت الدم فهي مستحاضه، قد انتظمت لك أمرها كلّ» (٢) و مثله مرسله يونس القصيره (٣) و غيرها من الروايات (٤)، هذا و الانقطاع يقع لديهنّ على أنحاء فتاره يأتي ماء أبيض أو شفاف غير كدر بصفره، و أخرى لا يأتي الدم و لا بياض سائل و ثالثه يأتي الماء السائل إلا أنه فيه اصفرار و لو بنسبه ضعيفه، فأما الأخير فإنه و إن كان بصوره الانقطاع بحيث لو وضعت قطنه لم تر دما إلا أنه حقيقه استمرار للدم و لو بنسبه ضئيله هي الموجه لك دوره الماء، و أمّا الأول فهو إماره الانقطاع لديهن و انتهاء مجيء الدم في الطبيعه السليمه الغالبه لديهن. و أمّا الانقطاع الثاني فهو معتاد لديهن في أثناء أيام الحيض مع تكرر عود الدم فلا يعد لديهن انقطاع لحصول الاطمينان بعوده من ذلك و هو من العلم العادى.

قد مرّ أن الأقوى كون الاستبراء من باب الفحص عن الموضوع عند الدوران

ص: ٣٢٦

١-١) ابواب الاستحاضه ب ٧/١.

٢-٢) ابواب الحيض ب ١/٦.

٣-٣) ابواب الحيض ب ٢/١٢.

٤-٤) ابواب الحيض ب ٢/٦-٣ و غيرها.

(مسأله ٢٧): إذا لم يمكن الاستبراء لظلمه أو عمى فالأحوط الغسل و الصلاه إلى زمان حصول العلم بالنقاء، فتعيد الغسل حينئذ، و عليها قضاء ما صامت، و الأولى تجديد الغسل في كل وقت تحتل النقاء (١).

بين محذورين، لا الشرط و لا الوجوب التعبدى النفسى، و على ذلك فلا خلل في صلاتها إلا من جهه التجرى لاحتمال الحرمة الذاتيه بناء على القول بها، و هو حرام عقلا و نقلا سواء على صعيد البناء أو الابرار فلا تقع صلاتها قربيته.

بالنسبه الى الصلاه الحال و إن كان هو الدوران بين محذورين كما مرّ و يأتى للحرمة الذاتيه إلا أنّ الحال بالإضافه الى بقيه تروك الحائض ليس كذلك فإنها متمكّنه من الاحتياط للعلم الإجمالى كما هو الحال بالإضافه الى بقيه وظائف الطاهر.

فصل فى حكم تجاوز الدم عن العشره

مسأله ١: من تجاوز دمها عن العشره

(مسأله ١): من تجاوز دمها عن العشره سواء استمر الى شهر أو أقل (١) أو أزيد أما أن تكون ذات عاده أو مبتدئه أو مضطربه أو ناسيه. أما ذات العاده فتجعل عاداتها حيضا، وإن لم تكن بصفات الحيض، و البقيه استحاضه (٢) و إن ورد أنّ الريبه هو ما جاز الشهر كما فى صحيح الحلبي و لكنّه بلحاظ العده و إلا فقد دلت جملته من الروايات على أنّ ما جاز العشره فهو استحاضه منها روايات الاستظهار (١) و غيرها (٢). و أما فى صحيح (٣) يونس بن يعقوب و أبى بصير من التحديد بالشهر فالظاهر أنه بلحاظ الوظيفه الظاهرية لمن نسيت وقتها و رأت كلا من الدم و الطهر متقطعا بين كل ثلاث أو أربعه أيام، و إلا فليس يحكم بحيضيه ما زاد على العشره و لم يفصل بينهما أقل الطهر، ثم أنّ العنوان فى هذا الفصل و إن كان مطلق من تجاوز دمها العشره إلا أنّ مراد المشهور كما سيظهر هو الداميه مستمره الدم و أنّ الصحيح فى جملته من الأحكام الآتية فى الأقسام هو التفصيل بين مستمره الدم و غيرها.

و الخلاف فى أيام الاستظهار فعن العلامه فى المنتهى و الشهيد و الكركى و الموجز و غيرهم الحكم بالاستحاضه و عن العلامه فى النهايه و المدارك و المفاتيح و الكفايه الإشكال فيه بل عن مصباح المرتضى و ظاهر القواعد و الرياض الحكم

ص: ٣٢٨

١- ١) ابواب الحيض ب ١٣.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٤ و ٥.

٣- ٣) ابواب الحيض ب ٦.

بالحيضيه، ووجهه ظاهر عدّه من روايات الاستظهار حيث عبّر ب(ثم) التي هي للتراخي و الفصل (هي مستحاضه أو تصلى) و يستدلّ للأول بما دلّ على الاقتصار على العاده و لكن قد مرّ أنّ موردها مستديمه الدم لا المتردده، فالأولى الاستدلال له بما دلّ على كون الاستظهار احتياطاً للمتردده فى تجاوز الدم أو وقوفه على العشره و هو قاض باختلاف الواقع للمتجاوز عن غيره، نعم فى صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «إذا أرادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنه فإن خرج فيها شىء من الدم فلا تغتسل و إن لم تر شيئاً فلتغتسل و إن رأت بعد ذلك صفره فلتتوضأ و لتصلّ» (١) و هو و إن كان مقيداً بما فى صحيح (٢) سعيد بن يسار و نحوه -مما قد تقدّم- ممّا دلّ على حيضيه الصفره بعد العاده ممّا لم يتجاوز للعشره إلا أنه دالّ على إيجاب الانقطاع لفصل ما قبله عن الدم الذى بعده المتجاوز للعشره، و لك أن تقول أنّ الأدلّه إنما قامت على إلحاق الدم المنقطع اللاحق بالسابق إذا كان فى العشره و لم يتجاوزها، و ما دلّ على نفي حيضيه المتجاوز للعشره مطلق مقيد بالصحيح المزبور، فيكون مورد النفي الدم المتصل المتجاوز بل جمله ممّا دلّ على نفي حيضيه المتجاوز لمورده الدم الزائد من العاده المتصل بتجاوزه، و يعضد هذا التفصيل أن لو افترض أن الانقطاع حصل فى ساعه من اليوم العاشر ثم رأت الدم فى الحادى عشر و ما بعده فإنه لا موجب لوحده حكم ما فى العشره ممّا زاد على العاده مع ما بعد العشره، و يؤيد هذا التفصيل بل قد يشهد له تعليق الحكم بالاستحاضه عليها بعدم الانقطاع فى العديد من الروايات (٣) و ظاهراً أنّ مورد الحكم هو دم أيام الاستظهار، و لا سيّما

ص: ٣٢٩

١-١ (١) الأبواب المزبوره ب ١/١٧.

١٣-٢ (٢) الأبواب المزبوره ب ١٣.

١٣-٣ (٣) ابواب الاستحاضه ب ١/٥-٧، و ابواب الحيض ب ١٣/٤-١.

و إن كان بصفاته(١)، أنّ الانقطاع الحقيقي عند النساء بمجىء البياض أو السائل الخالي من الكدوره، و لعلّ هذا ليس تفصيلا في المسأله لعدم ارادته من إطلاق الكلمات.

و حكى عن الشيخ تقديمها على العاده و عن ابن حمزه التخيير بينهما، و كذا عن النراقى في صورته فصل أقلّ الطهر بينهما و نسبه الى الأكثر و عن الجواهر و الرياض اضافته صورته ما لو كان المجموع غير متجاوز للعشره، و عمدته الاستدلال في صورتين أى ما أمكن الجمع بين الدمين في الحيضيه هو الأخذ بكل من دليل إماريه العاده و الصفات، إذ التقديم و الطرح فرع التعارض، معتصداً ذلك بعموم قاعده الإمكان، و استدللّ للقول بتقديم العاده مطلقا و طرح الصفات بأنّ ظاهر مرسله يونس الطويله المتعرضه للسنن الثلاث في المستحاضه هو تعيين الأخذ بالعاده، و من ثم جعلت السنّه الأولى و عدم الوصول النوبه الى الصفات إلا بعد الجهل أو عدم العاده و عللّ الأخذ بالصفات بذلك في المرسله المزبوره، كما أنّ مفاد موثّق (١) إسحاق بن جرير في المستحاضه قد تضمّن ذلك أيضا و قد تقدم بسط الكلام في ذلك في (المسأله ١٨)، و اشكل عليه بأنّ التقديم بلحاظ موارد التعارض و عدم إمكان الجمع أى في المورد الواحد لا- ما كان من قبيل الموردين و المرسله و الموثّق في مقام تعيين الأخذ بالعاده في موردها دون الصفات لا إلغاء إماريه الصفات في مورد آخر.

و الصحيح أنّ في موضوع المستحاضه لا سيّما الداميه و المستمره ظاهر الروايات الوارده كالصريح هو التحيض مرّه واحده كل شهر أخذاً بالعاده، تخصيصاً لكلّ من إماريه الصفات و قاعده الإمكان نظير الروايات الآتيه (٢) في التحيض بالسنّه أو السبعه في كلّ شهر مع فقد التمييز و إن كان الدم بصفات الحيض طيله الشهر، فإنه لا يعمل

ص: ٣٣٠

١-١) ابواب الحيض ب ٣/٣.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٨.

إذا لم تكن العاده حاصله من التمييز(١) بأن يكون من العاده المتعارفه و إلا فلا يبعد ترجيح الصفات على العاده بجعل ما بالصفه حيزا دون ما فى العاده الفاقده و أمّا المبتدئه و المضطربه-بمعنى من لم تستقر لها عاده-فترجع الى التمييز(٢)فتجعل ما كان بصفه الحيز حيزا و ما كان بصفه الاستحاضه استحاضه بشرط أن لا يكون أقلّ بالصفات و قاعده الإمكان بعد فصل أقلّ الطهر،لصراحتها فى التحيض مرّه واحده كلّ شهر سواء كان الدم كلّ بصفات الحيز أو كله فاقدا لها،إذ كيف يفرض عدم نظر تلك المرسله و الموثقه و نحوهما الى تمام الشهر و اقتصار نظرها الى أيام العاده فقط، مع كون مثال الفرض فيها مستمره الدم طيله الشهر.

قد تقدّم فى(المسأله ١٢) أنّ العاده تتحقق بالصفات و تختلف حكما عن الصفات بالتقدّم عليها و أنه من انضمام صفه التكرار و أن تقدّم هذا النمط من العاده على الصفات تقدّم محمولى فلاحظ.

قد تقدم عموم قاعده الصفات فى(مسأله ١٥،٥) و ورود أكثر من ستّ طوائف فى ذلك،و بعض تلك الروايات خاص بالمستحاضه و المبتدئه كمرسله يونس الطويله و المضطربه كموثّق إسحاق بن جرير (١)و ظاهر المرسل و إن كان فى فقرتين منه هو أنّ المبتدئه ترجع الى العدد إن لم يكن لها عاده إلا- أن ذيله قاض بأنّ ذلك إن لم يكن لها تمييز«فإن لم يكن الأمر كذلك و لكن الدم أطبق عليها فلم تزل الاستحاضه داؤه و كان الدم على لون واحد و حاله واحده فسننتها السبع و الثلاث و العشرون لأنّ قصّيتها كقصّه...حين قالت:«إنى ائجه ثجا» (٢)مما يدلّ على أنّ الموضوع ليس هو المبتدئه بل مطلق المستحاضه بلحاظ أحوالها من العاده أو الصفات أو فقدهما و قد صرّح عليه السيّلام فى الذيل فى أخذ الجامع موضوعا مع تلك الأحوال.و هذا نظير الإطلاق

ص: ٣٣١

١- ١) ابواب الحيز ب ٣/٣.

٢- ٢) ابواب الحيز ب ٣/٨.

فى موثق ابن بكير (١) برجوع المبتدئه الى العدد مع تقييده فى المرسل و موثق سماعه (٢) بعدم معرفه أيامها، و لا يخفى أنّ الأيام كما يمكن احرازها بالتكرار كذلك يمكن احرازها بالصفات فيدلّ على تقدّم الصفات على العدد، و لو أريد من الأيام نفس الحيض لا العاده لكان أقرب للمطلوب لدلاله التقييد حيثذ مباشره على حجّيه الصفات للمبتدئه كأماره مقدمه على العدد، هذا مضافا الى ظهور أدلّه الصفات فى طبيعه ماهيه كلّ من الدمين بدرجه من القوه ذهب الشيخ الى تقدّمها على العاده، فلا يتمّ ما عن صاحب الحدائق من عدم رجوعها الى التمييز.

و نسب الى المشهور بل نفى عنه الخلاف، و هو إن كان بمعنى عدم نقصان الدم عن الثلاثه و عدم الحكم بالحيضيه على الأكثر من العشره، فهو مقتضى الشرطيه الواقعيه لمقدار الحيض قلّه و كثره، و أمّا إن كان بمعنى كون المتّصف بأوصاف الحيض هو بقدر الحيض قلّه و كثره فالنسبه للمشهور محلّ تأمل، لما مرّ فى (مسأله ١٥) من بناء جمله من المتقدّمين و المتأخّرين على قاعده الامكان و إماريه صفات الاستحاضه إنّما تعتبر فى موردين:

الأول: فى بدء الرؤيه كما هو نصّ عدّه من روايات الصفات.

الثانى: فى مستمره الدم كما هو نصّ مرسله يونس و نحوها، و أمّا الروايات المطلقه فى الصفات فمقيده بخصوص النصوص الوارده فى قاعده الإمكان فى الدم الفاقده للصفات الذى استمر ثلاثا و هو المعنى الثانى لقاعده الإمكان دون الأول و الثالث و كذلك بروايات الاستظهار المتقدمه لا سيّما الخاصه منها كصحيح سعيد بن يسار و هذه طائفه ثانيه مقيده. مضافا الى ما تقدّم أيضا من اتّصاف مورد الكلام بصفتين من

١-١) ابواب الحيض ب ٦/٨.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٢/٨.

صفات الحيض و هي الدوام أو الكثرة و فصل أقل الطهر، فالمورد إما هو مختلط الصفات موضوعاً أو تقدم صفات الحيض فيه معاضده لقاعده الإمكان، كما في الأخذ في سائر الموارد التي تنفرد فيه بعض صفات الحيض عن بقية الصفات فتجتمع مع بعض صفات الاستحاضة إلا- أنه مع ذلك يعتدّ بها. و بذلك يتبين متانته المحكى عن المبسوط من لزوم تنقيص الزائد على العشره الواجد للصفات و ما عن كشف اللثام و الرياض من تميم الناقص الواجد للصفات بالفاقد لها، من دون حاجه الى دعوى اعتبار خصوص إقبال الدم- أى صفات الحيض دون إداره- أى صفات الاستحاضه، و لعلّ مراد الآخوند المحكى عنه ذلك هو تقديم صفات بعض الحيض عند اجتماعها مع بعض صفات الاستحاضه في الدم الواحد، و هو تام لما عرفت من دلالة روايات الصفات على الأخذ بكل من الحمره وحدها أو الكثره كذلك و إن اجتمعت احداها مع مقابل الأخرى. و أمّا الإشكال (1) على تنقيص الزائد بأنه لا ترجيح لحيضيه المقدار المتقدم على المتأخر في عمليه تنقيص الزائد، فتساقط حجيه الصفات في الطرفين.

ففيه: ما مرّ من أنّ الحكم بالحيضيه مستند الى قاعده الإمكان و أن تعارض الدمين في الحيضيه مقتضى القاعده فيه الأخذ بالمتقدم زمناً كما أتضح في (مسأله 18)، و مثله الاشكال بأن مفاد مرسله يونس الحصر في السنن الثلاث و التنقيص غير مندرج في أحدها لأنّ التمييز- و هو السنه- الثانيه في المرسله ظاهر في الجامع للشرطين و هو عدم القله عن ثلاثه أيام و عدم الكثره عن العشره.

ففيه: أولاً: أنّ المرسله كما تبه غير واحد كصاحب الجواهر و غيره حاصره للسنن

ص: 333

و أن لا يعارضه دم آخر (١) واجد للصفات كما إذا رأت خمسة أيام-مثلا-دما أسود و خمسة أيام صفره ثم خمسة أيام أسود.

فى المستمره الدم لا مطلق المستحاضه،و إن استفيد من التعليل الوارد فى جمله من الأحكام الوارده فيها التعميم.

و ثانيا: إن المعتمد للحيضيه ليس خصوص قاعده التمييز بل قاعده الإمكان أيضا.

فتحصل التفصيل فى المبتدئه و المضطربه بين غير المستمره و المستمره،و ما استظهره صاحب الجواهر من عموم الحكم لكل من تجاوز دمها و لو الى الحادى عشر بمجرد التجاوز،و أن كلامهم غير منفتح فى المقام (فى غير محلّه)لما مرّ من تصريحهم فى غير المقام من الجمع بين الإمارات أو مع قاعده الإمكان مع عدم التعارض ممّا يعلم منه تقييد مرادهم هاهنا و إن أطلقوا العبارة فى من تجاوز دمها العشره،و بعبارة أخرى أنّ غايه ما يظهر من الأدلّه كمرسله يونس الطويله هو تحييض مستمره الدم فى الشهر مرّه بالسنن الثلاث و كذا غيرها من الروايات و أمّا مطلق المستحاضه فلا دليل مانع من تحييضها أكثر من مرّه مع عدم صدق داميه الدم عليها و يشهد لذلك موثّق يونس بن يعقوب و أبى بصير (١)مضافا الى إطلاق أدلّه الإمارات.

لامتناع الحكم بالحيضيه عليهما معا حينئذ،لكن مرّ فى (مسأله ١٨) أنّ القاعده عند التعارض هو تقديم الأسبق زمتا و وروده على المتأخر،و حينئذ فلا عبره بكون الدم الضعيف المتوسط بين القويين هو بمقدار أقلّ الطهر،بل لو كان أقلّ و كان مجموع الثلاثه لا- يزيد على عشره فالكلّ حيض كما هو فى المبسوط (٢)،و لو زاد المجموع على عشره فإن كان مجموع القوى و الضعيف عشره ففى حيضيه عشره وجه و الدم القوى الآخر استحاضه و يحتمل استحاضه الضعيف أيضا لصدق

ص: ٣٣٤

١-١) ابواب الحيض ب ٦.

٢-٢) المبسوط ١/٥٠.

و مع فقد الشرطين أو كون الدم لونا واحدا، ترجع الى أقاربها(١) في عدد الأيام، استمرار الدم و تجاوزه عن العشره هذا فضلا عما لو استمر الضعيف بعد العشره فإنه يتعين الحكم باستحاضته بعد عدم إمكان الحكم بحيضته و عموم قاعده التمييز بل خصوص بعض أدلتها في المتجاوز الفاقد للصفات.

كما عن المشهور في المبتدئه و عن جماعه كالشيخ و ابن حمزه و الحلين و الشهيدين و المحقق الثاني في المضطربه من لم تستقر لها عادته، و في القواعد خصّ الرجوع الى الأقارب بالمبتدئه كما عن المنتهى كذلك و عن جامع المقاصد تعليله بأنّ المضطربه سبق لها عادته فلم يناسب الرجوع الى عادته غيرها، و كلامه ظاهر في تفسير المضطربه بالناسيه أو من كان لها عادته فنسخت فلاضطراب عادتها مده طويله، و عن كاشف اللثام توجيهه بأنها رأت قبل ذلك دما أو دماء فربما خالفت نساءها و ربّما كانت معتاده فنسيتها أو اختلطت عليها، و عن أبي الصلاح أنّ المضطربه ترجع الى نساءها فإن فقدت فإلى التمييز و اقتصر للمبتدئه على الرجوع الى نساءها، فقدم الرجوع الى عادته النساء على التمييز و عن الغنيه أنه لم يحكم بالرجوع الى النساء في كلا القسمين بل حكم بمقتضى القاعده في أقل الحيض و أكثره و أقل الطهر، و يظهر ذلك من المبسوط أيضا، و ظاهر الأكثر الرجوع الى الأقران في السن بعد اختلاف الأقارب.

و ما ورد الرجوع الى الأقارب منه موثّق زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يجب للمستحاضه أن تنظر بعض نساءها فتقتدى بأقربائها ثم تستظهر على ذلك بيوم» (١).

النقطه الأولى: و موضوعها مطلق شامل ابتداءً للمبتدئه و المضطربه و الناسيه، و موثّق سماعه قال: «سألته عن جاريه حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثه أشهر و هي لا تعرف أيام اقربائها؟ فقال: أقرأؤها مثل أقرأء نساءها، فإن كانت نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها

ص: ٣٣٥

عشره أيام» الحديث (1) و موردها و إن كان المبتدئه و لكن ضمّ السائل لبيان المورد (لا تعرف أيام) عام و استلزام عمومه-الشمول للناسيه و لا يلتزم بذلك من قال بالعموم للمضطربه-لا محذور فيه لأن عدم التزامهم ذلك في الناسيه ليس قصورا في العموم بل لما تقدّم حكايته من استدلالهم على تقييد العموم في الناسيه بكونها ذات عاده فلا ترجع الى عاده غيرها.

النقطه الثانيه: و لفظ نساؤها في الروايتين كما يصدق على الأقارب كذلك يصحّ صدقه على من في أسنانها من النساء لأنّ الاضافه تتحقق بأدنى ملابسه و إن كان صدقها على الأقارب أسبق لقوّه العلقه، و دعوى أنه مع صدقهما على كل منهما فاللازم تخيرها مدفوعه بأنه مع كون الصدق رتبيا فيكون طوليا لا سميّا بمناسبه الحكم في المقام المجعول للضبط. مضافا الى ما قيل من أنّ موثّق زراره و ابن مسلم في نسخه (بأقرانها) بالنون كما عن مجمع البرهان و شرح المفاتيح.

النقطه الثالثه: و ظاهر اتّخاذ الإقراء الإماريه لإحراز العاده فتكون من الامارات على الإمارة أى كون عاده نساؤها إمارة على عاداتها التي هي إمارة على الحيض، و يعضد هذا الظهور بقوه جعل الاستظهار بعد مقدار تلك العاده لا سميّا على القول باختصاص الاستظهار بالعاده دون التمييز و إن كان الأقوى أعمّيته كما سبق. و استدللّ لتأخرها عن التمييز، بتقييدها في موثّق سماعه بعدم معرفه أيامها، و التمييز يوجب العلم بالأيام، و أنّ في المرسله ليونس جعل التمييز بعد العاده، و في كلا الوجهين نظر لأنّ التمييز أيضا أخذ في موضوعه في المرسله عدم معرفتها بالعاده، مع أنّ التمييز إمارة على الحيض لا على العاده بخلاف عاده الأقارب فإنها إمارة على العاده،

ص: ٣٣٦

و يمكن تقريب تقدم التمييز على عادة الأقارب أن التمييز لو لا- المرسله و نحوها لكان مقدا على العاده نفسها و ذلك لقوه دلاله رواياته لا- سيما و أنّ العاده فى الأصل هى تكرر الحيض و هو يعلم بصفاته حتى ذهب الشيخ الى تقديمه على العاده و ذهب بعض أعلام المعاصرين الى كون الصفات شروطا واقعيه فى الحيض فى غير أيام العاده، لا سيما مع ما احتمله الشهيد من كون السنه الثالثه المتأخره عن العاده و التمييز و هى الأخذ بالعدد و هو السبعه أيام أو الستّه هو من باب الرجوع الى عاده النساء فإنه الغالب عليهنّ.

و موثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «النساء إذا ابتليت بأيام كثيره مكثت مثل أيامها التى كانت تجلس قبل ذلك و استظهرت... و إن كانت لا- تعرف أيام نفاسها فابتليت جلست بمثل أيام أمّها أو أختها أو خالتها و استظهرت بثلاثى ذلك» الحديث (1) و التقييد فيها بالأقارب لا يقيد إطلاق الروايتين بعد كونهما مثبتين، و أما عدم ذكر التمييز فلكون الدم كله واجد للصفات فى الأغلب الأعم فى النفاس. ثم أنّ الموثق معاضد لإطلاق الموضوع فى الروايتين و شمول (لا تعرف أيام) للمبتدئه و المضطربه و الناسيه.

النقطه الرابعه: ثمّ إنّ هذه الروايات تقيّد ما دلّ على رجوع المبتدئه و غيرها مع عدم العاده الى العدد بعد كونه وظيفه بنائيه بخلاف عاده الأقارب فإنها إماره مضافا الى التصريح فى موثق سماعه بتأخر العدد، ثم أنّ مقتضى إماريه عاده نساؤها هو الرجوع إليهن فى كل من العدد و الوقت و لو بمعنى المقدار الفاصل من الطهر بين الحيضتين الذى هو الشهر الدورى للدم.

ص: ٣٣٧

بشرط (١) اتفاقها أو كون النادر كالمعدوم. ولا يعتبر اتحاد البلد و مع عدم الأقارب (٢) أو اختلافها ترجع الى الروايات (٣) مخيره بين اختيار الثلاثه فى كل شهر أو سته أو سبعة ذكره الأكثر و لم يتعرض له جماعه كالوسيله و السرائر و التحرير و التبصره و الجمل و الاقتصاد و المهذب، و ظاهر موثق أبى بصير التخيير و يحتمل الاكتفاء بإحداهن فى صوره فقد الباقى، و الغالب اتفاق الأقارب من طرف الأم كما هو ظاهر الموثق لأبى بصير و فى مرسله يونس القصيره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «أدنى الطهر عشره أيام، و ذلك أن المرأه أول ما تحيض ربما كانت كثيره الدم، فيكون حيضها عشره أيام، فلا تزال كلما كبرت نقصت حتى ترجع الى ثلاثه أيام، فإذا رجعت الى ثلاثه أيام ارتفع حيضها» الحديث (١) و هى تفيد اعتبار تقارب السن كما حكى عن الشهيد و اعتبره الأ-كثر فى غير الأهل، ثم أن الاختلاف لا يسقط القدر الأقل بينهما عن الإماريه أو القدر الأقصى كذلك إلا أن ظاهر موثق سماعه الرجوع الى العدد بمجرد الاختلاف و قد حمل البعض مفاد الموثقه على تخيرها فى البناء على عادته إحداهن بعدد هو ما بين الحدين.

قد تقدم قوه ما ذهب إليه الأكثر من رجوعها الى اقربها فى السن بعد الأهل، و قد أيد فى المنتهى الرجوع الى الأقرب بما فى مرسل يونس القصير الدال على توزيع الأيام على الأعمار.

و قد أنهى الأقوال فى المقام فى مفتاح الكرامه الى نيف و عشرين قولاً فاختار جماعه من المتأخرين و المتأخرى عنهم التخيير بين السبعه فى كل شهر أو العشره فى شهر و الثلاثه فى آخر، و اختار السبعه مجمع البرهان و شرح المفاتيح و ما ورد فى

ص: ٣٣٨

الأولى: موثّق سماعه المتقدّم عنه عليه السّلام في الجارية حاضت أول حيضها فدام..فإن كانت نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشرة أيام و أقله ثلاثة أيام» (١) وحمل ذيله على بيان حدّ أقل الحيض و أكثره خلاف الظاهر، بل هو محتمل:

الأول: إما لما تقدّم من تخيرها في البناء على عادة إحدى نساؤها فيما بين الحدّين.

الثاني: تخيرها بين الثلاثة في شهر و العشرة في آخر و قد تقدّم اختيار جماعه له.

الثالث: تخيرها في اختيار عدد ما بين الثلاثة و العشرة لكل شهر.

الرابع: أن تعمل بمقتضى الاحتياط فيما عدا القدر المتيقن من الحيض و هو ثلاثة أيام و يظهر ذلك من المبسوط و المحكى عن الصدوق.

الثانية: مرسله يونس عنه عليه السّلام أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله قال: «التي ليس لها أيام متقدّمه و لم تر الدم قط و رأّت أول ما أدركت فاستمر بها... تلجمى و تحيض في كل شهر في علم الله ستّة أيام أو سبعة أيام ثم اغتسلى غسلا، و صومى ثلاثة و عشرين يوما أو أربعة و عشرين» (٢) و حمل مفاد الرواية على خصوص السبعة خلاف التنصيص بأربعة و عشرين أيام الطهر، و اقتصاره عليه السّلام على السبعة في الفقرات اللاحقه غير دال على ذلك، كما في قوله «ألا ترى أنّ أيامها لو كانت أقلّ من سبعة و كانت خمسا أو أقلّ من ذلك» دال على تضمّن وظيفه التحيض للستّة و من ثم لو فرض أقله خمسا فما دون، فيما لو كانت ذات عادة لما أمرت بالعدد و قد تقدّم احتمال الشهيد أن المراد من قوله عليه السّلام «في علم الله ستّة أيام أو سبعة» هو الرجوع الى عادة غالب النساء من السبعة أيام.

ص: ٣٣٩

١- ١) ابواب الحيض ب ٢/٨.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٣/٨.

الثالثة: موثقه عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المرأه إذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاه عشره أيام، ثم تصلّى عشرين يوماً، فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاه ثلاثه أيام و صلّت سبعة و عشرين يوماً» (١) و ظاهرها أنّ التحييض عشرا في الشهر الأول عملا بظاهر الحال من الاستصحاب أو الصفات و أما بعد ظهور كونها مستمره الدم فتهيض بثلاثه في كل شهر كما هو أحد الأقوال في المسأله و حكى عن بعض كتب الصدوق.

الرابعه: موثق الخزاز عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن المستحاضه كيف تصنع إذا رأت الدم، و إذا رأت الصفرة؟ و كم تدع الصلاه؟ فقال: أقلّ الحيض ثلاثه و أكثره عشره، و تجمع بين الصلاتين» (٢) و ظهور هذه الروايه محمولاً - كما وثقه سماعه المتقدمه، و إطلاقها مقيد بغير ذات العاده و التمييز و عاده الأقارب.

و المحضّل أولاً: أنّ ظاهر موثق سماعه و الخزاز هو التخيير بالتهيض بعدد بين الحدّين الثلاثه أو العشره إلا أنّ موثق ابن بكير المروى بطريقتين دالّ على أنّ العدليه بين الثلاثه و العشره إذ لو كان الحكم هو على اتّخاذ الثلاثه كلّ شهر للمستحاضه لكان اللازم عليها قضاء الصلاه عن الشهر الأول عن ما زاد على الثلاثه بعد ظهور استمرار الدم في الشهر الثاني، فعدم التنبيه على ذلك في الروايه دالّ على صحّح البناء على العشره في مستمره الدم، و كون الأمر بالعشره هو في الشهر الأول لاحتمالها انقطاع الدم على العشره فالأمر بها من باب الاحتياط و الاستظهار، لا ينافى الاستفادة المزبوره لأنّ محلّ الشاهد هو عدم الأمر بالتدارك بعد تبين استمرار الدم، و بذلك يرفع اليد عن إطلاق موثق سماعه و الخزاز و إن كانا مع موثق ابن بكير من

ص: ٣٤٠

١- ١) ابواب الحيض ب ٦/٨.

٢- ٢) الأبواب السابقه ب ٤١.

قبيل المطلق و المقيّد المثبتين إلا أنّ الحكم حيث كان بدلًا كان الوجه حمل إطلاقهما على المقيّد مضافا الى ضعف إطلاقهما كما عرفت من الاحتمالات المتعدده في دلالتهما مضافا الى تأييد هذا التخيير بالتخيير بالسبعه أو الستّه حيث أنّ مجموع الشهرين يكون متّحداً أو متقاربا مع الثلاثه و العشره كما تبّه على ذلك صاحب الجواهر، و إطلاق الحصر في المرسله قابل للتقييد بالموثقات، مضافا الى الحصر على تقدير مجموع الشهرين. فتبيّن أنّ مختار الأكثر هو الأقوى.

الثاني: أنّ موضوع موثّق الخزّاز مطلق المستحاضه الشامل للمبتدئه و المضطربه و الناسيه، و كذلك الحال في مرسله يونس فإنّ ذيل (1) المرسله قد ذكر عليه السّلام ملخّص ما بيّنه من السنن الثلاثه فيّين موضوع السنه الثانيه و الثالثه.

الثالث: و ذكر المبتدئه إلا أنه عاود و ذكر المضطربه ثم أطلق التعبير بالمستحاضه ممّا يدل على أعمّيه الموضوع فلاحظ، مضافا الى دلالة حصر سنن المستحاضه على عموميه الموضوع للأقسام.

الرابع: الأحوط اختيار السبعه لا سيّما مع كون ذلك عاده غالب النساء فإنه يوجب تعينه على اختيار العدد من باب إماريه عاده نسائها.

الخامس: ظاهر الروايات التخيير في اتّخاذ العدد في مواضع الشهر في الابتداء و إن كان الأحوط المبادره في أوله لو لم يكن هناك مقتضى لوظيفتها معين للأول.

السادس: إنّ وظيفه العدد خاصّه بمستمرة الدم من المستحاضه بخلاف الوظائف الثلاث السابقه و هي العاده و التمييز و عاده نسائها فإنها لمطلق المستحاضه و إن لم تكن مستمره. كما تدل عليها أدلّتها.

ص: ٣٤١

أما الناسيه(١) فترجع الى التمييز و مع عدمه الى الروايات و لا ترجع الى أقاربها و الأحوط أن تختار السبع

كما هو المشهور فى التمييز و العدد و إن اختلف فى التقدير بل قد ينسب الى الاجماع لكن مرّ أنّ أبا الصلاح قد ذهب الى رجوع المضطربه الى نساءها ثم الى التمييز، و قد استظهر من كلامه إرادته العموم للناسيه و لعلّ هذا ظاهر من اطلاق المضطربه من دون استثناء الناسيه، و ظاهر عباره المحقق الكركى و كاشف اللثام تخصيص الرجوع الى النساء بالمبتدئه لورود المانع فى كل من الناسيه و من تركت عاداتها، و ظاهر توجيه الاستثناء بحصول المانع هو وجود العموم اللفظى الشامل للناسى لو لا- المانع، و قد اتّضح تقرير العموم لكل الأقسام و أمّا المانع الذى ذكر عن شمول عموم رجوع المستحاضه للناسيه فهو احتمال تخالف عاداتها المنسيه لعاده نساءها و إنها ذات عاده فكيف ترجع الى عاده غيرها، و هذا التقرير للمانع لو تمّ لا يختصّ بالرجوع الى نساءها بل يتأتّى فى الرجوع الى التمييز أيضا و من ثمّ استشكل بعض محشّى المتن فى رجوع الناسيه الى التمييز و كذلك يتأتّى فى رجوعها الى التخيير فى العدد و قد احتاط الشيخ و جماعه فى الناسيه الفاقده للتمييز و أنّ وظيفتها العمل بالاحتياط بعد التحيض بأقلّ الحيض، و الحلّ فى الجميع أنّ الناسيه فاقده للإماره أو الإماره غير واصله فلا- تكون فعليه أو منجزه عليها و بالتالى فلا تعارض بين الإمارات أو الوظائف العمليه الأخرى المتأخره عنها رتبته، لا سيّما و أنّ الرجوع الى عاده الأقارب أو الأقران كاشف عن عاداتها فهو من الإمارات على الإمارات، فما استظهر من أبى الصلاح و محتمل العبائر الأخرى متين.

و أمّا العدد فقد احتاط أو عيّن الأكثر اتّخاذها السبعه كل شهر، لكون مورد الثلاثه و العشره المبتدئه بل قد أشكل البعض فى ذلك أيضا بأنّ مرسله يونس موردها من

مسألة ٢: المراد من الشهر ابتداء رؤيه الدم الى ثلاثين يوما

(مسألة ٢): المراد من الشهر ابتداء رؤيه الدم الى ثلاثين يوما و إن كان في أواسط الشهر الهلالي أو أواخره (١).

مسألة ٣: الأحوط أن تختار العدد في أول رؤيه الدم

(مسألة ٣): الأحوط أن تختار العدد في أول رؤيه الدم إلا إذا كان مرجح لغير الأول. (٢)

تركت عاداتها و تبدلت أيامها لا الناسيه، هذا لكن مرّ أنّ موثّق الخزّاز موضوعه عموم المستحاضه مضافا الى ما مرّ من دلالة ذيل المرسله على عموم الموضوع. ثمّ إنّ الناسيه تاره تكون ناسيه للعدد و الوقت و أخرى للعدد فقط و ثالثه للوقت فقط.

أما الأولى فاندراجها في الأدلّه السابقه أظهر و إن احتاط الشيخ و جماعه في فاقده التمييز.

و أما الثانيه: فقد ذكر جمله المتقدّمين و الفاضلان أنّ الفاقده للتمييز بتحريض بالثلاثه ثم تحتاط الى العشره في الوظائف، بين أعمال المستحاضه و الحائض، إلا أنّ الشهيدين و الكركي و آخرين استظهروا عموم أدلّه العدد و الروايات لها لصدق الاختلاط و عدم علم بالعهاده، و هو متين بعد فرض الكلام في مستمره الدم، نعم اللازم أن لا تختار ما يقلّ عن القدر المتيقن أو ما يزيد عن المتيقن في الكثره.

و أما الثالثه: مع فقد التمييز فترجع لعهاده نسائها و إلا فتختير.

كما هو صريح مرسله يونس في وظيفه العدد قوله صلّى الله عليه و آله «و تحيض في كل شهر في علم الله ستّه أيام أو سبعة أيام ثم اغتسلي غسلا، و صومي ثلاثه و عشرين يوما أو أربعة و عشرين» (١) و موثقه ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام و فيه: «تركت الصلاه عشره أيام ثم تصلي عشرين يوما» (٢) و قد مرّ في بحث العاده.

أما الشهور اللاحقه فلا بدّ من اختيارها ما اختارته سابقا كما ذكر الماتن في

ص: ٣٤٣

١- ١) ابواب الحيض ب ٣/٨.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٦/٨.

مسألة ٤: يجب الموافقة بين الشهور

(مسألة ٤): يجب الموافقة بين الشهور فلو اختارت في الشهر الأول ففي الشهر الثاني أيضا كذلك وهكذا.

مسألة ٥: إذا تبين بعد ذلك أن زمان الحيض غير ما اختارته

(مسألة ٥): إذا تبين بعد ذلك أن زمان الحيض غير ما اختارته وجب عليها قضاء ما فات منها من الصلوات و كذا إذا تبينت الزيادة و النقصه (١).

مسألة ٦: صاحبه العاده الوقتيه إذا تجاوز دمها العشره في العدد حالها حال المبتدئه

(مسألة ٦): صاحبه العاده الوقتيه إذا تجاوز دمها العشره في العدد حالها حال المبتدئه في الرجوع الى الأقارب و الرجوع الى التخيير المذكور مع فقدهم أو اختلافهم المسألة اللاحقه لاستلزامه أما زياده الطهر أو نقصانه، و أما الشهر الأول فقد يستدل له بما في مرسله يونس الطويله «و تحيضى فى كل شهر... ثم اغتسلى» (١) فالأمر بالتحيض قبل الطهر، و كذلك فى موثقه ابن بكير (٢)، و فى مرسله يونس القصيره «عدت من أول ما رأته الدم الأول و الثانى عشره أيام ثم هى مستحاضه» (٣) لكن للتأويل فى دلاله الروايات بحال أما الأوليتين فالأوليه فى المبتدئه و تحيضها أول الرؤيه لقاعده الصفات أو الإمكان و أما الثالثه فليست مما نحن فيه و هو وظيفه العدد فالصحيح أن وظيفه العدد إنما هى وظيفه من جهه العدد لا من جهه الوقت و المبدأ فى الوقت تأخذ بالوظائف الأخرى.

لأن المدار على الواقع فى الأحكام و الظاهر استطراق له، و تصوير التبين المزبور فى الناسيه للعاده واضح، كما لو رجعت الى التمييز أو عاده الأقارب أو العدد ثم تذكرت عادتها المخالفه لما رجعت إليه، و كذلك لو كانت مضطربه رجعت الى عاده الأقارب أو العدد، ثم حصل لها التمييز و واجديه الدم للصفات بعد أن لم يكن فى نفس الشهر.

ص: ٣٤٤

١- ١) ابواب الحيض ب ٢/٨.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٦/٨.

٣- ٣) ابواب الحيض ب ٢/١٢.

و إذا علمت كونه أزيد من الثلاثة ليس لها أن تختارها كما أنها لو علمت أنه أقل من السبعة ليس لها اختيارها»(١).

مسألة ٧: صاحب العاده العدديه ترجع في العدد الى عاداتها

(مسألة ٧): صاحب العاده العدديه ترجع في العدد الى عاداتها و أمّا في الزمان فتأخذ بما فيه الصفه و مع فقد التمييز تجعل العدد في الأول على الأحوط و إن كان الأقوى التخيير، و إن كان هناك تمييز لكن لم يكن موافقا للعدد فتأخذه و تزيد مع النقصان و تنقص مع الزيادة. (٢)

قد تقدّم تفصيل تداخل الوظائف ذات المراتب المختلفه في الناسيه أو المضطربه بحسب اختلاف حيثيه الشك من جهه العدد أو الوقت بحسب تحقق موضوع الإمارات و أنّ وجود علم الإجمالي مراعى بحسب القدر المتيقن و أمّا بحسب الإجمال الذي فيه فتراعى الإمارات و الوظائف المجعوله للمتخير، نعم الرجوع الى عاده الأقارب، متأخر عن التمييز كما تقدّم، كما أنّ عدم تعدد الحيض في الشهر في مستمره الدم لا مطلق المستحاضه كما مرّ.

لتحقق العاده المقدمه على التمييز في العدد و ان رجعت الى التمييز في الوقت، لكن ذلك في زياده العاده على التمييز، و أما لو زاد التمييز على العاده و لم يتجاوز العشره فلا وجه لطرح الزائد إلا في المستحاضه فإنّ الأخذ بواجب الصفات - الزائد على العاده - إذا اتصل به الفاقد المتجاوز للعشره أو جب تجاوز الدم - الزائد على العاده - عن العشره. فتكون مستحاضه ترجع الى العاده فقط. ثم إنّ التخيير الذي ذكره الماتن متأخر عن عاده الأقارب لما تقدّم من أنّ مقتضاها تحديد كلّ من عدد الحيض و عدد الطهر فالوقت في ما عدا الدور الأول يستعلم بعاده الأقارب كما مرّ، و قد استظهر بعض شارحي المتن إطلاق التخيير في كلام الماتن لغير الدور الأول و هو غير ظاهر من العبارة، و استدللّ للتخيير بإطلاق الرجوع الى العاده العدديه بعد

مسألة ٨: لا فرق في الوصف بين الأسود والأحمر

(مسألة ٨): لا فرق في الوصف بين الأسود والأحمر فلو رأته ثلاثه أيام أسود و ثلاثه أحمر ثم بصفه الاستحاضه بتحريض بسته.
(١)

فقدتها لما يعين الوقت، والإطلاق لو تمّ فهو في الدور الأول و أما غيره فاللزام توافقه مع مختارها في الأول لئلا يزيد الطهر عمّا هو عليه أو ينقص و بعبارة أخرى أنّ العاده العدديه كما هي إماره على العدد هي إماره على الوقت بقاء لتمديدتها مقدار الطهر أيضا و منه يظهر تقدم العاده العدديه بقاء في غير الدور الأول على التمييز فضلا عن عاده الأقارب.

هناك صورتان:

الصورة الأولى: المذكوره في المتن و هي عدم تعارض الصفات في الحكم بالحيضيه فيكتفى بجنس الصفات و نوعها من الحمرة و الحراره و الكثره و الثخانه و الرائحة اشتدت أم ضعفت ما دامت مندرجه في طبيعي صفات الحيض كما هو الحال في صفات الاستحاضه.

الصورة الثانيه: و هي ما لو تعارضت الصفات المختلفه شدّه في الحكم بالحيضيه كما لو لم يكن بينها أقلّ الطهر فالأقوى و فاقا للمحكى عن جماعه من المتأخرين تقديم الأشد كالأسود على الأحمر و الأحمر على الأشقر و الأشقر على الأصفر و الأصفر على الكدره، و الغليظ على المتوسط كثافته، و النتن على الزفر و نحو ذلك و يدلل عليه بعموم الإقبال و الإدبار و تغير حالاته المذكوره في مرسله يونس لموضوع العدد في قوله عليه السّلام «و كان الدم على لون واحد و حاله واحده فستنها السبع...». و اختار الماتن عدم الفرق أيضا كما يأتي في (المسألة ١٢) و استدلل لعدم الفرق بوجوه:

الأول: أنّ عموم الإقبال و الإدبار الوارد في مرسله يونس مفسّر بالسواد و الكثره فلا إطلاق له.

مسألة ٩: لو رأت بصفه الحيض ثلاثة أيام ثم ثلاثة أيام بصفه الاستحاضه ثم بصفه الحيض خمسة أيام أو أزيد

(مسألة ٩): لو رأت بصفه الحيض ثلاثة أيام ثم ثلاثة أيام بصفه الاستحاضه ثم بصفه الحيض خمسة أيام أو أزيد تجعل الحيض الثلاثة الأولى، و أما لو رأت بعد الثاني: أنّ اللازم من الأخذ بإطلاق الإقبال و الإدبار لمطلق الشدّه و الضعف هو التمييز بشدّه الصفرة و شدّه السواد و الاستحاضه بشدّه البروده و العكس بشدّه الحار مع أنّ الصفرة مطلقاً من صفات الاستحاضه و كذلك البروده و كذلك مطلق الحرارة و السواد للحيض.

الثالث: أنه قد قوبل بين الصفرة و الدم في الروايات (١) و هو شاهد إرادته مطلق الحمره للحيض و كذلك في مرسله (٢) يونس القصيره جعل الصفرة و الكدره كليهما للاستحاضه.

الرابع: أنّ لازم القول بالفرق إدراج الحمره في الاستحاضه و الصفرة في الحيض إذا اطلقت الشدّه و الضعف في اللحاظ القياسى و النسبى، أو كون الأحمر غير مندرج في أحد القسمين، و يدفع الثلاثة الأخيره بأنه خلط بين صورته تعارض الصفات و عدمه، مضافاً الى صدق الإقبال على الشديد و الإدبار على الضعيف مع فرض الافتراق المعتدّ به، لا مطلق الافتراق العقلى، و لك أن تقول أنّ الحمره المعارضه للسواد خارجه عن قاعده الصفات على كل تقدير اما للتعارض أو لاندراجها في الإدبار عند الاجتماع مع السواد و هذا بخلاف السواد فإنه باق في عنوان الإقبال، و كذلك الحال في الصفرة المخلوطه بالحمره المعبر عنها بالشقره عند اجتماعها مع الصفرة فإنها خارجه عن صفات الاستحاضه اما للتعارض للعلم بأنّ أحدهما حيض أو لاندراجها في الإقبال و أمّا حصر الإقبال بخصوص السواد و الكثره فهو كما ترى لا يلتزم به المستشكل نفسه، و يعضده الاكتفاء في إماريه الصفات بواحد.

ص: ٣٤٧

١- ١) ابواب الحيض ب ١/٦ - ب ٤/٨.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٤/٣.

السنة الأولى ثلاثه أيام أو أربعه بصفه الحيض تجعل الحيض الدمين الأول و الأخير و تحتاط في البين ممّا هو بصفه الاستحاضه، لأنه كالتقاء المتخلل بين الدمين (١).

مسألة ١٠: إذا تخلل بين المتصفين بصفه الحيض عشره أيام بصفه الاستحاضه

(مسألة ١٠): إذا تخلل بين المتصفين بصفه الحيض عشره أيام بصفه الاستحاضه، جعلتهما حيضين إذا لم يكن كل واحد منهما أقل من ثلاثه (٢)

تعرض الماتن لصورتين:

الأولى: ما إذا لم يمكن الجمع بين الدمين الواجدين لصفه الحيض فيقع التعارض بين الدمين و تقدم منه اشتراط الرجوع للصفات بعدم المعارض، و تقدّم أنّ الأصح هو عدم المعارضه و أنّ المتقدمّ زمنًا و ارد على المتأخر، بل قد تقدّم أنه لو كان الواجد للصفات زائدا على العشره فإنه ينقص كما اختاره الشيخ و جماعه، فتحيض بالعشره.

الثانيه: ما إذا أمكن الجمع و قد تبين حكمها ممّا تقدّم، و اشكل التحييض فيها بمعارضه دلالة الفاقد على الاستحاضه المتوسط بين الواجدين، و لا يمكن أن يكون الطهر أقل من عشره و هو ضعيف:

أولا: لدلاله ما دلّ على حيضيه النقاء المتخلل للحيض على حيضيه ما في البين فتكون الصفات وارده على الفاقد.

و ثانيا: لما تقدّم من تقدم صفات الحيض على صفات الاستحاضه عند الاجتماع لدلاله العديد من الروايات على الاكتفاء بتوفّر صفه واحده في الإماريه على الحيض و إن فقدت بقيه الصفات أي كانت مقترنه مع صفات الاستحاضه.

تقدّم في (المسألة ١) عدم اشتراط اتّصاف مجموع الثلاثه بالصفات بل كفايه اتّصاف أبعاضها فالثلاثه و إن كانت شرطا في الدم و لكنها ليست شرطا في الصفات كما أنّ تجويز الماتن هاهنا لتعدد الحيض في الشهر الواحد للمستحاضه و جمله من

مسألة ١١: إذا كان ما بصفه الحيض ثلاثة متفرقه في ضمن عشره

(مسألة ١١): إذا كان ما بصفه الحيض ثلاثة متفرقه في ضمن عشره تحتاط في جميع العشره (١).

مسألة ١٢: لا بد في التمييز أن يكون بعضها بصفه الاستحاضه، وبعضها بصفه الحيض

(مسألة ١٢): لا بد في التمييز أن يكون بعضها بصفه الاستحاضه، وبعضها بصفه الحيض، فإذا كانت مختلفه في صفات الحيض فلا تمييز بالشده و الضعف أو غيرهما، كما إذا كان في أحدهما وصفان و في الآخر وصف واحد بل مثل هذا فاقد التمييز. و لا يعتبر اجتماع صفات الحيض بل تكفى واحد منها. (٢)

المحشّين لا يتفق مع ما بنوا عليه في جملة من فروع هذا الفصل من عدم تعدد حيض المستحاضه في الشهر الواحد، و تقدّم أنّ الصحيح التفصيل في المستحاضه بين المستمره الدم و غيرها، هذا و لا يبعد أنّ عدم التعدد في مستمره الدم فيما كانت وظيفتها الرجوع الى العاده و هي السنه الأولى في المرسله أو الى العدد و هي السنه الثالثه لا فيما كانت وظيفتها الرجوع الى التمييز إذ لا يظهر من المرسله و غيرها عدم تعدده بل مقتضى إطلاق الأخذ بإقبال الدم هو صحّه التعدد، نعم وحده السياق في السنن الثالثه في مستمره الدم قد يستظهر منها وحده الحيض في الشهر فتأمل.

قد تقدّم عدم اشتراط تنابع الثلاثه في أقلّ الحيض ما دامت في العشره فضلا عن تنابع الصفه حيث تقدّم أيضا كفايه واجديه بعض الثلاثه للصفات.

تقدّم في (المسألة ٨) من هذا الفصل أن الأقوى تقديم صفات الأشد على غيره، و لا يبعد أيضا تقديم الواحد لعدد أكثر من الصفات على الأقل عددا، بل بعض الصفات قد تجعل عندهن أولى في الكاشفيه، ثم إنه تبين ممّا مرّ أن في صفات الحيض يكفى توفّر صفه واحده بخلاف صفات الاستحاضه فإنه لا بدّ من اجتماعها و من ثم لا تعارض بين صفات الحيض و الاستحاضه لانتفاء موضوع صفات الاستحاضه بمجرد حصول صفه للحيض، و لذلك تكررت الإشاره الى أن اتصال الدم

مسألة ١٣: ذكر بعض العلماء الرجوع الى الأقران مع فقد الأقارب ثم الرجوع الى التخيير بين الأعداد

(مسألة ١٣): ذكر بعض العلماء الرجوع الى الأقران مع فقد الأقارب ثم الرجوع الى التخيير بين الأعداد. (١) و لا دليل عليه، فترجع الى التخيير بعد فقد الأقارب.

مسألة ١٤: المراد من الأقارب أعم من الأبوين والأبي والأمى فقط

(مسألة ١٤): المراد من الأقارب أعم من الأبوين والأبي والأمى فقط، و لا يلزم فى الرجوع إليهم حياتهم (٢).

مسألة ١٥: فى الموارد التى تتخير بين جعل الحيض أول الشهر أو غيره، إذا عارضها زوجها و كان مختارها منافيا لحقه

(مسألة ١٥): فى الموارد التى تتخير بين جعل الحيض أول الشهر أو غيره، إذا عارضها زوجها و كان مختارها منافيا لحقه و جب عليها مراعاة حقه (٣).

ثلاثا من صفات الحيض و إن كان فاقدا لبقية الصفات مضافا الى كونه موردا لقاعده الإمكان فى النصوص الخاصة.

تقدم أنه قول المشهور المنصور.

تقدم فى موثّق أبى بصير تنصيب من يقرب لها من الأم و هى و إن لم تدلّ على الحصر بعد وجود المطلق لكن كما جمع بينها و بين ما ورد مطلقا بعنوان نساءها بحمل بقيه أفراد المطلق على الرتبة المتأخره فيتّجه حمل من يتقرّب بالأب خاصّه على الرتبة المتأخره عن من يتقرّب بالأمّ.

و استدللّ له بأنّ الواجب التخييرى فى وظيفه العدد بناء على التخيير لا يزاحم الواجب التعيّن من حقّ الزوج و لكن هذا التقرير محلّ نظر لأنّ التخيّض تبديل للموضوع فيتّفى موضوع حقّ الزوج، و المطرد فى الأبواب أنّ تبديل الموضوع لا منع منه، نعم لو كان التخيّض متعلّق بالحكم لتّم التقديم المزبور، و بعبارة أخرى لو كان فعلها هو الاحتياط بتروك الحائض كما قد يدعى فى الاستظهار لتّم تقديم حقه على الواجب الموسع، و أما لو كان هو بناء على الموضوع ثمّ ترتيب لآثاره فهو من تبدل الموضوع كما ورد فى موثّق مالك بن أعين (١) تقييد غشيان الزوج

ص: ٣٥٠

و كذا فى الأمه مع السيد.و إذا أرادت الاحتياط الاستحبابى فمنعها زوجها أو سيدها يجب تقديم حقهما.نعم ليس لهما منعها عن الاحتياط الوجوبى (١).

مسأله ١٦: فى كل مورد تحيضت من أخذ عاده، أو تمييز، أو رجوع الى الأقارب، أو الى التخيير بين الأعداد المذكوره، فتبين بعد ذلك كونه خلاف الواقع

(مسأله ١٦): فى كل مورد تحيضت من أخذ عاده، أو تمييز، أو رجوع الى الأقارب، أو الى التخيير بين الأعداد المذكوره، فتبين بعد ذلك كونه خلاف الواقع يلزم عليها التدارك بالقضاء أو الإعاده (٢).

للفساء بمضى الاستظهار.

قد يفرق بين الاحتياط الشرعى و الحكم الظاهرى و بين الاحتياط العقلى بأن حال المرأه يدور بين محذورين بين احتمال وجوب طاعه الزوج على تقدير الاستحاضه و حرمة التمكين على تقدير الحيض، و أجب بأن المخالفه الاحتماليه للعلم الإجمالى بالحيض تجرى و هو معصيه و لا طاعه لمخلوق فى معصيه خالق، و يمكن التعبير بنحو آخر بأن احتمال الحرمة وارد على احتمال وجوب الطاعه للزوج لكون موضوعه مقيدا بعدم المعصيه، و قد يتأمل فيه بأن التجري غير متحقق بمجرد احتمال الحرمة بعد معارضته باحتمال الوجوب و بعبارة أخرى أن الورد و إن تحقق بين الحكمين بحسب الواقع و لكنه غير متحقق بين احتمالى الحكمين.

تقدم الكلام فيه فى (المسأله ٥).

ص: ٣٥١

فصل فى أحكام الحيض و هى أمور:

أحدها: يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهاره

أحدها: يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهاره كالصلاه و الصوم و الطواف و الاعتكاف (١) ظاهر العبائر إطلاق الحرمة، و هو يقتضى الحرمة الذاتيه، نعم فى بعضها التعبير بعدم الانعقاد، كما أنّ ذلك ظاهر تعبيرهم عن الطهاره المائيه أو التراييه بأنها يستباح بها الصلاه، و إن كانت الإباحه الوضعيه بمعنى الصحه التأهليه محتمله، و الجزم بعدم الحرمة الذاتيه مع نفاء الحائض من الحيض مع عدم غسلها و نسبه التسالم على ذلك (محل نظر)، لا سيما مع وجود النظر لذلك كما فى دخول المساجد مع الحدث الأكبر فإنّ الكون فيها و إن كان عباده إلا أنه مع عدم الطهاره يكون مبعوضا و كذلك مسّ القرآن أو قراءه آيات العزائم للمحدث لا سيما إذا كان الحرمة الثانيه بلحاظ السجود اللازم بعد القراءه، فإنّ الفعلين و إن كانا عباده إلا أنّ صدورهما من المحدث مبعوضا، و يؤيّده الاعتبار فإنّ عباده حاله قرب إلهى لا تتناسب مع ظلمه الحدث كما لا تتناسب مع خبائه النجاسه بل قد يعدّ هتكا لحرمة المولى.

و يشهد للحرمة فى الفرض المزبور موثقه مسعده بن صدقه «أنّ قائلا قال لجعفر بن محمد عليهما السلام: جعلت فداك، أنى أمرّ بقوم ناصبيه، و قد أقيمت لهم الصلاه، و أنا على غير وضوء، فإن لم أدخل معهم فى الصلاه قالوا ما شاءوا أن يقولوا، فأصلى معهم ثم أتوضأ إذا انصرفت، و أصلى؟ فقال جعفر بن محمد عليه السلام: سبحان الله، فما يخاف من يصلى من غير وضوء أن تأخذه

الأرض خسفا» (1) و اشكل على دلالتها بأنه لا يحتمل الحرمة للاتيان بذات الصلاة لا بعنوان العباده كعنوان التعليم و نحوه، و على ذلك فما المانع من دخوله معهم من دون قصد القربه مع أنه لو اضطر الى الصلاة معهم بعنوان العباده، لما حرم عليه أيضا.

و فيه: أنه لا يستفاد من الروايه المنع من مطلق الدخول معهم و إن لم يكن بعنوان الصلاة، بل المنع عن الصلاة بدون وضوء، و أما الوضوء فلم يفرض في السؤال الاضطرار الى تركه كى تشكّل الحرمة في الفرض، هذا و قد استشكل في الحرمة الذاتيه مقابل التشريعيه في المقام:

أولا: بأنّ الأفعال في نفسها لا يتصور حرمتها من دون أن يوتى بها عباده، لأنها ليست عباده ذاتيه، و عباديتها لا تتحقق إلا بقصد الأمر أو لوازمه كالملاك و المحبوبيه و الثواب و نحو ذلك، و مع قصده أو لوازمه، يلزم التشريع المحرم، فلا- تفرق الحرمتان متعلقا و موضوعا، و من ثمّ تحمل ظاهر الروايات الناهيه و المحرّمه على ذلك.

ثانيا: بأنه لا ثمره في القول بها بلحاظ الاحتياط في العباده، لأنّ الاتيان بها رجاء بداعى الأمر الاحتمالى ليس قصدا للفعل و العباده بقول مطلق بل بنحو تعليقي، فمع عدم تحقق المعلق عليه لا- قصد للعباده و بذلك فلا- تقع المرأه في محذور الاتيان بالعباده المحرّمه ذاتا، مضافا الى أنّ الاحتياط رجاء حسن للانقياد و لا يعقل تعلق النهى به.

ثالثا: إنّ النواهي الوارده في المقام (2) عن الصلاة حيث أنها في المركبات فهى غير

ص: ٣٥٣

١- ١) ابواب الوضوء ب ١/٢.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ٧/٢٧ و ب ١/٢٩، و ب ١٢/٣٠ ب ٢/٧ و ب ٢/٥ ب ١/٢ و الاستحاضه ب ٨/١-١٠-١٢.

بأقيه على ظهورها الأولى المولوى بل هي لبيان حال المركبات إرشادا للشرطيّه أو الجزئيّه أو المانعيّه كما في النهي عن السجود على ما يؤكل و النهي عن الصلاه فيما لا يؤكل لحمه، و عن الصلاه الى غير القبلة و عن التكتّف في الصلاه، فالروايات في المقام إرشاد الى الفساد أو مانعيه الحيض.

و رابعا: بأنّ إمكان الاحتياط متسالم عليه بينهم بالجمع بين أحكام الحائض و المستحاضه أى تروك الحائض عدا الصلاه و أفعال المستحاضه و منها الصلاه فلو كانت الصلاه محرّمه ذاتا لم تتمكّن من الاحتياط.

و يدفع الأول: بما حققناه في باب الوضوء في التيه من أنّ الإضافه في أفعال العبادات و أجزاءها ذاتيه و كذلك في شرائطها العباديه و ليس ذلك مختصا بالسجود و الركوع و على ذلك فلا حاجه في العباديه الى قصد الأمر و لوازمه، و إن كان قصد ذلك مؤكّدا لها، و على ذلك فتكون ذات الأفعال بعناوينها عباديه و صالحه لتعلّق النهي بها، و بالتالي فيختلف مورد الحرمة الذاتيه عن التشريعيه، و على القول بأنّ العباديه هي بقصد الأمر و نحوه فلا أقلّ من كون السجود و الركوع و التشهد عباده ذاتيه و يصحّ تعلّق النهي بالمجموع بلحاظ تلك الأجزاء.

و يدفع الثاني: بأنّ قصد الأمر الاحتمالي ليس من التعليق في شيء كما ليس هو من باب التقييد في التيه بل من باب الداعي الذي لا يضرّ تخلفه في تحقق العباديه بقول مطلق كما بنوا على ذلك في أبواب العبادات.

و يدفع الثالث: بالفرق بين النواهي و الأوامر المتعلّقه بالمركّبات الوارده لبيان ماهياتها و بين الأوامر و النواهي الوارده لبيان قيود الحكم و موضوعه فإنّها ظاهره في المولويه، و ذلك لأنّ هناك فرق بين خبث الحيض و حدثه و النقاء من الخبث و الطهاره

من الحدث فإنَّ الأول قيد موضوع وجوب الصلاة و الثاني قيد الواجب.

و يدفع الرابع: بأنَّ ذلك منهم ترجيحاً لاحتمال الوجوب لأهميته على جانب الحرمة و قد علل بعضهم بأنَّ الصلاة عمود الدين مع أنَّ البعض رجَّح جانب الحرمة استشهاداً بما ورد في أيام الاستظهار، و بعضهم علل ترجيح جانب الوجوب بما يستفاد من تحديد الاستظهار الدالَّ على ترجيح احتمال الاستحاضه فما بعد الحدَّ من الموارد الأخرى.

أمَّا الروايات الواردة: فبعضها بلفظ الحرمة كما في صحيح سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السَّلام «حرمت عليها الصلاة» (١) و غيرها مثل صحيح يعقوب (٢) و بعضها بلفظ نفى حلِّيه الصلاة كصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السَّلام «فلا- تحلَّ لها الصلاة» (٣) و مثلها موثَّق عبد الرحمن بن أبي عبد الله عليه السَّلام «و كل شىء استحلَّت به الصلاة فليأتها زوجها» و كذا صحيح زراره (٤) و في مرسله يونس قوله صلَّى الله عليه و آله «دعى الصلاة أيام قرئك» (٥) و بلفظ الأمر بالتقوى بالامساک عن الصلاة كما في صحيح خلف بن حمَّاد (٦) و في روايه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السَّلام قال: «إذا حاضت المرأة فلا تصوم و لا تصلى لأنها في حدِّ النجاسه فأحبَّ الله أن لا يعبد إلا طاهراً» (٧) و في بعضها بلفظ الاحتياط لأيام الاستظهار كما في موثَّق عبد الرحمن بن أبي عبد الله عليه السَّلام «فلتحتظ بيوم أو يومين، و لتغتسل...» (٨) و مثلها روايه الجعفي (٩).

و اشكل على دلالتها مضافاً الى ما تقدّم أنَّ لسان الاحتياط محتمل أنه بلحاظ

ص: ٣٥٥

١- ١) ابواب الحيض ب ٢/٥١.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ١٤/٣٠.

٣- ٣) ابواب الحيض ب ١/٣٩.

٤- ٤) ابواب الاستحاضه ب ١٢/١.

٥- ٥) ابواب الحيض ب ٢/٧.

٦- ٦) ابواب الحيض ب ١/٢.

٧- ٧) ابواب الحيض ب ٢/٣٥.

٨- ٨) ابواب الاستحاضه ب ٨/١.

٩- ٩) الاستحاضه ب ١٠/١.

الثانى: يحرم عليها مسّ اسم الله (١) و صفاته الخاصه، بل غيرها أيضا إذا كان وطئ الزوج و الطواف بالبيت و بأنّ المرأه يدور حالها بين وجوب الصلاه و حرمتها فكيف يتصور الاحتياط بترك العباده مع أنّ الاهميه هى فى طرف الوجوب، و أنّ لسان «دعى الصلاه أيام اقرائك» ارشاد الى إماريه العاده، و أنّ لسان الأمر بالتقوى بالإمساك عن الصلاه فى مقابل فتوى العامه بالصلاه بقصد الأمر الجزمى.

و يدفع الإشكال الأول: بأنّ الاحتياط هو الاستظهار و هو البناء على الحيض و التوظف بأحكام الحائض و بأنّ الدوران بين المحذورين لا- ينافى الاحتياط بتقديم احتمال الأهم على المهم، و لو بلحاظ أنّ غايه ما يلزم فى احتمال الوجوب فوت الاداء لا أصل الصلاه.

و يدفع الإشكال الثانى: أنّ «دعى الصلاه...» و إن أفاد إماريه العاده لكن قد جعل أثر إحراز الحيض الأمر بترك الصلاه، و قد عرفت أنه ليس إرشادا الى المانع.

و يدفع الإشكال الثالث: أنّ صدر صحيحه خلف قد تضمّن أمر فقهاء العامه المرأه بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه ممّا يدلّ بالنصوصيه على حرمة العمل و لو كان بقصد الرجاء أى أنّ متعلّق التقوى هو الانتهاء عن الصلاه فى غير مورد الحرمة التشريعيه و من ثمّ أشرنا فيما سبق فى مسأله الشك بين الحيض و العذره أنّ الصحيحه ناصه على الحرمة الذاتيه للصلاه.

كما أشار الى ذلك عدّه فى كلماتهم فى المقام، و قد تقدم فى الجنابه فى موثّق إسحاق السؤال عنهما معا، كما تقدّم فى الوضوء تقويه صدق الهتك لما يفهم من ما ورد فى حرمة مسّ المصحف أنه للاحترام و التعظيم المتنافيه مع الحدث، و يدلّ على الحكم فى خصوص المقام- و هو معاضد لما تقدّم فى البابين السابقين- مصحح سعيد بن يسار قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: المرأه ترى الدم و هى جنب، أ تغتسل من الجنابه؟

أو غسل الجنابه و الحيض واحد؟ فقال: قد أتاهما ما هو أعظم من ذلك» (١) وأشكل على سندها باشماله على إسماعيل بن مرار و هو لم يوثق، و لكن ابن مرار لم يستثنه القميون من رواه نوادر الحكمة كما لم يستثنه محمد بن الحسن بن الوليد من رواه كتب يونس بن عبد الرحمن.

و أشكل على دلالتها بأن فوقه الحيض على الجنابه لعلها لطول المدّه أو بعض الآثار فليست ممّا نحن فيه.

و يدفع: بأنّ السؤال عن رفع حدث الجنابه و تحصيل الطهاره، فالجواب بأشديه الحيض و أعظميته من الجنابه في الحديثه و مضاده الطهاره، و طول المدّه لا ينفى المساواه على أقلّ تقدير، و يؤيد الاستظهار اقترانهما في الروايات في موارد عديده كسجده العزائم و اجتياز المسجد و غيرها، بل لو فرض تميز الجنب بآثار إزاميه دون حدث الحيض لما كان في غسلها من الجنابه لغويه بينما الظاهر من جوابه عليه السّلام عدم الاثر في رفعه مع وجود حدث الحيض و أنه أعظم. و بصحيح داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «سألته عن التعويد يعلّق على الحائض؟ قال: نعم لا بأس. قال: و قال: تقرأه و تكتبه و لا تصيبه يدها» (٢) و التعويد من الاستعاذه بالله و أسمائه و صفاته الخاصه التي تكتب في الأحراز، فالإشكال بإجماله لعمومه غير وارد بعد كون عمده المكتوب في التعويد بذلك، بل من إطلاقه يستظهر عموم الأسماء و الصفات إذا أريد بها الذات الأزليه. و مثلها صحيح منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السّلام: «قال: سألته عن التعويد يعلّق على الحائض؟ فقال: نعم، إذا كان في جلد أو فضّه أو قصبه حديد» (٣) و الشرط لجواز

ص: ٣٥٧

١-١) ابواب الحيض ب ٢/٢٢.

١-٢) ابواب الحيض ب ١/٣٧.

٢-٣) ابواب الحيض ب ٢/٣٧.

المراد بها هو الله، وكذا مس أسماء الأنبياء والأئمة على الأحوط (١) وكذا مس كتابه القرآن الذي مرّ في الموضوع (٢).

الثالث: قراءة آيات السجده بل سورها على الأحوط

الثالث: قراءة آيات السجده بل سورها على الأحوط (٣).

الرابع: اللبث في المساجد

الرابع: اللبث في المساجد (٤).

التعليق عبارته و كنايه عن العازل عن مسّ البشره. و مثلهما مرسل داود عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام - وفيه - «تقرأه و تكتبه و لا تمسه» (١) و قد يقال بأنّ هذه المرسله في طريق الشيخ قدس سرّه هي روايه داود بن فرقد المتقدمه في طريق الكليني قدس سرّه و مثلها صحيح الحلبي (٢).

تقدّم في غسل الجنابه اقتران اسم الجلاله و اسم الرسول صلّى الله عليه و آله في السؤال في روايه أبي الربيع مضافا الى تقرير معنى التعظيم و الاحترام المنافي للخبث و الحدث و هذا المعنى هو الذى يستظهر من الحكم الوارد في اسم الجلاله للمحدث و مسّ المصحف للمحدث أو بالعضو المتنجس و كذا ما ورد (٣) في الخاتم المكتوب عليه اسم الجلاله لا يدخل به الخلاء كل ذلك يقرر المعنى المزبور.

مرّ أنّ موضوع الحرمة في الروايات (٤) مطلق الحدث.

تقدّم الكلام في ذلك في الجنابه و الروايات الوارده (٥) و أنّ الأقوى الأظهر هو الآيه دون السوره بل يحتمل فيها لفظ السجده في آياتها.

تقدّم في الجنابه و الروايات الوارده في ذلك مضافا الى الآيه و أنّ المحرّم مطلق الكون سوى العبور.

ص: ٣٥٨

١- ١) ابواب الحيض ب ٢/٣٧.

٢- ٢) ابواب قراءة القرآن ب ٨/٤١.

٣- ٣) ابواب أحكام الخلوه ب ١٧.

٤- ٤) ابواب الموضوع ب ١٢.

٥- ٥) ابواب الجنابه ب ١٩.

الخامس: وضع شيء فيها إذا استلزم الدخول

الخامس: وضع شيء فيها إذا استلزم الدخول (١).

السادس: الاجتياز من المسجدين

السادس: الاجتياز من المسجدين (٢).

تقدّم في الجنابه أنّ الوضع في نفسه غير محرّم لو لم يستلزم الدخول بل كذلك لو كان في أثناء العبور و إنما المحرّم الدخول لأجل الوضع بنحو لا يصدق عليه العبور و من ثم يجوز الدخول للأخذ و لو لم يصدق عليه العبور إذا لم يمكن.

و يدلّ عليه مضافاً الى ما تقدم من أشدّيه حدث الحيض من الجنابه و اقتران ذكرهما في حكم اللبث في المساجد في الروايات ممّا يدلّ على وحده حكمهما مع كون المسجدين مستثنيين من عموم حكم المساجد في الجنب، يدلّ عليه أيضاً مصحح محمد بن مسلم قال: «قال أبو جعفر عليه السّلام- في حديث الجنب و الحائض- و يدخلان المسجد مجتازين و لا يقعدان فيه، و لا يقربان المسجدين الحرمين» (١) و وقوع شعيب بن نوح في السند المررد بين البغدادي الثقه و الخراساني المجهول غير ضائر بعد كونهما متّحدين على الأقوى لعدّه قرائن: اتّحاد الطبقة لكونهما من أصحاب الجواد عليه السّلام، و أنّ الكشي عنون نوح بن صالح و ذكر الخراساني تحته و فيه روايه الفضل بن شاذان لفقاهته و لا سيّما و أنّ في توثيق البغدادي توصيفه بالفقاهه عن قول الفضل بن شاذان، و قد ذكر الشيخ أنّ البغدادي قيل هو نوح بن صالح، فمن ثم ذهب صاحب جامع الرواه و غيره لاتّحاد هذه العناوين الثلاثة. و مثله المرفوعه عن أبي حمزه عن أبي جعفر عليه السّلام «و إذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلّى الله عليه و آله فاحتلم فأصابته جنبه فليتميم و لا يمرّ في المسجد إلا متيمماً حتى يخرج منه، ثم يغتسل، و كذلك الحائض إذا أصابها الحيض تفعل كذلك، و لا بأس أن يمرّ في سائر المساجد و لا يجلسان فيها» (٢).

ص: ٣٥٩

١-١) ابواب الجنابه ب ١٥.

٢-٢) ابواب الجنابه ب ٣/١٥.

و المشاهد المشرفه كسائر المساجد (١) دون الرّواق (٢) منها و إن كان الأحوط إلحاقه بها. هذا مع عدم لزوم الهتك، و إلا حرم، و إذا حاضت فى المسجدين تتيمم و تخرج إلا إذا كان زمان الخروج أقلّ من زمان التيمم أو مساويا (٣).

مسأله ١: إذا حاضت فى أثناء الصلاة و لو قبل السلام بطلت

(مسأله ١): إذا حاضت فى أثناء الصلاة و لو قبل السلام بطلت (٤) و إن شكّت فى بل قد يظهر من بعض الأدله المتقدمه فى الجنابه أنها كالمسجدين كما فى الصحيح المتقدم فى الجنابه الدالّ على أنّ الصلاة فى بيت فاطمه عليها السلام أثوب من الروضه و أنّ بيوتهم عليهم السّلام من أعظم البيوت التى أذن أن ترفع و يذكر فيها اسمه مع أنّ آيه البيوت شامله للمساجد. و المنع من أصل الدخول فتشمل العبور و أن المحصل من تلك الأدله لو لم يكن المسجديه و المشعريه فلا ريب فى لزوم تعظيمها و أنّ الدخول للمحدث بالأكبر منافيا لذلك مع أنّ الصحيح هو تشعيورها للعباده كما فى عديد من نصوص المزار و صرح به كاشف الغطاء.

لخروجه عن عنوان بيت القبر الشريف، لكن قد يقال أنّ الرواق نحو من التوسعه لذلك، مضافا الى إطلاق الحرم عليه و على ما زاد عليه فى الروايات و ذلك إن لم يوجب التوسعه فلا أقلّ من إيجابه لصدق الهتك لا سيّما مع ارتكازه عند المتشرّعه كما أشار إليه بعض شراح المتن.

و هو مناسب لمقتضى حرمة الدخول و المكث مطلقا و وحده حكم الجنب و الحائض لا سيّما فى حكم المساجد، و كذا مرفوعه أبى حمزه المتقدمه.

لقاطعيه الحدث للصلاه كما سيأتى إن شاء الله تعالى أو لفقد شرطيه الطهاره فى خصوص المقام فى الأجزاء اللاحقه، نعم بين الوجهين فرق فيما لو كان محلّ وقوع الحدث بعد التشهد الأخير قبل السّلام، على القول بجريان لا تعاد فى الفرض و تفصيله فى خلل الصلاه.

ذلك صحّت (١)، فإن تبيّن بعد ذلك ينكشف بطلانها. ولا يجب عليها الفحص (٢) وكذا الكلام في سائر مبطلات الصلاة.

مسألة ٢: يجوز للحائض سجده الشكر

(مسألة ٢): يجوز للحائض سجده الشكر (٣) ويجب عليها سجده التلاوه إذا لاستصحاب النقاء و الطهاره من الحدث، و لو تبيّن الخلاف فالمدار على الواقع.

و في موثق عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السّلام في المرأه تكون في الصلاة فتظنّ أنها قد حاضت، قال: «تدخل يدها فتمسّ الموضع، فإن رأت شيئاً انصرفت، وإن لم تر شيئاً أتّمتّ صلاتها» (١)، و ظاهر الجملة الخبريه هو في مقام إنشاء الطلب و يعضده روايات الأمر بالاستبراء و إن كان في عكس فرض المقام، لا سيّما على القول الصحيح من الحرمة الذاتيه للحائض و التمسك بصحيح زراره (٢) الوارد في الشك في انتقاض الوضوء بالحدث كما صنع صاحب الوسائل محلّ نظر، و ذلك لأنّ الشك في المقام ليس في خصوص انتقاض شرائط الواجب بل في تبدل موضوع الوجوب الى موضوع الحرمة، مضافاً الى الخدشه في عموم عدم لزوم الفحص في الشبهه الموضوعيه (٣)، هذا و مثل موثق عمّار و صحيح خلف بن حمّاد المتقدّم في الشك في دم العذره أو الحيض حيث «فلتّق الله فلتمسك عن الصلاة» (٤).

عدا ما يحكى عن المقنعه و شرحها للشيخ من أنه لا يجوز السجود إلا لطاهر من النجاسات، و قد يتوهم الاستدلال له بما تقدّم في مصحح الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السّلام في علّه تحريم الصلاة على الحائض «لأنها في حدّ النجاسه فأحب الله أن لا يعبد

ص: ٣٦١

١-١) ابواب الحيض ب ١/٤٤.

٢-٢) ابواب الحيض ب ١/٤٤ و ابواب الوضوء.

٣-٣) سند العروه صلاه المسافر (المسألة ٥).

٤-٤) ابواب الحيض ب ١/٢.

استمعت، بل أو سمعت آيتها(١).

إلا طاهرا» (١) بدعوى عمومه لكل عباده و يندفع بجواز ذكر الله تعالى للحائض فى أوقات الصلاة كما فى النصوص الخاصه بل مطلقا مع ظهور العباده المنفيه فى عباده الصلاة، هذا مع ما يأتى من وجوب سجده التلاوه عليها.

أما الاستماع و الانصات فلم يحك خلاف فيه لدلاله النصوص على وجوب السجده عند الاستماع و الانصات بالخصوص كصحيح عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سمع السجده تقرأ؟ قال: لا يسجد إلا أن يكون منصتا لقراءته مستمعا لها أو يصلّى بصلاته فإما أن يكون يصلّى فى ناحيه و أنت تصلّى فى ناحيه أخرى فلا تسجد لما سمعت» (٢) أو الروايات العامه فى السماع (٣) بعد عموم قاعده التكليف لا سيما ما فى روايه (٤) أبى بصير من بيان عموم الحكم و اشتراكه للمحدث جنبا كان أو طامثا.

و أمّا السماع فذهب الى الوجوب هاهنا أكثر من ذهب الى وجوبه فى غير الحائض، و الأقوى فى السماع كما يأتى إن شاء الله تعالى هو الوجوب و صحيح ابن سنان المتقدم و غيره كموثّق عمّار محمول على صلاه الفريضة من عدم السجود فيها مع السماع بخلاف القراءه و الاستماع، هذا مع أنّ بعض ما ورد من نفي السجود معلل أو مقيد بعدم سجود من يصلّى معهم من العامه، أو تأخيره الى ما بعد الصلاة، و من الغريب التفكيك بين الحائض و حكم السماع فى غير الحائض فى الوجوب، مع أنّ من أدلّه الوجوب فى عموم السماع هو ما ورد فى الحائض و الروايات الوارده فى المقام و إن كانت متعارضه إلا أنه يحمل ما تضمّن النفى على التقية لكونه قول

ص: ٣٦٢

١- ١) ابواب الحيض ب ٢/٣٩.

٢- ٢) ابواب قراءه القرآن ب ١/٤٣.

٣- ٣) ابواب قراءه القرآن ب ٤٢-٤٣، و ابواب قراءه المصلّى ب ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠.

٤- ٤) نفس المصدر السابق.

جمهور العامه، و يعضد شاهدا على روايات النفي في السماع عموما أنه لأجل عدم سجود العامه في الجماعه التي يصلّى معهم مع ما تقدّمت الإشارة إليه من تضمن تلك الروايات النافيه ثمّه أيضا لقرائن التقيه في الصلاه معهم. و هذا الجمع و التفصيل بين السماع و غيره في صلاه الفريضة هو أظهر الوجوه في الجمع بين الروايات الوارده أما الدالّه على الوجوب فكصحيحه أبي عبيده الحذاء قال: «سألت أبا جعفر عليه السّلام عن الطامث تسمع السجده؟ فقال: إن كانت من العزائم فلتسجد إذا سمعتها» (١) و مثلها موثّق أبي بصير (٢) و كذلك روايه أخرى لأبي بصير (٣) و الملاحظ في هذه الروايات كون موردها خصوص العزائم و أما الدالّه على العدم أو الحرمة فموثّق عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «سألته عن الحائض هل تقرأ القرآن و تسجد سجده إذا سمعت السجده؟ قال: تقرأ و لا تسجد» (٤) و في نسخه أشار إليها في هامش الوسائل «لا تقرأ».

و موثّق غياث عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السّلام قال: «لا تقضى الحائض الصلاه، و لا تسجد إذا سمعت السجده» (٥) و الموثقتان مضافا الى موافقتهما الى جمهور العامه فإنهما مطلقتان كما ذكره صاحب منتقى الجمان لا سيّما الموثقه الأولى فإنها في مورد قراءه مطلق القرآن لا- خصوص العزائم كما ورد (٦) كان علي بن الحسين عليه السّلام يعجبه أن يسجد في كل سوره فيها سجده، و «لا قرأ آيه من كتاب الله عزّ و جلّ فيها سجده إلا سجد» فإنكار إطلاقهما في غير محلّه، فلا تقاوم الروايات المتقدمه الخاصّه بالعزائم، بل صحيحه أبي عبيده الحذاء نصّ في إطلاق عنوان السجده في الاستعمال و لذلك قيد عليه السّلام

ص: ٣٦٣

- ١- ١) ابواب الحيض ب ١/٣٦.
- ٢- ٢) ابواب قراءه الصلاه ب ١/٣٨.
- ٣- ٣) ابواب الحيض ب ٢/٣٦.
- ٤- ٤) ابواب الحيض ب ٣/٣٦-٥.
- ٥- ٥) المصدر السابق.
- ٦- ٦) ابواب قراءه القرآن ب ١/٤٤-٢.

و يجوز لها اجتياز غير المسجدين (١) لكن يكره و كذا يجوز لها اجتياز سائر المشاهد المشرفه (٢).

مسأله ٣: لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز

(مسأله ٣): لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز بل معه أيضا في صورته استلزامه تلويثها (٣).

السابع: وطؤها في القبل حتى بإدخال الحشفه من غير إنزال

السابع: وطؤها في القبل (٤) حتى بإدخال الحشفه من غير إنزال بل بعضها على الأحوط الجواب ب «إن كانت من العزائم».

كما مرّ في روايات الجنابه و تقدّم هاهنا مصحح محمد بن مسلم، و كذا استثناء المسجدين منها، و أمّا الكراهه فلما رواه الدعائم (و لا يقربن مسجدا و لا يقرآن قرآنا) (١).

تقدّم أنّ الأقوى كونها بحكم المسجدين.

تقدّم منع اللبث في المساجد إلا عبورا و أما في صورته التلوّث فلا كما تقدّم في أحكام المساجد.

كما في قوله تعالى وَ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ (٢) مضافا الى الروايات المستفيضه بل المتواتره (٣) و تعرّض الماتن الى أمور:

الأول: إطلاق و عموم الآيه و الروايات شامل لما دون الحشفه و التقاء الختانين كما في التعبير «إذا أجنب ذلك الموضع» و «غير الفرج» هذا فضلا عن التقييد بالإنزال، و كأن منشأ التعرّض لدفع القيد في الحرمه هو ما بنوا عليه في القبل و الدبر في الجنابه و الحدود و المهر و المحلل و التحريم بالمصاهره و غيرها من الأبواب على لزوم أخذ

ص: ٣٦٤

١- ١) مستدرک الوسائل ب ٣/٢٩، أبواب الحيض.

٢- ٢) البقره ٢٢٢.

٣- ٣) أبواب الحيض ب ٢٤ الى ب ٢٩.

مقدار الحشفه فى موضوع تلك الأحكام و أنه يستفاد منه تحديد شرعى لحدّ الوطى و الزنا و يقترّ به دعوى التحديد أيضا أن فرج المرأة حيث يشتمل على حواشى جلديه لا- يعدّ الوضع فيها من الإدخال حتى يلتقى الختانان، و يؤيده عدم الاكتفاء فى امتحان انقطاع الدم على ظاهر الفرج دون باطنه.

الثانى: كون الحرمة من الطرفين و يستدل لها بظهور النهى فى الآيه و الروايات فى ذلك و ذلك لكون المقاربه و النكاح فعل قائم بطرفين نظير النهى المخاطب به الرجال فى عدم نكاح جمله من الأرحام و غيرهن، و إن كان بلحاظ الأعم من العقد و الوطى المترتب عليه، لا- سيّما و أنّ صدر السؤال فى الآيه هو عن حاله و صفه فى المرأة و هو المحيض و يعضد ذلك ذيل الآيه وَ يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ الدالّ على أنّ الممنوع بطرو وقت الحيض هو الذى كان حلا- بمقتضى عقد النكاح غايه الأمر حيثه الحرمة حاله عرضيه لا ذاتيه، مضافا الى ما روى الكلينى فى الحسن أو المصحح عن محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأتى المرأة و هى حائض؟ قال: يجب عليه فى استقبال الحيض دينار و فى استدباره نصف دينار قال: قلت: جعلت فداك يجب عليه شىء من الحد؟ قال: نعم خمسة و عشرون سوطا ربع حدّ الزانى لأنه أتى سفاحا» (١) و مثله روايه (٢) إسماعيل بن الفضل الهاشمى إلا أنّ فيها «و هو صاغر» و مثله مرسل (٣) على بن إبراهيم فى تفسيره، و يؤيد إطلاق السفاح عليه ما ورد (٤) أنّ الحمل فى الحيض

ص: ٣٤٥

١- ١) ابواب بقيه الحدود و التعزيرات ب ١٣/١-٢.

٢- ٢) المصدر السابق.

٣- ٣) ابواب الحيض ب ٢٨/٦.

٤- ٤) ابواب الحيض ب ٢٤.

يوجب خبث طينه الوليد و بغضه لأمير المؤمنين عليه السّلام و تشوّهه و جذامه و هو من فعل الطرفين، و كذلك روايه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «سألته عن الرجل يطلق امرأته متى تبين منه؟ قال: حين يطلع الدم من الحيضه الثالثه تملك نفسها، قلت: فلها أن تتزوج في تلك الحال؟ قال: نعم، و لكن لا تمكّن من نفسها حتى تطهر من الدم» (١) هذا كله مؤيدا بدعوى الإجماع عن ابن زهره و وضوح ارتكاز الحرمة من الطرفين لدى المشرعه.

الثالث: يجوز الاستمتاع بكلّ ما عدا الوطى خلافا للمحكي عن المرتضى و الاردبيلي فقيدا بما عدا ما بين السرّه و الركبه كما في صحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السّلام «قال لا بأس إذا اجتنب ذلك الموضوع» (٢) و في صحيح عمر بن يزيد عنه عليه السّلام «ما بين أليتها و لا يوقب» (٣) و في موثّق عمر بن حنظله عنه عليه السّلام «ما بين الفخذين» و في العديد من الروايات «ما دون الفرج» و هو يقرر الجواز صراحه في موضع الخلاف. و ما في صحيح الحلبي (٤) من التحديد بما فوق الازار محمول على الكراهه مع تضمّنه لفعله صلّى الله عليه و آله ذلك و هو قرينه أخرى للحمل المزبور و كذلك صحيح أبا بصير و الحجاج (٥)، لا سيّما و أن التحديد المزبور مذهب العامّه كما حكى.

الرابع: وطأ الدبر و الكلام فيه في المقام-بناء على جوازه في نفسه-في كون الحيض مانعا عنه أم لا، و قد تقدّم خلاف المرتضى و الأردبيلي، و يستدلّ للحرمة بصحيح عمر بن يزيد المتقدّم بالنهي عن الايقاب بعد تجويز ما بين الأليتين و بإطلاق الفرج المستثنى من الجواز في العديد من الروايات، و بما تقدّم من صحيح الحلبي

ص: ٣٦٦

١-١) ابواب العدد ب ١/١٦.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٨-٦/٢٥.

٣-٣) المصدر السابق.

٤-٤) ابواب الحيض ب ٣-٢-١/٢٦.

٥-٥) المصدر السابق.

و يحرم عليها أيضا، و يجوز الاستمتاع بغير الوطء من التقبيل و التفخيذ و الضمّ، نعم يكره الاستمتاع بما بين السرّه و الركبه منها بالمباشرة و أما فوق اللباس فلا بأس. و أما الوطء في دبرها فجوازه محلّ إشكال و إذا خرج دمها من غير الفرج فوجوب الاجتناب عنه غير معلوم بل الأقوى عدمه (١) إذا كان من غير الدبر، نعم لا يجوز الوطء في فرجها الخالي عن الدم حينئذ (٢).

و نحوه من التحديد بما فوق السرّه، و يستدلّ للحليه بقويّه عبد الملك بن عمر قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السّلام: ما لصاحب المرأه الحائض منها؟ فقال: كل شيء ما عدا القبل منها بعينه» (١) و وجه الدلاله من جهتين من جهه عموم كل شيء اللفظي المقدمّ على الإطلاق بمقدمات الحكمه للفرج على تقدير عدم انصرافه للقبل في روايات الاستثناء، و من جهه التنصيص على القبل و تأكيده (بعينه) الناص على جواز الدبر بمقتضى المقابله للقبل بعينه، معتضدا بالموثق (٢) الى ابن بكير عن بعض أصحابنا المستثنى لموضع الدم و مثله صحيح هشام بن سالم عنه عليه السّلام «إذا اجتنب ذلك الموضع» (٣) و تقريب الدلاله كما في قويّه عبد الملك، و يؤيد الجواز التعليل في حرمة الوطء تخوّف تشوّه المولود و جذامه و خبث طينته الخاص بالقبل.

لعدم شمول الأدلّه و أصاله البراءه، و يمكن تقريب الإشكال كما هو المحكى عن نجاه العباد بشمول عموم التعليل للحرمة للمقام، و كذا تعليل الآيه، و لفظ (موضع الدم) الوارد في موثّق ابن بكير عن بعض أصحابنا.

لشمول إطلاقات النهى لهذه الصوره مؤيدا بعموم تعليل الحرمة للفرض.

ص: ٣٦٧

١-١) ابواب الحيض ب ١/٢٥.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٥/٢٥-٦.

٣-٣) المصدر السابق.

(مسألة ٤): إذا أخبرت بأنها حائض يسمع منها كما لو أخبرت بأنها طاهر (١)

مسألة ٥: لا فرق في حرمة وطئ الحائض بين الزوجه الدائمه و المتعه و الحره و الأمه و الأجنبيه و المملوكه

(مسألة ٥): لا فرق في حرمة وطئ الحائض بين الزوجه الدائمه و المتعه و الحره و الأمه و الأجنبيه و المملوكه (٢)، كما لا فرق بين أن يكون الحيض قطعياً وجدانياً أو كان بالرجوع الى التمييز أو نحوه بل يحرم أيضاً في زمان الاستظهار إذا تحيضت (٣) و يدل عليه قوله تعالى وَ الْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَ لَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحاً (١) و ظاهر سياق الآيه قبول قولها في العده للحمل لا من باب الإقرار و ثبوت خصوص الأحكام التي هي بضرر عليهن، و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «العده و الحيض للنساء إذا ادعت صدقت» (٢) و رواها الشيخ بطريق آخر صحيح، و في موثق السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن أمير المؤمنين قال في امرأه ادعت أنها حاضت في شهر واحد ثلاث حيض، فقال: «كلّفوا نسوه من بطانتها أن حيضها كان فيما مضى على ما ادعت؟ فإن شهدن صدقت و إلا فهي كاذبه» (٣) و هي لا تنافي ما تقدّم لأن موردها التهمه و الريبه في الخبر و هو شرط في جلّ الطرق و الإمارات لا خصوص قول المرأه في الحيض و العده نعم ما عبر به غير واحد من شرط أن لا تكون هي متهمه إن أريد منه الوصف لها لا مورد الخبر، فالإطلاقات تدفعه. لا سيّما و أنّ حجّيه قولها مندرج في حجّيه إقرار ذي اليد و قد حررنا القاعده في بحث المياه أنّ من ملك شيء ملك الاختصاص بخبره.

لإطلاق الأدله.

لما تقدّم من حيضيتها في الظاهر في كل تلك الوظائف حتى في عدد

ص: ٣٤٨

١- (١) البقره ٢٢٨.

٢- (٢) ابواب الحيض ب ١/٤٧.

٣- (٣) ابواب الحيض ب ٣/٤٧.

و إذا حاضت في حال المقاربه تجب المبادره بالإخراج(١).

الثامن: وجوب الكفاره بوطنها

الثامن: وجوب الكفاره بوطنها(٢) و هي دينار في أول الحيض و نصفه في وسطه و ربعه في آخره إذا كانت زوجته، من غير فرق بين الحرّه و الأمه و الدائمه و المنقطعه.

الروايات و كذلك في الاستظهار كما تقدّمت الإشارة إليه في موقّق (١) مالك بن أعين من تقييد غشيان الزوج للنفساء بمضى الاستظهار. و من ثم ذكر في مسأله تنافى حقّ الزوج و حكم التخيير في التحيض أنه من تبدّل الموضوع لا التخيير في المتعلّق.

لإطلاق الآيه و الروايات.

اختاره جمله المتقدمين عدا النهايه و المبسوط و اختلف المتأخرون في كتبهم بين الوجوب و الاستحباب و اختار جمله متأخري المتأخرين الثاني، و قال في الخلاف و به -أى الوجوب- قال الشافعي في القديم و إليه ذهب الاوزاعي و أحمد و إسحاق إلا أنهم لم يقولوا أنّ عليه في آخره شيئاً و قال في الجديد لا- كفّاره عليه و إنّما عليه الاستغفار بالتوبه و به قال أبو حنيفه و أصحابه و مالك و الثوري -الى أن قال- و روى عن ابن عباس أنّ النبي صلّى الله عليه و آله قال فيمن يأتى أهله و هي حائض يتصدّق بدينار أو نصف دينار و عليه اجماع الفرقه ثم ذكر روايه داود بن فرقد و قال و قد تكلمنا على اختلاف الأخبار في هذا المعنى في الكتابين. لكن حكى في مفتاح الكرامه عن أبي حنيفه و تلميذه تقدير الكفاره و كذلك عن الشافعي.

و أما الروايات الداله على الأول: فروايه داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السّلام في كفاره الطمث أنه يتصدّق إذا كان في أوّله بدينار، و في وسطه نصف دينار، و في آخره ربع دينار، قلت: فإن لم يكن عنده ما يكفّر؟ قال: فليتصدّق على مسكين واحد، و إلا استغفر الله و لا يعود فإنّ الاستغفار توبه و كفّاره لكلّ من لم يجد السبيل الى شيء من

ص: ٣٦٩

الكفار» (١) وفي صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام: «يتصدق بدینار و یتصدق بالله تعالی» (٢) وفي موطأ أبي بصير عنه عليه السلام «من أتى حائضاً فعليه نصف دينار يتصدق به» (٣) وفي صحيح الحلبي قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته و هي حائض؟ قال: إن كان واقعها في استقبال الدم فليستغفر الله و ليتصدق على سبعة نفر من المؤمنين يقوت كل رجل منهم ليومه و لا يعد و إن كان واقعها في إقبال الدم في آخر أيامها قبل الغسل فلا شيء عليه» (٤) وفي صحيح الحلبي الآخر عنه عليه السلام «يتصدق على مسكين بقدر شبعه» (٥) وفي مرسل علي بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام من أتى امرأته في الفرج في أول أيام حيضها فعليه أن يتصدق بدینار و عليه ربع حد الزاني خمسه و عشرون جلده و إن أتاها في آخر أيام حيضها فعليه أن يتصدق بنصف دينار و يضرب اثنتي عشرة جلده و نصفاً» (٦) وفي مرسل المقنع عين روايه داود (٧) وفي حسنه عبد الملك [عبد الكريم] بن عمرو قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أتى جاريتته و هي طامث؟ قال: یتغفر الله ربّه قال عبد الملك: فإنّ الناس يقولون: عليه نصف دينار أو دينار فقال أبو عبد الله عليه السلام: فليصدق على عشرة مساكين» (٨) وفي روايه محمد بن مسلم نظير مرسل علي بن إبراهيم المتقدم مع التعليل بأنه أتى سفاحاً» (٩).

أما الدالّة على الثاني: فصحيح عيص بن القاسم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته و هي طامث؟ قال: لا يلمس فعل ذلك و قد نهى الله أن يقربها قلت: فإن فعل أ عليه

ص: ٣٧٠

١-١ (١) ابواب الحيض ب ١/٢٨.

٢-٢ (٢) المصدر ح ٣.

٣-٣ (٣) المصدر ح ٤.

٤-٤ (٤) المصدر ح ٢.

٥-٥ (٥) المصدر ح ٥.

٦-٦ (٦) المصدر ح ٦.

٧-٧ (٧) المصدر ح ٧.

٨-٨ (٨) المصدر ح ٢.

٩-٩ (٩) ابواب الحدود و التعزيرات ب ١/١٣.

كفاره؟ قال: لا اعلم فيه شيئاً، يستغفر الله» (١) و في موثق زراره عن أحدهما عليهما السلام قال:

«سألته عن الحائض يأتيها زوجها؟ قال: ليس عليه شيء، يستغفر الله و لا يعود» (٢) و في روايه ليث المرادي عنه عليه السلام عن وقوع الرجل على امرأته و هي طامث خطأ؟ قال: «ليس عليه شيء، و قد عصى ربّه» (٣) و في روايه إسماعيل بن الفضل الهاشمي عنه عليه السلام:

«يستغفر الله و لا يعود قلت: فعليه أدب؟ قال: نعم خمسة و عشرون سوطاً ربع حدّ الزاني و هو صاغر لأنه أتى سفاحاً» (٤).

و قد جمع بين الطائفتين بحمل الأولى على الندييه و الثانيه على نفى اللزوم لا سيّما مع اختلاف الأولى في تقدير الكفاره ممّا يقضى بنفسه بالندييه أو حمل الأولى على التقيّه بقريته روايه عبد الملك بن عمرو «فإنّ الناس يقولون: عليه نصف دينار» مع أنّه عليه السلام لم يجبه أولاً- بذلك، و بعد قال الراوي ذلك أجابه بالكفاره مع ذكر الفاء أى بناء على ما قال الناس و المراد بهم العامّه في الاستعمال، و بقريته أنّ ما تضمّنته روايه داود مروى عندهم كما تقدّم في عبارته الخلاف و كذلك ما تضمّنته بقيه الروايات الأولى فإنّها متطابقه مع فتاواهم المحكيه و قد مرّت الحكايه عن أكثرهم القول بتقدير الكفاره، و قد يجمع بين الطائفتين بوجوه أخرى قد تظهر من كلمات الأصحاب بحمل الثانيه على عدم العلم أو عدم العمد كما في روايه ليث المرادي و التعبير فيها بقدر عصى ربّه لا ينافيه لاستعماله في المخالفه، و قد تضمّنت صحيحه العيص التذكير بنهي الله عن ذلك المشعر بأنّ موردها عدم العلم أو عدم

ص: ٣٧١

١-١) ابواب الحيض ب ١/٢٩.

٢-٢) ابواب الحيض ب ٢/٢٩.

٣-٣) ابواب الحيض ب ٣/٢٩.

٤-٤) ابواب الكفارات ب ٢/٢٢، و أبواب بقيه الحدود و التعزيرات ب ٢/١٣.

العمد، و عن الذكري تضعيف ما عن الراوندى التفصيل بين المضطر وغيره والشاب وغيره، و التفصيل الثاني، قد يحمل على عدم العلم في الشاب، و التفصيل الأول يحمل على ما في ذيل روايه داود، ثم أنّ ما في صحيح العيص من قوله عليه السلام «لا أعلم فيه شيئاً» لا يناسبه الحمل على نفى اللزوم بل ظاهره بقوه نفى تقرر الكفاره من رأس و لو نديبا و من ثمّ يستحكم التعارض و الأخذ بالترجيح كما ارتكبه في الجواهر أو يحمل على مورد الجهل و الغفله بقريته ما تقدم، كما أنّ التفصيل في بعض الروايات الأولى يقدم على الإطلاق في بعضها الآخر و على إطلاق النفي في الروايات الثانيه، نعم لسار كما سيأتي في حكاية كشف اللثام تفسير أول الحيض بمعنى الأقل و أوسطه بمعنى المقدار و المعدّل المتوسط و آخره بمعنى الأكثر فيكون تفسير الأول بمعنى القليل مجموعته و عدده ففيه دينار كالثلاثه و الأربعة في كل أيامه و المتوسط العدد كالخمسه و السبعه نصف دينار في أى يوم منه و ربع دينار في ما بلغ أيامه ما فوق السبعه كالثمانيه و العشره في أى يوم منه و قد استعملت هذه الألفاظ (أوله و أوسطه و أكثره) في روايه العلل في هذا المعنى، و على ذلك فالاحتياط في المسأله متجه، ثمّ أنّ الروايات المثبتة و إن أطلق التقدير في بعضها كصحيح محمد بن مسلم و موثّق أبى بصير لكن ظاهر صحيح الحلبي التقدير بشعب مسكين و قد جعل في روايه داود بن فرقد بدل في المرتبه الثانيه و في صحيحه الآخر سبعه مساكين و لعلّ لفظ إحداهما مصحف الآخر لوحده رسم اللفظتين، نعم في روايه عبد الملك التقدير بعشره مساكين، و لعلّ لذلك اعتمد الأكثر على التفصيل المذكور في روايه داود المعتضد بمرسل على بن إبراهيم القمى، و عن الصدوق في المقنع العمل بروايه عبد الملك و مال إليه الارديلي و أنّ المراتب نديه بعد نديه أصل التكفير. ثمّ إنّ

و إذا كانت مملوكه للوطيء فكفّارته ثلاث أمداد(١) من طعام يتصدّق على ثلاثه مساكين لكلّ مسكين مد، من غير فرق بين كونها قنه أو مدبره أو مكاتبه أو أمّ ولد، نعم فى المبعضه و المشترکه و المزوجه و المحلله إذا وطئها مالکها إشکال و لا یبعد إلحاقها بالزوجه فى لزوم الدينار أو نصفه أو ربعه، و الأحوط الجمع بين الدينار و الأمداد(٢). و لا- كفاره على المرأه و إن كانت مطاوعه(٣) إطلاق لفظه المرأه شامل للأقسام المذكوره فى المتن. بل فى روايه داود لفظ الطامث و هو شامل للمملوكه أيضا و كذا موثّق أبى بصير ففیه لفظ (حائضا).

و عن كشف اللثام أنّ وجوبه ظاهر الأكثر، و فى مفتاح الكرامه صرّح جماعه بأنه لا فرق بين الزوجه مطلقا و الأمه و أطلق جماعه بحيث يتناول غير الزوجه و عن المعبر و المنتهى و جامع المقاصد التصريح بالاستحباب، و قد عرفت إطلاق روايه داود بلفظ الطامث للأمه و غيرها. و دعوى كونها فى بيان قدر و حدّ الكفاره لا بيان الموضوع و الوجوب ممنوعه لعدم التنافى بين إطلاق الموضوع و بيان حدّ المحمول كما أنّ الظاهر الأولى فى الكفاره عنوانا هو الوجوب لو لا- الدليل الصارف، و فى حسنه عبد الملك المتقدّمه التقدير بعشره مساكين و لكن ظاهره آب عن الوجوب، نعم عن الفقه الرضوى و المقنع «و إن جامعته و هى حائض تصدقت بثلاثه أمداد»(١) و كذلك عن المقنعه و النهايه و هذه الكتب جلّها متون روايات و الانتصار و السرائر.

أما فى المبعضه فالأحوط الإلحاق بالزوجه أو التوزيع بحسب نسبه التبويض فيها و أمّا المشترکه و المحلله فالأقوى فيهما الإلحاق بالمملوكه بل كذلك المزوجه، نعم لو جعل عموم روايه داود مرجعا و غايه ما خرج عنوان (امتك) فللتأمل فى بعضها مجال.

لعدم تناول الدليل لها و إن بنى على عموم الحرمة لكلّ منهما إلا أنّ مرتبه

ص: ٣٧٣

و يشترط (١) في وجوبها العلم و العمد و البلوغ و العقل فلا كفاره على الصبي و لا المجنون و لا الناسى و لا الجاهل بكونها في الحيض، بل إذا كان جاهلا- بالحكم أيضا و هو الحرمه و إن كان أحوط، نعم مع الجهل بوجوب الكفاره بعد العلم بالحرمه لا إشكال في الثبوت.

مسأله ٦: المراد بأول الحيض ثلثه الأول و بوسطه ثلثه الثانى و بآخره الثلث الأخير

(مسأله ٦): المراد بأول الحيض ثلثه الأول و بوسطه ثلثه الثانى و بآخره الثلث الأخير فإن كان أيام حيضها سته فكل ثلث يومان، و إن كان سبعة فكل ثلث يومان و ثلث يوم و هكذا (٢).

الفعل و حيثيته تختلف بينهما.

كما صرح به جملة من المتأخرين و متأخريهم و يدلّ عليه أدلّه الرفع العامّه و رفع القلم عن الصبي، مضافا الى ظهور التكفير فى التنجيز و عدم العذر، نعم يبقى المقصّر فى الجهل بالحكم، و يدلّ على نفي الكفاره فيه صحيحه عبد الصمد بن بشير... «أيما رجل ركب أمرا بجهاله فلا شىء عليه» (١). نعم الجهل بحكم الكفاره ليس موردا لأدلّه الرفع و لا للصحيحه المزبوره لأنّ الكفاره ليس أثرا لنفسها كى ترتفع.

خلافًا للمحكى عن الراوندى حيث قسّم على العشره و سلّار فجعل الوسط ما بين الخمسه الى السبعة و عن كاشف اللثام أنّ مستنده يحتمل لروايه العلل عن حنان «إنّ الحيض أوله ثلاثه أيام و أوسطه خمسه أيام و أكثره عشره أيام» (٢)، و الموضوع فى روايه داود قد أخذ التقسيم مضافا الى الحيض (أوله، وسطه، آخره) و لكن فى صحيح الحلبي قد أضيف الى المرأه (استقبال الدم، آخر أيامها)، كذلك مرسل تفسير القمى، و ما فى روايه و إن احتمل الوجهين بدوا أى بلحاظ طبيعه عموم الحيض أو بلحاظ حيضها، إلا أنه مفسر بما فى الروايات الأخرى، و روايه العلل (الأول) فيها

ص: ٣٧٤

١- ١) ابواب تروك الأحرام ب ٤٥ ح ٣.

٢- ٢) علل الشرائع ب ٢١٧ ح ١ ص ٢٩١.

مسألة ٧: وجوب الكفّاره فى الوطى فى دبر الحائض غير معلوم

(مسألة ٧): وجوب الكفّاره فى الوطى فى دبر الحائض غير معلوم لكنّه أحوط (١).

مسألة ٨: إذا زنى بحائض أو وطأها شبهه فالأحوط التكفير

(مسألة ٨): إذا زنى بحائض أو وطأها شبهه فالأحوط التكفير، بل لا يخلو عن قوّه (٢).

مسألة ٩: إذا خرج حيضها من غير الفرج فوطئها فى الفرج الخالى من الدم فالظاهر وجوب الكفّاره

(مسألة ٩): إذا خرج حيضها من غير الفرج فوطئها فى الفرج الخالى من الدم فالظاهر وجوب الكفّاره بخلاف وطئها فى محل الخروج (٣).

مسألة ١٠: لا فرق فى وجوب الكفّاره بين كون المرأه حيّه أو ميته

(مسألة ١٠): لا فرق فى وجوب الكفّاره بين كون المرأه حيّه أو ميته (٤).

بمعنى الأقل مقابل أكثره ولعله هو مراد سلّار أى إرادته ما بلغ أقلّ الحيض و هو دون الخمسه و ما بلغ متوسط معدّل الحيض و ما بلغ أكثره كما فى استعمال الروايه، هذا مضافا الى مناسبه الحكم و الموضوع من الحرمة بلحاظ تأذى المرأه و شدّته و ضعفه فى أيامها.

و متعين على قول المرتضى و الأردبيلى المتقدم من شمول الحرمة له و عموم الآيه و من ثمّ عموم موضوع أدلّه الكفّاره، بخلافه على قول المشهور من الجواز.

لعموم عنوان الطامث و الحائض لغير الزوجه الوارد فى الروايات، و مراد الماتن من وطئ الشبهه بلحاظ أجنبيّه المرأه لا حيضيتها.

أمّا الأول فلعموم أدلّه الحرمة كما تقدّم و من ثمّ الكفّاره و أمّا الثانى فبناء على الجواز و قد تقدّم أنّ الاحتياط متّجه فيه.

نظير تعميمهم حكم الوطى للميت فى الأبواب الأخرى كما هو الحال فى اللواط و الزنا، و دعوى عدم صدق المرأه و الحائض و أنها جثّه جامده غير تامّه للصدق العرفى و لو بلحاظ ما انقضى بعد فهم العموم و الشمول من الأدلّه كما هو الحال فى أدلّه الأبواب الأخرى فى أحكام النظر و الستر للزوجه أو المحارم أو الأجنبيّه.

مسألة ١١: إدخال بعض الحشفه كاف في ثبوت الكفاره على الأحوط

(مسألة ١١): إدخال بعض الحشفه كاف في ثبوت الكفاره على الأحوط (١).

مسألة ١٢: إذا وطئها بتخيل أنها أمته فبانت زوجته عليه كفاره دينار

(مسألة ١٢): إذا وطئها بتخيل أنها أمته فبانت زوجته عليه كفاره دينار، و بالعكس كفاره الأمداد، كما أنه إذا اعتقد كونها في أول الحيض فبان الوسط أو الآخر أو العكس فالمناطق الواقع (٢).

مسألة ١٣: إذا وطئها بتخيل أنها في الحيض فبان الخلاف

(مسألة ١٣): إذا وطئها بتخيل أنها في الحيض فبان الخلاف لا شيء عليه (٣).

مسألة ١٤: لا تسقط الكفاره بالعجز عنها فمتى تيسرت وجبت

(مسألة ١٤): لا تسقط الكفاره بالعجز عنها فمتى تيسرت وجبت، والأحوط الاستغفار مع العجز بدلا عنها ما دام العجز (٤).

تقدم أن الأقوى تعين قدر الحشفه في موضوع الحرمه و من ثم الكفاره، وإن كان الاحتياط متجه بقوه.

المدار على الواقع المنجز و يكفي في تنجيزه العلم و لو الإجمالي بأصل الحيضيه و لا يشترط بقيه الخصوصيات كما لو علم بأن ما في الإناء مسكرا و جهل أنه خمرا أو فقاع.

من الكفاره، و إن كان متجزيا.

لم يحك تصريح منهم بعدم السقوط و الاستظهار من إطلاق كلماتهم لا يخلو من نظر و قد استظهر في الجواهر السقوط بناء على الاستحباب أو العجز عند التعلق بخلافه في المتجدد، هذا و ظاهر روايه داود بدليه التصديق على المسكين الواحد كما هو مفاد الصحيح الآخر للحلبى المحمول إطلاقه على ذلك بناء على الوجوب، و السقوط ظاهر عموم صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «كل من عجز عن الكفاره التى تجب عليه من صوم أو عتق أو صدقه فى يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفاره، فالاستغفار له كفاره ما خلا يمين الظهار» الحديث (١) و لا سيما و أنّ

ص: ٣٧٦

مسألة ١٥: إذا اتفق حيضها حال المقاربه و تعمد في عدم الإخراج وجبت الكفاره

(مسألة ١٥): إذا اتفق حيضها حال المقاربه و تعمد في عدم الإخراج وجبت الكفاره (١).

مسألة ١٦: إذا أخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها

(مسألة ١٦): إذا أخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها، فإذا وطئها بعد إخبارها بالحيض وجبت الكفاره إلا إذا علم كذبها، بل لا يبعد سماع قولها في كونه أوله أو وسطه أو آخره (٢).

مسألة ١٧: يجوز إعطاء قيمة الدينار و المناط قيمه وقت الأداء

(مسألة ١٧): يجوز إعطاء قيمة الدينار و المناط قيمه وقت الأداء (٣).

الكفاره فوريه لإسقاط الذنب، نعم تختص كفاره الظهر بعدم السقوط كما في موثق إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفاره فليستغفر ربّه، و ينوى أن لا يعود قبل أن يواقع ثم ليواقع و قد أجزأ ذلك عنه من الكفاره، فإذا وجد السبيل الى ما يكفر يوما من الأيام فليكفر و إن تصدّق و أطعم نفسه و عياله فإنه يجزئه إذا كان محتاجا و إلا يجد ذلك فليستغفر ربّه، و ينوى أن لا يعود فحسبه ذلك - الله - كفاره» (١).

لإطلاق الحرمة كما تقدّم و إطلاق موضوع الكفاره.

كل ذلك لاعتبار قولها كما تقدّم في الحيض و العاده سواء في أصل الوقوع أو بقيه الخصوصيات.

و في القواعد «و هي دينار في أوله و قيمته عشره دراهم» نعم حكى عن جماعه من متأخري المتأخرين الإشكال في قيمه في الدينار، بل الاقتصار في النصف و الربع على مساويه من التبر و الذهب، هذا مع أنّ قيمه الدينار ليست متقومه بوزنه من الذهب فقط بل متقومه أيضا بهيئه السكّه المضروبه حيث لها قيمه نقديه ماليه تداوليه، و من ثمّ يشكل الحال في جمله الأبواب كالديات و الزكاه و غيرها ممّا حدد بالدينار أو الدرهم حيث يكتفى بالوزن من ماده الذهب و المثلث الشرعي منه فإنّ

ص: ٣٧٧

(مسألة ١٨): الأحوط إعطاء كفّاره الأمداد لثلاثة مساكين، و أما كفّاره الدينار ذلك ليس إلا قيمه المادّه فقط بينما فى الدينار -و كذلك فى الدرهم -ماليه أخرى و هى الهيئه المضروبه المسكوكه الاعتباريه للنقد، و يمكن استخراجها باستكشاف المعدّل المتوسط للقوّه الشرائيه للهيئه فى مقابل الماده بحسب الموارد و العصور المختلفه للنقد فى لسان الروايات ثم اضافته الى ماليه المادّه. و من ثمّ تحديدها بعشره دراهم محلّ نظر لا سيّما مع عدم ثبات قيمه الدينار فى مقابل الدرهم فى عصر النص كما فى صريح روايات بيع الصرف و القرض، نعم فى باب الديات المقابله فى التخيير بين النقدين على التحديد المزبور و من ثمّ وقع الإشكال بأنّ قيمتهما تختلف عن ذلك بحسب العصر الحاضر، و على أيّه تقدير ينبغى تحرير الوجه فى أصل أجزاء قيمه، و يستدلّ له بكون الكفّاره فى الوسط و الآخر نصف و ربع دينار و هما غير مسكوكين فلا محاله يراد منهما قيمه و القول بمعادله الوزن من التبر بنصف مثقال و ربعه قد عرفت أنه لا- يضبط قيمه لتأثير الهيئه النقديه الاعتباريه فى المالىه و من ثمّ يتخالف الوزن من التبر مع الدينار المسكوك بسبب تركّب ماليه الدينار من الماده و الهيئه، بخلاف التبر فإنه من الماده فقط، و هذا يقضى أنّ الملحوظ هو قيمه المالىه المحضه غير المقيده بماده معيّنه و أنّ التحديد بالدينار لكونه العمله النقديه الرائجه و هذا وجه آخر على المطلوب، مضافا الى انعدام الدينار المسكوك فى اليوم الحاضر و إن كان الذهب المسكوك فى الجملة لا زال رائجا.

ثمّ إنّ اللازم فى قيمه هو يوم الأداء و ذلك لأنّ الذمّه مشغوله بالقيمه المضافه الى الدينار لا المضافه الى عمله نقديه أخرى و لو قيدت قيمه الدينار بيوم التعلّق للزم اشتغال الذمّه بقاء بقيمه العمله الأخرى و هو خلاف إطلاق دليل الكفّاره المضاف الى الدينار فالإطلاق يقضى ببقاء الاشتغال بالدينار ما لم يؤده و يمثل.

فيجوز إعطاؤها لمسكين واحد، والأحوط صرفها على سته أو سبعة مساكين (١)

مسألة ١٩: إذا وطئها في الثلث الأول و الثاني و الثالث

(مسألة ١٩): إذا وطئها في الثلث الأول و الثاني و الثالث فعليه الدينار و نصفه و ربعه، و إذا كرّر الوطئ في كل ثلث فإن كان التكفير و جب التكرار و إلا فكذلك أيضا على الأحوط (٢).

مسألة ٢٠: ألحق بعضهم النفساء بالحائض في وجوب الكفاره و لا دليل عليه

(مسألة ٢٠): ألحق بعضهم النفساء بالحائض في وجوب الكفاره و لا دليل عليه، نعم لا إشكال في حرمه وطئها (٣).

جمعا بين ما ذهب إليه المتقدمين في كتبهم التي هي متون روايات و ما في جملة من الروايات من التصديق على مساكين لا سيما حسنه عبد الملك الواردة في الجارية بعد رفع اليد عن قدر العدد فيها، أو أنّ المدّ في باب الكفارات مورده المسكين الواحد كما في بقيه الكفارات أما الاحتياط بالتوزيع على السبعة فلما في صحيح الحلبي المتقدم.

ففي القواعد و غيرها التكرار مع الاختلاف زنا أو سبق التكفير، و عن نكاح المبسوط التكرار مع سبق التكفير و مثله عن السرائر و عن الدروس و جماعه التكرار مطلقا. و الأول هو مقتضى القاعده من كون ظاهر أدلّه الأسباب و المسببات هي العموم الاستغراقى لا البدلى و صرف الوجود و لا العموم المجموعى، و ما يمكن تقريره من قرائن مخالفه: منها: ذكر الكفاره في سياق الحدّ و التعزير في بعض الروايات و هو لا يتكرر مع عدم سبق الاجراء و هنا يطابق المحكى عن المبسوط، و منها: دعوى ظهور التقسيم الزمانى في كونه وحده مجموعيه فيتعدد بحسبها كما استظهره الماتن

أمّا الحرمه فقد دلّت عليها الروايات كموثّق مالك بن أعين قال: «سألت أبا جعفر عن النفساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم، قال: نعم إذا مضى لها منذ يوم وضعت

التاسع: بطلان طلاقها (١) وظهارها (٢) إذا كانت بقدر أيام عدّه حيضها ثمّ تستظهر بيوم فلا بأس بعد أن يغشاها زوجها» (١) و صحيح سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «قلت له: المرأة تحرم عليها الصلاه ثم تطهر فتوضّأ من غير أن تغتسل أ فلزوجها أن يأتيها قبل أن تغتسل؟ قال: لا حتى تغتسل» (٢).

أمّا الكفّاره فقد يستظهر من الصحيح المتقدّم وحده الحكم في الموردين و الذي هو موضوع الكفّاره و يؤيد بما في صحيح (٣) سليمان بن خالد عنه عليه السّلام من كون الطمث غذاء الطفل في الرحم و أنه حبس في الرحم رزق له و مفهومه انتهاء ذلك بالولاده و بما في صحيح نعيم الصحّاف (٤) من نفى ترتيب أحكام الحائض عن المرأة التي ترى الدم في الحبل بعد عشرين يوماً من وقتها و تعليل ذلك منه عليه السّلام «فإن ذلك ليس من الرحم و لا من الطمث» بضميمه ما في روايه رزيق من نفى الأحكام عن دم المخاض لأنه ليس نفاساً و لا- حيضاً و إنما هو من فتن الرحم و ظاهر مجموعها في وحده مبدأ الدمين و يؤيد ما في صحيح زراره من تسويه أحكام الحائض بالنفساء، و العمده الاستظهار من صحيح سعيد بن يسار إن تم.

كما في جملة من الروايات كموثّق اليسع عن أبي جعفر عليه السّلام «...و لا- طلاق إلا على طهر من غير جماع...» (٥) و صحيح بكير بن أعين عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «كلّ طلاق لغير العدّه [السنه] فليس بطلاق أن يطلقها و هي حائض أو دم نفاسها أو بعد ما يغشاها قبل أن تحيض فليس طلاقه بطلاق» (٦) و غيرها.

كما في صحيح حمران عنه عليه السّلام «..و لا يكون ظهار إلا في طهر من غير

ص: ٣٨٠

١- ١) ابواب النفاس ب ٤/٣.

٢- ٢) ابواب النفاس ب ٣/٧.

٣- ٣) ابواب الحيض ب ١٣-١٤/٣٠.

٤- ٤) ابواب الحيض ب ٣/٣٠.

٥- ٥) ابواب مقدمات و شرائط الطلاق ب ٣/٩.

٦- ٦) المصدر السابق ب ٩/٨.

مدخولا بها(١) و لو دبرا(٢) و كان زوجها حاضرا(٣) أو في حكم الحاضر(٤) و لم تكن حاملا فلو لم تكن مدخولا بها أو كان زوجها غائبا أو في حكم الغائب بأن لم يكن متمكنا من استعمال حالها أو كانت حاملا يصح طلاقها و المراد بكونه في حكم جماع» (١) و مثله صحيح زراره (٢) و غيرهما.

كما ورد بذلك الصحاح كصحيح محمد بن مسلم و زراره و غيرهما عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام قال: «خمس يطلقهن أزواجهن متى شاءوا: الحامل المستبين حملها، و الجاريه التي لم تحض و المرأه التي قد قعدت من المحيض، و الغائب عنها زوجها، و التي لم يدخل بها» (٣) و غيرها.

لعموم الفرج و الوقاع المأخوذ في أدله النكاح من روايات المهر و غيره، و كما رواه ابن أبي عمير عن حفص بن سوجه عمن أخبره قال: «سألته عن الرجل يأتي أهله من خلفها؟ قال: هو أحد المأتين فيه الغسل» (٤) و يعضده ما ورد في جواز الوطى في الدبر (٥) المتضمنه للاستشهاد بقوله تعالى إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ و بتحقيق الجنابه كما في النص (٦).

كما تقدّم في الصحاح من صحّه طلاق الغائب على كلّ حال و إن قيّد في بعضها بمضى مده.

لظهور عنوان الغائب في عدم المكنه من التوصل الى استخبار الحال و من ثم قيّد في عدّه من الروايات بمضى مده شهر و نحو ذلك كي يمضى علمه بكلّ من طهر

ص: ٣٨١

١-١) ابواب الظهار ب ١/٢-٢.

٢-٢) المصدر السابق.

٣-٣) ابواب مقدمات الطلاق و شرائطه ب ٤/٢٥.

٤-٤) ابواب الجنابه ب ١/١٢.

٥-٥) ابواب مقدمات النكاح ب ٧٣.

٦-٦) ابواب النكاح المحرّم ب ١/١٧- ابواب الجنابه ب ١٢.

الحاضر أن يكون مع غيبته متمكنا من استعمال حالها.

مسألة ٢١: إذا كان الزوج غائبا و وكل حاضرا متمكنا من استعمال حالها

(مسألة ٢١): إذا كان الزوج غائبا و وكل حاضرا متمكنا من استعمال حالها لا يجوز له طلاقها في حال الحيض (١).

مسألة ٢٢: لو طلقها باعتقاد أنها طاهرة فبانت حائضا بطل

(مسألة ٢٢): لو طلقها باعتقاد أنها طاهرة فبانت حائضا بطل، و بالعكس صح (٢).

مسألة ٢٣: لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدانيا أو بالرجوع الى التمييز أو التخيير بين الاعداد المذكوره سابقا

(مسألة ٢٣): لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدانيا أو بالرجوع الى التمييز أو التخيير بين الاعداد المذكوره سابقا (٣) و لو طلقها في صوره المجامعه و الحيض و من ثم ورد في الحاضر الذى لا يقدر على معرفه الحال جواز طلاقه كما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأه سرا من أهلها و هى في منزلها أهلها، و قد أراد أن يطلقها و ليس يصل إليها فيعلم طمئتها إذا طمئت و لا يعلم بطهرها إذا طهرت قال: فقال: هذا مثل الغائب عن أهله، يطلق بالأهله و الشهور» الحديث (١) فيظهر منه أن المدار على إمكان الاستعلام و قد تضمن ذيل الصحيح بعد ذلك لمن لا يتمكن في بعض الأحيان أن يمضى له شهر ثم يطلق مما يدل على أن أخذ المده في بعض روايات الغائب محمول على مضى الطهر المجامع فيه و الحيض المعلومان قبل الغيبه.

لما تقدم من أن المدار على التمكن لا أن وصف الغياب و الحضور هما لمجرى الصيغه فإن الطلاق منسوب الى الزوج، فلو فرض العكس لما صح أيضا، بل لحصول التمكن للزوج و لو بالاستعانه بغيره.

لأنه المدار على الواقع في غير الموارد الخمسه المستثناه المتقدمه فإن الاستثناء ليس ظاهريا.

للحكم بحيضيتها حينئذ و لو بحسب الظاهر. نعم لو بنى على كون التخيير

ص: ٣٨٢

تخيرها قبل اختيارها فاختارت التحيض بطل، و لو اختارت عدمه صحّ (١)، و لو ماتت قبل الاختيار بطل أيضا (٢).

مسألة ٢٤: بطلان الطلاق و الظهار و حرمة الوطى و وجوب الكفارة مختصه بحال الحيض

(مسألة ٢٤): بطلان الطلاق و الظهار و حرمة الوطى و وجوب الكفارة مختصه بحال الحيض (٣)، فلو ليس أصلا تنزليا بل مجرد وظيفه بنائه كالاتياف فيشكل ترتيب آثار الحيض عليه حينئذ، بخلاف ما لو كان أصلا تنزليا أو إحرازيا، نعم بالنسبة الى الطلاق و الظهار و نحوها مما أخذ في صحته الطهر مقتضى الأصل هو الفساد و عدم وقوعه بعد عدم جريان استصحاب بقاء الطهر موضوعا كما مرّ في أوائل مبحث الحيض.

لأنّ باختيارها يتحقق حيضه اليوم بحسب البناء الظاهري هذا لو اختارته، و كذا العكس فإنه يصحّ، هذا لو كان اختيارها بلحاظ اليوم الحاضر و فرض وقوع الطلاق قبل ذلك، لا سيّما مع تصور اعتبار الحكم الوضعي لما سبق من الزمن و هذا مبني على عدم لزوم تحيض المرأة في أول رؤيه الدم بالعدد، و قد تقدّم أن الأقوى كون العدد وظيفه له من حيث الكم لا من حيث المبدأ و الوقت و أنّ وظيفتها فيه هو الصفات أو قاعده الإمكان، بل لو بنى على تخييرها في الوقت أيضا فظاهر الأدلّه هو تحيضها لما يأتي لا لما تقدّم.

على القول بتخيرها في الوقت و أنه لما يأتي لا لما تقدّم فللصحة وجه و أنّ عدم اختيارها الحيضيه لما تقدّم بناء ظاهري على الاستحاضه فاللازم الصحة، و بعبارة أخرى أنّ اختيارها للحيضيه كما هو بناء على ذلك في الظاهر، كذلك عدم اختيارها لها بناء منها على الاستحاضه.

أى خبته فهو موضوع البطلان لا الحدث، و بعبارة أخرى أنّ جملة من أحكامها مرتّب على الأول كالأربعة المذكوره في المتن و جملة أخرى مرتّبه على

طهرت و لم تغتسل لا تترتب هذه الأحكام، فيصح طلاقها و ظهارها و يجوز وطؤها و لا كفاره فيه، و أما الأحكام الأخر المذكوره فهي ثابتة ما لم تغتسل.

العاشر: وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للأعمال الواجبه المشروطه بالطهاره

العاشر: وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للأعمال الواجبه المشروطه بالطهاره كالصلاه و الطواف و الصوم و استحبابه للأعمال التي يستحب لها الطهاره، و شرطيته للأعمال غير الواجبه التي يشترط فيها الطهاره (١).

الحدث.

أما الطلاق و الظهار فقد نصّ في رواياتهما على ذلك و إرادته النقاء كما هو حال العده المرتبطه بالطلاق. و أما الوطى و الكفاره فكذلك كما في جملة من الروايات الوارده (١) و إن نهى عنه في أخرى المحموله على الكراهه. و أمّا حرمة المس للكتاب و الأسماء فهي مرتبه على الحدث كما مرّ في أدلتها، و أما حرمة اللبث في المساجد أو دخول المسجدين فكذلك كما هو الحال في الجنب المذكور في سياق واحد معها في الروايات و كذلك الحال في قراءه العزائم، و أمّا حرمة العباده فبعض أدلتها و إن كان يظهر منها أخذ عنوان الحائض الظاهر في الخبث و هو كذلك بلحاظ عدم وجوب الصلاه و الصيام، إلا أنه في بعض الأدله الأخرى مرتبه على الحدث فلاحظ، و كذلك الحال في حرمة الطواف.

و استحبابه النفسى لا- ينافى طرّ و الوجوب الضمنى الحرفى عليه كما حررناه في مقدّمه الواجب، كما أنه في موارد شرطيته في الأعمال الندبيه كالنافله فإنه يطرأ عليه ندب ضمنى حرفى يؤكّد ندبه الذاتى، غايه الأمر الحرفيه تاره بتيه فيما كان الوجوب شرطى في المندوب و أخرى ندب شرطى في المندوب.

ص: ٣٨٤

(مسألة ٢٥): غسل الحيض كغسل الجنابه مستحب نفسي و كفيته مثل غسل الجنابه (١) في الترتيب و الارتماس و غيرهما ممّا مرّ، و الفرق أنّ غسل الجنابه لا يحتاج الى الوضوء بخلافه (٢) فإنّه يجب معه الوضوء قبله أو بعده أو بينه إذا كان ترتيباً، و الأفضل في جميع الأغسال جعل الوضوء قبلها.

أمّا استحبابه النفسي فلما دلّ على رجحان الطهاره ممّا تقدم في غسل الجنابه و قد أطلق على الحيض الحدث كما في صحيح سعيد بن يسار المتقدم و أنّ الغسل منه ظهور كما يقتضيه دلاله صحيح محمد بن مسلم (١)، و أمّا اتّحاد كفيته فيدلّ عليه مضافاً الى انصراف معنى الغسل الى الغسل المعهود في الجنابه صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «غسل الجنابه و الحيض واحد» (٢).

كما ذهب إليه المعظم خلافاً للسيد المرتضى و الكاتب و أبي علي و كذلك جملة من متأخري المتأخرين، و عن الأول إطلاق أجزاء الغسل عن الوضوء واجبا كان الغسل أو نفلاً و عن جمل السيد تخصيص الاغناء بالواجب، و قد أطلق المعظم التسويه بين اتیان الوضوء قبله أو بعده و عن الصدوقين و المفيد و أبي الصلاح و ابن زهره و جوب تقديم الوضوء لكن عن الفقه الرضوي لزوم الوضوء بعد الغسل لو نساها قبل و عن الذكرى أنّ إيجاب التقديم أشهر و في الخلاف (٣) قال في مسأله من وجب عليه الوضوء و غسل الجنابه و اجزاء الغسل عنهما أنّه قال به جميع الفقهاء عدا الشافعي. هذا و يستدلّ لعدم الإجزاء:

أولاً: بما في الفقيه «لأن الغسل سنّه و الوضوء فرض و لا تجزئ سنّه عن فرض».

و ثانياً: بما في التهذيب بأنّ إطلاق الأمر بالوضوء للصلاه لم يقيد إلا بغسل الجنابه

ص: ٣٨٥

١- ١) ابواب الحيض ب ٢/٢٢-٣.

٢- ٢) ابواب الحيض ب ١/٢٣.

٣- ٣) مسأله ٦٧٤.

فيبقى الباقي سواء جعل موضوع الأمر مطلق القيام للصلاه أو ما إذا كان محدثا.

و ثالثا: بأنه مقتضى القاعده فيما كان محدثا بالأصغر فإن مقتضى إطلاق السببيه لموجب الوضوء هو لزومه و كذلك فيما لو لم يكن و كان الغسل من الحدث الأكبر فإنه مستلزم للأصغر أيضا.

و رابعا: بجمله من الروايات: كالصحيح الى ابن أبي عمير عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كلّ غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابه» (١) و فى الصحيح إليه أيضا عن حماد بن عثمان أو غيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «فى كلّ غسل وضوء إلا الجنابه» (٢) و فى على بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: «إذا أردت أن تغتسل للجمعه فتوضّأ و اغتسل» (٣).

و خامسا: بأنّ ما استدللّ على أجزاءه عن الوضوء مبنى على إطلاق الغسل و إرادته (أل) الجنسيه مع أنّ القرائن العديده شاهده على إرادته العهديه و هو خصوص غسل الجنابه و ذلك لدعوى العامه فى زمن صدور الحديث بلزوم الوضوء مع غسل الجنابه كما تشير إليه بعض الروايات و تقدّم أنه قول للشافعى أو أنهم يروون ذلك على أمير المؤمنين عليه السلام، مضافا الى إعراض المتقدّمين عن العمل بها و هى بمرأى و مسمع منهم و هم الرواه لها و من ثم تراهم فى كتبهم التى هى متون روايات اعتمدوا على الأولى دونها.

و يستدلّ للأجزاء:

أولا: بأنّ غسل الحيض فرض أيضا و أطلق عليه التطهّر فى الكتاب كما أطلق على

ص: ٣٨٤

١- ١) ابواب الجنابه ب ١/٣٥-٢-٣.

٢- ٢) المصدر السابق.

٣- ٣) المصدر السابق.

غسل الجنابه فيندرج في قوله تعالى وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا و ذلك في قوله تعالى فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ (١) و قد تقدّمت الإشارة الى إطلاق ذلك عليه في صحيح محمد بن مسلم (٢)، و بذلك يظهر ما في الدليل الثاني المتقدم من تخصيص الخارج عن إطلاق الأمر بالوضوء بخصوص غسل الجنابه، فإنّ الطهور قد أطلق على غسل الحيض بل سيأتى إطلاقه على مطلق الغسل في قبال الوضوء، و يتضح من ذلك أنّ المقابله في الآيه هو بين الوضوء و مطلق الغسل و بين الحدث الأصغر و الحدث الأكبر، و أنّ الطهور عنوان للغسل مطلقاً، و في صحيح محمد بن مسلم «سألت أبي عبد الله عليه السلام عن الحائض تطهر يوم الجمعة و تذكر الله؟ قال: أما الطهر فلا، و لكنها تتوضأ في وقت الصلاه ثم تستقبل القبلة و تذكر الله» (٣) فإنّه عليه السلام أطلق الطهر على غسل الجمعة الذي نفاه عنها. و قد تقدّم في تداخل الأغسال وحده حقيقه الأغسال و مسيبتها و هو الطهاره فيكون حكمه أو ورود و توسعه في عنوان الطهر المقابل للوضوء فيكون خروجه عن إطلاق الوضوء تخصصاً و لو سلّم أنه تخصيص للعموم القرآني بالخاص الروائي فهو كبقية الموارد. و يعضد الورود و التخصص ما بنوا عليه من بدليه التيمم عن الأغسال و هو إدراج لها في عنوان (فاطهروا) و من ثم يشرع لها البدل.

ثانياً: إنّ مقتضى القاعده بعد ما كان انتقاض الوضوء بكلّ حدث أكبر كما تدلّ عليه صحيحه إسحاق بن عبد الله الأشعري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا ينقض الوضوء إلا حدث، و النوم حدث» (٤) و مثله موثّق بكبير (٥) و معتبره المفضّل بن عمر (٦) هو

ص: ٣٨٧

١ - ١) البقره ٢٢٢/.

٢ - ٢) ابواب الحيض ب ٣/٢٢.

٣ - ٣) ابواب الحيض ب ٣/٢٢.

٤ - ٤) ابواب نواقض الوضوء ب ٤/٣.

٥ - ٥) ابواب نواقض الوضوء ب ٧/١.

٦ - ٦) ابواب الوضوء ب ٧/٨.

عدم ارتفاع الحدث الأصغر قبل الأكبر بل اللازم هو رفع الأكبر أولاً هذا لو بنى على استقلال كل من السببين في رفع مسببه أو اشتراكهما في رفع المسبب الذي هو الحدث الأكبر إلا أن الاحتمال الثاني لا يصار إليه لعدم التزامهم ببقاء الأكبر لو أتى بال غسل من دون وضوء و من ثم ترتفع آثاره كحرمه قراءه العزائم و اللبث في المساجد و إن لم يأت بالوضوء، و هذا الاحتمال هو ما يقال من دخاله الوضوء في ماهيه غسل غير الجنابه أى كشرط فيه سواء تقدّمه أو تأخّر عنه، أو احتمال ثالث و هو اشتراكهما معا في رفع الحدثين معا و هذا كسابقه، و من ثم استشكل ابن ادریس - كما حكى عنه - في نيه رفع الحدث بالوضوء سواء تقدّم أو تأخّر أما الأول فلما مرّ و أما الثاني فلأنه بال غسل يرتفع الأكبر فلا محلّ لرافعيه الوضوء له، و من ذلك كان الاتّفاق على مشروعيه تقدّم الوضوء على غسل غير الجنابه كما هو مقتضى النصوص الآتیه أحد أدلّه أجزاء مطلق الغسل عن الوضوء و إن الأمر به على وجه الندييه نظير توضع الجنب للأكل و نحوه لرفع الكراهه و كذلك الحائض و نحوها، و من تلك النصوص صحيح سليمان بن خالد عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «الوضوء بعد الغسل بدعه» (١) و مثلها روايه عبد الله بن سليمان (٢) و عن المعتمر روى من عدّه طرق عن الصادق عليه السّلام قال:

«الوضوء بعد الغسل بدعه» و قد تقدّمت الروايات التى استدلتّ بها على عدم الإجزاء عن الوضوء المتضمّنه لثبوت الوضوء قبل الغسل فى غير الجنابه، و حمل الغسل فى صحيح سليمان و غيره على غسل الجنابه - للاتّفاق على جواز تأخيره فى غير الجنابه - لا وجه له بعد ما مرّ من إيجاب جماعه من المتقدّمين تقديمه على غسل غير

ص: ٣٨٨

١ - ١) ابواب الجنابه ب ٩/٣٣.

٢ - ٢) ابواب الجنابه ب ٦/٣٣.

الجنابه بل عن الفقه الرضوي «فإن اغتسلت و نسيت الوضوء و توضأت فيما بعد عند الصلاه» (١) و تقييده ب«عند الصلاه» تحرزا عن البعديه الملاصقه للوضوء، و احتمال أن حدث الجنابه يلزم الحدث الأصغر في الارتفاع بخلاف بقيه الأحداث فإنها تلازم الأصغر في الحدوث و الوجود دون الارتفاع-يرجع الى الاحتمال الأول، و قد يقال بأن تقديم الوضوء على الغسل في الأحداث الكبرى الأخرى غير الجنابه هو نظير ما في الاستحاضه من تقديم الوضوء على الغسل مع أن المجموع منهما يستباح به الصلاه و كذلك نظير التيمم عن الغسل و الوضوء كما يأتي في المسائل اللاحقه.

ثالثا: بالروايات الوارده كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الغسل يجزى عن الوضوء و أى وضوء أظهر من الغسل» (٢) و موثق عمّار الساباطي قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا اغتسل من جنابته أو يوم جمعه أو يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك أو بعد؟ فقال: لا، ليس عليه قبل و لا بعد، قد أجزأه الغسل و المرأه مثل ذلك إذا اغتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل و لا بعد، قد أجزأها الغسل» (٣) و روايه حمّاد بن عثمان عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يغتسل للجمعه أو غير ذلك أ يجزيه من الوضوء؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: «و أى وضوء أظهر من الغسل» (٤) و مكاتبه محمد بن عبد الرحمن الهمداني كتب الى أبي الحسن الثالث عليه السلام يسأله عن الوضوء للصلاه في غسل الجمعه؟ فكتب: «لا- وضوء للصلاه في غسل يوم الجمعه و لا غيره» (٥) و روى محمد بن أحمد بن يحيى مرسلا أن الوضوء قبل الغسل و بعده بدعه» و أشكل على دلالتها

ص: ٣٨٩

١- ١) مستدرک الوسائل أبواب الجنابه ب ١/٢٥.

٢- ٢) ابواب الجنابه ب ١/٣٣-٣.

٣- ٣) المصدر السابق.

٤- ٤) المصدر السابق.

٥- ٥) المصدر السابق.

بأنّ الغسل في «أى وضوء أنقى و أطهر من الغسل» هو عهدى للجنابه بقرينه ما روت العامه على أمير المؤمنين عليه السّلام- كما أشير إليه في عدّه روايات (١)- أنه كان يأمر بالوضوء قبل غسل الجنابه، وفي صحيح حكم بن حكيم قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن غسل الجنابه- إلى أن قال- قلت: إنّ الناس يقولون: يتوضّأ وضوء الصلاه قبل الغسل فضحك و قال: «و أى وضوء أنقى من الغسل و أبلغ» (٢) و الحاصل أنّ تأكيد الروايات- في قبال روايه العامه المكذوبه في غسل الجنابه و استدلالهم عليهم السّلام لبطلان ذلك بظاهر الآيه الحاصره لوظيفه الجنب بالغسل للقسمه القاطعه للشركه و المقابله- قرينه صاده عن الإطلاق في عنوان الغسل الوارد في محمد بن مسلم و نحوه و أما موثّق عمّار و المكاتبه و نحوهما فتحمل على اجتماع الأغسال بقرينه ذكر تعدد أسباب الغسل و ان عطف بأو فإنها قد تستعمل بمعنى الواو.

و يرد عليه: أولاً: لو سلّم إرادته غسل الجنابه إلا- أنّ المباينه بينه و بين غيره مبتن على القول بتعدد حقائق الأغسال. و قد تقدم في (المسأله ١٠) من فصل مستحبات غسل الجنابه وحده حقيقه الأغسال و وحده المسبب عنها و هو الطهاره، و التعليل وقع بطبيعه الغسل و حقيقته.

إن قلت: من المحتمل أن يكون لغسل الجنابه خصوصيه من جهه أنّ حدثه لا يرتفع إلا مع ارتفاع الحدث الأصغر و هذا بخلاف بقيه الأحداث الكبرى.

قلت: إن التعليل لم يقع بعنوان الجنابه و أنها بارتفاعها رافعه للأصغر، بل وقع بطبيعه نفس الغسل و هى حقيقه فاردّه في الأغسال و إن تعددت حقائق الأحداث الكبرى و من ثم اختلفت آثارها لكن ذلك لا يوجب اختلاف في الغسل و سببه و هى

ص: ٣٩٠

١- ١) ابواب الجنابه ب ٣.

٢- ٢) ابواب الجنابه ب ٣.

الطهاره كما هو الحال فى الغسل الخيى عن النجاسات المختلفه الأنواع والآثار، إلا أن الغسل من الخبث متحد و مسيه و هو الطهاره الخبيثه متحده. و من ثم تداخلت الأغسال.

ثانيا: إن الظاهر من التعليل هو بعموم طبيعه الغسل لا بخصوص الغسل من الجنابه كما أن التعبير ورد مطلقا كما فى صحيح محمد بن مسلم و فى الأغسال الأخرى كما فى موثق عمّار و مجرد وروده فى غسل الجنابه لا يصرفه فى غيرها إليه بعد التصريح بغيره بل و ظهوره فى ما ورد فى روايات غسل الجنابه فى عموم طبيعه الغسل.

ثالثا: بما ورد فى الأغسال المسنونه الندبيه و قد تقدّم مفصلا بيان دلالة ما ورد فى كلّ من الأغسال الزمانيه و الأفعاليه و أنهما تدلان على وجود خاصيتين للغسل الندبى و هما طهاره البدن و الطهاره عن الحدث الأصغر، و من ثم لا ينتقض بالحدث الأصغر الأغسال الزمانيه لأنّ المطلوب فيها الطهاره البدنيه بلحاظ ذلك الزمن، بخلاف التى يؤتى بها للأفعال كالزياره و دخول البيت الحرام فإنّ الحدث الأصغر ينقضها فيطلب إعادتها. فلاحظ ثمّ الروايات.

رابعا: خلّو الأخبار الأمره بالأغسال كالحيض و النفاس و مسّ الميت و غيرها عن التقييد بالوضوء مع أنّ الأحداث الكبرى موجب لانتقاض الوضوء كما عرفت و هذا بخلاف بأب الاستحاضه بعد عدم كون الغسل فيها رافعا للحدث الأكبر، و أنّما مبيحا مخففا للحدث، فقيّد بالوضوء و الحاصل أنّ تخالف الإطلاق و التقييد بين الأغسال فى الأبواب و غسل الاستحاضه شاهد على الاجزاء و الاغناء فيها، و قد يشكل على هذا الوجه بأنّ لو بنى على الاحتمال الأول من الاحتمالات المتقدّمه فى الحديثين

مسألة ٢٦: إذا اغتسلت جاز لها كل ما حرّم عليها بسبب الحيض وإن لم تتوضأ

(مسألة ٢٦): إذا اغتسلت جاز لها كل ما حرّم عليها بسبب الحيض وإن لم تتوضأ فالوضوء ليس شرطاً في صحّته الغسل (١)، بل يجب لما يشترط به كالصلاة ونحوها.

و الغسل و الوضوء من تخالف الرفع و المرفوع عدا غسل الجنابه، لما تمّ الإطلاق لكونه على هذا الاحتمال حيثما متعرضاً الى الحدث الأكبر و رافعه و غير ناظر الى الأصغر و رفعه كما هو غير ناظر لبقية شرائط الصلاة و نحوها.

و يدفعه: بأن ما ذكر هو الحال كذلك في غسل الاستحاضه مع أنه تكرر تقييد الروايات للغسل فيها، و السرّ في ذلك أنّ الطهاره أمر وجداني تنقض بكلّ من الأصغر و الأكبر و إن كان ذات درجات تشكيكيه و المفروض في الأمر بالغسل هو لتحصيل هذا الشرط فلو لم تتحقق بتمام مراتبها المطلوبه فاللازم التنبيه على ذلك في الأدلّه الوارده في الأبواب المزبوره و كذلك الحال في إطلاق الأمر بالتيمم بدلا عن الأحداث حيث لم يشر الى التعدد و مقتضاه الوحده كما في موقّق أبي بصير عن تيمم الحائض و الجنب سواء إذا لم يجدا ماء» (١) و في موقّق عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام «التسويه في التيمم من الوضوء و الجنابه و من الحيض للنساء» (٢).

و هو واضح على القول بإجزائه عن الوضوء، و أمّا على العدم فعن الذكري و المدارك دخاله الوضوء في تحقق غايات الفعل و هو و إن كان ظاهر روايات المقرره للوضوء في الأغسال إلا أنّ الروايات الوارده في الأبواب كما تقدّم خاليه عن تقييد الغسل بالوضوء في رفع الأحداث الكبرى و ترتّب آثار الطهاره عن الأكبر كما هو الحال في روايات المقام أيضا الوارده في وطى المرأه بعد الحيض، مضافا الى أنّ عمده الأدلّه للقائلين للزوم الوضوء في الأغسال هو إطلاق آيه الوضوء للصلاه و مقتضاه دخالته في رفع الأصغر و دخاله الغسل في رفع الأكبر، لأنّ قضيه تقييد

ص: ٣٩٢

١- ١) ابواب التيمم ب ١٢/٦-٧.

٢- ٢) المصدر السابق.

(مسألة ٢٧): إذا تعذر الغسل تيمم بدلا عنه (١) وإن تعذر الوضوء أيضا تيمم، وإن كان الماء بقدر أحدهما تقدّم الغسل (٢).

الصلاه بالوضوء هو بلحاظ ذلك.

لعموم بدليه الطهاره الترايبه عن المائيه فى الروايات (١) مضافا الى خصوص بعض الروايات (٢) المتقدمه، و تخصيص الماتن البدليه به إشاره الى ضميمة الوضوء معه، كما ادعى عدم الخلاف فيه عدا المحكى عن كاشف الغطاء و ولده، و وجهه ما تقدّم من عدم ارتفاع الأصغر مع بقاء الأكبر و المفروض عدم ارتفاع الأكبر بالتيمم، و إنّما هو مبيح للصلاه، لكن الصحيح كونه رافعا فى الجملة، و على ذلك فالالتزام بالتيمم ثانيا بدلا عن الوضوء يتّجه عليه ما اشكل على الوضوء، فضميمة الوضوء متّجه لا سيّما مع القول بجواز تقديم الوضوء على الغسل فى الأحداث الكبرى الذى ادعى الاتفاق عليه هذا كله على القول بعدم أجزاء الغسل عن الوضوء و أما على القول بالإجزاء فالإكفاء بتيمم واحد متّجه و دعوى أنّ الإغناء عن الوضوء بالغسل لا يسرى حكمه على البديل و هو التيمم فلا بدّ من التعدد - ممنوعه فإنه بناء على الإغناء لا يكون المحدث بالأكبر مخاطبا إلا بالغسل و لا دليل على توجه الأمر بالوضوء إليه، مضافا الى موثقتى (٣) أبى بصير و عمّار المتقدمتين فى تسوية تيمم الجنب و الحائض و من الوضوء منهما.

لا ارتفاع الأ-كبر مع بقاء الأصغر بخلاف العكس فالدوران صورى لا- فى الحقيقة، مضافا الى بقاء آثار الأصغر مع بقاء الأكبر بخلاف آثار الأكبر فإنها ترتفع مع بقاء الأصغر فلا يصدق العجز فى الأكبر بخلافه فى الأصغر فى المقام.

ص: ٣٩٣

١- ١) ابواب التيمم ب ١.

٢- ٢) ابواب التيمم ب ٦/١٢-٧.

٣- ٣) ابواب التيمم ب ٦/١٢-٧.

(مسألة ٢٨): جواز وطئها لا يتوقف على الغسل (١) لكن يكره قبله ولا يجب غسل فرجها أيضا قبل الوطئ وإن كان أحوط، بل الأحوط ترك الوطئ قبل الغسل.

كما ذهب إليه المشهور و عن مصابيح الظلام عدم الخلاف و خالف الصدوق في الفقيه و الهداياه و المقنع و قد حمل على شدّه الكراهه لتفصيله بين ما كان زوجها شبقا أو مستعجلا و بين غيرهما و كذلك ما عن نهايه الأحكام و عن المنتهى و المدارك و جوبه لنفسه، و أوجه الشافعي و كذا أبو حنيفة إن انقطع قبل أقصى المده و حكى عن الزهري و ربيعه و مالك و الليث و الثوري و أحمد و إسحاق و أبي ثور و يستدل للجواز بإجمال آيه تحريم الوطئ حَيْتِ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ (١) حيث قرأ القراء بالتخفيف عدا حمزه الكسائي و خلف حيث قرءوا بالتشديد، و من ثم لم يحك التعبير ببقاء الحرمة الى الغسل في عبارته من خالف بل باشرط الجواز بالغسل، و منه قد يستظهر من الآيه الاشعار بالكراهه حيث خصت الحرمة بالحيض و هو اسم للخبث و عللت بالتأذي، و جعلت الوطئ مشروطا بالغسل مع لزوم اتحاد الغايه و الشرط في الحكمين المتضادين.

و كذلك الروايات الواردة فإنها على ثلاث ألسن:

منها: ما دلّ على الجواز كما وثق ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا انقطع الدم و لم تغتسل فليأتها زوجها إن شاء» (٢) و مثلها الصحيح الى عبد الله بن المغيرة عمّن سمعه عنه عليه السلام (٣) و مثلها صحيح على بن يقطين (٤).

و منها: ما قيد الجواز بالشبق كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المرأه ينقطع عنها الدم دم الحيض في آخر أيامها قال: إذا أصاب زوجها شبق فليأمرها

ص: ٣٩٤

١- (١) البقره ٢٢٢./

٢- (٢) ابواب الحيض ب ٣/٢٧.

٣- (٣) ابواب الحيض ب ٤/٢٧-٥.

٤- (٤) المصدر السابق.

فلتغسل فرجها ثم يمسه إن شاء قبل أن تغتسل» (١) ومثلها موثق إسحاق بن عمار (٢) وهو وإن كان ظاهره في الإجناب مع فقد الماء في السفر إلا أن ما يأتي في صحيحه أبي بصير قد يشكّل قرينه على كون موردها ما نحن فيه أيضا.

ومنها: ما ظاهره النهي وشرطيه الغسل لجواز الوطى كصحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن امرأه كانت طامثا فرأت الطهر أيقع عليها زوجها قبل أن تغتسل؟ قال: لا حتى تغتسل، قال: وسألته عن امرأه حاضت في السفر ثم طهرت فلم تجد ماء يوما واثنين، أتحلّ لزوجها أن يجامعها قبل أن تغتسل؟ قال: لا يصلح حتى تغتسل» (٣)، ومثلها صحيح سعيد بن يسار (٤) ومصحح أبي عبيده (٥) ومثلها التقرير المفهوم من موثق عمار (٦) وفي صحيح عبد الرحمن التعبير منه عليه السلام «لا يصلح» (٧)، والجمع بين هذه الألسن لو فرض استحكام التعارض فقد تقدّم حكاية الحرمة عن أكثر العامه، وأما الترجيح بالكتاب فهو وإن كان مقدّما إلا - أن الآيه أقرب إشعارا بالكراهه، وهذا مع أن أدلّه الجواز نصّ فيه بخلاف لسان المنع فإنه ظاهر في الحرمة لا سيما مع تضمينه بماده (يصلح) وهي وإن استعملت في الحرمة في الروايات وكانت ظاهره فيها إلا أنه أدنى درجات الظهور، وكذا حال اللسان الثاني فإنه أقرب للكراهه منه إلى الحرمة، فإن الشبق ليس على حدّ الاضطراب أو المشقّه كيف والاستمتاع بغير الوطى من قبيل التفخيذ ونحوه جائز كما هو الحال في أيام الحيض، فالأظهر الكراهه وتخفيفها مع

ص: ٣٩٥

- ١-١) ابواب الحيض ب ١/٢٧.
- ٢-٢) المصدر السابق ح ٢.
- ٣-٣) المصدر السابق ح ٦.
- ٤-٤) المصدر السابق ح ٧.
- ٥-٥) ابواب الحيض ب ١/٢١.
- ٦-٦) ابواب الحيض ب ٢/٢١.
- ٧-٧) المصدر السابق ح ٣.

مسألة ٢٩: ماء غسل الزوجه و الأمه على الزوج و السيد على الأقوى.

(مسألة ٢٩): ماء غسل الزوجه و الأمه على الزوج و السيد على الأقوى. (١)

مسألة ٣٠: إذا تيممت بدل الغسل ثم أحدثت بالأصغر لا يبطل تيممها

(مسألة ٣٠): إذا تيممت بدل الغسل ثم أحدثت بالأصغر لا يبطل تيممها بل هو باق الى أن تتمكن من الغسل (٢).

الحادى عشر: وجوب قضاء ما فات فى حال الحيض من صوم شهر رمضان و غيره من الصيام الواجب

الحادى عشر: وجوب قضاء ما فات فى حال الحيض من صوم شهر رمضان و غيره من الصيام الواجب (٣).

الشبق و غسل الفرج.

تقدّم فى غسل الجنابه أنّ الأقوى اندراجها فى النفقه الواجبه و أنه من المصارف المعيشيه الأوليه للمتشّرعه كماء التطهير من الخبث.

بل الأقوى لزوم إعادته و ذلك لأنّ إيقاعه هو لاستباحه الصلاه أو ما يشترط فيه الطهاره و قد انتقض ذلك الأثر فلا محاله يتكرر الخطاب له بتحصيل الطهاره و الفرض عجزه عن المائيه فلا- محاله يتحقق موضوع الأمر بالتيمم سواء بلحاظ الآيه الكريمه أو روايات التيمم نعم هذا التقرير بناء على عدم تعدد التيمم للمحدث بالأ- كبر و أما على القول بالتعدد فأيضاً يعيده كبديل عن الوضوء و إن لم يعد ما هو بديل عن الغسل فيستبيح ما يحرم على المحدث بالأكبر و إن لم يأت بالتيمم البديل عن الوضوء. هذا مضافاً الى إطلاق صحيح زراره قال: «قلت لأبى جعفر عليه السلام: يصلى الرجل بتيمم واحد صلاه الليل و النهار كلّها؟ فقال: نعم، ما لم يحدث أو يصب ماء» الحديث (١) و مثله معتبره (٢) السكونى و فيها «ما لم تحدث».

أمّا صيام شهر رمضان فلم يحك خلاف عن العامه فضلاً عن الخاصه و هو مقتضى النصوص المطلقه و الخاصه أيضاً كصحيح أبان بن تغلب عن أبى عبد الله عليه السلام

ص: ٣٩٦

١- ١) ابواب التيمم ب ١/٢٠.

٢- ٢) المصدر السابق ب ٥/٢٠.

قال: «إنَّ السنَّة لا تقاس، ألا ترى أنَّ المرأه تقضى صومها و لا تقضى صلاتها» الحديث (١) و غيرها (٢)، و فى صحيح على بن مهزيار خاص بشهر رمضان (٣)، و محصّل مفاد الروايات اسقاط الحيض لأداء و قضاء الصلاة دون قضاء الصوم، و هو على معنيين الأول عدم مسقطيه الحيض لقضاء الصوم فى المورد الذى يجب قضاءه مع الفوت، الثانى إيجابه لقضاء الصوم بطوره فى وقت الأداء، و الظاهر هو المعنى الأول، و أما عموم قضاء كل صوم لفوت أداءه فقد يستظهر من صحيح زراره عنه عليه السّلام: «..إنَّ الصوم إذا فاتك أو قصرت أو سافرت فيه أذيت مكانه أياما غيرها» (٤) و صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام فى حديث قال: «إنَّ الله قد رخص للمسافر فى الإفطار و التقصير و أوجب عليه قضاء الصيام و لم يوجب عليه قضاء تمام الصلاة و السنَّة لا تقاس» (٥) و هو يعضد الفرق بين الصوم و الصلاة فى قضاء الأول دون الثانى بطرو المانع عن الأداء حيضا كان أو سفر، و صحيح حفص بن البختري عن أبى عبد الله عليه السّلام فى الرجل يموت و عليه صلاه أو صيام فقال: «يقضى عنه أولى الناس بميراثه» الحديث (٦) و مورده ما كانت ذمّه الميت مشتغله فهو غير ما نحن فيه، و من روايات المقام و عمومها المعتضد بعموم الصوم و الصلاة المتروكه للحيض المأخوذ جزء من موضوع روايات المقام يظهر وجوب قضاء الصوم الواجب غير شهر رمضان سواء كان مؤقتا معينا كصوم بدل الهدى فى التمتع و نحوه أم كان موسعا أما الأول فلظهور الروايات فى عدم مسقطيه الحيض للقضاء، أما الموسع فيجب أداء أصاله بعد فرض سعتة. ثم

ص: ٣٩٧

- ١-١) ابواب الحيض ب ١/٤١.
- ٢-٢) ابواب الحيض ب ٤١-١٠ ح ٤ و ٩.
- ٣-٣) ابواب الحيض ب ٧/٤١.
- ٤-٤) ابواب من يصح منه الصوم ب ١.
- ٥-٥) ابواب من يصح منه الصوم ب ١/١٤.
- ٦-٦) ابواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٥.

المؤقت كما قد يكون بالأصالة قد يكون بالعارض كالنذر و هو على صور:

منها: ما لو كان بنحو تعدد المطلوب فاللازم اتيانه فى غير ذلك الوقت أداء كأن ينذر صوم كل خميس فى حين إرادته صوم كل اسبوع بنحو تعدد المطلوب كما هو مفاد مصحح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن رجل جعل على نفسه أن يصوم بالكوفة أو بالمدينة أو بمكة شهرا فصام أربعة عشر يوما بمكة، له أن يرجع الى أوله فيصوم ما عليه بالكوفة، قال: نعم» (1) و مثله مصحح سعدان.

و منها: ما لو كان نذر صوم الدهر فيسقط عنها لعدم تصور القضاء و ورد بذلك النص (2).

و منها: ما لو كان بنحو وحده المطلوب فالمحكى من الكلمات فى باب الصوم و النذر الاتفاق على القضاء لصحيح على بن مهزيار فى حديث قال: «كتبت إليه - يعنى الى أبى الحسن عليه السلام - يا سيدي رجل نذر أن يصوم يوما من الجمعة دائما ما بقى، فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى أو أيام التشريق أو سفر أو مرض هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه؟ وكيف يصنع يا سيدي؟ فكتب إليه: قد وضع الله عنه الصيام فى هذه الأيام كلها، و يصوم يوما بدل يوم إن شاء الله» الحديث (3) و مثلها رواه القاسم بن أبى القاسم الصيقل (4) و رواه أو معتبره عبد الله بن جندب (5) و مفهوم موثق عبد الله بن سنان (6).

و يعارضها موثق زراره قال: «قلت لأبى جعفر عليه السلام إن أمى كانت جعلت عليها نذرا إن الله ردّ عليها بعض ولدها من شىء كانت تخاف عليه أن تصوم ذلك اليوم الذى يقدم فيه ما بقيت

ص: ٣٩٨

١-١) ابواب بقيه الصوم الواجب ب ١٣.

٢-٢) ابواب بقيه الصوم الواجب ب ١١.

٣-٣) ابواب النذر ب ١٠.

٤-٤) ابواب من يصح منه الصوم ب ٢/١٠.

٥-٥) المصدر السابق ٥/١٠.

٦-٦) المصدر السابق ٦/١٠.

و أما الصلوات اليومية فليس عليها قضاؤها(١) بخلاف غير اليوميه مثل الطواف و النذر المعين و صلاه الآيات فإنه يجب قضاؤها(٢) على الأحوط، بل الأقوى.

مسألة ٣١: إذا حاضت بعد دخول الوقت

(مسألة ٣١): إذا حاضت بعد دخول الوقت فإن كان مضى منه مقدار أداء أقل الواجب من صلاتها بحسب حالها من السرعة و البطء، و الصّحّة و المرض و السفر فخرجت معنا مسافره الى مكّه فأشكل علينا (لمكان النذر)، تصوم أو تفتّر؟ فقال: لا تصوم، قد رفع الله عنها حقّه و تصوم هي ما جعلت على نفسها، قلت: فما ترى إذا هي رجعت الى المنزل أ تقضيه؟ قال: لا، قلت: فتترك ذلك؟ قال: لا، لأنني أخاف أن ترى في الذي نذرت فيه ما تكره» (١) و مثله موثّق مسعده (٢) و لعلّ اطراح المشهور لهما لكون موردهما نظير صوم الدهر الذي تقدّم استثناء الأيام المحرّمه منه مع احتمال مفادهما ما لا ينافي الروايات الأولى.

و لم يحك خلاف عن العامّة فضلا عن الخاصّه و من ثمّ احتجّوا عليهم السّلام لإبطال القياس بهذا الحكم في الصلاه دون الصوم.

أمّا الموسع فخارج عن موضوع القضاء تخصصا و اتيانها أداء بمقتضى نفس دليل الأداء مثل الطواف على المستظهر من المشهور من كون وجوبها نفسى مستقل بسبب اتيان الطواف و إن وجب الاتيان بها فورا قبل السعى، نعم على القول الآخر هي من الموقت و اتيانها بعد ذلك بمنزله القضاء، و أمّا صلاه الآيات ففي الكسوف و الخسوف و نحوهما ممّا كان فيه أداء و قضاء فكذلك و أمّا مثل الزلزله ممّا يمتدّ وقته و إن وجب فورا ففورا فالاتيان لاحقا أداء لا قضاء. و كذلك حال النذر الموسع أو المعين الذي من باب تعدد المطلوب، و على أيّه حال فإنّ مقتضى إطلاق الروايات السابقه عدم القضاء.

ص: ٣٩٩

١- ١) ابواب من يصح منه الصوم ب ٣/١٠.

٢- ٢) المصدر السابق ح ١.

و الحضر و تحصيل الشرائط بحسب تكليفها الفعلى من الوضوء أو الغسل أو التيمم و غيرها من سائر الشرائط غير الحاصله و لم تصل و جب (١) عليها قضاء تلك الصلاة.

كما أنّها لو علمت بمفاجأه الحيض و جب عليها المبادره الى الصلاة. و فى مواطن التخيير يكفى سعه مقدار القصر و لو أدركت من الوقت أقلّ ممّا ذكرنا لا يجب القضاء و إن كان الأحوط القضاء إذا أدركت الصلاة مع الطهاره و إن لم تدرك سائر الشرائط بل و لو أدركت أكثر الصلاة، بل الأحوط قضاء الصلاة إذا حاضت بعد الوقت مطلقا و إن لم تدرك شيئا من الصلاة.

و نسب تقييد الوجوب بذلك للأكثر و المنقول من كلماتهم كما حكاها فى مفتاح الكرامه التعليل بلزوم القدره فى التكليف و من ثم صرح جماعه كما عن المبسوط و غيره باعتبار مضى مقدار الطهاره خاصه للتمكّن من بقيه الشرائط قبل الوقت دونها لتقييد الأمر بها بالوقت و عن التذكره و نهايه الأحكام و الذكرى و جامع المقاصد كفايه إدراك أقلّ الواجب و هى الصلاة خفيفه و عن كشف اللثام أنّ اعتبار مضى باقى الشرائط يدفعه العمومات و الفرق من وجهين:

الأول: أنّ الصلاة لا تصحّ بدون الطهاره و تصحّ بدون سائر الشروط.

الثانى: توقيت الطهاره بوقت الصلاة دونها. و عن نهايه الأحكام احتمال عدم التقييد بالتمكّن على الطهاره لامكان تقديمها بالتطهر لغيرها إلا إذا لم يجز تقديم الطهاره كالتيمم و المستحاضه.

و عن النهايه و الوسيله إذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة قضت من دون تقييد بقدر الطهاره و أداء الصلاة و عن المقنع إن طمشت بعد الزوال و لم تصل الظهر لم يكن عليها قضاؤها، و عن الفقيه و جمل المرتضى و الكاتب الاكتفاء بخلوّ أول الوقت عن الحيض بمقدار أكثر الصلاة، و عن صلاه القواعد و جامع المقاصد استحباب القضاء

لو قصر ما خلا من أول الوقت ممّا ذكر من المقدار ولا بدّ من تحرير مقتضى القاعده أولاً ثمّ التعرّض لروايات المقام: ولتنقيح القاعده لا بدّ من التفرقة بين قيود الوجوب و قيود الواجب فإنّ الأولى قيود اتّصاف الفعل بالملاك والثانية قيود تحصيل الفعل و الملاك، كما أنّ القدره على الفعل و قيوده ليست شرعيه أى ليست دخيله فى الملاك بل عقليه ما لم يدلّ الدليل على ذلك، و الفرق بين قيود الوجوب الشرعيه و قيوده العقليه أنّ الشرعيه دخيله فى الاتّصاف و العقليه دخيله فى التنجيز، و على ذلك فالقدره على قيود الواجب قيد فى التنجيز لا فى فعليه الوجوب و الملاك، و العجز معذر لا معدم لفعليه الوجوب و الملاك، و المدار فى صدق عنوان الفوت المأخوذ موضوعاً هو فعليه الوجوب لا- تنجيزه، نعم خصوص النقاء من الحيض قد أخذ قيوداً فى الوجوب شرعاً. و الكلام فى تحقق هذا القيد و لو بنحو صرف الوجود، فتحصل أنّ مقتضى القاعده يوافق إطلاق ما عن النهايه و الوسيله من تحقق موضوع القضاء بمجرد دخول الوقت مع توفّر قيود الوجوب الشرعيه و إن لم تتحقق القدره العقليه على الأداء، أى و إن لم يتنجز الوجوب، و قد يقال أنّ القدره و إن لم تؤخذ فى فعليه الوجوب إلا أنها مقومه لعنوان الفوت موضوع القاعده.

و فيه: أنّ لزامه عدم صدق الفوت مع الغفله أو النوم و نحوهما طيله الوقت، نعم ظاهر أكثر المتقدمين جعل القدره قيوداً لفعليه الوجوب، و من ثمّ قيّدوا القضاء بمقدار الأداء و الطهاره و كذلك قيّدوا مشروعيه الطهاره بوقت الصلاه لعدم تصويرهم مشروعيتها فى نفسها للإشكال المعروف فى الطهارات الثلاث. هذا بحسب أدلّه باب الصلاه و أمّا بحسب أدلّه (1) باب الحيض فقد دلّت على أنّ ما يفوت بالحيض أى

ص: ٤٠١

بسيبه فإنه لا يقضى، ومقتضاها لزوم القدره على الأداء للصلاه فى الوقت بلحاظ ذاتها و شرائطها فيما لم تكن متوفّره و بعباره أخرى كلما كان السبب للفوت هو ضيق الظهر و وجود الحيض لم يجب القضاء و كلما كان سبب الفوت الغفله أو التوانى أو نحوهما فمقتضى القاعده هو القضاء، و يظهر من جماعه أنّ الحيض مانع شرعى عن التنجيز لا- عن الفعلية، و عليه يوجّه فتوى جماعه باستحباب القضاء و حمل ما دلّ على عدم قضاء الحائض مع فعلية الحكم أنّ ما على عدم العزيمه.

أمّا الروايات الخاصّه الوارده: فموثّق الفضل بن يونس عن أبى الحسن الأول- فى حديث- قال: «و إذا رأت المرأه الدم بعد ما يمضى من زوال الشمس أربعه أقدام فلتمسك عن الصلاه، فإذا طهرت من الدم فلتقتضى صلاه الظهر، لأن وقت الظهر دخل عليها و هى طاهر، و خرج عنها وقت الظهر و هى طاهر، فضيقت صلاه الظهر فوجب عليها قضاؤها» (1) و ظاهر الروايه أنّ المدار على التضييع و على دخول الوقت و هى طاهر بمقدار أداءها و إن تضمّنت أنّ وقت الظهر هو خصوص وقت الفضيله و خصوص هذا المضمون محمول على التقيه لموافقته العامّه، و صحيح أبى عبيده- كما فى نسخه التهذيب و الكافى و إن كان فى الوسائل فى الطريق على بن زيد بدل ابن رئاب و الظاهر أنه من سهو النسخ، نعم فى طريق الكلينى مضمرة- عن أبى عبد الله عليه السّلام- فى حديث قال: «و إذا طهرت فى وقت فأخرت الصلاه حتى يدخل وقت صلاه أخرى ثم رأت دما كان عليها قضاء تلك الصلاه التى فرّطت فيها» (2) و مفادها كما تقدّم نعم ظاهرهما لزوم مضى وقت الفضيله و لم يشترطه أحد و فى موثّق يونس بن يعقوب عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «فى امرأه دخل عليها وقت

ص: ٤٠٢

١- ١) ابواب الحيض ب ١/٤٨.

٢- ٢) المصدر السابق ح ٢.

الصلاه و هي طاهر فأخرت الصلاه حتى حاضت قال: تقضى إذا طهرت» (١) و في مصحح عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألته عن المرأه تطمئ بعد ما تزول الشمس و لم تصل الظهر، هل عليها قضاء تلك الصلاه؟ قال: نعم» (٢) و يقرب إطلاقها بمجرد دخول الوقت، و أشكل عليه بظهور النفي في شأنه إمكان الاتيان و هو محل تأمير، إلا- أن التعليل في غيرها بالتضييع و التفریط مقيد لإطلاقه، و في موثّق سماعه، قال: «سألته أبا عبد الله عليه السّلام عن امرأه صلّت من الظهر ركعتين ثم إنها طمئت و هي جالسه؟ فقال: تقوم من مكانها و لا تقضى الركعتين» (٣) و في الصحيح الى علي بن رئاب عن أبي الورد زياده «و إن كانت رأّت الدم و هي في صلاه المغرب و قد صلّت ركعتين فلتقم من مسجدها فإذا تطهّرت فلتقض الركعه التي فاتتها من المغرب» (٤) و قرّب دلالتهما على القول المتقدّم من لزوم القضاء بمضى أكثر الوقت بعد كون الركعتين في المغرب أكثر الصلاه بخلافه في الظهر و أشكل عليه بأن مفادهما حول قضاء الركعات المنسيه و إن تخلل القاطع كما ورد في بعض الروايات المطروحه في خلل الصلاه هذا مضافا الى بعد إتيان المرأه في الفرض للصلاه في أول الوقت، و المحصل من الروايات المتقدّمه مطابق لمقتضى القاعدة و لو فرض الاجمال في دلاله بعضها فيكفي التمسك بعموم عدم قضاء ما استند فوته للحيض، فإن استند فوات الصلاه للحيض فلا- قضاء عليها و إن استند الى تضييعها لإمكانها الإتيان بها فيثبت عليها القضاء و هذا المفاد هو المحصل أيضا مما سيأتي من روايات (٥) طهرها في آخر الوقت، نعم التزم جماعه باستحباب القضاء في الطهر آخر

ص: ٤٠٣

- ١-١) المصدر السابق ح ٤.
- ٢-٢) المصدر السابق ح ٥.
- ٣-٣) المصدر السابق ح ٣.
- ٤-٤) المصدر السابق ح ٦.
- ٥-٥) ابواب الحيض ب ٤٩.

مسأله ٣٢: إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت

(مسأله ٣٢): إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت، فإن أدركت من الوقت ركعه مع إحراز الشرائط وجب عليها الأداء، وإن تركت وجب قضاؤها (١) وإلا فلا. وإن كان الأحوط القضاء إذا أدركت ركعه مع الطهاره، وإن لم تدرك سائر الشرائط، بل الأحوط القضاء إذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقاً، وإذا أدركت ركعه مع التيمم لا يكفى فى الوجوب إلا إذا كان وظيفتها التيمم مع قطع النظر عن ضيق الوقت، وإن كان الأحوط الاتيان مع التيمم و تماميه الركعه بتماميه الذكر من السجده الثانيه لا برفع رأسها منها.

الوقت إذا كان أقل من ركعه كما يأتى عملاً ببعض الأخبار فى المورد و هذا يتأتى فى بعض الأخبار المتقدمه أيضاً و جمعا مع البعض الآخر و على كل حال فإن التفريط و التضيق حيث كان فى قبال سببيه الحيض للفوات فهو ظاهر فى توفر القدره على الأداء فلا ينافيه الغفله أو النوم و نحو ذلك لا أن المدار على التقصير فى قبال القصور مع فرض القدره.

و لا يخفى صدق استناد الفوات لفعالها فيما كانت ملتفتة قبل الوقت الى مظنه مجيء الحيض و لم تبادر الى المقدمات، و لو بالنسبه الى الطهاره بعد مشروعيتها قبل الوقت، و الكلام عن الشرائط الاضطراريه سيأتى.

كما هو عبارته الأكثر و اقتصر جماعه على أخذ وقت الطهاره من دون ذكر بقية الشرائط، و عن الكاتب و السرائر و الوسيله و الذكري إطلاق الصلاه فى إسناد التمكن منها و ظاهره جميع الصلاه و عن النهايه لزوم القضاء إذا طهرت قبل طلوع الشمس على كل حال و عن المعبر المييل الى القضاء مع إدراك الأقل لا مجرد الركعه و عن الوسيله إن لم يمكنها ذلك لم يجب عليها القضاء بل يستحب و عن الذكري احتمال الاكتفاء بالركوع فى صدق إدراك الركعه للتسميه لعه و عرفاً و لكونه المعظم و قال

(مسألة ٣٣): إذا كانت جميع الشرائط حاصله قبل دخول الوقت يكفى فى وجوب المبادره و وجوب القضاء مضى مقدار أداء الصلاة قبل حدوث الحيض فاعتبار مضى مقدار تحصيل الشرائط باستحباب القضاء فى التهذيبن و عن نهايه الأحكام و التذكره و المنتهى إذا أدركت أقل من ركعه كما مرّ عن الوسيله لبعض الأخبار الآتية، و الكلام فى مقتضى القاعده هو ما تقدّم و عمدته ما ورد (١) فى المقام، صحيح عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ رَأَتْ الطَّهْرَ وَ هِيَ قَادِرَةٌ عَلَى أَنْ تَغْتَسِلَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ فَفَرَّطَتْ فِيهَا حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى كَانَ عَلَيْهَا قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَّطَتْ فِيهَا، وَ إِنْ رَأَتْ الطَّهْرَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ فَقَامَتْ فِي تَهَيُّئِهِ ذَلِكَ فَجَازَ وَقْتُ صَلَاةٍ وَ دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى فَلَيْسَ عَلَيْهَا قَضَاءُ وَ تَصَلَّى الصَّلَاةَ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا» (٢) و مثلها مصحح منصور بن حازم (٣) و مفادها المدار على التفريط و قد تقدم أنه إشاره الى القدره فى قبال سببيه الحيض للفوات لا أن المراد هو فعلية حصوله، و مثلها صحيح أبى عبيده (٤) و كذلك صحيح الحلبي (٥)، و فى ذيل موثّق الفضل بن يونس (٦) المتقدّم إن طهرت بعد ذهاب أربعه أقدام من الزوال فلا تصلى إلا العصر و قد تقدّم أن تحديد وقت الظهر بوقت الفضيله هو مذهب العامّة، و مثلها روايه معمر بن يحيى [بن عمر] (٧) و كذلك روايه أبى همام و كذلك موثّق محمد بن مسلم إلا أنه تضمن «فإن ضيّعت فعليةا صلاتان» (٨) و حمل صدرها على التقيه لا ينافى حجية التعليل فى الذيل و فى روايه منصور بن حازم عنه عليه السلام «...فإن طهرت فى

- ١-١) ابواب الحيض ب ٤٩.
- ٢-٢) المصدر السابق ح ١.
- ٣-٣) المصدر السابق ح ١٣.
- ٤-٤) المصدر السابق ح ٤.
- ٥-٥) المصدر السابق ح ٨.
- ٦-٦) المصدر السابق ح ٢.
- ٧-٧) المصدر السابق ح ٣.
- ٨-٨) المصدر السابق ح ٥.

آخر وقت العصر صلّت العصر» (١) وفي مصحح أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلّت المغرب والعشاء وإن طهرت قبل أن تغيب الشمس صلّت الظهر والعصر» (٢) والتعبير ب«صلّت» ظاهر في الأداء واستظهر منه الأعم لاطلاق (صلت) لكل من الأداء والقضاء وهو محل تأمّل لا سيّما بقريته الصدر الظاهر في لزوم العشاءين في الوقت الاضطراري كأداء. ومثلها صحيح عبد الله بن سنان (٣) وروايه داود الدجاني وعمر بن حفص. والمحصل هو ما تقدّم في الطهر في أول الوقت، كما أنّ اللازم في الشرائط هو الأعم من الاختياري أو الاضطراري سواء في الطهارة وغيرها، ودعوى أنّ الاضطراري لا يشرع فيها حيث لا يشرع فيه الاختياري - لا تستلزم عدم مشروعيه الابدال الاضطراريه في المقام وذلك لكون فرض الكلام في الطهر لا في فتره الحيض، وغايه الأمر أنّ الشرائط الاختياريه حصل العجز عنها بسبب ضيق الوقت نظير ما إذا كان العجز عنها مستوعبا لكل الوقت في غير فرض الحيض من أمثله العجز، والعجز عنها لا يعنى عدم مشروعيتها وإنما عدم عزيمتها.

كما أنّ الكلام في مشروعيه التيمم في المقام بعد الفراغ عن مشروعيتها لضيق الوقت كما هو الأقوى في محله فالأقوى صحّه الأبدال الاضطراريه في المقام كما مرّ في كلام كاشف اللثام لكن مع تعميم ذلك الى الطهارة أيضا، وأمّا صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تقوم في وقت الصلاة فلا تقضى ظهرها حتى تفوتها الصلاة ويخرج الوقت، أ تقضى الصلاة التي فاتتها؟ قال: «إن كانت توانت قضتها، وإن كانت دائبه في غسلها فلا تقضى» (٤) فلا دلالة فيه على نفي مشروعيه التيمم ولا على نفي القضاء

ص: ٤٠٦

١-١) المصدر السابق ح ٦.

٢-٢) المصدر السابق ح ٧.

٣-٣) المصدر السابق ح ١٠.

٤-٤) ابواب الحيض ب ٨/٤٩.

إنما هو على تقدير عدم حصولها(١)

مسألة ٣٤: إذا ظنَّ ضيق الوقت عن إدراك الركعة فتركت ثم بان السعه

(مسألة ٣٤): إذا ظنَّ ضيق الوقت عن إدراك الركعة فتركت ثم بان السعه وجب عليها القضاء (٢).

مسألة ٣٥: إذا شكَّت في سعه الوقت و عدمها وجبت المبادره

(مسألة ٣٥): إذا شكَّت في سعه الوقت و عدمها وجبت المبادره (٣).

مسألة ٣٦: إذا علمت أول الوقت بمفاجأه الحيض وجبت المبادره.

(مسألة ٣٦): إذا علمت أول الوقت بمفاجأه الحيض وجبت المبادره. بل و إن شكَّت فيما لو تركت الصلاة بالطهاره التراييه بتقريب أن المدار في الروايه جعل على التمكن في الوقت من الطهاره المائيه أداء و قضاء، لعدم دلالة فوت الوقت في أثناء الغسل مع المبادره و عدم التواني على كون الوقت المفروض هو بقدر الصلاة مع التيمم، ثم إن تماميه الركعه بالسجده الثانيه لظهور (صلّى) الوارد (١) في التحقق تماما و هو بذكر السجود لا- برفع الرأس، و المراد بالركعه ذلك لا- الركوع لما هو الظهور الاستعمالي الشائع و إرادته الركوع كما في بعض الموارد محتاج الى قرينه مفقوده في المقام.

لصدق التمكن حينئذ من الصلاة و صدق التضييع و التواني لو لم تأت بها هذا فضلا عما تقدّم من كفايه أبدالها الاضطراريه في الوجوب أداء و قضاء.

لأن المدار على الواقع لا العذر و عدمه.

و استشكل فيه فيما لو علمت بالمقدار و شكَّت في كفايته لأدائها بأنّه من الشك في موضوع الوجوب لا في القدره على الواجب الذي هو مجرى الاحتياط العقلي و فيه أنه نظير أخذ الاستطاعه في وجوب الحج بقاء فإنّ مع الشك في بقائها لا يسوغ عدم الاقدام على المقدمات و السفر و الوجه في ذلك إما لاستصحاب البقاء الاضافي أو لكون الشرط المتأخر دخيل في بقاء الوجوب لا في حدوثه.

ص: ٤٠٧

على الأحوط و إن لم تبادر وجب عليها القضاء إلا إذا تبين عدم السعه (١).

مسألة ٣٧: إذا طهرت و لها وقت لإحدى الصلاتين صلّت الثانية و إذا كان بقدر خمس ركعات صلّتهما

(مسألة ٣٧): إذا طهرت و لها وقت لإحدى الصلاتين صلّت الثانية و إذا كان بقدر خمس ركعات صلّتهما (٢).

و لو قبل الوقت لكونه من تحصيلها المقدمات المفوته حينئذ و لصدق التضييع المأخوذ في لسان روايات القضاء عليها.

بناء على أنّ من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت (١) فيكون قد أدرك وقت المتقدمه و إن بنى على اختصاص آخر الوقت بالثانية، فإنه فيما بقى بقدرها فقط لا الزائد عليها مضافا الى مفهوم ما ورد (٢) من تعليل تقديم و تعين الثانية لثلاث تفوته كالتاهما، أنه مع إدراك كليهما يتعين الترتيب و بقاء وقت الأولى، ثم أنّ مقتضى ما ورد من امتداد صلاة العشاءين للمضطر الى طلوع الفجر لما ورد من جملة من النصوص كصحيحى أبى بصير (٣) و صحيح ابن مسكان (٤) و موثّق زراره (٥) و حسنه عبيد (٦) بن زراره و غيرها المحمول إطلاق بعضها على الاضطرار و نحوه للتقييد فى بعضها الآخر و لمفاد ما (٧) قيد انتهاء وقتها بمنتصف الليل المحمول على الوقت الاختيارى، و إن حمل الشيخ فى التهذيب الروايات الأولى على التقية لموافقته مذهب العامة إلا أنه لا موجب له بعد كون بعضها خاصا بالاضطرار فمقتضى ذلك هو لزوم أداءهما لو طهرت الحائض بعد منتصف الليل، و يدلّ (٨) عليه بالخصوص إطلاق صحيح عبد الله بن سنان فى المقام و روايه داود و عمر بن حنظله.

ص: ٤٠٨

١-١) ابواب المواقيت ب ٣٠.

٢-٢) ابواب المواقيت ب ٨/٤ و ب ٤/١٧.

٣-٣) ابواب قضاء الصلوات ب ٢١/٣ و ابواب المواقيت ب ٣/١٢.

٤-٤) ابواب المواقيت ب ٤/٦٢.

٥-٥) ابواب القبلة ب ٣/١١.

٦-٦) ابواب المواقيت ب ٩/١٠.

٧-٧) ابواب المواقيت ب ١٧ و غيره.

٨-٨) ابواب الحيض ب ١٠/٤٩-١١-١٢.

مسألة ٣٨: في العشاءين إذا أدركت أربع ركعات صلّت العشاء فقط

(مسألة ٣٨): في العشاءين إذا أدركت أربع ركعات صلّت العشاء فقط، إلا إذا كانت مسافره و لو في موطن التخيير فليس لها أن تختار التمام و تترك المغرب (١).

مسألة ٣٩: إذا اعتقدت السعة للصلاطين فتبين عدمها و أنّ وظيفتها إتيان الثانيه

(مسألة ٣٩): إذا اعتقدت السعة للصلاطين فتبين عدمها و أنّ وظيفتها إتيان الثانيه و يجب عليها قضاؤها و إذا قدمت الثانيه باعتقاد الضيق فبانت السعة صحّت و يجب عليها إتيان الأولى بعدها و إن كان التبين بعد خروج الوقت و يجب قضاؤها (٢).

مسألة ٤٠: إذا طهرت و لها من الوقت مقدار أداء صلاه واحده، و المفروض أنّ القبله مشتبّه

(مسألة ٤٠): إذا طهرت و لها من الوقت مقدار أداء صلاه واحده، و المفروض أنّ القبله مشتبّه تأتي بها مخيره بين الجهات، و إذا كان مقدار صلاتين تأتي بهما كذلك (٣).

أما تعين العشاء في آخر الوقت فلما (١) ورد من خروج وقت المغرب بذلك و تعين صلاه العتمه حينئذ و يتعين اتيان المغرب في الوقت الاضطراري كما دلّت عليه بعض النصوص التي تقدّمت الإشاره إليها في امتداد الوقت للنصف الثاني للمضطر، و أما مع السفر فإنها متمكّنه من إدراك كلا الصلاتين في المقدار المزبور و لو في موطن التخيير، ثمّ إنه لو عصت و اختارت التمام فهل تبطل لاطلاق اعتبار الترتيب و هي متمكّنه من ذلك أم الصحّه بعد فرض عموم التخيير للفرض لأن عدل التمام لا يتصور فيه اشتراط الترتيب.

لأنّ المدار كما تقدّم على الواقع و توفر القدره بحسبه لا بحسب احراز و اعتقاد المكلف و إن كانت معذوره و في الشق الثاني من المسأله تصح الثانيه بعد عدم ركنيه الترتيب فلا يبطل بالخلل غير العمدي.

هذا بناء على وجوب الاحتياط في القبله على المتحير الذي لم يحصل لديه علم و لا ظن بالقبله و أما القول الآخر فيكفي صلاه واحده كما حكى عن ابن أبي

ص: ٤٠٩

مسألة ٤١: يستحب للحائض أن تتنظف و تبدل القطنه و الخرقه، و تتوضأ في أوقات الصلاه اليوميه

(مسألة ٤١): يستحب للحائض أن تتنظف (١) و تبدل القطنه و الخرقه، و تتوضأ في أوقات الصلاه اليوميه، بل كلَّ صلاه موقته و تقعد في مصلاها مستقبليه مشغوله بالتسييح و التهليل و التحميد و الصلاه على النبي صلى الله عليه و آله و آله و قراءه القرآن و إن كانت مكروهه في غير هذا الوقت، و الأولى اختيار التسييح الأربع و إن لم تتمكن من الوضوء تيمم بدلا عنه و الأولى عدم الفصل بين الوضوء أو التيمم و بين الاشتغال عقيل و الصدوق و المختلف و الروضه و غيرهم من متأخري المتأخرين للصحاح الوارده (١) «يصلى حيث يشاء» و أنه مورد نزول الآيه فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ (٢)، و هذه الروايات إن لم يعمل بإطلاقها في المشتبه للقبله فالقدر المتيقن منها فيما لم يتمكن من الاحتياط المزبور، نعم على القول الأول هل يلزم عليه القضاء أيضا و هل ينجز العلم الاداء الاحتمالي مع القضاء بدعوى أنه أحد طرفى العلم و الصحيح العدم لأن الاداء منجز فعلا على كل تقدير فيجرب الأصل المفرغ في الطرف الاخر بلا معارض، ثم إنه لو كان عليها فرضان مترتبان فالصحيح جواز أداءهما في طرف واحد متعاقبا و ان لم يجزم بإتيان الأول بل يكفي الصحه التقديرية في الامتثال الاحتمالي.

كما يستظهر من صحيح الحلبي عنه عليه السلام «يتحشين حين يدخل وقت الصلاه، و يتوضين ثم يجلسن قريبا من المسجد، فيذكرن الله عزَّ و جل» (٣) و التعبير عن نساء النبي صلى الله عليه و آله بالقرب من المسجد فإنه يشير الى التعبير في الآيه خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ و هو يفيد مطلق النظافه و مثله صحيح زراره عنه عليه السلام «ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عزَّ و جل» (٤) و كذلك أمرها بالوضوء و الحدثيه يفيد الطهاره الخبثيه بجامع الطهاره مع التصريح بالتحشى.

ص: ٤١٠

١- ١) ابواب القبله ب ٨.

٢- ٢) البقره ١١٥.

٣- ٣) أبواب الحيض ب ١/٤٠.

٤- ٤) ابواب الحيض ب ٢/٤٠.

بالمذكورات ولا يبعد بدليه القيام وإن كانت تتمكن من الجلوس (١) والظاهر انتقاض هذا الوضوء بالنواقض المعهودة.

تعرض الماتن لجملة من الأمور النديبه الدالّه عليها الروايات كصحيح الحلبي و زراره و معاويه و تعبير الصدوقين بالوجوب ليس يتعين في مقابل الندب بالمعنى الاصطلاحي بل الاستعمال الروائي بمعنى الثبوت فما استظهره في الحدائق عنهما و مال إليه-ليس في محلّه و التعبير في صحيح زراره «و عليها أن تتوضأ وضوء الصلاة...» لا دلالة له بعد التعبير قبله متصلاً به «إذا كانت المرأه طامثا فلا تحل لها الصلاة» فإنه في مقام توهم الخطر مضافا الى العناوين النديبه المأمور بها في سياق واحد، و أما التيمم بدل عن الوضوء غير الراجع فيستفاد من عموم (١) أن (ربّ الماء ربّ الصعيد) و هو أحد الطهورين (٢) و هو «نصف الطهور» (٣) فإن الوضوء غير المبيح و إن لم يكن طهوراً رافعا و لكنه يوجب درجه من الطهاره غير المبيحه لكنها رافعه للغضاضه و بالتالى فينزل التيمم منزلتها بنحو أضعف، و من ثم ورد الأمر به للعاجز عن الوضوء مع عدم كونه مبيحا اصطلاحا كما في موثّق سماعه عن أبي عبد الله عليه السّلام عن أبيه عن علي عليه السّلام أنه سئل عن رجل يكون وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفه أحدث أو ذكر أنه على غير وضوء و لا يستطيع الخروج من كثرة الزحام؟ قال: يتيمم و يصلى معهم و يعيد إذا هو انصرف» (٤) و مثله موثّق السكوني (٥).

و من ثم يصحّ فرض انتقاضهما بالنواقض المعهودة و كذلك أولويه عدم الفصل بينهما و بين الاشتغال بالذكر.

ص: ٤١١

- ١-١) ابواب التيمم ب ٣ و ب ١٤.
- ٢-٢) ابواب التيمم ب ١/٢١.
- ٣-٣) ابواب التيمم ب ٢٤.
- ٤-٤) ابواب التيمم ب ١٥.
- ٥-٥) ابواب التيمم ب ١٥.

مسألة ٤٢: يكره للحائض الخضاب بالحناء أو غيرها و قراءه القرآن

(مسألة ٤٢): يكره للحائض الخضاب بالحناء أو غيرها و قراءه القرآن و لو أقل من سبع آيات و حملة و لمس هامشه و ما بين سطوره إن لم تمس الخط و إلا حرم (١).

مسألة ٤٣: يستحب لها الاغسال المندوبه كغسل الجمعة و الاحرام و التوبه و نحوها

(مسألة ٤٣): يستحب لها الاغسال المندوبه كغسل الجمعة و الاحرام و التوبه (٢) و نحوها، و أما الاغسال الواجبه فذكروا عدم صححتها منها و عدم ارتفاع الحدث مع الحيض و كذا الوضوءات المندوبه و بعضهم قال بصحة غسل الجنابه دون غيرها كما وردت النصوص بذلك عموماً (١) في الخضاب و خصوصاً في الحناء و كذلك الحال في قراءه القرآن (٢) كما في روايتي الدعائم و روايه الصدوق في الهدايه و يمكن استفادته من موثق سماعه الوارد في كراهه سبع آيات للجنب المتحد حكمه معها و الظاهر أن الكراهه هنا بمعنى قلّه الثواب و الغضاضه أيضاً لمنافره الحدث للفعل. لاقتضائه لأصل الكراهه و في طريق آخر سبعين آيه. و أما حملة و لمس غير كتابته فيدل عليه ما ورد (٣) في المحدث و الجنب و الحائض أيضاً.

كما ورد ذلك بالخصوص كما (٤) في غسل الاحرام، مضافاً الى عموم أدلتها و يعضد العموم مشروعيه غسل الجنابه لها و ارتفاعها كما في موثق عمّار (٥) مع عدم حصول الطهاره لها و منه يظهر الحال في الأغسال الواجبه أيضاً، لا سيما و أنه قد علل عدم فائده رفع حدث الجنابه في روايات (٦) أخرى بأنه قد أتاها ما هو أعظم و قد جاءها ما يفسد الصلاه و أما منع جماعه من المتقدمين ذلك استناداً الى مضاده الحدث للطهاره الحاصله من الغسل أو لصحيح محمد بن مسلم (قال: سألت أبا

ص: ٤١٢

١- ١) ابواب الحيض ب ٤٢.

٢- ٢) مستدرک الوسائل ابواب الحيض ب ٢٧.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٣/١٢ و ابواب الجنابه ب ٧/١٩.

٤- ٤) ابواب الاحرام ب ٤٨.

٥- ٥) ابواب الجنابه ب ٧/٤٣.

٦- ٦) ابواب الحيض ب ١/٢٢-٢.

و الأقوى صحّه الجميع و ارتفاع حدثها و إن كان حدث الحيض باقياً، بل صحّه الوضوءات المندوبه لا لرفع الحدث.

عبد الله عليه السّلام عن الحائض تطهر يوم الجمعة و تذكر الله؟ قال: أما الطهر فلا، ولكنها تتوضأ فى وقت الصلاه ثم تستقبل و تذكر الله» (١) بتقريب إرادته الغسل من الطهر بقريته مقابله الوضوء.

ففيه: أنّ الحدث مضاد للطهاره لا- لارتفاع الأحداث الأخرى و هو ما يعبر عنه بالطهاره الاضافيه أى المقيده عن الأحداث الأخرى، و لعل الصحيح يشير الى ذلك أى عدم حصول الطهاره من غسل الجمعة و بالتالى فلها أن تكتفى بالوضوء، لا عدم مشروعيه الغسل إذ الحدث كما هو مضاد للطهاره الحاصله من الغسل هو مضاد للحاصله من الوضوء أيضاً، و الغسل وضوء نقيّ.

ص: ٤١٣

١- (١) ابواب الحيض ب ٣/٢٢.

فصل فى الاستحاضه دم الاستحاضه(١)من الأحداث الموجهه للوضوء و الغسل إذا خرج الى خارج الفرج و لو بمقدار رأس إبره و يستمر حدثها ما دام فى الباطن باقيا.بل الأحوط اجراء أحكامها إن خرج من العرق المسمى بالعاذل الى فضاء الفرج و إن لم يخرج الى خارجه و هو فى الأغلب أصفر بارد رقيق يخرج بغير قوه و لذع و حرقة،بعكس الحيض،و قد يكون بصفه الحيض و ليس لقليله و لا لكثيره حد و كل دم ليس من القرحة أو الجرح و لم يحكم بحيضيته فهو محكوم بالاستحاضه بل لو شك فيه و لم يعلم بالامارات كونه من غيرها يحكم عليه بها على الأحوط.

و يقع الكلام فى أمور:

الأول:معناها لغه و طبيا و اصطلاحا فهى لغه استفعال من الحيض حذفت ياءه و أبدلت تاء و هى استمرار الدم فبعضهم قيده ببعده أيام الحيض و الاخر أطلق.و طبيا هو النزيف الرحمى أو نزيف الدم الذى يصيب الرحم فى غير وقته من العرق و أن له أسباب عديده مرضيه من توزم الرحم أو عوارض أخرى أو أمراض فى الدم كعدم التجلط أو فقر الدم أو اضطرابات فى المبيض أو فى الغدد الانثويه أو احتقان الاعضاء التناسليه أو الالتهابات الحاده أو القروح و التى قد تسبب تضخم الرحم و نزيفه أو الارهاق الشديد أو التوتر النفسانى أو تكوّن الجنين و تحوصله مع زياده الحجم مع مساحه جدار الرحم أو انقلاب أو سقوط الرحم عن موضعه.

و الحاصل أنّ الاستحاضه لديهم نرف لدم الرحم بسبب مرض ما،و هو يقارب ما

ورد في بعض الروايات كمرسل يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السّلام في حديث-«وإن مرّ بها-من يوم رأت الدم-عشره أيام فذلك اليوم و اليومان الذي رآته لم يكن من الحيض،إنما كان من علّه إما من قرحه في جوفها و إما من الجوف فعليها أن تعيد الصلاة الصلاة» الحديث (١) و في مرسله يونس الطويله-المصححه-عنه عليه السّلام«أنّ فاطمه بنت أبي حبيش أتت النبي صلّى الله عليه و آله فقالت:إنّي استحاض و لا-أطهر؟فقال لها النبي صلّى الله عليه و آله ليس ذلك بحيض إنما هو عرق» (٢) و في نسخه عرق و العزف هو اللعب و في موضع آخر من المرسله «و سئل عن المستحاضه؟فقال:إنما ذلك عرق عابر أو ركضه من الشيطان[عزف أو ركضه]» (٣) و الظاهر أنّ العزف كناية عن الاضطراب النفسى أو الرحمى بسبب الوسوسه أو المس،و في روايه زريق عن أبي عبد الله عليه السّلام في حديث-«قال:قلت جعلت فداك ما الفرق بين دم الحامل و دم المخاض؟قال:إنّ الحامل قذفت بدم الحيض و هذه قذفت بدم المخاض الى أن يخرج بعض الولد فعند ذلك يصير دم النفاس فيجب أن تدع في النفاس و الحيض،فأما ما لم يكن حيضاً أو نفاساً فإنما ذلك من فتق الرحم» (٤) و هو محكوم بالاستحاضه بمقتضى بقيه النصوص الوارده في الحامل نظير صحيح الحسين بن نعيم الصحّاف عن أبي عبد الله عليه السّلام«إذا رأت الحامل الدم بعد ما يمضى عشرون يوماً...فإنّ ذلك ليس من الرحم و لا من الطمث فلتتوضّأ و تحتشى بكرسف و تصلى» (٥) و ذيلها في أحكام الاستحاضه و أقسامها و الظاهر أنّ المراد من نفيه كونه من الرحم هو نفي كونه من طبيعه الرحم الدوريه كل شهر،و المحصل من مجموع الروايات هو الاشاره الى العلل

ص: ٤١٥

-
- ١- ١) ابواب الحيض ب ٢/١٢.
 - ٢- ٢) ابواب الحيض ب ٤/٣.
 - ٣- ٣) ابواب الحيض ب ١/٥.
 - ٤- ٤) ابواب الحيض ب ١٧/٣٠.
 - ٥- ٥) ابواب الحيض ب ٣/٣٠.

المرضية للنزف من القرحة أو الاضطراب النفسى أو الفتق و الجرح الداخلى أو انشقاق جانب من الجدار المبطن للرحم ممّا يسبب سيلان الدم من أحد عروق الجدار و هو المعبر عنه «إنّما هو عرق» أى ليس من كل جدار المبطن للرحم نتيجة مجيء البيضه داخل الرحم فى الدوره الشهرية كما فى الحيض و هذا مراد عدّه من اللغويين حيث عرفوا الاستحاضه بأنه لا يسيل من الحيض و لكنه يسيل من عرق يقال له: العاذل و يقال أنه فى أدنى الرحم. فالمراد أنه يغيّر حاله الحيض حيث يجيء الدم من نزع الغشاوه المبطنه من كل جدار الرحم لا من عرق واحد، و من ذلك يتحصّل عموم تعريف الاستحاضه لغه و اختصاصا و روائيا للدم الخارج من الرحم من العرق بسبب العله المغاير لدم الحيض و النفاس و للقرحه أو العذره اللتان ليستا من داخل، و ليس المراد خروجه من عرق خاص بل فى مقابل خروجه من كل الجدار الرحمى بسبب تمزق جدار الغشاوه المبطن للرحم فى دوره الحيض.

الثانى: فى حصر الدماء الخارجه من المرأه فى الأقسام الخمسه و بعبارة أخرى أنّ كلّ ما هو ليس بحيض و لا نفاس من ما ينزف من الداخل أى ليس من خارج الرحم فليس بقرحه خارجيه و لا دم عذره فهو استحاضه، و لك أن تقول هل يحصر الدم النازف من داخل الرحم فى الدماء الثلاثه أم لا، و يستدل للحصر:

أولا: بما تقدم من أنّ النزف و النزيف للدم من الرحم للأسباب المختلفه المرضيه كلّها تندرج فى تعريف الاستحاضه.

ثانيا: بالإطلاق المقامى بالتقريب التالى أنّ بيان الشارع لا يتحدد بحسب حدود سؤال المكلفين و الرواه بمقتضى تطابق الجواب و السؤال و ذلك لأن وظيفه الشارع بيان الوظيفه الشرعيه بحسب حدود الموضوع الواقعيه، فعلى ذلك فلو كان مصبّ

الشك عند المكلفين هو الدوران بين الأقسام المعهودة لكن كان مورد الشك بحسب الواقع يشمل أقسام أخرى لها أحكام أخرى حيث أنّ دم الحيض و النفاس يسقط الصلاة و الصيام و غيرها من أحكام أخرى تحريميه، و دم الاستحاضه يوجب الحدث الأصغر أو الأكبر اللازم رفعه بالطهور للصلاه بخلاف دم ما هو من نمط الجرح و العذره كما أنّ دم الجرح و العذره معفو عنه فى الصلاه من ناحيه الخبث بخلاف دم الاستحاضه و الدماء الثلاثه. فلو كان هناك أقسام أخرى فى الدم النازف من داخل الرحم لكان عدم التنبيه مخالاً- بالبيان للوظيفه الشرعيه و مع هذا التقريب يتم تقريب الاطلاق فى الروايات و لا يرد عليه الاشكال بأنّ محطّ و مصبّ سؤال الرواه عن الشك الدائر بين الحيض و الاستحاضه و يدعم كل ذلك ما ورد (1) فى الجبلى من الحكم بالاستحاضه على الدم الذى تراه بمجرد انتفاء الحيضيه و التعليل فى بعضها بأنه من فتق الرحم و الذى هو دم المخاض.

الثالث: قد تقدم فى مسأله (١٥، ٥) من فصل الحيض و مسأله ١ من فصل أحكام الحيض عموم إماريه الصفات الخاصه للحيض و كذلك الخاصه بالمستحاضه و ليس ذلك بمعنى نفى الاستحاضه عند انتفاء الصفات الخاصه بها. نعم الظاهر عمومها عند الدوران بينهما و بين دم الجرح و القرحة كما تقدم. و قد تقدم تعداد صفات الاستحاضه فى مبحث صفات الحيض.

الرابع: الجرح و القروح إن كانا فى فضاء الفرج فلا- ريب فى اندراج الدم الخارج منهما فى دم الجروح و القروح على ظاهر البشره، و أما إن كانا فى داخل الرحم أى الحوض الرحمى فقد عرفت عموم معنى الاستحاضه له كما ورد فى روايات الحامل و مرسله

ص: ٤١٧

ابن أبي عمير من أنه من الفتق في الرحم أو عله من قرحة في جوفها أو نحو ذلك، و أما إن كانا في جدار المهبل فليس من الرحم فلا- يعمه تعريف الاستحاضه بل يكون من القروح و الجروح الباطنيه كما في البواسير و يعضده عدم الحكم على دم العذره بأنه استحاضه مع أنه في جدار المهبل و كذلك يعضده ما مرّ في (مسأله ٥) في فصل الحيض من التمييز بين دم الحيض و دم القرحة مع كون الدم خارج من الباطن لا من فضاء الفرج و لم يحكم عليه بأنه استحاضه، و يعضد قصور معنى الاستحاضه عن الشمول له أنّ ماده الاستحاضه متحده مع الحيض و قد خصّه بعض اللغويين كما مرّ بما يستمر من دم الحيض، و من ذلك يتبين أنّ ما ينزف من المرأه بعد الولاده و بعد أيام النفاس بسبب عمليه الولاده بشق البطن (القيصريه) هو من الاستحاضه.

الخامس: لو شك في كونه دم جرح أو قرح من المهبل أو من دم استحاضه من داخل الرحم، فقد يقال بجريان أصاله عدم كونه دم جرح أو قرح فإن كل دم لم يكن حيضا و لا نفاسا و لا جرحا و لا عذره فهو استحاضه، و يضعّف بما تقدم من أنّ الدماء الثلاثه خارجة من داخل حوض الرحم بخلاف دم القرحة و الجرح و العذره فإنه من خارج الرحم، و بعبارة أخرى أنّ دم الاستحاضه حدّه وجودى و ليس بعدمى مع أنه لو كان عدميا فهو عنوان وجودى منتزع من ذلك كالفوت موضوع القضاء، مضافا الى عدم ترتب الأثر على هذا الأصل بخلاف أصاله عدم الاستحاضه هذا لو أريد ترتيب الأثر على المستصحب بمفرده و أما لو أريد ترتيبه على جزئيه في الموضوع المركب لدم الاستحاضه فيتوقف هذا الاشكال على تماميه الاشكال السابق، هذا كلّ لو فقدت صفات الاستحاضه أو العلامات الاخرى الداله على خروجه من داخل الرحم.

السادس: قد تقدم في دم الحيض أنّ حدث الحيض يتحقق بوصول الدم الى فضاء

(مسألة ١): الاستحاضه ثلاثه أقسام: قليلة و متوسطه و كثيره فالأولى أن تتلوث القطنه بالدم من غير غمس فيها، و حكمها وجوب الوضوء لكل صلاه (١) فريضه كانت أو نافله و تبديل القطنه أو تطهيرها الفرج و إن لم يخرج، و الظاهر أنه كذلك فى الاستحاضه لا سيما و أنّ بعض الروايات المتقدمه موردها محتمل لكون الدم فى باطن الفرج هو دم استحاضه.

السابع: بعد اتضاح حدّ معنى الاستحاضه و بعد ما مرّ فى مبحث الحيض من أنّ الحيض سبب للبلوغ مستقل كالسن و أن اليأس بانقطاعه لا بالسن بل السن النوعى لليأس قيد ثان لمن انقطع حيضها لحكم سقوط العده، يتضح أنّ الاستحاضه ثبوتاً ممكنه فى كل من الصغيره و الكبيره اليائسه و هو التزيف الرحمى للأسباب المرضيه العديده التى ذكرها المتخصصين، غايه الأمر ندره وقوعها فى الصغيره قبل الحيض، مضافاً الى اشتباهها فى الظاهر مع الحيض فى الكبيره فلا بد أن تعتمد على أمارات الدمين.

قد اختلفت عبائر الأصحاب فى تعريفها و تمييز الأقسام الثلاثه فعن بعضهم التعبير بعدم الغمس أو عدم الثقب و بعضهم زاد عدم الظهور على الجانب الاخر أو عدم الرشح على الظاهر أى الخارجى، و بينهما فرق بين إطلاق عدم الثقب و عدم الغمس و بين تقييد ذلك بعدم الظهور على الطرف الاخر و عدم الرشح غير المستوعب، و بعبارة أخرى الفرق بينهما أنّ الغمس فى الجمله و الثقب و النفوذ فى الجمله لا يندرج فى القليله على التعريف الأول بخلاف التعريف الثانى فإنه يدرجه فى القليله فالمتوسطه على الثانى هو غمس و ثقب القطنه جميعاً أو أنّ يرشح الى الخرقه من دون سيلان و على الأول تعمّ المتوسطه الغمس فى الجمله كما أنّ الرشح الى الخرقه على الأول قد يدرج فى الكثيره و السيلان بخلافه على الثانى فإنه يدرج فى

المتوسطه فى قبال السيلان، كما أنّ هذا التقدير لكميه الدم تاره بحسب دفعه الدم و أخرى بحسب الفترات الزمنيه و إن تضمنت دفعات متقطعه و متعدده من الدم و الغريب فى الجواهر احتمال تقدير الزمان بمقدار ما بين الصلوات لأجل التغيير أو ما يحصل من انتقال من حاله الى أخرى فإنّ هذا التقدير سيدرج المتوسطه فى الكثيره كما فى مقدار المده بين الفجر و الظهرين و كذلك يدرج القليله فى المتوسطه، ثم أنّ المراد بالقطنه هى المنذوفه لا المغزوله كخرقه و نحو ذلك و هو للتقدير لا لموضوعيتها، نعم قد عبّر جماعه عن الغمس بالرشح على القطنه و هو يغاير الرشح الذى افترضناه لأنه الى الخرقه، و بعضهم عرّفها بما يظهر كراءوس الإبر و لا يغمسها و كل ذلك فى مقابل المتوسطه و الكثيره فنفى السيلان لاخراج الكثيره و هو خروجه عن القطنه الى غيرها عند عدم المانع، و يأتى تنقيحه فى مفاد الروايات، و أما ايجاب الوضوء لكل صلاه فحكى عليه الوفاق إلا ابن أبى عقيل فنفى إيجاب القليله للحدث و سوى فى حكم المتوسطه و الكثيره فى الأغسال الثلاثه، و حكى هذا القول عن مالك و عن الشافعى القول بالغسل لكل صلاه من غير وضوء مطلقا و القول الاخر له الوضوء مطلقا و عن ابن الجنيد إيجاب الغسل عليها، و أما تغيير القطنه فحكى قطع جماعه به و نقل الاتفاق و عن الصدوقين و ابن براج عدم ذكره و تأمل فيه صاحب المدارك و الكفايه و عن الارديبلى و جماعه من المتقدمين زياده وجوب غسل الفرج و عن جماعه من المتقدمين زياده تغيير الخرقه و هو يتناسب مع تفسير القليله بعدم استيعاب الغمس لا بعدم الغمس مطلقا و إلا لما كان له وجه، و عن المحقق الخراسانى التفصيل بين الدم الأحمر و الأصفر، فالأول يلزمه الغسل ثلاثه أغسال إذا ثقب و غسل واحد إذا لم يثقب و أما الثانى فيلزم الوضوء مطلقا ثقب أو لم يثقب أو

سال. و العمده التعرض الى الروايات فى المقام و هى على طوائف:

الأولى: ما فصلت و جعلت المدار على الثقب و عدمه فى تكرار الأغسال أو الوضوء كصحيحه ابن عمّار عن أبى عبد الله عليه السّلام قال- فى حديث- «فإذا جازت أيامها و رأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر و العصر تؤخر هذه و تعجل هذه، و للمغرب و العشاء غسلا تؤخر هذه و تعجل هذه، و تغتسل للصبح و تحتشى و تستنفر.... و إن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد و صلّت كل صلاه بوضوء» (١).

و الشرطيه الأولى فيها مطلق الثقب سواء جاز الكرسف و سال أم لا- و أن عليها ثلاثه أغسال و نظير هذا الاطلاق فى صحيح صفوان (٢) و صحيح عبد الله بن سنان، و أما الشرطيه الثانيه و هو عدم الثقب فتتوضأ لكل الصلاه كما أنها تدل على لزوم الاستشفار فى صاحبه الأغسال الثلاثه. كما أنّ ظاهر جواز دخول القليله المسجد كونها محدثه بالأصغر بخلاف الكثيره أو صاحبه الغسل فإنها محدثه بالأكبر، و فى موثق زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (٣) «تصلى كل صلاه بوضوء ما لم ينفذ الدم، فإذا نفذ اغتسلت و صلّت» هذا و الأظهر فى معنى الثقب هو الجواز لا الغمس فى الجملة بخلاف النفوذ.

الثانيه: ما فصلت و جعلت المدار فى تكرار الغسل أو وحدته على جواز الدم الكرسف و عدمه:

منها: صحيحه زراره «قال: قلت له: النفساء... فإن انقطع الدم و الا اغتسلت و احتشت و استنشرت و صلّت، فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ثم صلّت الغداه بغسل و الظهر و العصر بغسل و المغرب و العشاء بغسل، و إن لم يجز الدم الكرسف صلّت بغسل واحد»

ص: ٤٢١

١- ١) ابواب الاستحاضه ب ١/١.

٢- ٢) ابواب الاستحاضه ب ٣/١-٤.

٣- ٣) ابواب الاستحاضه ب ٩/١.

الحديث (١) و في الشرطيه الثانيه قيدت الغسل الواحد و الشرطيه الأولى قيدت الامر بالأغسال الثلاثه بكون الدم يجوز الكرسف أى يسيل من وراء القطنه، و نظير هذا التقييد للأغسال الثلاثه حيث فرض سيلانه من القطنه الى وراء الثوب، صحيح الحلبي عن أبي جعفر عليه السّلام- في حديث- «ثم تغتسل و تستدخل قطنه و تستنثر بثوب ثم تصلى حتى يخرج الدم من وراء الثوب و قال تغتسل المرأه الدميه بين كل صلاتين» (٢) و نظيرها صحيح يونس بن يعقوب عنه عليه السّلام «فإن رأيت الدم دما صيبيا فلتغتسل في وقت كل صلاه» (٣) ثم إن صححه زراره ظاهره أيضا بمقتضى السياق فى أن غسل المتوسطه يبدأ بالغداه و ورد التقييد أيضا فى صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله عنه عليه السّلام «فإن ظهر عن الكرسف... فإذا كان دما سائلا- فلتؤخر الصلاه الى الصلاه...» (٤) حيث فصلت بين غمس الكرسف و بين السيلان وراءه فتكون صححه عبد الرحمن متعرضه لكل من تغيير الكرسف و للتفصيل بين المتوسطه و الكثيره.

و منها: موثقه سماعه قال: «قال: المستحاضه إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين و للفجر غسلا، و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرّه، و الوضوء لكل صلاه... هذا إن كان دمها عيبا، و إن كانت صفره فعليها الوضوء» (٥) و الموثقه دأله على الجمع بين الوضوء و الغسل فى المتوسطه بل و الكثيره إما بالأولويه أو لكون العطف بالوضوء لكلا القسمين و يعضد كون العطف لكلا القسمين العطف الثانى لإتيانها زوجها، و هذه الروايه قد استظهر منها الآخوند الخراسانى تفصيله المتقدم و ظاهرها البدوى نظير

ص: ٤٢٢

١- ١) ابواب الاستحاضه ب ٥/١.

٢- ٢) ابواب الاستحاضه ب ٢/١.

٣- ٣) ابواب الاستحاضه ب ١١/١.

٤- ٤) ابواب الاستحاضه ب ٨/١.

٥- ٥) ابواب الاستحاضه ب ٦/١.

صحيحه معاويه فى الطائفه الأولى من تقييد الأغسال الثلاثه بالثقب مطلقا سال أم لا.

و یرد علیه أنّ المقابله بین العبيط و الصفره ظاهر فى مقابله الكثره للقله كما أنّ الثقب للكرسف فى مقابل عدم سيلانه من الكرسف ظاهر فى إرادته السيلان و الاجتياز من الثقب كما ورد مثل ذلك فى روايه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام فى الجبلى التى ترى الاراقه-إن كان دما احمر كثيرا فلا تصلى و إن كان قليلا أصفر فليس عليها إلا الوضوء» (١) فوصفت القله بالصفره، كما أنه قد ورد فى الصفره الأمر بالغسل فى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عنه عليه السلام فى النفساء التى طهرت ثم رأت دما أو صفره؟ قال: إن كانت صفره فلتغتسل و لتصل و لا تمسك عن الصلاه» (٢) و فى موثق إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام-فى الجبلى التى ترى الدم-«إن كان دما عبيطا فلا تصلى ذينك اليومين و إن كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين» (٣) و إن كان قد ورد فى جملة من الروايات (٤) الامر بالوضوء فى الصفره إلا أنّ الروايات المفصله بين الذى يجوز الكرسف و لا يجوزه شاهد جمع بينها معتضدا بروايه محمد بن مسلم فى الجبلى الأنفه الذكر و تقدم أنّ الأظهر فى معنى الثقب هو الجواز لا- مجرد الغمس فى الجملة، ثم أنّ الموثقه نصّ فى تقسيم المستحاضه الى ثلاثه أقسام فىكون تفصيلها حاكم دلاله على الألسن الثلاثه المطلقه فى بقيه الروايات من الأمر بالغسل مكررا أو مره أو الامر بخصوص الوضوء فيرد بها قولى ابن ابى عقيل و ابن الجنيد، و قد مرّ نصوصيه صحيح الحلبي و صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله و صحيح يونس بن يعقوب فى شرطيه سيلان الدم من وراء القطنه و الثفر و الثوب للأغسال الثلاثه، هذا مضافا الى

ص: ٤٢٣

١-١) ابواب الحيض ب ١٦/٣٠.

٢-٢) ابواب النفاس ب ٢/٥.

٣-٣) ابواب الحيض ب ٦/٣٠.

٤-٤) ابواب الحيض ب ١/٤-٧-٨ و ب ١/١٧.

جعل صحيح زراره المدار على جواز الدم للكرسف و عدمه من دون ذكر الثقب و مثل صحيح زراره موثقه اخرى لسماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام فى حديث «و غسل المستحاضه واجب إذا احتشت بالكرسف و جاز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل صلاهتين و للفجر غسل، و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرّه و الوضوء لكل صلاه» الحديث (١)، و لعلها هي الروايه السابقه لسماعه و الراوى عنه عثمان بن عيسى، كما أنّ الموثقه دالّه على الجمع بين الوضوء و الغسل فى المستحاضه المتوسطه فتدل على الجمع فى الكثيره بالأولويه بل قد يكون العطف بالوضوء لكل صلاه عائدا الى كلا القسمين.

و منها: و هي ناصّه على تقييد الأغسال الثلاثه بالسيلان من وراء الكرسف صحيحه الحسين بن نعيم الصحاف عن أبى عبد الله عليه السّلام فى حديث «و إن لم ينقطع الدم عنها إلا بعد ما تمضى الأيام التى كانت ترى الدم فيها بيوم أو يومين فلتغتسل ثم تحتشى و تستنفر و تصلى الظهر و العصر ثم لتنظر فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصلّ عند وقت كل صلاه ما لم تطرح الكرسف، فإن طرحت الكرسف عنها فسال الدم و جب عليها الغسل، و إن طرحت الكرسف عنها و لم يسال الدم فلتتوضأ و لتصل و لا- غسل عليها قال و إن كان الدم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صببها لا- يرقأ فإن عليها أن تغتسل فى كل يوم و ليله ثلاث مرات و تحتشى و تصلى» الحديث (٢) و هي و إن كان ظاهرها يوهم التشويش بين الأقسام لكنها كالموثقه متضمنه لتقسيم المستحاضه الى ثلاثه أقسام حيث أنها فصلت بين الدم الذى يسيل من وراء الكرسف مع امساكه و بين الدم الذى يسيل إذا طرحت الكرسف و بين الدم الذى لا يسيل إذا طرحت الكرسف فأوجبت فى الفرض الذى يسيل إذا طرحت الكرسف غسلا واحدا و فى الذى لا

ص: ٤٢٤

١- ١) ابواب الجنابه ب ٣/١.

٢- ٢) ابواب الاستحاضه ب ٧/١.

يسيل الوضوء و في الذى يسيل من وراء الكرسف إذا أمسكته ثلاثه اغسال و هى داله على تقييد الاغسال الثلاثه بالسيلان و الاجتياز عن العصبه كما أنها استعرضت حكم الاستحاضه القليله، و لا تخلو من دلاله على تبديل الكرسف فى القليله لظهور هذه الفقره «و إن طرحت الكرسف عنها و لم يسال الدم فلتتوضأ و لتصل و لا- غسل عليها» فى مفروغيه طرح الكرسف، لكن ظاهرها ليس التبديل لكل صلاه بل لثلاث أوقات.

و التعبير ب(إن) لا يدل على التعليق بالنسبه الى طرح الكرسف بل تعليق الجزاء على عدم السيلان. كما أنها ظاهره فى كون تبديل القطنه فى الكثيره لثلاث أوقات بدلاله الاطلاق و هو قابل للتقييد بكل صلاه فيما لو دل على ذلك روايه أخرى.

و منها: روايه إسماعيل الجعفى عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث «و إن هى لم تر طهرا اغتسلت و احتشت فلا- تزال تصلى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف فإذا ظهر أعادت الغسل و أعادت الكرسف» (١) و تفصيلها دال على تقييد تكرار الغسل بظهور الدم على الكرسف أى تجاوزه له و إن كان اطلاق صدره قابل للتقييد بما إذا لم يثقب.

الثالثه: ما هو مطلق بالامر بتكرار الغسل أو بالأمر بالوضوء فمن الأول كصحيح صفوان (٢) و عبد الله بن سنان (٣) و موثق فضيل و زرار (٤) و حسنه إسماعيل بن عبد الخالق (٥).

هذا و يتحصل من مجموع الروايات أمور:

الأول: إن حدّ القليله هو ما ذكره الماتن من عدم الغمس مطلقا أى أنه لو غمس فى

ص: ٤٢٥

١- ١) ابواب الاستحاضه ب ١٠/١.

٢- ٢) ابواب الاستحاضه ب ٣/١-٤-١٢-١٥.

٣- ٣) ابواب الاستحاضه ب ٣/١-٤-١٢-١٥.

٤- ٤) ابواب الاستحاضه ب ٣/١-٤-١٢-١٥.

٥- ٥) ابواب الاستحاضه ب ٣/١-٤-١٢-١٥.

الجملة فهي متوسطة كما دلت على ذلك كل من موثقه سماعه و صحيحه الصحاف و صحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله و صحيحه زراره، كما قد تعرضت للمتوسطة و القليله موثق زراره الأول و للمتوسطة و الكثيره صحيحته كما أنّ الرشح الى الخرقه أو الغمس للقطنه بالجملة من الكثيره حيث يصدق عليه الجواز و الظهور عن الكرسف و إن لم يصدق عليه السيلان، فإنه يعتبر الحد الأدنى من الكثيره و السيلان الحد الأكبر منها و الفارق أنّ الحد الأدنى من الكثيره قد يعقبه فتره انتقال المستحاضه الى المتوسطه بحسب عاده المزاج بخلاف الحد الأكثر.

الثانى:الظاهر من موثقتى سماعه هو الوضوء لكل صلاه فى المتوسطه بالإضافة الى الغسل و هى داله على الجمع بين الوضوء و الغسل لصلاه الغداه و تدل بالأولويه أو إطلاق العطف على الجمع بين الوضوء و الغسل فى الكثيره و عدم تعرض جملة الروايات للوضوء فى الكثيره نظير عدم تعرضها له فى المتوسطه و الاكتفاء فى ثبوته لها بمفاد موثقتى سماعه، بل قد يستظهر من قوله عليه السلام فى صحيح الصحاف فى القليله«فلتتوضأ و لتصل و لا غسل عليها»فإنّ نفي الغسل بعد اثبات الوضوء يشعر بأنّ وظيفتها هى الحد الأدنى و أن ما فوّه يجمع بينهما كما هو صريح موثقه سماعه فى المتوسطه، بل أنّ تعرض الصحيحه لتفصيل وظائف أقسام المستحاضه الثلاث مع عدم تعرضها للوضوء فى المتوسطه خير دليل على كون الروايات فى صدد بيان الوظيفه الزائده على القليله. و يعضد ذلك أنّ الغسل كما مرّ إنما يغنى عن الوضوء فيما لو كان رافعا لا مبيحا كما فى المقام، و أما القليله فقد ورد وضوء لكل صلاه فى موثق زراره و صحيح معاويه بن عمّار و موثق سماعه، نعم فى صحيح الصحاف ورد فى وقت كل صلاه و لا ينافى ما تقدم لأنّ لكل فريضه وقت فضيله خاص بها.

الثالث:الظاهر من صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله تغيير المتوسطه للكرسف، كما أنّ الظاهر من صحيحه الصحاف تغييرها أيضا للقليله كما مرّ مضافا الى ما مر (1) في فصل ما يعفى عنه في الصلاه من مانعيه الصلاه في النجس الشامل لعين النجس المحمول،و عدم اندراجه في دم الجروح و لذلك ورد الأمر بوضع القطنه و الاستثفار لمنع تلوث البدن و الثياب به و أما جعلها من نجاسه الباطن فمحل منع لأنّ المحمول من عين النجس هو امر خارجي،و أما تلوث البدن فلا يقتصر على باطن الفرج بل يتعدى في العاده ظاهره و ما فوق الشفرتين و لو أريد وضع القطنه في باطن الفرج بنحو لم تتلوث ظاهرها و لا ظاهر الفرج ففرض البطون له وجه حينئذ و مع عدم زياده الدم بإبقاء القطنه ففي خصوص هذا الفرض قد يمنع اقتضاء القاعده لتبديل القطنه، و لكن يدفع بأنه ليس من الباطن و لذلك يلزم غسله في الاستنجاء من البول و غسل الحواشي لشفرتي الفرج كما ورد الأمر بذلك في بعض روايات ذلك الباب.و قد مرّ فتوى جماعه من المتقدمين و متأخري المتأخرين بغسل الفرج،أى فيما لو تلوث.

و الاشكال بأنّ التبديل للقطنه و التطهير لغو لعود النجاسه مره أخرى مدفوع بأنّ مانعيه النجاسه للصلاه- كما مرّ في فصل الصلاه في النجس-ليس من قبيل مانعيه صرف الوجود بل مانعيه العموم الاستغراقي كيفا و كما.و قد يدعى أنّ الظاهر من روايه الجعفي و ابن ابي يعفور هو أنّ تبديل القطنه يدور مدار ظهور الدم عن الكرسف و كذلك مفاد صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله،و فيه أنّ اثبات التبديل حين الظهور لا ينافي اثباته مع عدم الظهور لكل صلاه مع قيام الدليل الاخر.

ص: ٤٢٧

و الثانيه: أن يغمس الدم فى القطنه و لا يسيل الى خارجها من الخرقه و يكفى الغمس فى بعض أطرافها و حكمها-مضافا الى ما ذكر-غسل قبل صلاه الغداه(١)

و الثالثه: أن يسيل الدم من القطنه الى الخرقه، و يجب فيها-مضافا الى ما ذكر و الى تبديل الخرقه أو تطهيرها-غسل آخر للظهيرين تجمع بينهما، و غسل للعشاءين تجمع بينهما و الأولى كونه فى آخر وقت فضيله الأولى حتى يكون كل من الصلاتين فى وقت الفضيله(٢) مَرَّ الاختلاف فى تعريف المتوسطه فهل هى الغمس فى الجملة أو بالجملة أيضا و مع الرشح الى الخرقه، و أن الأقوى كونها الثقب و الغمس فى الجملة من دون رشح و تجاوز الى الخرقه.

و أمّا تغيير القطنه فمضافا الى أنه مقتضى القاعده كما تقدم فيدل عليه بالخصوص صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله و الصحاف حيث رتب عليه السّلام تغيير الكرسف على مجرد الظهور فى الصحيح الأول.

أما الموضوع لكل صلاه فقد مرّ دلالة موثقتى سماعه على ذلك و كذلك دلالة صحيحه الصحاف بالايماء الى ذلك. و هذا العموم شامل للصلاه التى يقارنها الغسل.

أما إيقاع الغسل قبل صلاه الغداه فيدل عليه سياق صحيح زراره حيث استعرض عليه السّلام الغسل فى الكثيره مبتدئا بالغداه ثم الوقتين الآخرين ثم استعرض المتوسطه و أنّ وظيفتها غسلا واحدا و كذلك يدلّ عليه صحيح عبد الرحمن و غيره مما ورد فيه الأمر بالغسل فى المتوسطه بمجرد الظهور عن الكرسف الظاهر فى التعاقب مضافا الى أنّ تقييد صلواتها كمجموع بالغسل يقضى بإيقاع الغسل لمجموعها و لا يتحقق ذلك إلا بإيقاع قبل كل مجموعها أى قبل الغداه.

تقدم أن الأظهر شمول الكثيره لما لو رشح الدم من وراء الكرسف الى الخرقه

أو الثياب لصدق الجواز و الظهور عن الكرسف عليه و إن لم يصدق السيلان، و أما لزوم تغيير القطنه فقد مرّ أنّ ظاهر صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله و صحيح الصحاف و كذلك روايه الجعفي و ابن أبي يعفور هو تبديل القطنه بمجرد الظهور و كذلك هو مفاد صحيح صفوان عن أبي الحسن عليه السّلام في حديث-«و تستدخل قطنه بعد قطنه» (١) مضافا الى كون ذلك على مقتضى القاعده كما مرّ و هو مقتضى ظاهر الامر من وضع القطنه و الخرقه للمستحاضه من مانعيه دمها لطهاره الصلاه.

و أما لزوم الوضوء لكل صلاه فهو ظاهر المشهور خلافا للمحكي عن المقنعه و جمل السيد و المعتبر و كشف الرموز و شرح المفاتيح و ابن طاوس أنها تجمع بين كل صلاتين بوضوء، و لم يتعرض جماعه من المتقدمين للوضوء و اختاره بعض متأخري المتأخرين، و قد اشكله بعض محشى المتن إذا أوجب فصلا زمانيا بين الصلاتين، هذا و قد مرّ أنّ موثقتي (٢) سماعه دالّه عليه و ذلك لأنّ قوله عليه السّلام فيهما بعد ما ذكر الكثيره ثم المتوسطه «و الوضوء لكل صلاه و إن أراد زوجها أن يأتيها فحين تغتسل» فإن جعل الجملة معطوفه على خصوص المتوسطه ينافيه كون الجملة الثانيه و هو جواز اتيان الزوج لها لكلا القسمين، فهذا مما يشهد بكون الوضوء لكل صلاه لكلا القسمين، و كذلك مفاد صحيح الصحاف (٣) حيث قال عليه السّلام في القليله «فلتوضأ و لتصل و لا- غسل عليها» فإنّ نفي الغسل مع الأمر بالوضوء يومى الى الاكتفاء به عن الجمع بينهما فى القليله بخلاف القسمين الآخرين و لك أن تقول أنّ وظيفه المتوسطه فى

ص: ٤٢٩

١- ١) ابواب الاستحاضه ب ٣/١.

٢- ٢) ابواب الاستحاضه ب ٦/١ ابواب الجنابه ب ٣/١.

٣- ٣) ابواب الاستحاضه ب ٧/١.

و يجوز تفريق الصلوات (١) والاتيان بخمسه أغسال. ولا يجوز الجمع بين أزيد من صلاتين بغسل واحد الغسل الذى تاتى به تجمع بينه و بين الوضوء للصلاه التى توقعه قبلها و هو يعضد أن نفى الجمع فى القليله فى مقابل الجمع فى القسمين الآخرين، و ما يقال من خلو أكثر النصوص عن التعرض للوضوء و أنّ التقسيم قاطع للشرکه مدفوع بأنّ صحیحه الصحاف و عدّه روايات أخرى لم تتعرض فى المتوسطه للوضوء بل تعرضت لمجرد الغسل، مع أنّ صحیحه الصحاف قد تعرضت للأقسام الثلاثه و تعرضت للوضوء لكل صلاه فى القليله فهذا يدلّ أن الروايات الواردة هى فى صدد نفى و إثبات الغسل فى الأقسام مع الفراغ عن لزوم الوضوء لكل صلاه فى الأقسام ما دام فرض المستحاضه هى من مستديمه الحدث كالمسلوس و المبطن، و من ثم لا مجال للحديث عن اغناء الغسل عن الوضوء، و دعوى تخصيص ناقضيه الحدث للطهاره فى دائم الحدث واهيه لدلاله تكرار الوضوء و الغسل على ناقضيته غايه الأمر هما مبيحان للضرورة و يعضد الجمع بين الغسل و الوضوء ما فى حسنه إسماعيل بن عبد الخالق عنه عليه السلام فى حديث «إذا طال بها ذلك فلتغتسل و لتتوضأ ثم يواقعها إن أراد» مع أنّ صدرها فى وظائف الكثيره و نظيرها فى الدلاله روايه ابن يعفور الوارده فى الكثيره، و كذلك إطلاق مرسله يونس الطويله.

و أما وجوب الجمع بين الصلاتين فيظهر من ما تقدم كون الغسل غير رافع حقيقه بل مبيح بقدر ما دلّ عليه الدليل و هو فى جملة من الروايات ما إذا جمعت بين الصلاتين كما فى التعبير تؤخر هذه و تقدم هذه، بخلاف ما إذا فرقت بينها فإنّ اللازم إيقاع الغسل لكل صلاه، كما أنه ظهر من مقتضى القاعده و من الأمر بالجمع - لزوم المبادره الى الصلاه بعد الغسل، و أنّ الأمر بالجمع هو بيان وضعى لشرطيه

نعم يكفى للنوافل أغسال الفرائض (١) لكن يجب لكل ركعتين منها وضوء.

الطهاره الممكن تحصيلها.

و يدل على إطلاق إيقاع الغسل لكل صلاة المحمول على التفرقة بينها بتقييد ما دلّ على جواز الجمع -صحيحه الحلبي المتقدمه حيث فيها «تغتسل المرأة الدميه بين كل صلاتين» و صحيح يونس «فلتغتسل في وقت كل صلاة» و كذا ما فى جمله أخرى من الروايات من التعبير «إذا ظهر أعادت الغسل» كما فى روايه الجعفى و صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله و غيرها.

يظهر ذلك من إطلاق كلماتهم بأنّ وظيفه المتوسطه و الكثيره هى الغسل مرّه أو ثلاثا و كذا تعبيرهم بأنها تكون بحكم الطاهر فيباح لها ما يباح للطاهر من الطواف و غيره.

و قد يظهر من بعض الروايات إيقاع الغسل لكل صلاة الشامل للنافله -مضافا الى تقرير ذلك بمقتضى القاعده لكونها دائم الحدث- كصحيحه الحلبي المتقدمه «تغتسل المرأة الدميه بين كل صلاتين» و ما أشير إليه فى التعليقه السابقه ممّا أخذ ظهور الدم عن الكرسف أى تجاوزه موضوعا للغسل لكل صلاة، لكن الأقوى ما يظهر من كلماتهم من الاكتفاء بوظيفتها للفرائض لاستباحه كل فعل مشروط بالطهاره، و يدل عليه:

أولا: إطلاق ما ورد فى المتوسطه من الغسل لكل يوم مره حيث اكتفت به لكل الفرائض فكذلك حال النوافل و الطواف و غيرهما و لا فصل بين المتوسطه و الكثيره فى لسان الأدلّه.

ثانيا: قوله عليه السّلام فى صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله «و كل شىء استحلّت به الصلاه فليأتها زوجها، و لتطف بالبيت» فإنه من الواضح أن الوطى لا توقع له غسلا مغاير لما

أوقعته للفرائض فكذلك الحال في الطواف كما هو مقتضى العطف لأن الظاهر أنّ موضوع جواز الوطى و الطواف هو وجود و وقوع ما استحلّت به الصلاة لا- أنّ المراد أنّ الشيء الذى تستحل به الصلاة توقعه مره اخرى لهما، و يعضد المراد الأول من الصحيحه صحيح الفضيل و زراره عن أحدهما عليه السلام- في حديث- «فإذا حلّت لها الصلاة حلّ لزوجها أن يغشاها» (١).

ثالثا: ما يظهر من جملة من الروايات من إيقاع الكثيره الاغسال للثلاث الأوقات و مقتضاه استباحتها بذلك الأفعال المشروطة بالطهاره من الصلوات اليوميه و سواء الفرائض أو النوافل لا سيّما و أنّ الراتبه اليوميه تابعه لفريضةها و من تلك الروايات صحيحه يونس بن يعقوب قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام- فى حديث- فلتغتسل فى وقت كل صلاة» (٢) و صحيحه الصحاف عن أبى عبد الله عليه السّلام «فإنّ عليها أن تغتسل فى كل يوم و ليله ثلاث مرات» و مثلها صحيح الفضيل و زراره «تغتسل كل يوم و ليله ثلاث مرات» فلو لم يؤمر بالجمع بين الصلاتين الفريضةين لكان للاكتفاء و بالثلاث مرات مع التفريق وجه كما فى المتوسطه، و من ثم يشكل الفصل بينهما بالنوافل التابعه لهما و إن احتمله جماعه، و هذا كله بخلاف الوضوء كما فى المتوسطه و كما فى الكثيره أيضا من إيقاعه لكل صلاة كما ورد فى جملة من الروايات فى الاقسام الثلاثه كما مرّت الاشاره إليه، و لم يرد ما يحصره فى عدد معين فى الوظيفه اليوميه و كذلك الحال فى إيقاعه للغايات الاخرى المشروطة بالطهاره، هذا، و غايه ما يثبت من كون المستحاضه إذا عملت بوظائفها أنها بحكم الطاهر مما تقدم من الوجوه الثلاثه هو أنها بحكم الطاهر فى أوقات الصلاة بنحو يتعقبها أو يتقدمها لا مطلقا و ذلك لأمر:

ص: ٤٣٢

١- ١) ابواب الاستحاضه ب ٨/١-١٢.

٢- ٢) ابواب الاستحاضه ب ١١/١.

مسألة ٢: إذا حدثت المتوسطه بعد صلاة الفجر لا يجب الغسل لها و هل يجب الغسل للظهيرين أم لا؟

(مسألة ٢): إذا حدثت المتوسطه بعد صلاة الفجر لا- يجب الغسل لها و هل يجب الغسل للظهيرين أم لا؟ الأقوى وجوبه (١) و إذا حدثت بعدها فللعشاءين، فالمتوسطه توجب غسلًا واحدًا فإن كانت قبل صلاة الفجر وجب لها و إن حدثت بعدها فللظهيرين، و إن حدثت بعدها فللعشاءين كما أنه لو حدثت الأول: أن لزوم إيقاعها الغسل لوقت الصلاة سواء في الكثيره أو المتوسطه في الدور اليومي - يقتضى كونها قبل الوقت ليست على طهاره ناقصه و لا على الاستباحه السابقه.

الثاني: ما سيأتى (مسألة ١١ و ١٨) من عدّه من الروايات المتضمنه للغسل للغايات الاخرى.

أما عدم الوجوب لصلاه الفجر فلعدم فرض وقوع الحدث الموجب للغسل قبلها و لا معها فيكون أدائها مع الطهاره عن الحدث الأ- كبر أو عما هو بمنزله مضافا الى تقييد الأمر بالغسل فيها بحدوث نفوذ الدم كما فى حسنه زراره و غيرها، و منه يظهر وجه لزومه لبقية الصلوات فيما بقى من اليوم، كما هو مقتضى التعبير «فإذا نفذ الدم اغتسلت و صلّت» و نحوه، مضافا الى إطلاق ما دلّ على الغسل فى المتوسطه نظير فعليتها الغسل لكل يوم مرّه غايه الأمر أنّ مقتضى الشرطيه لكل الصلوات إيقاع الغسل قبل مجموعها فيؤتى به قبل الفجر فيما كان موجب الحدث قبل الفجر أو عنده، و من ذلك يظهر الحال فى بقية صور المتن، من حدوث المتوسطه بعد الظهرين فإنه يلزم إيقاع الغسل للعشاءين أو لو تركت الغسل للفجر نسيانا أو تعمدا، فإنه يلزم إيقاعه لما بقى من الصلوات و كذا لو انقطعت الحاله المتوسطه من الدم قبل الفجر و لم تأتى بالغسل للفجر، فإن الحدث الأكبر أو ما هو بمنزله لا يرتفع إلا بالغسل غايه الأمر أنه يكون رافعا فيما بعد لانقطاع الدم و هو المعبر عنه فى الكلمات بغسل البرء، بل

قبل صلاة الفجر و لم تغتسل لها عصيانا أو نسيانا وجب للظهرين،و إن انقطعت قبل وقتها بل قبل الفجر أيضا،و إذا حدث الكثيره بعد صلاة الفجر يجب فى ذلك اليوم غسلان،و إن حدث بعد الظهرين يجب غسل واحد للعشاءين.

مسأله ٣: إذا حدث الكثيره أو المتوسطه قبل الفجر

(مسأله ٣): إذا حدث الكثيره أو المتوسطه قبل الفجر يجب أن يكون غسلهما لصلاه الفجر بعده(١) فلا يجوز قبله إلا إذا أرادت صلاه الليل فيجوز لها أن تغتسل قبلها.

سيأتى أنّ الانقطاع المبرئ بنفسه سبب مستقل للغسل لأنه رافع بخلاف الغسل مع استمرار الدم فإنه مبيح و لذلك قد يلزم المتوسطه غسلان فيما لو اغتسلت للفجر ثم انقطع الدم قبيل الظهرين،و من ذلك ينجلي الحال فى الكثيره فيما لو حدث بعد الفجر أو بعد الظهرين،فإنّ الحدث إنما يقع عند مجيء الدم فيلزم رفعه و لو ناقصا- مع استمراره-للصلوات المتعقبه و لأجل ذلك تكرر التعبير فى الكثيره و المتوسطه الأمر بالغسل «إذا ظهر الدم عن الكرسف» من دون تقييد بوقت خاص.

قد استدلل له بأنّ الغسل حيث أنه غير رافع بل مبيح فلا تشمله عمومات الرجحان الذاتى للطهاره بل يتبع فى ذلك الدليل الخاص الوارد فى لسان روايات المقام و هو بعد دخول الوقت،هذا،و لسان الروايات الوارده كما فى صحيح عبد الله بن سنان التعبير فيها «تغتسل عند صلاه الظهر و تصلّى الظهر و العصر»و فى صحيح زراره «صَلّت الغداه بغسل»و فى روايه ثالثه «تغتسل للفجر»و فى صحيح يونس «تغتسل فى وقت كل صلاه»و التعبير ب«عند»لا يستفاد منه البعديه بل يصدق مع المشارفه،و بقيه التعابير مفادها الشرطيه نعم التعبير بالظرفيه يفيد الوقوع داخل الوقت و الصحيح أنّ مقتضى القاعده حيث كانت دائمه الحدث هو عدم الفصل بين الغسل و الصلاه كما استفيد ذلك من الأمر بالجمع أيضا و أما لزوم الايقاع داخل الوقت فلا يستفاد من

مسألة ٤: يجب على المستحاضه اختبار حالها و أنها من أى قسم من الأقسام الثلاثة

(مسألة ٤): يجب على المستحاضه اختبار حالها (١) و أنها من أى قسم من الأقسام الثلاثة بإدخال قطنه و الصبر قليلا ثم إخراجها و ملاحظتها لتعمل بمقتضى وظيفتها، ألسنه الروايات إلا بلحاظ الجمع بين فضيلتي وقتي الصلاتين كما ورد تؤخر هذه و تعجل هذه فى صحيح معاويه بن عماره، و مشروعيه المبيح مستفاد من شرطيته و بالتالى فيكشف عن رجحان هذه الطهاره ناقصه و اندراجها فى عموم الرجحان الذاتى للطهاره كما هو الحال فى التيمم و الغسل و الوضوء الجبيرى و كما فى وضوء المسلوس و المبطون، نعم فى اقتضاء القاعده عدم الفصل أيضا فى المتوسطه تأمل لكنه مندفع لكونها دائمه الحدث أيضا و قد ورد التعبير بتعاقب الصلاه للغسل فيها أيضا. ثم ان استثناء الماتن من ذلك صلاه الليل قد يستدل له بالاجماع المحكى و بروايه الفقه الرضوى، و الأولى تقريبه بالتعبير الوارد تغتسل لكل صلاتين لكن على الاطلاق فهو لا يخص صلاه الليل و من ثم حكى عن البعض تجويز النافله الراتبه قبل الفريضه و إن اشكل عليه بانصرافه للفريضتين بل تصريح جمله من الروايات بذلك، و يشير إليه الأمر بالجمع بلسان تؤخر هذه و تعجل هذه و هو ظاهر فى عدم تخلل النافله لكن سيأتى فى المسائل اللاحقه تمسك جمله من الأعلام كالروض و كشف الغطاء بعمومه للنوافل غير الرواتب و يعضد العموم كون مقتضى القاعده ان المستحاضه دائمه الحدث و هذه الطهاره ناقصه و مقتضى القاعده تكرار الغسل كالوضوء إلا أن ما ورد من جواز الجمع بين الصلاتين رخصه.

قد حررنا فى مبحث صلاه المسافر (١)، أن مقتضى القاعده فى الشبهه الموضوعيه ليس هو عدم لزوم الفحص بل فى كثير من الابواب الفقهيه مقتضى القاعده هو لزوم الفحص قبل اجراء الأصول العمليه، و من تلك الأبواب ما لو كان

ص: ٤٣٥

و اذا صلّت من غير اختبار بطلت إلا مع مطابقه الواقع و حصول قصد القربه كما فى حاله الغفله.

الفحص لا يتوقف على مئونه و لا كلفه كالنظر الى طلوع الفجر فى يوم الصيام فإن الشك المأخوذ فى موضوع الأصول إنما يرد به الشك المستقر. كما هو الحال فى المقام أيضا و يندرج المقام فى باب آخر أيضا و هو موضوعات الأحكام التى أخذ الشارع فيها تقدير خاص و وحده قياسيه معينه لذلك و لا تعلم تلك التقادير إلا بالفحص، فيكون أخذ تلك التقادير فى الجعل الشرعى دالا التزاما على لزوم الفحص عن الموضوع عند الشك، هذا مضافا الى أن لسان الروايات فى المقام قد أدرج الأمر بوضع القطنه و الاحتشاء بالكرسف فى سياق واحد مع فرض رؤيه المستحاضه لكميه الدم مما يومئ بالأمر بالفحص بتوسط الرؤيه بل قد صرّح بالأمر بذلك فى صحيحه الصحاف حيث قال عليه السّلام «ثم لتنظر فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب...» و كذلك روايه أو مصححه محمد بن مسلم حيث قال عليه السّلام «ثم تمسك قطنه فإن صبغ القطنه دم لا- ينقطع...» و هو بيان لكيفيه الفحص بالقطنه و بالتأميل فيه يظهر ما مرّ من كون لسان بقيه الروايات من قبيل هذا البيان للفحص. و كذلك صحيحه عبد الرحمن بن أبى عبد الله حيث قال عليه السّلام «و لتستدخل كرسفا فإن ظهر عن الكرسف فلتغتسل...» حيث أنها فى بيان كيفيه الاختبار.

و أمّا المده فالقله فى المتن محموله على المقدار الزمنى للدفعه الواحده، و هى ليست بالدقائق القليله و ما فى الجواهر من تحديده بما بين الوقتين من الصلوات و قد يستظهر من صحيح الصحاف المتقدم مدفوع بأن ذلك يدرج القليله فى المتوسطه و المتوسطه فى الكثيره بل المدار على نوبات و فترات مجيء الدم لأنه لا- يأتى صببها إلا- فى حالات مرضيه استثنائيه و عندها تكون المستحاضه كثيره بوضوح، و ما فى

و إذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها الأخذ بالقدر المتيقن (١) إلا أن تكون لها حاله سابقه من القله أو التوسط فتأخذ بها و لا يكفى الاختبار قبل الوقت إلا إذا علمت بعدم تغير حالها الى ما بعد الوقت (٢)

صحيح الصحاف يلائم إرادته صرف الوجود بين وقتى الصلوات، و أما لزوم الفحص فهو طريقى لا نفسى و لا شرطى لظهور الامر فى احراز الموضوع و المعجىء بالطهاره و من ثم لو تركت الفحص و أتت بالوظيفه الواقعيه رجاء أو احتياطا صحّ عملها.

يستفاد من استثناء الماتن لزوم الاحتياط و المتيقن فى مقام الامتثال أى وظائف الكثيره، لكن الجمع بين الاستثناء و الاحتياط متدافع، إذ لو بنى على الاستصحاب فى المسأله و عدم سقوطه عن الحجيه مما ورد الدال على لزوم الفحص، فاللازم التعويل عليه مطلقا مع العجز عن الفحص و هو يقتضى الأخذ بالقدر المتيقن فى مقام التكليف لأن موضوع القليله متضمن لجزء عدمى و هو عدم النفوذ و عدم السيلائن بخلاف المتوسطه و الكثيره و كذلك لو دار بين الاخيرتين فإنّ الأصل عدم السيلائن، نعم لو كان الأصل جاريا فى الحدث المسبب لكان الحال فى المقام كالدوران بين الحدث الأصغر و الأكبر فى البلل المشتبه بين البول و المنى، نعم قد يوجّه تفصيل الماتن ما يظهر من عدّه من الروايات من أن وظيفه المرأه عند استمرار الدم بعد الحيض و النفاس هو العمل بوظائف القليله أو المتوسطه الى أن يظهر على الكرسف أو صبيبا، إلا أنّ هذا اللسان ظاهر فى تقسيم موضوع المستحاضه لا فى صدد البناء الظاهرى، فالأظهر فى مقام العجز الاحتياط بعد ظهور الأدله فى عدم التعويل على الأصول فى إحراز الموضوع و لزوم تقصى الواقع.

هذا فيما إذا احتمل التبدل الى الأشد لا العكس فإنّ إحراز حاله الأشد قبل الوقت يعين وظائف الأكثر، و على ذلك فالصحيح فى وظيفه الاختبار هو لزوم

مسأله ٥: يجب على المستحاضه تجديد الوضوء لكل صلاه و لو نافله

(مسأله ٥): يجب على المستحاضه تجديد الوضوء لكل صلاه و لو نافله، و كذا تبديل القطنه أو تطهيرها و كذا الخرقه إذا تلوثت، و غسل ظاهر الفرج إذا أصابه الدم، لكن لا- يجب تجديد هذه الأعمال للأجزاء المنسيه و لا لسجود السهو إذا أتى به متصلاً بالصلاه، بل و لا لركعات الاحتياط للشكوك بل يكفيها أعمالها لأصل الصلاه، نعم لو أرادت إعادتها احتياطاً أو جماعه و جب تجديدها (١)

الفحص عند احتمال الأكثر أو احتمال البرء من حاله اشد و من ثم لا يكفي الاقتصار فى الاختبار على ما بعد الوقت.

أما تجديد الوضوء لكل صلاه و لو نافله فلما تقدم من عموم «و تتوضأ لكل صلاه» الوارد و كذلك فى خصوص المتوسطه و الكثيره و كذلك الحال فى بقيه الأمور المذكوره فى المتن و الأقوى فى ما عدا الغسل تجديد القطنه و غيرها للنافله أو الطواف لأنّ غايه لسان الروايات هو بلحاظ الطهاره الحديثه الكبرى لا الصغرى و لا الخبيثه. و أما عدم لزوم تجديدها للأجزاء المنسيه فلأنّ الأقوى فى تلك الأجزاء هو ارتباطها بالصلاه كما تقدم فى مبحث الوضوء، فهى متصله بها و أما سجود السهو فعلى القول باعتبار الطهاره من الحدث فيه فلأنّ المستحاضه إذا أتت بوظائفها استحلت كل فعل مشروط بالطهاره كما مرّ و ليس السجود المزبور بصلاه كى يجدد له الغسل و لواحقه، هذا فضلاً عن القول بعدم اعتبار الطهاره فيه و تقييد الماتن بما لو أتى به متصلاً بلحاظ الوضوء فإنّ الوضوء يجدد لكل فعل مشروط بالطهاره إلا أنه بالاتصال مع الصلاه يكون بحكم لواحقها و توابعها كما فى الأذان و الاقامه، و أما ركعات الاحتياط فلأنّها على تقدير الاحتياج إليها فهى جزء من الصلاه و على تقدير الاستغناء عنها و وقوعها نافله فهو لا يضر بصحّه الفرضيه أو يقال بأنها فى حكم أجزاء الصلاه أو توابعها بحسب الوظيفه الظاهريه و ليست معنونه بقصد صلاه مستقله فلا

مسأله ٦: إنما يجب تجديد الوضوء و الأعمال المذكوره إذا استمر الدم

(مسأله ٦): إنما يجب تجديد الوضوء و الأعمال المذكوره إذا استمر الدم، فلو فرض انقطاع الدم قبل صلاه الظهر يجب الاعمال المذكوره لها فقط و لا تجب للعصر و لا للمغرب و العشاء، و إن انقطع بعد الظهر وجب للعصر فقط و هكذا، بل إذا بقي وضوءها للظهر الى المغرب لا يجب تجديده أيضا مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهر (١)

يشملها عموم «تتوضأ لكل صلاه»، و أما الصلاه المعاده احتياطا فإن كان لزوميا فإعاده الأعمال من الغسل و الوضوء و غيرهما لعدم صحه الفصل بين الغسل و الفريضة -بحسب الوظيفه الظاهرية- و أما إن كان نديبا فكذلك لأجل تدارك الاحتمال و إلا لما كان احتياطا أما اعادتها جماعه فقد يقرب عدم تجديد الغسل لكون الاعاده نديبه و قد يقرب التجديد لكونها صورته فريضه.

ما ورد فى الأدله فى دم المستحاضه من وظائف القليله و المتوسطه و الكثيره، دال على أنّ دم الاستحاضه بدرجاته الثلاث ناقض للطهاره، و أنّ الدم القليل موجب للحدث الأصغر الذى يرفع بالوضوء، و الدم المتوسط و الكثير موجب للحدث الأكبر أو ما هو بمنزله الذى يرفع بالغسل غايه الامر أنّ الكثير أشد حداثه، و على ذلك فما تأتى به المستحاضه مع استمرار الدم لما بعد الوضوء و الغسل و اثناء الصلاه إنّما هو مبيح و رافع ناقص و محصل للطهاره الناقصه كما هو الحال فى وضوء المسلوس و المبطون و كما فى التيمم، و من ثم يلزم إعاده الطهور من الوضوء أو الغسل بعد الانقطاع لرفع الحدث فما ورد من الكثيره تغسل ثلاث مرات إنّما هو بلحاظ استمرار الدم و هو تخفيف فى الوظيفه التى تقتضيها القاعده من إتيان هذا الاعمال لكل صلاه، لا أنّ الحدث الذى يتحقق من مجرد مجيء دم المستحاضه بمسمى وجوده و إن لم يستمر -يوجب الاغسال الثلاثه و الوضوء لكل الصلاه، ليكون حدث

مسأله ٧: في كل مورد يجب عليها الغسل و الوضوء يجوز لها تقديم كل منهما

(مسأله ٧): في كل مورد يجب عليها الغسل و الوضوء يجوز لها تقديم كل منهما لكن الأولى تقديم الوضوء (١).

مسأله ٨: قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء و الغسل المبادره الى الصلاه لكن لا ينافى ذلك اتيان الاذان و الاقامه و الأدعيه المأثوره

(مسأله ٨): قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء و الغسل المبادره الى الصلاه لكن لا ينافى ذلك اتيان الاذان و الاقامه و الأدعيه المأثوره و كذا يجوز لها اتيان المستحبات في الصلاه و لا يجب الاقتصار على الواجبات (٢)، فإذا توضأت و اغتسلت أول الوقت المستحاضه يزيد على حدث الحيض و الجنابه، بل تكرر الوظائف إنما هو بسبب استمرار مجيئه، كما يشير الى ذلك أيضا ورود التعبير «و إن لم ينقطع الدم» في جملة الروايات، فالتمسك بالإطلاق لوجوب تكرار الوظائف لصوره انقطاع الدم لا مجال و لا موضوع له.

التخير في الترتيب لإطلاق الأدله و أولويه التقديم للوضوء لما تقدم في غسل الحيض من أن الوضوء بعد الغسل بدعه (١) المحمول على اغناء الغسل عن الوضوء، و ان قبل كل غسل وضوء إلا الجنابه (٢)، لكن الوارد في بعض روايات المقام كموثقتي سماعه تأخير الوضوء عن الغسل في الترتيب الذكرى و في حسنه اسماعيل بن عبد الخالق «فلتغتسل و لتتوضأ ثم يواقعها» هذا مضافا الى عدم اغناء الغسل في المقام عن الوضوء لاستمرار صدور الحدث بعد الغسل، و قد تقدم في غسل الحيض في مسأله اغناء كل غسل عن الوضوء أن مقتضى القاعده بناء على عدم الاغناء هو تأخر الوضوء، لعدم ارتفاع الأصغر مع بقاء الأكبر، فهذا الاعتبار الأولى تأخيره.

لظهور ترتب أداء الصلاه في الروايات الوارده في المأتي بها لدى الطاهر، نعم يستفاد من الأمر بالجمع بين الصلاتين عدم الفصل بالتعقيبات و عدم الاطاله الكثيره في مقدمات الصلاه.

ص: ٤٤٠

١- ١) ابواب الجنابه ب ٣٣.

٢- ٢) ابواب الجنابه ب ٣٤.

و أخرت الصلاة لا تصح الصلاة إلا إذا علمت بعدم خروج الدم و عدم كونه في فضاء الفرج أيضا من حين الوضوء الى ذلك الوقت بمعنى انقطاعه و لو كان انقطاع فتره (١)

مسألة ٩: يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم بحشو الفرج بقطنه أو غيرها و شدها بخرقه

(مسألة ٩): يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم (٢) بحشو الفرج بقطنه أو غيرها و شدها بخرقه، فإن احتبس الدم، و إلا فبالاستئثار- أي شد وسطها بتكه مثلا و تأخذ خرقه أخرى مشقوقة الرأسين تجعل إحدهما قدامها و الأخرى خلفها و تشدهما بالتكه- أو غير ذلك مما يحبس الدم فلو قصرت و خرج الدم أعادت الصلاة، بل الأحوط إعادة الغسل أيضا و الأحوط كون ذلك بعد الغسل و المحافظه عليه بقدر الامكان تمام النهار إذا كانت صائمه.

بعد كون الوضوء و الغسل مبيحين لا رافعين، فامتداد الفاصل بينهما و بين الصلاة أو الفعل المشروط يوجب اشتداد الحدث و زوال الطهاره الناقصه الحاصله منهما و كذلك الحال في الطهاره الخبيثه الناقصه.

أما بلحاظ الخبث فلكونه مانعا عن الصلاة، و أما بلحاظ الحدث فهو موجب للحدث و إن حبس لأن انغماسه في القطنه خروج له إلا- أنه غير ناقض للطهاره الناقصه و لا- مزيل للإباحه الحاصله منها مع تعاقب الصلاة لها، و يظهر من المحكى عن الفاضل و الشهيد انتقاضها و زوال الإباحه بالظهور و الخروج سواء عن القطنه أو عن الفرج فيما لم يكن تحفظ بالقطنه، و قد يستظهر له بما في عدّه من الروايات كصحيح الصحاف «فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاه ما لم تطرح الكرسف، فإن طرحت الكرسف عنها فسال الدم و جب عليها الغسل» و صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله «فإن ظهر عن الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر ثم تصلى» و في روايه إسماعيل الجعفي «فلا- تزال تصلى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف فإذا ظهر أعادت الغسل و أعادت الكرسف» و في صحيح الحلبي «ثم تصلى حتى يخرج الدم من وراء الثوب»، لكن استظهار

هذا المفاد في مقابل إرادته المتوسطة و بيان وظيفتها-ضعيف لا سيما و أنّ هذه الحاله ذكرت في مقابل القليله و الكثيره في تلك الروايات أضف الى ذلك أنّ المفروض في الروايات كونها قليله ثم طرؤ الحاله المزبوره عليها و هي المتوسطه مما يستدعى غسلها و بعبارة أخرى أنّ استدخال الكرسف في الفرج و شدّه بالخرقه أى الاستشفار هو لممانعه خروجه الى ظاهر الفرج و تلويثه للاطراف أثناء الصلاه أى هو للحفاظ عن الخبث المانع من صحّه الصلاه،و إلا فهو لا يمانع مجيء الدم و تجمعه في باطن الفرج و بالتالى خروجه عن ظاهر الفرج عند استبدال القطنه الذى يقع لا محاله ما بين صلاه الفجر و الظهرين،بل يقع مرات في الكثيره و لذلك فرض الغسل عند طرح الكرسف فى صحيح الصحاف عند سيلان الدم لتجمعه فى الداخلى بسبب استدخال الكرسف و الاستشفار.فالصحيح أنّ التحفظ عن الدم لممانعه الخبث لا لممانعه الحدث،و على ذلك فلو لم تتحفظ يلزمها تطهير الموضع و بدنها و وضع الكرسف و الخرقه و لا- تعيد غسلها و وضوءها مع عدم فصل زمانى كثير،بخلاف ما لو حصل فاصلا طويلا- و أما على القول بالانتقاض فتعيد مطلقا،ثم أنّ لزوم التحفظ هو بعد الغسل حتى على القول بالانتقاض لا قبله أو اثنا لما مرّ من احتمال دلالة الروايات،و أما حال الصيام فإن بنى على الانتقاض فيلزم التحفظ للبقاء على الطهاره الناقصه و عدم صدور الحدث الذى هو بمنزله الأكبر كما حكى عن الفاضل و الشهيد، و فيه أنّ الانتقاض على كل تقدير حاصل و من ثم تأتي بالغسل للظهرين فى الكثيره و لذلك تعاقب الصلاه من دون فصل مع الغسل،و المقدار اللازم من تحصيل الطهاره للصيام كما سيأتى إنما هو فى أوقات الصلاه.

مسألة ١٠: إذا قدمت غسل الفجر عليه لصلاة الليل فالأحوط تأخيرها الى قريب الفجر

(مسألة ١٠): إذا قدمت غسل الفجر عليه لصلاة الليل فالأحوط تأخيرها الى قريب الفجر فتصلي بلا فاصله (١)

مسألة ١١: إذا اغتسلت قبل الفجر لغايه أخرى ثم دخل الوقت من غير فصل

(مسألة ١١): إذا اغتسلت قبل الفجر لغايه أخرى ثم دخل الوقت من غير فصل يجوز لها الاكتفاء به للصلاه (٢)

مسألة ١٢: يشترط في صحه صوم المستحاضه على الأحوط اتيانها للأغسال النهاريه

(مسألة ١٢): يشترط في صحه صوم المستحاضه على الأحوط اتيانها للأغسال النهاريه فلو تركتها فكما تبطل صلاتها يبطل صومها أيضا على الأحوط، و أما غسل بل هو متعين لما مرّ في تقريب تقديم الغسل أنه لعمومه لكل صلاتين أى مجتمعتين.

تقدم تقريب مشروعيه الطهاره الناقصه قبل الوقت و أنّ ما ورد من مشروعيتها للصلاه دال على رجحانها الذاتى فلاحظ ما تقدم فى (مسألة ٣) فلو أوقعت الطهاره الناقصه المبيحه لغايه قبل الوقت و اتصل دخوله بانتهاء فعل تلك الغايه من دون فصل لأجزأه ذلك للصلاه لكن اللازم كون المجموع بمنزله إيقاع الغسل لصلاتين كما مرّ فى صلاه الليل و منه يشكل الحال فى الظهرين فإنه يجرى للأولى لا- للشانيه، و الحاصل أنّ مشروعيه الطهاره المبيحه غير متوقفه على الأمر الخاص من الغايه الأخرى كما عرفت، و لو بنى على الأمر الخاص المنبعث من الأمر بالغايه الأخرى فقد يقال بعدم لزوم الغسل لما تقرر فى كلماتهم من أنّ المستحاضه إذا اتت بوظائفها للصلاه فإنها تكون بحكم الطاهر و قد تقدم فى (المسألة ١) أنّ المقدار الثابت من هذا التنزيل هو ما اتصل بالصلاه فقط و سيأتى له تتمه فى (مسألة ١٧) و هو المحكى عن الروض و كشف الغطاء، و على ذلك فلا- بد من إيقاع الغسل فضلا عن الوضوء للغايات الأخرى نعم فى المتوسطه إذا أوقعته للفجر فلا- تعيده لغايه أخرى تأتى بها فيما بينها و بين العشاءين بخلاف صلاه الليل مثلا.

العشاءين فلا يكون شرطاً في الصوم، وإن كان الأحوط مراعاته أيضاً، وأما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم (١)

لم يحك خلاف في أصل الاشتراط و أسنده في المبسوط الى روايه الأصحاب و استظهر منه المجلسى التوقف، و هو صحيح على بن مهزيار قال: «كتبت إليه: امرأة طهرت من حيضها أو دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت فصلت و صامت شهر رمضان كله من غير ان تعمل ما عمله المستحاضه من الغسل لكل صلاتين هل يجوز صومها و صلاتها أم لا؟ فكتب عليه السّلام: تقضى صومها و لا تقضى صلاتها، لأنّ رسول الله صلى الله عليه و آله كان يأمر [فاطمه و] المؤمنات من نساءه بذلك» (١) و قد رويت بعده طرق و تضمن أمره صلى الله عليه و آله لفاطمه عليها السّلام لتعليم سائر النساء.

و قد ذكر في وجه التفريق بين قضاء الصوم دون الصلاة احتمالات:

الأول: أنها لا تقضى جميع الصلوات لأنّ بعضها واقع في الحيض أو في النفاس بخلاف الصوم فإنها تقضى جميعه و هو المحكى عن مجمع الفائدة.

الثانى: أنه عليه السّلام أعرض عن الجواب حول المستحاضه و أجاب عن الحيض تقيه لأنّ العامّه تبنى على كون الاستحاضه حدث أصغر.

الثالث: احتمال و هم الراوى أو الناسخ.

الرابع: أنّ أصل التعبير هو «تقضى صومها ولاء و تقضى صلاتها» و الولاء و التتابع فى القضاء راجح كما فى مفاد روايات أخرى.

الخامس: أن يكون استنكاراً للفرقه بين قضاءهما.

السادس: أن يكون أصل الروايه سؤالان و جوابان فحصل الوهم بإدراج جواب أحدهما لسؤال الآخر.

ص: ٤٤٤

وقد أدرجها الصدوق في علة في عله قضاء الحائض الصوم دون الصلاة، هذا و يعضد مفادها معتبره الفضل بن شاذان-الوارده في علة الأحكام-عن الرضا عليه السّلام قال: «إذا حاضت المرأة فلا تصوم ولا تصلي لأنها في حد نجاسة فأحب الله أن لا تعبده إلا طاهرا و لأنه لا صوم لمن لا صلاة له» الحديث (1) غايه الامر خرج عن عموم «لا صوم لمن لا صلاة له» الحدث الأصغر و نحوه للدليل المخصص.

و أما الاحتمالات فجميعها يشهد بحصول التشابه في الجواب بين حكم الحيض و الاستحاضه في الصوم، و أنّ الوهم وقع في حكم الصلاة و هذا مما يوجب الوثوق بصوره الجواب في الصوم و قد يقوّى احتمال التقيه أنّ السؤال وقع مكاتبه مع الجواد عليه السّلام أو الهادي عليه السّلام فيتطرق إليه التقيه لا سيما و أنّ جمهور العامّة على كونها حدثا أصغر فجوابه بما يتفق مع الحيض تعميمه مع تعريض بوحده حكم الصوم في القسمين.

ثم أنّه وقع الكلام في المقدار اللازم من الأغسال في صحّه الصوم فقيل أنّ القدر المتيقن هو الأغسال النهاريه أى الظهرين لكونه فرض السؤال و أما الأغسال الليلية اللاحقه فالظاهر خروجها لاحتياج الشرط المتأخر لمثونه بيان لا يتبادر الفهم العرفي إليه ابتداء بخلاف الأغسال الليلية السابقه فإنّه يشمل عموم لفظ السؤال «الغسل لكل صلاتين»، هذا و الصحيح دخول غسل الفجر في الشرطيه و الجمود على اللفظ لا وجه له، بعد ظهور السؤال عن مانعيه حدث الاستحاضه الكثيره عن صحّه الصوم كمانعيه حدث الحيض و على ذلك فيندرج في رفع الحدث و لو بنحو ناقص كل من الأغسال الليلية السابقه و غسل الفجر و غسل الظهرين بخلاف الغسل الليلي المتأخر فإنّه لا

ص: ٤٤٥

مسأله ۱۳: إذا علمت المستحاضه انقطاع دمها بعد ذلك الى آخر الوقت انقطاع براء أو انقطاع فتره تسع الصلاه

(مسأله ۱۳): إذا علمت المستحاضه انقطاع دمها بعد ذلك الى آخر الوقت انقطاع براء أو انقطاع فتره تسع الصلاه وجب عليها تأخيرها (۱) الى ذلك الوقت فلو بادرت الى الصلاه بطلت إلا إذا حصل منها قصد القربه، و انكشف عدم الانقطاع، بل يجب رافعيه له فيما تقدمه من الحدث المزامن للنهار، و من ثم لو قدمت غسل الفجر و كانت قد تركت غسل الليله السابقه لما استلزم تركها بطلان الصوم بعد مجيئها بالغسل قبل الفجر نظير ما لو تركت غسل الفجر لصلاه الصبح و لكنها أتت بالغسل للظهرين، فإن بطلان صلاه الفجر لا يستلزم بطلان صلاه الظهرين و لا يتنافى مع صحتهما، لا يقال: على ذلك لا دخاله للغسل الليلي المتقدم فى صحه صوم اليوم اللاحق ما دامت هى آتية بغسل الفجر و غسل الظهرين فالصوم قد صاحب الطهاره الناقصه المسببه من الغسلين، لا سيما و أنها محدثه قطعاً قبل الفجر و ان كانت قد أتت بالغسل الليلي السابق، من ثم عليها أن تتأتى بغسل الفجر على أية حال فأى فرق فى حدثها من جهه الغسل الليلي المتقدم. و ذلك: للفرق بين مثال صلاه الفجر و صلاه الظهرين المتقدم و الصوم، حيث أنّ فيه يدخل الصوم بطلوع الفجر فلا- يكون غسل الفجر متقدماً عليه رافعاً- بنحو ناقص- للحدث بخلاف الحال فى صلاه الظهرين، كما أنّ لزوم اتيانها لغسل الفجر لا يعنى عدم تأثير الغسل الليلي المتقدم فى تخفيف الحدث بعد ما مرّ مكرراً قابليه الحدث للاشتداد و الضعف و مثله الطهاره.

لتمكنها حينئذ من الطهاره التامه فيلزمها مراعاة الصلاه معها، و لعدم صدق الاضرار الى الطهاره الناقصه نظير التيمم مع الوضوء، و قد يتوهم أنّ انقطاع الفتره وجود بالقوه لدم الاستحاضه فيستمر حدثها نظير الحائض، و هو ممنوع لعدم الدليل عليه كما فى الحائض بل المقام نظير سلس البول و الريح، مضافاً الى أنّ جملة من الروايات بل جُلّها فرض فيها استمرار الدم فلا يتوهم إطلاق الأمر فيها لصوره

التأخير مع رجاء الانقطاع بأحد الوجهين حتى لو كان حصول الرجاء أثناء الصلاة، لكن الأحوط إتمامها ثم الصبر الى الانقطاع.

الانقطاع للفترات، كالتعبير الوارد عن الكثيره «المراه الدميه» أو رأت دما صبيبا، وكذا التعبير عن مطلق المستحاضه «إن لم ينقطع الدم»، هذا وقد يقال بأن دم الاستحاضه المتوسطه و الكثيره غايه ما دلّت عليه الأدله هو سببته للحدث الأكبر أو للغسل حدوثا لا بقاء لا- سيما المتوسطه و على ذلك يتم ما يحكى عن الشيخ و العلامه فى بعض كتبهما من أنّ انقطاع البرء يوجب الوضوء خاصه. هذا مضافا الى أنّ اللازم من القول بوجوب الغسل للانقطاع للفتره هو لزوم ثلاثه أو خمسه أغسال للمتوسطه كما لو تعددت فترات الانقطاع بين الصلوات و كذلك الحال فيما لو انتقلت من كثيره أو من متوسطه الى قليله ثم عاودت الى حالتها السابقه مع أنّ الانقطاع أو تخفف الحاله لفتره ليس أشد من الاستمرار الموجب لغسل واحد فى المتوسطه و ثلاثه فى الكثيره، و فيه: أنّ ايجاب الغسل بقاء عند كل وقت صلاه فى الكثيره أو فى اليوم اللاحق فى المتوسطه شاهد على كون البقاء موجبا للحدث و الغسل أيضا مضافا الى أنّ الانقطاع للفترات يقتضى عنوان الحدوث لمعاوده الدم، كما أنّ الأمر بالجمع بين الصلاتين فى الكثيره و لزوم تعاقب الصلاه للغسل شاهد على لزوم إعاده الغسل مع الفصل الموافق و المعاضد لعموم تغتسل عند وقت كل صلاه، و إعاده الغسل شاهد على إيجاب البقاء للحدث و قد تقدم لزوم اعاده الغسل للافعال المشروطه بالطهاره فيما إذا أتى بها غير متصله بصلاه الفريضه كما ورد النص بذلك فى الوطى و من ذلك يظهر عدم أشديه الانقطاع أو التخفف من الاستمرار أضف الى ذلك أنّ الاكتفاء بالطهاره الاضطراريه الناقصه لا يعنى رفع اليد عن الطهاره الأوليه التامه مع التمكن و القدره غايه الأمر مع فرض الحرج و التعذر تصل النوبه الى التيمم عن الغسل لا عن

مسألة ١٤: إذا انقطع دمها فإما أن يكون انقطاع براء أو فتره تعلم عوده أو تشك في كونه لبراء أو فتره

(مسألة ١٤): إذا انقطع دمها فإما أن يكون انقطاع براء أو فتره تعلم عوده أو تشك في كونه لبراء أو فتره، و على التقادير إما أن يكون قبل الشروع في الأعمال أو بعد أو بعد الصلاة، فإن كان انقطاع براء و قبل الأعمال يجب عليها الوضوء فقط أو مع الغسل و الاتيان بالصلاة، و إن كان بعد الشروع استأنفت. و إن كان بعد الصلاة أعادت إلا إذا تبين كون الانقطاع قبل الشروع في الوضوء و الغسل (١) و إن كان الوضوء فإنه مقدور و للاكتفاء بالوضوء وجه محتمل و إن كان الأقوى هو الجمع.

ثم إن الرجاء ليس هو مجرد الاحتمال بل بدرجة معتده بها، إذ الاطلاقات و الامر بدرك فضيله الصلاتين بتأخير الأولى و تقديم الثانية دافع لمجرد الاحتمال.

فالاقسام في الانقطاع و التخفف سواء هي إما أن تعلم أنه انقطاع لبراء أو تعلم أنه انقطع لفتره أو تشك في كونه من أيهما، كما أنّ كلا القسمين الأولين أو الثلاثة إما أن يتحقق قبل الطهور أو بعده قبل العمل أو في أثناءه أو بعد العمل، أما تحقق الانقطاع قبل الطهور فهو رافع حقيقى حينئذ في مده الانقطاع في الاقسام الثلاثة، و أما تحققه بعد الطهور قبل العمل فاللازم الاعاده للتمكن من رفع الحدث بتمامه، و أما تحققه في أثناء العمل فحكمه حكم وجدان الماء للمتييم أثناء الصلاة- بناء على كون الاضطرار واقعا في القسم الاخير و أما تحققه بعد العمل فالصحة مبنيه على كون الأمر بالطهور الناقص للصلاه شاملا للاضطرار في بعض الوقت فيما لم يكن العلم بارتفاعه حاصل قبل العمل، و استظهر شموله للتنصيص على البدار المستفاد من الأمر باتيان الظهرين و العشاءين في وقت فضيلتهما «تؤخر هذه و تقدم هذه» و هو ظاهر في البدار الواقعى لا الظاهرى نعم الأمر بالبدار غير شامل لما لو علمت بالانقطاع قبل العمل لظهوره في تفويت الوظيفة الأولى حينئذ و هو ينافى مفاد البدار، فتبين أنّ البدار ليس مستفادا من اطلاق الأمر بالطهاره الناقصه الاضطراريه و لا الاجزاء مستفاد من

انقطاع فتره واسعه فكذلك على الأحوط و إن كانت شاكه فى سعتها أو فى كون الانقطاع لبرء أم فتره لا يجب عليها الاستئناف أو الاعاده إلا إذا تبين بعد ذلك سعتها أو كونه لبرء.

مسأله ١٥: إذا انتقلت الاستحاضه من الأدنى الى الأعلى

(مسأله ١٥): إذا انتقلت الاستحاضه من الأدنى الى الأعلى (١) كما إذا انقلبت القليله متوسطه أو كثيره أو المتوسطه كثيره فإن كان قبل الشروع فى الأعمال فلا إشكال فتعمل عمل الأعلى، وكذا إن كان بعد الصلاه فلا يجب إعادتها، وأما إن كان بعد الشروع قبل تمامها فعليها الاستئناف والعمل على الأعلى حتى إذا كان اطلاق الأمر الاضطرارى فى المقام كى يعارض بانصراف أوامر الاضطراريات للعجز المستوعب فيقتصر حينئذ على البدار فى صوره الاستيعاب وإلا يكون ظاهرياً، ثم إن مقتضى الوجه المزبور الاجزاء لما لو تحقق فى الاثناء لا سيما إذا كانت فتره انقطاع مشكوكه السعه و يؤيده ما ورد فى التيمم من اجزائه عند عثوره على الماء أثناء الصلاه بعد الركوع.

الانتقال الى الأعلى حدوث للحاله الأشد كالحديث ابتداءً وقد فرض ذلك فى عده من الروايات الوارده و أنّ عليها حينئذ الغسل و من ثم لو كان ذلك فى اثناء الصلاه فيوجب بطلانها لحصول الحدث فى أثنائها فاللزام عليها الاتيان بوظائفها، و أما لو حدثت الكثيره بعد كونها متوسطه أثناء الصلاه كالفجر و كانت قد اغتسلت لها، فهى و إن كانت متطهره طهاره ناقصه من حدث المتوسطه إلا- أنها لم تتطهر من حدث الكثيره الحاصل فى الاثناء، و بعبارة أخرى عند ما أتت بالغسل لم يكن حدث الكثيره حاصلًا ليكون الغسل رافعاً ناقصاً له، فمن ثم كان عليها إعادة الغسل و الصلاه و لو لم تتمكن منه و لا من التيمم جمعت بين استمرار العمل و القضاء احتياطاً كما فى المتن لأن حالها حال فاقد الطهورين.

الانتقال من المتوسطه الى الكثيره فيما كانت المتوسطه محتاجه الى الغسل و أتت به أيضا فيكون اعمالها حينئذ مثل أعمال الكثيره، لكن مع ذلك يجب الاستئناف، وإن ضاق الوقت عن الغسل و الوضوء أو أحدهما تيمم بدله و إن ضاق عن التيمم أيضا استمرت على عملها، لكن عليها القضاء على الأحوط، و إن انتقلت من الأعلى الى الأدنى (١) استمرت على عملها لصلاه واحده ثم تعمل عمل الأدنى، فلو تبدلت الكثيره متوسطه قبل الزوال أو بعده قبل صلاه الظهر تعمل للظهر عمل الكثيره فتتوضأ و تغتسل و تصلى، لكن للعصر و العشاءين يكفي الوضوء و إن أخرت العصر عن الظهر أو العشاء عن المغرب. نعم لو لم تغتسل للظهر عصيانا أو نسيانا يجب عليها العصر إذا لم يبق إلا وقتها و إلا فيجب إعادته الظهر بعد الغسل و إن لم تغتسل لها فليغسل لها فليغسل لها فليغسل إذا ضاق الوقت و بقي مقدار اتيان العشاء.

مسأله ١٦: يجب على المستحاضه المتوسطه و الكثيره إذا انقطع عنها بالمره الغسل للانقطاع

(مسأله ١٦): يجب على المستحاضه المتوسطه و الكثيره إذا انقطع عنها بالمره الغسل للانقطاع إلا إذا فرض عدم خروج الدم منها من حين الشروع في غسلها السابق للصلاه السابقه (٢)

الانتقال الى الأدنى انقطاع للحاله العليا في الحدث سواء كان انقطاع فتره أو لبرء، فيلزمها وظيفه الانقطاع الآتيه في المسأله اللاحقه، و من ثم قيّد في المتن الاستمرار على عملها لصلاه واحده، هذا بالإضافة الى الحاله الأشد و أما الحاله الدنيا فتأتي بها للصلوات اللاحقه، و على أيه حال فحدث الحاله العليا بعد انقطاعه و تخففه الى الدنيا لا يرتفع إلا بالغسل.

تقدم في (المسأله ١٣) ظاهر عبارته الشيخ و جماعه أنّ المستحاضه إذا انقطع دمها يجب عليها الوضوء و تقدم وجه ذلك، و أنّ الصحيح أنّ حدثها لا يرتفع إلا بالغسل الراجع، و أنّ ما كانت تأتي به من أغسال فهي طهاره رافعه ناقصه كالتيتميم

مسألة ١٧: المستحاضه القليله كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاه ما دامت مستمره، كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهاره

(مسألة ١٧): المستحاضه القليله كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاه ما دامت مستمره، كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهاره (١) كالطواف الواجب و مس كتابه القرآن إن وجب. و ليس لها الاكتفاء بوضوء واحد للجميع على الأحوط، و إن كان ذلك الوضوء للصلاه فيجب عليها تكراره بتكرارها حتى في المس يجب عليها ذلك لكل مس على الأحوط نعم لا يجب عليها الوضوء لدخول المساجد و المكث فيها، بل و لو تركت الوضوء للصلاه أيضا.

و كوضوء المسلوس و المبطن، و مبيح اضطرارى، فبعد انقطاع سبب الحدث يلزمها رفعها بال غسل ال رافع فلاحظ ما تقدم.

و ما تكرر في كلماتهم من أنّ المستحاضه إذا عملت بوظائفها تكون بحكم الطاهر، تقدم أنه مستفاد من صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله عنه عليه السلام «و كل شىء استحلت به الصلاه فليأتها زوجها و لتطف بالبيت» و موثق فضيل و زراره عنه عليه السلام «فإذا حلت لها الصلاه حلّ لزوجها أن يغشاها» و إطلاق الروايات أنّ عليها ثلاث أغسال فى الكثير أو غسل لكل يوم فى المتوسطه، و هو محتمل لثلاث أوجه: أن تكون طاهرا بذلك مطلقا، الثانى: أن تكون طاهرا ما دام وقت الصلوات، الثالث: أن تكون بحكم الطاهر فى ما اتصل بالصلاه قبلها أو بعدها دون ما انفك عنها و هذا هو المتعين منها، و ذلك للأمر بإعادة غسلها أما فى وقت كل صلاه كما فى الكثيره أو فى الدور اليومى اللاحق كما فى المتوسطه، و هو قاض بتقرر الحدث بتمامه و انتقاض الطهاره كما أنّ الأمر بالجمع بين الصلاتين مقتضاه ذلك فيما ابتعد و انفصل زما عن الغسل و إن كان فى الوقت للصلاه باقيا و يعضده ما فى موثق سماعه عنه عليه السلام «و إن أراد زوجها أن يأتيا فحين تغتسل» مضافا الى ما ورد فى حسنه إسماعيل بن عبد الخالق من الامر بالاغتسال و الوضوء للوطء سواء لرفع الحرمه أو لرفع الكراهه. و كذلك ما ورد مكررا

مسألة ١٨: المستحاضه الكثيره و المتوسطه إذا عملت بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهاره

(مسألة ١٨): المستحاضه الكثيره و المتوسطه إذا عملت بما عليها جاز لها جميع (١) ما يشترط فيه الطهاره حتى دخول المساجد و المكث فيها و قراءه العزائم و مس كتابه القرآن، و يجوز وطؤها، و إذا أخلت بشيء من الأعمال حتى تغيير القطنه بطلت صلاتها، و أما المذكورات سوى المس فتتوقف على الغسل فقط، فلو أخلت بالأغسال الصلاتيه لا يجوز لها الدخول و المكث و الوطء و قراءه العزائم على الأحوط، و لا فى الروايات «اغتسلت لكل صلاتين» دال على تحديد مقدار أمد الطهاره بذلك، و هذا التقريب الجارى فى حدث المستحاضه المتوسطه و الكثيره بنفسه جارى فى حدث القليله لعموم قولهم عليهم السلام «و صلت كل صلاه بوضوء» بما يقتضى انتقاض الطهاره الصغرى الناقصه الاضطراريه التى أوقعتها للصلاه السابقه، نعم فى لزوم تكرره لكل مس كما عن كشف الغطاء محلّ تأمّل و لا- يبعد التعدد بحسب مجلس الورد كما هو المحكى عنه و عن الروض فى تكرر الغسل للنوافل، هذا كله فيما يتوقف فعله على الطهاره الصغرى و أما غيره كدخول المساجد و المكث فيها فلا يشترط نعم يندب لمندوبيه الطهاره الصغرى و قد تقدم فى (مسألة ٣) مشروعيه الطهاره الناقصه فى نفسها المستفاده من روايات المقام.

فى توقف جواز الافعال المذكوره فى المتن على أعمال المستحاضه تفصيل، أما الوطى فقد حكى ذهاب المتقدمين الى ذلك و كذا فى بعض كتب المتأخرين و متأخرى المتأخرين، و أمّا اللبث فى المساجد فحكى فى مفتاح الكرامه عن جمله المتقدمين القول بعدم التوقف نعم منعوا من دخولها الكعبه و ان أتت بأفعالها، و إن كانت عبارته غير صريحه فى عدم التوقف على الغسل بل محتمله بلحاظ مجموع الأعمال، و قد حكى فى الجواهر عن المصايح نسبة التوقف على الغسل الى المشهور، و فى المبسوط «و إذا فعلت ما يجب عليها من الأغسال و تجديد الوضوء لم يحرم

يجب لها الغسل مستقلا بعد الأغسال الصلاتيه و إن كان أحوط. نعم إذا أرادت شيئاً من ذلك قبل الوقت وجب عليها الغسل مستقلا على الأحوط.

عليها شيء مما يحرم على الحائض و يجوز لزوجها وطؤها» و عبارته ظاهره فى تعميم حليه ما يحرم على الحائض بشرط فعلها ما يجب عليها، و فى النهايه قال (و المستحاضه لا يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض و يحل لزوجها وطؤها على كل حال إذا غسلت فرجها و توضأت وضوء الصلاه أو اغتسلت حسب ما قدمناه) و قريب من مضمونها عبارته السرائر، نعم عبارة بعض المتقدمين ليست بتلك الصراحه، و على أية تقدير أما الوطى فقد وردت فيه روايات مطلقه استدلت بها على الجواز كصحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «المستحاضه تنظر أيامها فلا تصلى فيها، و لا يقربها بعلها فإذا جازت أيامها... و هذه يأتيها بعلها إلا فى أيام حيضها» (١) و التمسك بإطلاقها محل تأمل لنفى قيديه و شرطيه أعمال المستحاضه للجواز، إذ المقابله بين الحائض و المستحاضه هو بلحاظ الحرمة المقرره فى الحيض التى لا ترتفع ما دام الحيض بخلاف المستحاضه.

و صحيح صفوان عن أبى الحسن عليه السلام قال: «قلت له: إذا مكثت المرأة عشره أيام ترى الدم ثم طهرت فمكثت ثلاثه أيام طاهراً، ثم رأيت الدم بعد ذلك أتمسك عن الصلاه قال: لا هذه مستحاضه... و يأتيها زوجها إن أراد» (٢) و هذه الصحيحه كالسابقه فى صدد المقابله مع الحرمة فى الحائض، لا الحليه الفعلية المطلقة. لا سيما و أنّ فى الروايتين قد ذكر قبل ذلك أعمال المستحاضه.

و صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «المستحاضه تغتسل عند...»

ص: ٤٥٣

١- ١) ابواب الاستحاضه ب ١/١.

٢- ٢) ابواب الاستحاضه ب ٣/١-٤.

و لا بأس بأن يأتيها بعلمها إذا شاء إلا أيام حيضها فيعتزلها زوجها» (١) و هي كسابقتيها.

و استدل أيضا للجواز بإطلاق الآية الشريفة وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ (٢) و الكلام فى الدلالة هو ما تقدم فى إطلاق الروايات فإن الغاية من جهة الحرمة المقررة فى الحيض و بأن حدث الاستحاضة ليس أشد من حدث الحيض، و هو لا يوجب الحرمة بدون الغسل و إن أوجب الكراهة، و ان قيس على خبث الحيض باعتبار استمرار خبث دم الاستحاضة فذلك يقتضى توقف الجواز على غسل الفرج و نحوه لا على الغسل من الحدث لأنه يزيل القذاره المعنويه لا الخبثيه، و لذلك تحمل الروايات الآتية المقيده للجواز بالاعتسال على الكراهة، و فيه: أنّ القياس على خبث الحيض لا يقتضى التوقف على الطهاره من الخبث بما هو خبث بل خبث الحيض بما هو سبب لاستمرار الحدث و بما هو أذى كما أشير الى ذلك فى الآية و رتب عليه حرمة الوطى و قد اطلق الأذى على الاستحاضة أيضا فى الروايات (٣) مع أنّ القياس لا مجال له فى الأحكام الشرعيه.

هذا و يستدل للحرمة بالروايات المقيده للجواز بالغسل، كموثق سماعه عنه عليه السلام «..و إن أراد زوجها أن يأتيها فحين تغتسل...» (٤) و اشكل على دلالتها بأن تقييد الجواز بأثناء الاعتسال لا يستقيم و لا المعاقبه المتصله و فيه: أنّ التعبير عن الشرط المتقدم المتصل بلفظ «حين» مستعمل بكثره بمعنى الترتب.

و كصحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله عنه عليه السلام «..و كل شىء استحل به الصلاه

ص: ٤٥٤

١- ١) ابواب الاستحاضه ب ٣/١-٤.

٢- ٢) البقره ٢٢٢/.

٣- ٣) ابواب الاستحاضه ب ٤/١، ابواب النفاس ب ٣/٩.

٤- ٤) ابواب الاستحاضه ب ١.

فليأتها زوجها و لتطف بالبيت» (١) و السياق صريح في اخذ الأعمال في كل من حليه الصلاة و الاتيان و الطواف، و المراد من حليه الصلاة استباحه الدخول فيها بتوفر الطهاره و سائر الشرائط كما مرّ في مبحث الحيض حرمه إنشاء الصلاة بدون طهاره، و في موثق زراره و فضيل عنه عليه السلام «.. فإذا حلت لها الصلاة حل لزوجها أن يغشاها» (٢) و التقريب كما مرّ بل يستفاد من الصحيح و الموثق أنّ الأعمال دخيله في حليه كل عمل مشروط بالطهاره كان حرمة مقررته مقررته على المستحاضه في أيام اقراءها كما قد فرض قرءها في كلا الروايتين، و من ثم تتقرر الكليه التي تظهر في كلمات القدماء كما مرّ من عباره المبسوط (و إذا فعلت... لم يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض) و في مصحح محمد بن مسلم عنه عليه السلام بعد ما ذكر وظائف الحائض و المستحاضه «و يصيب منها زوجها إن أحب و حلت لها الصلاة» فيلاحظ في هذه الروايات بل و غيرها في سياق ذكر حكم الدم الواحد المتصل في المستحاضه أنّ بعضه قرء و حيض و تذكر أحكام الحائض ثم ما زاد عليه ترتب عليه وظائف المستحاضه و أنها بغسلها تستحل الصلاة و غيرها كالطواف و الوطى لزوجها كمثل لما كان محرماً في سياق واحد مع الحائض، غايه الأمر أنه في المستحاضه الحرمة قابله للارتفاع بالغسل فلاحظ صحيح صفوان و غيره من روايات الباب فإنّ السياق في مصب واحد. و في حسنه إسماعيل بن عبد الخالق عنه عليه السلام بعد ما ذكر أقسام و وظائف المستحاضه «قلت: يواقعها الرجل؟ قال: إذا طال بها ذلك فلتغتسل و لتتوضأ ثم يواقعها إن أراد» و اشكل على دلالتها بأنّ المستحاضه مع اتيانها بالأعمال للصلوات تكون بحكم الطاهر فلا حاجه في إيقاع غسل آخر للوطى. و فيه: أنه مرّ في (مسأله ١٣) أنها تكون بحكم الطاهر

ص: ٤٥٥

١-١) ابواب الاستحاضه ب ١.

٢-٢) ابواب الاستحاضه ب ١.

و أما المس فيتوقف على الوضوء و الغسل و يكفيه الغسل للصلاه نعم إذا أرادت التكرار يجب تكرار الوضوء و الغسل على الأحوط بل الأحوط ترك المس لها مطلقا

فى الوقت و الأفعال المتصله بوقت الصلاه قبلها أو بعدها لا مطلقا و من ثم تعيد الغسل لبقية أوقات الصلوات، و الظاهر أنّ عمده الوجه للقائلين بالكراهه دون الحرمة و الشرطيه للجواز، هو حملهم الأدله فى خصوص الوطى على الآداب نظير ما ورد فى الحائض بعد انقطاع الدم من النهى عن وطئها قبل الاغتسال مع تجويز أدله أخرى، لكن هذا لا شاهد له فى المقام لا سيما مع اتحاد أحكام المستحاضه الكثيره من دون الغسل مع الحائض المذكوره فى سياق الروايات.

و أما اللبث فى المساجد و الجواز فى المسجدين فمضافا الى ما مرّ فى صحيح عبد الله بن سنان و موثق فضيل و زراره من كليه بقاء محرمات الحائض على المستحاضه قبل الغسل يدل عليه صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«المستحاضه تنظر أيامها فلا تصلى فيها و لا يقربها بعلمها فإذا جازت أيامها- و ذكر عليه السلام وظائفها و قال- و تغتسل للصبح و تحتشى و تستنفر و لا تحنى [تحتبى، تحبى] أو تضم فخذيها فى المسجد و سائر جسدها خارج و لا يأتيتها بعلمها أيام قرئها و إن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد و صلت كل صلاه بوضوء» (1)

فإنّ مقتضى التقابل بين الكثيره و القليله فى التقسيم و تخصيص القليله بدخول المسجد بالوضوء فقط هو تخصيص هذا الحكم بالقليله فالكثيره ليس لها أن تكتفى بالوضوء لدخوله، مضافا الى الأمر فى الكثيره بجعل سائر جسدها خارج المسجد أى ما عدا موضع السجود نظير ما ورد فى صحيح عبد الرحمن بن أعين قال «قلت له:

إنّ امرأه عبد الملك ولدت فعّد لها أيام حيضها ثم امرها فاغتسلت و احتشت و امرها أن تلبس

ص: ٤٥٦

مسأله ١٩: يجوز للمستحاضه قضاء الفوائت مع الوضوء و الغسل و سائر الأعمال لكل صلاه

(مسأله ١٩): يجوز للمستحاضه قضاء الفوائت مع الوضوء و الغسل و سائر الأعمال لكل صلاه (١)، و يحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلوات الادائيه لكنه مشكل و الأحوط ترك القضاء الى النقاء.

ثوبين نظيفين و أمرها بالصلاه، فقالت له: لا تطيب نفسى أن أدخل المسجد فدعنى أقوم خارجا منه و أسجد فيه فقال: قد أمر بذا رسول الله صلى الله عليه و آله قال: فانقطع الدم عن المرأة و رأت الطهر و أمر على عليه السلام...» (١) الحديث، و تجنب سائر جسدها المسجد و إن كان محمولا على الاستحباب مع اتيانها للأغسال إلا أنه يعضد المقابله من ثبوت جواز اللبث بدون الغسل للقليله دون الكثيره.

هذا، و مما تقدم فى تقريب بقاء محرمات الحائض على المستحاضه قبل الغسل يظهر وجه حرمة قراءة العزائم عليها، ثم أنّ الظاهر من الروايات توقف حليه المذكورات على الغسل دون الوضوء بقريته تخصيص التعليق فى المستحاضه المتوسطه و الكثيره دون القليله نظير ما فى موثق سماعه «و إن أراد زوجها أن يأتيها فحين تغتسل هذا إن كان دمها عبيطا و إن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد» محمول على الاستحباب بعد كون القليله حدث أصغر، و قد تقدم أنّ المستحاضه إذا أتت بأغسال الصلاه فهى بحكم الطاهر فيما اتصل ذلك بالصلاه و أما ما انفصل عنها و إن كان داخل الوقت فضلا عن خارجه فلا بد من إيقاع الغسل للمذكورات إذا أريد الاتيان بها.

أما على القول بفوريه قضاء الصلاه فالجواز ظاهر كما فى كل عمل مشروط بالطهاره و قد تقدم لزوم إيقاع الوضوء لكل صلاه كما يلزم إيقاع الغسل لكل صلاتين كما ورد التحديد بذلك فى الكثيره بخلاف المتوسطه فإنه يكفيها غسل الى

ص: ٤٥٧

(مسألة ٢٠): المستحاضه تجب عليها صلاه الآيات و تفعل لها كما تفعل لليوميه و لا تجمع بينهما بغسل و إن اتفقت في وقتها (١)

مسألة ٢١: إذا أحدثت بالأصغر في أثناء الغسل لا يضر بغسلها على الأقوى

(مسألة ٢١): إذا أحدثت بالأصغر في أثناء الغسل لا يضر بغسلها على الأقوى، لكن يجب عليها الوضوء بعده و إن توضأت قبله (٢)

العشاءين، و أما على القول بالمواسعه فالجواز مع كون الطهاره ناقصه اضطراريه محل نظر للتمكن من الطبيعه التامه الاختياريه نظير مسأله قضاء الصلاه مع التيمم حيث حكم الماتن بعدم الجواز مع العلم بزوال العذر و أضاف الى ذلك جمله من المحشين صوره احتمال زوال العذر أيضا، و لا يتوهم -وحده الحكم في المقام مع الطواف الندبي و الغايات النديه حيث يشرع الاتيان بها مع الطهاره الناقصه لا سيما مع كون الفوريه في القضاء مطلوبه و لو ندبا- و ذلك لفوت الغايات النديه لمطلوبيتها في كل وقت استغراقا، بخلاف المقام و فوت الفوريه و إن صح بلحاظها الاضطرار و لكن ذلك لا يصحح الاضطرار بلحاظ طبيعه الواجب و هي صلاه القضاء الموسعه.

لإطلاق وجوب الآيات لها، و المراد من استحلال الصلاه في روايات المقام هو استحلال الدخول لا تعلق الوجوب.

و غسلها تاره يكون إباحه- أي مع استمرار الدم- فعدم منافاه صدور الأصغر للغسل ظاهره إذ استمرار الدم موجب للحدث على أيه تقدير و لو الحدث الأصغر و لو كانت قد توضأت إذ غايه ذلك ناقضيه الأصغر للوضوء المبيح- فتعيد الوضوء، و أخرى يكون غسلها للانقطاع فأیضا لا ينافي الغسل و ذلك لما تقدم في فصل مستحبات غسل الجنابه (مسألة ٨) من كون الغسل مقتضى لرفع الحدث الأصغر و الاغناء عن الوضوء لا- عله ملازمه لذلك، كي تنتفى العله بانتفاء اللازم، هذا إذا بنى على كفايه مطلق الغسل عن الوضوء و إلا فعدم الملازمه أوضح.

مسأله ٢٢: إذا أجنبتي في أثناء الغسل أو مست ميتا استأنفت غسلا واحدا لهما

(مسأله ٢٢): إذا أجنبتي في أثناء الغسل أو مست ميتا استأنفت غسلا واحدا لهما و يجوز لها إتمام غسلها و استثنافه لأحد الحدثين إذا لم يناف المبادره الى الصلاه بعد غسل الاستحاضه و إذا حدثت الكبرى في أثناء غسل المتوسطه استأنفت للكبرى (١)

مسأله ٢٣: قد يجب على صاحبه الكثيره بل المتوسطه أيضا خمسه أغسال

(مسأله ٢٣): قد يجب على صاحبه الكثيره بل المتوسطه أيضا خمسه أغسال كما إذا رأته أحد الدمين قبل صلاه الفجر ثم انقطع ثم رأته قبل صلاه الظهر ثم انقطع ثم رأته عند العصر ثم انقطع، و هكذا بالنسبه الى المغرب و العشاء و يقوم التيمم مقامه إذا لم تتمكن منه، ففي الفرض المزبور عليها خمسه تيممات، و إن لم تتمكن من الوضوء أيضا فعشره، كما إن في غير هذه إذا كانت وظيفتها التيمم ففي القليله خمسه تيممات، و في المتوسطه سته، و في الكثيره ثمانيه إذا جمعت بين الصلاتين و إلا فعشره (٢)

قد تقدم في مبحث غسل الجنابه و غسل الحيض أنّ الأغسال حقيقتها واحده و كذا الطهاره الحاصله منها و إن كانت الاحداث الكبرى متباينه و قابله للانفكاك في الارتفاع، و على ذلك فقصد رفع أحدها بالغسل قصد لرفع جميعها لأنّ الرفع متحد و هو الغسل المتحد الحقيقه و الطبعه و الطهاره المتسببه منه المضاده للحدث، ففرض الماتن التفكيك في الاستئناف للغسل لا مجال له على القول المزبور و هو مبني على تعدد حقائق الاغسال.

قد تقدم في المسائل السابقه أنّ الانقطاع سواء لبراء أو لفتهه يوجب الغسل في الكثيره و المتوسطه، فعلى ذلك قد يفرض التعدد، نعم مع المشقه يتعين عليها التيمم بدل الغسل، و لا يبعد تحققها في الزائد على الوظيفه المقرره في المستمره أي فيما زاد على الثلاث أغسال، و على أيه تقدير فكل مورد بحسبه من جهه حصول المشقه.

شرائط الوضوء:

الثالث عشر: الخلو ص ٧

مبطله الرياء لكيفيه العمل ١٢

مبطله الرياء للاجزاء المستحبه ١٦

حكم العجب ١٨

حكم السمع ٢٢

حكم الضمائم الراجحه ٢٣

اجتماع الغايات للوضوء ٢٦

اذا توضأ ثم ارتد ثم تاب ٣١

الوضوء و الحدث المتعاقبات مع الجهل بتاريخهما أو أحدهما ٣٢

لو صلى نسيانا للاستصحاب ٣٧

فروع خلل الوضوء و العلم الاجمالي ٣٨

فائده فى موضوع قاعده التجاوز و الفراغ و جريانها فى أثناء العمل ٤٦

فائده فى كثر الشك ٥١

عدم جريان قاعده التجاوز أثناء التيمم ٥٢

الشك فى مسوغ الجبيرى بعد وقوعه ٥٤

جريان الفراغ مع احتمال العمد ٥٥

فصل فى أحكام الجبائر ٦١

الجبيره مطابقه للقاعده ٦٢

فائده فى شمول الرفع لسوء الاختيار ٧٦

حكم الجبيره من موانع الصلاه ٧٧

فائده فى الخلل فى المركبات بمنزله لا تعاد فى كل المركبات ٧٨

حكم الجبائر فى الغسل ٨٣

فصل فى حكم دائم الحدث ٨٩

تطابق الروايات مع مقتضى القاعده ٩٥

فصل فى الاغسال ١٠٢

فصل فى غسل الجنابه ١٠٤

فى خروج المنى ١٠٤

الثانى:الجماع ١١٠

فى الدبر ١١٢

الموطوء الرجل ١١٦

الموطوء و الميت ١١٧

الموطوء البهائم ١١٧

احتلام المرأه ١٢٤

فصل فى ما يتوقف على الغسل من الجنابه ١٣٩

مفطريه الجنابه لسائر الصيام ١٣٣

فصل فى ما يحرم على الجنب ١٣٥

فصل فى حكم غسل الجنابه ١٥٥

له كفيات:١٦٥

الكيفيه الثانيه:الارتماس ١٧٤

فصل فى مستحبات غسل الجنابه ١٩٠

ص:٤٦٢

الاستبراء بالبول ١٩٢

إذا احدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابه ١٩٨

تبديل الارتماسى ترتيبى ٢٠٦

تداخل الاغسال ٢٠٨

فصل فى الحيض ٢١٩

قاعده فى البلوغ ٢٢٢

علاميه الحيض للبلوغ ٢٣٣

سن اليأس ٢٣٥

الحيض مع الحمل ٢٣٦

حدوث الحيض بوصول الدم الى فضاء الفرج ٢٤١

عموم موضوع الصفات ٢٤٣

الدوران بين العذره و الحيض ٢٤٧

الدوران بين القرحة و الحيض ٢٥٣

شرائط حدود الحيض ٢٥٤

حكم النقاء بين أيام الحيض ٢٦٥

أقسام الحائض و العاده ٢٧٣

تحقق العاده البسيطه و المركبه ٢٧٤

تحقق العاده بالتمييز ٢٨٣

تقدم الحيض و تأخره عن العاده ٢٨٧

قاعده الإمكان ٢٩٨

تعارض الدمين ٣٠٩

تعارض الوقت و العدد ٣١٤

ص: ٤٦٣

وجوب الاستبراء ٣١٦

حكم الاستظهار ٣١٩

فصل فى حكم تجاوز الدم عن العشره ٣٢٨

فصل فى أحكام الحيض ٣٥٢

كفايه مطلق الغسل عن الوضوء ٣٨٥

فصل فى الاستحاضه ٤١٤

الاستحاضه ثلاثه أقسام ٤١٩

ص: ٤٦٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩